



النفقات وإدارتها في الدولة العباسية

تأليف

الدكتور ضيف الله يحيى الزهراني

دراسة لميزانية
حاضرة الخلافة
في الدولة العباسية
لفترة تمثل أزهى فترات
الحضارة الإسلامية
اقتصاديا.

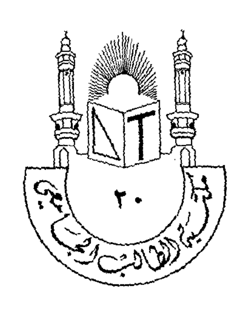
مكتبة الطالب الجامعي

مكة المكرمة - العزيزية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النفقات وإدارتها في الدولة العباسية



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة - العزيزية - مدخل جامعة أم القرى
ص.ب. : ٦٧٤٧ هاتف: ٥٥٦٦١٧٠ - ٥٥٧٣٢١٠

قامت مكتبة المنار - الزرقاء بطباعته

هاتف ٩٨٣٦٥٩ - ص.ب ٨٤٢ الزرقاء - الأردن



النفقات وإدارتها في الدولة العباسية

من سنة ١٣٢/٣٣٤هـ (٧٤٩/٩٤٥م)

تأليف
الدكتور ضيف الله يحيى الزهراني

مكتبة الطالب الجامعي


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإهداء

إلى الذين يعملون ويُسعدهم أن يعمل غيرهم
إلى أبـي وأمي وأخواني وأولادي وزوجتي، وكل أقربائي
تقديراً مني واعترافاً بالجميل..
لأنهم منحوني الفرصة والتفرغ لانجاز أبحاثي ودراساتي العليا،
فلهم خالص الشكر والتقدير، وجزاهم الله خير الجزاء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كان يقال لبني العباس:

«في المال فاتحة وواسطة وخاتمة..

فالفاتحة: المنصور؛

والواسطة: المأمون ؛

والخاتمة: المعتضد؛

(القلقشندي: «مآثر الإنافة في معالم الخلافة»، ج ٣، ص ٣٧٠)

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقـدمـة

الحمد لله القائل في محكم آياته: ﴿آمنوا بالله ورسوله، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير﴾. [الحديد: آية٧].

والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، أما بعد:

فلا زالت الأصوات والدعوات تعلو وتنادي بتطبيق النظم الإسلامية في شتى ميادينها غير أن هذه الدعوات تصير أمراً غير قابل للتنفيذ ما لم تبذل الجهود في إيضاح حقيقة النظم الإسلامية، القضائية، والحربية، والسياسة، والاجتماعية، والتعليمية والاقتصادية... الخ. ولقد هيأ الله لهذه النظم من يقوم بإخراجها وإيضاحها للعالم الإسلامي، إذا أراد أن يطبقها ويعمل بما حملته إلينا من أصول شرعية ومبادىء إدارية في مختلف مجالات الحياة، وجامعة أم القرى، .ممثلة في كلية الشريعة وقسم الحضارة والنظم الإسلامية، من أوائل من اضطلع بإبراز تلك النظم والمبادىء الإسلامية في شكل دراسات متخصصة ودقيقة، ويأتي على رأس تلك الدراسات هذا الكتاب، والذي يعد بمثابة الكشف عن نظام اقتصادي إسلامي ساد خلال عصر من العصور الإسلامية الزاهرة، إن المتمعن في هذا الكتاب سيجد كل شيء فيه على جانب كبير من الأهمية، لقد أعطى الباحثون والدارسون جل اهتماماتهم ودراساتهم عن الإيرادات المالية في الدولة الإسلامية، دون توجيه اهتمام يذكر للنفقات العامة في الدولة الإسلامية ما عدا بعض الدراسات المحصورة والتي لا تلبي كل احتياجات العالم الإسلامي، أو ربما لا تكشف عن مدى تطبيق بعض النظم الإسلامية في دولة

من دول العالم الإسلامي، لذلك جاء هذا البحث لينهج منهجاً علمياً يختلف عمن سواه من الدراسات السابقة له، لأن البحث تتبع التطبيق العملي لميزانية الدولة العباسية [سواء كان ذلك باليوم الواحد، أم بالشهر أم بالسنة، أم بنهاية حكم خليفة] كأن يعطي رقم إجمالي لما أنفقه ذلك الخليفة خلال مدة حكمه. فإنفاق المال هو المهمة الصعبة في حياة الدول، وليس مثل ما يعتقد البعض بأن جمع المال هو المهم، ونحن هنا نقول عكس ذلك، فقد تستطيع الدولة الحصول على الأموال من إيراداتها الخاصة، أو بواسطة الاعانات، والقروض، ولكن المهم كيف تصرف تلك الأموال، وما هي أوجه إنفاقها. وهنا ربما يحدث الخلل في ميزانية الدول إذا لم تحكم عملية الصرف والإنفاق. وبعد: فإن موضوع [النفقات وإدارتها في الدولة العباسية ١٣٢ ـ ٣٣٤هـ / ٧٤٩ ـ ٩٤٥م] لهو من المواضيع الحضارية الإسلامية الشيقة الدراسة، والتي تستحق منا بذل كل جهد، وتفاني في سبيل إيضاحها وإخراجها للعالمين الإسلامي والأجنبي، لكي يقف الجميع على حقيقة هذا النظام الفريد في مادته ومضمونه. ولا بد أن يكون هناك عدة دوافع جعلتني أميل لدراسة هذا الموضوع منها:

* رغبتي الشديدة في إكمال دراسة موضوع التنظيمات المالية بشقيه الواردات والنفقات وقد رأيت انه لا بد من الاطلاع على وجوه انفاق الموارد المالية التي تحدثت عنها في مرحلة الماجستير، والتي كانت الدولة العباسية تقوم بجبايتها من أقاليم الدولة المختلفة.
* كما أن جدّة الموضوع وحداثته، جعلتني أميل إليه آملاً الوصول إلى نتائج مرضية وجديدة في هذا الموضوع.
* المحاولة الصادقة لعمل مقارنة ولو تقريبية بين الدراسات المالية، حيث أن مصادر الحضارة الإسلامية ومراجعها تغص بالمعلومات القيمة عن الموارد المالية، بل وجدت دراسات متخصصة في فروع الموارد المالية كدراسة الخراج والجزية والفيء والعشور وغير ذلك من الموارد الأخرى.

إلّا أن موضوع النفقات لم يدرس بصورة متخصصة لا من قريب ولا من بعيد ـ على حد علمي، والله أعلم ـ خلال فترة البحث. وجميع الدراسات التي

اطلعت عليها كانت تشير إشارات عابرة إلى وجوه انفاق الأموال، بصفة عامة في بضع صفحات تعد على الأصابع وأحياناً بضعة أسطر.

وفي الآونة الأخيرة صدر ثلاثة كتب جليلة، أحدهما للدكتور يوسف إبراهيم يوسف، تحت عنوان (النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة)، وعنوان الكتاب وموضوعه يكفي للتعريف فهو يتناول وجوه الانفاق بصورة إجمالية، دون دراسة عصر أو دولة، أو التعرض لحقائق وأرقام، ومعدلات سنوية، تفيد في مجال النفقات فهو كتاب جيد لدارسي النفقات العامة بصورة شمولية.

وصدر كتاب آخر للدكتور عوف محمود الكفراوي بعنوان (سياسة الانفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث). وهو عبارة عن دراسة شاملة للنفقات العامة، دون تخصيص فترة أو دولة أو عصر من العصور، فهو لا يكاد يختلف عن كتاب يوسف إبراهيم. والثالث للدكتور إبراهيم فؤاد تحت عنوان [الانفاق العام في الإسلام] وهو في مضمونه يتناول سياسة انفاق الأموال في الدولة الإسلامية بصفة عامة، غير متخصص بفترة زمنية محددة.

أما كتب المصادر التي كتبت في هذا المجال، فهناك اسم كتابين، لم أجدهما. الأول: «**كتاب النفقات**» للحسن بن زياد اللؤلؤي المتوفي ٢٠٤هـ، وهو كتاب ضائع(*) والثاني: «**كتاب النفقات**» للخصاف (ت ٢٦١هـ)، عمله للخليفة المهتدي. وقد حقق أخيراً ونشرته دار الفكر الغربي ببيروت.

* أعتقد أن هذا البحث سوف يعمل على دفع الشبهات المغرضة حول الدراسات المالية في الإسلام التي وصفت بالجمود، والأخذ عن الأنظمة الساسانية والبيزنطية. فقد ظهر لنا واضحاً وجلياً خلال البحث مدى قدرة الإسلام على بناء الأنظمة والإبداع فيها وظهر لنا جلياً من خلال قوائم النفقات

(*) انظر مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، تحت عنوان دراسات في الإدارة المالية. مقالة للدكتور حسام الدين السامرائي.

التي استطعنا الحصول عليها كيفية عمل تلك القوائم بالحساب اليومي مفصلة في غاية الدقة والشمول.

* ومن جملة عوامل الاختيار الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية بالكتب المتخصصة التي نحن في حاجة إليها، لنقف على أنظمة وتطبيقات أمتنا الخالدة في عصورها المختلفة، ونعمل على إحياء التراث الإسلامي، ومعالجته المعالجة الصحيحة وتقديمه للعالم، وذلك هو الإسهام الفعّال الذي يمكن أن نقدمه للحضارة الإسلامية في هذا المجال، إضافة إلى الإسهام في ترصين البناء الشامخ الذي أقامه أسلافنا منذ عصر صدر الإسلام.

أما المشاكل العلمية التي واجهتني في إعداد هذا البحث، فهي كثيرة والحمد لله، **وأولها**: مشكلة إعداد خطة دراسية للبحث، لأن الموضوع جديد لم يسبق لي الاطلاع على دراسات مماثلة له، لذلك وقفت طويلاً أمام إعداد الخطة الدراسية، وبعد محاولة دامت أكثر من ثمانية أشهر، وأنا أعمل على معالجة الموضوع، وأحاول رسم خطوط عريضة له حتى تتضح الرؤية، وأستطيع جمع معلومات على ضوء ذلك ثم إعداد الخطة. والحق يقال، أن الأستاذ حسام السامرائي اشترك معي بكل جهد مخلص في إعداد خطة الدراسة على ضوء الدراسات التي قمت بها، وقد تمت الخطة على ما هي عليه مع بعض الإضافات الفرعية في عناوين الموضوعات.

وثانيهما: ندرة النصوص والمعلومات حول كثير من بنود الانفاق الوارد ذكرها في ثنايا البحث، وكما قلت سابقاً، أنه لا يوجد كتاب متخصص في ذلك لا من الكتب القديمة ولا الحديثة. فكانت عملية الجمع وبناء المعلومات من أصعب ما واجه البحث مع أن الجامعة هيأت للباحث مشكورة بعثة دراسية إلى سبع دول عربية وإسلامية وأجنبية حيث تتوفر معلومات قيمة، إلا أن موضوع ترابط المعلومات كان مشكلة في حد ذاته، لأنني أجد معلومات عن نفقات خليفة ثم لا أجد أخرى عن خليفة آخر، فأقف أمام ذلك وأقرأ كثيراً، لقد اطلعت على ما يزيد عن أربعمائة مصدر ومرجع، عربي، وأجنبي، ودوريات.

وهي في غالبيتها تكرار للمعلومات مما لا يهيىء فرصة الاعتماد القطعي على دقتها.

وثالثها: كثرة الأرقام المالية (أرقام النفقات) جعلتني في كثير من الأحيان أشك في صحتها مع أنني أحاول نقلها من مصادرها المعتمدة، إلا أن ضخامة الرقم، واختلاف المصادر في مقداره يحير الباحث كثيراً، مما اضطرني الأمر في بعض الأحيان تجنب بعض الأرقام وعدم الأخذ بها، لضخامتها، وعدم وجود مصادرها، وإنما نقلت عن مراجع ثانوية في كثير من الأمور لا يعتمد عليها.

أما موضوع البحث فهو (النفقات وإدارتها في الدولة العباسية من سنة **١٣٢هـ** إلى سنة **٣٣٤هـ**) (**٧٤٩ ـ ٩٤٥م**) وقد اخترت هذه الفترة الطويلة لكي أحاول رسم صورة متكاملة من ذلك النظام الفريد. ونظراً لندرة النصوص في مثل هذه الدراسات رأيت أن التوسع هو أفضل طريق للوصول إلى صورة واضحة مترابطة. فكان من الأفضل أن أبدأها ببداية العصر العباسي الأول (**١٣٢هـ**) وأختمها بنهاية العصر العباسي الثاني (**٣٣٤هـ**)، لأن تلك الفترة تمثل فترة ازدهار الدولة، وهي تعكس بدون شك ما بلغته النفقات من تطور في هذا المجال.

أما الخطة التي اعتمدت في هذا الكتاب فكانت على النحو التالي:

جرى تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول يسبقها مقدمة، ودراسة تحليلية لأهم مصادر البحث مرتبة حسب أهميتها التاريخية.

إضافة إلى تمهيد قدمت فيه دراسة مختصرة جداً عن الموارد المالية، لغرض وضع القارىء في أجواء الاطار الشامل لموضوع الإدارة المالية خلال مرحلة البحث مبيناً في ذلك الخطوط العريضة الرئيسية لتلك الموارد، وقد اكتفيت بإيراد لمحة سريعة عن تلك الموارد ليتم الترابط بين النفقات والواردات لأن كلاً منهما يكمل الآخر.

واختص الفصل الأول بتعريف شامل للنفقة، ومبادىء الانفاق، ثم دراسة عن سياسة الدولة وأسلوبها الإداري في تصريف النفقات. ثم دراسة عن

علاقة أقاليم الدولة المختلفة بالعاصمة، من حيث إرسال الأموال وعدم ذلك إلى دار الخلافة، لتساهم تلك الأموال في نفقات العاصمة.

أما الفصل الثاني فكان عن الإدارة المباشرة للنفقات التي تمثلت في ديوان النفقات، وشمل الحديث الديوان وأقسامه ومهامه الوظيفية، كما تطرقت الدراسة إلى الحديث عن الدواوين ذات الصلة الوثيقة بديوان النفقات؛ ومن تلك الدواوين ديوان الخراج، وديوان بيت المال حيث كان بعضها يكمل عمل البعض وتضم أجهزة إدارية متشابهة في أكثر عناصرها.

وقد أفرد الفصل الثالث للبحث في نفقات دار الخلافة، وعن نفقات الخليفة نفسه، ومن يحيط به من الأتباع والأعوان. وقد بدأت الدراسة بمتابعة مال البيعة، لأنه يسبق النفقات كلها في دار الخلافة إذ أنه بمجرد تولي الخليفة مقاليد الأمور في الدولة كان عليه التفكير في إحضار مال البيعة وتوزيعه على مستحقيه من الجند والقادة والأعوان وكبار رجال الدولة، وقد شكل مال البيعة عقبة كبيرة أمام الخلفاء لعدم توفره في كثير من الأحيان، وخاصة أثناء الأزمة المالية.

وبعد ذلك تطرق البحث إلى النفقات الشخصية للخلفاء، وجاري قصور الخلفاء، ووقفنا على مقدار المبالغ التي كانت تتوفر للانفاق منها على الأكل والشرب ولوازم دار الخلافة، ثم جرنا الحديث إلى النفقة على نساء الخلفاء وجواريهم والتي كانت واحدة من المفردات المهمة في الانفاق، إبان الأزمة المالية، حيث حصل نهب في أموال الدولة من قبل تلك الفئة، حتى أن الكثير منهن أثرين ثراء فاحشاً. ثم تطرقت الدراسة إلى نفقات أولاد الخلفاء، وما خصص لهم من جار مستمر، وما أنفق على تأديبهم وتعليمهم.

وبعد ذلك تكلمت عن مقدار الأموال التي خصصت لأقرباء الخلفاء من بني هاشم نظراً لوقوفهم بجانب الدعوة العباسية، فقد عمل الخلفاء على إغداق الأموال الجارية عليهم، كما خصصوا مبالغ لبني طالب، وربما كانت لظروف أمنية سياسية.

وتناول الفصل كذلك نفقات الفقهاء والعلماء والأطباء، والأدباء والشعراء، وكبار المغنين والملهين، ولم يبخل الخلفاء على تلك الفئة من الشعب، فصرفت لهم الأموال الطائلة، ونالوا رعاية الخلفاء واهتمامهم، وذللت أمامهم الكثير من الصعاب وكان من نتاج ذلك ظهور حركة أدبية رائعة، أفرزت ثماراً يانعة لا زالت آثارها تدرس بإعجاب إلى يومنا هذا.

أما الفصل الرابع فقد خصص للحديث عن نفقات الجهاز الإداري أو النفقات الراتبة، مثل نفقات الوزارة والجيش والقضاء والتعليم والشرطة والسجون والبريد والحسبة وموظفي الدولة. بالإضافة إلى نفقات الإصلاح الزراعي، وقد اهتمت الدولة بذلك القطاع الهام، لأن مردود الزراعة يهم الدولة بالدرجة الأولى لاعتمادها المباشر على إيراداتها، إضافة إلى أنها المسؤولة شرعاً عن توفير الأمن الغذائي للأمة الإسلامية(*).

وتناول الفصل الرابع كذلك نفقات العمارة الدينية والمدنية والعسكرية إذ أنفق عليها مبالغ طائلة، واهتم العباسيون بالبناء أيما اهتمام وشيدوا مساجد كثيرة وأقاموا مدناً بكاملها، سواء مدنية أو عسكرية وأقاموا مستشفيات ودوراً للعجزة وغير ذلك من أمور العمران.

ثم تطرق الفصل كذلك إلى نفقات الحرمين الشريفين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقد اهتمت دار الخلافة بذلك، وعملت على تخصيص مبالغ سنوية ترسل مع أمراء الحج إلى الحرمين لتوزع على سكانهما.

أما الفصل الخامس، فقد أفرد لدراسة النفقات الطارئة، وقد عملت الدولة العباسية على تخصيص مبالغ معلومة من الأموال للنفقات منها على الحوادث العارضة.

حيث تحملت الدولة الانفاق على بعض الأمور الطارئة كالحرائق والفيضانات ومكافحة الحشرات الزراعية، وتحملت كذلك الانفاق على تأمين

(*) يقصد بالأمن الغذائي هو مدى قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية للمجتمع حتى تكون في منأى عن الفتن والاضطرابات الداخلية والتي يسببها نقص المواد الغذائية.

طرق الحج والطرق العامة في الدولة، وكذلك ضمان أمن المواطنين ودفع الشرور عنهم، إذ اضطرت إلى دفع مبالغ طائلة للقرامطة في هذا الاطار. ثم تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى مال الفداء وما تحملته الدولة في سبيل فك أسراها وتخليصهم من عبث الأعداء.

أما الخاتمة، فقد أوجزت فيها النتائج التي توصل إليها البحث وقد ألحقت بالرسالة خمسة ملاحق: فكان الأول خاص بالمصطلحات الفنية التي وردت في ثنايا البحث، ليس كل المصطلحات وإنما فقط تلك التي لها علاقة مباشرة بالنفقات والإدارة المالية.

أما الملاحق من إثنين إلى خمسة فكانت جميعها خاصة بقوائم النفقات. وقد استفاد البحث من المعلومات الواردة في تلك القوائم في ثناياه، وقد رأيت إلحاقها تيسيراً وتوضيحاً.

وبعد ذلك تضمن الكتاب في نهاية قائمة بالمصادر سواء المخطوطة أو المطبوعة وكذلك قائمة بالمراجع الحديثة بالإضافة إلى الدوريات والمراجع الأجنبية التي أسهمت في مجموعها في بناء هيكل البحث وما توصل إليه من نتائج.

لقد سار الكتاب وفق الأسلوب العلمي الرصين في التحليل ومقابلة النصوص ومعارضتها واستعمال أساليب النقد الظاهري والباطني السلبي والإيجابي قبل الوصول إلى الاستنتاج، وإنني لا أدعي الكمال في هذا البحث فالكمال صفة إلٰهية خاصة بالله سبحانه وتعالى وحسبي أن أكون قد قمت بتقديم صورة حاولت أن تكون متوازنة لموضوع الكتاب التزمت فيها الدقة وتحري الحقيقة، وهي صورة تمثل إسهاماً في الكشف عن جوانب غامضة في ثنايا الحضارة الإسلامية.

وبعد: فأنا لا أستطيع أن أوفي بحق كل من أسهم وأعان في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، وأسأل الله العلي القدير أن يجزي كل محسن ويكافىء

كل صانع معروف، فلجميع أساتذتي وزملائي كل شكر وتقدير وفي مقدمتهم سعادة الدكتور / حسام الدين السامرائي، أستاذ الدراسات العليا الحضاريه بجامعة أم القرى، فقد كان خير معين ومرشد؛ فبارك الله في علمه وفي صحته وجزاه خير الجزاء.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المؤلف: د / ضيف الله الزهراني

في ١٤٠٦/٧/٢٦هـ
الموافق ١٩٨٦/٤/٦م
مكة المكرمة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصـــادر

دراسة تحليلية لأهمّ مصادر البحث

إن موضوع «النفقات العامة في الدولة العباسية» يحتاج الرجوع إلى عدد من المصادر مخطوطة كانت أو مطبوعة، لأنه موضوع شامل لجميع أجزاء الدولة ومرافقها، وبالرغم من كثرة المصادر التي تكلمت عن الدولة العباسية، فإننا نجد أن هذه المصادر تركز بشكل بارز على الحوادث السياسية، وقد تتعرض في بعض الأحيان لجوانب من الإدارة الإسلامية، ولقد واجهتني صعوبات ومشاكل كثيرة في مجال المصادر، إذ كنت أقوم بقراءة الكتاب من بدايته إلى نهايته وأخرج منه بمعلومات قليلة جداً، وأحياناً يكون الكتاب أكثر من جزء، وأضطر إلى قراءته ولا أخرج منه بأية معلومات، ومن هنا لاقيتُ صعوبات جمة في ندرة المعلومات التي تتحدث عن النفقات. وبالرغم من ذلك فقد بني البحث بعد عناء شديد على معلومات معتمدة ومستمدة من مصادر أساسية، سواء كانت معاصرة لفترة الدراسة أومتأخرة عنها. وقد كانت كثيرة ومتنوعة، غير أن البحث اعتمد وبشكل أساسي على عدة مصادر نذكر منها:

* كتـــاب الخـــراج:

للقاضي أبـي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد الأنصاري، المتوفى (١٨٢هـ / ٧٩٨م). نشأ أبو يوسف في الكوفة فقيراً ليس له من حطام الدنيا إلا اليسير، وكان أبوه خياطاً، فاتجه إلى العمل لكي يحصل على قوته ويساعد أباه في معيشته، ولكن نفسه الطموحة إلى المعالي دفعته إلى أن يلتحق بمن يفتح أمامه آفاقاً جديدة في الحياة، ويقدم له العلم لينشأ في ظلاله، وبذلك صار فقيهاً، ثم تقلب في سلك القضاء حتى ولي منصب «قاضي

القضاة» وهو أول من لقب بهذا اللقب في خطة القضاء في الدولة الإسلامية وكان خاصاً بالإمام أبي حنيفة صاحب المذهب الرسمي الذي اعتمدته الدولة الإسلامية آنذاك، لذلك فهو يعرف بصاحب الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه، ويعتبر كتابه من أعظم الكتب الإسلامية التي تحدثت عن النظم المالية من وجهة نظر شرعية، وقد ألفه استجابة لطلب الخليفة العباسي هارون الرشيد، إذ قال «إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي»، ولقد أفدت من هذا الكتاب في مواضيع شتى منها ما يتعلق بالموارد المالية، إذ إنه تحدث عن الغنائم والخراج والجزية والعشور إلى غير ذلك، وقد أفاد البحث منه في سياسة الإنفاق الزراعي، ومدى إسهام الدولة فيه ومسؤوليتها عنه. إلى غير ذلك من الجوانب المتصلة بحقوق الكري، ونفقات العمال، وأجورهم، وما يتصل بأوجه الإنفاق على حصة الدولة العينية من الإنتاج الزراعي في الأراضي الخراجية.

وقد قام عبدالعزيز الرحبي المتوفى سنة (١١٨٤هـ / ١٧٧٠م) بتأليف كتابه المسمى «**فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج**» ويقع في جزأين، وهو شرح مفصل لكتاب الخراج لأبي يوسف، وقام بتحقيقه الدكتور أحمد عيد الكبيسي في سنة ١٩٧٣م، ويعتبر عملاً جليلاً لأن كتاب **الرتاج** هو الشرح الوافي لكتاب **الخراج** لأبي يوسف. وقد أفاد بطبيعة الحال من كتاب الرتاج هذا في الحصول على شروح مفصلة للنصوص المقتضبة التي أوردها أبو يوسف في كتابه.

*** كتاب فتوح البلدان:**

لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)، نشأ ببغداد، ورحل في طلب العلم إلى بلدان كثيرة، عاصر عدداً من خلفاء العصر العباسي الثاني، وتوثقت علاقته ببعضهم، وكان لا يهنأ لهم بال إلا بحضوره إليهم، ونال منهم كل ثقة واحترام وتقدير.

وكتابه «**فتوح البلدان**» قد أفاد البحث منه في توضيح بعض الجوانب الخاصة بالنفقات فيما يتصل «بنفقات الثغور البرية»، ويعتبر كتابه من المصادر

المهمة في التاريخ الإسلامي فهو قد بدأ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ثم انتهى إلى أمور كتابية عن الخط وميزاته، واستعرض الأقاليم وفتحها، وما قام به الفاتحون من أعمال في تلك الأقاليم. فهو عظيم الفائدة لكل باحث يريد الإفادة منه.

*** تاريخ الرسل والملوك:**

لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٢٣م). والكتاب من المصادر الأساسية المطولة في التاريخ الإسلامي، وهو مرتب على أساس الحوليات يبدأ من ابتداء التاريخ مع الرسل والأنبياء ذاكراً أحوالهم، وأنسابهم، ثم تكلم عن الدولة الإسلامية من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة حتى نهاية القرن الثالث الهجري. ويضم الكتاب معلومات قيمة من الناحية السياسية، وتقل المعلومات الإدارية فيه، إلا أنني أفدت منه فائدة كبيرة، وربما في أغلب فترات البحث، وقد اهتم بالنفقات، وأورد لها نصوصاً عابرة في ثنايا حديثه عن الموضوعات المختلفة وخاصة فيما يتعلق بنفقات الشعراء، والنفقات العسكرية بصفة عامة. إلى غير ذلك من الأمور التي اهتم بها الطبري في مجال المصروفات.

وقد عمل عريب بن سعيد القرطبي تكملة لتاريخ الطبري سماه «**صلة تاريخ الطبري**» بدأه من سنة **٢٩١هـ** إلى سنة **٣٢٠هـ**. قام بتحقيقه محمد أبو الفضل إبراهيم، وقد أفدت من هذا الكتاب فائدة عظيمة وخاصة فيما يتعلق بالنفقات في عصر الخليفة المقتدر. وقد عمل كذلك محمد بن عبدالملك الهمذاني تكملة لتاريخ الطبري سماه «**تكملة تاريخ الطبري**» يبدأ من سنة **٢٩٥هـ** إلى سنة **٣٦٧هـ** وقد اعتمدت في بداية الأمر على نسخة خطية بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت اسم الميداني، لعدم توفر نسخة محققة من الكتاب، وبعد القيام برحلة علمية إلى عدة دول عربية وإسلامية وأجنبية حصلت على الكتاب محقق ومطبوع تحت اسم الهمذاني وبمقارنة المخطوطة مع الكتاب المطبوع وجدت أن الاسم فعلاً هو الهمذاني، وقد استفدت من الكتاب

فائدة طيبة فيما يتعلق بنفقات الفترة من خلافة المقتدر حتى نهاية خلافة المستكفي بالله سنة ٣٣٤هـ.

* **كتاب الخراج وصنعة الكتابة:**

لقدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت ٣٢٧هـ / ٩٣٨م) وهو يعد من أهم الكتب التي اهتمت بالنواحي الإدارية والمالية في الدولة الإسلامية، وكانت إفادتي من هذا الكتاب، من القسم المطبوع في ليدن وملحقاً بكتاب «**المسالك والممالك**» لابن خرداذبة الذي نشره دي خويه كما أفدت من القسم، الذي قام بتحقيقه الزميل الأستاذ طلال رفاعي المحاضر في قسم الحضارة والنظم الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة، وكذلك أفدت، من القسم الذي لا يزال مخطوطاً ويضم المنازل السادسة والسابعة والثامنة.

وتكمن أهمية هذا الكتاب الجليل في معلوماته المتصلة بالأمور المالية، سواء كانت موارد مالية أو مصروفات، وكذلك اهتمامه بأمور الدواوين عامة، واهتمامه بالأراضي وأنواعها، فهو بحق يعد مصدراً من خيرة المصادر المعتمدة في بحثي هذا، ولا يستغني عنه باحث في أمور الحضارة الإسلامية. وقد أفاد منه البحث كثيراً وخصوصاً فيما قدمه من معلومات عن ديوان النفقات وتشكيلاته.

* **كتاب الوزراء والكتاب:**

لأبي عبدالله محمد بن عبدوس الكوفي المعروف بالجهشياري (ت ٣٣١هـ / ٩٤٢م) وهو من الكتب التي تتحدث عن التنظيمات الإدارية والمالية، والجهشياري يعد من طبقة ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، والمسعودي المتوفى سنة ٣٤٥هـ، وقد أكثر المؤرخون من ذكره عند النقل من كتابه، وهو يعد بحق من أهم مصادر الحضارة الإسلامية. ولقد كان ابن عبدوس الجهشياري الذي ألف كتابه **الوزراء** معاصراً لعلي بن عيسى الذي تولى الوزارة للمقتدر سنة ٣٠١هـ. فهو من المصادر الأساسية المعاصرة لفترة البحث، وقد جرت الإفادة منه في أمور مختلفة تتعلق بالنفقات، خاصة النفقات الإدارية وبعض المعلومات عن النفقات الطارئة.

وقد ضاع من الكتاب أجزاء متفرقة قام بنشرها ميخائيل عوّاد تحت عنوان «**نصوص ضائعة من كتاب الجهشياري الوزراء والكتاب**»، وهي لا تخلو من فائدة في جوانب النفقات العسكرية.

*** كتاب أخبار الراضي بالله والمتقي لله:**

لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت **٣٣٥هـ / ٩٤٦م**) وهو من الكتب الأساسية التي اعتمد عليها البحث، فقد كان الصولي أديباً وكاتباً، وواحداً من العلماء الذين اهتموا بالأدب، ومعرفة الأخبار والسير وخاصة ما يتعلق بأخبار الخلفاء والشعراء، ولد ونشأ في بغداد واشتغل بتربية الخليفة الراضي، ثم أصبح في مقدمة جلسائه وكتابه بعد توليته الخلافة، وقد أفاد البحث كثيراً من المعلومات المتعلقة بعصري الراضي والمتقي، وقد أفدت من كتابيه «**أبي تمام**» وكتاب «**الأوراق**»، خاصة فيما يتعلق بمصروفات الشعراء والأدباء.

وتعتبر كتب الصولي من أندر ما كتب عن تلك الفترة (فترة البحث)، ولا غنى لدارس التاريخ والحضارة والأدب عن الرجوع إليها.

*** كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر:**

لعلي بن الحسين المسعودي (ت **٣٤٥هـ / ٩٥٦م**) يعتبر مصدراً تاريخياً وجغرافياً لاهتمامه بالأمور التاريخية، ولوصفه لأقاليم الدولة الإسلامية، ولقد أفاد البحث منه في أمور كثيرة تتعلق بمصروفات الدولة العباسية، وأفاد البحث كذلك من كتابه «**التنبيه والإشراف**» وهو كتاب تاريخي جغرافي كذلك، تناول فيه أخبار الأفلاك والبحار والأنهار، والأقاليم ووصفها، وقد أفاد البحث منه في مواضيع شتى يأتي على رأسها موضوع «نفقات الأفدية وتاريخها» وقد قدم مادة جيدة في هذا الموضوع. وكتب المسعودي، تعتبر مصادر أساسية لدارسي التاريخ والجغرافيا، ولا يستغني عنها باحث في هذا المجال.

*** كتاب الأغاني:**

لأبي الفرج علي بن الحسين (ت **٣٥٦هـ / ٩٦٦م**). يعتبر كتاب الأغاني من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في نفقات الشعراء والأدباء، وكبار المغنين

والملهين خلال فترة البحث، وهو كتاب ضخم يقع في أربعة وعشرين مجلداً يحتوي على مادة علمية جيدة خاصة فيما يتعلق بأخبار الشعراء والمغنين وأحوالهم واتصالهم بالخلفاء والأمراء وكبار رجال الدولة. فهو يعتبر مصدراً أساسياً للدراسات الأدبية. وقد أفاد البحث من كتاب «**أدب الغرباء**»، وهو كتاب أدبي إلا أن الأصفهاني أورد فيه مادة ثمينة تتعلق بالبحث فيما يتصل بنفقات العمارة في عصر الخليفة المتوكل على الله، وقد اعتمدت عليه بشكل مباشر لأنه يعتبر أقدم راوية لمثل تلك الأخبار، لأنه أعطى تفصيلات شاملة عن قصور الخليفة ومقدار ما أنفق عليها.

وقد أفاد البحث من كتاب «**مقاتل الطالبيين**» للمؤلف، فيما يتعلق بجاري الطالبيين والنفقات عليهم، ومدى اهتمام دار الخلافة بهم.

*** كتاب تجارب الأمم:**

لابن مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١هـ / ١٠٣٠م)، من المصادر المعتمدة في البحث، وهو كتاب تاريخي، يهتم بالأمور الإدارية للدولة الإسلامية، وبضمنها النواحي المالية، وقد ذكر في كتابه هذا نصوصاً جيدة عن النفقات خلال فترة البحث، أفاد منها البحث وكوّن منها مادة علمية طيبة، وهو يعطي تفصيلات موسعة عن الحوادث والأحوال السياسية كما قدم الكثير من الوثائق والكتب الرسمية التي تتعلق بالنواحي الاقتصادية، وقد تحدث كثيراً عن الأزمات المالية للدولة العباسية، وتحدث كذلك عن المصادرات ومقدارها خلال فترات متعددة من تاريخ الدولة العباسية. وقد أفاد البحث منه في إطار تشخيصه لأثر النفقات في الأزمات المالية التي واجهت الدولة.

*** مؤلفات الثعالبي النيسابوري:**

أبو منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ / ١٠٣٧م)، كتب الثعالبي وهي: **تحفة الوزراء، لطائف المعارف، يتيمة الدهر، ثمار القلوب**. من كتب الأدب، وهي من المصادر التي قدمت معلومات طيبة، أفاد منها البحث، وبخاصة ما كان يجري في مجالس الوزراء من جهة، وما كان يصيب الأدباء من صلات وهدايا.

* **كتاب الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء:**

لأبي الحسن الهلال بن المحسن بن هلال الصابي الحراني (ت ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م)، يعتبر هذا الكتاب ذا قيمة كبيرة لفترة البحث، لأنه اهتم بالمؤسسات الإدارية والأمور المالية، وقد أورد لنا وثيقة مالية هامة لعبت دوراً بارزاً في تشكيل مادة البحث وهي وثيقة ضمان أحمد الطائي، التي عملها للخليفة المعتضد بالله، هذه الوثيقة تشمل قائمة بالنفقات اليومية لمركز الخلافة زمن هذا الخليفة، بالإضافة إلى أن الصابي أورد معلومات قيمة عن رواتب موظفي الدولة من الوزراء ورؤساء الدواوين والكتاب، كذلك اهتم بتنظيمات الجيش خاصة زمن الخليفة المقتدر بالله، فهو بحق مصدر هام وأساسي في دراستي هذه، وكان كتاب «**رسوم دار الخلافة**» للصابي من الكتب القيمة والعلمية، فقد أورد لنا قائمة بالنفقات زمن الخليفة المقتدر بالله، وقد شكلت هذه القائمة دوراً بارزاً في عملية تبويب البحث، بالإضافة إلى بعض المعلومات المتناثرة عن مصروفات الدولة العباسية خلال فترة البحث.

* **كتاب الأحكام السلطانية:**

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) كتاب يجمع بين المسائل الشرعية والسياسية والإدارية، وقد أفاد البحث منه في ذكر الموارد المالية، بالإضافة إلى بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالدواوين المالية، وهو كتاب يعتبر بحق من مصادر البحث العلمي لاحتوائه مادة علمية مهمة تتصل بمصارف المال في الدولة الإسلامية، فهو من الكتب التي يعول عليها في هذا المجال.

* **كتاب الذخائر والتحف:**

للقاضي الرشيد أبي الحسين أحمد ابن القاضي الرشيد أبي الحسن علي ابن القاضي ابن الزبير الغساني (ت ٥٦٣هـ / ١١٦٧م) عاش طرفاً من حياته في الدولة البويهية ثم انتقل إلى الدولة الفاطمية في مصر، وتولى النظر في الدواوين بمدينة الإسكندرية، حيث ألف كتاب «**الذخائر والتحف**» الذي يعد من أندر المؤلفات التي تهتم بمثل هذا النوع من الدراسات الحضارية، وقد أفاد البحث

منه في عدة مواضع، منها الفائض المالي بعد وفاة الخلفاء، ومنها نفقات الولائم والإعذارات ومنها النفقات المعمارية وبعض المعلومات التي أفاد منها البحث في جوانب أخرى. وهو بحق مصدر هام لكل دارس في الحضارة الإسلامية، يفيد في الكشف عن الكثير من العادات والتقاليد لدى الخلفاء، كما يتناول نفقاتهم وممتلكاتهم إلى غير ذلك من التحف التي وردت في ثنايا الكتاب.

*** كتـــاب المنتظم:**

لأبـي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)، وقد أفاد البحث من هذا الكتاب من القسم المخطوط الذي حصلت عليه من معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بمصر، وقمت بإهـداء هذه الأجزاء إلى مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتضم هذه الأجزاء من بداية تاريخ المنتظم حتى سنة ٢٥٦هـ. وقد أفاد البحث من القسم المطبوع في سنة ١٣٥٧هـ الذي بدأ من سنة ٢٥٧هـ إلى سنة ٥٧٤، وهو كتاب حولي يضم معلومات قيمة عن التاريخ الإسلامي، وقد أفاد البحث منه في كثير من الجوانب وخاصة فيما يتعلق بالنفقات العسكرية، ونفقات الخلافة في عصر الخليفـة المقتـدر بـالله، وقـد أفـاد البحث من كتـابـي المؤلف الآخـريـن «الأذكياء»، و «**أخبار الحمقى والمغفلين**» حيث احتويا على نصوص طريفة تخدم في الكشف عن بعض جوانب النفقات.

*** كتاب الكامل في التاريخ:**

لأبـي الحسن علي بن أبـي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الملقب بعزالدين بـن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م). وكتاب «**الكامل في التاريخ**» هو تاريخ عام، اهتم فيه بأحوال العالم الإسلامي واعتمد في ذلك على المصادر الموثوقة، اعتمد في كتابه على طريقة الحوليات. وكتابـه يضم معلومات قيمة ذات أهمية لدارسي الحضارة الإسلامية، فهو يورد كثيراً من المعلومات الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أفاد البحث منه في جوانب كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بالنفقات العسكرية وبعض جوانب أخرى من النفقات الطارئة بالإضافة إلى اهتمامه بالموارد المالية للدولة الإسلامية، هذه

المعلومات لم يرد لها فصول أو مواضيع متخصصة، وإنما وردت في ثنايا الكتاب.

*** كتاب عيون الأنباء في طبقات الأطباء:**

لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة السعدي الخزرجي (ت ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م)، من أطباء العرب المعروفين، وأدبائهم المرموقين. رحل في طلب العلم من دمشق إلى القاهرة والتحق بالبيمارستان الناصري الذي أنشأه الملك الناصر صلاح الدين في القاهرة، ونبغ في طب العيون. ألف كتابه «**عيون الأنباء في طبقات الأطباء**» وقد ابتدأ كتابه بترجمة كبار الأطباء زمن الإغريق والرومان والهنود، ثم تكلم عن الأطباء العرب سواء في المغرب أو مصر أو الشام، كل قطر على حدة، ويذكر في كتابه كثيراً من الشعر العربي الذي نظمه الأطباء الذين ترجم لهم، ويضم كتابه هذا ما يزيد على أربعمائة ترجمة، وهو كتاب ضخم اهتم به الغرب فعمل على نشره في عام ١٨٨٤م.

وقد أفاد البحث من هذا الكتاب فيما يتعلق بنفقات الأطباء وتكاليف إنشاء البيمارستانات، حيث قدم معلومات طيبة، خدمت البحث في هذا المجال.

*** كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية:**

لمحمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م)، وكتابه هذا يتناول الأمور السلطانية والسياسات الملكية، ثم يتناول كذلك الحديث عن الدولة الإسلامية، ذاكراً دولة الخلفاء الراشدين ثم الدولة الأموية فالدولة العباسية، وينتهي كتابه بذكر خلافة المستعصم بالله سنة ٦٤٠هـ، وهو يختلف عن غيره من الكتب في أنه اعتمد في تأليفه على الموضوعات، ولم ينهج منهج الحوليات. وقد أفاد البحث منه في مواضيع شتى منها رواتب الوزراء، وبعض الأمور الإدارية التي تتعلق بالبحث.

*** كتاب البداية والنهاية:**

لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، أبي الفداء، عماد الدين

(ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٣م)، مؤرخ وفقيه، له كتاب البداية والنهاية، يقع في أربعة عشر مجلداً، تعتبر البداية من الكتاب أما نهاية الكتاب فهي مجلدا الخامس عشر والسادس عشر. وقد نهج في تأليف كتاب البداية والنهاية منهج الحوليات، وتحدث عن الدولة الإسلامية فأسهب في الحديث، وقد أعطى تفصيلات مهمة خدمت البحث في جوانب عديدة، وخاصة فيما يتعلق بالنفقات العسكرية، والنفقات الطارئة، وبعض نفقات الخلفاء.

*** كتاب مآثر الانافة في معالم الخلافة:**

لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، يقع كتابه هذا في ثلاثة مجلدات تحدث في الأول والثاني منها عن الدولة الإسلامية من بداية الخلافة الراشدة حتى سنة ٨١٧هـ أي بنهاية خلافة المعتضد بالله، في الديار المصرية. ثم تحدث في نهاية الجزء الثاني والجزء الثالث عن بعض رسوم دار الخلافة وعن عادات وتقاليد الخلفاء، وقد أفاد البحث منه في عدة جوانب منها ما خلفه الخلفاء من أموال في بيوت الأموال، إلى غير ذلك من الأمور المالية والإدارية التي أفاد منها البحث.. ثم إن كتاب «**صبح الأعشى في صناعة الإنشا**» يعتبر من المصادر التي أفاد منها البحث، وخاصة فيما يتعلق ببعض الأمور الإدارية المتعلقة بموضوع إدارة النفقات.

إن تلك الكتب التي ذكرت آنفاً ليست وحدها هي التي عملت على تشكيل مادة البحث العلمية، وإنما رأيت فقط أن أشير إلى أهم تلك المصادر، ولا شك أن البحث أفاد من كتب أخرى كثيرة، سواء المصادر القديمة أو المراجع الحديثة عربية أو أجنبية بالإضافة إلى عدد من الدوريات، تلك التي كانت تعكس في بعض الأحيان وجهات نظر كاتبيها، ولعل من المناسب أن أشير إلى أهمها وهي كتاب «**تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**»، وكتاب «**النظم الإسلامية**» لشيخ المؤرخين المعاصرين العلامة الدكتور عبدالعزيز الدوري، وقد أفاد البحث من منهجهما ومصادرهما، وأسهما إلى حد كبير في التوجيه والتأكيد على النقاط الجديرة بالبحث وكذلك كتاب «**المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية**» للأستاذ الدكتور السامرائي، الذي أفدت منه في دراسة

تنظيمات إدارة النفقات من جهة وفي متابعة وتدقيق بعض قوائم النفقات من جهة أخرى، إضافة إلى لفتة الانتباه إلى الرقابة المالية، وأهمية الأزمة وزمامها في ذلك، وقد أوردت قائمة مفصلة بالمصادر والمراجع في نهاية البحث يمكن الرجوع إليها للاطلاع والإفادة منها.

□ □ □

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيـــد

الموارد المالية في الدولة العباسية
(١٣٢ ـ ٣٣٤هـ / ٧٤٩ ـ ٩٤٥م)

عندما يريد الباحث أن يكتب في موضوع مثل هذا الموضوع يقع في حيرة من أمره من أين يبدأ؟ وكيف يبدأ؟ لأن الفترة طويلة والحديث عن واردات الدولة المالية طويل وكتابة مقدمة لا تفي بالغرض المطلوب ـ وهو توضيح الواردات المالية خلال فترة البحث ـ والفترة التي نحن بصدد دراستها تعتبر من أزهى عصور التاريخ الإسلامي، وفي الوقت نفسه لا ننسى ما شاب تلك الفترة من الفوضى الاقتصادية، والذي اعتقده أن هذه المقدمة سوف تكون ناقصة الأداء إذا قرئت وحدها؛ فعلى القارىء الكريم مراجعة أطروحة الماجستير تحت عنوان «الموارد المالية في الدولة العباسية» عسى أن يجد فيها ما يروي ظمأه ويسد النقص الحاصل هنا إن شاء الله.

بدأت الدولة العباسية بقيادة أبي العباس عبدالله السفاح (١٣٢هـ ـ ١٣٦هـ) وكانت بحاجة إلى مزيد من مضاعفة الجهد للنهوض بعمارة تلك الدولة، التي كانت في بداية حياتها بعد أن قضت على الدولة الأموية. فما كان على السفاح إلا أن يهتم بعمارة الأرض، إذ كان الخراج هو عنصر القوة، وهو الذي يمد الدولة بالحياة، فالمال بالفعل شريان الحياة، فهو عمود الملك، يكثر بالعدل ويقل بالظلم[1].

كان من الطبيعي أن تهتم الدولة العباسية بالموارد المالية، واهتمامها بالموارد المالية ناتج عن اهتمامها بالأراضي الزراعية، فقد قاموا وسهروا على

---

(١) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ ص ١٣.

إصلاح وتحسين الأراضي الزراعية[1]. وأدركوا العلاقة الوثيقة بين الزراعة والمزارعين وبين واردات الدولة المالية، وأن كل تحسن يطرأ على الزراعة ينعكس على الخراج وغيره من الضرائب الأخرى[2]. فقاموا بتنظيم عملية الري، وعملوا على حفر قنوات جديدة وجلبوا عدداً كبيراً من المهندسين المتخصصين في شؤون الإرواء والقنوات.

وجاء المنصور إلى الخلافة، وبذل كل ما في وسعه للعناية بالري والزراعة من أجل تنمية الحياة الاقتصادية، ومن الإجراءات التي اتخذها أنه أمر بتعديل خراج السواد، وقلد ذلك حماداً التركي[3]، ومعنى ذلك إعادة النظر في مقادير الضرائب. ومما يدل على اهتمامات المنصور الاقتصادية أنه عمل على إنشاء ديوان فرعي من ديوان الخراج وسمي هذا الديوان «ديوان الأكرة» لبناء السدود، وحفر الترع والقنوات، وإنشاء الأحواض وكري الأنهار وغير ذلك مما ينشط الزراعة ويضاعف من إنتاجها[4].

وقد توفي المنصور في عام ١٥٨هـ، وخلفه ابنه محمد المهدي على الخلافة، ولم يهمل الموارد المالية بل عمل على تقويتها وفي عهده نفذ مشروع (نظام المقاسمة) بدلاً من نظام المساحة، الذي كان معمولاً به منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، والذي اقترح نظام المقاسمة هو الوزير أبو عبيدالله معاوية بن يسار[5]. وكان التعديل على النحو التالي:

---

(١) روم لاندو: **الإسلام والعرب**، ص ٨٣ «وخاصة في العصر العباسي الأول، لأن العصر الثاني شابه كثير من المشاكل الاقتصادية كما سنرى».

(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٢ ص ١٢٠.

Samarrai: *Agriculture in Iraq*. p. 151.

(٣) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣٤.

(٤) الجومرد: **أبو جعفر المنصور**، ص ٣٣٨.

(٥) ابن الطقطقي: **الفخري في الآداب السلطانية**، ص ١٦٤. وهذا التعديل حصل لأن أوضاع الدولة تقتضي ذلك، إذ أن انخفاض الأسعار، وقلة النقود كانت سبباً في استبدال خراج المقاسمة بالمساحة.

Cahen: *Islamic Taxation*, p. 204.

$\frac{1}{2}$ الحاصل على الأراضي التي تسقى سيحا، $\frac{1}{3}$ على الأراضي التي تسقى بالدوالي[*]، $\frac{1}{4}$ على تلك التي تسقى بالدواليب[**].

ومرت فترة الهادي (١٦٩ ــ ١٧٠هـ) وكانت قصيرة جداً لم تذكر لـه المصادر أية إصلاحات مالية فيها.

أما في عهد هارون الرشيد، ذلك الذي يعد بحق من أزهى عهود خلفاء العصر العباسي الأول فقد اهتم بالموارد المالية، وأكبر حدث يدل على اهتمام الخليفة الرشيد بأمور الموارد المالية لدولته هو أنه طلب من القاضي أبـي يوسف أن يرسم له سياسته في جباية الضرائب وما يتعلق بها من أمور وأحكام فقد قال أبو يوسف «أن أمير المؤمنين ــ أيده الله ــ سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به. وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته والصلاح لأمرهم، وفق الله تعالى أمير المؤمنين وسدده وأعانه على ما تولى من ذلك»[١].

وقد اقترح أبو يوسف في نسب المقاسمة خلاف ما وضعه المهدي، وكانت كالتالي:

الأراضي التي تسقى سيحا $\frac{2}{5}$ الحاصل.
الأراضي التي تسقى بالدوالي $\frac{3}{10}$ الحاصل.
أراضي النخل والشجر $\frac{1}{3}$.
غلات الصيف $\frac{1}{4}$[٢].

(*) **الدوالي**: عبارة عن امتداد لذراع طويل يحمل وعاء لرفع الماء من أسفل إلى أعلى، ويحتاج هذا الوعاء إلى ثمانية أشخاص لرفعه من الطرف الآخر للذراع.

Samarrai: *Agriculture in Iraq*, p. 28.

(**) **الدولاب**: هو بكرة تدار لرفع الماء إلى مستوى أعلى، وتسقى في اليوم ما يزيد على سبعين جراباً من الأرض الزراعية.

Samarrai: *Agriculture In Iraq, p. 27.*

(١) أبو يوسف: **الخراج** ص ٣.

(٢) ن. م. س: ص ٥٤.

ومن ذلك نرى أن الرشيد سلك منهجاً قوياً في جباية الضرائب، وأكبر دليل على ذلك قائمة الموارد المالية التي أوردها الجهشياري[1]، فقد أعطت صورة واضحة عن واردات الدولة خلال خلافة الرشيد.

وفي عهد الأمين الذي خلف هارون الرشيد المتوفى سنة ١٩٣هـ، حدثت اضطرابات وهزات عنيفة في اقتصاد البلاد، نتج عن تلك الاضطرابات تزعزع بعض موارد بيت المال. وقد كانت الفتنة الواقعة بين الأمين والمأمون وبالاً على الدولة الإسلامية، فقد أنفقت فيها الأموال وأخليت الخزائن[2]، مما اضطر الأمين إلى «بيع كل ما في الخزائن من الأمتعة وضرب آنية الذهب والفضة دنانير ودراهم»[3]. ولم يتحسن الوضع الاقتصادي في عهده، بل إن الفتنة أودت بحياته. وخلفه المأمون (١٩٨ ــ ٢١٨هـ). ونراه يهتم بالموارد المالية فكان يقول «ما استغزر الفيء بمثل العدل، ولا استنزر بمثل الجور»[4]، ومن سياسته المالية أنه كتب إلى عماله يأمرهم بحسن السيرة وتخفيض الضرائب عن أصحابها وأنفذ كتبه إلى جميع النواحي[5].

وكان المعتصم (٢١٨ ــ ٢٢٧هـ) يحب العمارة ويقول «إن فيها أموراً محمودة، فأولها عمران الأرض التي يحيى بها العالم، وعليها يزكو الخراج، وتكثر الأموال، وتعيش البهائم، وترخص الأسعار، ويكثر الكسب، ويتسع المعاش، وكان يقول لوزيره محمد بن عبدالملك: إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه»[6]، وقد صحب فترة

---

(١) الجهشياري: **الوزراء**، ص ٢٨٤.

(٢) الزهراني: **موارد بيت المال في العراق**، ص ٢٧٢.

(٣) الطبري: **تاريخ الأمم والملوك**، ج ١٠ ص ١٧٤.

(٤) ابن وهب الكاتب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٤١٢ «وكلمة الفيء» في النص «أطلقت على كل ما يرد إلى بيت المال من واردات».

(٥) أحمد زكي صفوت: **جمهرة رسائل العرب**، ج ٣ ص ٥٥٩.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ٤٧؛ محمد كرد: **الإسلام والحضارة العربية**، ج ٢ ص ٢٣٧؛ الخضري: **تاريخ الأمم (الدولة العباسية)** ص ٢٣٧.

المعتصم انتشار العنصر التركي الذي أدى إلى انهيار الدولة العباسية، فقد أدى ظهورهم ـ على ما سنرى ـ إلى قلة الأموال الواردة إلى خزينة الدولة، بالإضافة إلى الأموال الكثيرة التي أنفقها الأتراك على رفاهيتهم[1].

إلا أن المعتصم وابنه الواثق لم يبتدعا شيئاً جديداً يتعلق بالأمور المالية، فلم يترك لهما المنصور والرشيد والمأمون، أمراً إلا ونفذ في الإصلاح الاقتصادي.

وفي عهد الواثق بدأت الأمور تزداد خطورة وذلك لعدم ثقته فيمن يدير زمام حكمه من الوزراء والكتاب والأعوان، حيث كان همهم الوحيد ابتزاز أموال الجباية، وأصبحت بمرور الزمن سنة يلجأ إليها الوزراء والخلفاء والعمال، فانتشرت الرشوة، وضاعت الحقوق، وانتشرت الفوضى والاضطرابات في الدولة[2]. ولم تكن فترة المتوكل بأحسن حالاً من فترة سلفه الواثق، بل أصبحت المصادرة وسيلة لجمع المال وأصبحت كذلك وسيلة إرهاب وتخويف لمن تسول له نفسه باختلاس أموال الدولة[3].

ومن الأمور المحمودة للخليفة المتوكل ما قام به من إصلاحات زراعية، عملت على تنمية الموارد المالية. فأمر بأن يجبى الخراج على موعد النيروز الفارسي[*] وقد اهتم المتوكل بمشاريع الري، فحفر قناتين في دجلة[4].

---

(١) اليوزبكي: **الوزارة**، ص ١٤١.

(٢) اليوزبكي: **الوزارة**، ص ١٤٠.

(٣) نادية صقر: **مطلع العصر العباسي الثاني**، ص ١٧٤.

Cahen: *Islamic Taxation*, p. 199.

(*) النيروز: كان النيروز أول السنة الفارسية، وكان من أعظم الأعياد الشمسية عندهم ٣٦٥ يوم و ¼ ساعة فأنه يجتمع من ربع اليوم في كل ١٢٠ سنة شهر ومن ⅕ ساعة في نفس المدة يوم واحد أي يكون المجموع ٣١ يوماً، وهو في ١١٦ سنة ٣٠ يوماً، فكان الفرس كلما مضت ١١٦ سنة يلحقون بها شهراً. وكان قد تقرر موعد جباية الخراج في عهد المتوكل في ١٧ يونيو (حزيران) فهو التاريخ المناسب لنضوج الغلات.

البيروني: **الآثار الباقية**، ص ٣٣/٣١.

(٤) ياقوت: **معجم البلدان** ج ٣ ص ١٧؛ نادية صقر: **مطلع العصر العباسي الثاني** ص ١٨٢.

واعتلى المنتصر عرش الخلافة (٢٤٧ ـ ٢٤٨هـ) بأيدي قتلة أبيه (المتوكل) من الترك، بايعوه ثم أخذوا له البيعة من الناس، ولكنه توفي بعد ستة أشهر من خلافته، ولم يكن له من الأعمال والاهتمام بالواردات المالية ما يذكر.

وكذلك كان الحال مع الخليفة المستعين (٢٤٨ ـ ٢٥٢هـ) فكانت أموال الدولة التي ترد إلى دار الخلافة تصير إلى (أوتامش) المتصرف الأول في شؤون الدولة، ويساعده في نهب الأموال (شاهك)، وأم المستعين[١].

وضاق المستعين ذرعاً بتلك السياسة التركية، وهي سياسة ابتزاز الأموال فقرر الرحيل إلى بغداد، وقام الأتراك بتولية الخلافة المعتز (٢٥٢ ـ ٢٥٥هـ) ونشبت الحرب بين المستعين في بغداد والمعتز في سامراء، وحوصرت بغداد مما اضطر المستعين إلى التنازل عن الخلافة. وعانت دار الخلافة في سامراء من نقص شديد في الموارد المالية، نتيجة للسياسة التي اختطها المستعين، حيث أصدر أوامره بحصار سامراء اقتصادياً.

وكان لذلك أثره السيىء على مالية الدولة، إذ كانت الخزينة خاوية وعلى وشك الإفلاس. وكان الانهيار المالي نتيجة لسوء الإدارة، وانشغال القادة العسكريين بتثبيت مراكزهم السياسية[٢].

ولم ينجح المعتز في مقاومة رغبات الأتراك ومطامعهم المالية، فقد مات وهو في السجن، بعد ضربه وتعذيبه، حتى والدته تخلت عنه رغم ما تملكه من أموال.

وحاول الخليفة المهتدي (٢٥٥ ـ ٢٥٦هـ) أن يسير بسيرة عمر بن عبدالعزيز في العدل ورفع الظلم وتنمية الموارد المالية، والاقتصاد في النفقات،

---

(١) الطبري: **تاريخ الأمم والملوك** ج ٩ ص ٢٦٣؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ١٤.

(٢) فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ٧٢.

ويقال أنه أصدر أوامره بإخراج ما في الخزائن من آنية الذهب والفضة وأمر بضربها دنانير ودراهم[1]. وأسقط المهتدي عن الناس أموال الكسور التي كان دخلها السنوي يزيد عن ١٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم وقال عبارته المشهورة «عليّ أن أقرر حقاً وأزيل ظلماً وأن أجحف بيت المال»[2].

ولكن الطغمة العسكرية لم تمهله، حيث قامت على محاربته وخلعه قبل موته سنة ٢٥٦هـ، ولم يقدر له الأجل أن يتابع إصلاحاته التي بدأها بإعادة سلطان الخليفة العباسي[3].

ويعتبر عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦ ــ ٢٧٩هـ) بداية الانتعاش الذي دب في الخلافة والسبب المباشر في ذلك الانتعاش هو تسليم الموفق طلحة (أخي المعتمد) زمام الأمور في الدولة وسار الموفق على سياسة قوية بعيدة المدى، تلخصت في أبعاد الجيش عن مزاولة الأمور السياسية فقد زج به وسط حروب ومعارك داخلية استنزفت كل وقته، مما هيأ لدار الخلافة الانتعاش. ثم أننا لا ننكر أثر تلك الحروب على مالية الدولة، فلم يستطع الوزراء آنذاك سد حاجة الدولة إلى المال، بسبب كثرة الاضطرابات والفتوق على الحكومة، فعرض الموفق على الوزير موسى بن بغا فرض ضرائب جديدة على التجار، ولكن هذا الأمر لم يجد التنفيذ عند الوزير، مما اضطر الموفق إلى عزله ومصادرة أمواله[4].

ويعتبر عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ ــ ٢٨٩هـ) عهد القوة والانتعاش، لقد كان شديداً، حازماً هابته القوة العسكرية، قبل أن يهابه الناس. فظهرت من هنا قوة سياسية واستقرار إداري، كان لهما نتائج إيجابية على الوضع الاقتصادي، فقد اهتم المعتضد بأمور الري وتسليف المزارعين الحبوب

---

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ١٧٨؛ محمد كرد: **الإسلام والحضارة العربية** ص ٢٤٥.

(٢) الماوردي: **الأحكام السلطانية** ص ٩٠.

(٣) فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ٧٦.

(٤) اليوزبكي: **الوزارة**، ص ١٤٨.

والحيوانات. كما عمل على تأخير موعد جباية الخراج من النيروز المعتضدي، وهو في حزيران، وذلك للرفق بالناس، ولكي ينضج المحصول[1]. وكتب إلى الأقطار برد سهام المواريث عن ذوي الأرحام، ومنع عمال الخراج من ظلم دافعي الخراج[2].

ولم يخرج المكتفي (٢٨٩ ـ ٢٩٥هـ) عن السياسة التي رسمها له والده المعتضد من ناحية التدابير المالية، فصارت الأمور بشكل شبه طبيعي، إلا أن تدخل السلطة العسكرية جعل الخلافة تنتقل من فترة الانتعاش إلى بداية التدهور، وهذا هو ما حصل فعلاً في خلافة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) حيث تولى الخلافة وهو لا يزال صغير السن وصارت أمه (شغب) وصية عليه، وغلب على الأمر النساء والخدم، وغيرهم، وذهب ما كان في الخزائن من الأموال بسوء التدبير الواقع في دار الخلافة[3].

واستمر الحال كذلك خلال خلافة المقتدر بغض النظر عن بعض الفترات الإصلاحية التي حاول فيها بعض الوزراء أمثال الوزير علي بن عيسى، فقد اهتم بتنمية الموارد المالية وحماية دافعي الضرائب، فكتب إلى العمال أن ينظروا في شكاوى المزارعين، وأن يكون العدل على الرعية كاملاً، بدون محاباة[4].

ونظراً إلى العجز الحاصل في دخل الدولة، ثار الجند مطالبين بصرف رواتبهم، فلم يجد الخليفة ما يصرفه لهم، مما أدى إلى دخوله معهم في معارك أودت به.

وتولى الخلافة بعده الخليفة القاهر بالله (٣٢٠ ـ ٣٢٢هـ)، وقد حاول قدر

---

(١) الصابي: **الوزراء** ص ٣٤٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٥ ص ١٤٩.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٥ ص ٢٨.

(٣) المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٧٧.

Muir, *The caliphate, its rise*, p. 121.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٥٩؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ ص ٣١، Bowen: *Ali ben Isa*, p. 335، الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ١٨٣.

Samarrai: *Agriculture in Iraq*, p. 98.

المستطاع أن يسدد الخلل الناقص في موارد الدولة المالية، لأنه كان يحب جمع المال، ويحب الاقتصاد في النفقة، إلا أن ذلك لم يقدر له، لعدم قدرته على ضبط الأمور في دولته[1].

وخلال الفترة المتبقية من بحثنا، وهي فترة أمرة الأمراء (**٣٢٤ ــ ٣٣٤هـ**) نرى أن حالة الزراعة تدهورت في العراق، ولعل هذا الاهمال راجع إلى التخريب الحاصل في قنوات الري وضفاف الأنهار، تلك التي كانت تحتاج إلى كري ما فيها من طمي، وإلى تقوية ضفافها وسد بثوقها، فنرى أمير الأمراء ابن رائق يُقدم على تخريب سد نهر ديالى(*) خلال فترة الصراع بينه وبين الأمير بجكم، في محاولة لمنع تقدم قوات خصمه، مما نجم عنه هلاك جميع المزروعات[2].

وكان انهيار البثوق وعدم سدها وإصلاحها أمراً خطيراً على موارد الدولة المالية، ففي سنة **٣٣٣**هـ انبثق نهر عيسى، وفي سنة **٣٣٤**هـ انبثق نهر الخالص (شرقي بغداد) مما نجم عنه بوار شامل للأراضي الزراعية[3].

من خلال الاستعراض السريع لموقف خلفاء الدولة العباسية من السياسة الزراعية التي انتهجوها يجدر بنا الآن أن نقدم صورة مجملة عن أهم تلك الإيرادات العامة.

ويأتي في مقدمتها ضريبة الخراج، نظراً لاعتماد الدولة «شبه الكلي» على تلك الضريبة، ولم يكن الخراج في السواد ثابتاً، بل طرأ عليه تعديلات وإصلاحات، فقد أدخل الخليفة المهدي (**١٥٨ ــ ١٦٩هـ**) بعد أخذ رأي وزيره معاوية بن عبيدالله بن يسار نظام المقاسمة بدلاً من نظام المساحة، الذي سارت عليه الدولة الإسلامية منذ خلافة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، رضي الله

---

(١) محمد كرد: **الإسلام والحضارة العربية**، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(*) نهر ديالى: نهر مشهور بسعته وكبره قرب بغداد. ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ ص ٤٩٥.

(٢) الصولي: أخبار الراضي، ص ١٠٨.

(٣) ن. م. س: ص ١٠٦.

عنه (١٣ ــ ٢٣هـ) وقد حدده (المهدي) بنسب متفاوتة، حسب ما يسقى: ½ الحاصل على الأراضي التي تسقى سيحا، و ⅓ على الأراضي التي تسقى بالدوالي، و¼ على تلك التي تسقى بالدواليب[١]. ولكن الرشيد (١٧٠ ــ ١٩٣هـ) أعاد الخراج إلى ⅖ الحاصل على الأراضي التي تسقي سيحا، و ٣/١٠ على التي تسقى بالدوالي، و ⅓ الحاصل على الأشجار والنخيل. و ¼ الحاصل على غلات الصيف[٢].

واستمر ذلك إلى آخر القرن الثاني الهجري، وجاء المأمون، فقرر في سنة ٢٠٤هـ أن يبقى الخراج ⅖ الحاصل[٣]. واستمر ذلك إلى القرن الرابع الهجري[٤]. وقد أمر الوزير علي بن عيسى بإسقاط مال التكملة (لأنه كمل بها نظام أو قانون فارس القديم) والذي كان يدخل منه إلى خزينة الدولة مليون درهم[٥]، واستطاع إقناع الخليفة المقتدر بالله بضرورة إلغائها، وأمر الخليفة برفعها وإزالتها عن الرعية.

أما عن مقدار الجباية السنوية من ضريبة الخراج فهناك عدة قوائم توضح مقاديرها بشكل عام. وتلك القوائم هي:

١ ــ قائمة الجهشياري، أعدت لبيان إيرادات الدولة العباسية زمن هارون الرشيد وقد بلغ مجموع ما في القائمة (٥٣٠,٣١٢,٠٠٠) درهم[٦].

٢ ــ قائمة ابن خلدون، أعدت لبيان إيرادات الدولة العباسية زمن الخليفة المأمون، وقد بلغ مجموع إيراداتها (٣٩٤,٢٥٤,٠٠٠) درهم[٧].

---

(١) ابن الطقطقي: **الفخري في الآداب السلطانية**، ص ١٦٤.

(٢) أبو يوسف: **الخراج**، ص ٥٤.

(٣) ابن الطقطقي: **الفخري في الآداب السلطانية** ص ١٦٢.

(٤) الدوري: **تاريخ القرن الاقتصادي** ص ١٨٣.

(٥) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧١، وعند الميداني في كتابه **تكملة تاريخ الطبري** يذكر أن «مقدارها نصف مليون دينار في السنة» ج ١ ورقة ١٢ ب؛ وعند التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٨ ص ٧٤ «عشرة آلاف درهم».

(٦) الجهشياري: **الوزراء** ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٧) ابن خلدون: **المقدمة** ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨١؛ الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** =

٣ ــ قائمة قدامة بن جعفر، أعدت لبيان إيرادات الدولة العباسية خلال الربع الأول من القرن الثالث الهجري[1]. وقد بلغ مجموع إيراداتها (٤١١,٢٣١,٧٠٠) درهم.

٤ ــ قائمة ابن خرداذبة، أعدت لبيان إيرادات الدولة العباسية زمن الخليفة الواثق. وقد بلغ مجموع إيراداتها (٢٩٩,٢٥٦,٣٤٠) درهم[2].

٥ ــ قائمة علي بن عيسى وزير الخليفة المقتدر التي أعدت لضبط الميزانية لسنة ٣٠٦هـ وقد بلغ مجموع إيراداتها (١٤,٧٠٧,٢٠٠) دينار[3].

ولعل تلك القوائم تعطي صورة تقريبية عن حالة الدولة العباسية المالية.

وليست ضريبة الخراج هي المورد الرئيسي للدولة بل هناك أيضاً **الأعشار**: وهي ضريبة العشر التي تفرض على الأراضي التي يزرعها المسلمون، وقد قسم قدامة[4] أراضي العشر إلى ستة أقسام هي:

١ ــ الأراضي التي أسلم أهلها عليها.

٢ ــ الأراضي التي أحياها المسلمون التي لا ملك لأحد فيها لا للمسلمين ولا للمعاهدين.

٣ ــ ما يقطعه الإمام لبعض المسلمين.

٤ ــ ملك المسلم من أرض العنوة إذا قسمت بين المقاتلة.

٥ ــ أراضي الصفايا التي أصفاها عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، من أرض السواد وهي أراضي كسرى وخاصته.

(٦) ما جلا عنه العدو من الأراضي فأصبحت بيد من سكنها، مثل أراضي الثغور.

= ص ١٧٨، وقال ابن خلدون انه نقل تلك القائمة عن جراب الدولة من كتابه «ترويح الأرواح» ولكن بعد البحث والتقصي لم أجد لتلك القائمة أثراً في كتاب «جراب الدولة».

(١) قدامة بن جعفر: **الخراج وصنعة الكتاب** ص ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧؛ الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ١٨٠.

(٢) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك** ص ٨٢٧؛ السامرائي: **المؤسسات الإدارية** ص ٢٠٨.

(٣) جورجي زيدان: **التمدن الإسلامي** ج ٢ ص ١٠٩؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢١٦، نقلاً عن: Von Kremer: *Ali Ben Isa*, p. 27

(٤) قدامة بن جعفر: **الخراج وصنعة الكتاب**، ورقة ٧٠ أ «المنزلة السادسة».

وتقسيم قدامة في هذا المجال، له أهميته، على اعتبار أنه كاتب خراج خلال الفترة التي بصددها البحث استمد كثيراً من معلوماته من وثائق رسمية.

ولا يفوتنا أن نذكر أن أراضي البصرة كانت عشرية[1]، وأراضي الكوفة عشرية أيضاً في نظر المقدسي[2]. بينما الصابي والاصطخري يعتبر انها خراجية، وقد وافقهم في ذلك الدكتور الدوري[3]. وكذلك تعتبر أراضي السيبين والوقوف عشرية[4].

وفي رأي أن أراضي البصرة والكوفة خراجية.

ومرت نصوص تشير إلى أن أصحاب أراضي العشر كانوا يدفعون أضعاف ما يفرض عليهم أصلاً. فقد شكا زراع ديار ربيعة إلى الوزير علي بن عيسى سنة **٣١٣هـ** بأنهم أجبروا خلال ثلاث سنوات على دفع العشر على المساحة، وبذلك دفعوا أكثر من العشر[5]. وفي سنة **٣٣٠هـ** فرض البريدون على أصحاب الأراضي العشرية في البصرة عشرين درهماً على جريب الحنطة والشعير، مما تسبب في تدهور الإنتاج[6].

وقد ذكر الميداني[7] أن البريديين أخذوا على الحنطة وسائر المكيلات من كل كر سبعين درهماً.

وهناك ضريبة العشر التي تفرض على أموال التجار من المسلمين وأهل الذمة والمحاربين. وقد ألغى علي بن عيسى في وزارته الأولى (**٣٠٠ ــ ٣٠٤هـ**) المكوس الثقيلة التي كانت تجبى بمكة، وحصن مهدي، ونهر السدرة[8].

---

(١) الاصطخري: **المسالك والممالك** ص ٤٠. Wellhausen: The Arab Kingdom, pp. 89-290

(٢) المقدسي: **أحسن التقاسيم** ص ١٣٣.

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٨٦؛ الاصطخري: **المسالك والممالك**، ص ٨٠؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ١٩١.

(٤) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك**، ص ١١.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٦٣، ٣٦٤.

(٦) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦ ص ١٢٧.

(٧) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ورقة ٨٢ ب.

(٨) الصابي: **الوزراء**، ص ٣١٠.

وكان يمد حبلاً وسلسلة بين الضفتين على الأنهار أو البحار ليمنع عبور السفن، وكان يجبي الضريبة شخص يسمى «العاشر»[*] وهذا ما يسمى بالمآصر.

وكان أمير الأمراء ابن رائق أول من وضع المآصر في بغداد بين عامي (٣٢٤ ـ ٣٢٦هـ) ولم تسمع تلك الضريبة في العراق قبل، وكانت توجد مآصر على الطريق من بغداد إلى واسط في دير العاقول على دجلة[١]، وفي واسط[٢].

وهناك موارد مالية كثيرة يمكن أن نجملها في النقاط التالية، وعليك بالرجوع إلى كتاب «موارد بيت المال في العراق»[٣]. ومن تلك الضرائب أو الموارد ما يلي:

ـ **رسوم الجوالي**: أو ما يسمى بالجزية، وكان يدخل بيت المال منها مبالغ لا بأس بها فقد ذكر ابن خرداذبة أن مقدار الجوالي بمدينة السلام (١٣,٠٠٠) درهم[٤].

وذكر قدامة بن جعفر أن مقدار الجزية بمدينة السلام (٢٠٠,٠٠٠) درهم[٥].

وذكر علي بن عيسى أن مقدار الجزية بمدينة السلام (١٦,٠٠٠) ديناراً[٦]، أي ما يعادل (٢٤٠,٠٠٠ درهم)[٧].

(*) العاشر: هو الموظف أو العامل الذي يوكل إليه أمر جباية ضريبة العشر على التجارة في المراكز التجارية أو على الموانىء والحدود.

(١) ابن رستة: **الأعلاق النفيسة**، ص ١٨٦.

(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ ص ٩٤.

(٣) الزهراني: **موارد بيت المال في العراق**، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ.

(٤) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك**، ص ١٢٥.

(٥) Von Kremer: The orient under the caliphs, p. 27.

(٦) زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢ ص ١١١.

(٧) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٢٦. (على ما يبدو أن الدكتور حسام اعتبر سعر الصرف ١٥ درهماً للدينار الواحد).

ـ **الصدقات**: وكانت تجبى «في الأموال المرصدة للنماء، إما بنفسها، وإما بالعمل فيها»[1]. وكانت أموال الصدقات تابعة لديوان الخراج، وكانت أموالها لا تعزل عنه[2]. مع أن الأحكام الشرعية تنص على عدم ذلك أي عدم جمع مال الصدقات إلى مال الخراج[3].

وهكذا نجد تجاوزاً حدث تجاه هذا المورد المالي. فكان عامل الخراج يقوم بجباية زكاة المواشي والأعشار الزراعية المختلفة. أما زكاة الأموال النقدية فكان يترك أمر إخراجها إلى الأفراد أنفسهم.

ـ **الأخماس**: تعتبر أخماس الغنائم التي تغنم في الحروب من الضرائب التي أدخلت ضمن أموال الخراج كما نص قدامة بن جعفر على ذلك[4]. مع العلم بأن القرآن الكريم اشترط توزيعها على مستحقيها[*]، وكانت الدولة تجبي إضافة إلى ذلك، أخماس المعادن، والركاز، وسيب البحر[**].

ـ **الأموال التي تؤخذ من قطاع الطرق واللصوص** ولا يوجد مالكها. وأثمان الآبق من العبيد، وما كان يؤخذ من اللقط في الطريق[5].

ـ **ضرائب الطواحين**: وأهمها رحا البطريق في بغداد وكانت تغل في السنة (١٠٠,٠٠٠) درهم[6]، وكان وارد الطواحين في مدينة حديثة وحدها يبلغ (٥٠,٠٠٠) دينار سنوياً[7].

---

(١) الماوردي: **الأحكام السلطانية** ص ١٥٩؛ أبو يعلى: **الأحكام السلطانية** ص ٩٩.

(٢) قدامة: **الخراج وصنعة الكتاب** ص ١٦٠.

(٣) أبو يوسف: **الخراج**، ص ٨٠.

(٤) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ورقة ٧٢ ب «المنزلة السادسة».

(*) قال تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنَّ لله خمسهُ وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ (الأنفال: آية٤١).

(**) الركاز: دفين الجاهلية. سيب البحر: ما يقذف فيه أو يستخرج منه، السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٢٧.

(٥) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ورقة ٧٢ ب «المنزلة السادسة».

(٦) اليعقوبي: **البلدان** ص ٢٤٣.

(٧) ابن حوقل: **المسالك والممالك**، ص ٢١٩، ٢٢٠.

وكان وارد الطواحين في بازبدي من أرض الجزيرة يكوّن جزءاً كبيراً من الوارد إلى بيت المال[1].

ـ **الضرائب المفروضة على الحوانيت والأسواق**، وأول ما فرضت تلك الضريبة خلال حكم الخليفة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ). وبلغت غلات سر من رأى وأسواقها في خلافة المعتصم (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[2]، وفي أواسط القرن الثالث الهجري بلغ وارد الأسواق في بغداد (١١,٩٠٠,٠٠٠) درهم في السنة[3].

وقد بلغ وارد أسواق المواشي في بغداد وسر من رأى والبصرة وواسط والكوفة في قائمة علي بن عيسى لسنة ٣٠٦هـ مبلغ (١٦,٩٧٥) دينار[4].

ـ **ضريبة الإرث**: لم تعرف هذه الضريبة إلا خلال خلافة المعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩هـ) إلا أن الخليفة المعتضد أنكر ذلك في سنة ٢٨٣هـ، وأبطل تلك الضريبة وحل ديوان المواريث[5]. ولكن الأمر عاد في خلافة المقتدر، وذلك خلال فترة وزارة حامد بن العباس (٣٠٦ ـ ٣١١هـ). إلا أن علي بن الفرات استطاع إقناع المقتدر بإلغائها، وفعلاً أمر المقتدر بأن «ترد على ذوي الأرحام المواريث، وأن ترد تركة من يموت من أهل الذمة، ولم يخلف وارثاً، إلى أهل ملته[6] «والظاهر أن أمر المقتدر لم ينفذ، حيث أقدم المحسن بن علي بن الفرات على استيلاء إرث شخص له من يرثه في السنة نفسها، واستمرت هذه الضريبة تجبى في عهد الخليفة الراضي (٣٢٢ ـ ٣٢٩هـ)[7].

---

(١) ن. م. س: ص ٢١٩؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي** ص ٢٩٤.

(٢) الحميري: **الروض المعطار** ص ٣٠١؛ الدوري: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٧٨؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ١٧٩.

(٣) اليعقوبي: **البلدان** ص ٢٤٣.

(٤) جورجي زيدان: **التمدن الإسلامي** ج ٢ ص ١٠٩. Von Kremer, *Ali B. Isa*, p. 27

(٥) ابن الأثير: **الكامل** ج ٧ ص ٣٣٤.

(٦) الصابي: **الوزراء** ص ٢٦٨.

(٧) الصولي: **أخبار الراضي**، ص ١٠٤.

ـ **أجور العرصات والمستغلات**[*]: لقد بلغت مستغلات سامراء وأسواقها خلال خلافة المعتصم (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم في السنة[١]. وبلغت المستغلات في خلافة المكتفي (١٢,٠٠٠) دينار في السنة[٢]. وبلغت موارد المستغلات في بغداد زمن المقتدر مبلغ (١٣,٠٠٠) دينار في السنة[٣]. وبذلك كانت المستغلات تدر دخلاً كبيراً إلى بيت المال.

وهناك ضرائب أخرى غير شرعية (تعسفية) نشأت عن حاجات وظروف جديدة ولعبت دوراً مهماً في السياسة المالية، منها:

ـ **الأحداث أو الغرامات التي تفرضها الشرطة**[٤] أو ما يفرضه القضاة على المخالفين للقواعد العامة في الدولة.

ـ **أموال المصادرات**: لقد كانت أموال المختلسين والثائرين تشكل جزءاً من موارد بيت المال في الدولة العباسية، وفي العصر العباسي الأول لم تكن المصادرات مستمرة بل كانت متقطعة، ففي أيام الواثق والمتوكل حصلت مصادرات[٥]، كانت مدفوعة بعامل الحصول على الأموال.

وفي العصر العباسي الثاني اتخذت المصادرات شكلاً جديداً من حيث الأسباب فلم تكن الأسباب السياسية أو الشخصية هي السبب في ذلك بل إن الأزمات المالية الخانقة، هي السبب المباشر لمثل تلك المصادرات، كان الخليفة

(*) المستغلات: تطلق على الضرائب التي تفرض على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس في أراضي حكومية، الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي** ص ٢٠٤.

(١) اليعقوبي: **البلدان** ص ٢٢؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ١٧٩؛ الدوري: **العصر العباسي الأول** ص ٢٧٨.

(٢) عريب: **صلة تاريخ الطبري**، ص ٣٤؛ الشيخلي: **الأصناف** ص ١٥١.

(٣) الصابي: **الوزراء** ص ٣١٠؛ الصفدي: **الوافي بالوفيات** ج ١٢ ص ١٣٣؛ ياقوت: **معجم الأدباء** ج ٥ ص ٢٧٩؛ الكبيسي: **المقتدر** ص ١٧٨.

(٤) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٤٩؛ اليوزبكي: **دراسات في النظم الإسلامية** ص ١٣٥.
See Dozy, Supplement, 1, p. 158.

(٥) ابن الأثير: **الكامل** ج ٧ ص ٧؛ اليعقوبي: **تاريخ** ج ٣ ص ٢٠٩.

يصادر الوزير أو الكاتب أو العامل حين تلجئه الحاجة إلى أموال يعجز عن توفيرها الوزير[1].

ولعل أوج ما بلغته المصادرة من العنف قد حصل في فترة سيطرة «أمير الأمراء» حتى أوائل العصر البويهي[2]. فقد رأى أمير الأمراء، وبعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة فتصرفوا على هذا الأساس[3]. وقد مثلت المصادرات مورداً مهماً من موارد بيت المال[4].

ـ ضريبة **«مال الجهبذة»**: «ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري. وقد وصفها الوزير علي بن عيسى (كاتب ديوان الخراج في خلافة المعتضد) بأنها بلاء على الناس[5]. وكان يدخل الخزينة من مال الجهبذة سنوياً مبلغ عشرة آلاف دينار[6].

هذه لمحة سريعة وموجزة عن الموارد المالية للدولة العباسية، متسمة بكثير من الخلل والنقص وذلك للاختصار الشديد الذي فرضه وضع البحث العلمي الذي يقضي بعدم تطويل المقدمة.

□ □ □

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ١١٣.
(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٨٩.
(٣) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٧٩.
(٤) ن. م. س: ص ٢٧٩.
(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥٥. وقد تعمد حذفها من تقديره لواردات الموصل والزابين في خلافة المعتضد بالله، وعندما سئل عن سبب حذفها قال: «هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف، فإن يكن من حال السلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم».


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل الأول

النفقة العامة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

النفقـــة العـــامـــة

تعريف النفقة العامة

في اللغة تعني ذهاب المال، أنفق الرجل، افتقر وذهب ماله. قال تعالى ﴿إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق﴾[1].

وأنفق الدراهم من النفقة، والنفقة اسم من الإنفاق، وما تنفقه من الدراهم ونحوها، وأنفق المال صرفه[2].

وهناك مَنْ اصطلح على تسمية النفقات بالمصارف أو «مصارف المال»[3].

وقد عرفها علماء المالية العامة بأنها «مبلغ أي قدر من المال داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجات عامة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية»[4].

ومن خلال التعريف السابق يتضح لنا أن هناك شروطاً أربعة لاعتبار النفقة عامة وهي:

---

(١) سورة الإسراء: آية (١٠٠).

(٢) الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**، ج ٤ص ١٢١.

(٣) الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، ص ٥.

(٤) يوسف إبراهيم: **النفقات العامة في الإسلام**، ص ١٣٢؛ الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، ص ٦؛ زكريا بيومي: **المالية العامة الإسلامية**، ص ٤١١.

١ ــ استخدام نوع من أنواع المال.
٢ ــ أن يكون هذا المال من الأموال العامة.
٣ ــ أن ينفق هذا المال وفق رأي ولي أمر المسلمين، أو من ينيبه.
٤ ــ وأن يستخدم هذا المال في سد حاجات الدولة الإسلامية.

* * *



مبادىء الإنفـــاق العـــام

تتلخص مبادىء الإنفاق العام في الأمور التالية:

١ ـ المال مال الله:

قال تعالى ﴿آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾[٢].

وإذا كان المال بناء على هاتين الآيتين هو مال الله، فإن ذلك يجب أن يطبق في المالية العامة للدولة، فعلى ولي الأمر أن يضع هذا المال وينفقه في أحسن الوجوه ويخطط لاستثماره، ويعمل على حمايته من التعرض للإسراف والتبذير، ويقيم على ذلك جهازاً إدارياً لحمايته[٣].

٢ ـ اختيار القائمين على الإنفاق:

من الطبيعي أن يتولى إنفاق أموال الدولة رجال يحسنون عمليات الإنفاق. وفي حقيقة الأمر أن الدولة العباسية عانت المصاعب والمشاكل الكثيرة إزاء عملية اختيار الشخصية المؤتمنة على أموال الدولة، فأجهزة الرقابة وحدها لا تكفي للحد من اختلاسات الكتّاب وموظفي الإدارة المالية فقد ثبت من خلال نتائج هذه الدراسة استمرار اختلاس الأموال العامة، وأنه على الرغم من

---

(١) سورة الحديد: آية (٧).

(٢) سورة النور: آية (٣٣).

(٣) قطب إبراهيم محمد: النظم المالية في الإسلام، ص ١٣٥.

سلامة النظم المطبقة فإن بعض العاملين الذين ليسوا على مستوى المسؤولية أساؤوا التصرف وتمكنوا من الاعتداء على أموال المسلمين[1].

٣ ـ تخصيص موارد مالية عامة للإنفاق:

وهذه حقيقة واضحة، ذلك أنه بدون وجود هذه الموارد لن يكون هناك أي مجال للإنفاق. وقد وضعت في هذا البحث تمهيد أوضحت فيه الموارد المالية للدولة العباسية خلال مرحلة الدراسة.

٤ ـ ملاءمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية:

والملاءمة أن يكون الإنفاق في حدود طاقة الدولة، وطبقاً للحالة الاقتصادية السائدة في المجتمع، والظاهر أن هذا المبدأ قد جرى تجاوزه، وخاصة خلال العصر العباسي الثاني (٢٤٧ ـ ٣٣٤هـ) إذ أن الخلفاء والوزراء والكتاب لم يعيروا مسألة الملاءمة والموازنة بين الإنفاق ومعدلاته، وبين النفقات التي زادت معدلاتها كثيراً التفاتاً. مما جر كثيراً من المشاكل التي تسببت في انتكاس الحالة الاقتصادية بصفة عامة.

٥ ـ الإنفاق العام شامل للمسلمين وغيرهم من عناصر المجتمع المختلفة:

قال الله تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، أن الله يحب المقسطين﴾[2].

فالإنفاق العام يشمل أفراد المجتمع الإسلامي بصورة شاملة دون استثناء ومع أن غالبية المجتمع من المسلمين، فإن الخدمات التي يحققها الإنفاق العام تمتد لتشمل المستأمنين والذميين مع المسلمين.

٦ ـ ترشيد الاقتصاد في الإنفاق العام:

يقوم الإنفاق العام على أساس مبدأ الرشد الاقتصادي أو ما يعبر عنه

---

(١) الساهي: **مراقبة الموازنة العامة للدولة**، ص ٩٩؛ قطب إبراهيم محمد: **النظم المالية في الإسلام**، ص ١٣٧.

(٢) سورة الممتحنة: آية (٨).

«بمبدأ القوامة في الإنفاق»[1]. قال تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قَواما﴾[2]. فالنظام المالي الإسلامي يذهب إلى الربط بين التكلفة والعائد عند القيام بتوفير حاجات المجتمع العامة. فإذا ثبت عند إقامة أحد المشروعات أن عائدات هذا المشروع تزيد عن تكاليفه فإنه يمكن تنفيذ هذا المشروع، وقد طبق الخليفة المعتصم هذه الفكرة حينما قال لوزيره: «إذا رأيت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه»[3].

ولتحقيق مبدأ الرشد الاقتصادي في الإنفاق في الدولة العباسية يقرر وجود مجموعة أنواع من الرقابة على الإنفاق العام. تتمثل في سلطة الجهاز الإداري المكون من الدواوين المالية يتقدمها ديوان النفقات، بالإضافة إلى الدواوين المالية ذات العلاقة، لقد خصصت مجالس مهمتها ضبط الحسابات وتدقيقها[*].

٧ ـ العدالة المطلقة:

من سمات الإسلام العدالة المطلقة ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾[4]. والعدالة هنا تشمل العدالة المالية. فالنظام المالي الإسلامي يقوم على أساس أن كل إقليم يسهم في تحمل أعباء الإنفاق العام ويفيد بقدر ما يخصه من مرافق[5]. ولقد جرى العمل في صدر الإسلام على اختصاص كل إقليم بإيراداته ما دام في حاجة إليها، فلم ينقل المال العام إلا حين كان فائضاً عن حاجة الإقليم. هذا المبدأ سارت عليه الدولة الإسلامية حتى أوائل العصر العباسي الثاني. ففي العصر العباسي الثاني حصلت انقسامات في الدولة أدت

---

(١) بيومي: **المالية العامة الإسلامية**، ص ٤٧١.

(٢) سورة الفرقان: آية (٦٧).

(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ١٤٠.

(*) لقد خصص الفصل الثاني من هذه الدراسة لإدارة النفقات ويمكن الرجوع إليه للوقوف على مدى إشراف الدولة وتدقيقها في المسائل المالية.

(٤) سورة النحل: آية (٩٠).

(٥) يوسف إبراهيم: **النفقات العامة في الإسلام**، ص ١٧١.

إلى انفصال بعض الأقاليم تلك التي كوَّنت دويلات مستقلة، منها ما قام على عداء الخليفة، وعدم إرسال الأموال الفائضة إلى دار الخلافة. ومنها ما كـان على اتصال دائم بالخلافة.

فالعدالة الإقلـيمـية هنا تعني توزيع المال بين الأقاليم طبقاً لاحتياجاتها الفعلية وإرسال الباقي إلى دار الخلافة لسد النقص الحاصل في النفقات العامة في الأقاليم الأخرى المحتاجة وفي العاصمة.

وعلى ذلك فلا بد أن تكون هناك نتائج للعدالة الإقليمية[1] تتمثل في:

١ ــ المحافظة على وحدة المجتمع.
٢ ــ تحصين المواطنين من التهرب من دفع ما عليهم من ضرائب.
٣ ــ النمو المتوازن في أنحاء الدولة.

* * *

(١) ن. م. س: ص ١٧٠ ــ ١٨٠.
«لقد تطرقت إلى دراسـة ارتباط الأقاليم بدار الخلافة في هذا الفصل. وأوضحت فيه مدى العلاقة القائمة بين أطراف الدولة ودار الخلافة. وضربت أمثلة توضيحية لمدى إسهام الأقاليم في إرسال الأموال إلى دار الخلافة».


www.moswarat.com

سياسة الدولة العباسية تجاه الإنفاق

يرى ابن خلدون، «أن الدولة تبدأ بجمع ضرائب قليلة العدد ومنخفضة السعر، وذلك أن الدولة حين تبدأ تكون حاجتها إلى الجباية قليلة، ثم تأخذ في التدرج في الحضارة، وتكثر حوائجها فتأخذ نفقاتها في الازدياد»(١).

ويؤيد هذه النظرية ما حدث في عهد أول خليفة عباسي (أبو العباس السفاح ١٣٢ ـ ١٣٦هـ) فقد بدأ بتكوين الدولة العباسية، وخزينته خاوية، لأن قواعد ملكه لم تستقر بعد. ولكن بمجرد القضاء على الدولة الأموية، أخذ السفاح في تثبيت أركان دولته الجديدة، وهو من الخلفاء العباسيين الأقوياء، وله رأي سديد، وشخصية قوية، يساعده في ذلك أبو جعفر المنصور. والحقيقة أن الأموال التي حصل عليها العباسيون أثناء حروبهم مع مروان بن محمد (آخر خليفة أموي ١٢٨ ـ ١٣٢هـ) كانت من العوامل التي ساعدت السفاح على مواصلة توطيد أركان الدولة الجديدة.

فقد وجد لمروان بن محمد من الأموال «(٤٧٠, ٠٠٠, ٠٠٠) درهم في بيت المال بدمشق، ووجد في بيت المال بواسط (٣,٥٠٠,٠٠٠) درهم وطعاماً يكفي عشرين ألف رجل لسنة واحدة»(٢).

وكذلك أحصى ما في الخزائن من الأموال والسلاح، وما بقي من الطعام والعلف الذي كان ابن هبيرة قد ادخره، وأعده للحصار فكان المختزن من المال

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة** ص ٢٦٥.

(٢) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ١١٢.

(٣,٠٠٠,٠٠٠) درهم، ومن السلاح الشيء الكثير، ومن الطعام ما يكفي لثلاثين ألف رجل، وعلف عشرين ألف رأس من الدواب لمدة سنة كاملة[١].

هذه الأموال، أعطى منها السفاح الصلات للقادة والجند، ومنها عمل على زيادة أرزاق الجند، ولم يكن السفاح من المهتمين بجمع المال أو من الحريصين على الاحتفاظ به بل أن الأخبار تدل على أنه كان جواداً واسع العطاء، وكان يقول «لأستعملن اللين حتى لا ينفع إلا الشدة ولأعطين حتى لا أرى للعطية موضعاً»[٢] وكانت دولة العباسيين مهتمة في بداية أمرها بمكافأة أنصارها الذين اجتهدوا في إقامتها، ولا شك أن الأموال التي كانت تجبى كانت توزع أولاً بأول على الجند، وينفق في هذا الوجه أكثرها[٣].

فالدولة العباسية في زمن السفاح كانت تتمتع بسلطة إدارية بسيطة تقوم بمصالح الدولة على أحسن وجه، فديوان الخراج، وبيت المال، والنفقات، والجند، كل هذه دواوين وجدت منذ العصر الأموي، بل وجد بعضها منذ زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وكانت تتميز بالدقة والإحصاءات بدليل توزيع الصلات في عهد السفاح على كل فرد (٥٠٠) درهم، ورفع الأرزاق إلى (٨٠) درهماً في الشهر. والمعروف أن للدواوين في هذه المرحلة كتاباً وجرائد. كل ذلك وجد زمن السفاح، ولكن بتطور الحياة الاقتصادية وتعقدها تطورت الدولة، واتسع سلطانها.

أما الخليفة المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ)، فإنه يتصف بحرصه الشديد على جمع المال، وتقديره لخطره، وكان يكره ما يقترن به من إسراف أو تبذير، وكان هذا من صالح الدولة. لقد تعددت الروايات حول بخل المنصور وشحه، ولا يجوز قبول هذه الروايات على علاتها، مهما أسرفت المصادر في ذكرها دون مناقشتها، فقد يكون مصدرها ما ألفوه من إسراف الخلفاء[٤]. فقد رد المنصور

(١) الدنيوري: **الأخبار الطوال**، ص ٣٧٣.
(٢) الطرطوشي: **سراج الملوك**، ص ١٠٥.
(٣) الريس: **الخراج**، ص ٣٧٤.
(٤) الرفاعي: **المأمون**، ج ١ ص ٩٥.

بنفسه على من اتهمه بالبخل إذ قال لحاجبه(*) «يا ربيع، أنا أجمع الأموال، فإن الناس يبخلونني، وقد برأني الله من هذه الشيمة الذميمة، ولكني لما رأيتهم عبيد الدينار والدرهم رمت استعبادهم بهما إذا احتاجوا إليهما، ثم كانا معي وليس جمعهم لها خزناً في الحقيقة وكنزاً فإن التفرق إلى مجموعاتهم أسرع من الماء إلى الحدود لكثرة الأفواه الفاغرة نحو نعمهم والأيدي المشلولة إلى عطياتهم وصلاتهم والأعين الطامحة إلى الأهلة الطالعة لحلول أرزاقهم وجراياتهم...»[1].

صحيح أن المنصور كان شديد المحاسبة، دقيق الملاحظة على موظفي دولته، يحاسب على الدانق(*) ومع ذلك ربما أعطى العطاء الجزيل[2]. فهو «يجود بالأموال حتى يقال أنه أكرم الناس ويمنع حتى يقال أنه أبخل الناس»[3].

ومن ذلك يتبين أن أبا جعفر المنصور لم يكن بخيلاً كما يريد البعض أن يصفه، ولا كريماً متلافاً شاذاً كبعض من الخلفاء، ولكنه أميل إلى الاقتصاد منه إلى البذل والتبذير، متبعاً قول الله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾[4]. والتقتير هنا هو التضييق الذي هو نقيض الإسراف، والإسراف مجاوزة الحد في الإنفاق. وكان يغلب على المنصور «جمع المال لصرفه في شؤون دولته، وخوفاً من الفتوق والفتن والانتفاضات ضده، وربما كان هذا اللون من التدبير والاقتصاد في جمع المال صفة من صفات معظم مؤسسي الدول، وبناة الممالك إذ من عادات هؤلاء اختزان الأموال لدرء الطوارىء»[5]، فلم يقم في بني العباس مثل المنصور في ثباته وعلو همته على المريب، واهتمامه

(*) حاجب المنصور هو الربيع بن يونس.

(1) البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ٢٦.

(*) الدانق يساوي ⅙ الدرهم؛ فالترهنتس: **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص ٢٩.

(2) الشاطبي: **عقود الجمان**، ورقة ٢٣٤ أ؛ الجنابي: **البحر الزاخر**، ج ١ ورقة ٣٧٥ أ؛ البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١ ص ٤١٠، ٤١١.

(3) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ١٨ أ.

(4) سورة الفرقان: آية (٦٧).

(5) الجومرد: **أبو جعفر** ص ٢٦٧.

بأمر الجند وأمر البلاد والناس جميعاً[1]، وبالفعل كان يهتم بأمور النفقات والنظر فيها[2].

وكان يصدر أوامره إلى ابنه المهدي ويوصيه بحفظ الأموال، قائلاً له: «وانظر هذه المدينة فإياك أن تستبدل بها فإنها بيتك وعزك قد جمعت لك فيها من الأموال ما أن كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية، ومصلحة الثغور، فاحتفظ بها فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً وما أظنك تفعل»[3]. وكان يحاسب الكتاب ويطالبهم برفع الحساب أولاً بأول، ولم يترك أمور دولته مهملة، وإنما كانت عينه على كل صغيرة وكبيرة[4].

ومن خلال النصوص المتصلة بالنفقات في عهد المنصور يمكن أن نتبين مدى اهتمامه بأمور الدعوة الإسلامية (حركة الجهاد الإسلامي) وإنفاقه الأموال الطائلة في سبيل ذلك ثم اهتمامه بالنفقات الطارئة[*]. واهتمامه بالصلات والأعطيات لبني هاشم وبني طالب وذوي الحاجة من علماء وأطباء وغيرهم مما أثبتته المصادر وجرى توثيقه، ومن خلال الأرقام يتضح لنا مقدرة المنصور في سياسته لدولته الإسلامية، ونتج عن هذه المقدرة استقرار سياسي، ونشاط تجاري، مما جعل عهده يتسم بالرخاء وزيادة معدلات دخل الفرد والدخل العام[5].

---

(١) يوجينا غيانه: **الدولة الإسلامية**، ص ٢١٨.

(٢) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣، ورقة ٣٠ ب.

(٣) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٣٩٢؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١ ص ٤٤٤.

(٤) الجهشياري: **الوزراء** ص ٩١، ١٢٧؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٢٤؛ سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب**، ص ١٩٦.

(*) النفقات الطارئة جزء هام من الدراسة تشمل كل ما تنفقه الدولة في الأزمات والأحداث الطارئة كالفيضانات والحرائق أو القحط أو المجاعة والأمراض أو الزلازل، أو العواصف، وهي قد تكون للإصلاح أحياناً، ولكنها بشكل عام تعويض عن الأضرار التي حلت بأفراد الدولة. انظر الفصل الخامس.

(٥) الجهشياري: **الوزراء** ص ١١٧؛ الخطيب البغدادي: **بغداد** ج ١ ص ٧٠.

والخليفة المهدي (١٥٨ ــ ١٦٩هـ)، أتى إلى الخلافة وبيوت الأموال عامرة، غير مختلة بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة التي تميز بها عصر المنصور، ولقد بسط المهدي يده في العطاء وتوسع في الصلات للشعراء والعلماء والأدباء، كما اهتم بالدعوة الإسلامية وتسيير حملات الجهاد الإسلامي، وقمع الحركات الخارجية المنحرفة(١).

كان هذا الإنفاق مرغوباً فيه، لتحقيق أغراض سياسية داخلية وخارجية مما أدى إلى ترحيب الناس بالعهد الجديد(٢).

غير أن سياسة التوسع في الإنفاق التي سار عليها المهدي قد أدت إلى التعجيل باكتساح التوفيرات التي حققها والده المنصور وخلفها له في بيوت الأموال. وقد دفع الإحساس بالحاجة إلى الأموال الخليفة إلى التفتيش عن وسائل بديلة لزيادة الواردات ولعل ذلك كان السبب في إعادة النظر في نسبة حصة بيت المال من واردات أراضي الخراج إذ تتحدث النصوص عن إضافة مقدارها ١٠ ٪ يدفعها زراع الأراضي الخراجية مما جعل نسبة المقاسمة لحصة بيت المال ترتفع إلى ٣:٥ بينما كانت نصف الحاصل(٣)، وحصل باقتراح من الوزير معاوية بن يسار (ت ١٧٠هـ) الذي طبقها على الأراضي المزروعة بالحنطة والشعير وأجناس الحبوب الأخرى في أراضي الخراج كما عالج معاوية بن يسار مسألة الإنتاج في المزروعات الأخرى كالفواكه والخضروات بشكل خاص(٤).

وعلى نفس سيرة المهدي سار الخليفة الهادي (١٦٩ ــ ١٧٠هـ) بل لقد فاق أباه في إنفاق المال بغير حساب(٥).

---

(١) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٥٨؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣ ص ٣٢٢.؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٣٦؛ الريس: **الخراج**، ص ٤١٣.

(٢) الريس: **الخراج** ص ٢١٣.

(٣) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٣ ص ٢٩٦؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ١٦٢؛ الدوري: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٦٣؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ١٦٢.

(٤) الماوردي: **الأحكام السلطانية** ص ١٥٧؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ١٦٤.
Samarrai: *Agriculture in Iraq*. p. 151.

(٥) الريس: **الخراج** ص ٤١٧.

وسوف يتضح ذلك من خلال الدراسة القادمة للنفقات في عهد العديد من الخلفاء، فكان الخليفة يعطي عطاء من لا يخشى نفاداً، لأن الأموال كانت تأتيهم بانتظام، وأصبحت الخيزران بعد وفاة زوجها المهدي مطلقة اليدين في الأموال[1].

ولقصر فترة خلافته فإن المصادر لم تسعفنا بالمعلومات الكافية عن الحالة المالية في عهده.

وكانت أيام الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) فترة مخصبة، والناس فيها في خير والأرزاق دارة والعدل فائض على الناس في أطراف الأرض[2]. فهو لا يضنّ بالمال في سبيل الدولة والمال وحده لا يكفي الخليفة أمر الفتوق التي تحدث إن لم يكن لها من يوثق بأمانته في تلافي شرها[3].

ويبدو أن الرشيد كان كثير الإنفاق، حتى قيل أنه كان يقتص أثر المنصور ويطلب العمل بآثاره، إلا في بذل الأموال، حتى أعطى يحيى بن برمك مفاتيح خزائنه[4]. وتصرف البرامكة في نفقات الرشيد، ونفقات الدولة ككل، فتناولوا ضبط الأموال وترتيب ديوان الأعمال، والجبايات، وعملوا على الاقتصاد في النفقة، وأقاموا على السجلات قوماً مهرة في الحساب، ليجد الرشيد الموازنة بين ما يدخل وما يخرج من بيت المال، وجعل جعفر البرمكي ميزانية الدولة في دفاتر للحفظ ليتمكن من الرجوع إليها فيما يتصرف فيه بموازنته للدخل الذي دوّن في سجلات الديوان[5].

إلا أن نفوذ البرامكة اتسع وقبضوا على زمام الأمور في دولة الرشيد حتى

---

(١) البيحاني: أشعة الأنوار، ج ١ ص ٤٢٣.

Cahen: *Islamic Taxation,* p. 98.

(٢) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣ ص ٣١٩.

(٣) محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٤٨.

(٤) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ١٩٢؛ محمد برانق: **البرامكة في ظلال الخلفاء**، ص ٢٥٥.

(٥) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٩٩؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام** ص ١٠٤.

أنهم فارقوه «على شيء يطلقونه له من المال للحوادث، سوى نفقاته، وما يحتاج إليه هو وعياله»[١].

والنص هنا ليس فيه ما يدل على أنهم عملوا على تضييق الناحية المالية على الرشيد، وإنما هو فيما يبدو اتباع لنظام معين في صرف الأموال. إذ خصص لكل مرفق مبالغ معينة للنفقة منها. فالبرامكة عملوا على تخصيص مبالغ للخليفة لكي ينفق منها. وتلك فقط إجراءات مالية لضرورة التنظيم الإداري.

أما زوجة الرشيد (زبيدة) فقد عمل البرامكة على تضييق الأموال عليها، لأنها لم تحسن التصرف فيها، لذلك كانت تشكو البرامكة إلى الرشيد[٢]. ونهج البرامكة سياسة عامة في أغلب الأمور غير مرضية للرشيد، إذ ضاق من سياستهم ذرعاً، وتمت نكبتهم في عام ١٨٧هـ. وكانت أسباب إنزال النكال بهم في الغالب سياسية واقتصادية[٣]. وعمل الرشيد على قبض أموالهم، فكانت أموال يحيى وجعفر (٢٠,٠٠٠,٠٠٠)[٤] درهم وقبض من سائر أموالهم (٣٠,٦٧٦,٠٠٠)[٥] درهم.

وقد قال الثعالبي «إذا رأيت الوزير يجمع المال لنفسه فأبعده فلا خير فيه، لأن حب المال يغطي على العقل ويمنعه من مشاهدة المصالح»[٦].

وبعد البرامكة نهج الرشيد سياسة مالية مركزية تمثلت في إشرافه المباشر على زمام الأمور والأموال، وتجلى ذلك فيما تركه بعد وفاته من الأموال.

والحق يقال ان الدولة العباسية في عهد الرشيد تمتعت بما لم تتمتع به أية

---

(١) الجهشياري: **الوزراء** ص ٢٠٠.

(٢) ابن خلدون: **المقدمة** ص ١٣؛ محمد برانق: **البرامكة في ظلال الخلفاء** ص ٢٥٥.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٧٩.

(٤) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٣ ص ٢٦٠.

(٥) ن. م. س: ج ٣، ص ٢٦١.

(٦) الثعالبي: **تحفة الوزراء**، ص ٦٣. عن أسباب نكبة البرامكة وما حل بهم من التنكيل انظر الفصل الرابع تحت عنوان نفقات الوزارة ص ٢٤٦.

دولة أخرى، واتضح ذلك من خلال قوائم النفقات التي قدمت في ثنايا الدراسة إذ شملت سياسته وعنايته كل مرفق من مرافق الدولة سواء في مجال الأمن أو الصحة أو التعليم أو الاقتصاد أو العمارة أو الصلات والأعطيات الكثيرة. كل ذلك يدل دلالة واضحة على عمق وبعد نظر الرشيد ساعده في ذلك الاستقرار الأمني في دولته الفتية وما جلبته الأقاليم من أموال إلى دار الخلافة.

وبعد وفاة الرشيد حدث عجز مفاجىء في مالية الدولة العباسية، وذلك خلال فترة الخليفة **محمد الأمين (١٩٤ ـ ١٩٨هـ)**. فقد حدثت الفتنة الأهلية بين الأخوين الأمين والمأمون، فكان لهذه الحرب نتائجها المالية السيئة[١]. وتبارى الفريقان في الإنفاق من أجل استمالة الناس وكسب الحرب، فقد أمر الأمين للجند بمدينة السلام (بغداد) برزق ٢٤ شهراً[٢]. ومن جراء تلك الحرب «خربت الديار وغلت الأسعار. . . وهدمت المنازل. . . وانتهبت الأموال»[٣]، فأمر الأمين ببيع ما في الخزائن من الأمتعة، وضرب آنية الذهب والفضة ليفرقها على جنده[٤]، وعلاوة على ما أنفقه في مجال الحرب التي انتهت بقتله، كان يفرق المال بغير حساب، ويجيز به الشاعر والمغني، ويجود به على الوافد والمادح الصادق أو الكاذب[٥]. «وفرق ما في الخزائن من الأموال حتى دالت الخلافة وضاعت بعد الرشيد»[٦].

وكان من بين الأشياء التي فقدتها الإدارة العباسية سجلات الدواوين، حيث أنها احترقت في الحرب سنة ١٩٧هـ[٧]. وعلاوة على ذلك يجب أن لا ننسى أن العجز الذي حصل في واردات بيت المال آنذاك كان بسبب إغراء

---

(١) الريس: **الخراج** ص ٤٣٧.
(٢) الطبري: **تاريخ** ج ١٠، ص ١٢٤.
(٣) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٣ ص ٤٠٩؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٩٩.
(٤) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ ص ١٥٧.
(٥) البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١ ص ٤٦٠.
(٦) محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢ ص ٢٢٠.
(٧) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ٣٢٧، (طبع دي غويه).

الفرس للمأمون بقطع أموال خراسان والمشرق عن بيت المال والاستعداد للاصطدام، وأثر ذلك في تراخي عمال الأقاليم انتظاراً لما تسفر عنه حالة الصراع القائمة، إضافة إلى ما تقدم ذكره من إغداق الأمين وإغراقه في الكرم والصلات والجوائز. إضافة إلى حالة الحصار الاقتصادي الأخير لبغداد، مما ألجأ الأمين إلى إخراج آنية الذهب والفضة وعمل على سكها عملة لينفقها على الجيش.

وعلاوة على ذلك فقد قتل الأمين وخلف بعده كثيراً من الجواهر التي أرسلت إلى المأمون في خراسان هذا إضافة إلى أن الامين كغيره من الخلفاء في العصر العباسي الأول كانت له نفقات واسعة في مجال الحملات العسكرية والصلات والأعطيات والعمارة كما سنرى إن شاء الله. فتوقف الإنفاق فيها بمقتل الأمين.

والخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) بدأ عهده من سنة ٢٠٢هـ وهي «أول سنة يوجد حسابها بالدواوين»[١]، وقبل سنة ٢٠٤هـ كان الخليفة في خراسان، وأخذت بغداد بعد الحرب في التعمير بعد الخراب الذي لحقها وما جاورها من المدن، وعمد طاهر بن الحسين إلى الإصلاح والتعمير، ولما وصل المأمون إلى بغداد أخذ يشرف على الأمور بنفسه، ونمت ثروة البلاد في عهده، ولكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه في عهد الرشيد، وقد حدثت أزمات مالية في عهده فأراد أن يستدين مقدار عشرة ملايين درهم، ولكن خراج فارس وصله قبل أن يأخذ القرض[٢]. كذلك نقص المال عليه وهو في رحلته إلى دمشق عندما قرر غزو الروم[٣]، وقضى في تلك الفترة من (٢١٥ ـ ٢١٨هـ)، وأمده المعتصم بالأموال حينما كان يتولى الشام ومصر[٤].

---

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ٢٣٦ (طبع دي غويه).

(٢) اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، ص ٣٠.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٣٩٦؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ١٩٧.

(٤) الطبري: **تاريخ** ج ١٠، ص ٣٩٦.

إلا أن عهد المأمون اتسم فعلاً بحركة علمية زاهرة، وصلات كثيرة على الأدباء والعلماء والشعراء، وعلى كبار القادة من العسكريين، ونفقات على دار الخلافة، وكانت موارده المالية تزيد عن نفقاته بمبالغ طائلة، فقد أورد لنا الرفاعي، مبلغاً إجمالياً لنفقاته السنوية، ومبلغاً إجمالياً للتوفير في بيت المال فقال «وقد بلغت نفقات الدولة العباسية في السنة زمن المأمون (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم، وبذلك يتبقى (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم متوفراً في بيت المال»[1]، وهذا طبعاً حساب إجمالي لقائمة الخراج في عهده، وهذه القائمة أوردها قدامة بن جعفر[2]، إذ بلغ الوارد إلى دار الخلافة (٤٠٠ مليون درهم).

وجاء دور المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) الذي تميز عصره بوجود العنصر التركي، ذلك العنصر الذي صار جنداً نظامياً كثير العدد، وقد أدى تزايد ذلك العنصر إلى زيادة النفقات، وذلك لكثرة عددهم مع عوائلهم، وكان لا بد أن تجري عليهم الرواتب بصورة منتظمة، حتى إذا ما تأخرت عنهم أرزاقهم طالبوا بها بقوة وعنف دون أن يعرفوا المداراة[3].

أراد المعتصم أن يتشبه بأخيه المأمون فسار على أحكامه ونظامه، ولكن لم يبلغ ما بلغه عصر المأمون من القوة وتوفير واردات الدولة المالية، وهناك أسباب عدة أضعفت من قدرات المعتصم منها: الانتقال بالعاصمة من بغداد وبناء سر من رأى، وإعادة النظر في تشكيلات الجيش من أجل إنهاء حالة الصراع مع مراكز القوى في الجيش المتمثل في إدخال العنصر التركي. علاوة على ذلك التبدل الحاصل في الوزارة لخيانة بعض الوزراء وعدم إيمانهم بالولاء للدولة وقيام أمرهم على الاختلاس واغتصاب الأموال.

على أية حال تميز عصر المعتصم بحبه للعمارة، وقال فيها أموراً محمودة مثل «إن عمران الأرض التي يحيا بها العالم وعليها يزكو الخراج، وتكثر الأموال،

---

(١) الرفاعي: **النظم الإسلامية**، ص ١٨٥.

(٢) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٩.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٣١١؛ أحمد علي: **ثورة الزنج**، ص ٦٥.

وتعيش البهائم وترخص الأسعار ويكثر الكسب ويتسع المعاش»[1]، وبصفة عامة نرى عصر المعتصم عصراً تكثر فيه النفقات بسبب كثرة الجند، وكثرة الحملات العسكرية (حركة الجهاد) والنفقات على العمارة والصلاة والأعطيات، ولم يحدث من الأمور ما يستحق الذكر في مجال إدارة النفقات، فقد سار على النهج نفسه الذي رسمه المنصور والرشيد والمأمون[2].

وفي فترة المعتصم سلك الوزراء سياسة مالية اتسمت بالخيانة، وعدم الضمير، وقد قامت تلك السياسة على السطو على أموال الدولة واختلاسها، فكان المعتصم يغزو لحرب الروم ويخلفه في العاصمة سر من رأى وزيره الفضل بن مروان، فيستغل ذلك فرصة سانحة، ويقوم بجمع الأموال لنفسه، فلما عاد المعتصم من الغزو لاحظ ذلك، وطلب من الوزير أن يقرضه مبلغاً من المال (مال الوزير الخاص) فأعطاه (١٠٠,٠٠٠) دينار، وبعد شهر طلب منه (٥٠,٠٠٠) دينار فأداها إليه، ثم طلب (٣٠,٠٠٠) دينار، ثم قال المعتصم لابنه الواثق «هذا النبطي بن النبطية أخذ مالي جملة وهو ذا يتصدق علي به تفاريق، ثم قبض الخليفة على الوزير بعد أيام وأخذ منه (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم»[3].

ولم يكن عهد الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ) أحسن حالاً من عهد المعتصم، بل ازداد نفوذ الأتراك قوة، وظهرت سطوتهم، وزادت مخصصاتهم، وكثرت الصلات عليهم، وكثرت في عهده المصادرة، فكان يطلب الأموال من أجل النفقات فلا يجدها حتى اضطرته الأمور إلى الاستيلاء على أموال الكتاب، لكونه عرف خيانتهم[4].

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، ج ٤ ص ٤٧.
محمد علي حيدر: **الدويلات الإسلامية**، ص ١٦.

(٢) محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ٢٣٧.

(٣) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ١ ص ٣٠؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢، ص ٢٣٣؛ اليوزبكي: **الوزارة**: ص ١٤٢.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ١٠؛ التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ١ ص ٨٧؛ وكانت مصادرة الكتاب على النحو التالي: أحمد بن إسرائيل (٨٠,٠٠٠ دينار)، =

أما الوزير «محمد بن عبدالملك الزيات» فلم يثبت عنه أنه لجأ إلى الخيانة، بل كان يعاون الواثق في إجراءات دولته، وقد عرف هذا الوزير بالحزم والقوة، وقد ظل في منصبه في عهد المعتصم والواثق، وانتهى أمره في خلافة المتوكل[1].

على أية حال فقد استمرت مسيرة العمل على أحسن وجه[2] وأنفقت الأموال على حركة الجهاد الإسلامي ومجالات الإنفاق المختلفة.

وقد تميز عهد المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) بكثرة النفقات الطائلة إذ تشير الدلائل إلى أن مصروفات الدولة زادت عن وارداتها، وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى إسراف الخليفة وبذخه هو وأسرته، وكثرة الأموال التي أنفقها على العمارة في سر من رأى حتى قيل عنه «إنه لم تكن النفقات في عصر من الأعصار ولا وقت من الأوقات مثلها في أيام المتوكل»[3]، مع أن المتوكل لم يخرج غازياً كما فعل الرشيد والمأمون والمعتصم من قبله، وقد عزى ذلك إلى قلة المال لديه الذي به تجهز الجيوش[4]. ولكن هذا ليس بالسبب المباشر الذي منعه من حركة الجهاد، لأن الأموال كانت تتوفر وتنفق على بناء القصور، وعلى الصلات والجوائز، وعندما أقدم الوزراء والكتاب على الاختلاس والخيانة، عمل المتوكل على المصادرة، وهي بطبيعة الحال تدل على فساد النظام الإداري، وفقدان الأمانة عند موظفي الدولة على أموالها، وبذلك نرى أن عصر هذا الخليفة يتسم بحبه للعمارة والإنفاق عليها، وعلى دار الخلافة، وكثرة الصلات والأعطيات... إلخ.

= سليمان بن وهب والحسن بن وهب (٤١٤,٠٠٠ دينار)؛ أحمد بن الخصيب (١,٠٠٠,٠٠٠ دينار)؛ إبراهيم بن رباح (١٠٠,٠٠٠ دينار)؛ نجاح بن سلمة (٦٠,٠٠٠ دينار)؛ أبو الوزير (١٤٠,٠٠٠ دينار)؛ وبلغ المجموع (١,٧٩٣.٠٠٠ دينار؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ١٠.

(١) أبو الفدا: **المختصر في أخبار البشر**، ج ٢، ص ٣٩.

(٢) الطرطوشي: **سراج الملوك**، ص ٢١٩.

(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣ ص ١٢٢.

(٤) الريس: **الخراج**، ص ٤٦٧.

وبعد مقتل المتوكل انحطت هيبة الخلافة وارتكب الأتراك شتى الفظائع، واستضعفوا الخلفاء «فكان الخليفة في أيديهم كالأسير إن شاءُوا أبقوه، وإن شاءُوا خلعوه وإن شاءُوا قتلوه»[١].

ونصب الأتراك المنتصر (٢٤٧ ــ ٢٤٨هـ) خليفة للمسلمين ولكنه لم يستطع الاحتفاظ بالخلافة لأكثر من ستة أشهر[٢]، فقد جرده القادة من كل شيء، ولم يتحقق في عهده القصير من السياسة المالية ما يستحق الذكر، اللهم سوى إشارات خفيفة سوف ترد في ثنايا برامج النفقات العامة. وبعد موت المنتصر الذي مات مسموماً بعد أن قرر زعماء الجند التخلص منه، قبل أن يتخلص منهم، وقام طبيبه الطيفوري بدس السم له فمات[٣].

خلفه المستعين (٢٤٨ ــ ٢٥٢هـ) ولم تكن حاله بأحسن من حال أخيه «المنتصر»، قال ابن الطقطقي: «واعلم أن المستعين كان مستضعفاً في رأيه وعقله وتدبيره وكانت أيامه كثيرة الفتن شديدة الاضطراب»[٤]، واضطربت الإدارة المالية في عهده جداً فقد أطلق يد أوتامش وشاهك الخادم، وكذلك اشركتهما أمه في بيوت الأموال «فكانت الأموال ترد على السلطان من الآفاق إنما تصير إلى هؤلاء»[٥] «وعمد أوتامش إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحها»[٦]، ونتج عن سياسة المستعين المالية والتي تلخصت (في إنفاق الأموال وبسطها على من تقدم ذكرهم) أن قامت الفتن، وقامت الحوادث، وكثر الشغب في بغداد وسر من رأى والمدن المجاورة وتمخض ذلك عن قتل أوتامش[٧]. وقيام الحرب بين أنصار كل

---

(١) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٩٧؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ١٤.
(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ٧، ص ٤١٥ (طبعة حسينية).
(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ١٣٤؛ فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ٦٩.
(٤) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢١٩.
(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦، ص ٥٦٦؛ أحمد علبي: **ثورة الزنج**، ص ٦٦، المجلة التاريخية ــ العدد الرابع لسنة ١٣٩٥هـ، ص ١٠٧، ١٠٨.
(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٨٦.
(٧) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ ص ٣١٣؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ٣.

من المستعين والمعتز، مما أثقل المستعين بنفقات تحصين بغداد كما أصدر أوامره بحصار بغداد اقتصادياً، ولكنه في النهاية رضخ للتنازل عن **الخلافة للمعتز (٢٥٢ ـ ٢٥٥هـ)** أتى المعتز إلى خلافة الدولة العباسية، وهو بحاجة شديدة إلى المال لكسب الجند في بغداد ضد الأتراك ولكن محاولاته باءت بالفشل حين اصطدم بالأزمة المالية «كانت الخزينة خاوية وعلى وشك الإفلاس»[(١)]، وبطبيعة الحال كتب المعتز إلى أمراء الأطراف بتوجيه الأموال إليه، ولكن الأموال لم ترد إليه، وهكذا كان عهده يشبه عهد من سبقه، كالمستعين والمنتصر ولم نجد له من النفقات سوى إشارات خفيفة ربما تكون دليلاً واضحاً على فساد النظام الإداري آنذاك وانشغال القادة العسكريين بتثبيت مراكزهم السياسية واستمرار الفرق العسكرية في التنازع والخلاف، فقلت المحاصيل وتدهورت الزراعة والتجارة، فقلت واردات الدولة[(٢)]. ولم تطل خلافة المعتز إذ توفي تحت التعذيب والسبب أن الجند اجتمعوا فطلبوا منه أرزاقهم، فلم يكن عنده ما يعطيهم فسأل أمه أن تقرضه مالاً يدفعه للجند فلم تعطه[(٣)]، فقبض عليه الجند فضربوه حتى الموت.

ثم تولى **المهتدي الخلافة (٢٥٥ ـ ٢٥٦هـ)** والخزينة خاوية، بعد أن عبث بها القادة الأتراك، ونساء وأمهات الخلفاء[(٤)]. فقام بعمل محاولات جدية للإصلاح وكان إدارياً حازماً، ابتعد عن مجالس الغناء والشراب والجواري، كما أبعد السباع وكلاب الصيد عن البلاط[(٥)].

---

(١) فاروق عمر: الخلافة العباسية، ص ٧٢.

(٢) فاروق عمر: الخلافة العباسية ص ٧٢؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٣٩.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٧٠٩ (دي غويه)، ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٣٤١، «مع العلم أن والدته كانت تتمتع بثروة طائلة، فقد وجد لها ببغداد (٥٠٠,٠٠٠) دينار، ووجد لها بسر من رأى (١,٣٠٠,٠٠٠) دينار علاوة على الجواهر والأمتعة؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥ ص ٣٤١.

(٤) المجلة التاريخية، العدد الرابع، لسنة ١٣٩٥هـ، ص ١٠٧.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢ ص ١٨١٢ (دي غويه)، المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٢٤ ـ ١٣٠؛ الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ٣ ص ٣٤٧، ٣٤٨؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

وكان المهتدي شديد الإشراف على أمر الدواوين، يجلس بنفسه، ويجلس الكتاب بين يديه فيعملون الحساب[1]. وكان حقيقة مقلاً من اللباس والفرش والطعام، وأمر بإخراج آنية الذهب والفضة من الخزائن فضربت دنانير ودراهم[2].

لقد كان يقصد من تلك الإصلاحات العمل على الوصول إلى توازن النفقات مع الواردات التي اختلت أمورها في عهود من سبقه، وكادت سياسته أن تؤتي ثمارها لولا أن الأمور من حوله فوق طاقته[3]. وقصر فترة حكمه التي لم تدم بأكثر من عام، ثم أن صمود المهتدي في وجه الحرس (لما ثار عليه يريد الأرزاق)[4] كان له نتائج إيجابية إذ بدأت أول حركة منظمة تدعو إلى إعادة سلطان الخليفة العباسي[5]، ولكن المهتدي لم يستطع الصمود أمام قوة الحرس التركي رغم لجوئه إلى تحريض الأهالي ونزوله إلى المعركة، فوقعت به الهزيمة، وحمله فريق من الأتراك إلى داره مهاناً، ثم خلع من الخلافة[6].

وبعد فترة المهتدي بدأ عهد جديد اتسم «**بالانتعاش المؤقت**» كما يسميه بعض الباحثين[7]. إن فترة الانتعاش والهدوء النسبي هذه مرتبطة سياسياً بالتطورات المهمة الحاصلة في طبيعة العلاقة بين قادة الجند والخلافة، وذلك أنهم إزاء إحساسهم بالخطر المشترك الناجم عن تصاعد ثورة الزنج وضراوتها وحركة

---

(1) الذهبي: **دول الإسلام** ج ١ ص ١٥٥؛ الجنابي: **البحر الزاخر**، ج ١ ورقة ٣٩٠ أ؛ فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ٧٥؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٤١.

(2) محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ٢٤٥.

(3) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٧٧٦ (دي غويه).

(4) ن. م. س: ج ١٢، ص ١٨١٣.

(5) فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ٧٦.

(6) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢ ص ١٨١٤؛ السيوطي: **الخلفاء** ص ٢٤١؛ محمد جمال الدين سرور: **تاريخ الحضارة الإسلامية** ص ٣٣.

(7) فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ٧٧؛ السامرائي: **المؤسسات الإدارية**، ص ٧٢؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٤٥.

القرامطة الهادفة إلى التغيير الجذري الذي يهددهم بالزوال، وإزاء ظهور قيادة قوية ذات شكيمة عالية وإدراك عال وسياسة حكيمة تمثلت في أبـي أحمد الموفق قائد الجيش العباسي وشقيقه الخليفة المعتمد، هذا علاوة على ما أصاب الجند من الإرهاق والعزوف عن حالة الصراع، واتضاح عدم إمكانية تغلب طرف من الأطراف المتنافسة توقف قادة الجند عن التدخل في مرافق الدولة وانصرفوا للعسكرية والطاعة. وبدأ هذا العهد **بخلافة المعتمد (٢٥٦ ــ ٢٧٩هـ)**. تميزت فترة المعتمد بكثرة الحروب الداخلية مما نتج عنه كثرة النفقات العسكرية، وحاول الكثير من وزراء المعتمد انتهاج سياسة يخدمون بها دولة المعتمد على أحسن وجه، فقد وزر للمعتمد عبيدالله بن خاقان بعد أن امتنع «فألزم ودبر الأمور، وأحسن التدبير وتوسع في الإنفاق من ماله (٦٠٠,٠٠٠) دينار، وذلك لخلو الخزائن من المال»[١].

وحاول الحسن بن الجراح ولكنه «لم يستطع أن يسد حاجة الدولة إلى المال بسبب كثرة الاضطرابات والفتوق على الحكومة، فحاول تقليل نفقات الإدارة، وعرض عليه الموفق فرض ضرائب جديدة على التجار، فرفض وصودرت أملاكه وسجن حتى مات في السجن سنة **٢٩٥هـ**»[٢].

أما سياسية الوزير إسماعيل بن بلبل فقد «أسرف في بيوت الأموال، وأسرف في النفقات والجوائز»[٣]، كل هذا والمعتمد يؤثر الراحة لنفسه، وغلب أخوه أبو أحمد الموفق على الأمور[٤]، وقسم المعتمد ولايات الدولة العباسية بين أخيه الموفق وابنه المعتضد، على أن يقوم كل منهما بالإنفاق على ولاياته[٥]. وقام

---

(١) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٣٧.
(٢) فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ١٢٣.
(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ٢١٨.
(٤) اليعقوبـي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، ص ٦٤؛ السيوطي: **الخلفاء**: ص ٢٤٢؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٤٦.
(٥) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣ ص ٣٩، ٤٠.

بشؤون الدولة الموفق يأمر وينهى ويقود الجيش ويحارب الأعداء، ويعمل على ترتيب الأمور. . . إلخ[1].

وكثرت النفقات في هذه المرحلة بسبب كثرة الحروب التي اضطرت الدولة إلى مواصلتها مع القرامطة والزنج والخوارج والمتغلبين.

لقد بدأ عصر انتعاش الخلافة بعد انتهاء خطر الزنج خاصة أن **الخليفة المعتضد (٢٧٩ ــ ٢٨٩هـ)** قد أتم ما بدأه والده من تقوية كيان الدولة العباسية[2]، إلا أنه تولى الخلافة، وخزينة الدولة تكاد تكون خاوية، والمواد قاصرة[3]، فاهتم بإصلاح الأمور في دولته، فاعتنى بتحسين نظام الري، وحفر القنوات، وتعمير الطرق والسدود المحطمة. ولضمان استقرار بيت المال على أسس ثابتة ضمن منطقة السواد[*] لأحمد بن محمد الطائي مقابل (٢,٥٢٠,٠٠٠) دينار سنوياً، تدفع بمعدل (٧٠٠٠) دينار يومياً، وهي تكفي لنفقات الخليفة اليومية[4]، فكان من شيمته الاقتصاد في النفقات، حتى لقد أصدر أوامره بأن تعطل دواوين الدولة يومي الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع، ولا يفرق منها شيء، ومن خلال هذا الإجراء استطاع أن يوفر (٤,٧٠٠) دينار يومياً[5]. وقد ذكر ابن حمدون أن المتوفر بعد النفقات بلغ مليون دينار في كل

---

(١) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٠٠، ٢٢١؛ محمد جمال الدين سرور: **تاريخ الحضارة الإسلامية** ص ٣٤.

(٢) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٤ ص ٢٣١؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ٨٠؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ٢٥٦.

(٣) الصابي: **الوزراء** ص ١٣.

(*) وتشتمل هذه المنطقة على أعمال سقي الفرات ودجلة، وجوخي وواسط وكسكر، وطساسيج نهر بوق والسيبين والوقوف وكلوذاي، ونهر بين، والرذانين، وطرق خراسان؛ انظر: الصابي: **الوزراء**، ص ١٥ ــ ٢١؛ الحميري: **الروض المعطار** ص ١٤٠.

Samarraire: *Agriculture in Iraq*, p. 24.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ١٥.

(٥) Kremer: *Abbasiden-Reiches*, p. 24$

الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ١١٨.

سنة[1]، ولكن بعد تدقيق الحساب اتضح أن المتوفر يساوي (١,٦٩٢,٠٠٠) دينار سنوياً. وهو مستغن عنها بعد النفقات الراتبة والحادثة (الطارئة)، وإطلاق الجاري للأولياء في سائر النواحي، وجميع المرتزقة بالأقاليم وبالحضرة[2]. وقد قال الصابي «إنه لم يجتمع في زمن من الأزمنة خليفة ووزير وصاحب ديوان وأمير جيش مثل المعتضد، وعبيدالله بن سليمان، وأبي العباس بن الفرات، وبدر، فكان التدبير مع هؤلاء الأربعة مضطرداً، والأمر منتظماً والعمارة وافرة والأموال دارة»[3]. وعند ذكر تفاصيل النفقات الراتبة والحادثة سوف نرى مدى قوة المعتضد في النفقات على جميع الأوجه على الإدارة أو الحملات العسكرية أو على دار الخلافة.

وعمل **المكتفي** (٢٨٩ ـ ٢٩٥هـ) على التقرب من الرعية والإحسان إليهم، ولكنه لم يكن له سياسة والده، فقد وقع تحت تأثير وزرائه والمقربين إليه[4]، ولقد حاول المكتفي أن ينهج السياسة نفسها التي رسمها ونفذها والده (المعتضد) ولكنه لم يفلح كثيراً، يدلنا على ذلك المبالغ التي خلفها كل من الخليفتين فالمعتضد توفي وبيت المال عامر، فقد قدر ما فيه بـ (٩٠ مليون دينار)، بينما توفى المكتفي وفي بيت المال (١٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فالفرق هنا شاسع جداً، إلا أن أمور دولته سارت على أحسن وجه رغم كثرة النفقات التي أنفقت على إعداد الجيوش لمحاربة القرامطة وغيرهم[5]. وهو كغيره من الخلفاء كانت له نفقاته وجراياته في جميع الأوجه.

أما عهد المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) فهو عهد ضعفت فيه الدولة وانحط مركزها المالي والسياسي، ولصغر سنه، وطول فترة حكمه، وكثرة وزرائه، وتأثير

---

(١) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ ورقة ٢٥٠ أ.

(٢) محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٧٩.

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٠٩.

(٤) السامرائي: **المؤسسات** ص ٤٦.

(٥) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ ص ١٩١؛ المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٢١.

والدته، حدثت في عهده أزمات مالية حادة جداً، وهذه الأزمات كان منشأها الخليفة نفسه الذي أنفق في سنين قليلة ما جمعه المعتضد والمكتفي، وبدد كنوز الدولة، وكان يتخلل حكمه فترات يشكو فيها من قلة المال(١).

وقد أضر بخزينة الدولة سوء طرق الجباية، وزيادة النفقات الباهظة، وكثرة الثورات المتتابعة، وحروب القرامطة المستمرة، وانفصال بعض الولايات عن مركز الخلافة، وبذلك تعذر في كثير من الأحيان «الاحتفاظ بالتوازن بين الدخل والمصروف»(٢)، والظاهر أن خزينة الدولة لم تتحمل بذخ الخليفة وإسرافه، وجشع الوزراء وكبار موظفي الدولة الذين كثيراً ما استغلوا مراكزهم لجمع المال لأنفسهم على حساب الدولة والمصلحة العامة، فلا غرو، أن أفلست مالية الدولة، ولم يتوفر المال الكافي لدفع أرزاق الجند(٣).

لقد حاول الكثير من وزراء تلك الفترة إصلاح الوضع المالي، ففي عهد وزارة علي بن الحسن بن الفرات الأولى والثانية، حاول قدر المستطاع أن يسد خلل الدولة وعجزها المالي إلا أنه اتهم بابتزاز الأموال، فعزل وصودرت أمواله(٤).

وكذلك الحال مع الوزير الخاقاني الذي ينفق الأموال باندفاع شديد، حتى زادت أعباء بيت المال(٥). أما الوزير علي بن عيسى، فقد وزر مرتين، وعمل

(١) المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٢٨؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ ص ٢٠٠؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ ص ٣؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣ ص ٢٣٤؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١ ص ١٠٥؛ ابن خلدون: **العبر** ج ٦ ص ٧٨٦؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٨١؛ أحمد أمين: **ظهر الإسلام** ج ٢ ص ٢٣٥؛ الكبيسي: **المقتدر** ص ٥٦٩؛ نظمي زاده: **كلشن خلفا**، ص ٧٩؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ٢٤.

(٢) الكبيسي: **المقتدر**، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٣) الكبيسي: **المقتدر**، ص ٣٦٩، Bowen: *Ali ben Isa*, p. 211.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٤٤؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ١٥٤؛ فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ١٢٥.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٨٦؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٢٤.

على تنشيط الإصلاح الزراعي، وزادت العمارة(١)، وبذل جهوداً مضنية في سبيل توفير الأموال وسد عجز الدولة حتى اضطر إلى «وقف أملاكه وأعتق عبيده»(٢)، وقد بلغ عدد موظفي الدولة في المركز ـ العاصمة ـ من المدنيين الذين يجري عليهم جرايات كافية ما يزيد عن (٤٥,٠٠٠) إنسان(٣)، وعمل على تعمير الثغور والبيمارستانات وأدر الأرزاق، وأزاح علل المرضى، وعمر المساجد(٤).

وفرض رقابة على خزينة الدولة فطالب الموظفين بأن يقدموا تقريراً حسابياً في نهاية كل أسبوع بدلاً من التقرير الشهري الذي كان معمولاً به(٥).

وكان سبب عزل علي بن عيسى عن الوزارة، كثرة النفقات وزيادتها على الواردات(٦) فكان إجمالي الدخل السنوي (١,٤٣٦,٤٧٦) درهم، بينما كان الخرج يساوي (٢,٥٦٠,٩٦٠) دينار(٧). فرأى الفارق كبيراً جداً، لا سيما أن المصروفات كانت بالدينار بدلاً من الدراهم.

ولكن هنا يمكن القول بأن الوزير علي بن عيسى قد عمل على تقليص النفقات إلى أقصى حد ممكن، وألغى الزيادات وعاد إلى الأصول في الصرف ومنع الصلات والمصروفات الإضافية عن الجند وقادتهم مما أدى إلى تذمر الجميع لأن الضائقة شملتهم رغم ضرورتها لإصلاح الوضع، وعمل الموازنة بين النفقات والموارد.

---

(١) عريب: **الصلة**، ص ٤١؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ ورقة ١٢ ب.
Sourdel: *Visirat Abbasid's*, p. 237.
Bowen: *Ali Ben Isa*, p. 211.

(٢) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٠٧.

(٣) الصفدي: **الوافي بالوفيات**، ج ١٢ ص ١٣٣.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ ص ٢٨؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٨٢.

(٥) Sourdel: *Visirat Abbasid*, p. 443.

(٦) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ ص ١٥٢، Sourdel: *Visirat Abbaside*, p. 439.

(٧) الصابي: **رسوم دار الخلافة**، ص ٢٧.

ثم وزر بعد (علي بن عيسى) ابن مقلة لثلاث مرات، ولم تفلح جهوده، وكان آخر من وزر للمقتدر الحسين بن القاسم بن وهب، الذي تعهد بتسديد جميع أنواع النفقات من غير أن يطلب شيئاً من الخليفة[1]. ولكن الظاهر أن الظروف التي أرادها ذلك الوزير لم تتهيأ له، فقد اشتدت الضائقة المالية، فباع الحسين بن القاسم من الضياع بنحو (٥٠٠,٠٠٠) دينار، ففشلت جهوده، وذهبت أدراج الرياح[2].

ورغم المحاولات الجادة من الوزراء لإصلاح الوضع المالي وتعديل ميزانية بيت المال ازدادت الحالة المالية سوءاً بسبب كثرة النفقات، وسوء الإدارة من جهة أخرى وعدم إتاحة الفرصة للجهود الإصلاحية المضنية التي باشرها بعض الوزراء أملا في أن تؤتى ثمارها. قتل الخليفة المقتدر بعد خمس وعشرين سنة من خلافته، حين عجز عن سد نفقات الجيش، وجاء بعده **الخليفة القاهر (٣٢٠ ــ ٣٢٢هـ)**، إلا أن فترته امتازت كذلك بالصراع السياسي على قصرها، وكانت النفقات في عهده قليلة جداً لعدم توفر الحمل إلى دار الخلافة، وحاول إصلاح الوضع من أجل توفير الأموال للإنفاق[3] على دار الخلافة، وبذلك نرى أن ضيق الوقت الذي حكم فيه لم يتح له حتى تنفيذ ما أراده من خططه الإصلاحية، وهو يوصف على أي حال بأنه كان شديداً قاسياً موهوب الجانب مما أوقف مؤقتاً محاولات العناصر المؤثرة في الإدارة عن الاستمرار في التلاعب، فقد استخرج أموالاً كثيرة من السيدة والدة المقتدر (شغب) واستعمل معها قسوة وظلماً وغشماً وكانت نهايته السجن والسمل[4].

---

(١) Sourdel: *Visirat Abbaside*, pp. 466.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٣٢٧؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ ص ٢١٩.
Soudrel: *Visirat Abbaside*, p. 466.

(٣) عريب: **الصلة**، ص ١٨٣، Bowen: *Ali Ben Isa*, p. 323.

(٤) Bowen!: *Ali Ben Isa*, p. 323.
وقد سملت عيناه «وكان أول خليفة تسمل عيناه حيث لم يسمل أحد من الخلفاء قبله»؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٣٧؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٦٢.

وبايع القواد بعد القاهر الخليفة الراضي (٣٢٢ ــ ٣٢٩هـ)، وكان آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال، وآخر خليفة كانت له نفقته وجوائزه وعطاياه، وجراياته وخزائنه ومطابخه ومجالسه، وأموره كلها تجري على ترتيب المتقدمين من الخلفاء[1]، رغم انعدام الأموال، وسوء الأحوال.

والحقيقة أن الراضي لم يستطع القيام بنفقات الدولة، ولم يجد الشخصية التي يمكن بوجودها، أن تريحه من تلك المشاكل، فاستحدث منصب (أمير الأمراء) فعمد إلى مراسلة محمد بن رائق الأمير على واسط يعرض عليه هذا المنصب، وبطبيعة الحال كانت فرصة مواتية لابن رائق ليظهر فيها مقدرته الشخصية، وبذلك عهد إلى ابن رائق بالإمارة، ورئاسة الجيش، وتدبير أعمال الخراج، وبأعمال المعاون في جميع النواحي، وفوض إليه تدبير الدولة[2].

وفعلاً «استحوذ ابن رائق على أموال العراق، ونقل أموال بيت المال إلى داره، ولم يبق للوزير تصرف بالكلية، ووهى أمر الخلافة، واستقل نواب الأطراف بالتصرف فيها، ولم يبق للخليفة حكم في غير بغداد ومعاملاتها»[3].

وقبل فترة «أمير الأمراء»، وفي سنة ٣٢٣هـ اضطر الراضي إلى بيع بعض أملاك الدولة لكي يسد العجز الحاصل في الميزانية[4].

وكان على أمير الأمراء ابن رائق أن يقوم بأمر النفقات العامة ووضع

---

(١) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٥٤؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١ ص ١٩٧؛ القلقشندي: **صبح الأعشى** ج ٣ ص ٢٦٨؛ المقريزي: **السلوك** ج ١ ص ١٩.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٣٥١؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٥٤؛ تقي الدين الدوري: **عصر أمرة الأمراء**، ص ٥١.

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ ص ١٨٤.

(٤) الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام**، ص ٤٣٨؛ تقي الدين الدوري: **عصر أمرة الأمراء**، ص ٢٩٧، وقد أشار الكفراوي إلى الحكم الشرعي الذي بموجبه أجاز لولي الأمر الاقتراض للوفاء بالنفقات الضرورية، في حالة عدم وجود ما يكفي لذلك. أو أجاز له البيع إذا لم يجد القرض» ن. م. س: ص ٢٩٧.

رواتب الجند[1]، ورغم ذلك فقد دونت المصادر كثيراً من المعلومات عن النفقات في عهد هذا الخليفة رغم استبداد الأمراء بالأمور في عهده.

تولى الخلافة بعد الراضي، **الخليفة المتقي (٣٢٩ ـ ٣٣٣هـ)**، وكانت فترته مع فترة **الخليفة المستكفي (٣٣٣ ـ ٣٣٤هـ)**، من أسوأ فترات التاريخ العباسي لتسلط أمراء الأمراء على الأمور في الدولة، ولعدم استطاعتهم في الوقت نفسه القيام بمهام الخلافة على الوجه المطلوب، بل الأسوأ من ذلك أنهم جعلوا للخلفاء رواتب ثابتة، وأخذوا في التضييق عليهم، ففي عام **٣٣١هـ** ضيق الأمير الحسن بن عبدالله الملقب بـ(ناصر الدولة) على المتقي في نفقاته، وانتزع ضياعه وضياع والدته، وصادر الدواوين، وأخذ الأموال[2].

وفي سنة **٣٣٣هـ** «اشتدت المجاعة في بغداد، وتفاقمت، فتشرد أهلها، وتفرق الرجال في البلاد، وكان النساء يخرجن إلى الطرقات، ويصحن الجوع... الجوع»[3]. تصوير مؤثر يصوّر حالة الخلافة في آخر عهد أمرة الأمراء، الذي اختتم بابن شيرزاد الذي أقدم على مصادرة أموال الناس، كما فرض ضريبة مالية على الموظفين والتجار، وقد تزايدت الضرائب حتى اضطر التجار إلى الرحيل عن بغداد[4]، ولم تنجح وسيلة ما في معالجة الأزمة المالية.

لقد كان **نظام أمرة الأمراء** تجربة فاشلة أدخلها الراضي، لم تستطع أن تنقذ الخلافة من الأزمات المالية، بل زادت في النزاع بين القادة للاستئثار بالحكم[5]، إذ تقدم أحمد بن بويه إلى العاصمة (بغداد) لاحتلالها، حيث كانت

---

(١) فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ١٠٢؛ تقي الدين الدوري: **عصر أمرة الأمراء** ص ١٩٦.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٣٣٠؛ الهمذاني: **التكملة** ج ١ ص ١٦٦؛ الذهبي: **تاريخ الإسلام** ج ١٣ ورقة ١٥٧ ب.

(٣) حمزة الأصفهاني: **تاريخ سني ملوك الأرض**، ص ١٤٧.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٢ ص ٨٣؛ تقي الدين الدوري: **عصر أمرة الأمراء** ص ٢٩٧.

(٥) فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ١٠٦؛ تقي الدين الدوري: **عصر أمرة الأمراء**، ص ٢٩٨.

تشكو الفوضى وسوء الإدارة والأزمة المالية[1]. ودخل البويهيون بغداد في ١١ جمادى الآخرة سنة **٣٣٤**هـ[2].

* * *

(١) الدوري: **دراسيات في العصور العباسية**، ص ٢٤٧.
(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج **٢** ص ٨٤، ٨٥.



الفائض المالي بعد النفقات

الهدف من وراء هذه الدراسة توضيح ما خلفه الخلفاء من الأموال، وبطبيعة الحال، فهي تعكس لنا سياسة الخلفاء تجاه النفقات وتجاه العمل على إيجاد الأموال في مخازن بيوت الأموال للإنفاق منها وقت الحاجة، وهذا الموضوع مكمل للموضوع الذي سبقه تحت عنوان (سياسة الدولة تجاه الإنفاق) مما يعكس مدى قوة الدولة وقدراتها المالية، وقد قصدنا من ذلك (كذلك) توضيح بعض ما خلفه بعض الخلفاء كالسفاح مثلاً الذي تواترت أغلب المصادر على أنه لم يخلف في بيت المال سوى (بضع جبات وأقمصة وسراويل) مع العلم بأن هذه لا يحتفظ بها في بيت المال، بينما وجدنا من يشير إلى مقدار الأموال التي خلفها، الأموال النقدية أو العينية، وقد توخينا إيراد هذه القائمة لتعكس لنا الصورة التقريبية للفائض المالي في عهد الخلفاء.

قائمـــة

بالأموال التي خلفها الخلفاء في بيوت الأموال

الخليفة ووفاته	إجمالي موجودات بيت المال	ملاحظـــات
أبو العباس السفاح (ت ١٣٦هـ)	٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار	وخلف من الأموال العينية/ مائة ألف دابة وبغل وخمسين ألف درع، وخمسين ألف سيف وثلاثين ألف جوشن، ومائتي ألف رمح[1].

(١) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٣؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٧ ورقة ١٥٣ أ.
وهناك روايات تشير إلى توفر الأموال في خزائن السفاح بعد وفاته تقول: «إن عيسى بن

الخليفة ووفاته	إجمالي موجودات بيت المال	ملاحظات
	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ـ وهنا لم نجد سعر الصرف حتى نقوم بتوحيد المبالغ التي خلفها السفاح سواء بالدرهم أو بالدينار.
أبو جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ)	١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[1] ٩٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم الجميع بالدراهم = ٦٩٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم	وهنا نستطيع أن نحول الدنانير إلى دراهم حسب سعر الصرف الذي رواه أبو علي القالي حين قال في عهد المنصور «والدنانير يومئذ بسبعة دراهم»[2].
المهدي (ت ١٦٩هـ)	٢٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار[3] الجميع بالدراهم = ١٨٩,٠٠٠,٠٠٠ درهم	سعر الصرف في عهده كان سبعة دراهم لكل دينار[4].
الرشيد (ت ١٩٤هـ)	٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار ٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[6] الجميع بالدراهم = ١,٩٥٦,٠٠٠,٠٠٠ درهم	سعر الصرف (٢٢) درهم لكل دينار[5].

= موسى اعتذر عن مقابلة المنصور، وأعلمه أنه إنما أراد بذلك ضبط المعسكر، وحفظ الخزائن وبيوت الأموال»؛ الدنيوري: **الأخبار الطوال** ص ٣٧٨؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٨ ورقة ٢ أ.

(١) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٢ ص ٢٤٨؛ الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢١٣؛ ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ١٨ أ.

(٢) القالي: **الأمالي والنوادر**، ص ٤٠.

(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٣.

(٤) القالي: الأمالي والنوادر ص ٤٠.

(٥) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ ص ٢١٤؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٣؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية** ج ٢ ص ٢٦٠.

(٦) الجهشياري: **الوزراء**، ص ٢٨٨.

الخليفة ووفاته	إجمالي موجودات بيت المال	ملاحظات
الأمين (ت ١٩٨هـ)	١,١١٦,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	هذا هو ثمن الجوهر الذي سلم من النهب أثناء فتنة الأمين والمأمون، ذلك الجوهر الذي صار إلى حوزة المأمون.
المعتصم (ت ٢٢٧هـ)	٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٢] ٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم الجميع بالدراهم = ١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم	سعر الصرف (١٥) درهم لكل دينار[٣]. وخلف ثمانين ألف رأس من الخيول. وثمانين ألف من الجمال والبغال[٤].
الواثق (ت ٢٣٢هـ)	٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار ١٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	لم يعرف سعر الصرف.
المتوكل (ت ٢٤٧هـ)	٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار ٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٧] ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ الجميع بالدراهم = ١٠٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم	وكان سعر الصرف (٢٥) درهماً لكل دينار[٦].

(١) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ ورقة ١٤٧ أ؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ١٨٤.

(٢) المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٠٧؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٣؛ ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢١ ب؛ القلقشندي: **مآثر الأنافة**، ج ٣ ص ٣٦٥؛ البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١ ص ٤٨٩.

(٣) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ ص ١٤٣؛ نعمان ثابت: **الجندية في الدولة العباسية**، ص ١٦.

(٤) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٣.

(٥) ن. م. س: ص ٢١٨.

(٦) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ ص ١٤٣؛ أحمد سوسة: **ري سامراء**، ص ١٠٥.

(٧) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٢ ص ٤١٨؛ أبو سعيد: **عصر الدول الإقليمية**، ص ٤٧.

الخليفة ووفاته	إجمالي موجودات بيت المال	ملاحظات
المنتصر (ت ٢٤٨هـ)	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[١] يساوي بالدراهم = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ وقيل	وكان سعر الصرف (٢٠) درهماً لكل دينار[٢].
المستعين (ت ٢٥٢هـ)	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٣]	لم يعرف سعر الصرف، ووجد في بيت ماله الخاص مليون دينار
المعتمد (ت ٢٧٩هـ)	أقل من دينار[٤]	
المعتضد (ت ٢٨٩هـ)	٩٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٥]	لم يعرف سعر الصرف، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف من الخيل وعشرة آلاف رأس من الدواب والبغال[٦].

(١) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢٢٠؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٢ ص ٣٢٨؛ أبو سعيد: **عصر الدول الإقليمية** ص ٤٨.

(٢) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢٢٠.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٢ ص ٥٧٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ١٢ ورقة ١٦ ب، ١٧ أ.

(٤) ابن دحية: النبراس، ص ٩٠/٩١، حيث قال: «استولى المعتضد على الخلافة، وليس في بيت المال سوى قراريط من العين لا تبلغ ديناراً» وأشار ابن حمدون إلى «أن المعتضد وجد في بيت المال بعد وفاة المعتمد ٢٧ درهماً زائفة»؛ **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ ورقة ٢٥٠ أ.

(٥) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٤ ب؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ٥٤.

(٦) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢١٤؛ ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ ورقة ٢٥٠ أ.

الخليفة ووفاته	إجمالي موجودات بيت المال	ملاحظات
المكتفي (ت ٢٩٥هـ)	١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار ومن الجواهر والطيب = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار الكسوة والفرش = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار الضياع والعقار = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٣]	ثم أنه خلف من الملبوسات أشياء وأنواعاً كثيرة ومختلفة يتجاوز عددها عشرات الآلاف، علاوة على الجوهر الذي قدر قيمته بنصف مليون دينار[١]، وقدره آخر، بخمسة عشر مليون دينار[٢].
المقتدر (ت ٣٢٠هـ)	أكثر من ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٤]	
الراضي (ت ٣٢٩هـ)	أشياء بقيمة = ١٥٠,٠٠٠ دينار[٥]	

من خلال القائمة السابقة يتضح لنا سياسة الخلفاء المالية، فخلال فترة البحث نرى أن الرشيد هو الخليفة الوحيد الذي وفر من الأموال ما يقارب ملياري درهم أي (١,٩٥٦,٠٠٠,٠٠٠) درهم بعد صرف جميع النفقات الراتبة والحادثة، وقد بدأت مالية الدولة العباسية تنمو منذ عهد السفاح،

(١) الصابي: **الوزراء** ص ٣١٧؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ٥٤.
(٢) صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ٦٤.
(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢٢٠، وذكر عدد من المؤرخين رواية مفادها أن «المكتفي خلف من الأموال النقدية ما يزيد عن مائة مليون دينار»؛ الثعالبي: **لطائف المعارف** ص ١١٨؛ ابن تغري بردي: **مورد اللطافة**، ورقة ٢٤ ب. ولكني أرى في ذلك تجاوزاً كبيراً، إذا قيس عصره بعصر هارون الرشيد، مع أن الفارق كبير بين العصرين.
(٤) القلقشندي: **مآثر الأنافة**، ج ٣ ص ٣٦٥؛ هذا المبلغ كبير جداً، خاصة أن المقتدر كان يشكو قلة المال في الفترة الأخيرة من حياته، ولكن ربما يكون هذا المبلغ هو ثمن بعض الجواهر والأشياء الثمينة.
(٥) الصولي: أخبار الراضي والمتقي، ص ١٥٣.

فبلغ ما خلفه من الأموال مائتي مليون درهم، وخمسة ملايين دينار، وهنا لم يعرف سعر الصرف حتى نستطيع أن نوحد المبالغ، ونعطي رقماً واحداً لإجمالي موجودات بيت المال، وفي رأيي أن تلك المبالغ جيدة إذا قيست بتكوين الدولة، وتوطيد أركانها. ثم جاء عصر المنصور، الذي عمل على رسم سياسة مالية نتج عنها توفر الأموال الكبيرة في بيت المال إذ بلغ ما خلفه ما يقارب من (٦٩٨,٠٠٠,٠٠٠) درهم، والذي عرفناه عن الخليفة المهدي أنه أنفق جميع ما خلفه المنصور، علاوة على صرف ما يرد إلى بيت المال من الأقاليم المختلفة، إلا أن الرشيد في كتابه الذخائر والتحف أكد على أنه توفي وفي بيت المال ما يزيد عن (٢٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار أو (١٨٩,٠٠٠,٠٠٠) درهم. وفي رأيي أن هذا المبلغ ربما يكون مجموع الأموال التي وصلت إلى بيت المال، أثناء موت الخليفة المهدي، لأن المصادر تسكت عن إعطاء أي رقم لموجودات بيت المال أثناء حياته. ولعل الفترة الواقعة بين المنصور والرشيد، كانت فترة مال الخلفاء فيها إلى التلاعب بالأموال وعدم حساب الظروف الطارئة التي ربما تحل بالدولة في أي وقت.

أما في عهد الرشيد، فقد بلغ الوفر أوج عظمته وقوته، وكانت قائمة الخراج التي أوردها الجهشياري في كتابه (الوزراء) خير دليل على سياسته المالية. ويعتبر عصر الرشيد عصر الازدهار الحقيقي، وهذه الأموال التي تركها الرشيد وقعت بين يدي الأمين الذي عاث فيها فساداً، وفرقها خلال الحرب الأهلية بينه وبين المأمون، ولم يسلم من تلك الأموال سوى الجواهر التي حازها المأمون بعد وفاة الأمين تلك التي قدر ثمنها بما يفوق الوصف، وهو في رأيي مبلغ خيالي، ولكن هذه الرواية أثبتها أكثر من مصدر، والحرب التي وقعت بين الأمين والمأمون قد أصابت الدولة العباسية بحالة تشبه الشلل في الناحية الاقتصادية لعدة سنوات، ولذلك لم تتحدث المصادر عن مقدار ما خلفه المأمون، مع العلم بأن الحياة الاقتصادية في عهده من سنة ٢٠٤هـ أخذت في التحسن، وقوائم الخراج تشير إلى ذلك.

ويجب أن لا ننسى أنه كان يوفر في بعض السنوات حوالي مبلغ ٣٥٠

مليون درهم في بيت المال. ولكن المصادر سكتت عن موجودات بيت المال عقب وفاته، ولم تذكر ما يشير إلى تلك الموجودات.

وفي عهد المعتصم بلغ ما خلفه في بيت المال ما يزيد عن (١٢٨,٠٠٠,٠٠٠) درهم، وهنا نلمس النقص الكبير، الذي يعود في حقيقته إلى كثرة النفقات، وخاصة النفقات العسكرية، والعمارة.

ونتلمس النقص فيما خلفه الواثق، إذ أنه خلف خمسة ملايين دينار، وخمسة عشر مليون درهم، ولكن هذا المبلغ أكثر مما خلّفه المعتصم في رأيي على الرغم من أنني لم أعثر على سعر الصرف آنذاك. أما مقدار ما خلّفه المتوكل فهو مبلغ لا بأس به يزيد عن مائة مليون درهم، وهو بطبيعة الحال أقل مما خلفه المعتصم والواثق، ونحن نعرف عن عصر المتوكل أنه اشتهر بكثرة النفقات خاصة على العمارة (بناء القصور وغيرها)، لقد سارت السياسة المالية حتى عهد المتوكل في خط سير موحد مع وجود بعض الأمور السيئة التي تطغى على الحياة الاقتصادية، كالمصادرات مثلاً، وعدم الاهتمام بأساليب الجباية، وفرض ضرائب إضافية وغير ذلك من الأمور التي داخلت خط سير السياسة المالية للدولة العباسية في عصرها الأول.

ونرى أن السياسة المالية أخذت في التدهور، وكانت تنذر بحالة من الانهيار وقعت فعلاً من بعد مقتل المتوكل (٢٤٧هـ) إلى نهاية فترة المهتدي سنة ٢٥٦هـ، فقد خلف المنتصر مليون دينار أي ما يقارب من عشرين مليون درهم، وخلف المستعين نصف مليون دينار، ولم تذكر المصادر ما خلّفه المهتدي بعد وفاته، ذلك الذي كانت له محاولات جادة للاصلاح الاقتصادي. أما في عهد المعتمد فقد كثرت النفقات في عهده نظراً إلى كثرة الخارجين على الدولة، فقد تطلب ذلك حروباً كثيرة صرفت عليها أموال طائلة جداً. فلم يعرف ما خلّفه من الأموال، وربما أنه لم يخلف شيئاً نظراً للوضع السائد الذي عاش فيه.

ونرى أنه في عهد الخليفة المعتضد قد اتخذ سياسة مالية واضحة، استطاع

المعتضد أن يوفر من خلالها مبالغ مالية كبيرة تنمّ عن مدى قوة المعتضد وسياسته الحكيمة. وقد ترك فائضاً مالياً قدر بتسعين مليون دينار. وسار على نفس النهج الخليفة المكتفي، الذي كانت خزينة الدولة في عهده عامرة بالأموال النقدية والعينية، التي قدرت بأكثر من أربعة عشر مليون دينار، علاوة على ثمن الجواهر والكسوة والضياع والعقار.

وأما المبالغ الفائضة في عهد المقتدر فيجب النظر إليها بحذر لأن غالبية المصادر تشير إلى أنه استهلك ما تركه المكتفي مع ما كان يرد إلى دار الخلافة، ولقد رأينا صور العجز المالي تنتاب فترته الطويلة (**٢٥ سنة**)، ولذلك انفرد القلقشندي برواية واحدة إذ يرتفع بالفائض إلى ما يقارب ستين مليون دينار، وهذا في نظري كثير، ولم أجد من الروايات ما يناقضه ولا يدعمه، فأنا أثبته لعل القلقشندي صائب في خبره وبذلك يكون المقتدر قد وفر لدار الخلافة ما يعينها على حل مشاكلها، وقد تكون هذه المبالغ ثمن الجواهر والممتلكات العينية في دار الخلافة، فقوَّم ثمنها، وكان هو المبلغ الذي أثبته القلقشندي.

أما الراضي، فلم يؤثر عنه سوى قيمة ما خلفه من الأموال العينية، وقدرت بمائة وخمسين ألف دينار، وفي نهاية الفترة التي نحن بصددها لم نجد من الفائض ما يذكر، وذلك راجع إلى سوء طبيعة الإدارة بالدرجة الأولى، وإلى قطع الخراج عن دار الخلافة، وكثرة الخوارج والفتن، وتسلط الوزراء وأمراء الأمراء على مالية الدولة من ناحية ثانية، فلم يؤثر عن خلفاء تلك الفترة أنهم وفروا أي مبلغ يمكن إثباته.

* * *



الأسلوب الإداري لنظام النفقات في الدولة العباسية

في هذا الموضوع سوف نبحث النظام الإداري المركزي واللامركزي من الناحية المالية، وهو ما يعبر عنه بالأسلوب الإداري، فقد امتاز العصر العباسي الأول بقوة الخلافة، وتمركز السلطة في أيدي الخلفاء الأقوياء. الذين استطاعوا أن يحافظوا على اتصالهم الوثيق برعاياهم الذين وقفوا مع الدعوة العباسية، وأيدوا الخلافة العباسية(١).

لقد تميز العصر العباسي الأول بالإدارة المركزية، وتمركز السلطة في يد الخليفة، أما من حيث النظام المالي، فلم يكن هناك مركزية، وإنما كانت كل ولاية تتولى تنظيم أمورها المالية، وجمع إيراداتها، والصرف منها على أوجه الانفاق المختلفة(٢).

إذ كان في كل إقليم من أقاليم الدولة، ديوان خراج خاص به، يقوم مقام ديوان النفقات ضمن الإقليم، «فقد كانت دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها، بالإضافة إلى جبايتها للخراج وبقية الضرائب، إذ كانت تستوفي من تلك الأموال النفقات الراتبة، وأعطيات الجند فيها، وترسل الباقي إلى العاصمة»(٣).

---

(١) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٢٨١.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ١٩٣؛ محمود لاشين: **التنظيم المحاسبي للأموال** ص ٢٣.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ١٩٣، ١٩٤؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ١ ص ٥١؛ ابن حوقل: **المسالك والممالك** ص ١٢٨؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠.

إن هذه الظاهرة خاصة بالنظام الإداري للدولة الإسلامية، وهي «تشعر الباحث بأن النظام الإداري، قد منح سلطات واسعة جداً للأقاليم، من أجل تسهيل مصالحها مما يبرر القول بأن هناك اتجاهاً لا مركزياً قد ساد المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية»[١].

ولا بد أن يكون هناك بعض الأمور التي دعت إلى وجود هذا الأسلوب الإداري المميز منها:

١ ـ اتساع الأقاليم، وبعد المسافات، واختلاف الظروف والأحوال من إقليم إلى آخر، وبذلك فصعوبة المواصلات كانت عاملاً مهماً في وجود نظام اللامركزية[٢].

٢ ـ ومنها كذلك أن سلطة الأمير (أمير الإقليم) كانت تفويضية، وذلك يقتضي إفساح المجال للوالي من قبل الخليفة[٣].

٣ ـ ومنها استتباب المشروعية الإسلامية ووضوحها، فحكم الله واحد في كل الأمور سواء ما قام به الإمام أو الأمير منها، ولذلك لا حاجة إلى الإمام فيما فيه نص صريح، وأما الأمور التقديرية أو الاجتهادية، التي تصح فيها الشورى فهي التي تتطلب الرجوع إلى الامام[٤].

٤ ـ ومنها ان العرب تركوا البلاد المفتوحة على طبيعتها في تنظيماتها، ليس على الاطلاق، وإنما بتجديد ما لم يكن مخالفاً في ذلك لروح الإسلام. وبمعنى آخر كلما يتفق مع الدين أقر وكلما يتنافى معه ابعد.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك مصلحة الدولة العباسية في خلق قوى مؤيدة

---

(١) السامرائي: **المؤسسات** ص ١٩٥.

(٢) مصطفى وصفي: **مصنفة النظم الإسلامية** ص ٥٠٥؛ المجلة التاريخية، العدد الرابع، لسنة ١٩٧٥م، ص ٢٢؛ حسيني: **الإدارة العربية**، ص ٣٢٣.

(٣) مصطفى وصفي: **مصنفة النظم الإسلامية** ص ٤٧٧.

(٤) ن. م. س: ص ٤٧٧.

لها بغية ضرب خصومها، ولكن سرعان ما تزداد قوة هذه المراكز يوماً بعد يوم، حتى يصبح القضاء عليها من الصعوبة بمكان[1].

وفي العصر العباسي الثاني لم تكن الخلافة العباسية قادرة على إحلال التوازن بين الإدارة المركزية في العاصمة، وبين القوى اللامركزية التي أخذت في النمو والتطور في أقاليم الدولة العباسية، نتيجة لانتشار الإسلام.

وكان العصر العباسي الثاني مسرحاً قوياً لظهور الكثير من الامارات الإسلامية المستقلة سواء في الشرق أو في الغرب[2].

إن هذه الدراسة تستهدف التعرف على مدى العلاقة بين الخلافة وبين تلك الأقاليم، والنظام الذي كان معمولاً به في الدولة العباسية هو أن ما تبقى من خراج الأقاليم بعد الصرف منه على أوجه الانفاق المختلفة في الاقليم يوجه إلى مركز الدولة مع صورة الحساب الكلي، يدقق ثم يوضع المال المتبقى في بيت المال ليصبح تحت اجتهاد الخليفة[3]، فيدفع منه أرزاق دار الخلافة، ومتطلباتها وأرزاق الوزراء، ويصرف منه في الحوادث التي تعرض للدولة، ويصل به من يشاء من الشعراء والأدباء والعلماء. . . الخ.

إن الدور الحقيقي للعاصمة يتمثل في دورها القيادي التضامني فهي تتسلم الفائض من الواردات (بعد الانفاق) في بعض الأقاليم، وتقوم في الوقت عينه بتسديد النقص في الأقاليم التي تكون وارداتها أقل من النفقات فيها، إضافة إلى المسؤولية المشتركة التي يتضمنها الانفاق على مركز الخلافة.

* * *

(١) المجلة التاريخية، العدد الرابع، السنة ١٩٧٥م، ص ٢٢.

(٢) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٢٩٧.

(٣) الماوردي: **الأحكام السلطانية**، ص ١٧٩؛ أبو يعلى: **الأحكام السلطانية** ص ١٥٠.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

علاقة العاصمة بالأقاليم
فيما يخص النفقات

سوف تتركز الدراسة حول عملية الربط بين المركز والأطراف، ففي عصر الدولة العباسية الأول لم يكن هناك ما يعرف بالولايات المستقلة أو إمارات الأطراف المستقلة لأن الدولة العباسية كانت قوية وموحدة تحت حكم الخليفة الذي كان يباشر الأعمال بنفسه في تولية أمراء الأقاليم والعمال والقضاة والبريد، والإشراف على شؤون الدولة بأكملها، وكان محور نشاطه يتمثل في استتباب الأمن ومباشرة واجبه في نشر الإسلام عن طريق حركة الجهاد التي ينجم عنها عادة توسيع رقعة الدولة الإسلامية سواء من ناحية الشرق أو الشمال.

وقد ارتبطت أقاليم الدولة المختلفة بالخليفة، حيث أعطى صلاحيات واسعة لأمراء الأقاليم وكذلك الحال مع «العمال» الذين كان واجبهم يتضمن جباية الضرائب ومباشرة عملية الانفاق العام في الاقليم. أما ما يتبقى فإنه يرسل عادة إلى دار الخلافة ليستعين به الخليفة على إدارة شؤون الدولة. والدليل الذي يدعم ما نقوله هو قوائم الخراج المتعددة منذ زمن الخليفة هارون الرشيد إلى زمن الخليفة المقتدر بالله باستثناء بعض فترات الحكم ــ التي تعتبر بمثابة ضعف للدولة العباسية ــ الواقعة بعد خلافة المتوكل، وقبل خلافة المعتمد، ومنذ فترة المقتدر إلى بداية العهد البويهي (٣٣٤هـ).

فقد ذكرت المصادر المعتمدة[1] خمس قوائم للخراج خلال فترة البحث وهي :

---

(١) الجهشياري: **الوزراء** ص ٢٨٥؛ ابن خلدون: **المقدمة** ص ١٧٩؛ قدامة بن جعفر: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ٢٣٥ (طبع دي غويه)، ابن خرداذبة: **المسالك والممالك** =

١ ــ قائمة الجهشياري، عملت في عصر هارون الرشيد.
٢ ــ قائمة ابن خلدون، عملت في عصر المأمون.
٣ ــ قائمة قدامة، عملت في عصر المأمون. أو المعتصم لأنها عملت خلال الربع الأول من القرن الثالث هـ.
٤ ــ قائمة ابن خرداذبة، عملت في عصر الواثق.
٥ ــ قائمة علي بن عيسى، عملت في عصر المقتدر.

والقوائم الأربع الأولى وجدت زمن قوة الدولة وتماسكها، إذ كانت جميع الأقاليم ترسل ما يتبقى إلى دار الخلافة، دون أية مشاكل تذكر، وقبل القوائم كانت هناك إشارت تؤكد ارتباط الأقاليم بالعاصمة، فمثلاً كانت مصر ترسل إلى الخليفة المنصور في كل سنة ما يقارب (٢,٨٣٤,٥٠٠) دينار عدا الهدايا والتحف[١]. باستثناء افريقية فإن الرشيد ولاها إبراهيم بن الأغلب (سنة ١٨٤هـ) وقاطعه على مبلغ (٤٠,٠٠٠) دينار ترسل إلى بيت المال[٢]، وبذلك كان الخراج الذي يدخل بغداد للنفقات منه يقدر بـ (٤,٣١٩,٠٠٠) دينار سنوياً، وذلك بعد سد حاجات الأقاليم[٣].

أما أثناء الفتنة الأهلية، فلم يؤثر عن واردات الأقاليم شيء، لأن المأمون استأثر بخراسان وأقاليم المشرق، والأمين استأثر باقليم العراق، ونظراً لاستمرار الحرب وشيوع الفتنة، انقطعت الموارد عن بغداد، وضعفت النفقات فيها لدرجة

= ص ٧؛ ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية** ج ٤، ورقة ٢٥٠ أ؛ **السامرائي**: المؤسسات ص ٤٨٠؛ الريس: **الخراج** ص ٤٨٠؛ ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق**، ص ١٦٩.

(١) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣، ص ٢٣٠.

(٢) ابن الأثير: **الكامل** ج ٥ ص ١٠٥؛ فروخ: **تاريخ الفكر العربي** ص ٢٣٧؛ سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب** ص ٢٠٦؛ القرغولي: **التنظيمات الإدارية والعسكرية** ص ٢٨٩.

(٣) يوجينا غيانة: **الدولة الإسلامية** ص ٢٣٦ ــ ٢٥١؛ البيحاني: **أشعة الأنوار** ج ١ ص ٤٢٧.

أن الأمين استخرج آنية الذهب والفضة وعمل منها عملة لكي يستعين بها في الحرب. ورجعت الدولة إلى هيبتها وقوتها منذ سنة ٢٠٤هـ وهي «أول سنة يوجد حسابها في الديوان»[١]. وكانت الأقاليم تبدي استعدادها بالمال وقت الأزمة في دار الخلافة، فقد خرج المأمون في حروبه للروم، وضاق عليه المال، وطلب من المعتصم وهو يومئذ واليه على مصر والشام فأسرع المعتصم بإرسال مبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم «من خراج ما كان يتولاه»[٢].

وفي عهد المعتصم والواثق والمتوكل كانت الدولة لا تزال بخير تحت راية واحدة وهدف واحد هو نشر حركة الجهاد الإسلامي وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، ففي عهد المتوكل مثلاً كانت مصر ترسل إليه (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى الأموال العينية[٣]. تحملت مصر الانفاق على تسيير حملة عسكرية لحرب البجة، الذين امتنعوا عن أداء ما كانوا يؤدونه من معادن الذهب التي بأرضهم[٤]. وذلك في سنة ٢٤١هـ في عهد المتوكل، فهذا حدث يدل على تعاون إيجابي مع دار الخلافة لقمع الحركات التمردية.

وفي عهد المستعين، وبالذات أثناء الفتنة التي بينه وبين أخيه المعتز أرسلت فارس والأهواز ما يزيد عن سبعين حماراً محملة بالأموال[٥]. وكان خراج الموصل والشام يصل إلى المستعين بسامراء[٦]، وبعدما انتقل المستعين إلى بغداد كتب إلى عمال الخراج في الأقاليم «بأن يكون حملهم الخراج والأموال إلى بغداد، ولا يحمل منها شيء إلى سامراء»[٧]، إلا أن رغبته هذه لم تتحقق، لأن المعتز

---

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ٢٣٦ (طبع دي غويه).

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٦ ص ٤٦٨؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥ ص ٢٢٨ «كان يتولى مصر والشام».

(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ٢٣٨.

(٤) البلاذري: **فتوح البلدان** ص ٢٤٠.

(٥) الطبري: **تاريخ** ج ١٢ ص ١٥٧٧ (طبع دي غويه)؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥، ص ٣٢٣.

(٦) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٦ ص ٥٧٩.

(٧) ابن الأثير: **الكامل** ج ٥ ص ٣٢١.

كذلك طلب إرسال الأموال إلى دار الخلافة سر من رأى، ولكن الأقاليم التابعة لدار الخلافة امتنعت عن إرسال أي مبلغ خلال الفتنة.

وفي الحقيقة أنه منذ سنة ٢٥٤هـ، حدثت بعض الانقسامات المتعددة في جسم الدولة العباسية. التي كانت تحارب الخلافة بل تريد القضاء عليها، كالدولة الصفارية مثلاً نسبة إلى (يعقوب بن الليث الصفار) التي انشقت عن الدولة العباسية في عام ٢٥٤هـ في خلافة المستعين، وذلك لضعف الخلافة وتمزقها، وعدم استطاعتها قمع مثل تلك الحركات الانفصالية. إلا أن الدولة الصفارية لم يدم لها البقاء فقد منيت بهزيمة ساحقة في عام ٢٨٨هـ في معركة دير العاقول في خلافة المعتضد بالله.

والدولة السامانية، التي قامت بعد زوال الدولة الصفارية، واستمرت إلى سنة ٣٨٩هـ، ثم الدولة الطولونية في مصر والشام من سنة (٢٥٢ إلى سنة ٢٩٣هـ) والدولة الزيدية بطبرستان من سنة (٢٥٠ إلى سنة ٣٥٥هـ) علاوة على بعض الدويلات والحركات الخارجة على الدولة كحركة الزنج والقرامطة.

أما العلاقة مع هذه الدويلات فكانت تسير أحياناً على أحسن وجه، وأحياناً تتبدل إلى درجة الحروب والمعارك، فالدولة الطاهرية، (وإن كنت أميل إلى عدم تسميتها بالدولة، لأنها لم تحاول الخروج عن الخلافة في يوم من الأيام)؛ كانت على صلة وثيقة بالخلافة، إذ عملت على إرسال الأموال إلى دار الخلافة أولاً بأول، وقوائم الخراج تشير إلى ذلك، إلا أن بعض المؤرخين تجاوزوا الصواب حين قالوا إن ما كان يرسل من الطاهريين يعتبر بمثابة الجزية السنوية، ونحن نعلم أن الجزية فرضت على أهل الذمة، وليس على المسلمين، فالدوري مثلاً قال: «كان الطاهريون يدفعون جزية سنوية لدار الخلافة»[1]، وتبعه في ذلك محمد جمال الدين سرور[2] وظل الطاهريون أنصاراً مخلصين للعباسيين، فقد اهتموا بأمر الرعية، وأصلحوا الأحوال الاقتصادية، كما تعهدوا أهل العلم

---

(١) الدوري: دراسات في العصور العباسية ص ١١٠ ــ ١١١.

(٢) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية ص ٨٩.

والمعرفة، وقد حافظوا على الثغر الشرقي، ووطدوا سلطان المسلمين بالقضاء على الخارجين من ملوك الترك[1]. وكان العباسيون يقدرون خدمات الطاهريين ويقربونهم إليهم، وأبقوا شرطة بغداد في أيديهم حتى سنة ٣٠١هـ[2].

أما عن ارتباط الصفاريين بدار الخلافة، فإن العلاقات قد تأرجحت بين الموالاة والصراع، فقد شاركت الدولة الصفارية في كثير من الأحيان بإرسال الأموال إلى دار الخلافة لتسهم في سد النفقات في دار الخلافة، وقد أعددت قائمة بالأموال التي وصلت إلى المراكز (العاصمة)، وهي كما يلي:

١ ــ أرسل عمرو بن الليث إلى الموفق (أخو الخليفة المعتمد، وقائد الجيش العباسي) كمعونة في الحرب ضد الزنج مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) دينار، وغيرها من الأموال العينية، وقد قدر ثمنها بـ (١٠٠,٠٠٠) دينار[3].

٢ ــ في سنة ٢٨١هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم وألف ثوب[4].

٣ ــ في سنة ٢٨٢هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) درهم[5].

٤ ــ في سنة ٢٨٣هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) درهم عدا الأموال العينية[6].

---

(١) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ١٨٩؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٤٥٦؛ محمد جمال الدين سرور: **تاريخ الحضارة الإسلامية** ص ٧٩.

(٢) الدوري: **دراسات في العصور العباسية** ص ١١١.

(٣) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٤٠؛ ابن خلدون: **العبر** ج ٥ ص ٧٠١؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١، ص ٤٢.

(٤) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٤٢.

(٥) ن.م.س: ص ٤٢.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٤ ص ٢٣٧.

٥ ـ في سنة ٢٨٤هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[(١)].

٦ ـ في سنة ٢٨٦هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) درهم عدا الأموال العينية[(٢)].

٧ ـ في سنة ٢٨٦هـ أرسل الصفار إلى المعتضد مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) درهم عدا الأموال العينية[(٣)].

وهذه المبالغ التي وردت إلى الخليفة من هذا الإقليم أو الدولة إن صح الكلام، مبالغ ليست بقليلة، وتدل على أن هناك علاقات وثيقة الصلة بين المركز والأطراف إلا أن الصفار استغل انشغال الخلافة بحروب الزنج، وكثرت أطماعه وتوسعاته الداخلية، فحاول أن يضم بغداد تحت إشرافه، ولكن شجاعة الموفق حالت دون أطماع الصفار، وفي عهد المعتضد، انتعشت الدولة وكثرت بها الأموال، فاستطاع أن يقضي على الصفاريين بقوة السامانيين، التي قامت منذ سنة ٢٦١هـ، فقد عملوا على حفظ الثغر الإسلامي الشرقي، ومدوا نفوذ الدولة الإسلامية إلى بلاد الترك، وكانت دولتهم تزخر بالأدباء والعلماء، وكانت بخارى بمثابة المجد وكعبة الملك[(٤)].

أما من ناحية مشاركتهم في إرسال الأموال إلى دار الخلافة، فالظاهر أنهم توقفوا عن دفعها سنة ٢٨٨هـ، إذ لا تورد المصادر أية معلومات تشير إلى دفعهم مثل هذه الأموال بعد انتصارهم على عمرو بن الليث واستيلائهم على خراسان، ولعل ذلك قد استمر خلال الفترة التالية، حتى أننا عندما تفحصنا قائمة علي بن عيسى المشهورة سنة (٣٠٦هـ)، لم نجد أية إشارة إلى ما كان يرد من خراسان

---

(١) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان ج ١٠ ورقة ١٨٥ أ؛ ابن تغري بردي: **التجوم الزاهرة** ج ٢ ص ١١٣.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣ ص ٢١٨٨ (طبع دي غويه)؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١، ص ٨٠.

(٣) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ ص ١٥٨.

(٤) الثعالبي: **يتيمة الدهر**، ج ٤ ص ٩٥؛ الاصطخري: **أحسن التقاسيم**، ص ٢٩٤.

أو منطقة ما وراء النهر لدار الخلافة. إلا أن إسماعيل بن أحمد الساماني كان يرسل بعض الهدايا، ففي عام **٢٩٢هـ** «وافت هدية إسماعيل بن أحمد أمير خراسان بغداد، كان فيها ثلاثمائة جمل عليها صناديق المسك، والعنبر والثياب من كل لون، ومائة غلام، وأشياء كثيرة غير ذلك»[١]. وبذلك لم نجد الدليل على أن السامانيين كانوا يرسلون الأموال منتظمة للحكومة المركزية ببغداد.

أما تعاون الدولة الطولونية، التي أخذت في الانفصال من سنة (**٢٥٤هـ**) وعادت إلى الخلافة العباسية في (سنة ٢٩٢هـ)، فقد قام مؤسسها (أحمد بن طولون) بالاهتمام بأحوال مصر والشام الداخلية، فعمل على تنمية مواردها المالية، فقد بلغ إجمالي الخراج السنوي ما يقارب (٤,٣٠٠,٠٠٠) دينار[٢]، وشيد وأقام العديد من الإصلاحات الداخلية[٣]، وبذلك بلغ إجمالي ما أنفقه على دولته خلال السنة الواحدة «لمصر والشام» ما يقارب (٢,٥١١,١٠٠) دينار[٤].

أما الأموال التي كان يرسلها إلى دار الخلافة، فلم تكن منتظمة، بل كانت ترد في فترات متقطعة، ففي سنة ٢٥٧هـ:

أرسل أحمد بن طولون إلى عاصمة الخلافة مبلغ (٢,١٠٠,٠٠٠) درهم[٥].

ثم أرسل كذلك مبلغ (١,٢٠٠,٠٠٠) دينار، عدا الأموال العينية[٦].

ثم أرسل في مدة أربع سنين مبلغ (٢,٢٠٠,٠٠٠) دينار[٧].

---

(١) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ١٥٦، ١٥٧؛ المجلة التاريخية، العدد الرابع، السنة ١٩٧٥م ص ٣٠، ٣١.

(٢) سبط بن الجوزي: **مرآة الزمان**، ج ١٠، ورقة ٥٧ أ.

(٣) المقريزي: **الخطط**، ج ٤ ص ٣٨٦.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣ ص ١٢.

(٥) اليعقوبي: تاريخ ص ٥٠٨.

(٦) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٣٧؛ أحمد رمضان: **حضارة الدولة العباسية** ص ٦٧.

(٧) سبط الجوزي: **مرآة الزمان** ج ١٠ ورقة ١٥٧أ؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣ ص ٢١؛ أبو سعيد: **عصر الدول الإقليمية** ص ٣٤٢.

عدا الأموال التي أرسلها للإنفاق على العلماء وقدرها (٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار[١].

أما في عهد خمارويه بن أحمد بن طولون (٢٧٠ ـ ٢٨٢هـ)، فقد انتظمت (فيما يبدو) إرسال الأموال سنوياً إلى دار الخلافة، إلا أن المعتضد طلب منه أن يرسل إليه كل سنة (٣٠٠,٠٠٠) دينار، ويعوض الخلافة عن الماضي في عهد والده كل سنة بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دينار، فوافق عليها، واستمرت ترسل إلى أن قتل[٢] سنة ٢٨٢هـ، ونرى خمارويه كذلك يرسل الأموال والهدايا غير التي قررها عليه الخليفة، فقد أرسل إلى الخليفة المعتضد مبلغ (٣٦٥,٠٠٠) دينار، وهدايا يبلغ ثمنها ما يقارب المبلغ النقدي[٣]، أما في عهد هارون بن خمارويه (٢٨٣ ـ ٢٩٢هـ)، فالروايات تدل على أنه كان يرسل مبالغ منتظمة سنوية إلى دار الخلافة، إلا أن الاختلاف حصل حول إجمالي ما كان يرسل، فهناك رواية تشير إلى أن هارون تعهد بإرسال (٤٥٠,٠٠٠) دينار، وعن التنازل بقنسرين والعواصم للخلافة[٤].

وهناك رواية ثانية تشير إلى أن هارون كان يرسل سنوياً إلى دار الخلافة مبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠) دينار[٥]، إلا أن هذا في نظري كثير جداً، والترجيح للرواية الأولى، لكثرة مصادرها. وأقدميتها في التوثيق ونقل الأخبار والمعلومات.

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٥ ص ٧٣.

(٢) اليافعي: **مرآة الجنان** ج ٢ ص ١٩٦؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ٥٣؛ ابن العماد: **شذرات الذهب** ج ٢ ص ١٧٩؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٧٩؛ أبو سعيد: **عصر الدول الإقليمية** ص ٣٠٧.

(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٤٣.

(٤) الطبري: **تاريخ** ج ١٣ ص ٢١٨٧ (طبع دي غويه). سبط بن الجوزي: **مرآة الزمان** ج ١٠ ورقة ٩٦ أ، ب؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٩١؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ١١٨؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ ص ١٥٧؛ الخضري: **الأمم الإسلامية** (الدولة العباسية) ص ٣٢٣؛ عليه الجنزوري: **الثغور البرية الإسلامية** ص ٣٩.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٥ ص ١٥١؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١ ص ٥٢.

وقتل هارون، وتولى بعده شيبان إلا أن الخلافة العباسية قويت واستطاعت القضاء على الدولة الطولونية، وقام الخليفة المكتفي بتولية محمد بن سليمان الواثقي مصر سنة ٢٩٢هـ، وحمل أموال الطولونيين إلى دار الخلافة[١]، وقدرت الأموال بحمل أربعمائة جمل، ومبلغ نقدي (١,٠٠٠,٠٠٠)[٢] دينار.

أما في عهد المقتدر، وما بعده (إلى سنة ٣٣٤هـ «نهاية فترة البحث») فإن الدولة اعترتها حالة من الضعف المالي، وسيطرت أغلب الأقاليم على مواردها، فمن خلال قائمة علي بن عيسى سنة ٣٠٦هـ التي عملها للواردات المالية في عهد المقتدر، نرى التصدع الكبير الذي أصاب مالية الدولة، فكان كل إقليم يعطى للمتغلب عليه مقاطعة أي دفع أموال جاهزة للدولة (مركز الخلافة) سواء اكتفى هذا الإقليم ذاتياً أم لم يكتف، ليس لمركز الخلافة إلا أموال متوفرة فقط، وعلى المقاطع توفير هذه الأموال، وهنا يمكن إيراد بعض الأمثلة لتوضيح ذلك.

ففي عام ٢٩٦هـ قلد المقتدر يوسف بن أبي الساج أعمال أرمينية وأذربيجان وضمنها بمبلغ (١٢٠,٠٠٠) دينار[٣].

وفي سنة ٣٠٤هـ قرر المقتدر علي أحمد بن مسافر أن يحمل من خراج الري وقزوين ودنباوند، وزنجان، وأبهر مبلغ (١٦٠,٠٠٠) دينار[٤].

وفي السنة نفسها (٣٠٤هـ) قرر المقتدر على سبك غلام يوسف بن أبي الساج وهو على أذربيجان مبلغ (٢٢٠,٠٠٠) دينار سنوياً[٥]. وكان البريدي عامل الأهواز يرسل مبالغ غير منتظمة إلى دار الخلافة[٦]، ونرى أن كثرة النفقات في عهد المقتدر قد أدت إلى إرباك مالية الدولة آنذاك.

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٥ ص ١٥١؛ ياسين الخطيب: **الدر المكنون** ص ٨٦.

(٢) ن. م. س: ص ١٥١.

(٣) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري** ج ١ ورقة ٨ أ؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ١٣٥؛ مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤ ص ٢١٧.

(٤) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ١٥٦.

(٥) ن. م. س: ج ٦ ص ١٥٦؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٦.

(٦) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٣ ص ٣٥؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٨٧؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٥٢٣.

وفي عهد الراضي، وبالذات من تاريخ ٣٢٤هـ (بداية امرة الأمراء) اختلت الأمور جداً، وصارت البلاد بين خارجي قد تغلب عليها أو عامل لا يحمل مالاً، «وصاروا مثل ملوك الطوائف»[١] ولم يبق للخليفة غير بغداد (حاضرة الدولة) وأعمالها والحكم في جميعها مرة لابن رائق، وأخرى لبجكم، وليس للخليفة حكم.

وأما باقي الأطراف: فكانت البصرة في يد ابن رائق، وخوزستان في يد البريدي، وفارس في يد عماد الدولة بن بويه، وكرمان في يد أبـي علي محمد بن الياس، والري وأصبهان والجبل في يد ركن الدولة بن بويه، والموصل وديار ربيعة وبكر ومضر في يد بني حمدان، ومصر والشام في يد محمد بن طفج الأخشيدي والمغرب وأفريقية في يدالقائم بأمر الله ابن المهدي العلوي، (ويلقب بأمير المؤمنين)، والأندلس في يد عبدالرحمن بن محمد الملقب (بالناصر الأموي). وخراسان وما وراء النهر في يد نصر بن أحمد الساماني، وطبرستان، وجرجان في يد الديلم، والبحرين واليمامة في يد القرامطة[٢].

وبذلك لم يبق لدار الخلافة غير السواد وبغداد[٣] فكانت الأموال ترد إلى بغداد بصورة متقطعة، سيطر عليها ابن رائق، وبجكم، وبنو البريدي، وبنو حمدان، وبنو بويه، فكانت كل شخصية تضمن لدار الخلافة مبالغ مقدرة تتعهد بإرسالها إلى العاصمة، لكن سرعان ما ترفع لواء العصيان، ويقوم بقطع ما قرر عليه من أموال[٤].

(١) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٣٦٦؛ مصطفى الخبابي: **البحر الزاخر** ج ١ ورقة ٣٩٩أ.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ٣٥٢؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٥٤؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ٢٨٥؛ أبـو الفداء: **تـاريخ** ج ٢ ص ٣٩٨؛ ابن العمـاد: **شذرات الـذهب** ج ٢ ص ٣٠١؛ آدم متز: **الحضـارة الإسلامية** ج ١، ص (١٠).

(٣) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٥٤؛ مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤ ص ٤٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن تلك الضمانات انظر المصادر التالية: مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٢٩٤، ٣٢٨، ج ٢ ص ٨٣؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٥٨، ٢٦٠، =

أما الدولة الحمدانية في الموصل (٣١٧هـ - ٣٩٤هـ) التي أسسها ناصر الدولة أبو محمد الحسن وقد قاموا بمد مركز الخلافة بمبالغ كثيرة من الأموال، وخاصة خلال خلافة المتقي. ففي سنة ٣٣١هـ عقد المتقي لناصر الدولة على ديار ربيعة، والموصل على أن يدفع للخلافة، مبلغ (٣,٦٠٠,٠٠٠) درهم[1].

وفي سنة ٣٣٢هـ، أرسل ناصر الدولة مبلغ (٣,٦٠٠,٠٠٠) درهم[2].

وعلى نفس النهج سار الأخشيديون (٣٢٣هـ - ٣٥٨هـ) والذي أسس دولتهم هو محمد بن طفج الأخشيدي، وقد قام في سنة ٣٢٦هـ بإرسال مبلغ (١٦٠,٠٠٠) دينار تحمل في كل سنة[3]، وفي سنة ٣٣٣هـ أرسل إلى الخليفة مبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار عدا الأموال العينية[4]. وأرسل كذلك في نفس السنة مبلغ (٣٠٠,٠٠٠)[5] دينار.

من خلال النصوص السابقة يتضح لنا أن الأموال تصل إلى دار الخلافة بصفة غير دورية مما جرأ المتغلبين على الأطراف على عدم إرسال الأموال، مما انعكس أثره على الخلافة العباسية التي ضعفت، وصارت مطمعاً وهدفاً لكل متغلب، وفقدت استقرارها المالي، وتعرضت لأزمات مالية حادة، وكان أخطر ما تعرضت له هو العجز عن توفير أرزاق الجند، مما سبب قيام كثير من الثورات والفتن[6].

٢٦٩، ٢٧٠، ٣١٢؛ مصطفى الخبابي: **البحر الزاخر** ج ١ ورقة ٣٩٩ ب؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ٢٤٦؛ مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤ ص ٤٧، ٥٤، ٧٧؛ ابن العماد: **شذرات الذهب** ج ٢ ص ٢٩٣، ٣١٩.

(١) مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤ ص ١٣١؛ سليمان الموصلي: **تاريخ الموصل**، ج ١ ص ١٢١.

(٢) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٩٥؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١ ص ٢٠٧؛ سليمان الموصلي: **تاريخ الموصل** ج ١ ص ١٢٢.

(٣) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري** ج ١ ورقة ٧٧ أ.

(٤) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٢٧٨.

(٥) ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٩.

(٦) حسن الباشا: **دراسات في الحضارة الإسلامية** ص ١٤٠؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام** ج ٣ ص ٢٦٨؛ محمد علي حيدر: **الدويلات الإسلامية** ص ٢١٥.

وبعد هذه الدراسة يتضح لنا أيضاً مدى ما قدمته أقاليم الدولة العباسية من أموال من أجل النفقات في دار الخلافة، استكمالاً لخطة النهوض بالدولة الإسلامية ورعاية مصالحها في جميع الأوجه، وتصدياً لغارات المعتدين، ونشراً لحركات الجهاد الإسلامي. نلقي الضوء على تلك الأقاليم المستقلة، هل كان ذلك وصمة عار في جبين الدولة العباسية، أو ان الظروف اقتضت ذلك، وهل هذه الدويلات قدمت خدمات جليلة للعالم الإسلامي، أم انها مجرد زعامة لا تملك من تدبير الأمور شيئاً؟.

وفي حقيقة الأمر، أن مركز الخليفة مهما قيل عنه من ضعف، وعدم قدرة على إمساك زمام الحكم، إلا أن الجميع كانوا يدينون للخليفة بالولاء الرسمي أو الإسمي، فالدولة الطاهرية، والسامانية، والطولونية والأخشيدية والبويهية، كل تلك الدول كانت تدين له بالولاء الرسمي[1]. أما الدولة الصفارية فقد حاولت الخروج على الخلافة، ولكنها منيت بضربة قضت عليها.

ثم انه من ناحية أخرى، نرى أن هذه التطورات السياسية (الدويلات) لم تؤد إلى ضيق في معنى الإسلام، فقيام تلك الدويلات، كان مظهراً من مظاهر القوة، فقد أخذت تعمل على الانتفاع بثرواتها، وتقوي جيوشها، حتى تمكنت من دحر الأعداء شرقاً وغرباً وشمالاً[2].

إننا لا نستطيع أن نتصور أعباء حكم هذه الأقاليم نفسها على مركز العالم الإسلامي لو أن الخلافة العباسية في بغداد أو في سامراء ظلت مهيمنة على الحكم هيمنة مركزية، وما كان يتطلبه ذلك من نفقات هائلة، ومن يقظة مستمرة واستعداد عسكري دائم، لمقاومة الحركات الانفصالية[3].

«لقد كان العالم الإسلامي تجمعه وحدة الخضوع الاسمي لخليفة المسلمين

---

(١) الشكعة: **سيف الدولة الحمداني** ص ٥٩.
(٢) محمد علي حيدر: **الدويلات الإسلامية** ص ٢٢١.
(٣) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٠٢.

ووحدة الولاء العميق للإسلام، والرغبة الأكيدة في الجهاد لنصرة هذا الدين، والوقوف في وجه الأخطار التي تتهدد العالم الإسلامي»[1].

فالعالم الإسلامي ممثلاً في الدولة العباسية، كان يسير على نظام لا مركزية. تتولى الأقاليم مهمة النظر في مصالحها المختلفة تحت إشراف مركز الخلافة، ومن ثم تقوم تلك الأقاليم بإرسال الأموال إلى مركز الخلافة، ويعمل الخليفة على سد النفقات الناقصة في أي إقليم آخر يحتاج إلى أموال إضافية غير ما فيه من موارد. وإذا اكتفت الأقاليم، يعود الباقي إلى دار الخلافة، تحت إشراف واجتهاد الخليفة.

□ □ □

(١) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٣٩٠.



الفصل الثاني

إدارة النفقات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

إدارة الـنـفـقـات

ديوان النفقات

إن وجود ديوان النفقات يرجع إلى تعاظم مسؤوليات الدولة واتساع إسهاماتها في العديد من الأنشطة، وبالتالي كثرة ما تنفقه، مما يحتاج إلى ضبط وتدقيق وإشراف[1].

إن أول إشارة صريحة تشير إلى وجود ديوان النفقات في عهد السفاح (١٣٢ ــ ١٣٦هـ) حينما ولي يقطين بن موسى النفقات[2] وفي هذه الفترة أيضاً جرى تكليف الربيع بن يونس بالنظر في أمور النفقات[3].

وهذا الديوان كان يهتم بنفقات دار الخلافة وحاجاتها، ونفقات الدواوين المركزية، والمصالح العامة في بغداد (الجزء الشرقي)[*] أو في سامراء[4].

واقتصار ديوان النفقات على الصرف على تلك المصالح يعود إلى طبيعة

---

(١) الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩.
(٢) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية** ج ١، ورقة ٧٧ أ.
(٣) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٢٥.
(*) أما الجزء الغربي من بغداد فيعتبر جزءاً من **أعمال بادوريا** فتولى الصرف والانفاق عليه. السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠.
(٤) الصابي: **الوزراء** ص ١٥ ــ ٢٧؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٥، ٢٠٦؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠؛ الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩؛ الكفراوي: **سياسة الانفاق العام** ص ٥١١.

النظام الإداري الذي يقوم على فكرة اللامركزية، فقد كانت فروع ديوان الخراج في أقاليم الدولة الإسلامية المختلفة تقوم بوظيفة ديوان النفقات، من حيث الصرف على أوجه النشاطات المختلفة في تلك الأقاليم[١]، بالإضافة إلى أن دواوين الخراج كانت تتولى جباية الضرائب، تنفق منه، ويعود الباقي إلى دار الخلافة[٢].

وديوان النفقات لم يقتصر فقط على الانفاق على دار الخلافة، وإنما تشير النصوص إلى أن ديوان النفقات تحمل مسؤولية الانفاق على الحرمين وطريقهما على الثغور، ودفع رواتب القضاة وولاة الحسبة والمظالم وأصحاب البريد، وغير ذلك[٣].

ونظراً إلى أن الوظيفة الأولى لهذا الديوان كانت مقتصرة على نفقات دار الخلافة فقد سماه بعض المؤرخين بديوان الحاشية[٤].

أما علاقته بالدواوين الأخرى، فتنحصر في كون متولي هذا الديوان عليه مراجعة أو مباشرة ديوان بيت المال ليدخر عنده التواقيع الثابتة الدالة على صحة مصروفات النفقات[٥]. كما أنه يكون على اتصال دائم ببيت المال العام والخاص ليشرف على صرف صكوك النفقات والتصديق على توقيعاتها، وعليه أيضاً أن يراقب حصول الخليفة على استحقاقاته من إيرادات الدولة[٦]. وإليه ترجع أمور

---

(١) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠؛ الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول** ص ٢١؛ حسيني: **الإدارة العربية** ص ٣٠٠.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ١٩٣؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ١ ص ٥١.

(٣) انظر قوائم النفقات (ملاحق) في عهد المأمون، المعتضد، المتوكل، والمقتدر. الصابي: **الوزراء** ص ١٥؛ **رسوم دار الخلافة** ص ٢١؛ الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢١٨.

(٤) الحسن بن عبدالله: **آثار الأول** ص ٨٣؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية والمالية في العراق** ص ٢٦٦.

(٥) الحسن بن عبدالله: **آثار الأول** ص ٧٢؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٦.

(٦) الحسن بن عبدالله: **آثار الأول** ص ٨٦؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية والمالية في العراق** ص ٢٦٦.

الدواوين ومصالحها وإليه ترفع حساباتها ليستوفي عليها ويطالبها بالأموال وما يتعين من المصالح[1]. ثم أنه لم يكن في مقدور أي من الكتاب إذا كان مؤهلاً للعمل فيه العمل في ديوان النفقات، ذلك لأنه ينبغي أن تتوفر في المرشح للعمل في هذا الديوان شروط محددة بالإضافة إلى ثقافته الإدارية الواسعة، وقد تكلمت المصادر عن تلك الشروط.

فلا بد أن يكون صاحب هذا الديوان جيد الحساب والقسمة والضرب، عارفاً بالمكاييل والأوزان والأسعار، وعموم أنواع الضرائب متبصراً بأصناف الملابس والمطاعم والآلات والحيوان، وأسعارها، خبيراً بالرسوم السلطانية[2]. فهذه الشروط ضرورية، ومكملة لبعضها البعض حتى يتمكن من تأدية عمله على أحسن وجه.

ولقد استمر هذا الديوان يزاول نشاطه حتى بداية عصر امرة الأمراء (**٣٢٤هـ**) فكان آخر شخصية تولت ديوان النفقات هو محمد بن يحيى بن شيرزاد في سنة **٣٢٣هـ**[3] وتقلد الزمام عليه سعيد بن عمرو بن سنكلا[4].

وبعد سنة **٣٢٤هـ** لم أجد لهذا الديوان ذكراً، خاصة خلال فترة امرة الأمراء، لأن الأمراء استبدوا بشؤون الدولة، وبطلت بيوت الأموال، ثم ان تقلص نفوذ الخلافة ربما أدى إلى تقلص أعمال ديوان النفقات[5].

---

(١) الحسن بن عبدالله: **آثار الأول** ص ٧٤؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٥.
(٢) أبو يوسف: **الخراج** ص ١١٥؛ الحسن بن عبدالله: **آثار الأول** ص ٧٤؛ القلقشندي: **صبح الأعشى** ج ١ ص ٥٧؛ النعيم: **نظام الضرائب في الإسلام**، ص ٤٨٥؛ يوسف إبراهيم: **النفقات العامة في الإسلام** ص ١٦٨؛ لاشين: **التنظيم المحاسبي للأموال** ص ٨٢.
(٣) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٦١؛ محمد توفيق: **النظم الإدارية والمالية في العراق** ص ٢٦٧.
(٤) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٦١.
(٥) الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٣.

ومن الأمور الإدارية التي أصبحت معتادة أن متولي الدواوين ومنها متولي ديوان النفقات كان يتم عزلهم بمجرد موت الخليفة أو قتله أو عزله، وظهر ذلك من خلال الدراسة التتبعية لمتولي ديوان النفقات طوال فترة الدراسة، فكان يقطين بن موسى يتولى النفقات في عهد الخليفة السفاح[(١)] (١٣٢ ـ ١٣٦هـ)، ولما جاء عهد المنصور جعل على ديوان النفقات الربيع بن يونس[(٢)]. وكان على ديوان النفقات في عهد المهدي أبو سبير مولى بني فهد من أهل الشام واسمه «أيوب»[(٣)]، كما كان عليه في عهد الرشيد فقد ولي ديوان النفقات للفضل بن الربيع[(٤)].

وفي عصر المعتصم كان نصر بن منصور بن بسام أبو الحسن البغدادي، يتولى ديوان النفقات[(٥)]، وفي عهد الواثق كان إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول على ديوان النفقات الذي عزله المتوكل عند وصوله إلى الخلافة وولى بدلاً منه أحمد بن محمد بن المدبر[(٦)]، غير أنه جعل إبراهيم بن صول على ديوان زمام النفقات[(٧)]، ثم عزله أبو الوزير أحمد بن خالد[(٨)].

ولا يسعنا المقام هنا لحصر جميع من قاموا بأعمال ديوان النفقات، لعدم ذكر المصادر لهم من جهة، ومن جهة أخرى لعدم أهمية ذكرهم هنا، وإنما ذكرت تلك الأسماء السابقة فقط للدلالة على توضيح بعض الأمور الإدارية المتعلقة بديوان النفقات.

---

(١) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ ورقة ٧٧ أ.

(٢) الجهشياري: **الوزراء** ص ٦٩ ـ ١٢٥.

(٣) خليفة بن خياط: **تاريخ** ص ٤٤٢.

(٤) الطبري: **تاريخ** ج ١٠ ص ٦٠٨؛ محمد جمال الدين سرور: **الحياة السياسية في الدولة العربية** ص ٢١٢.

(٥) الذهبي: **تاريخ الإسلام** ج ٣٧ ورقة ١٥ ب.

(٦) اليعقوبي: **تاريخ** ص ٤٨٨؛ ابن خلدون: **العبر** ج ٥ ص ٥٧٩.

(٧) الطبري: **تاريخ** ج ١٢ ص ١٣٧٩.

(٨) ن. م. س: ج ١٢ ص ١٣٧٩ «أحمد بن خالد وزر للمتوكل من سنة ٢٣٣هـ إلى سنة ٢٤٠».

وبعد ذلك يجب أن لا ننسى أن الوزراء كانوا يقومون بعزل متولي ديوان النفقات، كما رأينا ذلك في عهد المتوكل، حينما أقدم وزيره أحمد بن خالد على عزل إبراهيم بن صول. وكذلك الحال في عهد الخليفة المقتدر إذ نرى أنه بمجرد تولى الوزير منصب الوزارة يقوم بعزل متولي ديوان النفقات، ففي وزارة علي بن عيسى سنة ٣١٥هـ، قام بتغيير كافة أصحاب الدواوين وبضمنهم صاحب ديوان النفقات، ومتولي زمام النفقات والخزائن[1]. وكذلك عمل كل من الوزيرين الخاقاني (٣١٢هـ) وابن مقلة (٣١٦هـ) بعمل علي بن عيسى نفسه[2].

فهذا يدل على طبيعة منصب الوزير ومسؤولياته التي كانت تتطلب وجود ثقة تامة لدى الوزير بأصحاب الدواوين «إضافة إلى الكفاءة التي تختلف وجهات النظر في تقديرها»[3] فمن خلال الدراسة يتضح لنا عدم استمرار متولي ديوان النفقات في منصبه لفترة طويلة أو خلال عصر خليفتين، وإنما كان يتبدل بمجرد وصول الخليفة إلى المسؤولية وكذلك الحال في عهد الوزراء، فكان الوزير يحدث تشكيلاً إدارياً مالياً جديداً يعتقد أنه يستطيع من خلاله أن يقوم بمسؤوليات الحكم على الوجه الأكمل، بثقة واطمئنان إلى كفاءة من اختارهم من الكتاب للعمل في معينه، والظاهر أن استمرار الأزمات والفشل المتلاحق في حلها قد عمل على تبدل الوزراء، وذلك ما يبدو واضحاً وبشكل خاص في عصر المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ).

واستكمالاً لدراسة إدارة ديون النفقات لا بد من الإشارة إلى أن هناك

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٥٢، وقد جاء بخصوص ذلك «حيث قلد أبا القاسم بن النفاط ديوان زمام النفقات والخزائن. وقلد الفضل بن جعفر ديوان المشرق، ومحمد بن ضبي ديوان المغرب؛ وابن مقلة ديوان الضياع؛ وأبا محمد بن روح ديوان زمام الخراج؛ وأبا جعفر القمي ديوان الدار؛ ومحمد بن أحمد قلنسوه ديوان زمام الجيش».

(٢) الصابي: **الوزراء** ص ١٤٠؛ عريب: **الصلة** ص ١٣٤.

(٣) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٣.

مركزاً إدارياً متخصصاً في التدقيق والرقابة المالية[1]. يقوم بمراقبة حسابات ديوان النفقات وتدقيقها وذلك ما عرف باسم «ديوان زمام النفقات»[*]، فهو كغيره من دواوين الأزمة، كان عليه مهمة الإشراف المباشر على ديوان النفقات ومراقبة الحسابات والعمل على تدقيقها[2].

ولذلك فقد اعتبر منصب متولي الزمام أحياناً أهم من منصب متولي الديوان نفسه[3] فقد عمل الواثق على تعيين أحمد بن خالد زماماً على متولي ديوان النفقات الذي تولاه عمر بن فرج الرخجي فترة[4].

وفي عهد المقتدر كذلك اهتم بمتولي ديوان الزمام (النفقات) فولاه أبو القاسم بن النفاط[5]، ولذلك فقد كان يعهد بهذا المنصب إلى ذوي المكانة والوجاهة في الدولة[6] ووجد كذلك ديوان زمام الأزمة، فهو كان يقوم برقابة مالية فعالة متخصصة على جميع الدواوين وبضمنها ديوان زمام النفقات[7].

التنظيم الإداري لديوان النفقات:

يتألف ديوان النفقات من عدد كبير من الأقسام يختص كل منها بعمل خاص به وفي هذه الدراسة ينبغي أن نحافظ على المصطلحات الفنية المستعملة

---

(١) الساهي: مراقبة الموازنة العامة للدولة ص ١٠٠؛ الكفراوي: **الرقابة المالية في الإسلام** ص ٢٠٤.

(*) لقد ظهر ديوان الزمام لأول مرة في إدارة الدولة الإسلامية في التنظيمات التي أجراها الوزير أبو عبدالله معاوية بن يسار خلال وزارته للخليفة محمد المهدي (١٥٩ ــ ١٦٩هـ) حيث عين (عمر بن بزيع) متولياً لزمام النفقات، كما جرى التدقيق الشامل لجميع حسابات الدولة للنفقات والواردات من قبل ديوان أقيم لهذا الغرض جمعت فيه أزمة الدواوين المالية سمي بديوان زمام الأزمة.

(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٢؛ الكفراوي: **الرقابة المالية في الإسلام** ص ٢٠٤.

(٣) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٦١.

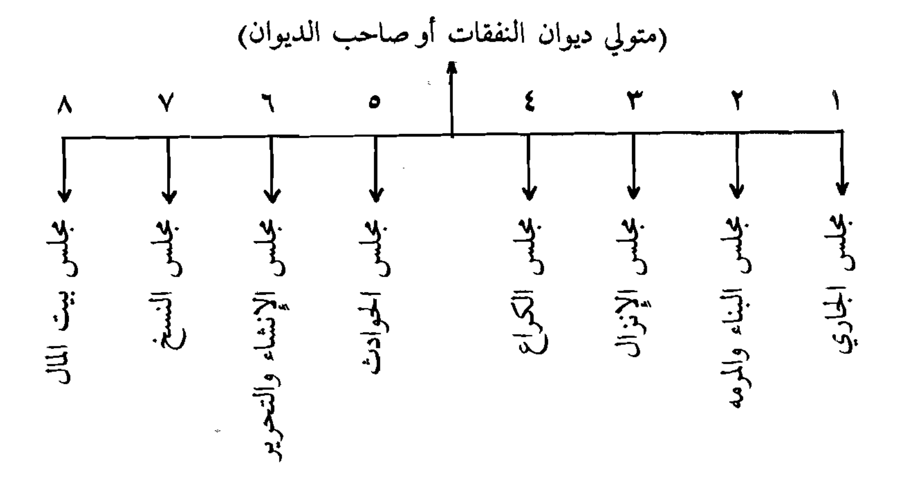
(٤) الخضري: **الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)** ص ٢٥٦.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٥٢.

(٦) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٦١؛ الصابي: **الوزراء** ص ٢٨٠.

(٧) الكفراوي: **الرقابة المالية في الإسلام** ص ٢٠٥.

خلال مرحلة البحث لذلك، وحيث أن المصادر المعتمدة قد اصطلحت على تسمية تلك الأقسام التي يتألف منها كل ديوان باسم المجالس[1]. فإن بالإمكان الإشارة إلى أن الهيكل التنظيمي لديوان النفقات كان مشكلاً على النحو التالي:



ولعل من المناسب أن نوضح اختصاصات كل من هذه المجالس لكي نصل إلى تصور جيد حول أسلوب سير العمل في الديوان مما يسهم كثيراً في تبني ملامح وأساليب الإدارة الإسلامية خلال مرحلة البحث:

أولاً ـ مجلس الجاري[2]:

وهو المجلس المختص بإعداد وضبط نفقات المرتزقة، وذلك بتنظيمهم بحسب الأعمال المسندة إليهم، وإثبات أوقات استحقاقهم لرواتبهم، معتمداً في ذلك على سجلات أو جرائد يجري إعدادها لهذا الغرض[3]. وهنا حدث تداخل بين مجلس الجاري في ديوان النفقات وبين مجلس العطاء والتفرقة في ديوان الجند، ولعل في تشابه أعمال هذا المجلس واختصاصاته بأعمال واختصاصات

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٦٦؛ وانظر: السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠؛ آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١ ص ١٤٨؛ الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩.

(٢) ويسميه البعض «بإدارة الرواتب الجارية»؛ الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩.

(٣) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٦٧؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٠.

مجلس العطاء والتفرقة في ديوان الجند ما يوحي بالازدواجية والتكرار في العمل، غير أن ذلك لم يكن هو الحال إذ أن مجلس الجاري في ديوان النفقات هو الأساس الذي يرجع إليه في حل كثير من مشاكل مجلس العطاء والتفرقة الذي تخصص كما يظهر في النظر في مقادير الرواتب وضمان توزيعها على الوجه المطلوب ووفق الأنظمة والتقاليد المعمول بها في الدواوين. كما ان مثل هذا التداخل أمر متوقع في المسائل المالية من أجل دقة العمل والضبط وضمان السيطرة والرقابة.

ومن خلال قائمة النفقات في عهد المعتضد التي أوردها الصابي[1]. يتضح لنا ترتيب الصرف على المرتزقة وفق أجناسهم وبحسب الأعمال الموكلة إلى كل صنف منهم، وقد قسم المرتزقة في هذه القائمة على النحو التالي:

١ ـ صنف يتسلم راتبه كل (٣٠) يوماً، وهم أصحاب النوبة، والقراء، وأصحاب الأخبار، والمؤذنين، والمنجمين[2].

٢ ـ صنف يتسلم راتبه كل (٣٥) يوماً، وهم أصحاب الصيد، وأصحاب الحراب، وأصحاب الشباك ومن معهم من الأعوان والحمالين[3].

٣ ـ صنف كان يتسلم كل (٤٥) يوماً «شهر الحشم»[4]، كالخدم والجلساء وأكابر الملهين[5].

٤ ـ صنف كان يتسلم كل (٥٠) يوماً ومنهم الصناع والمطبخين والفراشين والخزان[6].

٥ ـ صنف كان يتسلم كل (٦٠) يوماً ومنهم حاجب الخليفة، وخلفاء الحجاب[7].

---

(١) الصابي: الوزراء ص ١٩.

(٢) قدامة: الخراج وصنعة الكتابة ص ١٦٧.

(٣) ن. م. س: ص ١٦٧.

(٤) قدامة: الخراج وصنعة الكتابة ص ١٦٧.

(٥) الصابي: الوزراء ص ٢٤.

(٦) ن. م. س: ص ٢٣.

(٧) ن. م. س: ص ١٦.

٦ ـ صنف كان يتسلم كل (٧٠) يوماً اقتصر على نوع من الحراس عرف بالمختارين[١].
٧ ـ صنف كان يتسلم كل (٩٠) يوماً، وهم عسكر الخليفة[٢].
٨ ـ صنف كان يتسلم كل (١٢٠) يوماً، وهم نوع من عسكر الحراسة أقل من المختارين، ومن عسكر الخاصة أو الخليفة[٣].

ثانياً ـ مجلس الانزال[٤]:

والإنزال هو ما يهيأ للضيف من الطعام، والنزل يعبر عنه بالرزق[٥] فهذا المجلس يتولى تجهيز دار الخلافة بجميع مرافقها وأقسامها الأساسية والفرعية بالطعام والشراب والفرش، ووسائل الانارة إضافة إلى تجهيز دار الخلافة بما يقتضى من الكسوة والسلاح، وما يقدم للضيوف من الخلع والهدايا، وعلى هذا المجلس تقع محاسبة التجار والمتعهدين بتوريد المواد الغذائية لدار لخلافة[٦] وكان عليه الاشراف على نفقات خزائن الكسوة والخلع والسلاح، وما يشترى من الأسلحة الحربية، وما كان يجدد منها، وما كان يتخذ من الفرش[٧].

وقد أشارت المصادر إلى أنه ينبغي لمتولي هذا المجلس أن يكون عارفاً بالأسعار، ومقادير الأرزاق، وأصنافها من أجل ضمان الدقة والاستيفاء في محاسبة المتعهدين، وعدم التفريط في مصالح الدولة[٨].

وقد ذهب قدامة بن جعفر إلى أن كتاب هذا المجلس لهم عرف خاص في

---

(١) ن. م. س: ص ١٩.
(٢) ن. م. س: ص ١٨.
(٣) ن. م. س: ص ١٨.
(٤) «وقد يعبر عنه في المصطلحات الحديثة بإدارة التموين أو تموين المشتريات» الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.
(٥) الزبيدي: **تاج العروس** ج ٨ ص ١٣٣؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٣.
(٦) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٦٨.
(٧) الصابي: **الوزراء** ص ٢١.
(٨) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٤.

تثمين الأرزاق الجارية فيه فهو يقول «ولهم في تثمين الرأس من أصناف الحيوان والجام من الحلوى رسوم، تختلف حسب من يقام له ذلك من الخصوص والعموم والرفعة والانحطاط»[1].

ثالثاً ـ مجلس البناء والمرمة[2]:

هذا المجلس يتولى مسؤولية التخطيط والتنفيذ والانجاز الشامل للمباني المطلوبة من الخلافة أو الوزارة، كما يتولى أعمال التعمير والترميم للمباني القائمة والإشراف على الخدمات المتصلة بذلك جميعه، وذلك المجلس كان يتولى بالتحديد المسؤوليات التالية:

١ ـ كان يبني ما أمر به الخليفة أو الوزير[3].

٢ ـ كان عليه القيام بترميم البنايات التي يتطلب وضعها ذلك[4].

٣ ـ محاسبة المهندسين، والمشرفين على البناء، والمتعهدين بنقل مواد البناء[5].

٤ ـ محاسبة أصحاب الحرف المتصلة بالبناء والترميم من نجارين وبنائين وغيرهم[6].

بالإضافة إلى ذلك، كان من اختصاصات هذا المجلس التدقيق في تكلفة البناء والتصرف بناء على ذلك، ضماناً لمصلحة الخزينة. وهكذا فإن طبيعة العمل في هذا المجلس تستوجب أن يكون من يتولاه عارفاً بالعلوم الهندسية والحسابية للتأكد من كمية المواد المستعملة في مشاريع الإنشاء والترميم وتحديد مقادير أثمانها، والتكاليف التفصيلية والإجمالية لتلك المشاريع.

وكانت أهمية هذا المجلس تتأثر كثيراً بسياسة الخلفاء وتوجيههم، ومدى توفر الأموال لديهم، ومدى اهتمامهم بالتعمير والترميم، ولذلك فإن هذا

---

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٦٩.

(٢) «ويسميه البعض بإدارة المشاريع العمومية»؛ الشباني: **نظام الحكم والإدارة** ص ١١٩.

(٣) ، (٤) الصابي: **الوزراء** ص ١٧٧، آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١ ص ١٤٩، السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٦.

(٥) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ١٧٢.

(٦) ن.م.س: ص ١٧٢.

المجلس يتوسع أو يتقلص بحسب طبيعة الأعمال التي يعهد بها إليه والتي تعكس سياسة الخليفة وأحوال الدولة الاقتصادية[1].

رابعاً ـ مجلس الكراع[2]:

والكراع اسم يطلق في المصطلحات الديوانية على الخيل والبغال والحمير، وكذلك المواشي كالغنم والماعز والأبقار والجمال إضافة إلى الوحوش[3]. ومن خلال النصوص التي تضمنتها المصادر المعتمدة يمكن القول بأن مجلس الكراع كان يتولى مسؤوليات كثيرة مرتبطة أساساً بتوفير ما تحتاج إليه الدولة من الحيوانات سواء كان ذلك لغرض الطعام أو الركوب والنقل أو لأغراض ترفيهية وأنشطة رياضية كالصيد والسباق وما إليها، إضافة إلى تحمل المسؤوليات الفرعية المرتبطة بشؤون علوفتها واصطبلاتها والآلات المحتاج إليها، ورعايتها وعلاجها إضافة إلى الاهتمام بأمر المروج والأحراش المخصصة لها[4]. كذلك كان مجلس الكِراع يقوم بمحاسبة العلافين عما كان يردهم من غلات الضياع السلطانية، وغيرها من الأتبان، مما كان يحتاج إليه في هذا المجال[5].

ويمكن أن ينعكس دور هذا المجلس وسعة اختصاصاته من خلال استعراض عدد الاصطبلات التي يشرف عليها، وتنوعها، والمبالغ التي كانت تنفق عليها كما وردت في قائمة النفقات في عهد المعتضد والتي أوردها الصابي[6]. وهي كما يلي:

١ ـ **الاصطبل الخاص**: وكان يختص بما يستعمله الخليفة والأمراء من الدواب في أسفارهم وتنقلاتهم.

---

(١) ن. م. س: ص ١٧١.

(٢) «ويعرف في المصطلحات الحديثة بإدارة شراء المواشي والعناية بها»، الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.

(٣) الصابي: **الوزراء** ص ٢٢؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٤.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٣.

(٥) ن. م. س: ص ٢٣؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٥.

(٦) ن. م. س: ص ٢٣؛ ن. م. س: ص ٢٣٥.

٢ ـ **اصطبل العامة**: وكان يختص بما يستخدمه الخدم والغلمان وبقية المرتزقة من الدواب، لهم.

٣ ـ **اصطبل الدواب والحمليات**: وكان يشرف على الدواب التي ترد إلى دار الخلافة، والدواب التي تهدى لدار الخلافة، ويشرف كذلك على علاج الدواب، وما كان يرد من الأسفار.

٤ ـ **اصطبل لبغال الأثقال وحمل العلوفات**: وهو يختص ببغال خصصت لحمل الأمتعة الثقيلة والأعلاف الخاصة وبقية الدواب في دار الخلافة.

٥ ـ **اصطبل لمبارك الإبل والجمازات**(*).

وكان يفترض في كتاب هذا المجلس أن يكونوا على علم وافر بصفات الدواب وأشكالها وأنواع الجيد منها والرديء، لكي يقوموا بواجبهم على أكمل وجه[1].

خامساً ـ مجلس الحوادث[2]:

ويجري في هذا المجلس أمر النفقات الحادثة[3]. وفي هذا المجلس يتم العمل على تثبيت الأوامر الصادرة من الخليفة أو الوزير بالصرف على الأمور الطارئة، **من هبات أو صلات أو جوائز**[4]. أو النفقة على الزراعة عند حدوث الأزمات[5]، وكذلك الصرف على المتضررين من جراء الحرائق أو الكوارث كالزلازل والفيضانات(*) وغير ذلك من النفقات (الطارئة) التي لا تدخل ضمن

(*) الجمازات: الإبل المعدة للسباق.

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧١.

(٢) ويعبر عنه في المصطلحات الحديثة بإدارة المصروفات الطارئة؛ الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.

(٣) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٢.

(٤) شلبي: **تاريخ الحضارة الإسلامية** ص ٣١٧.

(٥) السامرائي: «السياسة الزراعية» **مجلة كلية الإمام الأعظم**. العدد الثاني لسنة ١٣٩٤هـ ص ٨/ ٩.

(*) عليك بالرجوع إلى الفصل الخامس الخاص بالنفقات الطارئة لترى مدى إسهامات الدولة في تقديم الأموال للمتضررين من أفراد المجتمع الإسلامي.

اختصاص أي مجلس آخر من مجالس ديوان النفقات في كل وجه من وجوهها.

سادساً ـ مجلس الإنشاء والتحرير[1]:

وفي هذا المجلس كانت تنشأ الكتب وتحرر. أو بعبارة أدق نقل الكتابة من سواد النسخة إلى بياضها[2].

فهذا المجلس كان يحرر الكتب ويرسلها إلى رئاسة الديوان أو إلى المجالس الأخرى بحسب المعلومات أو الحسابات التي كان يحيلها المجلس المختص بذلك في هذا الديوان. وعلى الكاتب في هذا المجلس أن يكون متمكناً من اختيار اللفظ المناسب الذي بموجبه يتم المعنى المقصود بدقة متناهية[3].

سابعاً ـ مجلس النسخ[4]:

وهذا المجلس يستخدم برسم نسخ التوقيعات والمكاتبات الواردة والصادرة[5] فهو يقوم بنسخ الكتاب عدة نسخ مطابقة للكتاب الصادر عن الديوان، ويقوم بإرسال الصور إلى الجهات ذات العلاقة، ويقوم بالاحتفاظ بصورة طبق الأصل عن هذا الكتاب يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة[6].

ثامناً ـ مجلس بيت المال[7]:

وقد ذكر لنا قدامة بن جعفر أن وظيفة هذا المجلس تكمن في قيامه بتنظيم الحسابات بديوان النفقات وتحري ضبطها، وذلك بمقابلة النفقات بمجاميع

---

(١) «ويعرف في المصطلحات الحديثة بالاتصالات الإدارية»، الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.

(٢) الخوارزمي: **مفاتيح العلوم** ص ٥٠؛ ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ٢٩٠.

(٣) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٣٧.

(٤) وهذه التسمية شائعة ومستعملة في عصرنا الحاضر، ولو أن الشباني يميل إلى تسميته «بإدارة الطباعة» ولكني لم أسمع بمثل تلك التسمية؛ الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.

(٥) ابن مماتي: **قوانين الدواوين** ص ٩.

(٦) ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق**، ص ٢٩٠.

(٧) «ويعرف في المصطلحات الحديثة بإدارة الحسابات»؛ الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٩.

النفقات المصروفة، وبمعنى أكثر دقة، فقد كان على هذا المجلس مطابقة جملة مجموع نفقات الدولة لمجموع ما جرى صرفه من الأموال[1]. أي التأكد من مطابقة تفاصيل نفقات البلاط العباسي الشهرية لمجموع ما صرف من الأموال[2].

«فيجب أن يكون الكاتب المفرد بهذا المجلس مشغولاً بالمقابلة بذلك، وإخراج الخلاف فيه»[3].

فكأنما هو ممثل لديوان بيت المال في ديوان النفقات، لأنه حسب ما مرّ يقوم بمطابقة حسابات الديوانين.

* * *

(١) قدامة: الخراج وصنعة الكتابة ص ١٧٤.

(٢) السامرائي: المؤسسات ص ٢٣٨؛ لم يرد ذكر لهذا المجلس عند آدم متز في كتابه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. وقد استدرك عليه السامرائي في كتابه «المؤسسات الإدارية ص ٢٤٠».

(٣) قدامة: الخراج وصنعة الكتابة ص ١٧٦.



الدواوين
ذات العلاقة بديوان النفقات

(أ) ديوان الخراج المركزي:

يعتبر ديوان الخراج من أهم الدواوين المالية في الدولة الإسلامية، وذلك لعظيم المسؤوليات التي كان يضطلع بها هذا الديوان[1].

وقد كان العمل في هذا الديوان منسقاً ومنظماً بما يتناسب وأهميته، وذلك لأن متولي هذا الديوان «إذا أحكم أصول الأموال، استظهر على استخراج أحكامها وضمن استيفاء جبايتها، مما ينعكس أثره في استقرار الناحية المالية للدولة»[2]. فكان يقوم بجباية الأموال وباستيفاء حقوق بيت المال من واجبات الأراضي وغير ذلك من الجبايات والضرائب، زيادة على تثبيت حقوق الغير في ملكية الأرض إذ كانت الأراضي مسجلة في هذا الديوان[3]، كما كانت مسجلة في دواوين الخراج المحلي في كل إقليم، إذ كان في كل إقليم من أقاليم الدولة، ديوان خراج خاص به يقوم مقام خزانة الدولة ضمن الإقليم[4].

ونرى ارتباط ديوان الخراج بديوان النفقات في كون ديوان الخراج يقوم بمسائل كثيرة، مثل الإشراف على الأراضي والصرف على عمارة تلك الأراضي، ثم استحداث مشاريع جديدة كتشييد القناطر والجسور والنواظم وإنشاء القنوات

---

(١) أبو سالم: **العقد الفريد** ص ١٥٩.

(٢) ن. م. س: ص ١٥٩.

(٣) السامرائي: **المؤسسات**، ص ١٩٥.

(٤) ن. م. س: ص ١٩٥؛ حسن إبراهيم: **النظم الإسلامية** ص ١٧٧؛ حسيني: **الإدارة العربية** ص ٣٢٩؛ ضيف الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ١٥٦.

للري، وتقديم المقترحات عن المشاريع، واستقدام المهندسين والفعلة وتوفير المواد اللازمة للمشاريع ومتابعة العمل فيها، وتطهير الأنهار العظام والقنوات والمجاري والمساقي إضافة إلى مسؤوليات كثيرة ومتعددة منها صرف أعطيات الجند، والنفقات الراتبة، وإرسال الرصيد إلى الديوان المركزي في عاصمة الخلافة[1].

التنظيم الإداري لديوان الخراج المركزي:

يتكون الجهاز الإداري في ديوان الخراج المركزي من عدة مجالس، منها ما ذكر في ديوان النفقات، ولا أرى ضرورة للتكرار، ومنها ما هو خاص بديوان الخراج، وسوف نأتي على بيانه، وهي كالتالي:

أولاً ـ مجلس الإنشاء والتحرير:

سبق الحديث عنه عند التفصيل في أمر ديوان النفقات.

ثانياً ـ مجلس النسخ:

سبق الحديث عنه عند التفصيل في أمر ديوان النفقات.

ثالثاً ـ مجلس الاسكدار:

الاسكدار لفظة فارسية ومعناها (اذكوداري) أي من أين تمسك الدفاتر؟، وهو مدرج يكتب فيه عدد الخرائط(*) والكتب الواردة والنافذة وأساس أربابها[2].

فترد الكتب إلى هذا المجلس، ويستقبلها موظف خاص بها، يقوم بتسجيلها في سجلات خاصة، يبين في هذا السجل نوعيتها، والجهة الواردة منها، ثم تاريخها، ثم يقوم بإرسالها إلى المجلس المختص بها، وذلك بعد عرضها على صاحب الديوان. وفي **الصادر**: تصل الكتب من الجهة المرسلة منها إلى هذا

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٥ ص ١٩١؛ الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٣.

(*) الخرائط: هي الحمول البريدية كالطرود جمع طرد، مادة بريدية ثقيلة.

(٢) الخوارزمي: **مفاتيح العلوم** ص ٥٠.

المجلس، فيقوم بتسجيلها، وتسجيل جهة صدورها ثم يعمل على إرسالها إلى جهتها المرسلة إليها سواء كانت كتباً أو حمولاً[1].

رابعاً ـ مجلس الحساب:

ومهمته:

- تصنيف الضرائب أو الأموال التي ترد إلى ديوان الخراج سواء كانت نقدية أو عينية[2].
- عمل قوائم لكل صنف[3].
- عمل بيان لأوجه صرفها في الديوان[4].
- يقوم بضبط الناحية المالية[5].

خامساً ـ مجلس الجهبذة[6]:

وقد عرف ابن مماتي الجهبذ بما يلي «كاتب برسم الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل المخاريم، وتواليها، ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل»[7].

ويمكن أن نوضح عمل مجلس الجهبذة بما يلي:

- تدقيق حسابات الواردات والمصروفات الفرعية التي لا تدخل ضمن الأموال الرئيسية الخاضعة للدواوين المختلفة[8].

---

(١) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٩٩؛ ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ٢٩١.

(٢) لاشين: **التنظيم المحاسبي للأموال** ص ٢٥٩.

(٣) السامرائي: **المؤسسات** ص ١٩٧.

(٤) ن. م. س: ص ١٩٧.

(٥) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٧.

(٦) «ويقابل ذلك في المصطلحات الحديثة بإدارة التدقيق والمراقبة»؛ الشباني: **نظام الحكم** ص ١١٤.

(٧) ابن مماتي: **قوانين الدواوين** ص ٩.

(٨) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٥٢، والواردات والمصروفات الفرعية، يقصد بها هنا أموال =

- يقوم بالإشراف على مجلس الحساب.
- يقوم بالسيطرة على الأصول العينية والأموال النقدية الموجودة في خزانة الدولة[1].
- عليه إعداد خلاصة شهرية بالواردات والمصروفات والمتبقي من الأموال يرفعها إلى بيت المال تعرف باسم «الختمة»[2].

ويطلق على من يتولى هذا المجلس أو رئاسته اسم «الجهبذ»[3].

سادساً ـ مجلس الجيش:

وهو يقوم على رسوم الرجال في الأطماع والشهور[4]. ويمكن أن نوضح أهميته بما يلي:

- الإشراف على رواتب الجند ومخصصاتهم الشهرية.
- كان على اتصال وثيق ومستمر بمجلس الجاري في ديوان النفقات وبديوان الجيش من جهة أخرى لتوفير الأموال والأسلحة والعتاد المختلفة[5]، تلك التي من شأنها العمل على مساندة الجيش في مهماته القتالية (سواء كان ذلك لمد حركة الجهاد أو للدفاع عن الأراضي الإسلامية).

= الكسور (المال المنكسر الذي لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله أو موتهم)، الخوارزمي: **مفاتيح العلوم** ص ٤١؛ يضاف إلى ذلك ما يستزيده شرار الجهابذة من الفضول على من عليه مال من أهل الخراج ومن يجري مجراهم من النقود والصرف وما يرتشون من التقديم والتأخير عمن يتعذر عليه الأداء وقت المطالبة؛ قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٨٢.

(١) السامرائي: **المؤسسات** ص ١٩٧.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ٢٥٦.

(٣) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٤) الخوارزمي: **مفاتيح العلوم** ص ٣٨، والأطماع، مفردها طمع: رزق الجند، وأطماعهم، تعني أوقات قبض أرزاقهم. الفيروزآبادي: **القاموس المحيط** ج ٣ ص ٦٠.

(٥) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة**، ص ١٣٤.

ومما يمكن ملاحظته على الدوام الاتساق والتعاون التام بين هذه المجالس المختلفة ليس من أجل الدقة وضبط الحسابات فقط، وإنما يضاف إلى ذلك ضمان توفير الأموال العينية والنقدية اللازمة للأعطيات والأرزاق، وسد احتياجات تموين فرق الجيش الإسلامي المختلفة، ويبلغ ذلك درجة قد توحي إلى البعض خطأ بالتداخل وتكرار الأعمال.

سابعاً ـ مجلس التفصيل:

ومهمة هذا المجلس كما بينها قدامة بن جعفر[1]، هي:

ـ النظر في الجرائد (قوائم الأموال).
ـ النظر في الحمول (العينات المالية النقدية والعينية).
ـ النظر في الأسماء والأماكن التي جلبت الأموال منها.
ـ النظر فيما يحتاج إليه عمال الخراج.
ـ تدقيق ما يرد وما يصدر إليهم.

ثامناً ـ مجلس الأصل:

وتنحصر مهمته كما ذكر ذلك الصابي[2] ومسكويه[3] في:

ـ الإشراف المباشر على سير الأعمال في المجالس المار ذكرها والعمل على تنسيقها.
ـ الاحتفاظ بسجلات الأراضي الخارجية.
ـ الاحتفاظ بمبلغ ارتفاع خراج تلك الأراضي.

ديوان الدار:

لم تكن المؤسسات الإدارية في الدولة الإسلامية جامدة، بل كان يعاد النظر فيما هو موجود من أجهزة إدارية، ويجري العمل على إنشاء ما تقتضي

---

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٣٤.
(٢) الصابي: **الوزراء** ص ١٤٨.
(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٥ ص ٥٨.

الحاجة إنشاءه فكانت دواوين الدولة العباسية تسير على نسق واحد حتى خلافة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ). حيث كان يوجد ديوانان يشرف عليهما ديوان الخراج المركزي هما ديوان المشرق وديوان المغرب[١].

وفي عهد المعتضد قام رئيس ديوان الخراج أبو العباس أحمد بن الفرات بتنظيم جديد لديوان الخراج، حيث ظهر عن ذلك التجديد ديوان جديد أسماه «**ديوان الدار**» لأن أكبر مهمات الوزير كانت هي «ضمان سير ديوان الخراج على صورة صحيحة، لأنه كان المورد الرئيسي للأموال التي كانت تحتاج إليها الدولة»[٢].

وقد عمل ابن الفرات حيث كان يتولى ديوان الخراج إعادة تنظيم ديوان الخراج فأنشأ ديواناً جديداً عرف باسم «**ديوان الدار**»[٣] أو **ديوان الدار الكبير**»[٤].

لقد قام ابن الفرات بنفسه بالإشراف على سير عمل هذا الديوان، واستناب أخاه أبا الحسن علي بن الفرات على تسيير أموره، وعمل على توظيف كتّاب قلدهم المجالس التي استحدثت في هذا الديوان[٥].

أما المجالس فهي:

مجلس ما فتح من أعمال المشرق.

مجلس ما فتح من أعمال المغرب.

أما أهم الأعمال التي كان يقوم بها ديوان الدار[٦] فهي كالتالي:

ـ الإشراف المباشر على المجالس المار ذكرها.

---

(١) الجهشياري: **الوزراء** ص ٢٨١.

(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ١٩٨.

(٣) الصابي: **الوزراء** ١٤٨.

(٤) محمود لاشين: **التنظيم المحاسبي للأموال** ص ٦١؛ الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٣، Bowen: *Ali Ben Isa*, p. 32.

(٥) الصابي: **الوزراء** ص ١٤٨؛ ابن خلدون: **العبر** ج ٦ ص ٧٤٤.

(٦) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٠٣.

ـ مساعدة الوزير في جمع المعلومات حول مختلف القضايا الخراجية التي يراد عرضها على الخليفة.
ـ مسؤولية إحالة أوامر الخليفة أو الوزير بشأن تلك القضايا إلى الدواوين ذات العلاقة (سواء كان ذلك إلى ديوان الخراج، أو ديوان الضياع، أو ديوان بيت المال، أو ديوان النفقات، أو ديوان الجيش... الخ).

ديوانا المشرق والمغرب:

نظراً إلى طبيعة التطور الذي عاشته الدولة العباسية خلال حكم المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) الذي اعتبر بمثابة عصر الازدهار المؤقت أو الانتعاش المؤقت[١]، فقد حصل تطور جديد وذلك بعد فترة قصيرة من ظهور ديوان الدار[٢]، فقد قام وزير المعتضد عبيدالله بن سليمان (٢٧٩ ـ ٢٨٨هـ) بفصل المجلسين الإداريين وهما: (مجلس المشرق، ومجلس المغرب)، حيث جعل هذين المجلسين ديوانين فسمى مجلس المشرق بديوان المشرق، ومجلس المغرب بديوان المغرب وأسند رئاسة ديوان المشرق إلى محمد بن داود بن الجراح[٣]. وجعل رئاسة ديوان المغرب إلى علي بن عيسى[٤]، وترك أمور السواد إلى ديوان السواد[٥].

هذه الدواوين الثلاثة تعتبر أجزاء من ديوان الخراج المركزي[٦]. ويتولى الكتابة في كل من هذين الديوانين (ديوان المشرق، وديوان المغرب) كاتب مختص للإثنين، ثم أصبح ذلك بيد كاتب واحد[٧]، ففي وزارة علي بن الفرات للمقتدر (٢٩٦هـ) قلد أخاه جعفر بن محمد بن الفرات ديواني المشرق

(١) فاروق عمر: **الخلافة العباسية** ص ١٥٠.
(٢) الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٣.
(٣) الصابي: **الوزراء** ص ١٤٩.
(٤) ن. م. س: ص ١٤٩.
(٥) الدوري: **النظم الإسلامية** ص ٢٠٣.
(٦) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٨ ص ٢٣.
(٧) الطبري: **تاريخ** ج ٣ ص ٢١٩ «دي غويه».

والمغرب[1]، ولكن نرى علي بن الفرات يعيد فصل رئاستهما ليوليهما ولديه، فقد ولى ابنه المحسن ديوان المغرب، كما ولى ابنه الفضل ديوان المشرق[2].

ديوان السواد:

هذا الديوان اختص بالإشراف على خراج سواد العراق[3]، وأول من تسلم رئاسته علي بن الفرات في عهد المعتضد[4]. ومن خلال قائمة النفقات التي أوردها الصابي يتبين أن مجموع ما أنفق على ثمن الورق في هذا الديوان قد بلغ سبعة آلاف دينار في الشهر[5]، وهذا يدل على أهمية هذا الديوان وكبر مسؤولياته واتساع مجال عمله، فمنطقة السواد هي من أهم المناطق الزراعية في الدولة الإسلامية إذ هي مشهورة بثرواتها وخيراتها.

وفي وزارة ابن الفرات الثانية (٣٠٤هـ) ضعف أمر هذا الديوان بسبب «تركيز الخليفة الأمور بيده، وعدم اهتمامه بهذا الديوان»[6] حتى «كان أكثر الكتاب يخلون بالحضور فيه»[7]. إلا أن الوزير الخاقاني (٣١٢هـ) اهتم بأمر هذا الديوان وانتقى أحد الكتاب القديرين لإدارته[8]. وعندما تولى علي بن عيسى وزارة المقتدر (٣١٥هـ) قام بتقليد عبيدالله بن محمد الكلوذاني ديوان السواد وقال له «هذا أجلّ الدواوين ومتى تشاغلت بخلافتي اختل وليس يقوم به أحد كقيامك»[9]، واستمر كذلك في خلافة الراضي، فقد كان المتولي لذلك هو الكلوذاني نفسه وذلك في سنة ٣٢٥هـ[10].

---

(١) عريب: **الصلة** ص ٢٩.
(٢) عريب: **الصلة** ص ٣٤.
(٣) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٠١.
(٤) الطبري: **تاريخ** ج ٣ ص ٢١٣٣ «دي غويه».
(٥) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧.
(٦) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٠١.
(٧) الصابي: **الوزراء** ص ٧٦.
(٨) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٥ ص ١٢٩.
(٩) ن. م. س: ج ١ ص ١٥٢.
(١٠) ن. م. س: ج ١ ص ٣٦٨.

وبجانب هذه الدواوين التي تألفت عن ديوان الخراج المركزي، كانت هناك دواوين أزمة، تتصل بالرقابة المالية والتدقيق الحسابي، يقوم كل منها بالإشراف على الديوان الذي يختص به، فيدقق الحسابات، ويراقب ويتتبع كل ما من شأنه ضمان مصلحة الخزينة، وقد تجمع أزمة الدواوين بيد رجل واحد[١].

أما عدد الكتاب في ديوان الخراج فلم يعرف، ولكن الظاهر أن «عددهم قد زاد بازدياد أهمية الديوان»[٢]، فقد كان يعمل في هذا الديوان عدد من الكتاب الذين يباشرون أمور السجلات، وموظفون يقومون بجباية الضرائب[٣] وهكذا فإن ديوان الخراج كان يضم:

- المجالس الإدارية المتعددة.
- العمال الذين كانوا يقومون بجباية الضرائب، فهم يتولون مسؤولية حقوق بيت المال في السواد والأقاليم الأخرى.
- المشرفين على عمال الجباية.
- عدداً كبيراً من المختصين بشؤون الارواء.
- مهندسين مختصين ببناء السدود والقنوات.
- لجان خاصة تتولى التدقيق في المنازعات التي تحصل حول الحقوق المتصلة بمياه الري أو حقوق استغلال الأراضي.
- مساحين يقومون بمسح الأرض وتحديد الجزء المزروع منها، ويقدرون كمية الإنتاج منها[٤].

---

(١) الطبري: **تاريخ** ج ٣ ص ٢١٩٢ «دي غويه»؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٢٢٦.

(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٠٤.

(٣) عصام الدين عبدالرؤوف: **الحواضر الإسلامية** ص ١٥٧.

(٤) Samarraie: *Agriculture in Iraq*, p. 98.

ضيف الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ١٩٧.

Zaydan: *History of Islamic civilisation*, p. 144-145.

ولعل أهم ما يعنينا في هذا المجال، النفقات التي كان يتحملها الديوان في اطار هذه المشاريع، والانفاق الدائم على تقوية السدود وتحصين المزروعات من الفيضانات، والانفاق على تطهير مجاري الأنهار من الأتربة والترسبات الصخرية والأشجار، إضافة إلى النفقات التي يتطلبها تشغيل هذا الحشد الكبير من المختصين والعمال والفعلة، وذلك ما يكون محور مناقشاتنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

* * *

(ب) ديوان بيت المال:

يعتبر ديوان بيت المال من الدواوين المالية المهمة في إطار التنظيم الإداري للدولة الإسلامية إذ كان يتولى الإشراف على ما كان يرد إلى بيت المال في عاصمة دار الخلافة من الأموال (العينية أو النقدية) وما يخرج من ذلك في وجوه النفقات والاطلاقات»[1] سواء كان هذا الإشراف على بيت المال في العاصمة أو على الفروع الأخرى في النواحي المختلفة.

إن مباشرة الديوان لأعماله وقيامه بالإشراف على ما يرد من الأموال، وما يخرج من نفقات وجرايات قد استلزم عمل سجلات خاصة بكل أنواع الأموال (نقدية كانت أم عينية)، كما تطلب أن يهيأ لكل صنف من أصناف الواردات خزائن أو دواوين فرعية[2]. إذ يجري فيها ضم الأجناس المتماثلة إلى بعضها تباعاً مع تسجيل ذلك في سجلات توضح التفصيلات والإجمالي على السواء مع تحديد واضح للمواضع التي وصلت منها تلك الأموال[3].

---

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٧.

(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٤؛ ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ٣٠٦.

(٣) النويري: **نهاية الأرب** ج ٨ ص ٢١١؛ ولا بأس هنا من إيراد نص النويري للإيضاح إذ قال: «ويقوم بضم كل ما وصل إليه من الأموال إلى ما هو مثله من الخراج والجوالي =

وهكذا فإن مهمة الديوان تتركز في محاسبة صاحب بيت المال «على ما يرد عليه من الأموال، وما يخرج من ذلك في وجوه النفقات والاطلاقات»[1].

ولذلك ينبغي أن يكون المتولي للديوان بارعاً في الحساب، «عارفاً بأحكام الديوان ويكون لذلك عارفاً بأصول الأموال وأقسامها»[2].

إن هذه المسؤولية الكبيرة تتطلب العمل على تنظيم أمور الديوان بكل دقة وعناية فقد كانت جميع الكتب الصادرة إلى الدواوين ذات العلاقة بها، تصل إلى الديوان لتثبت فيه، وكذلك الحال مع الكتب التي تصدر من الدواوين المختلفة التي توجه إلى صاحب بيت المال، إذ لا بد من مرورها في هذا الديوان للغرض ذاته.

وإضافة إلى ذلك كان من واجبات الديوان الأخرى تولي مسؤولية حل المشاكل والمخالفات المالية التي قد تحصل بين متولي بيت المال وبين مختلف الجهات سواء أكانت دواوين أصول أو نفقات، وتظهر عادة عند عمل الختمة[*] بالنفقات. وقد كان الوزراء يحيلون مثل هذه الحالات تباعاً إلى متولي ديوان بيت المال لغرض دراستها على ضوء الوثائق والإيصالات والإقرارات والسجلات والمستندات الأخرى المعتبرة. ثم تقديم نتيجة هذه الدراسة ملخصة في الحال إلى الوزير متضمنة ما يتوصل إليه الديوان من حقائق، وكذلك الرأي الذي يتكون على ضوء الأنظمة المعمول بها في الدولة[3].

ومن أجل ضمان سلامة الأعمال ودقتها، كان للديوان ختم خاص به

= (الجزية) والأخماس وغير ذلك بحسب ما يصل إليه، ويفصل جملة كل ما بنواحيه التي وصل منها».

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٧.

(٢) ابن وهب الكاتب: **البرهان في وجوه البيان** ص ٣٧٦.

(*) الختمة: هي خلاصة الحساب الشهري. أو خلاصة الحساب النهائي أو السنوي كأن يختم الشهر أو السنة به؛ الخوارزمي: **مفاتيح العلوم** ص ٣٧.

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٨؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٥.

أو علامة يختص بها، كان من الضروري أن يختم بها على «الكتب والصكاك والاطلاقات، يتفقدها الوزير أو من ينوب عنه، ويراعونها»[1].

ولا تعتبر الكتب صحيحة إلا إذا وجدت تلك العلامة المميزة، وكان لذلك فوائد تتلخص وتكامل العمل فيه[2].

فإذا قام ديوان بيت المال بهذه الأعمال على خير وجه، وبدون إخلال في أي بند من بنوده، توفرت الأموال وعمرت الخزينة[3].

وهذا كان يسهل عمل الوزير في عمل ميزانية الدولة، والموازنة بين ما يرد من أموال وما يصرف في أوجه النفقات المختلفة[4].

ولقد كان الوزير يشرف على ديوان بيت المال ويطالب أحياناً بأن تقدم إليه تصفية الحساب كل شهر، وربما تتأخر التصفية إلى منتصف الشهر التالي[5].

ولكن في عهد المقتدر بالله، وخلال فترة وزارة علي بن عيسى الثانية (٣١٥هـ) ونتيجة للأزمة المالية المستحكمة، والرغبة في الوصول إلى حلول مجدية على ضوء حقائق الوضع المالي لبيت المال المركزي عمل الوزير على استحداث نظام جديد يتطلب عمل تصفية يومية، يقدم فيها متولي بيت المال خلاصة وافية بما كان يرد إلى بيت المال وبما كان يخرج منه من الأموال، والظاهر أن عمل مثل هذه الخلاصة اليومية لم يكن بالأمر اليسير، ولهذا فإن ذلك لم يحصل إنما كان صاحب بيت المال يقدم إلى الوزير خلاصة أسبوعية لوضع بيت المال. ولعل ذلك يوضح السبب الذي دفع بالوزير علي بن عيسى بن الجراح إلى أن يعهد لأحد ثقاته وهو إبراهيم بن أيوب[6] بمراقبة بيت المال وسير العمل فيه، مما هيأ له

---

(١) ن. م. س: ص ١٧٨؛ ن. م. س: ص ٢٤٥.
(٢) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٦.
(٣) ن. م. س: ص ٢٤٦.
(٤) الصابي: **الوزراء** ص ٣١٤؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٥١.
(٥) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٥٢.
(٦) ن. م. س: ج ١ ص ١٥٢.

فرصة الاطلاع المباشر والمستمر على أوضاع بيت المال ورصيده وما يرد وما ينفق من أموال.

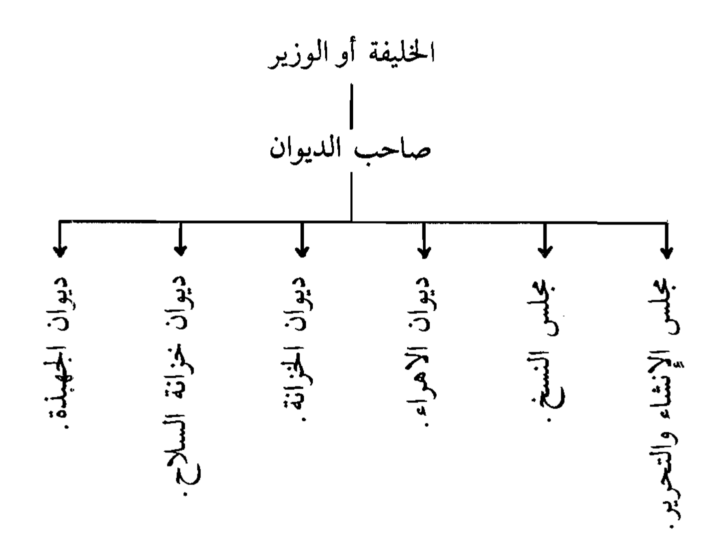
وهنا أصبح الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال، يعلم مقدار ما:

- يرد إلى بيت المال.
- ينفق من بيت المال.
- يبقى في بيت المال.

التنظيم الإداري لديوان بيت المال:

كان بيت المال في بداية أمره يتكون كغيره من الدواوين من عدد من المجالس المتخصصة التي تتولى تنفيذ مهام الديوان وتمشية المصالح وضبط وتنظيم العلاقة والترابط داخل أجهزته من جهة وبينه وبين المؤسسات الإدارية والمالية الأخرى في الدولة من جهة أخرى، ويمكن التعرف على مقومات هذا الديوان وأجهزته واختصاصاته خصوصاً في العصر العباسي الثاني من خلال النصوص الكثيرة التي وصلتنا عن ذلك.

وقد شمل هذا الجهاز عدة وظائف، كل منها يكون مسؤولاً عن أمر من الأمور ذات العلاقة.



إن مجالس الإنشاء والتحرير والنسخ سبق ذكرها عند الحديث عن الدواوين المالية التي مرّ ذكرها.

أما ديوان الاهراء: فإنه يقوم بتسلم جميع الأموال العينية من الغلال (كالقمح والشعير والذرة والأرز...) وكل أنواع الحبوب التي يحتاج إليها في العاصمة.

وهذه الأموال ترسل من الأقاليم إلى بيت المال في الحضرة، فيقوم ديوان الاهراء بالإشراف عليها، والنظر فيها[1].

ديوان الخزانة: تنحصر وظيفة هذا الديوان في الإشراف على ما يرد إلى بيت المال في الحضرة من أقاليم الدولة من صنوف الأموال النقدية أو العينية والأقمشة وغيرها من الملبوسات المنوعة سواء كانت عسكرية أو مدنية[2].

أما ديوان خزانة السلاح: فقد كانت وظيفته الإشراف على أنواع الأسلحة التي ترد إلى بيت المال من الأقاليم المختلفة فيقوم بإحصائها، وتأشيرها وما استنفذ خلال حركة الجهاد الإسلامي وما تبقى[3].

يعتبر **ديوان الجهبذة** ضمن مقومات ديوان بيت المال. وكان يقوم على هذا الديوان كتاب «اختصوا بالحسابات والأمور المالية يطلق عليهم الجهابذة»[5] وتنحصر مهمة هؤلاء في القيام بتدقيق حسابات الوارد إلى بيت المال والمصروفات الفرعية التي لا تندرج ضمن الأموال الرئيسية مثل أموال الكسور والكفاية والوقاية والرواج(*)، وما يجري مجرى ذلك من توابع

---

(١) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٤.

(٢) ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال في العراق** ص ٣٠٧.

(٣) السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٤٤؛ ضيف‌الله الزهراني: **موارد بيت المال** ص ٣٠٧.

(٤) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٧.

(٥) ابن مماتي: **قوانين الدواوين** ص ٩؛ «وقد سبق تعريف الجهبذ في هذا الفصل، ص ١٠٥».

(*) **أموال الكسور**: الذي لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله أو موتهم؛ الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص ٤٠. =

أصول الأموال[1].

وقد يستزيد شرار الجهابذة ومن يجري مجراهم من النقود والصروف، وما يرتشون به من التقديم والتأخير عمن يتعذر عليه الأداء في وقت المطالبة[2].

وقد تسبب هذا التسيب والتصرف غير المسؤول إلى أن ينظر البعض إلى الجهبذة باعتبارها وظيفة مغرية، وهكذا يتنافس عليها ضعاف النفوس من طلاب الأرباح من الكتاب.

* * *

(ج) بيت مال الخاصة:

لم يظهر بيت مال الخاصة إلا في العصر العباسي الأول. لقد حرص الخلفاء الراشدون على عدم الخلط بين أموالهم الخاصة، وأموال الدولة الإسلامية، فلم تكن الثروة تشغلهم عن حركة الجهاد، ولم يكن لديهم متسع من الوقت لجمع الأموال وفتح بيوت لها، ما عدا بيت المال الذي أنشأه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو بيت مال المسلمين.

أما وجود بيت مال الخاصة والذي تحدثت عنه المصادر بشكل واضح فكان في عهد الخليفة المهدي إذ عمل على تولية صالح صاحب المصلى إدارة القطائع في الجانب الشرقي من بغداد[3].

وفي عهد الهادي كذلك حيث قال الجهشياري «... ثم حضر

= **أموال الكفاية والوقاية**: المال الذي يسهل استخراجه؛ قدامة: **الخراج** ص ٥٦٠.
مال الرواج: هو نقل ما على الإنسان من مال، أي ما على الإنسان من مال الخراج، ويثبت ويدفع دفعة بعد أخرى إلى أن يستوفى ما عليه؛ السامرائي: **المؤسسات** ص ٢٥٢.

(١) قدامة: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ١٧٨.
(٢) ن. م. س: ص ١٧٨.
(٣) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧.

إبراهيم بن ذكوان، فلما حضر، قال: يا إبراهيم خذ بيد هذا الجاهل(*) فأدخله بيت مال الخاصة، فإن أخذ ما فيه فخله وإياه»[1].

وكان الخلفاء يولون الولاة على بيوت أموالهم الخاصة، ولا يخرج منها شيء إلا بأمر من الخليفة فقط. وقد اختص بيت المال هذا بتسلم واردات ضياع الخليفة وأملاكه(**) وما كان بإيداعه من واردات أخرى[2].

ومن ذلك يظهر لنا أن الخليفة يشرف إشرافاً مباشراً على بيت مال الخاصة، ولكنه في الوقت نفسه كان يعتمد في إداراته على من يثق به ممن يعرف بالأمانة والخبرة بأصول الأموال وجهاتها.

وعلى ذلك فإن إدارته كانت منفصلة عن بيت مال المسلمين، لأن المبالغ المتوفرة فيه ناتجة عن أموال الخليفة، فهو بمثابة الحرز لها.

أما أوجه إنفاق الأموال التي ترد إلى بيت مال الخاصة، فقد ذكرها الصابي[3] كالتالي:

- ينفق منها الخليفة في أغراضه الخاصة.
- ما يأمر به الخليفة، كنفقات الموسم، وما يخرج في الغزوات ونفقات الأبنية والمرمات والحوادث والملمات والرسل الوافدين الغذاء.

وهكذا نرى الخلفاء قد أعطوا جانباً كبيراً من اهتمامهم لتنمية موارد بيوت أموالهم الخاصة، حتى أن الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) كان يوفر من

(*) المقصود هو المغنى: إسحاق الموصلي.

(١) الجهشياري: الوزراء ص ١٧٦.

(**) **ضياع الخليفة**: هي الأراضي التي استولى عليها العباسيون من الأمويين، وبمرور الزمن كانت هذه الأراضي تتوسع، إما بطريق الشراء أو المصادرة أو الإجلاء؛ الجهشياري: **الوزراء** ص ٩٠؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي** ص ٢٤.

(٢) الاربلي: **خلاصة الذهب** ص ١١٧.

(٣) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧؛ وأيضاً ذكرها فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية** ج ٣ ص ١٦٥.

النفقات العامة (التي يصرف عليها من بيت مال المسلمين) في كل سنة مبلغاً إجمالياً قدره (٤٥٧٩٢٠) دينار «ورسم أن يحمل هذا الموفر إلى مؤنس ــ خازن بيت مال الخاصة ــ ليجعله في بيت مال الخاصة»[١].

وفي عهد المكتفي كان يحمل إليه من أموال الضياع السلطانية بالسواد والأهواز مبلغ إجمالي قدره (٦٤٨,٣٠٠)[٢] دينار. وقد بلغ مجموع وارد الضياع السلطانية في عهد المقتدر لسنة ٣٠٦هـ (١,٧٦٨,٠١٥)[٣] دينار.

ولعل وجود بيت مال الخاصة كان خير سند لبيت مال المسلمين في أوقات الأزمات المالية المتلاحقة، ونسوق على ذلك عدة أمثلة من واقع الدراسة:

المثال الأول: لقد استثمر الموفق كافة الواردات بدون تمييز في حربه مع صاحب الزنج[٤]، وذلك إبان خلافة المعتمد (٢٥٦ ــ ٢٧٩هـ).

المثال الثاني: إبان وزارة أبي الحسن بن الفرات للمقتدر سنة **٢٩٦هـ** «فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة، ويبذر تبذيراً مفرطاً حتى أتلفها»[٥].

المثال الثالث: عمل الوزير الخاقاني خلال وزارته للمقتدر لسنة **٢٩٩هـ** على إطلاق أيدي أولاده وكتابه في أموال الدولة، فأصبحت الخزينة شبه خاوية، فاشتدت المطالبات من أصحاب الرواتب وكثر شغب الجند، فاستطاع الوزير إقناع الخليفة بسد ذلك الخلل من بيت مال الخاصة فاقترض منه (٧٠,٠٠٠) دينار[٦].

---

(١) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٣٤٠.

(٣) جرجي زيدان: **التمدن الإسلامي** ج ٢ ص ١١٦.

(٤) الدوري: **دراسات في العصور العباسية** ص ٩٨ ــ ٩٩.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٩٨.

Bowen: *Ali Ben Isa,* p. 299.

(٦) عريب: **الصلة** ص ١٦٤؛ الدوري: **دراسات في العصور العباسية** ص ٢٢٩.

المثال الرابع: قام الوزير أبو القاسم سليمان بن الحسن خلال وزارته للمقتدر سنة ٣١٨هـ ببيع الضياع السلطانية، لسد العجز الحاصل في النفقات(١).

وهذا يدل على أن بيت مال الخاصة عمل على إقراض بيت مال المسلمين وقت اشتداد الأزمات المالية وتعاظم خطرها على الدولة(٢).

ونادراً ما كان الوزراء يعولون في تدبير النفقات على ما يحولونه من بيت مال الخاصة إلى بيت مال المسلمين فيسدون بذلك عجزاً مؤقتاً(٣).

وكان لبيت، مال الخاصة إدارة مستقلة تتكون من مجموعة من الموظفين المتفرغين للعمل في هذا الديوان، ففي عهد المعتضد تولى مؤنس الخادم رئاسة بيت مال الخاصة، حتى أيام المقتدر، كما كان هناك كاتب يتولى إدار الأعمال وتصريف الأمور فيه(٤).

□ □ □

---

(١) الدوري: **دراسات في العصور العباسية** ص ٢٢٩.

Bowen: *Ali Ben Isa*, p. 299

(٢) أحمد علبي: **ثورة الزنج** ص ٦٧.

(٣) خولة شاكر: **بيت المال** ص ١٨٤.

(٤) الصابي: **الوزراء** ص ٣٠٨.



الفصل الثالث

نفقات دار الخلافة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

نفقـــات دار الخـــلافـــة

يقصد بنفقات دار الخلافة كل ما يتعلق بالخليفة منذ مبايعته حتى انتهاء خلافته، وذلك يتضمن عدة أمور منها نفقات مال البيعة ثم جاري قصور الخلافة من نفقات المطابخ، والخدم وأفراد الأسرة عموماً كالأولاد والزوجات وما يحيط بالخليفة وما يتصل به من العلماء والشعراء، والأطباء وكبار الملهين.

مـــال البيعـــة

البيعة هي العهد على الطاعة، والرضى بقبول الشخص المبايع حاكماً للمسلمين[١]، وهناك نوعان من البيعة، خاصة وعامة، فالبيعة الخاصة تتم بين المرشح للخلافة وكبار معاونيه ومستشاريه، والبيعة العامة تتم بين الخليفة وجمهور الناس علناً[٢].

أما مال البيعة فقد كان يدفع عند تولي الخليفة زمام الأمور في الدولة، وغالباً ما يدفع إلى الجند، ومنشأ هذا «المبدأ» هو أن الخلافة في العصر العباسي استمرت وراثية، وما كان على الشعب إلا أن يبايع بدون أخذ رأيه[٣]، وكان

---

(١) أنور الرفاعي: **النظم الإسلامية** ص ٤٧؛ جورجي زيدان: **التمدن الإسلامي** ج ١، ص ١٢٥.

(٢) الطبري: **تاريخ** ج ٣ ص ٢٠٣ (طبعة حسينية)، صبحي الصالح: **النظم الإسلامية**، ص ٢٧٢.

(٣) الدوري: **النظم الإسلامية**، ص ٤٠.

يعهد بالخلافة لأكثر من واحد، ومن هنا تحصل الفتن والاضطرابات فيعمد الخليفة إلى تأليف القلوب حوله بدفع الأموال إلى من يطلبها إلى ولي العهد للتنازل عن الخلافة أو الجند لتهدأ ثائرتهم ويستميلهم إليه، فكان السفاح أول من عمل على صرف مال البيعة، وذلك على أهل الكوفة من الجند، حينما ذكر ذلك في خطبته «... فأنتم أسعد الناس بنا وأكرمهم علينا وقد زدتكم في أعطياتكم مائة درهم، فاستعدوا فأنا السفاح المبيح والثائر المبير»[1] وهذا يدل على أن السفاح قد عمل على تأليف القلوب حوله وحول البيت العباسي عن طريق الزيادة في الأعطيات. وقد منح السفاح كثيراً من الأنصار الذين اجتهدوا في إقامة الدولة، إذ أمر أن يوزع على الجند (٥٠٠) درهم لكل منهم علاوة على إحداث زيادة في الرواتب[2].

ولما بويع المنصور بالخلافة، قام بصرف مال البيعة ابن عمه عيسى بن موسى وبلغ إجمالي ذلك (١٨,٠٠٠,٠٠٠) درهم[3].

ثم إن الخليفة أبا جعفر المنصور عمل على صرف ولاية العهد من عيسى بن موسى إلى ابنه المهدي وساومه على ذلك، واختلفت الروايات حول المبلغ الذي أخذه عيسى بن موسى نظير تنازله عن ولاية العهد[*] ولكن الرواية الراجحة التي اعتمدت هنا هي ما رواه الطبري وعدد كبير من مؤرخي الدولة الإسلامية من أن المنصور دفع إلى عيسى بن موسى مبلغ (١١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[4]. وبذلك فقد دفع المنصور لنقل ولاية العهد من ابن أخيه إلى ابنه مبلغ

---

(١) الطبري: **تاريخ** ج ٩ ص ١٣٥.

(٢) الطبري: **تاريخ** ج ٩ ص ١٢٦، (طبعة حسينية).

(٣) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية** ج ٤، ورقة ٧٧ أ.

(*) هناك من ذكر مبلغ (٨٠,٠٠٠) دينار؛ الخبابي: **البحر الزاخر**، ج ١، ورقة ٣٧٦ أ؛ وهناك من ذكر (٥٠٠,٠٠٠) دينار؛ الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ ص ١٠١؛ وذكر آخر بأن المبلغ كان مليون درهم؛ اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ١ ص ٣٠٣؛ وهناك من قال بأن المبلغ كان (١٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١٠، ص ١٠٥؛ ولكن الرواية الراجحة ما أثبتناه آنفاً.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٣٥١؛ الجهشياري: **الوزراء**، ص ٩٠؛ ابن الجوزي: =

أحد عشر مليون درهم. وذلك فقط لتقديم المهدي على عيسى بن موسى، ويبقى عيسى كذلك ولياً للعهد.

وعندما اعتلى المهدي عرش الخلافة دفع مال البيعة إلى الجند والقواد وغيرهم ممن يستحق ذلك، وكان مبلغ ما صرفه المهدي في ذلك (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[١]، ثم أن الخليفة المهدي عمل على نقل ولاية العهد من عيسى بن موسى إلى الهادي ومن بعده إلى الرشيد، وقد دفع نظير ذلك إلى عيسى مبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم، وقطائع كثيرة[٢].

وعندما توفي المهدي قام ابنه الرشيد بصرف مال البيعة إلى الجند، وأخذ البيعة عليهم لأخيه الهادي ووزع الرشيد (٢٠٠ درهم) لكل شخص[٣]. وفرق الرشيد عندما تولى الخلافة أموالاً لم يفرقها أحد من الخلفاء[٤]، وأخذ الرشيد البيعة لابنه الأمين وأعطى الناس على ذلك عطايا جمة، ونثر عليهم الدراهم والدنانير والمسك والعنبر[٥].

وعندما توفي الرشيد تولى الخلافة بعده الأمين، فقام بدفع مال البيعة وكان مبلغ ذلك (٣,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٦].

= **المنتظم**، ج ٨ ورقة ٥١ أ؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٢٤؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٧٣؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣، ص ٢٦٠.

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨/ ص ١٣٨.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٦٨؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ ورقة ١٠٤ أ؛ ابن كثير: **البدية والنهاية** ج ١٠ ص ١٣٠؛ وهناك رواية أخرى تقول إن ما دفعه المهدي إلى عيسى بن موسى كان يساوي عشرة ملايين درهم؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٥؛ الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ ص ١٠٧؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٥/ ص ٤٤٣.

(٣) ابن خلدون: **العبر** ج ٦/ ص ٤٥٣؛ مجهول: **العيون والحدائق** ج ٣/ ص ٢٨٣.

(٤) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ١٠٧ أ.

(٥) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٤٠٨.

(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ ص ١٣٩.

ولم نوفق في هذا البحث للوصول إلى ما يكشف المبالغ التي أنفقت للبيعة في عصر كل من: المأمون، والمعتصم والواثق.

أما في عهد المتوكل فتشير المصادر إلى أنه أمر بوضع العطاء للأتراك برزق أربعة أشهر، وللجند برزق ثمانية أشهر، وأخذ البيعة عليهم[1]، ولم أعثر على المبالغ الإجمالية التي أنفقت من أجل البيعة، وقد قام الخليفة المتوكل، إضافة إلى ما سبق بصرف مال البيعة كذلك من أجل ولاية العهد، حيث أمر بأن يصرف للجند ما يعادل أرزاق عشرة أشهر[2]، غير أن ذلك وإن كان يؤكد صرف مال البيعة في هذه المناسبة إلا أنه لا يعطي معلومات دقيقة وموثوقة عن مقدار ما جرى صرفه بشكل دقيق، بل وحتى بشكل تقريبي.

وعندما تولى المنتصر الخلافة أمر بأن يصرف للجند رزق عشرة أشهر بهذه المناسبة[3]. أما في عهد المستعين، فقد وضع مال البيعة في ذلك اليوم الذي بويع فيه (في شهر ربيع الآخر من سنة ٢٤٨هـ) على الجند وعلى أصحاب الدواوين، وقد أشار إلى ذلك ابن حمدون قائلاً: «... إن المستعين فتح بيت مال العامة فكان فيه (٩٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم فأمر للجند برزق خمسة أشهر فكان (٢,٣٠٠,٠٩٢ درهم)... وأعطى أصحاب الدواوين لكل واحد منهم (١٠٠,٠٠٠) درهم وأعطى ابن الخصيب(*) (٣٠٠,٠٠٠) درهم، ووهب له فرش الجعفري(**) وقدر ثمنه بـ(٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار»[4].

في حقيقة الأمر أن هذا المبلغ الذي وجد في بيت المال لا يساوي تسعين

(١) اليعقوبي: **تاريخ** ص ٤٨٤؛ الطبري: **تاريخ** ج ١٢ ص ١٣٦٩؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦/ ص ٥٣٦.

(٢) اليعقوبي: **تاريخ** ص ٤٨٧؛ المسعودي: **مروج الذهب** ج ٤ ص ١٣٦.

(٣) ن. م. س: ص ٤٩٣.

(*) ابن الخصيب: أول وزير للمستعين.

(**) الجعفري: قصر من قصور المتوكل التي بناها في سامراء.

(٤) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ / ورقة ١٨١ ب. حتى ولو كان الرقم خيالي إلا أن ذلك يدعم نفقات مال البيعة.

مليون درهم وهو كثير جداً لأن الروايات تواترت على أن الذي خلفه المنتصر في بيت المال يساوي مليون دينار[1]، أي ما يعادل عشرين مليون درهم[*] وبذلك يتبين أن المبلغ الذي وجده المستعين (حسب رواية ابن حمدون) كبير جداً، ولعله يشمل ما في بيت مال الخاصة ذلك أنه من المستبعد أن تكون تلك الأموال قد خلفها المنتصر نظراً لقلة الموارد المالية في عهده وتحكم قادة الحرس لضعف الحكومة المركزية آنذاك.

ولما بويع المعتز بالخلافة أمر للناس برزق عشرة أشهر فلم يتم المال، فأعطوا رزق شهرين[2]. وقد بلغ إجمالي ما أنفق على البيعة (٥٨٠,٠٠٠ دينار) منها (٨٠,٠٠٠) للمستعين[3] لقاء تنازله عن الخلافة، و(٥٠٠,٠٠٠) دينار وزعت على الجنود[4]، وصرف المهتدي على مال البيعة مبلغ (٣٠,٠٠٠) دينار للجند[5]، وأعطى لكل رجل في دار الخلافة سواء كان من كتاب الدواوين أو من حاشية الدار من الحراس والقوام والحجاب، لكل واحد درهمين فقط. فبلغ ذلك ما يعادل (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[6] «مع ما أنفق على الجند» وربما يكون في تلك الرواية شيء من المبالغة، لأن خزينة الدولة تكاد تكون شبه خالية من الأموال، وخمسون مليون مال كثير إذا صرف على نفقات البيعة. ولم نوفق في هذا البحث للوصول إلى ما يكشف عن المبالغ التي أنفقت للبيعة في عصر كل من المعتمد على الله والمعتضد بالله.

---

(١) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢٢٠؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ ص ٣٢٨؛ أبو سعيد: **عصر الدول الإقليمية**، ص ٤٨.

(*) على أساس أن سعر الصرف زمن المنتصر: كل عشرين درهم بدينار. الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢٢٠.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦ ص ٥٧٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢ ورقة ١٦ ب؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥، ص ٣٢٠.

(٣) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٢٦.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ ص ٣٣٢.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٧١٥ (ط. دي غويه).

(٦) مؤلف مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤، ص ٣٢.

أما ما أنفقه المكتفي بالله على البيعة له فعندما بلغه خبر وفاة والده المعتضد بالله وهو بالرقة، أمر كاتبه الحسن بن عمرو النصراني بأخذ البيعة له على العسكر، ووضع العطاء لهم ففعل ذلك الحسين[١]، وكان إجمالي ما أنفق على ذلك يعادل (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٢].

وفي عهد المقتدر بالله صرف مال البيعة ثلاث مرات: **المرة الأولى**، عندما تولى الخلافة بعد المكتفي، فقد أمر بوضع المال للبيعة[٣]، وكان مقدار ما أنفق على ذلك (٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٤]. **والمرة الثانية**، بعد الخلافة بأربعة أشهر إذ قام المعتز بحركة أطاحت بالمقتدر ولكن الظروف خدمته ومكنته من العودة إلى الخلافة بعد أن خلع نفسه منها، ولذلك كان من الضروري أن تجدد له البيعة ثانية وصرف للجند مال البيعة[٥]، ولم تصلنا معلومات عن مقدار ما أنفق في البيعة الثانية، ولعلها معادلة لما جرى إنفاقه في البيعة الأولى.

أما المرة الثالثة: فكانت في الخامس عشر من شهر محرم عام ٣١٧هـ، حيث تم عزله وتوليه القاهر بدلاً منه، ولكنه استطاع الرجوع إلى الخلافة في السابع عشر من الشهر نفسه، ولم تدم مدة عزله سوى يومين. وقد أطلق مال البيعة للجند بعد رجوعه وتجددت البيعة له، وأمر بزيادة رواتب الجيش للرجالة زيادة دينار شهرياً، وللفرسان ثلاثة دنانير لكل فارس شهرياً، وقد نفدت الأموال دون أن يتم توزيع كامل البيعة. وقد قام الوزير علي بن مقلة بإخراج ما في الخزائن من الكسوة وعمل على بيعه حتى يتم توزيع باقي مال البيعة[٦].

---

(١) الطبري: **تاريخ** ج ١٣ / ص ٢٢٠٧ (ط. دي غويه)؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ١٠١؛ مؤلف مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ ص ١٧٣.

(٢) الطبري: **تاريخ**: ج ١٣ ص ٢٢١٠ (ط. دي غويه).

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ / ص ٤؛ عريب: **الصلة**، ص ٢٣؛ ابن خلدون: **العبر** ج ٦ ص ٧٥٣؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ٢٠٧.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٣١٧.

(٥) عريب: **الصلة**، ص ٢٩.

(٦) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ١٩٩؛ أحمد رمضان: **حضارة الدولة العباسية**، ص ٧٠.

وعندما تولى القاهر بالله الخلافة لم يجد من الأموال ما يكفي للإنفاق على البيعة له بالخلافة فأمر ببيع دار الوزارة (دار المخرم) في الجانب الشرقي من بغداد في الرصافة. وقد بيعت لجماعة من الناس بمال عظيم وصرف ثمنها في البيعة[1]، وبلغ إجمالي ما أنفق على تلك البيعة (٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار[2].

ولم يجد الخليفة الراضي بالله ما ينفقه في مال البيعة[3]. وقد قدر مال البيعة فإذا هو على التقليل يزيد عن (٨٠٠,٠٠٠) دينار[4]. وأخذ الراضي بالله يفكر في طريقة للحصول على المال من أجل البيعة، وطلب من القاهر المال ولم يجد عنده سوى (٥٠,٠٠٠) دينار، ففرقها الراضي بالله في الجند[5].

وأطلق الخليفة المتقي لله مال البيعة وقام بإطلاقه أمير الأمراء بجكم[6] ولم يعلم مقدار ذلك.

أما الخليفة المستكفي بالله فقد قام بإطلاق مال البيعة لأمير الأمراء توزون، حيث قام المستكفي بدفع مبلغ (٧٠٠,٠٠٠) دينار[7].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مال البيعة كان عقبة مهمة ينبغي على المرشح لمنصب الخلافة خلال العصر العباسي الثاني، الذي زادت فيه قوة الجيش وتحكمه في الخلافة، كما يمكن أن نضيف أن مال البيعة يشكل تقليداً أساسياً من تقاليد إتمام مراسيم المبايعة للخليفة، ويبدو أن الخليفة كان في فترات الضعف ينفق الأموال على الجند حتى يستطيع أن ينال بيعتهم ويكتسب

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ / ص ٢٥٨؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ / ص ٢٣٤.
(٢) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ / ص ٢٦٠؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ ورقة ٥٢ ب.
(٣) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٤.
(٤) ن. م. س: ص ١٢١.
(٥) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ورقة ٥٦ ب.
(٦) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ٣.
(٧) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٧٥.

تأييدهم، ويمكن أن نضيف أن الوزراء ومتولي الدواوين قد وجدوا في صرف أموال البيعة خصوصاً في فترات فراغ بيت المال فرصة للتصرف بحرية في الأموال الخاصة بالخليفة[1].

إن التطبيقات التي يمكن تعقبها ضمن فترة الدراسة تشير إلى أن مال البيعة كان يتراوح مقداره بين مجموع راتب شهرين إلى عشرة أشهر، إذ يتناسب مع مدى توفر الاحتياطي في بيت المال، بل قد يزاد إلى ما يعادل الراتب السنوي كاملاً في بعض الحالات. وفي حالات الأزمات قد يدعو الاضطرار إلى بيع أثاث، دار الخلافة، بل بيع مقر الوزارة، كما لاحظنا خلال فترة حكم القاهر.

* * *

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ٤٩؛ عبدالغني إبراهيم: **قصر الخلافة**، ص ٧٢.



نفقــــات الخلفــــاء

تعتبر الخلافة أهم مناصب الدولة وأرفعها على الاطلاق، وكان يفترض فيمن يصل إلى هذا المنصب التفرغ التام، يعني انقطاعه عن أعماله الخاصة التي يعيش عليها[1].

وعند الحديث عن نفقات الخلفاء يكون المقصود بتلك النفقات مقدار ما كان يصرفه الخليفة على نفسه سواء كان ذلك يومياً أو شهرياً أو سنوياً، ولم أقصد بذلك أن يكون للخليفة راتب محدد، لأنه اكتسب الصفة الشرعية للخلافة التي تؤهله حق التصرف في بيت المال كما يشاء. أما كون الخليفة قد قدر له راتب محدد؛ كأنه موظف فقد حدث ذلك في نهاية العصر العباسي الثاني حين أقدم البويهيون على الإساءة إلى الخليفة فجعلوه موظفاً وحددوا له راتباً[2].

وتؤكد المصادر أن نفقات الخليفة وذويه كانت تصرف من بيت المال[3]، أما مقدار ما كان ينفقه الخلفاء فقد وجدت إشارات تدل على مقداره. ففي عهد السفاح لم نجد ما يدل على مقدار ما كان يصرفه، أما الخليفة المنصور فقد كان ينفق في السنة (٢٠٠٠) درهم[4]. وهذا المبلغ ضئيل جداً ولا يقاس بنفقات العمارة والإصلاح في عهد المنصور، ولكني أرجح أنها كانت نفقات شخصية

(١) حسن الباشا: **دراسات في الحضارة الإسلامية** ص ٣٧.
(٢) ن. م. س: ص ٣٧.
(٣) المقريزي: **الخطط**، ج ١/ ص ١٧٦.
(٤) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٨/ ورقة ١٠٣ أ؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١٠/ ص ١٥٣.

فقط. وقد دلت المصادر على أنه أقل مبلغ أنفقه المنصور في الدولة العباسية، مع العلم بأن موارد الدولة كانت جمة، والأموال متوفرة وكان الخير كثيراً، إلا أنه اشتهر بميله إلى الاقتصاد والاعتدال في النفقات.

ولم نوفق في هذا البحث للوصول إلى ما يكشف النقاب عن المبالغ التي أنفقها كل من: المهدي والهادي.

أما الخليفة الرشيد، فقد بلغ إجمالي نفقاته اليومية (١٠,٠٠٠) درهم[(١)] وبذلك تصير النفقات الشهرية (٣٠٠,٠٠٠) درهم، والسنوية (٣,٦٠٠,٠٠٠) درهم ولم تسعفنا المصادر بمقدار المبالغ التي كان ينفقها الخليفة الأمين. وفي عهد الخليفة المأمون بلغت نفقاته اليومية (٦,٠٠٠) دينار[(٢)] والشهرية (١٨٠,٠٠٠) دينار، والسنوية (٢,١٦٠,٠٠٠) دينار. وقد أشار بعض المؤرخين إلى أنه كان ينفق منها على مطابخه ويصرف أكثرها على الرعية[(٣)].

وكذلك لم نوفق في الحصول على معلومات حول ما كان ينفقه كل من المعتصم والواثق.

أما المتوكل، فكان إجمالي نفقاته السنوية (٢,٠٠٠,١٠٠) دينار، و (٢٦,٥٠٠,٠٠٠) درهم[(٤)]. وبذلك تصير مجموع النفقات السنوية بالدرهم: (٧٦,٥٠٢,٥٠٠٠) درهم.

---

(١) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٢٢٣.

(٢) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٠٧؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية** ج ٢ ص ٢٣٥؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام** ج ٢ ص ٤٢٥؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٦٣. وعند تحويل الدنانير إلى دراهم على حساب سعر الصرف (١٥) درهم لكل دينار. قدامة بن جعفر: **الخراج وصنعة الكتابة** ص ٢٣٧ (طبعة دي غويه) نجد أن النفقات اليومية بالدراهم تساوي تسعين ألف درهم.

(٣) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام** ج ٢ ص ٤٢٥؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٦٣.

(٤) الرشيد: **الذخائر والتحف** ص ٢١٨، وبتحويل الدنانير إلى دراهم على حساب سعر =

وفي عهد المنتصر والمستعين والمعتز كان كل واحد منهم ينفق في اليوم (١٠٠٠) درهم[١]، وبذلك تكون النفقات الشهرية (٣٠٠,٠٠٠) درهم والسنوية (٣,٦٠٠,٠٠٠) درهم.

أما المهتدي فقد حاول قدر الإمكان الإصلاح المالي، فقدر لنفسه مصروفاً يومياً بلغ (١٠٠) درهم[٢] فقط. وبذلك تكون النفقات الشهرية (٣٠٠٠) درهم والسنوية (٣٦,٠٠٠) درهم.

أما المبالغ التي أنفقها المعتمد فإن المصادر لم تسعفنا بذكرها. وفي عهد المعتضد فقد ذكر الصابي أن النفقات اليومية للخيفة كانت تزيد عن (٧,٠٠٠) دينار[٣]، أما المكتفي فلم نجد شيئاً عن نفقاته إلا أن عصره كان امتداداً لعصر المعتضد فهو من عصور الرخاء.

وفي عهد المقتدر فكان يخصص له كل يوم (١٠٠٠) دينار[٤]، وهو يساوي في الشهر (٣٠,٠٠٠) دينار. وفي السنة (٣,٦٠٠,٠٠٠) دينار.

وفي عهدي القاهر والراضي، لم نجد مقداراً إجمالياً لما كان ينفقه الخليفة سواء في اليوم أو الشهر أو السنة.

أما المتقي فكان يأخذ مرتباً مقداره (٢٠٠٠) درهم[٥] في اليوم، وكان

= الصرف (٢٥) درهم لكل دينار يتضح لنا أن مبلغ النفقة بالدراهم تساوي (٥٢٦,٥٠٢,٥٠٠) درهم. ياقوت: **معجم البلدان** ج ٢ ص ١٤٣.

(١) المسعودي: **مروج الذهب** ج ٤ ص ١٩٠؛ المجلة التاريخية، العدد الرابع لسنة ١٩٧٩م ص ١٠٩.

(٢) ن. م. س: ج ٤ ص ١٠٩؛ ن. م. س: عدد الرابع سنة ١٩٧٩، ص ١٠٩.

(٣) الصابي: **الوزراء** ص ٢٧.

(٤) ابن حمدون: **التذكرة** ج ١٢/ ورقة ١٣٠ أ.

Bowen: *Ali Ben Isa,* p. 148.

أما إجمالي نفقات الخليفة لسنة ٣٠٦هـ فقد بلغ (٢,٥٦٠,٩٦٠) دينار في السنة حسب ما عمله علي بن عيسى. الصابي: **رسوم دار الخلافة**، ص ٢٦.

(٥) ابن العماد: **شذرات الذهب** ج ٢ ص ٣٢٨.

راتب آخر خلفاء هذه الفترة وهو المستكفي بالله مبلغ (٥٠٠٠) درهم تسلم له كل يوم[١].

ومن خلال النصوص المار ذكرها يمكن تكوين صورة مقاربة لما كان ينفقه الخلفاء على أنفسهم بشكل عام.

ويتضح لنا أن خلفاء العصر العباسي الأول عاشوا في رخاء وثراء، ازدهرت على أثره الدولة، وانعكس ذلك على جميع أوجه النشاط.

أما خلفاء العصر العباسي الثاني، فالحق أن الإدارة قد واجهت أزمة مالية مستمرة لعل أكبرها بدأت بزيادة النفقات الناجمة عن تشكيل الفرق التركية، وتكرار الحروب التي جرت في عصر المعتصم بالله، إضافة إلى نقل العاصمة إلى سر من رأى والاغراق في البناء هناك، واستمرت الأزمة وتعمقت نتيجة تدخل الأتراك وقادتهم ثم تسلطهم بعد اشتراكهم في اختيار المتوكل، ثم إسهامهم في اغتياله، وأصبحت لهم اليد العليا بعد ذلك، إلى أن أحسوا بالخطر الناجم عن استمرار الصراع مع وجود الخطر المشترك ممثلاً في ثورة الزنج، وبعد ذلك كانت الواردات على قلتها قد وجهت لسد احتياجات الجيش في صراعه ضد الزنج، ففي فترة المنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي كانت الحالة متردية، وانتعشت في فترة المعتمد والمعتضد والمكتفي، ثم انتكست في خلافة المقتدر الذي لم يحسن التصرف في الأموال فتأزمت الأوضاع المالية للدولة، وعاشت في أزمة دائمة متجهة نحو التدهور حتى بداية حكم البويهيين (٣٣٤هـ).

* * *

(١) ابن الأثير: الكامل ج ٦ ص ٣١٤؛ حسن الباشا: دراسات في الحضارة الإسلامية ص ٣٧؛ نظمي زاده: كلشن خلفا ص ٩٢.



جاري قصور الخلافة

لقد تنوع الانفاق على قصور الخلافة، وكانت المجالات في هذا الاطار كثيرة فمنها ما كان ينفق على الطعام بجميع ألوانه ومنها ما كان ينفق على الخدم والحشم وشراء الجواري، ومنها ما كان ينفق على ولائم الزواج، ولنبدأ بالنفقات على **طعام الخلفاء ومشاربهم**، وما يحتاجه قصر الخلافة من بعض الأمور كالطيب والشمع والزيت والمسك وغيرها. لقد كان الخلفاء ينفقون كثيراً على الطعام والشراب «ليتمتعوا بالطيبات من المآكل والثمار»(١).

«وكان البعض منهم يتفننون في أصناف الطعام التي تقدم في المناسبات، كما ألفت الكتب الخاصة بالمطابخ، ويقال إن المعتصم أمر بإقامة مباراة في الطبخ، كما ان المتوكل كافأ من أجاد طبخ قدر أعجبه بأن منحه قدراً مملوءة بالدراهم، وينسب إلى الخليفة نفسه نوع من الحساء أطلق عليه اسم المتوكلية»(٢).

فكان بعض الخلفاء إذا جلسوا إلى الطعام يقف الأطباء بين أيديهم ومعهم البراني بالجوارشنات الهاضمة المسخنة المقوية للحرارة في فصل الشتاء، ويقفون

---

(١) الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ٤٣٨؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ٧٧.

(٢) حسن الباشا: **دراسات في الحضارة الإسلامية** ص ١٣٦؛ وممن ألف في الطبخ: أبو الحسن علي بن يحيى بن المنجم، حيث عمل على تأليف كتاب (الطبيخ) للمتوكل على الله. وكذلك إبراهيم بن المهدي (أخو الرشيد) وجحظة البرمكي (شاعر ومغن) وغيرهم ممن صنف في فنون الطبخ وتركيب الأطعمة. انظر: ميخائيل عواد: **صور مشرقة من حضارة بغداد** ص ٧٢.

في الصيف ومعهم الأشربة الباردة، واقتدى بهم سائر الأمراء، وأهل الدولة فكانوا يستشيرون الأطباء في حفظ صحتهم[١].

ففي عهد السفاح والمنصور والمهدي والهادي لم نعثر على وثائق تتحدث عن نفقات الطعام أو يوضح واقع الحال باستثناء إجمالي ما كان يصرفه المنصور ذلك الذي قدر بـ (٢٠٠٠) درهم في السنة[٢] وكان يشتري له من الطيب في رأس كل سنة (١٢,٠٠٠) مثقال فيتطيب كل شهر بألف مثقال[٣].

أما الرشيد. فقد حفلت موائده بألوان الطعام حتى قيل «إن الطهاة كانوا يطهون له ثلاثين لوناً في اليوم»[٤]. وقد بلغ إجمالي نفقاته اليومية (١٠,٠٠٠) درهم[٥]. وعن نفقات الأمين على الطعام وما يتطلبه قصر الخلافة لم تسعفنا المصادر بشيء. أما الخليفة المأمون، فقد أنفق على المطابخ والمخابز مبلغ (١٠,٠٠٠) دينار كل شهر[٦]، وأنفق على ثمن المسك (٣٠٠) دينار[٧] في كل شهر، وعلى السقائين (١٢٠) ديناراً في كل شهر[٨]، وعلى ثمن الشمع والزيت والدواء مبلغ (٢٣٠) دينار كل شهر[٩] وأنفق كذلك على ثمن العطور والحمامات وكسوة الخدم (٣٠٠٠) دينار شهرياً[١٠]. وفي عهد المعتصم بلغ مجموع ما أنفقه على الطعام في اليوم الواحد (١٠٠٠) دينار[١١].

---

(١) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء** ص ١٧٥.
(٢) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٨/ ورقة ١٠٣ أ؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١ ص ١٥٣.
(٣) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٨/ ورقة ١٤٧ ب.
(٤) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٢٢٣.
(٥) الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ٣٤١؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء** ص ٧٨؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام** ص ٨٧.
(٦) حسيني: **الإدارة العربية** ص ٢٨٨.
(٧) ن. م. س: ص ٢٨٨.
(٨) ن. م. س: ص ٢٨٨.
(٩) ن. م. س: ص ٢٨٨.
(١٠) ن. م. س: ص ٢٨٨.
(١١) السيوطي: **الخلفاء** ص ٣٣٧؛ أحمد علبي: **ثورة الزنج** ص ٦٥.

وقد حفظت لنا المصادر قائمة بالنفقات الإجمالية السنوية التي أنفقت خلال خلافة المتوكل على الله فقد أورد الرشيد بن الزبير في كتابه[1] تفصيلات هذه القائمة.

صنف النفقة	المبلغ الإجمالي
نفقات المطابخ	٢٠٠,٠٠٠ دينار
الكسوة	٣٠٠,٠٠٠ دينار
الطيب	١٠٠,٠٠٠ دينار
الخيش والشمع	١,٢٠٠,٠٠٠ درهم
الثلج	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم
الفرش	١٠٠,٠٠٠ دينار
خزائن الشراب	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم
ما يبتاع من الجوهر	٣٠٠,٠٠٠ درهم
نفقات يوم العيد	١٠,٠٠٠ درهم

ولم نورد القائمة كاملة، لأننا استبعدنا منها بعض البنود، لأن لها بنوداً خاصة في البحث سوف ترد، مثل نفقات البناء، وأرزاق الندماء والملهين وثمن الرقيق، ونفقات أمه السيدة شجاع.

وقد قدرها التنوخي باليوم الواحد إذ قال «ما أنفقه في يوم واحد فقط من أيام أنسه ولهوه (٥٠,٠٠٠) دينار»[2]. وكانت نفقات الطعام وبعض متطلبات الخليفة الشخصية في عهد كل من المنتصر والمستعين والمعتز تبلغ كل يوم (١٠٠٠) درهم[3]، وفي عهد المهتدي جعل نفقات طعامه وشرابه (١٠٠) درهم

(١) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٩/ ٢٢٠.
(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ١/ ص ٣٠٢.
(٣) ن. م. س: ج ٣ ص ١٩٣؛ أحمد أمين: **ظهر الإسلام** ج ١/ ص ١٠٢.

كل يوم[1]. وقد بلغ إجمالي نفقاته على أهله وولده وخدمه وحشمه طوال فترة حكمه مبلغ (١٥,٠٠٠) دينار[2].

وأما نفقات الخليفة المعتمد فلم تسعفنا النصوص بمقدارها، سوى إشارات بسيطة منها أنه أجرى على منصور الجمال مبلغ (٣٠) دينار في الشهر وجعله يقوم على خدمة جمال دار الخلافة، ومنحه صلة بلغت (٥٠٠) دينار[3]، وكذلك وجدنا ثمن جاريته «نبت» فقد أمر المعتمد بشرائها فابتيعت بمبلغ (٣٠,٠٠٠) درهم[4].

وقد حفظ لنا الصابي تفاصيل دقيقة عن النفقات اليومية في عهد الخليفة المعتضد نقلاً من وثيقة رسمية[5]، وهي مقدرة بالدنانير، على أساس المياومة (أي المعاملة بالأيام).

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٣ ص ١٩٣؛ أحمد أمين: **ظهر الإسلام** ج ١ ص ١٠٢.

(٢) الطبري: **تاريخ** ج ١٢ ص ١٩٩٧ (طبعة دي غويه).

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ١ ص ١٦٦؛ الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢ ص ٨١.

(٤) ابن الساعي: **نساء الخلفاء** ص ١٠٢.

(٥) الصابي: **الوزراء** ص ١٥ ــ ٢٧؛ وانظر: Kremer, *Abbasside, Reiches, p. 71.* زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢ ص ٣١٧؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٣٨؛ محمود لاشين: **التنظيم المحاسبي للأموال العامة**، ص ١٨٨؛ الكفراوي: **سياسة الانفاق العام في الإسلام**، ص ٥٧٣؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ١٠٤.

Zaydan: *History of Islamic Civilization,* p. 149.

الصنف	مقدار النفقة	عدد أيام الشهر
نفقات المطابخ الخاصة والعامة	٣٣٣ ⅓ دينار(*)	
ثمن وظائف الشراب	١٠٠ دينار	
أرزاق السقائيين بالقرب في قصر الخلافة	٤ «	
ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة(**)	٤٠٠ «	
ثمن الإبل والخيل	٦٦ ⅔ «	
أرزاق الطباخين	٣٠ «	٥٠ يوماً
أرزاق الفراشين والمجلسين وخزان الفرش والحمالين	٣٠ «	٥٠ يوماً
ثمن الشمع والزيت	٦ ⅔ «	
ثمن الأدوية مع أرزاق المتطببين	٢٣ ⅓ «	
أصحاب الصيد وأعوانهم	٧٠ «	٣٥
أرزاق الملاحين	١٦ ⅔ «	
ثمن النفط	٤ «	
الصدقة اليومية	١٥ «	

وحكاية هذه القائمة التي عرفت باسم **ضمان الطائي** ترجع إلى أن أبي القاسم عبدالله بن سليمان قد تولى وزارة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٨هـ) ولم تكن موارد الدولة تكفي للصرف على أوجه الانفاق في العاصمة حتى لقد اضطر أحد الولاة إلى استخراج خراج السواد لسنتين. وكان الوزير يحتاج إلى (٧٠٠٠) دينار يومياً لمواجهة النفقات اليومية اللازمة فاستشار أعوانه، فأشاروا عليه بإخراج أحمد بن محمد الطائي من السجن وتضمينه جباية بعض كور

(*) خصص ثمانين ديناراً للخاصة و ٢٥٣⅓ ديناراً للعامة.

(**) وهي: الاصطبل الخاص، واصطبل العامة، واصطبل الدواب، واصطبل البغال والأثقال واصطبل مبارك الإبل.

ملاحظة: القائمة هنا لم ترد كاملة وإنما ذكرنا منها البنود التي لا تدخل ضمن نفقات الخليفة والخاصة بقصره لأن تلك البنود الباقية أفردنا لها دراسة خاصة سوف نأتي عليها في هذا الفصل.

السواد(*)، مقابل أن يحمل كل يوم من ماله إلى بيت المال مبلغ سبعة آلاف دينار، وأخذ خطه بذلك.

وكانت هذه القائمة تمثل مصروف دار الخلافة اليومي، ومع ذلك كان المعتضد مقتصداً في نفقاته[1] وكان معدل التوفير الشهري (٣٨١٦٠) دينار[2] إذ أمر بأن تغلق الدواوين يومي الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع، فيكون التوفير السنوي (٤٥٧,٩٢٠) دينار ويبدو أن هذا يدخل بيت مال الخاصة ليصرف منه الخليفة على نفقات الحج، ومن يخرج في الصيف للغزو، ولنفقات الأبنية والمرمة والحوادث والفداء[3].

وأما نفقات الخليفة المكتفي على الطعام والشراب ونحو ذلك فلم نجد عنها شيئاً.

وفي عهد الخليفة المقتدر الذي وصف بالتبذير وكثرة الانفاق عمل المقتدر على التوسع في المعاش والصلات وكثرة الخلع[4]. ولقد حفظ لنا الصابي، قائمة جيدة للنفقات في عهد المقتدر تمثل نفقات دار الخلافة في سنة ٣٠٤هـ قام بعملها الوزير علي بن عيسى[5].

(*) الكور التي ضمنها الطائي هي: أعمال سقي الفرات ودجلة وواسط وكسكر وطساسيج نهر بوق وكلواذي. انظر الصحابي: **الوزراء** ص ٢٧.

(١) الصابي: **الوزراء** ص ٢٧؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**. ص ٢٦٧.

(٢) الصابي: **الوزراء** ص ٢٧.

(٣) ن. م. س: ص ٢٧.

(٤) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ٢٦٠.

(٥) الصابي: **رسوم دار الخلافة** ص ٢٢ ـ ٢٧؛ ميخائيل عواد: **صور مشرقة من حضارة بغداد** ص ٦٥.

الصنف	عدد أيام الشهر	النفقة باليوم	النفقة بالشهر	النفقة بالسنة
نفقات المطابخ الخاصة والعامة		قسط ٣٠ يوماً	٤٤٠٧٠دينار	٥٢٨٨٤٠ دينار
أجرة ساسة الكراع	٣٧	٢٠٠ , ١٨٠ دينار	٨٢٠٠	٧٩٧٧٦ دينار
ثمن الجوارح ودهان الإبل وعلوفة الغنم السوداني والبقر الحبشية والنفقة على العيدين				٤٢٠٠٧ دينار
الشعير لعلوفة الكراع مع أجرة حمله				٣٣٩٠٠ دينار
ما يقام لأمير المؤمنين من الكسوة والفرش				١٤٨٠٠ دينار

لم تذكر القائمة هنا بكاملها وإنما أوردنا البنود التي تهمنا في دراستنا فقط، وسوف نأتي على إكمال بقية بنود القائمة في المواضيع المخصصة لذلك إن شاء الله، وفي نهاية البحث سوف ترد القائمة بأكملها في ملحق موحد بذلك.

وهناك من ذكر طرفاً من نفقات الخليفة، فقد ذكر ابن الجوزي[١] أن نفقات المطبخ بلغت أيام المقتدر (١٥٠٠) دينار في اليوم. وقد حدد آدم متز نفقات المطبخ في عهد المقتدر وذلك بعد قائمة علي بن عيسى بمبلغ (٣٣٣ ⅓) دينار في اليوم[٢]، وكذلك أشار إلى رزق متولي رعاية البط فقدره بـ (٢٠) ديناراً في الساعة[٣]، وقد بلغ ثمن المسك للمطبخ (٣٠٠) دينار في الشهر[٤] وبلغت

(١) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٧٦.
(٢) آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١ ص ٢٧٦؛ الكبيسي: **المقتدر** ص ١٢٥.
(٣) آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١ ص ٢٧٨.
(٤) الصابي: **الوزراء** ص ٣٧٣.

نفقة الحراقة لنزهة المقتدر بمبلغ (٢٠٠) درهم في اليوم[1] كما بلغت أرزاق المعممة والمجمرة (٤٠,٠٠٠) درهم في الشهر[2].

وقد قدر مسكويه[3] نفقات دار الخلافة بما يقارب (٢٤٠,٠٠٠) دينار شهرياً وقال: «إن دخل بيت المال خلال حكم المقتدر بلغ (٨٩,٨٣٠,٠٠٠) دينار صرف منها (١٧) مليون على أغراض رسمية، والباقي أنفقه على دار الخلافة».

أما الخليفة الراضي بالله فلم يكن يهتم بالأكل والشراب. وأظهر من الجلد والقناعة ما هابه به الناس، فلما عرضت عليه صنوف الألوان من الطعام والثمار والمأكل والحلوى والفاكهة والتي كانت توضع بين يدي الخلفاء كل يوم استكثرها وكانت تبتاع بثلاثين ديناراً في اليوم، فأمر بأن يشتري له من ذلك بمبلغ دينار واحد، واقتصر من الطعام على إثني عشر لوناً، وكان يقدم لغيره في كل يوم ثلاثون لوناً من الحلوى، فاقتصر على ما يكفيه منها ومن غيرها من صنوف الطعام[4].

وكان الخليفة الراضي آخر خليفة له نفقته وجوائزه وعطاياه وجراياته ومطابخه وخدمه وحجابه على ترتيب الخلفاء المتقدمين[5].

أما مقدار النفقات اليومية لدار الخلافة في عهد الراضي فقد كانت تقدر بمبلغ (٣٠٠٠) دينار كل يوم حسب ما أورده الصابي[6] إذ قال: «وحدث علي بن عيسى... قال: إن الناظرين(*) في أيام الراضي بالله أجمعوا على أن

---

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١١ ص ١٧٠.
(٢) الخطيب: **الدر المكنون** ص ٩٣.
(٣) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٢٤١.
(٤) آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١/ ص ٢٧٦.
(٥) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٢٧٧.
(٦) الصابي: رسوم دار الخلافة ص ٣٠؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ٥٥.
(*) الناظر: هذا يكون رجلاً مؤتمناً، يكتب على جميع ما نظم ورفع ويحافظ على ما خرج =

قدروا وقرروا النفقة في كل يوم على الحذف والاقتصار والتخفيف والاقتصاد، ثلاثة آلاف دينار، وأفردوا له من السواد وواسط والبصرة، ومصر، والشام من عيون الضياع، مجموع ذلك لسنة، فكانت تغل أكثر منه، وبقي الأمر كذلك إلى أيام المطيع» وبذلك يكون المجموع السنوي لنفقات الراضي هو(١,٠٨٠,٠٠٠) دينار، ولم تقدم المصادر تفاصيل عن تلك النفقات، أما مسألة استمرار ذلك المبلغ إلى أول خلافة المطيع فالأمر يحتاج إلى تدقيق، لأن الأمور اضطربت بعد وفاة الراضي، فقد عمل أمراء الأمراء على تخصيص رواتب معينة للخلفاء للنفقة عليهم فقد عمل للخليفة المتقي ميزانية لما يحتاج إليه كل شهر، فوجد أنه يحتاج إلى (٥٠٠,٠٠٠) دينار لنفقات العسكر بالحضرة[١]، وانه يحتاج في مؤونة مطبخه كل يوم إلى (٥٠٠٠) درهم سوى نفقات الحواشي وسوى كسوته الخاصة وما يحتاج إليه من خلع وتشريفات وسائر أنواع التجمل وقد التزم توزون التركي بذلك مقابل توليته امرة الأمراء[٢].

ولكن الأمور اضطربت ببغداد، وقبضت ضياع الخليفة المتقي وأمه وقدر له، ولنفقة داره وحرمه وسائر نفقاته للسنة الواحدة مبلغ (١٥٠,٠٠٠) درهم[٣] وكان ذلك في سنة ٣٣٠هـ.

أما المكتفي فكان ينفق على مائدته كل يوم (٥٠٠) درهم[٤]، وبذلك يكون للسنة الواحدة (١٨٠,٠٠٠) درهم.

* * *

= وقطع، ويأخذ ما شمله من وصولاته وله تنفيذ الأحوال وعليه ضبط أصول وخصوم الأموال.

ابن مماتي: **قوانين الدواوين** ص ٧٠.

(١) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء** ص ١٧١.

(٢) ن. م. س: ص ١٧١.

(٣) مؤلف مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤/ ص ١٢٤/١٢٥.

(٤) شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ٢٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نفقات نساء الخلفاء

لقد لعبت النساء دوراً هاماً في تبديد ثروة الدولة العباسية، وخاصة في العصر الثاني العباسي.

لم يتزوج الخليفة أبو العباس السفاح إلا امرأة واحدة[1]، ولم يكن لها شأن في إدارة الدولة، الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الخليفة الثاني أبـي جعفر المنصور، وقد حذر المنصور ولده المهدي من مغبة إشراك النساء في إدارة الدولة أو تدخلهن في شؤونه[2]. غير أن المهدي كما يظهر لم يلتزم بوصية والده إذ كانت الخيزران، وهي جارية اشتراها المهدي وأولدها الرشيد والهادي هي صاحبة الأمر أيام خلافته، واستمرت تلعب نفس الدور في خلافة ولدها الهادي، وقد كان لها نفوذها في التصرف في أموال بيت المال، حتى قيل إن دخلها السنوي قد بلغ (٢٦٠,٠٠٠) دينار[3]، وبلغت أملاكها قبل وفاتها أكثر من (١٦٠) مليون درهم[4]، وهذا مبلغ كبير، ذلك أنه يعادل نصف خراج الدولة آنذاك.

أما نفقات زواج الرشيد من زبيدة(*) فقد اختلفت الروايات حولها، فقد

---

(١) الاتليدي: **اعلام الناس**، ص ٤٥.

Zaydan: *History of Islamic Sivilization,* p. 213.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ٨.

(٣) السيوطي: **المستظرف**، ص ٢٤.

(٤) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٢/ ص ٢٦٣؛ صلاح الـدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء** ص ١١.

(*) زبيدة بنت جعفر بن أبـي جعفر المنصور، واسمها (أمة العزيز) وزبيدة لقب لها. أم الأمين. توفيت سنة ٢١٦هـ. السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٠٣.

أنفق المهدي على هذا الزواج (١,٣٨٨,٠٠٠) دينار[١]، وأنفق الرشيد من بيت المال (٥٥,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٢]. بينما ذكر حسن إبراهيم أن الرشيد أنفق ما بين (٣٥) مليون إلى (٣٧) مليون درهم[٣]، وشملت هذه النفقة صناديق الجواهر والحلي والتيجان، وقباب الفضة والذهب، والطيب والكسوة، وشملت كذلك ما نثر على كل من حضر حفل الزفاف من الذهب والفضة ونوافج المسك[*]، وأقداح العنبر وقوارير الطيب[٤].

وأعطاها الرشيد خراج مصر لسنة من السنوات، وقد بلغ (٣٠٠,٠٠٠) دينار[٥] ومكنها من بيوت، فأنفقت ما يزيد على (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٦]، فقامت بالعديد من المشاريع الخيرية، فبنت مسجداً في بغداد سمي باسمها، وكذلك بنت آخر بقطيعة أم جعفر في الجانب الشرقي من بغداد، وحفرت عيناً للماء بالحجاز، وفوق هذا خلفت من الأموال ما يزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٧].

ومن النفقات على النساء كذلك زواج المأمون من حمدونة بنت عبدالله الهاشمي فقد أمهرها المأمون مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٨].

أما زواج المأمون من بوران بيت الحسن بن سهل في سنة ٢١٠هـ، فقد

---

(١) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام** ج ٢/ ص ٤٤٣.

(٢) عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣/ ص ٢٩٩؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام**، ص ٨٨.

(٣) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٢/ ص ٤٤٣.

(*) نوافج المسك: أوعية المسك. الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، ج ١/ ص ٢١٧.

(٤) عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣/ ص ٢٩٩.

(٥) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٢٣٦ أ.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٢/ ص ٢٠٧.

(٧) ن. م. س: ج ٢ ص ٢٠٧. جميل نخلة: **حضارة الإسلام** ص ١٢٠.

(٨) صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ٣٣. «وكانت حمدونة من نساء بني هاشم، فصيحة اللسان، حلوة الكلام، كثيرة المال». ن. م. س: ص ٣٣.

بلغ إجمالي ما أنفقه على ذلك الزواج مبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[١]، وأعطى والدها الحسن بن سهل مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم من بيت المال[٢]، ووهب لأخيها (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم، وأقطعه فم الصلح، وكانت قيمته (٨٠,٠٠٠) دينار[٣].

أما أوجه الانفاق فقد شملت الصلات على الهاشميين، والقواد العسكريين والكتاب، والوجوه، وقدمت في الحفل بنادق مسك فيها رقاع بأسماء ضياع، ثم نثرت بعد ذلك على سائر الناس الدنانير والدراهم ونوافج المسك[٤].

وكان الخليفة المتوكل ينفق على أمه شجاع سنوياً (٦٠٠,٠٠٠) دينار[٥]، وكانت غلتها كثيرة جداً، فقد خلفت بعد وفاتها مبلغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار، وجوهراً قيمته (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار، وخلفت كذلك أربعة عشر ضيعة مبلغ غلتها في السنة (٤٠٠,٠٠٠) دينار[٦].

وكان المنتصر والمستعين ينفق كل واحد منهما على أمه كل سنة مبلغ

---

(١) طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٢٠٩؛ الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ١٦٦؛ ابن الساعي: **نساء الخلفاء**، ص ٦٨؛ الذهبي: **دول الإسلام** ج ١/ ص ١٢٩.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٠٨٣ (طبعة دي غويه)؛ طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٢٩؛ ابن الساعي: **نساء الخلفاء** ص ٦٨؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٩٩.

(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٩٩. «وفم الصلح: نهر كبير فوق واسط بينها وبين جبل عليه عدة قرى، وفيه كانت دار الحسن بن سهل، وفيه بنى المأمون ببوران». ياقوت: **معجم البلدان** ج ٤/ ص ٢٧٦.
أما إجمالي نفقات الحسن بن سهل على هذا الحفل فقد بلغت (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم: انظر: الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٩٩. وقال أيضاً بلغت أربعة ملايين دينار ووافقه في ذلك الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١/ ص ١٤٤؛ الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ١٦٦.

(٤) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ج ٤/ ص ٣٠؛ ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء** ص ١٠٢.

(٥) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٨؛ زكريا كتابجي: **الترك في مؤلفات الجاحظ** ص ١٧٨.

(٦) ن. م. س: ص ٢٣٥. ن. م. س. : ١٧٩.

(١,٠٠٠,٠٠٠) دينار[١]، كما بلغت نفقات أم المعتز (قبيحة) في السنة مليون دينار[٢]، وقدرت ثروتها بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٣]، وكان ذلك مبلغاً كبيراً إذا تذكرنا قلة موجودات بيت المال في عهد المعتز، فقد عجز الخليفة عن تدبير مبلغ خمسين ألف دينار لدفع أرزاق الجند، والتخلص من غضبهم في حين كانت والدته قادرة على دفع أضعاف ذلك المبلغ.

أما الخليفة المستهدي بالله فقد كانت نفقاته ونفقات أهله وولده وخدمه مجتمعين طوال فترة حكمه (١٥,٠٠٠) دينار[٤].

وكان المعتضد ينفق على نسائه كل يوم (١٠٠) دينار[٥]، وقد أنفق الخليفة المكتفي على نسائه (٦٠٠,٠٠٠) دينار[٦] في سنة واحدة.

أما في عهد المقتدر، فقد أضحت الثروة بين النساء والخدم والحشم، فقد أصبح للجميع مجال للتدخل في شؤون الدولة، ووقع الخليفة تحت تأثير مباشر حتى «غلب على الأمر النساء والخدم وغيرهم»[٧]، وقيل انه كان شديد الولع بالنساء لحد الافراط، حتى انه كان يقضي أغلب وقته بينهن باللهو واللعب والمجون» ويدعو بالأموال ويغرقها على الجواري والنساء، فيلعب بها ويمحقها ويهبها[٨]، وقد تميز عصره بسلطة القهرمانات[*]، فقد كان لهن شأن كبير

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٧٢٠ (طبعة دي غويه). ابن الأثير: **الكامل** ج ٥/ ص ٣٤٤.

(٢) ن. م. س: ج ١٢/ ص ١٧٢٠. (طبعة دي غويه)؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٣٤٤.

(٣) البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ١٨.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٧٩٧ (طبعة دي غويه).

(٥) الصابي: **الوزراء** ص ١٩.

(٦) سبط ابن الجوزي: **مرآة الزمان**، ج ١٠/ ورقة ١٤٧ أ.

(٧) المسعودي: **التنبيه والاشراف**، ص ٣٢٨.

Zaydan: *History of Islamic Civilization,* p. 214.

(٨) السيوطي: **الخلفاء** ص ٣٨٤؛ الشاطبي: **عقود الجمان**، ص ٢٥٨.

(*) القهرمانة: «أصلها الوكيل عن الشخص أو أمين الدخل والخرج». ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ١٦٣.

وحظوة مرموقة في دار الخلافة فكن يلين شؤون دار الخلافة والنفقة عليها وبالاتفاق مع الوزير أو من ينوب عنه[1]. وقد لعبت والدة المقتدر دوراً بارزاً في التأثير على الخليفة والتدخل في السلطة، فقد كانت تجلس للمظالم، وتنظر في رقاع الناس ويحضر مجلسها القضاة، والأعيان، وتبرز التواقيع وعليها خطها[2].

وقد عرفت والدة المقتدر بحبها للمال، فقد بلغ دخلها من أملاكها (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار في السنة[3]، وكانت تشارك بالأموال في أعباء الحملات العسكرية، فقد دفعت (٥٠,٠٠٠) دينار لحرب القرامطة[4]، وكان راتبها كل يوم (٣٣٣⅓) دينار[5] أي عشرة آلاف دينار في الشهر. وللقهرمانات كل شهر (٥٠٠٠) دينار[6]، وكثيراً ما يكون تأخر أرزاق القهرمانات أو خدم القصر سبباً في عزل الوزير[7].

وقد استنكر قادة الجند تصرفات أم الخليفة والقهرمانات واستبدادهن بالأموال دونهم وأظهروا «أن الجيش عاتب منكر للسرف فيما يصير إلى الخدم والحرم من الأموال والضياع، ولدخولهم في الرأي والتدبير، وطالبوا بإخراجهم من الدار»[8].

---

(١) زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢/ ص ١٣١؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ١٤.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ١٤٨.

(٣) ن. م. س: ج ٦/ ص ٢٥٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ٢٢٥.

(٤) عريب: **الصلة**، ص ١٨٤.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١/ ص ٤٢؛ التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٨/ ص ٨٥.

(٦) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨/ ص ٨٥.

(٧) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ١٧٣.

Zaydan: *History of Islamic Civilization,* p. 213.

(٨) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ١٨٩.

وقد صادر الخليفة القاهر جميع أموال السيدة أم المقتدر تلك الأموال التي قدرت بما يزيد عن (٦٣٠,٠٠٠) دينار[1].

ولم تتحدث المصادر الخاصة بفترة البحث عن نفقات نساء الخلفاء بعد ذلك.

* * *

(١) ن. م. س: ج ١/ ص ٢٤٢؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٢٣٥؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٥٧٦.



نفقات الجواري، أو أثمان شراء الجواري

كان اقتناء الجواري من العادات التي شاعت منذ القدم، وقد اتسع نطاق استعمالها في العصر العباسي على النطاق الرسمي بعد مرحلة تأسيس واستقرار الدولة وكانت أثمان الجواري تتضاعف حينما يجمعن بين الجمال وصناعة الغناء وإنشاد الشعر، ومن خلال المعلومات التي تهيأت لهذا البحث الوصول إليها يمكن أن ندرج قائمة بأسماء أبرز جواري الخلفاء، خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى ما أنفق من أجل شرائهن.

اسم الخليفة	اسم الجارية	ثمن شراؤها
المهدي	بصبص	١٧,٠٠٠ دينار[١]
الهادي	غادر	٢٠,٠٠٠ دينار[٢]
الرشيد	جارية لم يعرف اسمها	٣٦,٠٠٠ دينار[٣]

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٥/ ص ١٨، من مولدات المدينة المنورة، حلوة الوجه، حسنة الغناء. وكذلك اشترى المهدي الخيزران، ولم يعلم ثمن ذلك.

(٢) الشاطبي: **عقود الجمان** / ورقة ٢٣٤ ب. (كانت بارعة الجمال، تزوجت هارون الرشيد بعد وفاة الهادي، توفيت سنة ١٧٣هـ) السيوطي: **المستظرف من أخبار الجواري** ص ١٧.

(٣) أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج ١/ ص ٩١. تم شراؤها من الموصل. «لقد كان في دار الرشيد من الجواري وخدمهن وخدم زوجته وأخواته عدد أربعة آلاف جارية قيل انه نثر عليهن مال في يوم واحد ستة ملايين درهم «العيني: **عقد الجمان** ج ١٣/ ورقة٢ ب.

اسم الخليفة	اسم الجارية	ثمن الشراء
الرشيد	جارية لم يعرف اسمها	٢٤,٠٠٠ دينار[١]
الرشيد	خالصة	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]
الرشيد	ذات الخال (خشف)	٧٠,٠٠٠ درهم[٣]
الرشيد	عنان	٢٥٠,٠٠٠ درهم[٤]
الأمين	غريب	١٠٠,٠٠٠ دينار[٥]
الأمين	بذل	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٦]

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ١٦٥. ليس المهم لدينا معرفة اسم الجارية إنما الذي يهمنا هنا هو معرفة مبلغ ثمن الشراء فقط. لأن الرقم مغاير لثمن الجواري في عهد الرشيد.

(٢) الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٢٨٨. «وقيل إن ذلك ليس بثمن وإنما هو صلة من خراج الموصل «على العموم سواء كان ثمناً أو صلة، فيعتبر ذلك نفقة أنفقت على تلك الجارية.

Zaydzn: *History of Islamic Civilization,* p. 213.

(٣) الأصفهاني: **الأغاني** ج ١٦/ ص ٣٤٢؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٨٨؛ نورالدين علي بن الوزير: **المرقصات المطربات**، ص ١٢٢؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ٢٠٩.

«وذات الخال اسمها (خشف)، وكانت من أجمل النساء وأكملهن، وكان لها خال فوق شفتها العليا». النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٨٨.

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣/ ص ٢٣٧٣؛ السيوطي: **المستظرف** ص ٤٥؛ «من مولدات اليمامة كانت عند **الناطقي**، أدبها ورباها، وكانت صفراء جميلة، مليحة الأدب والشعر». ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣/ ص ٢٣٧٣.

(٥) ابن تغري بردي: **مورد اللطافة**، ورقة ٢٤ ب؛ الخبابي: **البحر الزاخر**، ج ١/ ورقة ٣٨١ ب. «تعتبر شاعرة مجيدة ومغنية محسنة، من أجمل النساء». السيوطي: **المستظرف**، ص ٣٧.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٧/ ص ٧٦؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٨٦، جميلة صفراء من مولدات المدينة المنورة، تربت في البصرة، لها كتاب في الأغاني منسوب بالأصوات، يحتوي على إثني عشر ألف صوت، غنت ثلاثين ألف صوت» ن. م. س: ج ٥/ ص ٨٣.

اسم الخليفة	اسم الجارية	ثمن الشراء
المعتصم	جارية لم يعرف اسمها	١٠٠,٠٠٠ درهم[١]
المعتصم	شارية	٧٠,٠٠٠ دينار[٢]
الواثق	قلم الصالحية	١٠,٠٠٠ دينار[٣]
المتوكل	فضل	٢,٠٠٠ درهم[٤]
المعتمد	نبت	٣٠,٠٠٠ درهم[٥]

وإضافة إلى ما أنفق في شراء الجواري، كانت تنفق الأموال الكثيرة عليهن وعلى الخدم والحشم في قصور الخلافة، ويمكن أن نضيف أنه قد حصل تطور خاص يمكن ملاحظته ابتداء من عصر المأمون ذلك انه قد عمل على اقتناء الأتراك وجواريهم بقصد الخدمة في دار الخلافة. فقد خصص مبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم لشراء الأتراك[٦]، وقد بلغت النفقة على الجواري في عصره كذلك (١٠٠,٠٠٠) درهم[٧]، واتضحت بوادر كثرة الأتراك وجواريهم في عهد

---

(١) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣/ ص ٢٢٠١.

(٢) النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٨٣.
«مغنية من مولدات البصرة».
السيوطي: **المستظرف**، ص ٣٥.

(٣) السيوطي: **المستظرف**، ص ٥٩.
«جارية مولدة صفراء، حلوة، حسنة الغناء، كانت لصالح بن عبدالوهاب كاتب الرشيد» ن. م. س: ص ٥٩.

(٤) ابن الساعي: **نساء الخلفاء** ص ٨٧. «شاعرة ماجنة، من أظرف أهل زمانها ولها أخبار ملاح، من مولدات اليمامة، ونشأت بالبصرة». السيوطي: **المستظرف**، ص ٥٠/٥١.

(٥) ابن الساعي: **نساء الخلفاء**، ص ١٠٢. «مغنية حسناء، وشاعرة». السيوطي: **المستظرف**، ص ٦٩.

(٦) فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ٥٦. «نقلاً عن المقريزي، مخطوطة المقفى الكبير».

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢١/ ص ٦٧؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣/ ص ٢٢٠٢؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٩٨.

الخليفة المعتصم حتى بلغ ثمن التركي ما بين (١٠٠) ألف درهم إلى (٢٠٠) ألف درهم[١]، وأجرى الخليفة على جواري الأتراك أرزاقاً قائمة، وأثبت أسماءهن في الدواوين[٢].

وكان ينفق سنوياً على الجواري والخدم والحشم في عهد الخليفة المتوكل على الله مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٣]. كما جرى تخصيص مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دينار سنوياً لشراء الرقيق لدار الخلافة[٤]. أما الخليفة المعتضد بالله فإنه قد خصص مبلغ (٢٠٠) دينار يومياً للانفاق على الجواري والخدم والحشم[٥]، وخصص للحشم خاصة أرزاق يومية مبلغها (١٠٠) دينار[٦]. وفي عصر المقتدر كانت النفقة الشهرية على الجواري والخدم والحشم في دار الخلافة قد تضاعفت حتى بلغت (٤٥) ألف دينار، كما ورد في رواية نقلها الصابي[٧].

* * *

(١) المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج ٦/ ص ١١٢.
(٢) زكريا كتابجي: **الترك في مؤلفات الجاحظ**، ص ١٣٤. «إثبات أسماء الجواري في الدواوين حتى يضمن المعتصم عدم فرار الأتراك من الخدمة. حتى انه لم يكن أحد يستطيع أن يطلق امرأته أو يفارقها».
(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢١٩.
(٤) ن. م. س: ص ٢١٩.
(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ١٩.
(٦) ن. م. س: ص ١٩. «والحشم: هم المستخدمون في خزائن الكسوة والضياع والخياطين والقصابين والحدادين والمطرزين والنجارين والوراقين والعطارين».
ن. م. س: ص ١٩.
(٧) ن. م. س: ص ٣١٦.



جاري أولاد الخلفاء

لم تتضح الرؤية في مجال معرفة المخصصات الشهرية التي كانت تصرف لأبناء الخلفاء وأحفادهم إلا في عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ)، وأما قبل ذلك فلم تقدم المصادر معلومات منتظمة عما كان يتقاضاه أولاد الخلفاء.

غير أن المصادر تتحدث في مناسبات معينة عن نفقات أخرى كالصلات والهدايا، وتحمل الخليفة مصاريف تزويجهم كلياً أو جزئياً، ونفقات الختان، ومصاريف التأديب وغيرها..

فنجد أن الخليفة المنصور قد منح ابنه صالح صلة قدرت بمبلغ (٣٠٠,٠٠٠) درهم[١] وقد منح الخليفة هارون الرشيد ابنته حمدونه صلة قدرت بمبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٢] إضافة إلى إقطاع غلته (١٠٠,٠٠٠) درهم سنوياً[٣]. كما نرى الرشيد يغدق الصلات على ابنه القاسم، بل لقد مكنه من بيوت الأموال، فهو يتخذ القصور المزخرفة، ويشتري الجواري، والغلمان، ويقيم المجالس للشعراء، والمغنين والندماء، ويقطعهم الضياع، ويصلهم بما يشاء من الهبات إلى أن يصيب بعضهم في ناحيته مالا يصيبه من جوائز الخليفة من المال[٤].

---

(١) الجهشياري: الوزراء ص ٨٣.
(٢) ن. م. س: ص ٢٣٣.
(٣) ن. م. س: ص ١٨٥.
(٤) الأصفهاني: الأغاني، ج ٣/ ص ٥٧، ج ٤/ ص ١١٦٦/١٦٨.
جميل نخلة: حضارة الإسلام، ص ١٢٣.

وقد أمر الرشيد لولديه محمد الأمين، وعبدالله المأمون، بصلات عديدة، فقد وصل الأمين بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دينار، كما وصل المأمون بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار[١]. ثم عاد فوصل المأمون بـ (١٠٠,٠٠٠) دينار أخرى حينما كان معه في الرقة[٢]، وقبيل وفاة الرشيد منح المأمون صلة قدرت بمبلغ (٧,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٣]، جعلها الرشيد عند نوفل خادم المأمون، حينما كان المأمون في خراسان، غير أن الأمين علم بذلك بعد اعتلائه عرش الخلافة، فبادر بتسلمها من عند الخادم[٤]، فلم يصل ذلك إلى المأمون.

وحينما أصبح المأمون خليفة وقع ذات مرة لابنه العباس بصلة قدرت بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) درهم[٥].

وفي عهد المتوكل على الله أغدق الخليفة الصلات على ابنه عبدالله المعتز، فعندما «جلس المعتز وهو صبي على المنبر وسلم على أبيه (المتوكل) بالخلافة وخطب الناس، نثرت الجواهر، والذهب والدراهم على الخواص والعوام بدار الخلافة وكان قيمة ما نثر من الجواهر يساوي (١٠٠,٠٠٠) دينار، كما جرى نثر مائة ألف دينار نقداً إضافة إلى مليون درهم، غير الخلع والأقمشة مما يفوت الحصر»[٦].

كما أنفق المتوكل على ختان ابنه المعتز الأموال الكثيرة «فقد أقام المتوكل ببركوارا (أحد قصور الخلافة) ثلاثة أيام، وتقدم بإحضار إبراهيم بن العباس وأمره بأن يعمل له عملاً (ميزانية) بما أنفق في هذا الاعذار، ويعرضه عليه ففعل ذلك. فاشتمل العمل على مبلغ ٨٦,٠٠٠,٠٠٠) درهم»[٧].

---

(١) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٩٥.
(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٦٦٦ (طبعة دي غويه).
(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠/ ورقة ١١ب.
(٤) ن. م. س: ج ١٠/ ورقة ١١ ب.
(٥) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**: ج ٤/ ص ٢١٦.
(٦) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١/ ص ١٧.
(٧) الشابشتي: **الديارات**، ص ١٥٦؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ١١٩؛ آدم متز: =

وقد وصفه أحد الباحثين المحدثين بأنه أكبر عيد بقصر الخلافة في القرن الثالث الهجري[1].

أما نفقات أولاد المتوكل وهما (المؤيد إبراهيم، والمعتز الزبير) في عهد المستعين فقد خصص لهما في السنة جار مستمر قدر بنحو (٢٣,٠٠٠) دينار[2].

وقد أعطى المعتضد ابنه على (المكتفي) صلة قدرت بمليون دينار بمناسبة انتصاره على محمد بن زيد العلوي، حيث أجلاه عن منطقة الجبال وألجأه إلى طبرستان[3].

وفي عهد المعتضد واتساقاً مع قائمة النفقات التي جرى إعدادها في مقابل ضمان الطائي، حيث أن تسديد مبلغ الضمان قد نظم بحيث يجري دفعه بالمياومة فإن جاري أولاد الخلفاء، قد سار على نفس النسق، فقد أورد الصابي أن ما خصص لأولاد المتوكل هو ⅓ ٣٣ دينار يومياً[4]، وأن ما خصص لأبناء القاهر (الموفق طلحة) هو ⅔ ١٦ دينار يومياً[5].

وكذلك الحال مع جاري أولاد كل من الواثق والمهتدي والمستعين، وسائر أولاد الخلفاء، إذ خصص لكل مجموعة منهم مبلغ ⅔ ١٦ دينار يومياً[6].

أما المكتفي بالله فإنه قد استأنف الانعام بالصلات والجوائز ولعل ذلك

= **الحضارة الإسلامية**، ج ٢/ ص ٣٠٠؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء** ص ٣٥.

(١) آدم متز: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢/ ص ٣٠٠.

(٢) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٣٢٧.

(٣) سبط ابن الجوزي: **مرآة الزمان**، ج ١٠/ ورقة ٨٨ ب؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣/ ص ١١٦.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥؛ خفاجي: **ابن المعتز**، ص ٤٨؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ٥٩.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥.

(٦) ن. م. س. ص ٢٥؛ خفاجي: **ابن المعتز**، ص ٤٨؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ٥٩.

كان انعكاساً لتحسن الأوضاع الاقتصادية التي أعقبت فترة الاستقرار السياسي ونتيجة لسياسة الخليفة المعتضد الزراعية التي آتت ثمارها. لذلك تنقل المصادر أخبار صلاته إلى بعض أبناء الخلفاء، فقد وصل كلاً من عبدالله بن المعتز، وقصي بن المؤيد، وعبدالعزيز بن المعتمد بصلات نال كلاً منهم فيها مبلغ ألف دينار[1].

وقد خصص الخليفة المقتدر بالله لابنيه أبـي العباس وهارون جارياً يومياً قدر بمبلغ ½ ١٦٦ دينار[2].

وفي سنة ٣٠٢هـ ختن المقتدر خمسة من أولاده، ونثر عليهم (٥٠٠٠) دينار عيناً، و(١٠٠,٠٠٠) درهم ورقاً. وقد بلغ إجمالي تكاليف حفلة الختان ستمائة ألف دينار[3].

وقد تحمل الخليفة المتقي لله جميع نفقات زواج ابنه الأمير أبـي منصور على ابنة ناصر الدولة بن حمدان، وقد تجاوزت تلك النفقات مليون درهم[4].

* * *

(١) التنوخي: نشوار المحاضرة، ج ٦/ ص ١٣٣؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ١/ ص ٩٣؛ خفاجي: **ابن المعتز**، ص ٥٥.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٤٢.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦/ ص ١٢٧؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١/ ورقة ١٤ أ.

(٤) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦/ ص ٢٩٣؛ الشكعة: **سيف الدولة الحمداني**، ص ٧٥.

Zaydan: *History of Islamic Civilization*, p 196.



نفقات تأديب وتعليم أولاد الخلفاء

ونستعرض نفقات تأديب وتعليم أولاد الخلفاء، فقد كان تأديب وتعليم ولاة العهد، يعد عملاً مرموقاً يختار له خيرة رجال العصر علماً وأدباً وخلقاً. ولم تنحصر مهمة المعلمين أو المؤدبين في تعليم القراءة والكتابة والحساب، ثم الارتقاء بهم في القرآن وعلومه والحديث والفقه، وآداب اللغة والنحو، ثم قواعد وآداب الملوك، بل تعدى بهم الأمر إلى تعليمهم الالتزام بمنع الضحك إلا في وقته، وشغل أوقات الفراغ بما يفيد، والتعريف بمواقع الكلام، وبدئه، والتحبب إلى الناس[1].

وكان المؤدبون بوجه عام من الشخصيات المرموقة في المجتمع العباسي، وكانوا يتقاضون رواتب كبيرة[2].

وأول خليفة عباسي اتخذ لولده مؤدبين هو المهدي فقد تولى تعليم ولده هارون الرشيد، يحيى بن خالد البرمكي في بادىء الأمر[3].

---

(١) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣٧؛ المسعودي: **مروج الذهب**: ج ٣/ ص ٣٥١؛ عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣/ ص ٣١٠.

(٢) عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣/ ص ٣١٢.

(٣) ابن الجوزي: **أخبار الحمقى والمغفلين**، ص ١٢١؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان** ج ٢/ ص ٣٦١.

«يعتبر يحيى بن خالد البرمكي، سيد بني برمك، وأفضلهم، أدب الرشيد، وعلمه ورباه، رضع الرشيد من زوجة يحيى مع ابنها الفضل، وعندما تولى الرشيد الخلافة عمل على تقليد أمور الدولة إلى يحيى فاشتهر بجوده وحسن سياسته، واستمر إلى أن نكب الرشيد البرامكة وقبض عليه ومات في السجن سنة ١٩٠هـ».

ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢/ ص ٢٤٣؛ الزركلي: **الأعلام**، ج ٨/ ص ١٤٤.

ثم انتدب له بعد ذلك الكسائي، حيث منح له مرتباً سخياً، لا نعلم مقداره ووصله الخليفة المهدي في بداية عمله بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم[١].

ثم أعطاه الرشيد مبلغ (١٠,٠٠٠) درهم وجارية حسناء بجميع ما تحتاجه، وخدماً وبرذونا بجميع آلاته[٢] وعندما أدب الكسائي المأمون بناء على طلب الخليفة هارون الرشيد وصله الخليفة بعشرة آلاف درهم وخلعاً فاخرة[٣].

وقد عبر الكسائي عن هذا التقدير من الخلفاء، وهذه الرواتب السخية، والصلات السنية، إذ قال في بيت من الشعر[٤]:

قل للخليفة ما تقول لمن   أمسى إليك بحرمة يدلي

وكان الكسائي نفسه قد أدب الأمين، وقد خلفه علي بن المبارك الأحمر، حيث أعطاه الأمين مبلغاً إجمالياً لقاء تعليمه مقداره ثلاثمائة ألف درهم[٥].

ولقد اهتم الرشيد بعلي الأحمر هذا، وأسكنه في قصر من قصور الخلافة وألبسه من ملابسهم، بعد أن كان يعيش في حجرة واحدة في حي متواضع من

---

(١) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ٤٧٠؛ شلبي: **التربية الإسلامية**، ج ٥/ ص ٢٤٥. «والكسائي هو: علي بن حمزة الأسدي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، له تصانيف منها (معاني القرآن) ت ١٨٩هـ».
ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ٤٧٠.

(٢) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ٤٧٠؛ شلبي: **التربية الإسلامية**، ج ٥/ ص ٢٤٥.

(٣) ابن دحية: **النبراس**، ص ٥٠.

(٤) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٥/ ص ٦١٠.

(٥) التنوخي: **تاريخ العلماء النحويين**، ص ١٨٧؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ١٠٠. «وعلي بن المبارك الأحمر، من العلماء المؤدبين، أدب أولاد الخلفاء وأحسن تربيتهم، نال جوائزهم، واهتم به الرشيد، وأسكنه في دار الخلافة. توفي سنة ٢٠٥هـ».
التنوخي: **تاريخ العلماء النحويين**، ص ١٨٨.

أحياء بغداد[1]. وقد شارك الأصمعي في تأديب الأمين وجعل له جارياً مقداره عشرة آلاف درهم[2].

واختار المأمون يحيى الفراء الكوفي لتأديب ولده العباس وتعليمه، وقد أطلق له يوماً صلة قدرت بعشـــرة آلاف درهم، وللعباس (ابنه) مبلغ عشرين ألف دينـار[3]، وكان يحيى الفـراء هذا يـدرس للعباس بن المـأمون علم النحو[4].

وقد منح المأمون غلام سعيد الجوهري (٥٠,٠٠٠) درهم لقاء ما كان قدمه له من خدمات في مرحلة التعليم[5].

أما أبناء المتوكل فقد قام بتعليمهم ابن السكيت، وقد منحه مقابل ذلك مبلغ (٥٠,٠٠٠) دينار، إضافة إلى تخصيص راتب معين دائم، وإسكـانه وإطعامه إلى غير ذلك من الهدايا والمنح[6].

---

(١) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٥/ ص ٦١٠.

(٢) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢/ ص ٢٢٢.
والأصمعي هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك، أديب عالم بالنحو، وعلم النسب، كانت له حظوة عند الخلفاء، وخاصة عند الرشيد، حيث أجرى عليه الأرزاق الجارية وجعل له كل يوم مائدة».
ابن النديم: **الفهرست**، ص ٨٢.

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١/ ص ٢٦١؛ اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢/ ص ٤٠.
«أبو زكريا: يحيى الفراء ولد بالكوفة، كان أكثر مقامه ببغداد، عالم باللغة والأدب، درس النحو في بغداد مدة ست عشرة سنة، اتصل بالخلفاء فأكرموه. توفي في طريق مكة. سنة ٢٠٧هـ».
ابن النديم: **الفهرست**، ص ٩٨/٩٩/١٠٠.

(٤) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢/ ص ٤٠؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢/ ص ٢٠.

(٥) الرفاعي: **المأمون**، ج ١/ ص ٣٣٤.

(٦) ياقوت: **معجم الأدباء** ج ٢/ ص ١٤٤؛ شلبي: **التربية الإسلامية**، ج ٥/ ص ٢٤٢؛
ابن السكيت: هو يعقوب، من قرى الأهواز، كان مؤدباً لولد المتوكل، وكان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن والشعر، يعتبر من علماء بغداد، ألف كثير في فنون العلم والمعرفة. توفي سنة ٢٤٦هـ».
ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٠٧/١٠٨.

وقد رغب المتوكل في أن يعهد إلى الجاحظ بتأديب أولاده بعد أن ذاع صيته، واشتهر بعلمه وفضله، غير أنه صرف النظر عن ذلك بعد أن رآه واستبشع ملامح وجهه، ومع ذلك أكرم وفادته، ومنحه صلة قدرت بعشرة آلاف درهم قبل أن يصرفه[1].

وعندما حفظ المعتز، ابن الخيفة المتوكل القرآن الكريم، أقام المتوكل حفلاً كبيراً، وزع فيه مبلغ مليون درهم نثرت علي من بصحن الدار من الحضور، كما وزع مائة ألف دينار على القواد الذين حضروا هذا الحفل، وإضافة إلى ذلك أهدى محمد بن عمر المبرد، مؤدب المعتز، والذي أشرف على تعليمه النحو وتحفيظه القرآن الكريم، جواهر قيمتها خمسة عشر ألف دينار[2].

كما أمر الخليفة لابن السكيت في هذه المناسبة بمبلغ خمسين ألف درهم[3]. وذلك أنه أسهم في تأديب المعتز. أما المعتضد وابنه المكتفي فقد عهد بأمر تأديبهما تباعاً إلى أبي بكر عبدالله بن أبي الدنيا القرشي، وكانت جرايته خمسة عشر دينار يومياً[4]. ونرى الصولي قد أدب الراضي بالله، ولم نقف على مقدار ما كان يصرف عليه[5].

---

(١) ابن خلدكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ٥٥٣.

(٢) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ١١٩/ ١٢٠.

«والمبرد، ينتمي إلى اليمن، ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ، عالم بالنحو، له تصانيف ومؤلفات عديدة، أشهرها كتاب (الكامل). أدب ولد المتوكل، فأكرمه الخليفة».

ابن النديم: **الفهرست**، ص ٨٧/٨٨.

(٣) ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢/ ص ١٠٦.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥/ ص ١٤٨؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١/ ص ٧١.

«**ابن أبي الدنيا**: كان ورعاً زاهداً عالماً بالأخبار والروايات، اتصل بالخلفاء فأكرموه، له مؤلفات كثيرة منها كتاب (مكايد الشيطان)، وكتاب (ذم الملاهي) وغيرها، توفي سنة ٢٨١هـ».

ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٦٢.

(٥) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢١٥.

وعلى الرغم من ورود هذه النصوص فإننا لا نستطيع الوقوف بدقة على مقدار الجاري الذي كان يصرف لمؤدبي أولاد الخلفاء شهرياً، غير أن الخلفاء أنفسهم، كانوا يغدقون على أولئك المؤدبين والمعلمين الصلات والرواتب العالية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جاري بني هاشم

بنو هاشم هنا يقصد بهم العباسيون، وحدهم دون مَنْ سواهم من بني هاشم[١] وهم الذين كان ينفق عليهم الخليفة ضمن نفقات داره، والظاهر أن الخليفة اقتصر على هذا الفرع من بني هاشم، لأنهم آزروا الخلافة، ونصروها. وكانوا مع الدعوة العباسية منذ كانت فكرة، حتى قامت دولة.

وبنو هاشم، كانوا أرفع الناس قدراً، ويسمونهم الأشراف، وأبناء الملوك[٢]. أما مخصصاتهم، فكانت على نوعين: الرواتب، والصلات، وسوف نستعرض كلا النوعين على ضوء ما تقدمه المصادر من معلومات.

كان بنو هاشم يرتزقون في الغالب على شكل رواتب مقررة من بيت المال[٣]، كما كانت تقدم إليهم الصلات والهدايا في المناسبات.

والخليفة السفاح أول من سن قاعدة صرف الأموال لبني هاشم، وكان يقول «ما أقبح بنا أن تكون الدنيا لنا، وأولياؤنا ضالون عن حصن ودادنا»[٤].

وقد وقع ذات مرة في كتاب جماعة من أهل بيته يشكون احتباس أرزاقهم «من صبر في الشدة شارك في النعمة»[٥]، ثم أمر بصرف أرزاقهم[٦]. وهذا يدل

---

(١) فاروق عمر: **بحوث في التاريخ العباسي** ص ٧٣.
(٢) المسعودي: **مروج الذهب**، ٢/ ص ١٧٧.
(٣) زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢/ ص ٥٣٧.
(٤) ابن الأزرق: **بدائع السلك في طبائع الملك**، ج ١/ ص ٤٠٦.
(٥) ابن عبدربه: **العقد الفريد**، ج ٤/ ص ٢١١.
(٦) ن. م. س. : ج ٤/ ص ٢١١.

على أنها كانت موقوفة، أو ممتنعة لسبب ما يتصل بالشدة. . . أو ضيق الحال. ولا نعلم مقدار ما خصص لهم. وعلاوة على ذلك عمل على إرسال الأموال لتقسم على بني هاشم بالمدينة المنورة(١).

وفي عهد المنصور، قدم عليه بنو هاشم من الشام والكوفة والبصرة، فأجرى عليهم الأرزاق السنوية لكل واحد (٥٠٠) درهم هذا عدا الملابس والصلات(٢).

وفي سنة ١٥٨هـ فرق على جميع الهاشميين مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم(٣) وربما يستكثر ذلك على المنصور الذي اشتهر بميله إلى الاقتصاد في الانفاق، ولكن ذلك أمر محتمل إذا أخذنا أعداد من شملهم التوزيع بنظر الاعتبار، إضافة إلى ملاحظة طول الفترة بين قيام الدولة العباسية، وموعد هذه الصلة تلك الفترة التي بلغت قرابة ستة وعشرين سنة، ولربما تكون هذه الأموال التي فرقها المنصور هي أرزاقهم السنوية المتأخرة.

وقد أمر المنصور، ولعل ذلك قد جرى في بداية عهده، بصرف مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم لعشرة من أعمامه(٤)، وقد صرفت هذه الأموال بموجب صكاك مسحوبة على بيت المال وثبتت في الدواوين(٥).

ونقل الطبري في أخباره لسنة ١٥٨هـ أن الخليفة المنصور أمر لأربعة من

---

(١) الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك** ص ٥٥.

(٢) الطبري: **تاريخ** ج ١٠ ص ٤٢٠.

(٣) ن. م. س: ج ١٠ ص ٤٢٠؛ الجاحظ: **التاج** ص ١٤٤؛ الكبيسي: **أسواق بغداد** ص ١٠٢.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٢٠؛ المسعودي: **مروج الذهب** ج ٣/ ص ٣١٨؛ الثعالبي: **لطائف المعارف**، ص ٢٢؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١٠/١٢٧؛ وأعمام المنصور الذين وزعت عليهم الصلات هم: عبدالله بن علي، وعبدالصمد، وإسماعيل، وعيسى، وداود، وصالح، وسليمان، وإسحاق، ومحمد، ويحيى. انظر: المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٣١٨.

(٥) الثعالبي: **لطائف المعارف**، ص ٢٢. «والصك أمر خطي بدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه، وكان عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أول من استعمل الصكاك لدفع الأرزاق، واستعملت الصكاك خلال حكم الدولة العباسية، وخاصة في =

عمومته وهم: سليمان، وعيسى، وصالح، وإسماعيل بني علي بن عبدالله، لكل رجل منهم بمليون درهم صلة من بيت المال، فكانت تجري في الدواوين[1]، كما منح عيسى بن موسى ولي العهد مبلغ مليوني درهم، كما أطلق في يوم واحد لبعض أعمامه مبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم[2].

وقد أوصى المنصور ابنه المهدي بقوله «أوصيك بأهل بيتك، أن تظهر كرامتهم وتقدمهم، وتكثر الإحسان إليهم، وتعظم أمرهم»[3]. ولقد التزم المهدي بوصية أبيه، وإضافة إلى أنه قد وصف بأنه كان أكرم أهل زمانه «إذا أعطى ألف دينار استقلها»[4] وقد اشتهر بكثرة الصلات، فقد فرق في خلال عشرة أيام مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[5] وكانت أول صلة دفعت من بيت المال في عهده، من نصيب بني هاشم. فقد أعطى كل واحد مليون درهم[6]، وخصص لهم الرواتب الجارية، ووزع عليهم القطائع[7]، وقد بلغت جراية كل هاشمي في الشهر (٥٠٠) درهم[8]، واستمر هذا الوضع حتى بعد وفاة المهدي[9].

= القرن الرابع الهجري، لدفع رواتب الجيش، خاصة. وقد اتسع استعمال الصك وتعدى الدوائر الرسمية ليشمل أفراد الشعب». ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٢/ ص ٣٣٤؛ اليعقوبي: **تاريخ** ج ١/ ص ١٢٢؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٣/ ص ٤٦؛ الصابي: **الوزراء** ص ٣٥؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ١٧٠.

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٢١؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥/ ص ٤٨.

(٢) العيني: **عقد الجمان** ج ١٣/ ورقة ٣١ ب.

(٣) فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج ٢/ ص ٣٤.

(٤) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ١٨ ب.

(٥) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٣٢٢.

(٦) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٤٥ ب.

(٧) فاروق عمر: **التاريخ الإسلامي**، ص ٧٤.

(٨) ابن الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ٥/ ص ٣٩٣؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ ورقة ١٠٣ أ؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٥٣؛ الإربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٩١؛ فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج ٢/ ص ٣٤؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ١٠٢؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية والمالية** ص ٢٤٥.

(٩) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ١٣.

وقد أورد ابن الجوزي نصاً يفيد أن الخليفة المهدي قد أجرى لبني هاشم بعد ذلك عشرة آلاف درهم صلة لكل منهم جارية في بيت المال[1]. وانه لم يكن يبخل عليهم بالرواتب ولا بالصلات الكثيرة جداً، إذا قيست بما كان يأخذه الموظف آنذاك، حيث كان متوسط راتبه الشهري لا يزيد عن (٣٠) درهماً، وكان الجندي لا يزيد راتبه عن (٨٠) درهماً في الشهر، بينما كان الهاشمي يتقاضى (٥٠٠) درهم في الشهر، فكانت عناية الخلفاء بذويهم تفوق الوصف، وربما يرجع ذلك إلى أسباب سياسية، وهي صرفهم عن الخلافة، ومحاولة تهدئتهم عن القيام أو الاشتراك في الحملات المخربة ضد الخلافة، الأمر الثاني، هو كثرة الأموال الواردة إلى دار الخلافة من أقاليم الدولة آنذاك.

وفي عهد الخليفة الهادي استمر الصرف على ما هو عليه، إضافة إلى أن الخليفة أمر لأخيه هارون الرشيد بصلة كبيرة قدرت بمبلغ مليون دينار، وأدخله الخزائن ليأخذ ما يشاء، وأمر بنصف الخراج أن يدفع إليه[2]. وهذه الأموال ربما كانت تعني مغزى سياسياً يهدف إليه الهادي من خلال تحسين علاقته به، هو الحصول على موافقته عن التنازل عن العرش.

وقد عرف الرشيد بجوده وكرمه، ورعايته للغني والفقير، البعيد والقريب، وكان يتصدق كل يوم بألف درهم من ماله الخاص[3]، عدا الصلات والهبات والهدايا التي يمنحها من بيت المال.

كان لبني هاشم في عهد الرشيد سهم معلوم في بيت المال يدعى «سهم ذوي القربى» ولعله قد دعمه بأخماس ما يرد من الغنائم، وكان يقسمه بينهم بالسوية والعدل[4]، أضف إلى ذلك أنه كان يغدق عليهم الصلات والهبات في

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٨ ورقة ١٠٣ أ.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٥٧٧؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٣٤٤.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ٨١؛ **محمد جمال الدين سرور**: **الحياة السياسية في الدولة العربية**، ص ٢١٤؛ البيحاني: **أشعة الأنوار** ج ١/ ص ٤٢٨.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٦٤. «وكان ذلك في سنة ١٧٠هـ»؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٦١؛ الجومرد: **هارون الرشيد** ص ١٠٥.

المناسبات المختلفة والحق أن الرشيد جعل لبني هاشم امتيازات كثيرة اهتم بها، فقد كان ينظر في شؤونهم الخاصة بنفسه دون إشراك الوزير في ذلك، كما كانت لهم مكانة خاصة في مجالسه، إذ خصص لهم، مكاناً عرف بهم، جعلهم عن يمين مجلسه على الدوام، كما كان يقدمهم في المواكب، أمام غيرهم، ويعين المقربين منهم عمالاً على الأقاليم المهمة(*) كما كان يوليهم الإمارة على الحج في السنوات التي لم يحج فيها[1].

وكان يتحرى أحوالهم دائماً حتى ورد في النصوص أنه أجرى رزقاً ثابتاً لأحد أولاد عبدالله بن علي العباسي بلغ ثلاثة آلاف درهم شهرياً[2].

وقد أطلق الرشيد لعمه العباس بن محمد بن علي بن عبدالله العباسي، مبلغ خمسة ملايين درهم في يوم واحد[3]. كما وصل عبدالله بن صالح من كبراء بني هاشم في إحدى المناسبات بمبلغ (٤٠,٠٠٠) دينار[4].

أما محمد الأمين فقد كثرت صلاته، وقد ذكرت المصادر أنه كان دائم الصلة لعمه إبراهيم بن المهدي، فقد وصله مرة بخمسين ألف دينار[5]، ووصله مرة ثانية بسبعمائة ألف درهم[6]، ووصله مرة ثالثة بصلة فاقت الوصف والتقدير، وقد قدرت مجموع صلاته بمبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[7].

ثم أن الأمين وصل ابن عمه جعفر بن موسى الهادي، بمبلغ كبير قدر بمبلغ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم[8].

(*) العباس بن محمد بن علي بن عبدالله، عم الرشيد، كان يلي إقليم الجزيرة.

(١) الجومرد: **هارون الرشيد**، ص ٢٠٥.

(٢) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ١٩٩.

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٨٨؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ١٧٦ ب.

(٤) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ١٥٢.

(٥) التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ١/ ص ٨٥.

(٦) ن. م. س: ج ١/ ص ١٣٢.

(٧) ابن تغري بردي: **مورد اللطافة**، ورقة ٤٢ ب.

(٨) ابن عبدربه: **العقد الفريد**، ج ٥/ ص ١١٩.

وفي عهد عبدالله المأمون، نجد أن صلاته قد نالت عدداً كبيراً من بني هاشم فقد تكررت الصلات لإبراهيم بن المهدي فقد وصله بـ (١٠٠,٠٠٠) درهم[١]، ثم وصله مرة أخرى المبلغ نفسه[٢]. ووصل علي بن صالح بن علي بن عبدالله العباسي بمبلغ مليون درهم[٣]، كما وصل محمد بن صالح بن المنصور بمبلغ مليوني درهم[٤] «مكافأة له على ما كان من مسارعته إلى بيعته وطاعته»[٥]. كما أسكنه دار الفضل بن الربيع، وزوجه من أخته خديجة بنت هارون الرشيد[٦].

وفي عهد المعتصم استمر جاري بني هاشم واستمرت الصلات عليهم، فقد منح المعتصم الواثق اقطاعاً ما قيمته (٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم[٧]، وقد نال إبراهيم بن المهدي الصلات الطيبة من المعتصم، فعندما بويع بالخلافة، أمر لإبراهيم بن المهدي بعشرة آلاف دينار[٨]، ثم أمر له بعد ذلك بخمسين ألف درهم[٩]. ثم منحه وابنه هبةالله بن إبراهيم صلات قدرت بعشرين ألف دينار[١٠].

إن هذه الشواهد تدل على استمرار سياسة الرعاية والاكرام، وصرف الأرزاق، والأعطيات والصلات إلى بني هاشم خلال عصر المعتصم، وهذا يخالف ما ذكره بعض الباحثين المحدثين من أن الرواتب والأعطيات التي تمنح

---

(١) طيفور: بغداد، ج ٦/ ص ١٩٢.
(٢) ن. م. س: ج ٦/٢٠٥.
(٣) البيهقي: المحاسن والمساوىء، ص ٥٥٦.
(٤) اليعقوبي: تاريخ، ص ٤٥٤.
(٥) ن. م. س: ص ٤٥٤.
(٦) ن. م. س.: ص ٤٥٤.
(٧) التنوخي: نشوار المحاضرة، ج ٨/ ص ١٨.
(٨) ابن العمراني: الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص ١٠٧.
(٩) طيفور: بغداد، ج ٦/ ص ٢٠٥.
(١٠) القلقشندي: مآثر الانافة، ج ٣/ ص ٣٥٨.

لبني هاشم قد انقطعت أيام المعتصم[1]، إضافة إلى أن النصوص التي أوردها الطبري عن حصار بغداد سنة **٢٥١هـ** تشير إلى استمرار صرف الأرزاق حتى ذلك التاريخ[2].

ولم تسعفنا المصادر عن جاري بني هاشم أو صلاتهم خلال خلافة كل من الواثق والمتوكل والمنتصر بشيء من المعلومات.

وفي عهد المستعين أمر الخليفة بأن يخصص للمعتز مبلغ عشرين ألف دينار في السنة، وللمؤيد خمسة آلاف دينار في السنة[3].

إن المعلومات التي تقدمها المصادر التي أرخت لهذه الفترة تشير إلى استمرار صرف الأعطيات والأرزاق إلى بني هاشم على الدوام.

وفي إحدى المناسبات ـ حيث جرى توجيه الأموال لغرض تحصين مدينة بغداد خلال فترة الصراع بين القوى المؤيدة للمستعين، وقادة الجند التركي، الذي بايعوا المعتز، وخالفوا المستعين ـ أظهر بنو هاشم الذين كانوا يعيشون مع الخليفة المستعين في بغداد الغضب من تصرفات محمد بن عبدالله بن طاهر الذي كان يتولى قيادة القوات العسكرية الموالية للخليفة المستعين في الدفاع عن بغداد، فقد تجمعوا في دار الخلافة «وتناولوا محمد بن عبدالله بن طاهر بالشتم القبيح، وقالوا: قد منعتنا أرزاقنا، وتدفع إلى غيرنا ممن لا يستحقها، ونحن نموت جوعاً وهزالاً»[4]. وذلك يقطع بأن هذه أول مناسبة قطعت فيها ـ نتيجة لظروف استثنائية قاهرة ـ أرزاق بني هاشم، وإن الصرف لهم كان الدوام مستمراً طيلة الفترة السابقة. وفي عهد الخليفة المعتمد بلغ الجاري اليومي لكل رجل من بني هاشم ديناراً واحداً[5] أي (٣٠ ديناراً في الشهر)، وقدر عددهم في

---

(١) فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢/ ص ٣٧٨.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦١٦.

(٣) ن. م. س: ج ١٢/ ص ١٥٠٧؛ زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢/ ص ٣٩٢.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦١٦.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥.

ذلك الوقت بأربعة آلاف شخص[1] فيصير الجاري اليومي (٤,٠٠٠) دينار للجميع. وفي الشهر يبلغ (١٢٠,٠٠٠) دينار.

وفي عهد الخليفة المعتضد يمكن ملاحظة تطور جديد حصل فيما يتصل بالانفاق على الهاشميين ذلك أنهم قسموا إلى فئتين أولهما: «مشايخ الهاشميين» الذين جمع مبلغ ما يتقاضونه يومياً مع ما يأخذه الخطباء في المساجد الجامعة في العاصمة فبلغ (٢٠ دينار) لليوم الواحد، أي ما يساوي (٦٠٠) دينار للشهر[2].

أما **الفئة الثانية**: فهم جمهور بني هاشم، وقد قدر المعتضد لهم وللطالبين معهم عن كل يوم للجميع (٣٣⅓) دينار[3].

وحين استقر المكتفي في الخلافة دفع أرزاق بني هاشم ووصلهم وأكرمهم[4] ولما بويع المقتدر بالخلافة صدرت الأوامر بإجراء الأرزاق لبني هاشم وزيادة الجاري لهم[5] «ودفع لهم جملة واحدة خمسة آلاف دينار، وأضعف أرزاقهم»[6]. وقدرت أرزاقهم السنوية بـ (١٥,٠٠٠) دينار[7].

ويبدو أن الحال لم يستمر على هذا الدوام، ذلك أن سوء الأوضاع التي مرت بها خزينة الدولة نتيجة لعوامل مختلفة، قد حالت دون صرف أرزاق بني هاشم في مواعيدها، وقد أدى ذلك إلى إحساسهم بالفاقة والامتهان. واعتبروا الوزراء مسؤولين على الدوام عن هذا التقصير، لذلك بادروا إلى مواجهتهم، ففي وزارة ابن الفرات الثانية (٣٠٢ ــ ٣٠٦هـ) تطاول الهاشميون على الوزير، وضجوا في أمر أرزاقهم، وأفرطوا له في القول «وقد أنكر المقتدر تطاول هؤلاء على وزيره»[8].

---

(١) ن. م. س: ص ٢٥.
(٢) ن. م. س. : ص ٢٥؛ زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ١/ ص ٢٨٢.
(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥.
(٤) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٥٠.
(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ١٣.
(٦) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٦٨.
(٧) عريب: **الصلة**، ص ٢٣.
(٨) ن. م. س. : ص ٦٢.

وكان علي بن عيسى (وزير المقتدر للمرة الأولى (٣٠١ ـ ٣٠٤هـ) يصرف على الهاشميين مع الطالبين مبلغ (٤٠,٠٠٠) درهم[١].

إلاأنه حدث أن تأخرت أرزاق جمهور بني هاشم في وزارة علي بن عيسى فوثب عليه جماعة من الهاشميين، فشتموه، وعندما وصل الأمر إلى المقتدر أظهر الغضب عليهم، «وأمر بنفي المشاركين في ذلك الشغب إلى البصرة لمدة عشرة أيام»[٢].

وفي سنة **٣١٣هـ** ضج بنو هاشم وملأوا الطرقات لتأخر أرزاقهم[٣].

ويتضح مما سبق أن بني هاشم قد عاشوا خلال العصرين الأولـين للدولة العباسية في نعيم ورخاء كثير، فقد كانت الأرزاق تصلهم بانتظام، كما كانت الصلات تغدق عليهم دون حدود، حتى اشتهر كثير منها بالثراء، مثل محمد بن سليمان الذي قدرت أمواله بحدود خمسين مليون درهم عدا القصور والضياع التي كانت غلتها اليومية تقدر بـ (١٠,٠٠٠) درهم[٤].

غير أن ما يمكن ملاحظته من خلال متابعة النصوص وفق مراحل التاريخ أن الأرزاق الخاصة بالهاشميين، كغيرها من أبواب الانفاق، قد تأثرت كثيراً بالأوضاع العامة المتزايدة للدولة إضافة إلى إمكان متابعة تضاؤل المبالغ التي صرفت عليهم بشكل تدريجي مع تطور الأحداث، وكثرة المشاكل والحروب، وحالات الانفصال عن جسم الخلافة، إلى أن وصل الحال بهم أن يخصص للفرد منهم ما لا يكاد يكفي لعيش كريم، ومع ذلك يتعثر بيت المال في قدرته على مقابلة هذه النفقات رغم ضآلتها، مما سبب المواجهة المتكررة بينهم وبين الوزراء الذين حُملوا مسؤولية تلك الأوضاع.

* * *

(١) شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ٥٩.
(٢) عريب: **الصلة**، ص ٧٥/٧٦.
(٣) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦/ ص ١٩٥.
(٤) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٢/ ص ١٨٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جاري بني طالب

بنو طالب هم الأشراف، ومرجع شرفهم إلى الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وكان خلفاء الدولة العباسية يراعونهم ـ باستثناء بعض الخلفاء الذين حدث في عهدهم خروج عن الطاعة من الطالبيين ـ، ويفرضون لهم الجرايات والصلات، ويقدمونهم في مجالسهم ومحافلهم[1].

ولا تقدم النصوص التي حفظتها لنا مصادرنا التاريخية معلومات واضحة ودقيقة عما كان يقدم للطالبيين من أموال أو صلات، غير أن أخبار بعض الصلات التي تفضل بها خلفاء العصر العباسي الأول تشير إلى ارتباطها باتجاهات سياسية تتصل بأمن الخلافة ووحدتها، ولا شك أن الصلات المرتبطة بمثل هذا الهدف الجليل تكون كبيرة وفخمة. ولا شك أن مثل هذا الهدف كان في ذهن أبي العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين، وهو يقرر منح عبدالله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلته الأولى التي بلغت (۲,۰۰۰,۰۰۰) درهم[2]، والتي اضطر معها الخليفة إلى الاقتراض من أحد الصيارفة لتسديدها حتى قيل في تبرير ذلك أنه لم يكن يومئذ بيت مال للدولة[3].

---

(١) زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢ / ص ٥٣٨.

(٢) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ١٧ ب؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣ ص ٢١٤؛ القلقشندي: **مآثر الإنافة**، ج ١ / ص ١٧١.

(٣) الرفاعي: **المأمون**، ج ١ / ص ٩٠. إلا أنه كان يوجد ديوان للنفقات، وكان يتولاه يقطين بن موسى.

وقد تكرر تقديم مثل هذه الصلة من قبل السفاح إلى عبدالله بن الحسن وإلى ولديه محمد وإبراهيم. فتذكر المصادر أنه وصلهم بصلة بلغت في مجملها (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[١].

غير أن هذه السياسة لم تنجح على الدوام في تغيير اتجاهات زعماء الطالبيين نحو الخلافة العباسية، وذلك أن حلفاء الأمس أصبحوا خصوماً للخليفة المنصور إذ قام كل من محمد وإبراهيم بحركة كانت تهدف إلى الإطاحة بالحكم العباسي، ونقل الخلافة إلى الطالبيين. وكان رد فعل المنصور عنيفاً وشاملاً، فقد قطع الجاري عن الطالبيين، ومنع الصلات، بل أمر بأن يوضع أغلبهم في السجون.

ثم تحسنت العلاقة بين العباسيين والعلويين في عصر الخليفة المهدي، فقد أمر المهدي «بإخراج من في المحابس من الطالبيين، فأطلقهم وأمر لهم بجوائز وصلات وأرزاق دارة»[٢]. وفي إحدى المناسبات وصل الخليفة أحد زعماء الطالبيين بصلة بلغت (٤٠,٠٠٠) دينار[٣]، وهذا يشير إلى عودة المياه إلى مجاريها واستعادة الطالبيين مكانتهم، وأرزاقهم في هذه المرحلة.

لم يحصل في عصر الهادي ما يبرر تعديل سياسة والده المهدي تجاه الطالبيين ومع ذلك فإن بعض المصادر تشير إلى أنه قطع الأرزاق والصلات عنهم[٤].

أما هارون الرشيد، فإنه عاد فالتزم سياسة أبيه إزاء الطالبيين، فأمر بإطلاق الأرزاق، وأكثر من الصلات عليهم، كما أنه لم يغير من هذه السياسة رغم خروج بعض الطالبيين عليه.

---

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٩٥؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٢ / ورقة ١٩٣ ب؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٥٥.

(٢) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٣٩٤.

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٥٧؛ ياسين الخطيب: **الدر المكنون**، ص ٥٠. «واسمه: الحسين بن علي بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب».

(٤) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٤٠٤.

وعندما تم القبض على يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بعد أن خالف في بلاد الديلم، أمر الرشيد بإطلاقه بعد فترة ووصله بمبلغ كبير بلغ (٤٠٠,٠٠٠) دينار[1]. ولعلها سياسة مقصود منها ضمان تحسن العلاقة بالطالبيين ومنع وجود ما يعكر صفو العلاقة بينهم.

وتشير بعض المصادر إلى أن الرشيد قد وصله مرة أخرى بصلة ثانية بلغ مقدارها (١٠٠,٠٠٠) دينار[2]. كما تذكر المصادر أن الخليفة هارون الرشيد كان يجري على موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، في كل سنة مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) درهم، ولنزله (ضيافته) في كل شهر (٢٠,٠٠٠) درهم[3]، كما منح محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن صلة مقدارها مائة ألف درهم، وصك بها صكاً بخطه[4].

وفي خلافة المأمون، استمرت الصلات واستمر الجاري كذلك. فقد أمر لعلي بن موسى الرضا بمبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[5]، وقضى ديناً على محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قدر بمبلغ (٣٠,٠٠٠) دينار[6]، وأجرى على موسى بن جعفر الكاظم مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) درهم في السنة، ولضيافته (٢٠,٠٠٠) درهم، ووصله بمبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) درهم[7].

وقام المأمون بتزويج ابنته أم الفضل على محمد بن علي الرضا، ووصله بمبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم[8]، وأجرى له في كل سنة (٥٠,٠٠٠) دينار[9].

---

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٦٨.
(٢) الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، ص ٤٧١.
(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١ / ورقة ٢٩ أ.
(٤) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ١٧٠.
(٥) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢ / ص ١٣.
(٦) الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، ص ٥٤١.
(٧) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١ / ورقة ١٢٩ ب.
(٨) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٤٥٤.
(٩) الذهبي: **دول الإسلام** ج ١ / ص ١٣٣؛ ابن تغرى بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٢٣١؛ الخبابي: **البحر الزاخر**، ج ١ / ورقة ٢٨٥ ب. وكان يريد تحويل الخلافة إليه ونقلها من العباسيين إلى العلويين.

وفي عهد المتوكل كانت الأرزاق تجري عليهم[1]. وكذلك استمرت الصلات فقد وصل المتوكل أبا الحسن علياً الهادي بن محمد الجواد بن موسى الكاظم بمبلغ (٤,٠٠٠) درهم[2]، ثم وصله مرة أخرى بأربعة آلاف دينار[3]. أما علي الهادي هذا فقد استقدمه المتوكل من المدينة المنورة بوشاية ضده، وأمر بإقامة إجبارية عليه في سر من رأى، وقد أسكنه جنوب المدينة في منطقة القاطول، وبعد أن ثبتت براءته استقدمه إلى دار الخلافة بالجعفري، معتذراً منه، وهنا قدم الهادي النصيحة التي أبكته.. وقد أباح له العودة إلى الحجاز فاختار المقام بسر من رأى[4].

وفي عهد المقتدر بلغت أرزاق الطالبيين مع أرزاق بني هاشم ما يساوي مبلغ (٤٠,٠٠٠) درهم[5].

تلك هي الأرزاق والصلات التي أنفقت على بني طالب وهي مستقاة مما ذكرته المصادر، وهي ليست بالكثرة التي أنفقت على بني هاشم، لأن الطالبيين ساد بينهم، وبين دار الخلافة فترات عداء وتنازع، لذلك نرى أرزاقهم وصلاتهم مرت بأدوار تعثرت فيها، بينما استمرت في عهود خلفاء أخلصوا لبني طالب واعتبروهم من أفراد دار الخلافة ومنحوهم الصلات والأرزاق الجارية، حتى أن المأمون فكر في نقل الخلافة إليهم بتولية علي الرضا ولاية العهد ولولا جهود أمراء الدولة العباسية، وكبار قادتها، لكانت الصورة قد تغيرت، وصار الحكم إلى بني طالب، ولقد نالوا نصيبهم من الأرزاق والصلات كل قدر منزلته.

* * *

(١) الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، ص ٥٩٣.

(٢) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢ / ص ١٦٠.

(٣) الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ / ص ١٥٣؛ اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢ / ص ١٦٠؛ القلقشندي: **مآثر الإنافة**، ج ١ / ص ٢٣١؛ يوجينا غيانة: **الدولة الإسلامية**، ص ٢٦٧.

(٤) القلقشندي: **مآثر الإنافة**، ج ١ / ص ٢٣١ ــ ٢٣٢.

(٥) شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ٥٩.



جاري الفقهاء والعلماء

كانت العلاقة وثيقة بين الخليفة والفقهاء والعلماء المسلمين، كالحفّاظ والمحدثين والمشتغلين بالاختصاصات المختلفة، فالخليفة لا يستغني عنهم. إذ يحضرون مجلسه فيطلب منهم الرأي والمشورة، ويبدي كثير منهم أفكاراً وآراء مستقلة، لذا قربهم الخلفاء وأكرموهم[1]. وكان كثير من العلماء ينتقدون سياسة الخلفاء ولا يخافون في الحق لومة لائم، ومنهم سفيان الثوري الذي انتقد سياسة الخليفة المهدي.

ولم يكن بوسع الدولة العباسية إلا أن تقدم الرواتب والصلات، ولكن الموقف عن مثل تلك الرواتب والصلات لم يكن واحداً مع كل الفقهاء والعلماء، فهناك فئة من الفقهاء والعلماء لم تمد يدها إلى تلك الصلات والجوائز، مهما كانت مغرية.

وقد قسم أبو زهرة الأئمة في قبول الأرزاق وعدم القبول إلى **ثلاثة أقسام** هي:

القسم الأول: يتعفف عن مال السلطان والخلافة، ويرفض أن يأخذ، ويشدد في الرفض، ومن هؤلاء أبو حنيفة الثوري، فأبو حنيفة كان يعلم أنه بالامتناع عن الأخذ يعرض نفسه للتلف، لأن المنصور، كان يختبر بقبوله العطاء مقدار ولائه، ومع ذلك يمتنع، ويرجوه بعض رجال المنصور، أن يأخذه ويتصدق به، ولكنه يأبى أن يدخله في ملكه مهما كانت العواقب[2].

(١) فاروق عمر: طبيعة الدعوة العباسية، ص ٢٢٤.

(٢) أبو زهرة: ابن حنبل، ص ٨٢.

القسم الثاني: يقبل العطاء، ويستعين به في سد حاجات المعوزين، وإعانة من يحتاج إلى معونة من أهل العلم وأهل الدين، ومن هؤلاء الحسن البصري، والإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، وكانت نظرة الإمام مالك هي «أن المال مال المسلمين ومن أحق به من أهل العلم الذين وقفوا أنفسهم على تعليم الناس، أمور دينهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر... وذلك يقتضي الاتصال بالحاكم لا المقاطعة والاتصال يوجب عليه أن يقبل العطية ولا يردها»[1].

القسم الثالث: وسط بين الأول والثاني، يقبل العمل للخلفاء، ويأخذ العطاء ويتصدق به، وهو الإمام الشافعي[2]، رضي الله عنه.

ونخرج من ذلك: بأن هناك فئة أخذت عطاء الخلفاء، وفئة رفضته، وفئة قبلته وتصدقت به.

وعلى ضوء ذلك سوف نستعرض موقف بعض العلماء من صلات الخلفاء.

فالخليفة المنصور أراد أن يولي أبا حنيفة القضاء، فامتنع عن قبول ذلك وألح عليه المنصور، إلا أن ذلك لم يلق صدى لدى الإمام أبو حنيفة، لذلك أجبره على عد اللبن المعد لبناء مدينة بغداد، فامتثل الأمر، بعد استكمال بناء المدينة قام، أبو جعفر المنصور باستدعاء أبي حنيفة، وأعطاه صلة بلغت (١٠,٠٠٠) درهم[3] ولكنه رفضها رفضاً باتاً، ولم يقبلها[4].

وكان الفقيه العالم عمرو بن عبيد قد دخل ذات يوم على الخليفة المنصور، فوعظه موعظة، طويلة، مشهورة، فبكى المنصور واستغفر ربه، وعرض على

---

(١) ن. م. س. : ص ٨٣.
(٢) ن. م. س. : ص ٨٣.
(٣) أبو زهرة: أبو حنيفة، ص ٤٢.
(٤) ن. م. س. : ص ٤٢.

عمرو معونته فأبى وخرج من مجلسه[1]. وهذا دليل يؤكد عفة العلماء ونزاهتهم، وأن العلم عندهم لا يمكن أن يقاس بثمن أو تؤخذ عليه الأجرة.

وقد امتنع الإمام أحمد بن حنبل عن أخذ المال من الخلفاء، وكان يبعده عن نفسه. لقد رفض أن يأخذه على علم يعلمه أو فتوى يصدرها، ولقد شدد في ذلك. أما أولاده وذوو قرباه، فكانوا يأخذون الصلات من الخلفاء. وكان ينهاهم فلا ينتهون ويقول لهم «لم تأخذونه والثغور معطلة، غير مشحونة، والفيء غير مقسوم بين أهله»[2]؟

أما الشافعي، فقد رفض الصلات، وقد قبلها، وهنا سوف نورد رفضه، وسوف نورد قبوله لها بعد دراسة هذا الموضوع.

فقد أمر الرشيد له بألف دينار، وخلع عليه ثياباً من ثيابه، فلم يقبلها، وفرق المال في أصحاب الرشيد[3].

وفي ذات مرة أمر له الرشيد ببدرة[*] فيها عشرة آلاف درهم، فأخذها وخرج إلى باب القصر وردها على الحاجب وكتب على البدرة أبياتاً من الشعر[4]. ووصل الرشيد، العالم الفضيل ابن عياض، فأعطاه ذات مرة

---

(١) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٦.
«قال فيه المنصور: كلكم طالب صيد، غير عمرو بن عبيد» توفي سنة ١٤٤هـ، ورثاه المنصور، ولم يسمع بخليفة رثي من دونه، سواه.
ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٣٨٤.

(٢) أبو زهرة: **أحمد بن حنبل**، ص ٨٦.

(٣) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢١٧.

(*) البدرة: كيس توضع فيه النقود، وكانت تسع البدرة أيام العباسيين عشرة آلاف درهم.
الجاحظ: **التاج**، ص ٣٧؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ص ٢٩٢.

(٤) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢١٢. وأبيات الشعر هي:
ذل الحياة وهول الممات ... كلا أراه طعاماً وبيلا
فإن لم يكن غير إحداهما ... فسيرا إلى الموت سيراً جميلا

(١٠٠,٠٠٠) دينار فلم يأخذها[١].

وحج الرشيد، وزار الفضيل بن عياض بمنزله بمكة وأعطاه بدرة من الدراهم فلم يأخذها[٢]. ثم حج الرشيد في سنة أخرى، ومضى إلى دار الفضيل بن عياض وقد وعظ الفضيل الخليفة بمواعظ بكى لها، وأعطاه صلة قدرت بألف دينار، ولم يقبل وقال «سبحان الله، أنا أدلك على طريق النجاة، وأنت تكافئني بمثل هذا؟ سلمك الله ووفقك»[٣].

وقد امتنع الشافعي عن أخذ أموال الصلات التي وجهت إليه في عهد الأمين والمأمون، فقد أمرا له بمال، ولم يقبل منه شيئاً[٤].

وكذلك امتنع أحمد بن حنبل عن أخذ المال في عهد المأمون[٥]، ولم يقبل العالم عيسى بن موسى السبيعي الكوفي المال في عهد المأمون، فقد وصله ذات مرة بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم، فلم يقبلها، وقال: «والله لو ملأت لي المسجد مالاً إلى سقفه ما قبلت منه شيئاً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم»[٦]. وقد أمر له بصلة أخرى بلغت (٥٠,٠٠٠) درهم، فقال: «لا حاجة لي فيها». وعندما رفعها الخليفة المأمون إلى (١٠٠,٠٠٠) درهم قال: «لا والله لا يتحدث أهل العلم، أني أكلت للسنة ثمناً»[٧].

إن مثل هذا الاقتناع يجسد مكانة العلم في قلوب أصحابه، ومبلغ

---

(١) الطرطوشي: سراج الملوك، ص ٥٣. «يعتبر الفضيل شيخ الحرم المكي، كان ثقة في الحديث، من أكابر العباد الصلحاء، توفي في مكة سنة ١٨٧هـ». ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٤١٥.

(٢) الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٢٩٢.

(٣) المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٥٧.

(٤) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٠٩.

(٥) أبو زهرة: **أحمد بن حنبل**، ص ٨٤.

(٦) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٠٩.

(٧) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ١٣٦.

كرامتهم وتعففهم، لذلك لم يقبل كثير من الفقهاء والعلماء أجرة نظير ما يقدمونه من علوم مختلفة في مقدمتها دراسة كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وفي عهد المتوكل ضاعف الخليفة الصلات على أحمد بن حنبل بعد أن أوقف المحنة، وأظهر السنة، لكن موقف الإمام أحمد لم يتغير إذ واصل رفضه، صلات الخلفاء، فقد وصله بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم، فامتنع من قبولها، فأرغم على أخذها، ولكنه قام بتوزيعها على جماعة من المحتاجين، من طلاب العلم وغيرهم، من أهل بغداد، والبصرة، فوزعها بمعدل (٥٠ ـ ٢٠٠) درهم لكل شخص[١].

وقد اعتقد أحمد بن حنبل أن هذا المال ليس له فيه حق، وكان يعتذر عن عدم قبوله للأسباب التالية:

- أن وجود المال لسد الثغور.
- وإعداد العتاد والقوة (لحركة الجهاد الإسلامي).
- لدفع أرزاق الجند.
- للمحتاجين والفقراء.
- ثم إنه كان يشك في صحة أخذ الأموال، ويعتبر أخذها من أصحابها بظلم، وجور[٢].

وعندما رأى الخليفة المتوكل أن الإمام أحمد بن حنبل يصر على موقفه من أخذ الأموال، أمر بصرف رواتب شهرية، لأولاده، ولأهله، قدرت بمبلغ (٤,٠٠٠) درهم[٣]، وقد عارض الإمام ابن حنبل ذلك، وأخذ يلوم أهله وولده، فاحتجوا عليه بالحديث الصحيح «ما جاء من هذا المال وأنت غير سائل ولا مستشرف فخذه»[٤].

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٣٣٨.
(٢) ن. م. س. : ج ١٠ / ص ٣٣٩؛ أبو زهرة: **أحمد بن حنبل**، ص ٨٥.
(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٣٣٩.
(٤) ن. م. س. : ج ١٠ / ص ٣٣٩. انظر إلى: كامل نص الحديث في: البخاري: **فتح الباري**، ج ٣ / ص ٣٣٧.

وبعد خلافة المتوكل (سنة ٢٤٧هـ) لم نجد في النصوص ما يشير إلى امتناع أحد من الفقهاء والعلماء عن أخذ الرواتب والصلات من الخلفاء.

وعلى العكس من ذلك كانت الرواتب جارية والصلات مستمرة، وينبغي أن نتذكر أن الفترة التي أعقبت خلافة المتوكل سادها كثير من الارتباك خصوصاً في الجوانب الإدارية والمالية مما أثر على طبيعة العلاقة الطيبة القائمة بين الخليفة والعلماء، كما أن تغلب زعماء الجند على الخلافة، وطبيعة نظرتهم إليها حجب الحرص على ديمومة تلك العلاقة أو التفكير في الإسناد الشرعي.

وعلى الرغم من ذلك واصل العلماء والفقهاء، أداء مهمتهم في نشر لواء العلم والمعرفة، وواصلوا واجبهم الشرعي في الدعوة إلى الله وما يحقق مصلحة الأمة. مع إحجامهم عن الوقوف على أبواب قصور الخلافة التي حرم أهلها من أن يقوموا بدورهم الأساسي في رعاية الأمة ومصالحها.

ونعود إلى موضوع **رواتب وصلات الفقهاء والعلماء**: ففي الدراسة السابقة تحدثنا عن الفئة التي رفضت أخذ الأجر على نواحي العلم والمعرفة. والآن نستعرض الفئة التي قبلت أخذ الرواتب والصلات من الخلفاء. لقد تمتع كثير من الفقهاء والعلماء بالرواتب والصلات، إما اتباعاً للإمام مالك بن أنس، رضي الله عنه، الذي رأى أنَّ النفقة على العلماء والصلات عليهم جائزة، لأن لهم نصيباً في مال المسلمين، وطلاب العلم أولى بذلك.

وإما أن يكون ذلك مجاملة للخليفة، ثم يقوم من يأخذها بتوزيعها على المحتاجين ـ وقد مر بنا ذلك ـ وعلى أية حال، فإن الدولة العباسية لم تبخل بالأموال وشملت بها القاصي والداني من العلماء، وأجرت عليهم الرواتب والصلات. ففي عهد أول الخلفاء العباسيين ـ السفاح ـ شاعت المناظرات العلمية بتشجيع منه، وتشير المصادر إلى أنه قد سهر عنده في إحدى المناسبات أناس من مصر، وفيهم خالد بن صفوان الاهتم التميمي، وناس من اليمن فيهم إبراهيم بن مخرمة الكندي. فحصلت مناظرة علمية في تلك الليلة نال

بموجبها خالد (١٠٠,٠٠٠) درهم كما نال إبراهيم بن مخرمة (١٠٠,٠٠٠) درهم أخرى[١].

وهذا يشير إلى التزام الخلافة بسياسة الإنفاق على العلماء، نظير ما يقدمونه للخليفة ولحاشيته، وللمجتمع كذلك من علوم ومعارف شتى.

وفي عهد الخليفة المنصور أغدقت الصلات على الفقيه الزاهد عمرو بن عبيد، فقد أعطاه الخليفة في إحدى المناسبات مبلغ (١٠,٠٠٠) درهم[٢]، رغم تعففه وإصراره على الابتعاد عن صلات الخلفاء.

وفي سنة ١٤٧هـ حج المنصور والتقى بالإمام مالك بن أنس، ووصله بخمسة آلاف دينار، كما وصل الفقيه ابن إسحاق بخمسة آلاف درهم[٣].

وفي سنة ١٥٨هـ حج المنصور والتقي بالإمام مالك ووصله بألف دينار، وكسوة عظيمة، ووصل ابنه بألف دينار أخرى[٤].

واستمرت هذه السياسة في عصر الخليفة محمد المهدي، فقد قدم الخليفة للإمام مالك صلة كان مبلغها أربعة آلاف دينار، كما وصل ابنه بألف دينار[٥].

وتشير المصادر إلى أن تنظيم صرف الرواتب والجرايات على العلماء، قد بدأ في هذه المرحلة، فقد ذكر ابن الجوزي أنه «كان لإبراهيم بن طهمان جراية من بيت المال فسئل عن مسألة في مجلس الخليفة، فقال: لا أدري، فقالوا له: تأخذ في كل شهر كذا وكذا ولا تحسن مسألة؟ فقال: إنما آخذ على ما أحسن،

---

(١) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢١٦.

(٢) عبدالسلام رستم: **أبو جعفر المنصور**، ص ١٠٦. «وقد سبق لنا أن عرفنا أنه لم يقبل الصلات من الخلفاء، ولكنه في الظاهر قبل تلك المرة من المنصور مجاملة له، لأنه يعتبر صاحبه قبل الخلافة وبعدها، ولربما تصدق بها كذلك».

(٣) ابن قتيبة: **الإمامة والساسة**، ج ٢ / ص ١٧٤. «وابن إسحاق هو محمد صاحب السيرة النبوية التي هذبها ابن هشام (ت ١٥١هـ)».

(٤) ن. م. س. : ج ٢ / ص ١٨٠ «وتوفي المنصور في تلك الحجة» ودفن بمكة المكرمة.

(٥) ن. م. س. : ج ٢ / ص ١٨١.

ولو أخذت على ما لا أحسن لفني بيت المال، ولا يفنى ما لا أحسن، فأعجب الخليفة جوابه، وأمر له بجائزة فاخرة وزاد في جرايته»[1]. فهنا نرى أن الخليفة كان له الحق في زيادة الرواتب كما يشاء، وحسب كفاءة الشخص، ومكانته العلمية.

وذات مرة دخل على المهدي جماعة من المحدثين فيهم عتاب بن إبراهيم فحدثه، فأمر له بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم[2]، ووصل مالك بن دينار بمبلغ (٣٠٠٠) دينار، ليشتري له داراً بها[3].

أما الخليفة الهادي، فقد أمر لعيسى بن سميرة بمبلغ (٣٠,٠٠٠) دينار[4]. ووصل أعرابي أتى إلى دار الخلافة لكي يشرح للوزير إبراهيم الحراني بعض الكلمات الصعبة التي نطقها الخليفة في معرض استعراضه للمظالم[*]، وكانت الصلة مبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم تحمل إليه[5].

وفي أول خلافة الرشيد زاره العلماء، فوصلهم بالجوائز السنية[6]، وكان كثير الاهتمام بأهل الدين جواداً معهم، أجرى عليهم الأرزاق الواسعة[7]، ولقد أعاد الرشيد النظر في معدلات الرواتب الخاصة بالمشتغلين بالتدريس

---

(١) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ١٣٨. «وابن طهمان من فقهاء، وأصحاب الحديث، سكن نيسابور، وقدم بغداد، له كتب في الفقه والمناقب وله كتاب في التفسير ت ١٦٣هـ» ن. م. س. : ص ١٣٨.

(٢) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٥٣؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٧٥.

(٣) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ورقة ٨٦ ب.

(٤) حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي**، ص ٢١٥.

(*) الكلمات الصعبة: هي الجفلى، والنقرى. فالجفلى: جفالة الرجال. والنقرى: ينقر خواصهم ويرتبهم. الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**، ج ٣ / ص ٣٦١.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ٥٨٢؛ البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ١٩١.

(٦) الشاطبي: **عقود الجمان**، ص ١٣٨.

(٧) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٧٧؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢١٢.

والتعليم والخدمات التي يحتاج إليها في المساجد، فاشترط اجتياز المرشح امتحاناً يعقد له من قبل لجنة علمية تشكل لهذا الغرض[1].

وكانت الرواتب على النحو التالي:

مسمى الوظيفة	مقدار الراتب السنوي
المؤذنون في المساجد	١٠٠٠ دينار
المشتغلون بجمع القرآن، والعاملون على تعليم الناس، والمقبلون على طلب العلم.	٢٠٠٠ دينار
المشتغلون بجمع القرآن، ورواة الحديث، والفقهاء.	٤٠٠٠ دينار[2]

وهذه المعدلات استمرت خلال حكم الرشيد كما يظهر، ذلك من أن الواقدي كانت جرايته، أربعة آلاف دينار في السنة[3]. وهو من المشتغلين بعلوم القرآن والحديث من أشهر علماء عصره[*]، وذلك كما مر بنا آنفاً هو أعلى معدلات الرواتب التي قررها الرشيد.

وفوق هذه الرواتب كانت هناك الصلات الكبيرة، فقد أمر الرشيد للإمام مالك بمبلغ (٣٠٠٠) دينار ليشتري بها داراً[4]. وحج الرشيد في سنة من

---

(١) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢ / ص ١٨٨.

(٢) ن. م. س.: ج ٢ / ص ١٨٨.

(٣) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**.

(*) أبو عبدالله محمد بن عمر بن واقد، من أهل المدينة انتقل إلى بغداد وولي القضاء بها زمن المأمون، كان عالماً بالمغازي والسير والفتوح، له كتاب «فتوح الشام» ت ٢٠٧هـ في خلافة المأمون. ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٤٤.
وقد أوردت ترجمته هنا لأنه كان يتقاضى أعلى راتب آنذاك، وهذا يدل على فضله وغزير علمه.

(٤) أسامة بن منقذ: **المنازل والديار**، ص ٣٢٦.

سنوات حجه، وبعث إلى الإمام مالك بكيس فيه (٥٠٠) درهم[١].

أما الإمام الشافعي، فقد روي أنه أخذ الصلات من الرشيد مرتين: **الأولى**: قيل إن العيد أتى وليس عنده نفقة فأعطاه الرشيد (٢٠٠٠) دينار[٢]. **أما المرة الثانية**: فقد وشى به أصحاب السوء زاعمين أنه يروم الخلافة، فقيّد وحمل إلى الرشيد وبعد مناظرة طويلة تبين للرشيد براءته مما نسب إليه، فأطلقه ووصله بمبلغ (٥٠٠٠) دينار[٣].

وقد وصل الرشيد سفيان بن عيينة في مناسبة مبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم[٤]، والظاهر أن صلة سفيان تأخرت عن موعدها، فدخل على الرشيد فقال له «لقد طال التجمل والسكوت»[٥] فأعطاه الصلة.

وحج الرشيد في سنة من سنوات حجه، فزار سفيان بن عيينة، فوجد عليه ديناً فأمر بقضاء دينه[٦]، وطلب منه أن يتولى قضاء المدينة بعد وفاة الإمام مالك رحمه الله فامتنع عن ذلك، فوصله الرشيد بألفي دينار[٧]، وكان يجري عليه الرشيد في كل شهر (١٠٠٠) درهم[٨].

ووصل الرشيد الفقيه وهب بن وهب (هو ابن البختري) بصلة عظيمة مبلغها مليون وستمائة ألف درهم، لأنه أفتى بقتل يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقال «قد شق عصى الطاعة وسفك الدم، فاقتله ودمه في عنقي»[٩].

---

(١) الطرطوشي: **سراج الملوك**، ص ٦٠؛ ابن اياس: **بدائع الزهور**، ج ١ / ص ١٣٨.

(٢) الشريشي: **شرح مقامات الحريري**، ج ٤ / ص ٩١. «مع أنه سبق أن عرفنا أنه امتنع من أخذ صلات الخلفاء مهما كانت الظروف».

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٥٢.

(٤) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ص ورقة ٢٣٠ أ؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٨٥؛ خدابخش: **الحضارة الإسلامية**، ص ١٦١.

(٥) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ورقة ٢٣٠ أ.

(٦) الطرطوشي: **سراج الملوك**، ص ٥٣.

(٧) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢ / ص ١٨٥.

(٨) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٥٠.

(٩) الأصفهاني: **مقاتل الطالبيين**، ص ٢٨٠.

وقدم الكسائي، الأعرابي من الكوفة، فدخل على الرشيد، وسأله عن مسألة لغوية، قال: كيف تأمر من السواك، فقال الكسائي: سُك، فقال أحسنت، وأصبت وأمر له بعشرة آلاف درهم، وجارية حسناء[1]، وقال الجاحظ «أمر لي ـ الأمين ـ ذات ليلة بمبلغ (٤٠,٠٠٠) دينار، فحملت أمامي»[2].

وفي خلافة المأمون نراه يجلس مع العلماء من أول النهار إلى آخره وهم يتناظرون بين يديه، ويشاركهم فيما هم فيه، ويمدهم بالأموال والكتب، ويتفقدهم إذا غابوا ويزورهم إذا انقطعوا في بيوتهم[3].

وقد عمل على استقدامهم من الأمصار، وأجرى عليهم الأرزاق[4].

وكان المأمون يرسل الأموال لتقسم في شيوخ الحديث، لأنه رأى فيهم ضعفاً فأراد أن يعينهم على ما خصصوا أنفسهم له، فما بقي منهم أحد، إلا وأخذ»[5]. والظاهر أن أرزاق الفقهاء والعلماء في عهد المأمون قد ارتفعت عما كانت عليه زمن الرشيد، فنرى المأمون يدفع أرزاق، أبي عبيدالقاسم بن سلام كل شهر مبلغ (٥٠٠) درهم[6]. وكان يجري على عفان بن مسلم الأنصاري ـ أحد كبار المحدثين ـ في كل شهر (٥٠٠) درهم[7]. غير أن المأمون قطع رزقه

---

(١) الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٥٩؛ اليافعي: **مرآة الجنان** ج ١ / ص ٤٢١.

(٢) الجاحظ: **التاج**، ص ٥١.

(٣) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٠ أ.

(٤) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ٣١٨؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة** ص ٧٠.

(٥) أبو زهرة: **ابن حنبل**، ص ٨٤. «ما عدا أحمد بن حنبل فإنه لم يأخذ». ن. م. س.: ص ٨٤.

(٦) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٩١. «واستمر هذا الجاري على أولاده من بعده». ن. م. س.: ج ١٠ / ص ٢٩١.

(٧) ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢ / ص ٤٧.

وذلك لأنه لم يقل بخلق القرآن[1]، وقد قابل عفان ذلك التصرف بصدر رحب، مستشهداً بقوله تعالى ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾.

ووصل المأمون أبا حذيفة البخاري بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم، لأنه حدث بحديث المأمون القائل «مولى القوم منهم»[2]. ووصل كذلك محمد بن عباد المهلبي بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار[3]. وكان جاري العلماء في عهد الواثق يبلغ في الشهر (١٠٠) دينار[4]. وهو مبلغ كبير يفوق جاري العلماء في عهد المأمون. وكان راتب العالم يصله وهو في بلده، ولا يشترط أن يكون من الملازمين لدار الخلافة.

وأكبر من حظي عند الواثق من العلماء، اللغوي أبو عثمان بكر بن محمد المازني، فقد أجرى له راتباً شهرياً مائة دينار، ووصله نظير شرح بيت من الشعر بمبلغ (١٠٠٠) دينار[5]، ووصله ذات مرة بمبلغ (٥٠٠٠) درهم[6]، وسأله الواثق عن بعض المسائل النحوية، فأجاب المازني، واطمأن الواثق إلى قدرة هذا العالم، فأمر له بمبلغ (٥٠٠) دينار[7]، ولأخته بخمسمائة دينار[8].

واستقدم المتوكل العلماء والفقهاء، وأجرى عليهم الأرزاق السنية،

---

(١) ن. م. س. : ج ٢ / ص ٤٧.

(٢) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٣٢.

(٣) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ١٨٨ (أمير البصرة زمن المأمون ت ٢١٦هـ).

(٤) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٧ / ص ١١٩؛ يونس السامرائي: **سامراء**، ص ٩١.

(٥) ابن دحية: **النبراس**، ص ٧٨؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٣٥٣؛ ياسين الخطيب: **الدر المكنون**، ص ٥٣؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٢٦٣. وبيت الشعر هو:

أظلوم إن مصابكم رجلاً   أهدى السلام تحية ظلم

(٦) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٨٥.

(٧) يونس السامرائي: **سامراء**، ص ٢٠٩.

(٨) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢ / ورقة ٥ ب. «لأنها اعتبرت بمثابة الابن للمازني: حيث أن الخليفة الواثق ــ سأل المازني: ألك ولد، فقال لا، لي أخت، فأمر لها الخليفة بالصلة التي أثبتناها آنفاً».

وأكرمهم، وأجزل صلاتهم، وأمرهم بإحياء السنة، وإماتة البدعة وهي القول بخلق القرآن[1]. وكان الجاري في عهد المتوكل يتراوح ما بين (١٠٠٠) درهم و(٤٠٠٠) درهم في الشهر، فكان يصرف جملة أرزاق أولاد أحمد بن حنبل: (٤٠٠٠) درهم في الشهر[2] وقد انقطعت أرزاقهم في عهد المتوكل لمدة عشرة أشهر، فأمر بصرفها، فكانت (٤٠,٠٠٠) درهم دفعت من بيت المال[3].

وأنفق المتوكل علـى إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان أبـي يعقوب التنوخي من أهل الأنبار في كل شهر (١٠٠٠) درهم، كما أقطعه إقطاعاً غلته في السنة (١٢,٠٠٠) درهم، ورسم له صلة سنوية مقدارها (٥٠٠٠) درهم[4]، فكان يأخذها حتى قطعها الخليفة المعتز سنة ٢٥٢هـ[5].

وأجرى المتوكل على أبـي الحسن على الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم في كل سنة (٤٠٠٠) دينار[6].

وقد رتب المتوكل للجاحظ مرتباً شهرياً لم تشر المصادر إلى مقداره، كما وصله بـ(١٠,٠٠٠) درهم[7]. ووصل المتوكل أبا الحسن علي بن المديني بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم، وكانت أرزاقه قد تأخرت لمدة سنتين، فأمـر الخليفة

---

(١) ن. م. س. : ج ١٢ / ورقة ٩٤ أ؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٢٨٣؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٤٦.

(٢) صالح بن أحمد بن حنبل: سيرة الإمام أحمد ص ١٠٨؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٣٣٩؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية**، ص ٢٤٧.

(٣) صالح بن أحمد بن حنبل: سيرة الإمام أحمد، ص ١٠٨.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢ / ورقة ١٢١ أ.

(٥) ن. م. س. : ج ١٢ / ورقة ١٢١ ب.

(٦) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ١٥.

(٧) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٦ / ص ١٠٣؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج ٢ / ص ١٦٢؛ الرفاعي: **المأمون**، ج ١ / ص ٤٢٨. «وعندما ألف كتابه «الحيوان» أعطاه وزير المتوكل محمد عبدالملك الزيات خمسة آلاف دينار، تشجيعاً منه لحركة التأليف.
المسعودي: مروج الذهب، ج ٤ / ص ١٧.

بصرفها. وأمر له بصلة أخرى بلغت (٥٠٠٠) درهم[١].

ولقد أحاط المهتدي العلماء ببره، وإحسانه، ورفع منازل الفقهاء، وكان يقول «يا بني هاشم، دعوني حتى أسلك مسلك عمر بن عبدالعزيز، فأكون فيكم مثل عمر بن عبدالعزيز في بني أمية»[٢]، فالمهتدي أظهر الاهتمام بالعلماء، ولكن نظراً لقصر فترة حكمه، والصراع على السلطة، وموقف الجند منه، وفراغ بيت المال، لم يكن هناك مجال للتفكير في مقادير ما صرفه على العلماء.

وفي عهد الخليفة المعتضد نجد أن قائمة النفقات اليومية التي عملت في عهده تخلو من ذكر أرزاق الفقهاء والعلماء، ولعل ذلك بسبب ظروف مالية قاهرة مرت بها الدولة في الفترة التي أعقبت التخلص من أخطار الزنج والعمال الانفصاليين، وهي الفترة التي عقد فيها ضمان الطائي، والذي أورد ذكره الصابي في كتابه الوزراء. ولكن ذلك لم يكن كامل الصورة، فقد ورد من النصوص ما يشير إلى وجود جرايات وأرزاق، لكل صنف من ذوي الاختصاصات المختلفة، فقد كان هناك رزق للفقهاء، وآخر للعلماء، وثالث للندماء. وقد أجرى المعتضد على العالم النحوي الزجاج مبلغ (٣٠٠) دينار في السنة، وجعل له رزقاً في الفقهاء، ورزقاً في العلماء ورزقاً في الندماء[٣]. كما وصل المتصوف ابن الحربي بصلة بلغ مقدارها (١٠,٠٠٠) درهم[٤]. وفي عهد الخليفة المكتفي لم نجد معلومات عن الجاري على الفقهاء والعلماء، وإن كان الراجح استمرار معدلاتها على ما كانت عليه من قبله.

ووصل المكتفي المؤرخ الكبير الطبري بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم، ولكنه اعتذر عن قبول تلك الصلة، وطلب من الخليفة أن يوزعها على المحتاجين المعوزين[٥].

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١ / ورقة ٩٤ ب، ٩٥ ب.

(٢) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ١٨٩؛ **المجلة التاريخية**، العدد الرابع، السنة ١٣٩٥هـ، ص ٨٣.

(٣) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٩٠.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٥.

(٥) المجلة التاريخية: العدد الثالث لسنة ١٩٧٤م، ص ٢٩.

وأجرى المقتدر للأئمة والقراء والمؤذنين أرزاقاً[1]. وكان يجري على الفقهاء بالحضرة في كل شهر مبلغ (١٣٥٦٩) دينار[2]. وقد اهتم الوزير ابن الفرات خلال فترات وزارته بالفقهاء والعلماء وكان يصرف لهم رواتب شهرية تتراوح بين خمسة دراهم إلى مائة دينار بحسب منازلهم[3]. وقد أجرى ابن الفرات على أهل الحديث، والمتصوفة وأهل الأدب والفقهاء والشعراء من ماله الخاص لكل فئة عشرين ألف درهم[4]. وشمل كرم المقتدر أبا بكر محمد الصولي الذي أمر له الخليفة بمبلغ (١٠,٠٠٠) درهم[5] وأجرى المقتدر على ابن دريد اللغوي في كل شهر (٥٠) ديناراً، اعترافاً من الخليفة بعلمه وفضله[6].

وفي عهد الخليفة الراضي، شملت الصلات العلماء، فتراه يصل إسماعيل بن الخطبي بمبلغ (٤٠٠) دينار، لأنه أخبره ببعض الدعاء المأثور[7].

الملاحظ فيما تقدم تقارب مبالغ الصلة، أما الرواتب فقد كانت تخضع لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة، وإمكانات بيت المال، ومدى اهتمام الخليفة بالعلم والعلماء. ويمكن القول إجمالاً بأن اهتمام خلفاء العصر العباسي الثاني بالعلماء قد تأثر إلى درجة كبيرة بحالة الفوضى التي شهدها العصر،

---

(١) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١٤١.

(٢) ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢.

(٣) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٣٧٢؛ محمد جمال الدين سرور: **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ص ٨٧.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٢٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١٨٠؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ١٥١. «وتفصيل ذلك في أنه أطلق لأصحاب الحديث (٢٠,٠٠٠) درهم، وللشعراء (٢٠,٠٠٠) درهم، لأصحاب الأدب (٢٠,٠٠٠) درهم، وللفقهاء (٢٠,٠٠٠) درهم، وللصوفية (٢٠,٠٠٠) درهم، فذلك (١٠٠,٠٠٠) درهم.

(٥) عريب: **الصلة**، ص ٨٤.

(٦) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٩٧؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢ / ص ٢٩٠؛ شلبي: **التربية الإسلامية**، ج ٥ / ص ٢٤٤. نقلاً عن (Weusteenfel, Aggw, p. 92).

(٧) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٩٣.

وبالاضطرابات التي عاشتها الدولة، تلك الاضطرابات التي لم يقتصر أثرها السلبي على العلماء دون غيرهم بل شملت أعلى مناصب الدولة وهي الخلافة ذاتها.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جاري الأطباء

لقد حفل بلاط الخلفاء بكثير من الأطباء المهرة، قدموا من بلدان مختلفة استقدمهم الخلفاء بسبب الحاجة إليهم، وما أن حلوا بدار الخلافة، حتى أكرمهم الخلفاء، وخصصوا لهم المرتبات السخية، والصلات السنية، حتى صار بعضهم من أصحاب الثروات الطائلة، وتمتع الكثير منهم بشهرة علمية واسعة.

كان أول طبيب يعمل في دار الخلافة في عهد الخليفة المنصور هو جرجيس بن بختيشوع من أهل جنديسابور، كان يعمل في أحد البيمارستانات هناك وكانت له خبرة بصناعة الطب، ومعرفة الأدوية، وأنواع العلاج، وسبب استقدامه إلى دار الخلافة: أن الخليفة المنصور مرض وعجز جميع الأطباء في بغداد عن إبرائه من علته، وحينذاك بعث في طلب جرجيس[1].

ومن خلال النصوص التي تقدمها المصادر، يمكن الوصول إلى قائمة نفقات طبقة أطباء دار الخلافة وهي على النحو التالي:

---

(١) ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، ص ١٨٣؛ ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ص ١٧٩.

قائمة بالنفقات على الأطباء

الخليفة	اسم الطبيب	مقدار الجاري الشهري	مقدار الصلات
أبو جعفر المنصور	جرجيس بن بختيشوع	خصص له مرتب لم يعرف مقداره	٣٠٠٠ دينار وثلاث جوار روميات[١]
المنصور	جرجيس بن بختيشوع		١٠,٠٠٠ دينار[٢]
المهدي	أبو قريش عيسى بن ماسة		بدرة من الدنانير والدراهم[٣]
الهادي	عبدالله الطيفوري		١٠٠,٠٠٠ درهم[٤]

---

(١) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٨٥. وكان ذلك في سنة ١٥١هـ، وامتنع جرجيس عن قبول الجواري نظراً لعقيدته التي تحرم الزواج بأكثر من امرأة.
ن. م. س.: ص ١٨٥.
ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١١٠؛ الجومرد: **المنصور**، ص ٣٦٨؛ ترتون: **أهل الذمة في الإسلام**، ص ١٧٩

(٢) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٨٥؛ ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١١١. «وكان ذلك في سنة ١٥٢هـ. حيث أن جرجيس مرض واشتاق لرؤية أهله، فطلب من المنصور الرحيل إلى بلده فوافق الخليفة على سفره».
ن. م. س.: ص ١١١.

(٣) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢١٥، واسمه عيسى بن ماسة، كان صيدلانياً يجلس على موضع نحو باب القصر، وكان ديناً صالحاً في نفسه، خدم الخيزران ووصلته بمائة فالوذج «نوع من الحلواء» مع مائة ثوب وفرس بسرجه ولجامه ووصله المهدي، ولكن لم يعلم مقدار الصلات.
ن. م. س.: ص ٩٥.

(٤) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٢١. «لم يعلم مقدار الجاري الشهري، وقيل بأنه كان أحظى خلق الله عند الهادي، كان متطبباً عند طيفور أخو الخيزران، حسن العقل، ولد في كسكر».
ن. م. س.: ص ٢٢٠.

الخليفة	اسم الطبيب	مقدار الجاري الشهري	مقدار الصلات
الرشيد	أبو قريش عيسى		١٠,٠٠٠ دينار[١]
الرشيد	أبو قريش عيسى		٢٠,٠٠٠ دينار[٢]
الرشيد	أبو يوحنا ماسويه	٢٠٠٠ درهم	٢٠,٠٠٠ درهم[٣] في كل سنة معونة وعلوفة ونزل
الرشيد	بختيشوع بن جرجيس	١٢,٠٠٠ درهم	١٠٠,٠٠٠ درهم[٤] لفصد الرشيد مرتين في السنة و ١٠٠,٠٠٠ درهم لإعطائه دواء مسهل

---

(١) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢١٨.

(٢) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٢٨٢. «وهذه الصلة من الرشيد عشرة آلاف ومن عيسى بن جعفر المنصور عشرة آلاف، لأن الرشيد أمر عيسى الطبيب بمعالجة عيسى بن جعفر من مرض السمنة».

(٣) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٢٣. «هذا الطبيب يعمل لدى الفضل البرمكي، وقد اشتكى الرشيد من عينه، فعمل ماسويه على علاجها، فألزمه الرشيد بدار الخلافة وأجرى عليه جاري شهري وصلات سنوية».

(٤) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٧١؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢ / ص ٤٤٥؛ شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج ٢ / ص ١٢٩. «وهو ابن الطبيب جرجيس الذي خدم المنصور، قدم بختيشوع بغداد ودخل على الرشيد فأكرمه وخلع عليه، ووهب له مالاً سنياً، وافراً، وجعله رئيس الأطباء. وخدم الرشيد والأمين والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل». ابن القفطي: ص ٧١.

وقد وصل إليه صلات من أقرباء الخليفة، فقد وصلته زبيدة زوجة الرشيد بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار لعلاجها ثلاث مرات.

انظر البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ٥٤.

أبو داود الأندلسي: **طبقات الأطباء**، ص ٦٣. وقد وصل إليه خلال خدمته للرشيد مبلغ (٥٧,٠٠٠,٠٠٠) درهم؛ الذهبي: **دول الإسلام** ج ٣٧، ورقة ٥٦ أ.

الخليفة	اسم الطبيب	مقدار الجاري الشهري	مقدار الصلات
الرشيد	جبرائيل بن بختيشوع	٣٠٠ درهم[١] ١٠,٠٠٠ درهم[٢] ومبلغ (٥٠٠) درهم لضيافته[٣]	٥٠٠٠ دينار[٤] ٥٠٠,٠٠٠ دراهم[٥] ٥٠٠,٠٠٠ درهم[٦] ١٠٠,٠٠٠ درهم لفصد الخليفة في السنة مرتين[٧] ١٠٠,٠٠٠ درهم لشرب الدواء في السنة مرتين[٨]

(١) ابن الداية: **المكافأة**، ص ٢١٥. «ابتدأ أول أمره براتب ثلاثمائة درهم في الشهر ولما اطلع الرشيد على علمه واهتمامه زاده إلى عشرة آلاف درهم».
«وجبرائيل: هو ابن الطبيب المشهور بختيشوع، وكان عالي الهمة، حظياً عند الخلفاء، وحصل إليه من جهتهم الكثير من الأموال».
(٢) ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٩٨.
(٣) ن. م. س. : ص ١٩٨. «أول صلة من الرشيد».
(٤) ن. م. س. : ص ١٨٨.
(٥) ن. م. س. : ص ١٩٢.
«اشترى بهذا المبلغ ضيعة، ووصله يحيى بن خالد البرمكي بمبلغ (٧٠٠,٠٠٠) درهم ليكمل بها ثمن الضيعة». ن. م. س. : ص ١٨١؛ شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج ٢ / ص ١٢٩؛ ترتون: **أهل الذمة في الإسلام**، ص ١٨٢.
(٦) ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٩٩؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢ / ص ٤٤٥.
(٧) (٨) ن. م. س. : ص ٢٠٠؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢ / ص ٤٤٥. وقد بلغ إجمالي رواتبه خلال مدة خدمته للرشيد وهي (٢٣ سنة) مبلغ (٢,٧٦٠,٠٠٠) درهم عدا مال الضيافة، والصلات ومال شرب الدواء، ومال الفصد. وكان يدفع له مخصصات سنوية من بيت مال الخاصة على النحو التالي: (٥٠,٠٠٠) درهم راتب =

الخليفة	اسم الطبيب	مقدارالجاري الشهري	مقدار الصلات
الأمين المأمون	جبرائيل بن بختيشوع[1] جبرائيل بن بختيشوع	لم يعلم مقداره لم يعلم مقداره	لم يعلم مقدارها ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[2] و ١٠٠٠ كر(*) من الحنطة

= جاري، و(٥٠,٠٠٠) درهم ثمن شراء الثياب، و(٥٠,٠٠٠) درهم هدية في عيد النصارى، وكذلك عشرة آلاف درهم ثمن شراء ثياب لهذا العيد. وخمسين ألف درهم هدية عيد الفطر. فيصير إليه (٢١٠,٠٠٠) درهم. وكذلك كان يأخذ من أقرباء الرشيد الرواتب الجارية على النحو التالي:

(٥٠,٠٠٠) درهم من عيسى بن جعفر، و(٥٠,٠٠٠) درهم من زبيدة أم جعفر، و(٥٠,٠٠٠) درهم من العباسة أخت الرشيد، و(٣٠,٠٠٠) درهم من إبراهيم بن عثمان، و(٥٠,٠٠٠) درهم من الفضل بن الربيع، و(٧٠,٠٠٠) درهم من فاطمة أم محمد.

انظر: ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٩٩؛ أبو داود الأندلسي: **طبقات الأطباء**، ص ٦٤. وكذلك أخذ من البرامكة مخصصات سنوية كالتالي: (٦٠,٠٠٠) درهم من يحيى بن خالد، و(١٢٠,٠٠٠) درهم من جعفر بن يحيى، و(٦٠,٠٠٠) درهم من الفضل بن يحيى.

انظر: ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٠٠.

علاوة على غلته من ضياعه وقدر إنتاجها بمبلغ (٨٠٠,٠٠٠) درهم، و(٧٠,٠٠٠) درهم من فضل مقاطعته. وعاشت أسرة ابن بختيشوع في بغداد بعد وفاته في فضل وجاه لمدة ربما تزيد عن قرنين ونصف كلهم من الأطباء.

انظر: فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢ / ص ٣٨٤.

(١) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٩٨. ذكر ابن القفطي أن الأمين أكرم جبرائيل ووهب له أموالاً جليلة أكثر مما كان أبوه يهبه» فهذا يدل على أن جبرائيل تمتع بصفات ومميزات مالية أكثر من عهد الرشيد.

(٢) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٩٩؛ ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٩٠؛ عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣ / ص ٣١٣. «والظاهر أن جبرائيل بعد موت الرشيد. ترك بغداد أو ترك قصر الخليفة واتصل بالأمين، فغضب عليه المأمون وصادر أملاكه، ولكنه مرض واستدعى جبرائيل في عام ٢١٠هـ ورضي عنه ووصله =

الخليفة	اسم الطبيب	مقدار الجاري الشهري	مقدار الصلات
المأمون	جبرائيل الكحال المأموني	١٠٠٠ درهم[١]	
	جبرائيل الكحال المأموني	١٥٠ درهم[٢]	
الواثق	يوحنا بن ماسويه	لم يعلم مقداره	٣٠٠,٠٠٠ درهم[٣] ومجموع ما وصل إليه من الخلفاء يقدر بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]
المتوكل	بختيشوع بن جبرائيل	لم يعلم مقداره	٣٠٠,٠٠٠ درهم[٥] و ٣٠ تختاً من الثياب

= بما ذكرناه آنفاً ورد إليه الضياع التي صادرها». ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ١٨٩.

(*) الكر: مكيال لأهل العـراق، وقد حدده الخوارزمي وقال: «كان الكر الكبير أو الوافي في بغداد والكوفة يتسع لـ ٦٠ قفيزاً كل قفيز ثمانية مكاكيك كل مكوك ثلاث كيلجات، كل كيلجة ٦٠٠ درهم». انظر: ابن منظور: لسان العرب ج ٤، باب الراء فصل الكاف؛ الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص ١٥.

(١) ابن القفطي: **أخبار العلماء** ص ١٠٦؛ ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء** ص ٢٤٢. «جبرائيل الكحال: اشتهر بخفة يده في التكحيل، لذلك أخذه المأمون كحالاً له، وأجرى عليه الأرزاق الشهرية. ولكن الذي يبدو أن جبرائيل هذا قام بنقل بعض أسرار الخليفة فعلم المأمون بذلك فطرده من خدمته وجعل له جاري شهري قدره (١٥٠) درهماً في الشهر الواحد». ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٠٦.

(٢) ابن القفطي: أخبار العلماء، ص ١٠٦.

(٣) ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٤٦. «كان يعمل لدى الرشيد في ترجمة الكتب القديمة، ووضعه الرشيد أميناً على الترجمة، وخدم الرشيد والأمين والمأمون إلى أيام المتوكل، كان طبيباً ذكياً خبيراً بصناعة الطب». ن. م. س. : ص ٢٤٦. أبو داود الأندلسي: **طبقات الأطباء**، ص ٦٥.

(٤) ن. م. س. : ص ٢٤٦.

(٥) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٧٢؛ ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٠٧؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١٣٦. «ولقد بلغ من الجلالة والرفعة وعظم =

الخليفة	اسم الطبيب	مقدار الجاري الشهري	مقدار الصلات
المتوكل	حنين بن إسحاق	لم يعلم مقداره	٥٠,٠٠٠ درهم وبعض الاقطاعات[(١)]
المتوكل	إسرائيل بن زكريا الطيفوري	لم يعلم مقداره	وصله بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ درهم، وأقطعه أرض بسامراء مساحتها ٥٠,٠٠٠ ذراع تغل في السنة ٥٠,٠٠٠ درهم ووصله كذلك بمبلغ ٣٠٠٠ دينار[(٢)]

وفي عهد الخليفة المعتضد بالله، كان جاري الأطباء الشهري مع غيرهم من الكحالين والبوابين والخبازين، وغيرهم ممن يختص بخدمة المرضى مبلغ (٤٥٠) دينار[(٣)].

إن ندرة المعلومات التي تقدمها المصادر في مسائل الإنفاق على الأطباء

= المنزلة، وحسن الحال وكثرة المال، وكمال المروءة، ومجاراة الخليفة في الفرش واللبس والضيافات مبلغاً يفوق الوصف». ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٧٢؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١٣٦.

(١) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٢١. «وكان يعمل في ترجمة الكتب في عصر المأمون ولقد بالغ المأمون في إكرامه حتى أنه كان يعطيه زنة ما ينقله ذهباً، وفي عهد المتوكل انتشر خبره بين الأطباء، فاستدعاه المتوكل وأجرى عليه أرزاقاً جارية لم تذكرها المصادر». ن. م. س. : ص ١٢١.

(٢) ابن أبي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٢٥. «وكان هذا الطبيب مختص بخدمة الوزير الفتح بن خاقان، ولكن المتوكل أعجب به فجعله في دار الخلافة، وأجرى عليه الأرزاق والصلات الجارية، وكان مقدماً في صناعة الطب، جليل القدر عند الخلفاء». ن. م. س. : ص ٢٢٥.

(٣) الصابي: الوزراء، ص ٢٥.

أو الجاري لهم يجعل من الصعب الوصول إلى صورة واضحة عن النفقات العامة في هذا الإطار، رغم الاهتمام الكبير الذي خص به الأطباء نتيجة إنجازاتهم ذات العلاقة المباشرة بالخلفاء والإدارة المركزية للدولة الإسلامية خلال هذه الحقبة.

* * *



جاري الأدباء والشعراء

لقد عاش الشعر والشعراء في بغداد وسر من رأى في منتدى من السعة والازدهار، وبرز الكثير من الأدباء والشعراء المبرزين، وذلك راجع إلى الاهتمام الكبير والدعم المتواصل الذي كان يسديه الخلفاء على هذه الفئة المتميزة، فلقد اهتم العباسيون، وخاصة خلفاء العصر العباسي الأول بالشعر والشعراء والعلماء المتخصصين في فنون الأدب واللغة والأمثال. فكان الخلفاء يجدون عندهم ما يمتعون به أنفسهم من عناء وتعب أمور الخلافة، فالأدباء والشعراء ينقلون أخبار الأمم السابقة ويحكون عن أخبار النوادر والأدب والشعر.

ويسمع الخليفة عنهم صوراً حية من الشعر تحكي نهضة الدول الإسلامية، وعمرانها والإشادة بالخليفة ومدى إسهاماته في خدمة دولته ورعاية مصالحها.

يعقد في دور الخلفاء المناظرات الأدبية والمحاورات الشعرية، كل هذا يدار في دار الخلافة. ويعمل الشعراء كذلك على نقل أخبار الخلفاء إلى أبناء قبائلهم وعشائرهم وعوائلهم، فيمدحون الخليفة ويشيدون بحكمه، وبمدى ما وصلت إليه الدول من تقدم وازدهار.

وإذا كان العلماء والفقهاء هم واسطة العقد بين الخليفة والمجتمع. فكذلك كان الشعراء، فهي تعتبر أبرز فئة في المجتمع.

وإذا مضينا بتعقب من كانوا يمدحون الخلفاء العباسيين. وجدناهم أكثر من أن يحصوا ويستقصوا، وإنما يهمنا منهم من نال جرايات وصلات الخلفاء.

ونرى هناك فئة معينة من الشعراء كان يطلق عليهم شعراء السياسة، يدافعون عن الخلافة العباسية، مناضلين عن خلفاء الدولة العباسية خصومهم من الشيعة والعلويين.

وكل هذا لا بد له من جزاء وثواب، وهذا يتمثل في دفع الأرزاق الجارية والصلات الكثيرة سواء مادية أو عينية.

وفي حقيقة الأمر لقد كانت الصلات كبيرة إلى درجة تفوق الوصف، ولا يكاد يصدقها العقل أحياناً، إذا قيست مثل تلك الصلات بما كان يقدم للفقهاء وللعلماء وللأطباء وغيرهم ممن لازموا دار الخلافة، أو خدموا الخليفة والمجتمع، وكانت تلك الصلات مما يفخر به الشعراء، وخاصة إذا كانت من الخلفاء لأنهم يعيبون على من يأخذ من العامة، فقد قال ذو الرمة[1]:

وما كان مالي من تراث ورثته ... ولا دية كانت ولا كسب مأثم

ولكن عطاء الله من كل رحلة ... إلى كل محجوب السرادق خضرم

ولقد دلت النصوص الكثيرة من خلال الصلات على أولئك الأدباء والشعراء أن أكثر الأموال التي صرفت على تلك الفئة كانت من بيت المال[2]، بالإضافة إلى ما يقدمه الخلفاء من بيوت أموالهم الخاصة.

ومن خلال النصوص التي تقدمها المصادر يمكن الوصول إلى قائمة نفقات الأدباء والشعراء القادمين إلى دار الخلافة وهي على النحو التالي:

---

(١) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٣١٩.

(٢) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣/٢٩٩؛ البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٦؛ الرخبي: **الرتاج**، ج ١ / ص ٤١٨؛ أبو زيد شلبي: **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ص ٣١٧؛ يونس السامرائي: **سامراء**، ص ٧٥.

قائمة بالنفقات على الأدباء والشعراء

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المنصور[١]	أديب من أهل المدينة (لم يذكر اسمه)		٢٠,٠٠٠ درهم[٢]
المنصور	شبة بن عقال التميمي		٣٠,٠٠٠ درهم[٣]
المنصور	ابن هرمة		١٠,٠٠٠ درهم[٤]
المنصور	ابن هرمة		١٠,٠٠٠ درهم[٥]
المنصور	ابن هرمة		٥٠٠٠ درهم[٦]
المنصور	ابن هرمة		٤٠,٠ درهم[٧]

(١) أبو جعفر المنصور: الخليفة الثاني، كانت له نظرة حيال الشعراء وهي: إذا كانت القصيدة قد قيلت في مناسبة سابقة أو يحفظها أحد، فإنه لا يعطى عليها صلة، أما إذا كانت جديدة ولم يطلع عليها أحد، فإنه يجيز عليها.
الاتليدي: **أعلام الناس**، ص ٦٤.

(٢) عبدالسلام رستم: **أبو جعفر المنصور**، ص ١٣٧. «هذا الشاب من أهل المدينة كان عالماً بالأخبار، ويحفظ شريف الأشعار بالمدينة المنورة، فأعطاه المنصور عشرة آلاف درهم، ثم ضاعفها له».

(٣) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ١ / ص ٣٦٠. هذا التميمي أديب مادح وليس بشاعر مدح المنصور وابنه صالحاً فوصله المنصور.

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٤ / ص ٣٧٥. «واسمه إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة أبو إسحاق الفهري المدني كان يسكن المدينة المنورة. وصله المنصور ولأول مرة بهذه الصلة في سنة ١٤٠هـ». ن. م. س. : ج ٤ ص ٣٧٥.

(٥) العسكري: **الأوائل**، ص ٢٠٥؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٢١؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٧٠؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٢ ورقة ٢٠٠ ب؛ أبو علي القالي: **الأمالي والنوادر**، ص ٤٠. «وهذه الصلة بمناسبة افتتاح مدينة بغداد، حيث أن المنصور وزع على الشعراء (٢٠٠٠) درهم، أما ابن هرمة فقد أعطاه (١٠,٠٠٠) درهم لجيد ما قاله». القالي: **الأمالي** ص ٤٠.

(٦) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج ١ / ص ٣٧٠.

(٧) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المنصور	ابن هرمة		٢٠٠٠ درهم[١]
المنصور	ابن هرمة		١٠٠٠ درهم[٢]
المنصور	ابن هرمة		١٠,٠٠٠ درهم[٣]
المنصور	أبو دلامة		١٠,٠٠٠ درهم[٤] و٥٠ ثوباً
المنصور	أبو دلامة		٢٠٠٠ درهم[٥]
المنصور	أبو دلامة		١٠,٠٠٠ درهم[٦]
المنصور	أبو دلامة		١٠٠٠ جريب[٧]

(١) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤ / ورقة ٤٤ ب.

(٢) عبدالسلام رستم: **أبو جعفر المنصور**، ص ٨٧.

(٣) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٦٨. «وهذه آخر صلة وصل بها المنصور ابن هرمة وقال له: لا أراك بعد تلك الصلة. ثم تلاحظ أن المنصور أخذ ينقص في صلاته لابن هرمة، حيث بدأها بعشرة آلاف درهم ثم وصلت ألف درهم فقط. وآخر صلة كانت عشرة آلاف، لأن ابن هرمة طلب من المنصور أن يكتب إلى عامله بالمدينة أن يتهاون مع ابن هرمة في شرب الخمر، فنهره المنصور على ذلك وعاقبه، وقال: «لا أعطل حداً من حدود الله». ن. م. س.: ص ٢٦٨.

(٤) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٨٨؛ عبدالسلام رستم: **أبو جعفر المنصور**، ص ٨٩. «وهذه الصلة كان قد وعده بها السفاح قبل موته، ولكن توفي ولم تصل إلى أبي دلامة، فطلبها من المنصور بعد تقديم الشهود» وأبو دلامة هذا من أهل الكوفة، أسود اللون، كان يطرف الخلفاء بنوادره، وكان يجيد شعر المديح والرثاء». ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١١ / ص ١٦٥.

(٥) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ورقة ٥٧ ب؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٦٦ «وهذه أول صلة من المنصور».

(٦) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ص ورقة ١١٣ ب. «لقاء قصيدة مدح في محفل من الناس».

(٧) الطبري: **تاريخ**، ج ٩ / ص ٢٩٤. والجريب: وحدة مساحة يساوي عشر قصبات في عشر قصبات أي ١٠٠ قصبة مربعة، وبذلك يكون الجريب في وقتنا الحاضر يساوي ١٥٩٢ متراً مربعاً.

انظر: الماوردي: **الأحكام السلطانية**، ص ١٧٣؛ فالتر هنتس: **المكاييل والأوزان**، ص ٩٦.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المنصور	المؤمل بن أميل		٤٠٠٠ درهم[١]
المنصور	شاعر: من ولد عمرو بن حزم «لم يعرف اسمه»		١٠,٠٠٠ درهم[٢]
المنصور	أبو نخيلة		١٠,٠٠٠ درهم[٣]
المنصور	الأحوص		٤٠٠٠ درهم[٤]
المنصور	حماد عجرد		٥٠٠٠ درهم[٥]
المهدي	على جميع الشعراء		٥٠٠,٠٠٠ درهم[٦]

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٧ ورقة ١٤٩ أ؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٦٣. «المؤمل هذا شاعر كوفي قدم على الأمير المهدي وهو بالري فمدحه بعدة أبيات، فأجازه عليها المهدي بعشرين ألف درهم، ولما سمع الخليفة المنصور بالخبر استدعى الشاعر، وأخذ منه ستة عشر ألف درهم وأعطاه أربعة آلاف، وقال الخليفة إن هذا الشعر لا يساوي عشرين ألف درهم، ولكن استطاع الشاعر أن يستردها من المهدي لما صار خليفة». ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٧ / ورقة ١٤٩ ب.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ٢٢١. «لم يعرف اسم الشاعر، وإنما أجازه المنصور لقاء أبيات شعر مدح بها الخليفة».

(٣) ن. م. س. : ج ١٠ / ص ٣٤٧٨. «شاعر مخضرم الدولتين: الأموية والعباسية، وكان شعره سياسياً بحتاً يدافع عن أحقية العباسيين وسلطانهم في الخلافة مدح السفاح ومن بعده المنصور». الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٨ / ص ١٤٩؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٩٢.

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣ / ص ٢٢٠٩ «واسمه الأحوص بن محمد الأنصاري».

(٥) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٣٦٥. «شاعر كوفي الأصل والمنشأ اشتهر بالمجون والزندقة». ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٠ / ص ٢٤٩.

(٦) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨ / ورقة ١٢٢ أ. «هذه الصلة على جميع الشعراء بمناسبة افتتاح مدينته عيساباذ عام ١٦٤هـ. ويعد المهدي من أكرم أهل زمانه، إذا أعطى ألف دينار استقلها، ويقال أنه أول خليفة فتح أبوابه للشعراء فقد مضى يجزل لهم في العطاء ومضوا يجزلون له في الثناء، حتى أنه أعطى شاعراً ذات مرة ٥٠,٠٠٠ دينار ولم يعرف اسم الشاعر». انظر: اليافعي: مرآة الجنان، ج ١ / ص ٣٥٦؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١ / ص ٢٦٧.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	مروان بن أبي حفصة		٤٠,٠٠٠ درهم[1] و ٣٠,٠٠٠ درهم من أهل بيته
المهدي	مروان بن أبي حفصة		٧٠,٠٠٠ درهم[2]
المهدي	مروان بن أبي حفصة		٨٠,٠٠٠ درهم[3]
المهدي	مروان بن أبي حفصة		١٠٠,٠٠٠ درهم[4]
المهدي	ابن الخياط		٥٠,٠٠٠ درهم وعوض عنها بكل درهم دينار[5]

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩ / ص ٢٨٠. «شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين، الأموية والعباسية، كان شعره سياسياً يؤيد العباسيين في أحقيتهم بالخلافة، وكان جواداً مقداماً، ولاه المنصور اليمن ثم سجستان، «مدح المهدي والهادي والرشيد، وتوفي في خلافة الرشيد سنة ١٨٢هـ». ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ١١٧؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج ١ / ص ٣٨٩.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ٥٣٩.

(٣) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٢٨.

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣ / ص ١١٤٢؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٢٨؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١ / ص ٢٢٣.
«وقد تحدث كثير من المؤرخين عن تلك الصلة، وقالوا: هي أول جائزة بمائة ألف أعطيها شاعر في خلافة العباسيين، والظاهر أن القصيدة كانت مائة بيت، على كل بيت ألف درهم». ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١ / ص ٢٢٣.

(٥) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٥؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨ / ورقة ٩٥ أ؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٥٥؛ العيني: **عقد الجمان** ج ١٣ / ورقة ٤٥ ب.
«واسمه: عبدالله بن محمد بن سالم بن يونس بن الخياط، شاعر ظريف مخضرم، ماجن خليع، يجيد شعر الهجاء، مدح المهدي فأمر له بخمسين ألف درهم فوزعها على الناس فعوضة عن كل درهم دينار». الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢٠ / ص ١.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	ابن الخياط		٥٠,٠٠٠ درهم، ثم مدحه وأعطاه ٥٠,٠٠٠ درهم[(١)]
المهدي	سلم الخاسر		١٠,٠٠٠ درهم و ١٠ أثواب[(٢)]
المهدي	سلم الخاسر		٢٠,٠٠٠ درهم و ٢٠ ثوباً[(٣)]
المهدي	سلم الخاسر		٣٠,٠٠٠ درهم و ٣٠ ثوباً[(٤)]
المهدي	سلم الخاسر		١٠١,٠٠٠ درهم[(٥)]

---

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢٠ / ص ١؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٢٠٥٤. مدحه في يوم واحد بقصيدتين فنال عليهما صلتين كل صلة خمسون ألف درهم.

(٢) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٦. «ولد بالبصرة وبها نشأ، اختلف في سبب تلقيبه بالخاسر: فقد قيل أن أباه «عمرو» قد خلف أموالاً كثيرة، فأنفقها سلم في اللهو والأشعار، وقيل بل باع مصحف قرآن كريم واشترى بثمنه طنبوراً وتعلم الشعر والأدب على يدي الشاعر بشار بن برد، وأول من مدح من الخلفاء، المهدي وكان يزيده في صلاته عن مروان بن أبـي حفصة، توفي سنة ١٨٦هـ في خلافة الرشيد». الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢١ / ص ٧٣؛ ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٠ / ص ٢٣٦. وهذه أول صلة من المهدي.

(٣) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٦.

(٤) ن. م. س.: ص ٢٢٦. تلاحظ أن الصلات هنا مطردة في الازدياد كل سنة تزيد عن الأخرى.

(٥) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٤٤. «وهذه الصلة نافس بها سلم الخاسر زميله الشاعر مروان بن أبـي حفصة إذ أن سلماً حلف أن يأخذ أكثر من صلة مروان (١٠٠ ألف درهم) فبر يمينه الخليفة وأعطاه ألفاً زيادة عن صلة مروان. وقد اجتمع عنده من المال ٣٦,٠٠٠ دينار وقيل ٥٠,٠٠٠ دينار، كلها من مدائح الملوك. ن. م. س.: ص ١٤٤.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	أبو العتاهية		٥٠٠٠ درهم[١]
المهدي	أبو العتاهية		٥٠,٠٠٠ درهم، وعوض عنها بـ ٥٠,٠٠٠ درهم[٢] أخرى.
المهدي	ابن المولى	أجرى له المهدي ما يكفيه هو وعياله في كل سنة مبلغاً من المال	١٠,٠٠٠ درهم وكسوة[٣]
المهدي	الماجشون		٥٠٠٠ دينار، وقيل ١٠,٠٠٠ دينار[٤]
المهدي	المفضل		٣٠,٠٠٠ درهم[٥]
المهدي	ابن مكمل		٧٠,٠٠٠ درهم[٦] وحصان

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٧٢. «واسمه: إسماعيل بن القاسم بن سويد، ولد في عين التمر، بالقرب من الأنبار سنة ١٣٠هـ، اشتهر أمره في الكوفة، وعاش حياة اللهو والمجون حتى سنة ١٨٠هـ وتاب وعاش حياة الزهد والتقشف ومدح المهدي والهادي والرشيد، وهذه أول صلة ينالها من المهدي.

(٢) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣ / ص ٣٢٦. «وصله المهدي بصلة، فوزعها على من بالباب، فعوضه المهدي عنها بمثلها.

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٢٩٩٨. «واسمه: محمد بن عبدالله بن مسلم بن المولى، شاعر مجيد متقدم من مخضرمي الدولتين ومداحي أهلهما، قدم على المهدي، فمدحه، وأجرى له أرزاقاً سنوية لم يذكر مقدارها».

ن. م. س. : ج ٣ / ص ٢٩٩.

(٤) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ص ورقة ٨٧ أ. «واسمه: عبدالرحمن، دخل على المهدي وهو في الحج فأنشده شعراً فوصله».

(٥) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ج ١٦ / ص ٤٠٣. «ولم يكن بشاعر وإنما هو راوية للشعر فقط.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٦ / ص ٢٣. «واسمه: الحسين بن مطير، مولى لبني أسد من خزيمة، وهو من مخضرمي الدولتين، مدح بني أمية وبني العباس، ومدح المهدي بقصيدة جيدة فوصله بصلة كبيرة». ن. م. س. : ج ١٦ / ص ٢٣.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	ابن مكمل		٣٠٠٠ درهم[(١)]
المهدي	المؤمل بن أميل		١٥,٠٠٠ درهم[(٢)]
المهدي	المؤمل بن أميل		١٠,٠٠٠ درهم[(٣)]
المهدي	المؤمل بن أميل		٥,٠٠٠ درهم[(٤)]
المهدي	المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي		١٠,٠٠٠ دينار
	أبو السائب		١٠,٠٠٠ دينار
	العثماني بن لؤلؤ الرطب		١٠,٠٠٠ دينار و ١٠,٠٠٠ درهم
	ابن أخت الأحوص		١٠,٠٠٠ دينار[(٥)]
المهدي	العماني		١٠,٠٠٠ درهم[(٦)]
المهدي	بشار بن برد	جعل له جارياً في كل سنة لم يذكر مقداره	٥,٠٠٠ درهم[(٧)]
المهدي	بشار بن برد		٥,٠٠٠ درهم[(٨)]

---

(١) ن. م. س. : ج ١٦ / ص ٢٣.

(٢) ن. م. س. : ج ٢٢ / ص ٢٤٨. «أول صلة يصله بها، قدم من الكوفة إلى بغداد ليسلم عليه بالخلافة، وكان معه الحسين بن يزيد بن الحكم السلولي، وقد وصله المهدي كذلك بـ ١٥,٠٠٠ درهم». ن. م. س. : ج ٢٢ ص ٢٤٨.

(٣) ن. م. س. : ج ٢٢ ص ٢٤٨.

(٤) ن. م. س. : ج ٢٢ ص ٢٤٨.

(٥) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٥. «هذه الصلات وزعت على أولئك الشعراء حينما كان المهدي بالمدينة المنورة، في جلسة واحدة، وقد ميز ابن لؤلؤ الرطب، ولا نعلم سبب التمييز».

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٨ / ص ٣٢٠ «لقاء شعر أنشده في فرس المهدي، واسمه محمد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة الحنظلي، وهو بصري، كان شاعراً راجزاً، من شعراء الدولة العباسية» ن. م. س. : ج ١٨ / ص ٣١١.

(٧) (٨) ن. م. س. : ج ٣ / ص ٢١٩. «ولد بالبصرة، ولد أعمى، اشتهر بالمجون والزندقة، واحتضنه المهدي، ونهاه عن اللهو والفجور، فامتثل لقول الخليفة، ولكن بعد =

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	بشار بن برد		١٠,٠٠٠ درهم، وعبد وقينة، وكثير من الخلع[1]
المهدي	أبو دلامة		بدرة دراهم[2]
الهادي	مروان بن أبي حفصة		١٣٠,٠٠٠ درهم[3]
الهادي	سلم الخاسر		١٠٠,٠٠٠ درهم[4]
الهادي	سلم الخاسر		٣٠٠,٠٠٠ درهم[5]

= ذلك يطلع الخليفة على أن بشاراً لا يزال زنديقاً فيأمر بضربه حتى الموت، وكان ذلك في سنة ١٦٨هـ».

ابن الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ٧ / ص ١١٢.

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٢١٣؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٠٥.

(٢) ابن دحية: **النبراس**، ص ٣٤.. «بدرة الدراهم = ١٠,٠٠٠ درهم وقد مر معنا تفسيرها».

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٥٩؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٦٤. «وكان الهادي منذ ولايته يقعد للشعراء ويمدحونه، ويجزل لهم الصلات». شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٩٢.

وهذه الصلة على مروان لقاء قصيدة شعر مدح في الهادي منها:

تشابه يوماً بأسه ونواله ... فما أحد يدري لأيهما الفضل

فأمر له بثلاثين معجلة و ١٠٠ ألف تدور في الدواوين، ولكنه في النهاية يأمر بصرفها معجلة له. ابن كثير: **البداية**، ج ١٠ / ص ١٥٩.

(٤) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٧٤.

(٥) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣١/١٧٣. «لقاء قصيدة مدح بها الهادي، وأكثر ما أعجب الخليفة فيها هذا البيت:

لولا هداكم وفضل أولكم ... لم تدر ما أصل دينها العرب

وقال الهادي من أجل ذلك «إنما وفرت صلته للبيت الأخير» ويقصد هذا البيت وهي أكبر صلة حتى الآن تمر بنا ولم يسبق أن وصل أحد من الخلفاء بمثلها. ن. م. س.: ص ١٣١.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الهادي	عيسى بن دأب		٣٠,٠٠٠ دينار[1]
الهادي	أبو الخطاب البهدلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[2]
الرشيد	مروان بن أبـي حفصة	١٠٠,٠٠٠ درهم في السنة[3]	
الرشيد	مروان بن أبـي حفصة		٥,٠٠٠ دينار، وكسوة، و ١٠ من رقيق الروم، وبرذون من مراكبه[4]

(١) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٦٩.
«عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب أبو الوليد التيمي المدني، كان راوية العرب، وافر الأدب، عالماً بالنسب» فهو لم يكن شاعراً وإنما كان أديباً.
ن. م. س. : ج ٢ / ص ٦٩.

(٢) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٧٤.
«وهذا الشاعر يعتبر من مادحي الهادي، وكان وافر الحظ عنده، وصله لقاء قصيدة مدحه بها».
انظر: القيرواني: **زهر الآداب**، ص ١٤.

(٣) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ورقة ١٥١ أ، ب؛ الجرمود: **هارون الرشيد**، ص ٢٥٢.
«أحب الرشيد الشعر والشعراء، وأحب المدح، ومال إلى أهل الأدب، وقربهم، وأجرى عليهم الجرايات الواسعة، وأجاز على المديح الأموال الجزيلة، فكان سريع العطاء واسعه».
انظر: الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٧٧؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١١ / ص ٧٤١؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢١٤.
ابن تغري بردي: **مورد اللطافة**، ورقة ٤١ أ.
«أما رواتب الشاعر مروان (سبقت ترجمته) فكانت تبلغ في كل سنة ١٠٠,٠٠٠ درهم، عدا الصلات».

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١١ / ص ٧٤٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/١٣١. «أما الأربلي: فقال «إن تلك الصلة كانت عشرة آلاف دينار، وكسوة وعشرة من رقيق الروم وبرذوناً، فزاد في الصلة خمسة آلاف دينار». الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١١١.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	مروان بن أبي حفصة		٣,٠٠٠ دينار[١]
الرشيد	مروان بن أبي حفصة		٧٠,٠٠٠ درهم[٢]
الرشيد	إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٣]
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٢٠,٠٠٠ درهم، ثم أضعفها له الرشيد إلى ٤٠,٠٠٠ درهم[٤]
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٥٠,٠٠٠ درهم، ثم أضعفها له الرشيد إلى ١٠٠,٠٠٠ درهم[٥]

(١) العسكري: **فضل العطاء**، ص ٥٨. «بمناسبة ولادة الأمير محمد الأمين، ووصلته زبيدة بجوهر قدرت قيمته بعشرة آلاف دينار».
ن. م. س.: ص ٥٨.

(٢) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣ / ص ١١٤٣.

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥ / ص ٢٤٢. «وقال الأصفهاني: تلك أول صلة يصل بها الرشيد شاعراً، وإبراهيم الموصلي، ولد بالكوفة، وأصله من فارس من بيت شريف في العجم، لكنه نشأ عند عرب تميم، استقر به المقام في الموصل، مهنته الأولى الغناء، ولكنه كان يقرض الشعر الجيد، فقد أقرض أبياتاً من الشعر فوصله الرشيد بـ ١٠٠ ألف درهم، ووصله يحيى بن خالد البرمكي بخمسين ألف درهم» ن. م. س.: ج ٥ / ص ٢٤٢.

(٤) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٢٩٩. «وإسحاق هذا هو ابن إبراهيم المغني الكبير، ولد في الري، وقدم بغداد مع أبيه، درس القرآن، وعلوم الدين، والعربية، فهو شاعر نابغ وأديب، ولغوي وفقيه، فاحتضنه الرشيد وأكرمه على قرضه الشعر والغناء». فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٩٦. وكان يتنافس مع الشاعر الأصمعي على الصلات عند الرشيد.

(٥) الأصفهاني: **الأغاني** ج ٥ ص ٣٢٢؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٦٨٧ «وسبب الزيادة في الصلة، أن إسحاق يرفض قبول الصلة ابتداء، وعند ذلك يأمر الخليفة بزيادتها وربما يكون ذلك سياسة من إسحاق ليتمكن من الحصول على مزيد من الأموال».

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم، ثم أضعفها له الرشيد إلى ٢٠٠,٠٠٠ درهم(١)
الرشيد	الأصمعي	١٠,٠٠٠ درهم(٢)	
الرشيد	الأصمعي		٥٠٠٠ درهم(٣)
الرشيد	الأصمعي		١٠,٠٠٠ درهم(٤)
الرشيد	الأصمعي		٢٠,٠٠٠ درهم(٥)
الرشيد	الأصمعي		٢٩,٠٠٠ درهم(٦)
الرشيد	الأصمعي		٨٠,٠٠٠ درهم(٧)
الرشيد	الأصمعي		١٠٠,٠٠٠ درهم(٨)
الرشيد	الأصمعي		٢٠٠,٠٠٠ درهم(٩)
الرشيد	أبو العتاهية	٥٠,٠٠٠درهم سنوياً(١٠)	

---

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٦ / ص ١٩٢/١٩١؛ ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٧٧.

(٢) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢ / ص ٢٢٢. «الأصمعي هنا ليس بشاعر وإنما أديب، عالم باللغة العربية، راوية للشعر، لذلك نال الكثير من صلات الرشيد، علاوة على الجاري الشهري الذي جعل له من أجل تربية ابن الرشيد». وقد سبقت ترجمته في موضوع جاري أولاد الخلفاء.

(٣) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٠٩.

(٤) ابن عبد ربه **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٢٠٠.

(٥) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٤١٥.

(٦) التنوخي: **الفرج بعد الشدة** ج ٢ / ص ٢٤٠.

«وقد أورد التنوخي ذلك حيث قال: «وقد سأله الرشيد ذات مرة، قال: أشاعر أنت أم راوية للشعر؟قال: راوية، قال: لمن؟ قلت: لكل أمر ذي جد وهزل، بيد أن يكون حسناً».

(٧) الطرطوشي: **سراج الملوك**، ص ١٠٦.

(٨) الشريشي: **شرح مقامات الحريري**، ج ٢ / ص ٣٢٤.

(٩) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٧٧.

(١٠) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٤ / ص ٥٦، ٦٥، ٩١؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٤٠؛ محمد الدش: **أبو العتاهية**، ص ١٣٢؛ جمال سرحان: **المسامرة** =

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	أبو العتاهية		٢٠,٠٠٠ درهم[1]
الرشيد	أبو العتاهية		١٠٠,٠٠٠ درهم[2]
الرشيد	أبو العتاهية		١٠٠٠ دينار[3]
الرشيد	أبو نواس		٤,٠٠٠ درهم[4]
الرشيد	أبو نواس		١٠,٠٠٠ درهم[5]

= **والمناومة**، ص ٦٠. «وربما يصل الجاري في بعض السنوات إلى ١٠٠,٠٠٠ درهم». الجومرد: **هارون الرشيد**، ص ٢٥٢؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٤٠.

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٦٧؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٢٨٧. وزاده الفضل بن الربيع (وزير الرشيد سنة ١٨٧هـ بعد البرامكة) ٥,٠٠٠ درهم. ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٢٨٧.

(٢) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٦٧.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ١٣٣.

«وصله بهذا المبلغ عندما أطلقه الرشيد من السجن في سنة ١٨٠هـ فقد طلب منه الرشيد أن ينشده بعض الأبيات في الغزل، فامتنع أبو العتاهية وأدخله الرشيد السجن، فوجد الرشيد على حائط السجن هذه الأبيات الجميلة:

(أما والله إن الظلم لؤم   وما زال المسيء هو الظلوم)

(إلى ديان يوم الدين تمضي   وعند الله تجتمع الخصوم)

فأطلقه الرشيد ووصله.

(٤) الاتليدي: **أعلام الناس**، ص ٨٢. «وأبو نواس هو الحسن بن هانىء، فارسي الأم والأب، كان يقرض الشعر، عالماً باللغة، وحفظ القرآن وتعلم الفقه والتفسير والحديث، ونبغ في الثقافات الفارسية واليونانية، وأخذ من الثقافات الهندية وكان شديد الميل إلى اللهو والمجون، اتصل بالرشيد والأمين، ونال صلاتهم وجوائزهم». ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٠٨ واتفق أن جائزة الرشيد تأخرت عن أبي نواس، فأنشد في ذلك شعراً، فأمر الرشيد بصرف ما تأخر من صلاته. وهذا يدل على استمرارية صرف الصلات للشعراء. البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ٥٩/٩٨.

(٥) الاتليدي: **أعلام الناس**، ص ٨٢. «وكان معه عدد من الشعراء، وصل كلاً حسب براعته الشعرية.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	أبو نواس		١٠,٠٠٠ درهم[١]
الرشيد	العباس بن الأحنف		١٠,٠٠٠ درهم[٢]
الرشيد	العباس بن الأحنف		٣٠,٠٠٠ درهم[٣]
الرشيد	العباس بن الأحنف		٤٠,٠٠٠ درهم[٤]
الرشيد	العباس بن الأحنف		٤٠,٠٠٠ درهم[٥]
الرشيد	سلم الخاسر		٨٠,٠٠٠ درهم[٦]
الرشيد	اللاحقي		٢٠,٠٠٠ درهم[٧]

(١) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٣٥. «وصله الفضل بن يحيى البرمكي بعشرة آلاف درهم».

(٢) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٦٦ «عربي من بني حنيفة، نشأ في بغداد، ترفع عن شعر المديح الذي كان يجلب لأصحابه الصلات والثراء، واتجه إلى شعر الغزل دون أن ينحرف في تيارات اللهو والخلاعة، اتصل بالخلفاء وأنشدهم من شعره، بناء على طلبهم فنال صلاتهم (ت سنة ٢٩٢)».
ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٥٤.

(٣) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣ / ص ١٠٠٧.

(٤) الخطيب: **بغداد**، ج ١ / ص ٩٨. «لقاء رثاء جارية الرشيد هيلانة».
ن. م. س. : ج ١ / ص ٩٨؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١١٩.

(٥) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ١٢٦. «لقاء شعر استرضى به الرشيد جاريته ماردة، حيث كانت غاضبة على الرشيد».

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩ / ص ٢٨٠. «طلب سلم من الرشيد أن يزيده عن صلة مروان أبي حفصة التي أعطاه إياها المهدي، حيث كانت ٧٠ ألف درهم وجعلها الرشيد لسلم ٨٠ ألف درهم» وقال ابن كثير: إنه وصل إليه من الخلفاء والبرامكة ٤٠,٠٠٠ دينار: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٨٨ ومن البرامكة وحدهم «٢٠,٠٠٠ درهم». الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٤٥.

(٧) الصولي: **الأوراق**، ص ١٥؛ أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج ٢ / ص ١٢٥؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣٣٢. «اسمه: أبان بن عبدالحميد اللاحقي، نشأ وتربى بالبصرة، اتصل بالبرامكة وأغدقوا عليه من صلاتهم، واتصل بالرشيد، وهو شاعر مطبوع، مقدم في العلم بالشعر والحفظ له».
الصولي: **الأوراق**، ص ١؛ ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٠٢.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	أشجع السلمي		٢٠,٠٠٠ درهم(١)
الرشيد	أشجع السلمي		٢٠,٠٠٠ درهم(٢)
الرشيد	الرقاشي	١٠٠٠ دينار في كل سنة(٣)	
الرشيد	الرقاشي		٥,٠٠٠ درهم(٤)
الرشيد	مسلم بن الوليد		٢٠٠,٠٠٠ درهم(٥)
الرشيد	ربيعة الرقي		٣٠,٠٠٠ درهم(٦)

(١) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ١٩٥٩. «نشأ أشجع وتربى بالبصرة، يعتبر من أشعر شعراء أهل زمانه، وكان يكثر من مدح البرامكة، والاتصال بهم، مما زادوا الصلات عليه، وكذلك اتصل بالرشيد، فوصله بالأموال الجارية». الصولي: **الأوراق**، ص ٧٤؛ ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٥١. «وكانت تلك الصلة في يوم عيد فطر».

(٢) الصولي: **الأوراق**، ص ٧٦/٧٥. «وكان معه عندما دخل على الرشيد سبعة من الشعراء وأخذ كل واحد صلة مقدارها عشرة آلاف درهم».

(٣) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١١٨. بينما يشير ابن كثير إلى أنه كان يأخذ ألفي دينار في السنة ولكن في التوثيق العلمي الأربلي أقدم من ابن كثير» ثم إن هذا الجاري كان يأخذه زمن البرامكة. واستمر مع الرشيد كذلك، وهذا عدا الصلات في المناسبات الأخرى.

(٤) الاتليدي: **أعلام الناس**، ص ٨٢.

(٥) الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢ / ص ٨٠؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٥٦. «ولد بالكوفة، وبها نشأ وانتقل إلى البصرة، ثم إلى بغداد لينال من صلات الخلفاء والأمراء والقواد وهو من أعلام الشعراء، مدح البرامكة، فأجزلوا له الصلات، ولم يمدح الرشيد إلا بأربع قصائد نال على إحداها مائتي ألف درهم». ابن قتيبة: **الشعر والشعراء**، ص ٨٨؛ ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٣٥؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٥٥.

(٦) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ١ / ص ١٧٣٩؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣٨٠. «ربيعة بن ثابت، من أهل الرقة، بها مولده ونشأته، ولد أعمى، وقال الشعر في صغره، مدح المهدي ونال صلاته، ومدح الرشيد ونال صلاته كذلك (ت سنة ١٩٨هـ)». ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٠ / ص ١٣٤.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	ابن مناذر		٢٠,٠٠٠ درهم[١]
الرشيد	العماني		٥,٠٠٠ دينار، ٥٠ ثوباً[٢]
الرشيد	دعبل	أجرى له رزقاً سنياً	١٠,٠٠٠ درهم، وخلعة من الثياب[٣]
الرشيد	أعرابي لم يعرف اسمه «أديب وشاعر»		١٠٠,٠٠٠ درهم وسبع خلع[٤] و ١٠٠ ناقة[٥]
الرشيد	أعرابي لم يعرف اسمه		٣٠٠,٠٠٠ درهم لأدبه ولشعره[٦]
الأمين	التيمي		٢٠٠,٠٠٠ درهم[٧]

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٨ / ص ١٨٤. «محمد بن مناذر مولى بني جبير بن يربوع، وهو شاعر فصيح مقدم في العلم باللغة وإمام فيها». ن. م. س.: ج ١٨، ص ١٨٤.

(٢) ن. م. س.: ج ١٨ / ص ٣١١.

(٣) شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣١٩. «دعبل بن علي بن رزيق الخزاعي، كان من أكبر شعراء الهجاء، هجا بشعره الخلفاء، إلا أن الرشيد أرسل في طلبه عندما سمع بعض أبيات من شعره فوصله وأجرى له راتباً جيداً». ابن قتيبة: **الشعر والشعراء**، ص ٨٢٥؛ ابن المعتز: **طبقات الشعراء**، ص ٢٦٤؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣١٨.

(٤) الطبري: **تاريخ** ج ١١ / ص ٧٦٢.

(٥) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٣٩٥.

(٦) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ٧٧. «أعطاه ٢٠٠ ألف درهم لشعره، و ١٠٠ ألف درهم لحسن أدبه وكلامه».

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢ / ص ٥٠/٥٢. «ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ١٨٩. «وكان الأمين كثير الأدب، فصيحاً، يقول الشعر، ويعطي عليه الجوائز الكثيرة». ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٥٤٢ التيمي هو عبدالله بن أيوب، من أهل الكوفة، رحل إلى بغداد طلباً لجوائز الخلفاء والوزراء والقواد، فمدح الرشيد، ونال صلاته (ولم نعثر على مبلغها). الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢٠ / ص ٥٠؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ١٨٩؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣٤٨.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الأمين	التيمي		١٠,٠٠٠ دينار[١]
الأمين	التيمي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٢] «وكانت الصلة ما يملأ زورق الشاعر دراهم»
الأمين	التيمي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٣]
الأمين	التيمي		١٠,٠٠٠ درهم[٤]
الأمين	التيمي		«حمل ثلاث بغال دراهم»[٥]
المأمون	أبو العتاهية	٢٠,٠٠٠ درهم[٦]	
المأمون	أبو العتاهية		١٠,٠٠٠ درهم[٧]
المأمون	أبو العتاهية		٢٠,٠٠٠ درهم[٨]

(١) ن. م. س. : ج ٢٠ / ص ٥٢.

(٢) ن. م. س. : ج ٢٠ / ص ٥٩ «مدح الأمين بقصيدة، فقال الأمين لوزيره الفضل بن الربيع: بحياتي أوقر له زورقه دراهم، قال نعم يا سيدي: قلما خرجنا طالبين، فقال: أمجنون أنت؟ من أين لنا ما يملأ زورقك دراهم، ثم صالحني على ١٠٠ ألف درهم، فقبضتها».

(٣) شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣٥٠.

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٤٩٢.

(٥) السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٠٣.

«ومن شعراء الأمين أبو نواس، ولكن لم تسعفنا المصادر بمقدار ما كان يأخذه من الخليفة». ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٤٢.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٥٥؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٤٨٢؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٤٣.

محمد الدش: **أبو العتاهية**، ص ١٣٢. «وهذا الجاري سنوي، بينما كان الحسن بن سهل ـ وزير المأمون (٢٠٢ ـ ٢٠٥هـ) ـ يجري عليه في كل شهر ٣٠٠٠ درهم». محمد الدش: **أبو العتاهية**، ص ١٣٢.

(٧) ، (٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣ / ص ٥٥؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ ص ٤٨٢.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المأمون	النظر بن شميل		٥٠,٠٠٠ درهم(١)
المأمون	النظر بن شميل		٥٠,٠٠٠ درهم(٢)
المأمون	النظر بن شميل		٤٠,٠٠٠ درهم(٣)
المأمون	التيمي		٥,٠٠٠ درهم(٤)
المأمون	التيمي		١٠,٠٠٠ درهم(٥)
المأمون	التيمي		٣٠,٠٠٠ درهم(٦)
المأمون	عمارة بن عقيل		٢٠,٠٠٠ درهم(٧)
المأمون	عمارة بن عقيل		١٠٠,٠٠٠ درهم(٨)
المأمون	الأصمعي		٢٠,٠٠٠ درهم(٩)

---

(١) العباس بن علي الغساني: **نزهة الظرفاء، وتحفة الخلفاء**، ورقة ٨٤ أ. «والنظر بن شميل، مازني، كان راوية للشعر، وله معرفة بالنحو واللغة، والتاريخ، انقطع في إنشاد المأمون بأقوال الشعراء ومدائحهم، فهو أديب وليس بشاعر». الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢٠٢. ثم وصله الفضل بن سهل وزير المأمون (١٩٦ ـ ٢٠٢هـ) بثلاثين ألف درهم. انظر: الغساني: **نزهة الظرفاء**، ورقة ٨٤ أ.

(٢) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٤٠٥. «ووصله الحسن بن سهل كذلك بثلاثين ألف درهم».

(٣) الشريشي: **شرح مقامات الحريري**، ج ٤ / ص ١٤٦. ووصله بعض الكتاب والوزراء وهم عند المأمون بمبلغ خمسين ألف درهم، فانصرف بمبلغ تسعين ألف درهم».

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢ / ص ٥٣٠. «وكان المأمون غاضباً على التيمي، لأنه عمل على تحريض الأمين وإنشاد الأشعار ضده» ولكن المأمون عفا عنه، واستمع إلى أشعاره ووصله وأكرمه.

(٥) السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٠٣.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢٠ / ص ٥٤. «ليشتري بها جارية».

(٧) ن. م. س. : ج ٢٤ / ص ٢٥٣. «عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي، شاعر، مقدم فصيح، كان يسكن بادية البصرة، ويزور الخلفاء، فيجزلون صلته». ن. م. س. : ج ٢٤ / ص ٢٥٣.

(٨) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٢٣٠.

(٩) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٤١٦.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المأمون	خالد بن أبان «كاتب وشاعر»		١٠٠٠ دينار[١]
المأمون	العباس بن الأحنف		١٠,٠٠٠ درهم[٢]
المأمون	دعبل الخزاعي		١٠,٠٠٠ درهم[٣]
المأمون	دعبل الخزاعي		٥٠,٠٠٠ درهم[٤]
المأمون	الحسين بن الضحاك		٣٠,٠٠٠ درهم[٥]
المأمون	محمد بن وهيب الحميري		٥٠,٠٠٠ درهم[٦]
المأمون	أعرابي من بني تميم		٣,٠٠٠ دينار[٧]
المعتصم	أبو تمام		١٠,٠٠٠ درهم[٨]

(١) الجهشياري: **نصوص ضائعة من كتاب الوزراء**، ص ٥١. «وخالد بن أبان يعتبر من الكتاب المشهورين في الدواوين ويعتبر من الشعراء المتوسطين ضاقت به الدنيا، فاتجه إلى الخليفة المأمون، فوصله».

(٢) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٩٣.

(٣) شوقي ضيف: **العصر العباسي الأول**، ص ٣٢١.

(٤) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢ / ص ٣٢٩.

(٥) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٧ / ص ١٥١. «الحسين بن الضحاك، باهلي، وهو بصري المولد والمنشأ، من شعراء الدولة العباسية، شاعر، أديب ظريف، مطبوع، حسن التصرف في الشعر».

(٦) ن. م. س. : ج ١٩ ص ٨٨. «شاعر من أهل بغداد، من شعراء الدولة العباسية وكان الناس يحبون شعره، وهو يتكسب بذلك وينال عليه الصلات الوافرة ولكن لم نجد له سوى هذه الصلة.

(٧) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٢٢٩. وفد هذا الأعرابي على الخليفة فأنشده شعر جميل، فوصله».

(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩ / ص ٩٣. «حبيب بن أوس الطائي، نشأ بدمشق وقيل بمصر، مدح المأمون، ومجد أعمال المعتصم الحربية، فنال صلاتها وجوائزهما، ويعتبر من أعلام الشعراء في الوصف والمديح وغيرهما من فنون الشعر، توفي سنة ٢٣١». ابن خلكان: **وفيات الأعيان** ج ١ ص ١٥٠، وهذه الصلة منحت لأبي تمام لقاء شعر مدح به الافشين عندما عاد منتصراً على بابك الخرمي في سنة ٢٢٣هـ.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المعتصم	أبو تمام		دراهم كثيرة[1]
المعتصم	أبو تمام		٧٣,٠٠٠ دينار[2]
المعتصم	الحسين بن الضحاك		٢١,٠٠٠ درهم[3]
المعتصم	الحسين بن الضحاك		١١,٠٠٠ درهم[4]
المعتصم	محمد بن وهيب الحميري		٣٠,٠٠٠ درهم[5]
المعتصم	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٢,٠٠٠ دينار[6]
المعتصم	أبو التنافذ		٢٠,٠٠٠ درهم[7]
المعتصم	خالد بن يزيد أبو الهيثم		٥,٠٠٠ درهم[8]
المعتصم	محمد بن عمر الرومي		٥٠,٠٠٠ درهم[9]

---

(١) الصولي: **أبو تمام**، ص ١٤٤. «وصك بذلك المال صكاً لم يذكر مبلغه». ن. م. س. : ص ١٤٤.

(٢) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢٢١؛ محمد الأصفهاني: **البستان الجامع**، ورقة ٥٠ أ. وكانت هذه الصلة كبيرة جداً، بمناسبة فتح المعتصم لعمورية سنة ٢٢٣هـ، حيث مدحه أبو تمام بقصيدته المشهورة:

(السيف أصدق إنباء من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب)

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٧ / ص ١٥٤. «الصلة حسب عدد أبيات الشعر».

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ١ / ص ٨٥٦ «بمناسبة فتح عمورية».

(٥) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩ / ص ٩٣. «بمناسبة قدوم الافشين ببابك الخرمي إلى سامراء».

(٦) ن. م. س. : ج ٥ / ص ٣١٦.

(٧) ن. م. س. : ج ٥ / ص ٣٦٦. «هذا الأعرابي من بني سليم حضر مع الشعراء إلى دار الخلافة، فنال صلته».

(٨) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥ / ص ٣٦؛ سبط ابن الجوزي: **مرآة الزمان**، ج ١٠ / ورقة ٢٦ أ. «وخالد بن يزيد التميمي الخراساني، كاتب في ديوان الجيش ببغداد، وشاعر فاضل، أنشد المعتصم بمناسبة افتتاح سامراء فوصله». ن. م. س. : ج ١٠ / ورقة ٢٦ أ.

(٩) السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٣٨. «وهذا شاعر، ولكنه لم ينشد المعتصم على هذه الصلة، بل إن المعتصم قال بعض الشعر المليح فأعطاه، هذا الشاعر، لينظر فيه، فامتدحه الشاعر على ذلك، فوصله المعتصم». ن. م. س. : ص ٣٣٨.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المعتصم	لعدد من الشعراء		٣٠٠,٠٠٠ درهم(١)
الواثق	أبو تمام		٤٠٠٠ دينار(٢)
الواثق	أبو تمام		١٠٠,٠٠٠ درهم(٣)
الواثق	الحسين بن الضحاك		٥,٠٠٠ درهم(٤)
الواثق	الحسين بن الضحاك		٦,٠٠٠ درهم(٥)
الواثق	الحسين بن الضحاك		٥٠٠ دينار(٦)
الواثق	الحسين بن الضحاك		٣٠,٠٠٠ درهم(٧)
الواثق	الحسين بن الضحاك		٥٠,٠٠٠ درهم(٨)
الواثق	عمارة بن عقيل		٣٠,٠٠٠ درهم(٩)
الواثق	أبو محلم		١٠٠,٠٠٠ دينار(١٠)

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩ / ص ٩٣. «هذا المال مجموع الصلات التي وزعت على الشعراء بمناسبة قدوم الافشين ببابك إلى دار الخلافة».
ن. م. س. : ج ١٩ / ص ٩٣.
(٢) الصولي: **أبو تمام**، ص ٢٠٩.
(٣) ن. م. س. : ص ٢٠٩.
(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٧ / ص ١٥٦.
(٥) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢ / ص ٨٥٧.
(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٧ / ص ١٥٩.
(٧) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢، ص ٨٦٥.
(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٥٩/٧.
(٩) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣٥٨/١٢؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦، ص ٥٣٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٢٧٦.
(١٠) السيوطي : **الخلفاء**، ص ٣٤٣؛ يونس السامرائي : **سامراء**، ص ٢١٢.
«وهذا ليس بشاعر، وإنما هو راوية للشعر وخبير باللغة وألفاظها، حيث أن الواثق حلم حلماً وفيه بعض الألفاظ الغريبة، فأرسل إلى أبـي محلم، ففسر له الحلم والألفاظ وأنشده من أشعار العرب مائة قافية معروفة لمائة شاعر معروف في كل بيت ذكر اللفظ الذي صعب تفسيره، فوصله الواثق بمائة ألف دينار، وهذا في الظاهر مبلغ خيالي، وكبير جداً، لا نعلم مدى صحته».

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		١٠,٠٠٠ درهم[١]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		١٠٠٠ دينار[٢]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		٣٠٠٠ دينار و ١٠,٠٠٠ درهم[٣]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		٦٠٠٠ دينار[٤]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		٥٠,٠٠٠ درهم[٥]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		١٢٠,٠٠٠ درهم[٦]
المتوكل	مروان بن أبي الجنوب		١٢٠,٠٠٠ درهم وخمسين ثوباً وفرس وبغلة وحمار[٧] وإقطاعه ضيعة يقال لها «السيوح» بأرض اليمامة أخذها بخراج ألف درهم أمر الواثق بإقطاعه إياها فمنعها ابن الزيات، فأمر المتوكل بإمضاء الإقطاع لمروان[٨]

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٦٦. «مروان بن أبي الجنوب بن أبي حفص ويسمى «مروان الأصغر» قيل إنه كان ساقطاً بارد الشعر، بلغ شعره نحو مائة وخمسين ورقة» الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٢، ص ٨١؛ ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٢٩.

(٢) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٤١.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٣٠٤.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٤٦٦؛ البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٤١.

(٥) ن.م.س: ج ١٢، ص ١٤٦٧. ن. م. س: ص ٢٤١.

(٦) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٤٩. «حيث قال قصيدة جميلة مدح بها المتوكل:
(فامسك ندى كفيك عني ولا تزد   فقد خفت أن أطغى وأن أتجبرا)

(٧) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٤٦٨؛ الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٢، ص ٨١؛ البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٤١.

(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٢، ص ٨١؛ البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ج ١٤١.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المتوكل	ابن السكيت		٥٠,٠٠٠ درهم[(١)]
المتوكل	البحتري		١٠,٠٠٠ درهم[(٢)]
المتوكل	محمد بن عمرو		١٠,٠٠٠ درهم[(٣)]
المتوكل	الحسين بن الضحاك		٢٠,٠٠٠ درهم[(٤)]
المتوكل	ابن صول		١٠٠,٠٠٠ درهم[(٥)]
المتوكل	فضل الشاعرة		٥٠,٠٠٠ درهم[(٦)]
المتوكل	فضل الشاعرة		٢,٠٠٠ دينار[(٧)]

(١) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢، ص ١٤٨. «وقد سبق لنا أن عرفنا أن ابن السكيت هو الذي قام بتربية ابن المتوكل (المعتز)، واسمه يعقوب بن السكيت النحوي البغدادي، لم يكن شاعراً، وإنما كان على حظ وافر في الأدب ومعرفة السنن والدين».
ن.م.س: ج ٢، ص ١٠٦.

(٢) محمد الخضري: **الأمم الإسلامية** (الدولة العباسية)، ص ٢٦٦.
«من أعلام الشعراء، اتصل بالمتوكل ومدحه، وقد أجاد في وصف مباني المتوكل التي أنشأها في سامراء. واتصل كذلك بالمعتز فمدحه. ونال جوائزهما وصلاتهما، وله من الكتب كتاب **الحماسة**». وكذلك هناك كتاب الحماسة لأبي تمام. ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٣٥.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥، ص ١٩. «محمد بن عمرو بن حماد بن عطاء من أهل البصرة كان شاعراً وأديباً ماجناً» ن.م.س: ج ٥، ص ١٩.

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٧، ص ٢٢٦.

(٥) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٠، ص ٦٤؛ وابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٣، ص ١١٣٠. «وهو: إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول الكاتب، أحد البلغاء والشعراء الفصحاء»؛ ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٧٦. ومناسبة تلك الصلة أنه عندما عقد المتوكل لأولاده الثلاثة بولاية العهد، وصله المتوكل ووصله أبناؤه الثلاثة المنتصر والمعتز والمؤيد، بمثلما وصل به الخليفة».

(٦) ابن الساعي: **نساء الخلفاء**، ص ١٧. «وهي جارية أهديت للمتوكل من قبل محمد بن فرج الرخجي وكانت مليحة الأدب والشعر».

(٧) ابن الجوزي: **المنتظم**: ج ٥، ص ٧.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلاة
المعتز	مجموعة من الشعراء		٥٠٠,٠٠٠ درهم(١)
المعتز	البحتري		١٠٠,٠٠٠ درهم(٢)
المعتز	البحتري		٦,٠٠٠ دينار(٣)
المعتضد	علي بن بسام		٣٠٠ دينار، وولاه بريد الصميرة ولم يزل عليه حتى نهاية عهد المعتضد(٤)
المعتضد	أعرابية لم يعرف اسمها		٥٠,٠٠٠ درهم وخمسين ثوباً(٥)
المكتفي	عبيدالله بن عبدالله ابن طاهر		١٠٠٠ دينار(٦)

(١) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٢٩. «لم يذكر أسماءالشعراء الذين دخلوا على المعتز، عندما جلس على عرش الخلافة سنة ٢٥٢هـ».

(٢) ن.م.س: ص ١٢٩. «لم ينل صلته مع الشعراء وإنما أعطاه المعتز لوحده وقال لا يعلم بها الشعراء فإني قد أمرت لهم بـ ٥٠٠,٠٠٠ درهم».

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١، ص ٩٥. «مدح فيها المعتز وهجا المستعين».

(٤) البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ٦١. «والصميرة، مدينة بالبصرة على فم نهر معقل، وفيها عدة قرى تسمى بهذا الاسم». ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣، ص ٤٣٩. تولى علي بن بسام الشاعر ولاية بريد البصرة وقد وصله المعتضد حتى يسلم من أذاه لأنه كان يعمل على تتبع أخبار المعتضد مع ندمائه ويعمل في ذلك الشعر، فعمل المعتضد على إبعاده إلى بلده الصميْرة، كان شاعراً أديباً من الظرفاء الكتاب لا يسلم من لسانه أحد».
ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢١٤.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦، ص ١٧. «ولم يذكر اسم تلك الشاعرة الأعرابية، وإنما ذكر ولي أمرها الذي قدم بها إلى الخليفة واسمه محمد بن عيسى بن شيخ، وقد وصله المعتضد بخمسين ألف درهم وخمسين ثوباً كذلك».

(٦) التنوخي: **تاريخ العلماء النحويين**، ص ٤٣. «عبيدالله بن عبدالله بن طاهر بن الحسين، قام بإنشاد أبيات من الشعر أمام الخليفة المكتفي، فوصله، والظاهر أن البيتين لمحمد بن سري بن السراج، ولكن ابن طاهر رزق رزقه». ن.م.س: ص ٤٢.

الخليفة	اسم الأديب أو الشاعر	مقدار الجاري	مقدار الصلاة
المكتفي	يحيى بن علي بن المنجم		٥٠,٠٠٠ درهم[١]
المقتدر	أبو بكر الصولي		١٠,٠٠٠ درهم[٢]
المقتدر	أبو بكر الصولي		٧٠ ديناراً[٣]
المقتدر	للأدباء للشعراء		٤٠,٠٠٠ درهم[٤]
المقتدر	للشعراء وغيرهم	٢١,٠٠٠ درهم[٥]	
الراضي	شعراء عصره	—	وصل الشعراء بصلات كثيرة فتكلم الناس في إسرافه، فقال في ذلك شعراً[٦]

(١) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٥٢. «أبو أحمد يحيى بن علي بن يحيى بن أبي منصور المنجم، نادم الموفق ومن بعده من الخلفاء له كتب كثيرة وأشعار مليحة (ت ٣٠٠هـ)»؛ ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٠٥/٢٠٦.

(٢) عريب: **الصلة**، ص ٨٤.

(٣) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٣، ص ٩٨. «هذا الجاري رسمه ابن الفرات في وزارته الثالثة سنة ٣١١هـ. ولكن لا ندري هل هو شهري أم سنوي».

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٢٣؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٣، ص ٩٩؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ١٥١. «هذا الجاري في كل سنة عدا الصلات المتفرقة، رسم ذلك ابن الفرات خلال وزاراته الثلاث المتفرقة»؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ١٠٨.

(٥) الصابي: **رسوم دار الخلافة**، ص ٢٧. «ضمن قائمة النفقات في عهد المقتدر» خصص هذا المبلغ شهرياً للصلات على الأدباء والعلماء والشعراء وغيرهم وهذا يصرف كل شهر من ثلاثة شهور، وقدر ذلك الصابي في السنة بمبلغ (٢٥٢,٠٠٠ دينار». ن.م.س: ص ٢٧.

(٦) العباس بن علي الغساني: **نزهة الظرفاء، وتحفة الخلفاء**، ورقة ٩٧/ب. والشعر الذي قاله الراضي والذي يدل على كثرة صلاته هو:

لا تعذ لي كرمي على الإسراف ... ربح المحامد منحر الأشراف

أحوى كابأى الخلايقي سابقاً ... وأشيد ما قد أسست أسلاف

إني من القوم الذين أكفهم ... معتادة الإتلاف والأخلاف

انظر: العباس بن علي الغساني: **نزهة الظرفاء**، ورقة ٩٧/ب.

وعلى ضوء القائمة السابقة التي تمثل استقراء ومتابعة النصوص الخاصة بجاري وصلات الأدباء والشعراء خلال فترة البحث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

لم يكن الجاري والصلات متساوية، بل كان لكل شخص نصيبه على ضوء إنتاجه والإعجاب به، ويبدو أن جاري الشعراء يقدر على أساس السنة، حيث يجري صرفه في نهاية كل عام، وهو في الغالب مقدار مقرر من المال قلما يزيد، أما الصلات فقد كانت مختلفة تتراوح بين معدلات متفاوتة.

إن معدلات الصلات في عهد الخليفة المنصور بلغت عشرة آلاف درهم، وقد ازداد ذلك حتى وصل في عهد الرشيد إلى ما يزيد على خمسين ألف درهم.

وقد جرى استعمال الصكاك، وسيلة للدفع، ضماناً للتسويات في القيود الحسابية لبيت المال، فالشاعر أو الأديب يتسلم الصك بالمبلغ الذي له، ويقوم بمطالبة صاحب بيت المال لتسديد ماله بذمته. وربما يحصل في ظروف خاصة تأخير أو مماطلة في الصرف بناء على توجيهات معينة، أو نتيجة لوضع بيت المال، ولكن ذلك لا يؤثر في الوضع القانوني لنفاذ وفاعلية تلك الصكاك التي قد يجري تداولها بين الخاصة.

والحق أن كثيراً من الخلفاء، قد اتخذوا مما ينفقونه على الشعراء والأدباء عادة يفتخرون بها رغم الآثار السلبية التي قد يحدثها هذا الإسراف في الإنفاق على الميزانية وبيت المال، ولعل ذلك واضح بدرجة كافية في ميزانية الدولة التي أعدها علي بن عيسى بن الجراح لسنة ٣٠٦هـ، تلك التي يتضح فيها تحويل المقتدر للصلات والجاري إلى الدفع الشهري عوضاً، عما كانت عليه وهو الصرف السنوي. وكما حصل أيضاً ولكن بدرجة محدودة في عهد الخليفة الراضي.

وبعكس ذلك افتخر الشعراء بصلات الخلفاء والأمراء والوزراء، واعتبروا الأخذ من غيرهم فيه مذلة، وعابوا على من يأخذ من غير الخلفاء، وكبار رجال الدولة. ومن الملاحظ، قلة الإنفاق على الأدباء والشعراء في العصر العباسي

الثاني، وعدم الاهتمام بهم عند بعض الخلفاء، وربما يعود ذلك إلى الأسباب التالية:

ـ قلة الأموال في خزينة الدولة، ويعود ذلك إلى جشع العمال والولاة، وسوء الإدارة. والشاعر يريد الخزينة عامرة، حتى ينال صلاته ومخصصاته، فالشعراء يمدحون صاحب اليد المدرة للعطاء، وفي تلك الفترة لم يجد كثير من الخلفاء ما يسد العجز المالي في نفقات الجيش والإدارة، ومن ثم لم يكن للشعراء سوق رابحة لدى خلفاء تلك الفترة.

ـ سيطرة كثير من القادة العظام على زمام الأمور، دون الخلفاء، فكانت لهم السيادة الكاملة في الدولة، وتصريف شؤونها، ومن ثم لم يكن هم القائد أو الوزير أو أمير الأمراء سوى الحصول على الأموال وجمعها لنفسه بأية طريقة كانت لذلك لم يجد الشعراء والأدباء لهم متنفساً عند كثير من هؤلاء الأمراء أو الوزراء.

ويلاحظ كذلك أن العصر العباسي الأول من الفترات التي ازدهر فيها الشعر وفنونه، فعمل الخلفاء على احتضان الشعراء، وقربوهم إليهم، وأجروا عليهم الجرايات الواسعة، والصلات الكثيرة، فنمت الحركة الأدبية، واتسعت، ونتج عن ذلك ظهور كثير من أعلام الشعراء كبشار بن برد، وأبي نواس، وأبي العتاهية، ومسلم بن الوليد، وأبي تمام، والبحتري وغيرهم، ومن الشعراء من انقطع لمدح الخلفاء كمروان بن أبي حفصة وسلم الخاسر، والضحاك بن الحسين، وأشجع السلمي وغيرهم كثير.

ويلاحظ كذلك أن كثرة الصلات تمت في عهدي الخليفتين المهدي وهارون الرشيد فالمهدي يعتبر من المبرزين من خلفاء الدولة العباسية في احتضانه للأدباء والشعراء فوزع عليهم الأموال الطائلة والجرايات الواسعة، والملاحظ هنا أن خلفاء العصر العباسي الأول كانت لهم اتصالات وثيقة بالشعراء، باستثناء السفاح، فلم نجد نصاً عن المبالغ التي أنفقها على الشعراء، وكذلك كان الخليفة المنصور مقلاً في نفقاته عليهم.

ويلاحظ كذلك تنوع الصلات، فقد صرفت على النحو التالي:

ـ الأموال النقدية.

ـ الأموال العينية.

ـ الإقطاعات.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جاري المغنين وكبار الملهين

يعتبر الشعر العربـي ذا أثر كبير في ظهور طبقة جديدة ومميزة في المجتمع العباسي، ألا وهم «المغنون»، فلقد شاع الغناء، وشغف به الخلفاء، بحيث ضمت قصورهم مشاهير المغنين، وربما يعود ذلك إلى روح العصر وما يقتضيه ذلك من التوسع في المعارف والعلوم والفنون الجميلة المختلفة، والاختلاط بالأمم الأخرى، وتوفر الثروات الطائلة، كل هذا أدى إلى بروز الغناء وبشكل جيد في الدولة العباسية. لم يكن الغناء يخرج عن طور الشعر العربـي، كان الشاعر ينشد الخليفة والشاعر صوته غير مناسب في أغلب المناسبات لذلك يقوم آخر ذا صوت جميل فينشد الخليفة، والملحن أو المغني يعمل على تلحينها ثم غنائها بصوت جميل.

وقد قدمت المصادر كثيراً من النصوص التي تدل على ما كان ينفق على تلك الفئة من المجتمع من المرتبات المنتظمة والصلاة الكثيرة، واهتم كثير، من الخلفاء بالمغنين واحتفوا بهم[1]. وقد حفظ لنا صاحب كتاب «الأغاني» مجموعات غاية في الدقة عن الأغاني والأدوار والأصوات وأصنافها وتفريعاتها وألحانها وأخبار من أجاد من المغنين والملحنين، والأخبار المتصلة بإنشادها أمام الخلفاء والجوائز والصلات التي ترتبت عليها.

وقد جاء في الأخبار أن السفاح بعد أن استقرت به الخلافة كان يستمع للغناء ويطرب له ويبتهج به، وقد يصيح من خلف الستارة التي تستر محله عن

(١) الجاحظ: **التاج**، ص ٤٠؛ الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ٢١٣؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة**، ص ٤٩؛ يونس السامرائي: **سامراء**، ص ١٨٦.

المطربين مستحسناً، وربما طالب بإعادة الصوت، وقد يعاد له ذلك مراراً، وكانت فيه خصيصة لا تجدها عند غيره تتمثل في تعجيل صرف الصلات والجوائز، لـذلك لا يحضـره نديم(*) ولا مغن فينصـرف، «إلا بصلة أو كسـوة، قلَّت أم كثرت»(1).

وكان يقول «لا يكون سرورنـا معجلاً، ومكـافأة من سـرنا وأطـربنا مؤجلاً»(2)، غير أن المصادر لم تقدم تفصيلات عن مقادير ما كان يصرفه على المغنين والندماء. أما الخليفة المنصور، فلم يثبت عنه أنه جلس يستمع للغناء، وإن جلس فمن وراء الستار ولم يكن يعطي أحداً من بيت المال(3)، ولم يسمع في دار المنصور لهو ولا غناء ولا لعب(4)، ويقال إن سلام الحادي حدى به يوماً، فأجازه بنصف درهم(5).

واحتجب المهدي عن الندماء والمغنين مدة عام متشبهاً بمن سبقه من

(*) النديم: هو الجليس الذي يجالس الخليفة، والذي كان يساهم في تثقيف الخلفاء وترفيههم وكانت الأدوار التي يقدمونها تختلف باختلاف شخصياتهم ومؤهلاتهم العلمية والدينية والترفيهية. ولذلك برزت طبقات كثيرة من الندمـاء والجلساء ظهـر منهم المحدثون والوعاظ والشعراء والمغنون والظرفاء المضحكون. ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨/ ص ١٦٣؛ الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، ج ٤/ ص ١٨٢؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة عند العرب حتى القرن الرابع الهجري**، ص ١٣/ ١٥٧.

(1) الجاحظ: **التاج**، ص ٤٠؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٢٧٩.

(2) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٢٧٩؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١/ ص ١٩٦.

(3) الجاحظ: **التاج**، ص ٤١؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٣٠ ب. باستثناء رواية فريدة عن الأصفهاني، مفادها «أن المنصور منح عادل بن عطية مولى قريش، وهو مغن محسن متقدم في الغناء، منحه أربعة آلاف درهم»، ج ٢/ ص ١٥١.

(4) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٣٠ ب.

(5) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٤٩؛ عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣ ص ٣٠٢. والحـادي هو الـذي يسوق الإبـل، ويترنم ببعض الأهـازيج المـطربة؛ الفيروزابادي: **القاموس المحيط**، ج ٤/ ص ٣١٧.

الخلفاء العباسيين[1] ثم ظهر لهم، وعندما عزم علي الظهور لهم أشير عليه بخلاف ذلك، فقال: «إنما اللذة في مشاهدة السرور، وفي الدنو ممن سرنا، فأما من وراء وراء، فما فائدتها ولذتها، ولم يكن في الظهور للندماء والاخوان إلا أني أعطيهم من السرور بمشاهدتي مثل الذي يعطونني من فوائدهم، لجعلت لهم في ذلك حظاً موفوراً»[2]، والمهدي يحب الغناء، وصوته من أحسن الأصوات[3]، وانفق على المغنين والملحنين الأموال الكثيرة، والعطايا الوافرة[4].

وعلى ضوء النصوص التي يعتد بها مما قدمته المصادر يمكن الوصول إلى تنظيم القائمة التالية بمقادير من الصلات والجوائز التي منحت للملحنين والمنشدين والمغنين والندماء في عصور الخلفاء خلال فترة البحث.

(١) جمال سرحان: المسامرة والمنادمة، ص ٥٨.
(٢) التاج: ص ٣٤/٣٥.
(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣/ ص ٤٦٤.
(٤) الجاحظ: التاج، ص ٤٢.

قائمة النفقات على المغنين والملهين

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المهدي	يزيد حوراء		٥٠,٠٠٠ دينار[١]
المهدي	دحمان		٥٠٠,٠٠٠ دينار[٢]
المهدي	دحمان		١٠٠,٠٠٠ دينار[٣]
المهدي	أبو دلامة		٤٠٠٠ درهم[٤]
الهادي	حكم الوادي		ثلاث بدر[٥] (٣٠,٠٠٠ درهم)
الهادي	حكم الوادي		٣٠٠,٠٠٠ درهم[٦]
الهادي	ابن جامع		٣٠,٠٠٠ دينار[٧]

---

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٣/ ص ٢٥٢. «يزيد حوراء» رجل من أهل المدينة، مغن محسن كثير الصناعة قدم على المهدي فغناه». ن. م. س.: ج ٣/ ص ٢٥٢؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٥٦.

(٢) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢/ ص ٧٢١. «هو: عبدالرحمن بن عمرو مشهور بالغناء، وهو رجل صالح كثير الصلاة، كثير الحج، غنى للمهدي فنال صلاته» الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ٢٢.

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ٢٢؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢/ ص ٧٢١ «وهذا المبلغ هو إجمالي صلات المهدي على ابن دحمان».

(٤) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١/ ص ٣٠٢. «سبقت ترجمته، وهو هنا يعتبر من كبار الملهين لأنه عمل أبيات شعر أضحكت الخليفة، فأمر له بصلة».

(٥) فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٨١ «والخليفة المهدي أجرى الصلات الجزيلة على المغنين والندماء وبرز في عهده ثلاثة من المغنين هم: حكم الوادي، وابن جامع وإبراهيم الموصلي». أما حكم الوادي: فهو أبو يحيى حكم بن ميمون الوادي من أب فارسي، غنى في الدولة الأموية واتصل بالمهدي وغناه وبالهادي كذلك، ومات في خلافة الرشيد، وهو من الطبقة الأولى بين المغنين العرب». الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٩؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٨٢. أول صلة كانت ثلاث بدر: والبدرة كما عرفنا تساوي عشرة آلاف درهم.

(٦) فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٨١ «جائزة في مسابقة غنائية فاز بها حكم الوادي».

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ٣٠٣؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى**، ص ١٨٥. «أحب الهادي الغناء وأمر للمغني بالمال الخطير الجزيل» الجاحظ: **التاج** ص ٤٢. أما ابن جامع =

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الهادي	إبراهيم الموصلي		٧٠٠,٠٠٠ درهم[١] = ٥٠,٠٠٠ دينار[٢]
الهادي	إبراهيم الموصلي		١٥٠,٠٠٠ دينار[٣]
الهادي	إبراهيم الموصلي		٧ بدر = ٧٠,٠٠٠ درهم[٤]
الهادي	لجميع الندماء		٣٠,٠٠٠ درهم[٥] «وكتب صكاً ليصرف من بيت المال»
الرشيد	حكم الوالدي		٣٠٠,٠٠٠ درهم[٦]

= فاسمه: أبو القاسم إسماعيل بن جامع، وهو من سادة قريش، حفظ القرآن، وتعلم الفقه، استهوى صناعة الموسيقى، فتعلم الغناء واتصل بالمهدي والهادي والرشيد». ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٣/ ص ١٧٩.

(١) الجاحظ: **التاج**، ص ٤٤. ابن تغري بردي: **مورد اللطافة**، ورقة ٤٠.

(٢) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣٤. «إبراهيم بن ميمون ولد بالكوفة سنة ١٢٥هـ من بيت شريف من فارس، لكنه نشأ عند عرب تميم بالكوفة، استقر به المقام في الموصل، ثم رحل إلى بغداد، اتصل بالهادي وبالرشيد ومات في خلافة الرشيد سنة ١٨٨هـ». ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٠١.
وهنا اتفقت الروايات حول قصة أخذ الصلة، ولكن اختلفت في نوعيتها فهناك من قال بالدراهم وهناك من قال بالدنانير، ولكن بعد تمحيص الروايات وجدناها أعطيت بالدراهم لكثرة رواتها.

(٣) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤/ ورقة ١٢ أ؛ فارمر: تاريخ **الموسيقى العربية**، ص ١٦٥ ــ ١٦٨.

(٤) الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٠٤.

(٥) ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ ص ٣٥، حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي** ص ٢٠٨.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، «والرشيد: يعتبر منتجعاً لكل قاصد، يغشاه الحكماء، والعلماء، شملت جراياته وصلاته الفقهاء والعلماء والأطباء والأدباء، والمغنين والملهين وقد أدى هذا السخاء ثماره الطيبة وانعكس على ازدهار الحركة الفكرية، وجاد بالأموال على المغنين والملهين، جعل للكثير منهم رواتب شهرية عدا الصلات والمكرمات الأخرى».

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	حكم الوادي		٦٠٠,٠٠٠ درهم [١]
الرشيد	ابن جامع		٣,٠٠٠ دينار، ودار وفرش وخيل وخدم وأثاث [٢]
الرشيد	ابن جامع		٤,٠٠٠ دينار [٣]
الرشيد	ابن جامع		١٠,٠٠٠ دينار [٤]
الرشيد	ابن جامع		١٥٠٠ دينار [٥]
الرشيد	إبراهيم الموصلي	١٠,٠٠٠ درهم راتب شهري ٣٠,٠٠٠ درهم للمطبخ شهري [٦]	
الرشيد	إبراهيم الموصلي		١٠٠٠ دينار مسيفه [٧]

(١) فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٦٥. «وهذه الصلة كانت من الرشيد ومن إبراهيم بن المهدي.

(٢) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٢٢٥ ب. «وهذه أول صلة من الرشيد لابن جامع».

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٠٧.

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ٢٩٥.

(٥) ن. م. س. : ج ٥/ ص ٢٥٢.

(٦) ن. م. س. : ج ٥/ ص ١٦٣، ١٥٨؛ ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤/ ورقة ١٢ أ، ب؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٤/ ص ٣٢٢؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى**: ص ١٨٦.

«هذا مرتب شهري، للمصاريف الشخصية، ومرتب شهري للمطبخ، عدا الكسوة، والصلات الواسعة، والظاهر انه أول شخصية وآخر شخصية يتمتع بمثل تلك الأموال فقد ذكرت المصادر أن إجمالي أمواله بلغت (٢٤,٠٠٠,٠٠٠) درهم، سوى أرزاقه الجارية، وأملاكه الأخرى. الأصفهاني: **الأغـاني**، ج ٥/ ص ١٦٣؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٢/ ورقة ١٢ أ. «وبعد موت إبراهيم تحولت أرزاقه إلى أسرته» الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٢٥٨.

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥ / ص ٢٥٢. «العملة المسيفة هي التي تخلو جوانبها من النقوش».

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	إبراهيم الموصلي		١٠٠٠ دينار وثياباً[١]
الرشيد	إبراهيم الموصلي		٥٠٠٠ دينار[٢]
الرشيد	إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٣] وإقطاعة ضيعة[٤]
الرشيد	إبراهيم الموصلي		٢٠٠,٠٠٠ درهم[٥]
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي	٢٠,٠٠٠ درهم شهرياً[٦]	
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠٠ دينار[٧]
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠,٠٠٠ درهم[٨]
الرشيد	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٢٠,٠٠٠ درهم[٩]
الرشيد	ابن أبـي مريم		١٠٠,٠٠٠ درهم[١٠]

(١) ن. م. س. : ج ٥/ ص ١٩٩.

(٢) ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤/ ورقة ١٠ ب.

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ١٧٠؛ الأبشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ٨٤؛ ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢/ ص ٦٥٢. «أمر له يحيى البرمكي بخمسين ألف درهم».

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ١٧٠.

(٥) الجاحظ: **التاج**، ص ٥٠؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٤/ ص ٣٢٥.

(٦) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٢٥٨. «أمر له الرشيد بضعف ما كان يأخذه والده من الراتب الشهري فوالده كان يأخذ عشرة آلاف درهم، وإسحاق صار يأخذ عشرين ألف درهم»، «وإسحاق بن إبراهيم أصله من فارس، ولد سنة ١٥٠هـ وتوفي سنة ٢٣٥هـ، فحل محل والده في دار الخلافة ووسع عليه الخلفاء والأمراء في الجرايات والصلات». ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٠١.

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٣٣٠.

(٨) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٦/ ٤٦.

(٩) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٤٢١.

(١٠) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢١٤؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ ورقة ٢٣٤ أ؛ وابن أبـي مريم، هو: أبو عبدالله سعيد بن الحكم، نسابة إخباري، =

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	عبدالله بن العباس بن الفضل بن ربيع		١٠,٠٠٠ دينار، وثلاثين ثوباً من فاخر ثياب الرشيد وكمية من الطيب(١)
الرشيد	يحيى المكي		١٠,٠٠٠ درهم(٢)
الرشيد	مخارق		١٠٠,٠٠٠ دينار(٣)
الرشيد	أبو العود		٣٠,٠٠٠ درهم(٤)
الرشيد	دحمان الأشقر		١٠٠,٠٠٠ دينار(٥)

= اتصل بالرشيد «أنزله في قصره وخلطه بأهله، يعتبر من كبار الملهين كان يعمل على إسعاد الرشيد بالأخبار والفكاهات المضحكة.
ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٣٩؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢١٤.

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩/ ص ٢٢٤؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٢٥.
«وهذا هو: أبو العباس عبدالله بن العباس بن الفضل بن الربيع (جده وزير للرشيد بعد نكبة البرامكة سنة ١٨٧هـ) كان شاعراً مطبوعاً ومغنياً محسناً جيد الصنعة، غنى الرشيد فوصله» النويري: **نهاية الأرب**، ج ٥/ ص ٢٥.

(٢) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ١٨٥؛ «أبو عثمان بن مرزوق المكي، اتصل بالعباسيين وغنى المهدي والرشيد والأمين ونال صلاتهم، وهو جيد الغناء، ألف كتاباً في الأغاني» فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٨٣.

(٣) فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٩١ «أبو المهنا مخارق بن يحيى، أعتقه الرشيد، وكان جيد الغناء، غنى الرشيد ووصله بجائزة عظمى، واتصل بالأمين كذلك، وارتفع قدره حتى جعل مجلسه قريباً من مجلس الخليفة».
ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١/ ص ١٨.

(٤) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٣٠٢. والظاهر أن أبا العود هذا سمر عند الرشيد، وأسمعه بعض النكات أو الفكاهات، فوصله الرشيد، ووصله يحيى بن خالد بعشرين ألف درهم».

(٥) الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ١٣٣. «إجمالي صلات دحمان، لأن الرشيد عندما وصله بهذا المبلغ، قال خازن بيت المال: يا أمير المؤمنين في إخراج مائة ألف دينار طعن لبيت المال، ولكن نقطعها له خمسة آلاف وثلاثة آلاف، وفعلاً تم ذلك حتى استوفاها» ودحمان الأشقر: هو عبدالرحمن بن عمر اشتهر بغنائه، اتصل بالرشيد فوصله.

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	الزبير بن دحمان		٣٠,٠٠٠ درهم[١]
الرشيد	عبدالله بن دحمان		٢٠,٠٠٠ درهم[٢]
الرشيد	سليم بن سلام الكوفي		٣٠,٠٠٠ درهم[٣]
الرشيد	ابن محرز		١٠٠,٠٠٠ درهم[٤]
الرشيد	هاشم بن سليمان		٣٠,٠٠٠ درهم[٥]
الرشيد	الحفصي		٣٠,٠٠٠ درهم[٦]
الرشيد	أبو صدقة		٤,٥٠٠ دينار[٧]
الرشيد	معبد		٥٠,٠٠٠ دينار[٨]

(١) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٨/ ص ٣٠١. الزبير هو مغني مكي، ابن دحمان الأشقر، اتصل بالرشيد فوصله».

(٢) ن. م. س. : ج ١٨/ ص ٣٠١. «وهو أخو الزبير وابن دحمان الأشقر، كان كذلك من موسيقى ومغني البلاط في عهد الرشيد».

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٦/ ص ١٦٥. «وسليم هذا كان حسن الوجه، حسن التصرف، يجيد غناء الهزج وهو مشهور في هذا النوع من الغناء، غنى الرشيد ثلاثة أصوات من الهزج فوصله».

(٤) الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ١٨٢؛ المقدسي: **امراء الشعر العربي**، ص ٤٧. ومحرز هذا مغن جيد رحل إلى بلاد فارس والشام، وتعلم الغناء والألحان الرومية والفارسية، غنى كثيراً من الخلفاء والأمراء ونال صلاتهم وجوائزهم» فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٢٩.

(٥) الأبشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ١٧٣. وهاشم بن سليمان مولى بني أمية أحب الرشيد سماع غنائه فغناه، فوصله».

(٦) الجهشياري: **الوزراء** ص ١٨٩. «الحفصي من أحذق المغنين بغناء المعزوفة، وضربها، قدم على الرشيد ولم تكن المعزوفة قد عرفت بالعراق فغنى للرشيد، فوصله، وصيره في جملة من تدوم عليه صلته».

(٧) النويري: **نهاية الأرب**، ج ٤/ ص ٤٩، أبو صدقة، مسكين بن صدقة من أهل المدينة، مولى لقريش وهو من المغنين الذين قدموا إلى بغداد زمن الرشيد».

(٨) ن. م. س. : ج ٥/ ص ١٧. معبد اليقطني من مولدي المدينة، أخذ الغناء عن جماعة من أهلها، وأخذ الغناء بالعراق عن إسحاق وابن جامع، وخدم الرشيد ولم يخدم غيره».

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الرشيد	٣٠٠ قينة مغنيات		لكل واحدة ٣٠٠٠ درهم[١] المجموع = ٩٠٠,٠٠٠ درهم
الرشيد	مغني لم يذكر اسمه		١٠٠,٠٠٠ درهم[٢]
الرشيد	للندماء والمغنين		٦٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم أموال محمد بن سليمان[٣]
الأمين	اسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠,٠٠٠ دينار[٤]
الأمين	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم يحملها مائة خادم[٥]
الأمين	إبراهيم بن المهدي		٣٠٠٠ دينار[٦]

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٢٠. «كان في دار الرشيد أربعة آلاف جارية لخدمته وخدم زوجته وأولاده وأخواته، كان منهن ٣٠٠ قينة للغناء غنين الرشيد فنثر عليهن دراهم فأصاب كل واحدة ثلاثة آلاف درهم».
عبدالعزيز سالم: **دراسات في تاريخ العرب**، ج ٣/ ص ٣٠٥.

(٢) الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ١٧١.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٦٠٨؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ١١٦ أ، ب.
عندما صادر الرشيد أموال محمد بن سليمان والي البصرة سنة ١٧٣هـ، لاطلاع الرشيد على خيانة محمد بن سليمان في أموال الدولة، صادرة، ولم يدخل تلك الأموال بيت المال وإنما أمر بصكاك للندماء والمغنين كل حسب شهرته، ووزعت عليهم الأموال».

(٤) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢/ ٧٠٣ «وكان الأمين يحب الغناء، فلما تولى الخلافة أرسل إلى البلدان لجمع الملهين والمغنين، وأنفق عليهم الأموال الطائلة». ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ١٧٠؛ الجنابي: **البحر الزاخر**، ج ١/ ورقة ٣٨١ ب؛ يوجينا غيانة: **الدولة الإسلامية**، ص ٢٤٢.

(٥) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٣٦٨.

(٦) العسكري: **فضل العطاء**، ص ٥٥؛ ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٦/ ص ٤٦؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢/ ص ٢٣٠.
«وإبراهيم بن المهدي، أصغر إخوة الرشيد، ولد في بغداد تعلم العلوم الدينية واللغوية، وبرع في علم الموسيقى والغناء». فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٨٩.

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الأمين	إبراهيم بن المهدي		٢٠٠,٠٠٠ درهم[١]
الأمين	إبراهيم بن المهدي		٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]
المأمون	إبراهيم بن المهدي		١٠,٠٠٠ دينار[٣].
المأمون	إبراهيم بن المهدي		٢٠٠,٠٠٠ دينار[٤]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٣٠,٠٠٠ درهم[٥]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٥٠,٠٠٠ درهم[٦]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٧]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٨]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم[٩]
المأمون	إسحاق بن إبراهم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ دينار[١٠]
المأمون	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٤٠,٠٠٠ دينار[١١]

(١) الجاحظ: **التاج**، ص ٥١.

(٢) العسكري: **فضل العطاء**، ص ٥٥؛ ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٦/ ص ٤٦؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢/ ص ٢٣؛ «وهذا المبلغ هو إجمالي صلات الأمين على عمه إبراهيم بن المهدي».

(٣) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٦٤.

(٤) الرفاعي: **المأمون**، ج ١/ ص ٤٠٧؛ وهذا المبلغ إجمالي صلات، المأمون على عمه إبراهيم بن المهدي».

(٥) طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٣٣٢.

(٦) ن. م. س: ج ٦/ ص ٣٣١.

(٧) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٢٩٣.

(٨) طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٣٢٩. «وهذه أول صلة تقريباً من المأمون لاسحاق لأن النص يدل على ذلك» فأتاني الرسول فصرت إلى المأمون. . . فأمر لي بمائة ألف درهم، وما زلت آخذ جوائزه حتى توفي».

(٩) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٣٣٠. هذه الصلة لقاء مناقشة علمية بين المأمون وإسحاق وليس على الغناء».

(١٠) النويري: **نهاية الارب**، ج ٥/ ص ٣. «وهذه مقابل تنازل إسحاق عن لبس السواد لأنه طلبه من المأمون فامتنع المأمون من ذلك وعوضه بمائة ألف دينار».

(١١) الرفاعي: **المأمون**، ج ١/ ص ٤٠٧.

الخليفة	اسم المغني أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المأمون	مخارق		٣٠٠٠ درهم(١)
المأمون	مخارق		٣٠,٠٠٠ درهم(٢)
المأمون	علويه		١٠,٠٠٠ درهم(٣)
المأمون	علويه		٣٠,٠٠٠ درهم(٤)
المعتصم	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٣٠٠,٠٠٠ درهم(٥)
المعتصم	أحمد بن يحيى المكي		٢٠,٠٠٠ درهم(٦)
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي	٢٠٠,٠٠٠ درهم سنوياً(٧)	
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٥٠,٠٠٠ درهم(٨)

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١١٦٣. طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٣٢١.

(٢) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١١/ ص ٣٦٠. «وكانت الصلة على دفعات كل دفعة عشرة آلاف درهم».

(٣) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١١/ ص ٣٦٠ «علي بن عبدالله بن سيف، وكان مغنياً حاذقاً، ومؤدباً محسناً عاش حتى أيام المتوكل».

(٤) طيفور: **بغداد**، ج ٦/ ص ٣٢٢/٣٢٣. «وكانت على دفعات كل دفعة عشرة آلاف درهم».

(٥) ابن واصل: **تجريد الأغاني**، ج ٢/ ص ٧٠٢. «والظاهر أن هذا المبلغ هو إجمالي صلات إسحاق لأننا لم نجد غيره، وفي الوقت نفسه هو مبلغ كبير جداً»، وقد كان المعتصم يأمر للمغنين والملهين بالأموال ولكن وزيره الفضل بن مروان لم يكن ينفذ أوامره، حرصاً على مالية الدولة. **الطبري**: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١١٨٢؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة عند العرب** ص ٧٢.

(٦) فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٨٤. «أبو جعفر أحمد بن يحيى المكي والده مغن مشهور، ظهر في خلافة المأمون، وغنى للمعتصم ومن بعده المتوكل»؛ الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٣/ ص ٢٢.

(٧) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١١٢. «جارى إسحاق السنوي من الواثق، وكان يصله من الخلفاء مثل الواثق كل سنة (٤٠٠,٠٠٠) درهم ومن الأتباع (٥٠,٠٠٠) درهم».

(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٣٥٦.

الخليفة	اسم المغنى أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم [(١)]
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم [(٢)]
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		٣٠٠,٠٠٠ درهم [(٣)]
الواثق	عبدالله بن العباس الربيعي		٥٠٠٠ درهم [(٤)]
الواثق	عبدالله بن العباس الربيعي		١٠,٠٠٠ درهم [(٥)]
الواثق	أبو دلف العجلي		٢٠,٠٠٠ دينار [(٦)]
الواثق	محمد بن الحارث بن سخنر		١٠,٠٠٠ درهم [(٧)]
الواثق	إسحاق بن إبراهيم الموصلي	١٠٠ دينار كل شهر [(٨)]	
المتوكل	إسحاق بن إبراهيم الموصلي		١٠٠,٠٠٠ درهم [(٩)]
المتوكل	عبدالله بن العباس الربيعي		٢٠,٠٠٠ درهم [(١٠)]

(١) ن. م. س. : ج ٥/ ص ٣٥٦.

(٢) ن. م. س. : ج ٥/ ص ٣٥٦؛ الابشيهي: **المستطرف**، ج ٢/ ص ١٧٤؛ المقدسي: **أمراء الشعر العربي**، ص ٤٧؛ يونس السامرائي: **سامراء**، ص ١٨٧.

(٣) النويري: **نهاية الارب**، ج ٤/ ص ١٩٨.

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩/ ص ٢٥٠. «عبدالله بن العباس الربيعي مغني وشاعر، نبغ في ذلك من أيام الرشيد، مدح الواثق وغناه وكذلك غنى المتوكل».

(٥) ن. م. س.: ج ١٩/ ص ٢٥٠.

(٦) النويري: **نهاية الأرب**، ج ٤/ ص ٢٢٦. «القاسم بن عيسى بن إدريس، جيد الغناء له منزلة رفيعة عند قومه، وعند العلماء، غنى الواثق فوصله»؛ ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٦٩؛ النويري: **نهاية الأرب**، ج ٤/ ص ٢٢٦.

(٧) أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج ١/ ص ١٣١. «أبوجعفر محمد بن الحارث تعلم الغناء على يد إبراهيم الموصلي، فغنى الرشيد والمأمون، وغنى الواثق كذلك ونال صلته»؛ فارمر: **تاريخ الموسيقى العربية**، ص ١٩٣.

(٨) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٧/ ص ١١٦؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة** ص ٧٥.

(٩) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٤١٦. «وهي آخر صلة ينالها من الخلفاء لأنه توفي في خلافة المتوكل سنة ٢٣٥هـ».

(١٠) ن. م. س. : ج ١٩/ ص ٢٣٨.

الخليفة	اسم المغنى أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المتوكل	عثعث الأسود		١٠٠٠ دينار، وحمار بسرجه ولجامه[١]
المتوكل	البحتري		بدرتين (فيهما عشرون ألف درهم)[٢]
المتوكل	علي بن يحيى المنجم		١٠٠,٠٠٠ دينار[٣]
المتوكل	الجماز		١٠,٠٠٠ درهم[٤]
المتوكل	أبو العنبس		١٠,٠٠٠ درهم[٥]
المتوكل	«المغنيات من النساء»		٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٦]
المتوكل	لجميع الملهين		٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٧]
المنتصر	الحسين بن الضحاك		٣٠,٠٠٠ درهم[٨]

(١) ن. م. س. : ج ١٤/ ص ٢١٣. «عثعث الأسود، تعلم الغناء، وبرع فيه، غنى للمتوكل فوصله».

(٢) جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة**، ص ٨٠.

(٣) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٥/ ص ١٥٣؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة**، ص ٨٥. «ويعتبر علي بن يحيى بن المنجم ت ٢٧٥هـ أشهر ندماء القرن الثالث الهجري، وكان المتوكل يستدعيه ليروي له الأشعار.
البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٢٢٨.

(٤) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ١٤١؛ والجماز هو محمد بن عمرو بن حماد بن عطاء بن ياسر، وكان من أحلى الناس حكاية وأكثرهم نادرة. القيرواني: **زهر الآداب**، ج ١/ ص ١٦٣.

(٥) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٢/ ص ١٨؛ «أبو العنبس هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم، نادم المتوكل، وحظي عنده مات سنة ٢٧٥هـ، شاعر وأديب، ذو ترهات هزلية تفوق ثلاثين مؤلفاً»؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ٤٣٩.

(٦) الشابشتي: **الديارات**، ص ١٥٢. «صلات المتوكل على المغنيات بمناسبة افتتاح قصر بركوارا.

(٧) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٤٣٨. «بمناسبة انتقال المتوكل إلى الماحوزة».

(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٩/ ص ٢٧٦. «وهنا الحسين بن الضحاك ليس مغنياً وإنما هو شاعر قدير مر معنا ذكره في إكرام الخلفاء له، وهنا وصله المنتصر لأنه جالسه وسمع منه بعض الأخبار الشعرية، وهنأه بالخلافة، ومنحه الصلة كذلك لتقدمه =

الخليفة	اسم المغنى أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المستعين	البلاذري		٧,٠٠٠ دينار[١]
المعتز	أحد جلسائه (لم يذكر اسمه)		١,٠٠٠ دينار[٢]
المهتدي[٣]			
المعتمد[٤]			
المعتضد	أكابر الملهين	٢٠٠٠ دينار شهرياً[٥]	
المعتضد	خادم لم يذكر اسمه		٥٠٠ درهم[٦]

= في السن»؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة**، ص ٨٥. والمنتصر قرب المغنين وغيرهم من الجلساء والندماء، وقد اختص من المغنين عبدالله بن العباس الربيعي وهو شاعر مطبوع، ومغن محسن».
انظر: الأصفهاني: **الأغاني**، ج ١٩/ ص ٢١٩.

(١) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٦/ ص ٢٤. «أبو جعفر أحمد بن يحى البلاذري مؤرخ، جغرافي له كتاب «فتوح البلدان» ت سنة ٢٧٩هـ. قربه المستعين وكان من جلسائه ووصله وأنفق عليه الرواتب الجارية ـ التي لم نعلم مقدارها ـ ن. م. س: ج ٦/ ص ٢٤.

(٢) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٥/ ص ٣٧٦؛ والمعتز من الخلفاء الذين ينسب إليهم غناء بعض الأصوات كما ينسب إليه بعض الأشعار، كان من جلسائه علي بن يحيى بن المنجم، فخلع عليه ووصله»؛ ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٥/ ص ١٧٣.

(٣) حرم الغناء والمنادمات، وقرب العلماء، ورفع منازلهم.
المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ١٨٩.

(٤) جالس المغنين والندماء، ومن أشهر ندمائه علي بن يحيى بن المنجم الذي نال منه ما نال من المتوكل، وشغف بالطرب وحب الغناء الذي كان له صنعة فيه؛ ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١٥/ ص ١٧٢؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ٢٢٠.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٤. «خصص المعتضد، أرزاقاً يومية للجلساء والملهين، بلغت (٤٤ دينار في اليوم، وفي الشهر (٢٠٠٠) دينار.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ٢٥٢. «عمل هذا الخادم على إضحاك الخليفة وإدخال السرور إلى قلبه فأمر له بتلك الصلة».

الخليفة	اسم المغنى أو الملهى	مقدار الجاري	مقدار الصلات
المعتضد	أبو محمد بن حمدون		٣٠٠٠ دينار[١]
المقتدر	ابن حمدون		٥٠٠٠ دينار[٢]
	ابن حمدون	يبدأ من (١٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) درهم[٤]	٧٠٠٠ دينار[٣]

وفي عهد الخليفة المكتفي اختص يحيى بن علي بن يحيى المنجم جليساً له، واختص من العلماء نفطوية النحوي الذي كان يؤاكله ويروي له الأحاديث المضحكة[٥]، وقرب المكتفي أبا بكر محمد الصولي الذي كان ينشده بعض الأشعار[٦].

أما المقتدر فكان يضم مجلساً للغناء[٧]، ونظراً لانغماس الخليفة في هذا اللون من حياته الخاصة أصبحت بغداد محط أنظار المغنين[٨]. وكان يصرف

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥/ ص ١٢٥. «ابن حمدون: أبو محمد عبدالله النديم، وبنو حمدون كانوا ندماء للخلفاء فنادموا المعتصم والواثق والمتوكل والمستعين والمعتمد والمعتضد والمكتفي، وتوفي سنة ٣٠٩هـ. وبلغت منزلته أرفع الدرجات فلازمه بقصر الخلافة، وفي بعض خلواته».
ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ١/ ص ٣٦٥؛ جمال سرحان: **المسامرة والمنادمة** ص ٨٩.

(٢) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ٤٥.

(٣) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٤٤.

(٤) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٥/ ص ٢٢٢؛ لقد صرف المقتدر على المغنين رواتب تراوحت ما بين مائة دينار إلى مائتي دينار إلى ثلاثمائة دينار إلى ألف درهم. كل على حسب مقدرته وإنتاجه الفني.

(٥) الزركلي: **الاعلام**، ج ١/ ص ٥٧/٥٨؛ إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، إمام في النحو، كان فقيهاً وثقة في الحديث، مات ببغداد سنة ٣٢٣هـ.

(٦) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٤/ ص ٣٥٩.

(٧) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١/ ص ٣٨٦.

(٨) الأصفهاني: **الأغاني**، ج ٢/ ص ٢٣٣.

عليهم الأموال الطائلة، فقد تراوحت جراياتهم ما بين مائة دينار إلى ألف درهم كل حسب إنتاجه وقدرته الفنية.

وخلفه القاهر بالله الذي اختص محمد بن علي العبدي الخرساني محدثاً، وكان يحدثه عن خلفاء بني العباس السابقين[1].

وظهر في القرن الرابع الهجري الخليفة الراضي بالله كأشهر الخلفاء الذين قربوا الجلساء والندماء ويعتبر الصولي أشهر ندمائه، وقد نظم الراضي حضور الجلساء والندماء فجعل لهم نوبات يحضرون فيها مجالسه[2].

وقد خلفه أخوه المتقي لله، فلم يشرب النبيذ قط، ولم يقرب الندماء معاقري الشراب، وكان يقول، لا أريد جليساً، أنا أجالس المصحف[3] وإنما كان يجالس العلماء ويستمع لهم عن الأخبار العلمية، وأخبار الأمم السابقة.

وبعد هذه الدراسة التي قدمناها عن نفقات كبار المغنين والملهين يتضح أن:

ــ الدولة العباسية لم تول المغنين والملهين اهتماماً كبيراً في بداية الأمر، وإنما كان جل اهتماماتها ينصب حول إرساء دعائمها، وبسط حركة الجهاد الإسلامي. وقمع خصومها ومناوئيها، غير أنها، بعد أن استقرت دعائمها تزايد اهتمامها بهذا الاتجاه.

ــ والملاحظ أن أغلب الصلات التي وردت في المصادر، والتي أثبتناها في القوائم السابقة قد وردت بالدينار، ولا يوجد هناك سبب يمكن أن نعلل به ذلك سوى احتمال الافادة من ذلك لأغراض الدعاية لوجود الذهب، ولعل ذلك يجرنا إلى افتراض عدم مطابقة الأرقام المذكورة لواقع الانفاق مما يترتب عليه نتائج مغايرة. ومع أن الأرزاق تؤدى في نهاية العام ــ كما هو الحال في أرزاق الأدباء والشعراء ــ فإن المصادر تتحدث عن تقسيط الدفع، وربما كان ذلك

---

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ١٣١٣.

(٢) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٧/٥٦/١٣٧.

(٣) ن. م. س.: ص ١٩٣.

بدافع سد الحاجة، وتخفيف ضخامة المبالغ عند دفعها من قبل صاحب بيت المال، وهو أمر معترف به في الادارة الاسلامية(*)، فإن هناك حالات يكون الصرف فيها حالاً، ويعكس ذلك مدى جدية الخليفة في أمره بالانفاق ومدى التزام صاحب بيت المال بانفاذ أوامر الصرف في هذه الحالات.

ـ ومن خلال المعلومات التي تهيؤها القائمة سالفة الذكر، يتضح أن الخليفة هارون الرشيد كان أكثر خلفاء العباسيين إنفاقاً على المغنين، ويأتي بعده الخليفة المأمون، ثم المتوكل الذي أنفق أموالاً طائلة على المغنين والمغنيات والملهين بمناسبة افتتاح كثير من قصوره الشهيرة في سر من رأى.

ويقابل ذلك أن أكثر الملحنين والمغنين، إفادة من صلات الخلفاء هو إسحاق بن إبراهيم الموصلي ذلك أنه عاصر ستة من كبار الخلفاء: الرشيد، والأمين، والمأمون، والمعتصم، والواثق، والمتوكل. ونال جاري رزقه وصلاته منهم حتى وفاته (سنة **٢٣٥هـ**).

ـ ويلاحظ أن كثيراً من المغنين والملهين، لم يرد له سوى ذكر صلة واحدة، وربما يعود سبب ذلك إلى قصور من مؤرخي تلك المعلومات، أو ربما يكون ذلك المبلغ هو إجمالي ما وصل إليه من الخليفة الذي منحه الصلات.

ـ والملاحظ أيضاً أننا نجد في القائمة ذكر لأسماء المغنين حتى نهاية عهد الخليفة المتوكل (**٢٤٧هـ**) وبعد ذلك وجدت إشارات يسيرة إلى نفقات إجمالية لا تتناول شخصاً بعينه، مثل ما ورد في ضمان الطائي في عهد المعتضد بالله. ومثل ما خصصه المقتدر للمغنين. بل إن أغلب الخلفاء بعد المتوكل حاول التخلص من عبء مسؤولية الصرف عليهم، ولعل ذلك بسبب ظروف

(*) انظر مثلاً «التلميظ» في ديوان الجيش: ومعنى ذلك أن يطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل أن يستحقوا، وقد لمظوا بكذا وكذا.
واشتقاقة من لمظ يلمظ، إذا أخذ باللسان ما يبقى في الفم على أثر الطعام عند الأكل وهو اللماظه.
الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص ٦٠.

الميزانية، وذلك أن الفترة التي أعقبت حكم المتوكل كانت فترة صراع ومنازعات، شلت فيها سلطة الخلفاء وسلبوا أغلب اختصاصاتهم، وقصرت عنهم الأموال، لذلك لم يكن للمغنين مكان في دور الخلفاء لعدم وجود المال. ويجب أن لا يغيب عنا معرفة وجود النديم أو الجليس الذي كان يلازم الخليفة بين آونة وأخرى.

ـ وقد حصل تطور غريب في عصر الخليفة هارون الرشيد بشأن ما يخصص للمغنين والملحنين، ذلك هو نقل جاري المتوفى وجميع مخصصاته إلى ورثته، وهذا يشبه إلى حد بعيد ما يعرف الآن **بنظام التقاعد**، وهذا يدل على اهتمام الرشيد بتأمين مستوى كريم لذويهم ليتفرغوا بالكامل لفنهم وعطائهم.

ـ كان أثر النفقات التي صرفت على المغنين والملهين محدوداً في ميزانية الدولة، وذلك لأن أغلبها قد حصل في عهد الرشيد، حيث كثرت الواردات، ولعل نظرة إلى قوائم الخراج تؤيد ذلك.

ـ لم تفد الخلافة من المغنين في شيء سوى تسلية الخلفاء وتثقيفهم وترفيههم إضافة إلى الارتقاء بهذا الصنف من الفنون، إضافة إلى ما يقدمونه للدولة من خدمة إعلامية عن طريق إشاعة الأغاني التي تعكس مدى الازدهار الحضاري. ولا شك في أن أثر الغناء كان أكبر كثيراً من آثاره الواضحة في العصر الحديث.

ـ ويلاحظ أيضاً أن المنادمات أسهمت في نهضة الحركة الأدبية والفنية، لأن مجالسها كانت ملتقى رجال العلم والفن.

ـ وقد تحولت المنادمات والمجالسات إلى جزء من الحياة اليومية عند بعض أصحاب الخليفة وخصوصاً في الدولة العباسية التي أسهم التقدم الحضاري فيها في انتشار حياة البذخ والترف في القصور.

□ □ □

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل الرابع

النفقات الرّاتبة
نفقات الإدارة المركزيّة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الـرابع

النفقات الراتبة ـ نفقات الإدارة المركزية

نفقـــات الـــوزارة

لم تظهر الوزارة ضمن مؤسسات الدولة الإسلامية الإدارية إلا في العصر العباسي الأول. وأما قبل ذلك، فلم يكن المنصب موجوداً، مع معرفة المسلمين بوجوده عند الساسانيين. فقد أشار المسعودي إلى عدم وجود الوزارة عند الأمويين[١] ويقول ابن خلكان عند كلامه على أول وزير عباسي ـ أبي سلمة الخلال ـ «ولم يكن قبله من يعرف بهذا النعت لا في دولة بني أمية ولا في غيرها»[٢].

وقال ابن الطقطقي «والوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس، أما قبل ذلك، فلم تكن مقننة القواعد، ولا مقررة القوانين بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية فإذا حدث أمر استشار ذوي الحجا والآراء الصائبة، فكل منهم يجري مجرى وزير»[٣].

ومن هذه النصوص يتضح أن أبا العباس (السفاح) كان أول خليفة أحدث منصب الوزارة[٤]. وأول وزير هو أبو سلمة الخلال الذي كان قد تسلم

---

(١) المسعودي: **التنبيه والاتراف**، ص ٢٩٤.
(٢) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ١١٠.
(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١١٠/١١١.
(٤) Sourdel: *Le Vizirat Abbasside*, p. 65;
Zaydan: *History of Islamic Civilization*, p. 60.

الوزارة قبل أن تتضح وجهة الخلافة، ويعرف اتجاهها العباسي، ويظهر أن الخلال كان من فئة الكتاب، إذ كان «فصيحاً، عالماً بالأخبار والأشعار والسير والجدل، والتفسير، حاضر الحجة»[١] وسبب نكبته أنه حاول نقل الخلافة إلى العلويين[٢]، وقد عمل على مفاوضة بعض زعماء العلويين من أجل توجيهها إليهم.

انتهت خلافة أبي العباس، وجاء المنصور، وكان قوياً ينظر في كل صغيرة وكبيرة كان يشاور في الأمور، إلا أنه لم تكن للوزارة في أيامه طائلة لاستبداده برأيه وكفاءته[٣]، لذا كان طبيعياً أن يكون كيان الوزير ضئيلاً معه، لا يتعدى عمله التنفيذ أولاً، وإبداء المشورة متى طلبت منه ثانياً[٤]. وأول وزير للمنصور أبو أيوب المورياني، والظاهر أن منزلة أبي أيوب كانت حسنة عنده، فقلده الدواوين والنظر فيها، ثم نكبه، والسبب في ذلك أنه أعطاه ثلاثمائة ألف درهم ليستثمر لابنه الأمير صالح ضيعة، فلم يفعل ذلك رغم تظاهره به، وطمع في المال[٥].

وفي زمن المهدي كانت فترة استقرار إداري، إذ ظهرت أبهة الوزارة بسبب كفاية وزرائه[٦]. استوزر المهدي أبا عبيدالله معاوية بن يسار «وفوض إليه تدبير المملكة وسلم إليه الدواوين»[٧]. وبذلك جعل سلطته شاملة قوية. فقد عمل على ترتيب أمور الدواوين، وإليه يعود الفضل في تنظيم المقاسمة على الغلات في الخراج في السواد. كما أنه يعتبر أول من نصف كتاباً في الخراج[٨]. عزل ابن

---

(١) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١١٢.
(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ٩ / ص ١١٦؛ ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢ / ص ١١٣.
(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٢٨.
(٤) الدوري: **النظم الإسلامية**، ص ٢١٨.
(٥) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٧؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣ / ص ٢١٢.
(٦) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٣٣.
(٧) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٤٦.
(٨) ن. م. س.: ص ١٥٣؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٣٥.

يسار لدسائس كان محورها الربيع بن يونس، وأسبابها شخصية[1]. وتولى الوزارة بعد ابن يسار، يعقوب بن داود، ونكب كذلك هو وأهل بيته، لأسباب سياسية[2].

وسار نظام الوزارة نحو الرسوخ في عصر الرشيد. ويعود ذلك إلى ثقته بالبرامكة ونشاطهم ولقد لعب البرامكة دوراً خطيراً في خلافة الرشيد، لكنه لم يكن غافلاً عن تصرفاتهم، بل كان يراقبهم بدقة، وأخذ يشذبهم بالتدريج. وأخيراً نكبهم بعد سبعة عشر عاماً وذلك في سنة ١٨٧هـ، وكانت أسباب النكبة عديدة منها: تعاظم نفوذهم وخطرهم، ثم ميولهم السياسية التي تنافي مصالح العباسيين، وتبذيرهم لأموال الدولة، واستئثارهم بالوظائف، وتقريب الفرس ومقاومتهم للعرب[3].

وفي هذا الموضوع لن أستطرد في أخبار وتصرفات الوزراء، لأنني إنما أردت بتلك المقدمة إيضاح نشأة نظام جديد في مؤسسات الدولة الإسلامية.

ولكن هناك بعض الأمور التي لا بد من معرفتها، منها: التصادم المستمر بين الخلفاء ووزرائهم، فلو رجعنا إلى تاريخ العصر العباسي الأول لوجدناه مسرحاً لمثل تلك التصادمات وذلك راجع إلى عدم وضوح سلطات الوزير له وتحديدها فهو يريد أن يسيطر على كل شيء، والخليفة يريد أن يجعله مشاوراً ومعيناً ـ كما مر ذلك في خلافة المنصور ـ ولذلك كثرت المشكلات وكثرت النكبات، وانتهى العصر العباسي الأول بتأكيد سلطة الخليفة، وبتحديد الخطوط العامة لسلطات الوزير، لذا يصح أن يعتبر العصر العباسي الأول دور تجربة لنظام الوزارة[4].

ونلاحظ كذلك رسوخ أسس الوزارة، واتساع سلطاتها حتى صارت عامة

(١) انظر لأوسع التفاصيل في الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٥٣.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ١٣٦؛ الجهشياري: الوزراء، ص ١٦٠/١٦١.

(٣) الدوري: **العصر العباسي الأول**، ص ١٦٥؛ الدوري: **النظم الإسلامية**، ص ٢٢٤.

Wellhouson: The Arab Kingdom and the fall. p. 538.

(٤) ن. م. س. : ص ٢١٨.

على الدواوين كافة. ومع وجود هذه السلطات الواسعة، كان الخليفة يستطيع سحبها متى أراد دون تردد أو حذر، وكان الوزراء كتاباً في الدرجة الأولى بثقافتهم ومؤهلاتهم.

ونلاحظ أن الدسائس والسعايات قامت بدور مهم في عزل بعض الوزراء وتعيينهم[١]. أما بعد العصر العباسي الأول، فكانت الوزارة مع الخلافة في الغالب بالتأييد، وكان الكفاح بينها وبين القوة العسكرية المتصاعدة، حتى كادت تزول في فترة السنوات التسع (٢٤٧هـ ـ ٢٥٦هـ) من مقتل المتوكل إلى مجيء المعتمد، كما أنها أصبحت شكلية في فترة إمرة الأمراء[٢].

ولقد كانت للوزراء امتيازات ورواتب وصلات تدفع إليهم، ومن تلك الامتيازات:

- منح الوزراء ثياب التشريف، وأول من قام بهذا العمل الخليفة المنصور، إذ ألزم الوزير بلبس الثياب الممنوحة له[٣].
- كان للوزير دار مفردة في دار الخلافة يجلس فيها لمزاولة أعماله، ويعين له عدد كبير من الحراس تجري عليهم الأرزاق[٤].
- ومن الميزات التي منحها الوزير تخصيص دار خاصة للوزارة، ودار خاصة لسكنه وإذا عزل تركها لمن يأتي بعده من الوزراء. وكانت دار الوزراء هي دار المخرم[*]، والتي كانت لسليمان بن وهب، وقد بيعت هذه الدار في خلافة القاهر، وصرف ثمنها في مال البيعة،

---

(١) ن. م. س.: ص ٢٢١.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٣٥٠؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٦٠؛ الدوري: **النظم الإسلامية**، ص ٢٢٧.

(٣) Sourdel, *Le, Vizirat, Abbaside*, p. 74.

(٤) Sourdel, Op.cit. p. 88.

(*) دار المخرم: تقع في بغداد على نهر دجلة، كانت لسليمان بن وهب، وزير الخليفة المهتدي سنة ٢٥٥هـ. الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١ / ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

وذلك لحدوث الأزمة المالية، وجعل بدلاً منها دار أحد أبناء الخلفاء[1].

أما رواتب الوزراء، فلم تصل عنها معلومات وافية. غير بعض الإشارات التي أشارت إلى مقدار الرواتب وإلى مقدار الصلات التي منحت لبعض الوزراء.

وسوف يتضح ذلك من خلال القائمة التالية.

مع ملاحظة أنني أوردت جميع من تولى الوزارة خلال مرحلة البحث، تحسباً لما يطرأ أو يجدّ من معلومات جديدة تضاف إلى قائمة النفقات، وذلك نظراً إلى أهمية منصب الوزارة، إذ تعتبر أهم مؤسسات الدولة الإسلامية بعد الخلافة. وهناك ملاحظة أخرى؛ وهي أنني لم أذكر سوى تراجم الوزراء الذين وردت لهم رواتب وصلات. أما من لم نجد عنه معلومات فقد اكتفيت في أمره بالإحالة إلى المصادر فقط.

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٥ / ص ٤١١.
. Zaydan: *History of Islamic Civilization*, p. 210

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
السفاح	أبو سلمة الخلال ربيع أول ١٣٢هـ[١]		
السفاح	أبو الجهم عبدالرحمن ابن عطية رجب ١٣٢هـ[٢]		
السفاح	خالد بن برمك ١٣٣هـ[٣]		
المنصور	أبو أيوب سليمان المورياني ١٣٧هـ[٤]		
المنصور	الربيع بن يونس ١٣٨هـ		قطيعة الربيع[٥]
المهدي	معاوية بن يسار ١٥٨هـ[٦]		
المهدي	يعقوب بن داود ١٦٣هـ		١٠٠,٠٠٠ درهم[٧]

(١) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٤٦٧.
(٢) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٥٦.
(٣) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٥١/٨٧؛ اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ١ / ص ٣٣٤؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٣ / ص ٢٢٣.
(٤) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٥٩٥، وتوفي سنة ١٥٤هـ.
(٥) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤ / ص ٣٧٧. «الربيع بن يونس (أبو الفضل) بن أبي فروة، وزر للمنصور، ثم للمهدي، وصرفه الهادي عن الوزارة، وقلده دواوين الأزمة، فلم يزل عليها إلى أن توفي سنة ١٦٩هـ».
ابن الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ٨ / ص ٤١٤.
(٦) ابن الخطيب: **بغداد**، ج ١٣ / ص ١٩٧.
(٧) الطبري: **تاريخ**، ج ٤٦٤/١٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٤٣٨؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٥ / ص ٤٣٨. «يعقوب بن داود بن عمر السلمي، من أكابر الوزراء، تقرب من المهدي، وعلت منزلته عنده، فغلب على الأمور كلها، وكثر حساده وتتابعت =

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المهدي	الربيع بن يونس (وزير المنصور) ١٦٦هـ		
المهدي	الفيض بن صالح[1]		
الهادي	الربيع بن يونس (وزر للمنصور والمهدي) محرم ١٦٩هـ	١٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[2]	
الهادي	إبراهيم بن ذكوان الحراني[3]		
الرشيد	البرامكة: يحيى بن خالد ربيع أول ١٧٠هـ		
»	الفضل بن يحيى		
»	جعفر بن يحيى، قتل ١٨٧هـ		

= الوشايات فيه إلى أن عزله سنة ١٦٧هـ، وتوفي سنة ١٨٧هـ في مكة، وقد أجرى عليه هارون الرشيد في كل سنة مبلغ (٥٠٠,٠٠٠ درهم».
ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٤٧؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٣٣١؛ العسكري: **فضل العطاء**، ص ٥٣.

(١) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٨٧.

(٢) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٤٧١؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ١٩٢.

(٣) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢ / ص ٢٠٢؛ ابن عبدربه: **العقد الفريد**، ج ٥ / ص ٦١؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١ / ص ٣١٥. «البرامكة: أسرة مشهورة في التاريخ خدمت الدولة العباسية حتى نكبهم الرشيد سنة ١٨٧هـ، وقد وزر منهم ثلاثة وزراء للرشيد هم: يحيى بن خالد بن برمك، وابناه الفضل وجعفر وسيطروا على مجريات الأمور في دولة الرشيد، وبسطوا نفوذهم على الأموال، وقد بلغ إجمالي ثرواتهم بعد نكبتهم ما يزيد على (٣٠٠,٦٧٦,٠٠٠) درهم، عدا الأموال من الضياع والغلات والأواني. ولم تحدد المصادر مبلغ رواتبهم كل على حدة، بل قيل إنهم كانوا يتسلمون رواتب مقدارها اثنا عشر مليون درهم كرواتب تكتب في السجلات. ابن دحية: **النبراس**، ص ٣٨. وعن نفقاتهم وصلاتهم التي وزعوها على الناس انظر البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦.

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
الرشيد	أبو العباس، الفضل بن الربيع بن يونس ١٨٧هـ		٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]
الأمين	أبو العباس، الفضل بن الربيع بن يونس ١٩٣هـ[٢]		
المأمون	الفضل بن سهل السرخسي	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣] في السنة	اقطاع السبب بأرض العراق[٤]
المأمون	الحسن بن سهل، تولى الوزارة في سنة ٢٠٢هـ[٥]		
»	أحمد بن أبي خالد الاحول ٢٠٥هـ	١٠٠٠ درهم في الشهر[٦]	

---

(١) الجهشياري: الوزراء، ص ٢٣٦. الفضل بن الربيع بن يونس، وزر للرشيد بعد البرامكة، ووزر كذلك للأمين وناصره ضد المأمون. وعفا عنه المأمون وتوفي بطوس سنة ٢٠٨هـ، الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١٢ / ص ٣٤٣؛ الزركلي: **الاعلام** ج ٥ / ص ١٤٨؛

Antony Nothing The Arab, Anarrative, History From Mohammed to the present. p. 119.

(٢) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٤٧٤. واعتزل عن الوزارة سنة ١٩٦هـ.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١١ / ص ٨٤١؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ١٥٠؛ الخضري: **الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)**، ص ١٨٤. «الفضل بن سهل السرخسي، وزير المأمون وصاحب تدبيره، جعل له الوزارة وقيادة الجيش، فكان يلقب بذي الرياستين (الحرب والسياسة)، قتل سنة ٢٠٢هـ»، ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ ص ٤١٣.

(٤) الجهشياري: **الوزراء**، ص ٣٠٦؛ ماهر حمادة: **الوثائق السياسية**، ص ٣٤٠.

(٥) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٢٣٠.

(٦) طيفور: **بغداد**، ج ١٦ / ص ٢٣٥؛ الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ٦١٤؛ البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١ / ص ٤٦٨؛ الخضري: **الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)**، ص ١٨٦. «أحمد بن أبي خالد الأحول، وزر للمأمون بعد الحسن بن سهل من سنة ٢٠٥ إلى ٢١٠هـ». ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٢٣؛ اليوزبكي: **الوزارة**، ص ٢٧٥.

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المأمون	أحمد بن يوسف بن القاسم ٢١٠هـ[١]		
«	أبو عبادة ثابت بن يحيى بن يسار الرازي[٢]		
«	أبو عبيدالله محمد بن يزداد بن سويد[٣]		
«	عمرو بن مسعدة، تولى الوزارة في سنة ٢١٥هـ		٨٠٠,٠٠٠ دينار[٤]
المعتصم	أبو العباس الفضل بن مروان رمضان سنة ٢١٨هـ[٥]		
«	أحمد بن عمر بن شاذي، رجب ٢٢١هـ	١٠,٠٠٠ دينار[٦]	
«	محمد بن عبدالملك الزيات ٢٢٥هـ[٧]		

(١) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٢٦.

(٢) ن. م. س.: ص ٢٢٧.

Zaydan: *History of Islamic Civilization, p. 208*.

(٣) ن. م. س.: ص ٢٢٧؛ Zaydan: Op. cit. p. 208.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٢٢٧. «وهذا المبلغ إجمالي الرواتب وصلات عمرو بن مسعدة التي وصلته من المأمون خلال وزارته واستمرت سنتين فقط (٢١٥ ــ ٢١٧هـ) وهو يعتبر أحد الكتاب البلغاء، كان جواداً ممدحاً، فاضلاً نبيلاً توفي سنة ٢١٧هـ» الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١٢ / ص ٢٠٣.

(٥) ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٩٠.

(٦) الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ٢٠٤ «ابن شاذي: وزر المعتصم في الفترة من (٢٢١ إلى ٢٢٥هـ)، كان من علية القوم، إلا أنه يعتبر جاهلاً في أمور الوزارة وقد أدى ذلك إلى إبعاده، وسكن مكة في آخر حياته». ن. م. س.: ص ٢٠٤.

(٧) الجهشياري: **نصوص ضائعة**، ص ٦٤؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٥٤.

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
الواثق	محمد بن عبدالملك الزيات ـ ربيع أول ٢٢٧هـ		
المتوكل	ابن الزيات، استبقي ثم قتل في ربيع الأول سنة ٢٣٣هـ		
«	أحمد بن خالد أبو الوزير ـ ربيع الأول ٢٣٣هـ[١]		
«	أبو جعفر محمد بن الفضل الجرجرائي[٢]		
«	عبيدالله بن يحيى بن خاقان، تولى الوزارة سنة ٢٤٠هـ	١٠,٠٠٠ درهم شهرياً[٣]	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤] ١,٠٠٠ دينار[٥]
المنتصر	أحمد بن الخصيب في شوال ٢٤٧هـ[٦]		

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ٦.

(٢) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٣٨.

(٣) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ١٥؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٧٢؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢ / ص ٢٤٢، ٢٤٣. «عبيدالله بن خاقان يعتبر من المقدمين في الدولة العباسية، استوزره المتوكل والمعتمد، وكان عاقلاً حازماً عارفاً بأمور الوزارة توفي سنة ٢٦٣هـ». الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ / ص ١٢٥؛ الزركلي: **الاعلام**، ج ٤ / ص ١٩٨.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١ / ورقة ٧٩ ب.

(٥) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ١ / ص ٣١٣.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ٤٨.

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المستعين	أحمد بن الخصيب ربيع ثاني ٢٤٨هـ		١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]
»	اتامش ٢٤٨هـ		إقطاع غلته مليون درهم[٢]
»	أبو صالح عبدالله بن محمد بن يزداد بن سويد ٢٤٩هـ[٣]		
»	أبو جعفر محمد بن الفضل الجرجائي ٢٤٩هـ[٤]		
المعتز	أبو الفضل، جعفر بن محمود الاسكافي في ٢٥٢هـ[٥]		
»	أبو موسى، عيسى بن فرخانشاه الكاتب ٢٥٢هـ[٦]		
»	أبو جعفر، أحمد بن إسرائيل الانباري[٧] ٢٥٣هـ		

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢ / ورقة ٣ ب «وزر للمستعين لمدة شهرين فقط، ثم قام الأتراك بعزله واستصفاء أمواله، وإبعاده عن الوزارة، ولقد منحه المستعين صلة كبيرة قدرت بمليون درهم، وأعطاه دار الطبيب بختيشوع، وأقطعه قطيعة غلتها (٢٥٠,٠٠٠) دينار، ووصله بألف قطعة من فرش أم المتوكل.
ن. م. س. : ج ١٢ / ص ورقة ٣ ب.

(٢) ن. م. س. : ج ١٢ / ورقة ٤ ب. «أوتامش، أبو موسى، يعتبر من أكبر القادة الأتراك المتسلطين على دار الخلافة زمن المستعين، استوزره المستعين، ولكن المجتمع نقم عليه، ودبروا الحيل لقتله، فقتل في ربيع ثاني سنة ٢٤٩هـ».
ابن خلدون: **العبر**، ج ٣ / ص ٥٩٨.

(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٤٢.

(٤) **سبق لنا الإحالة ضمن وزراء الخليفة المتوكل.**

(٥) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٤٤.

(٦) ن. م. س. : ص ٢٤٤.

(٧) ن.م.س: ص ٢٤٤.

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
»	أبو الفضل، جعفر الإسكافي (للمرة الثانية)[1]		
المهتدي	أبو الفضل، جعفر الإسكافي (استبقي في الوزارة[2] ٢٥٥هـ.		
	سليمان بن وهب، ٢٥٥هـ[3].		
المعتمد	عبيدالله بن يحيى بن خاقان ــ رجب ٢٥٦هـ[4].		
»	الحسن بن مخلد بن الجراح ــ ذو القعدة ٢٦٣هـ[5].		
»	سليمان بن وهب ــ ذو الحجة ٢٦٣هـ[6].		
»	أبو الصقر، إسماعيل بن بلبل ــ ذو الحجة ٢٦٥هـ[7].		
»	أحمد بن صالح بن شيرزاد ــ صفر ٢٧٧هـ[8].		
»	عبيدالله بن سليمان بن وهب، استمر في الوزارة حتى توفي المعتمد سنة ٢٧٩هـ[9]		

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ١٦١.
(٢) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ١٦٠؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٨٧.
(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٤٧.
(٤) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء الخليفة المتوكل.
(٥) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٥١.
(٦) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء الخليفة المهتدي.
(٧) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٥٢.
(٨) ن.م.س. : ص ٢٥٣.
(٩) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٣٣٧.

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المعتضد	عبيدالله بن سليمان بن وهب، ٢٧٩هـ	١٠٠٠ دينار شهرياً[١]	استبدال الراتب بإقطاع بلغ وارده (٢٠٠,٠٠٠) دينار في السنة[٢]
«	القاسم بن عبيداللهبن سليمان بن وهب ٢٨٨هـ[٣]		
المكتفي	القاسم بن عبيداللهبن سليمان ابن وهب (استبقي) ٢٨٩هـ		
«	العباس بن حسن بن أحمد الجرجائي	٧٠٠٠ دينار شهرياً[٤]	وأقطعه ضيعة بلغ واردها في السنة (٢٥٠,٠٠٠) دينار[٥]
المقتدر	العباس بن الحسن بن الجرجائي ذو القعدة ٢٩٥هـ (استبقي في الوزارة)		

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٣، ص ٦٣؛ المناوي: **الوزارة**، ص ٢٧؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢، ص ٣٩٥ «وابن وهب أبوه وزير للمعتمد، وهو وزير للمعتضد مات وهو في الوزارة سنة ٢٨٨هـ، ويعتبر من أكابر الكتاب وأحذقهم»؛ الصفدي: **فوات الوفيات**، ج ٢، ص ٢٧.

(٢) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥؛ اليوزبكي: **الوزارة**، ص ٤٥.

(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٢٣٣؛ الزركلي: **الأعلام**، ج ٦، ص ٤٥.

(٤) الذهبي: **العبر**، ج ٢، ص ٨٩؛ محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٥) الشيخلي: **الأصناف**، ص ١٨. «والعباس هو من وزراء الدولة العباسية، كان أديباً بليغاً، استوزره المكتفي بعد وفاة القاسم بن عبيدالله، وتوفي سنة ٢٩٦هـ، بعد أن قام بأخذ البيعة للخليفة المقتدر».
ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٤/٣.
الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ٩/٨.
الزركلي: **الأعلام**، ج ٣، ص ٢٥٩.

الخليفة	الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المقتدر	علي بن محمد بن الفرات ـ ربيع ثاني ٢٩٦هـ	٥٠٠٠ دينار في الشهر[١]	وبلغ وارده من الإقطاع الذي خصصه له الخليفة (٦٠,٠٠٠) دينار في السنة[٢]
»	محمد بن عبيدالله بن يحيى الخاقاني ـ ٢٩٩هـ	٥٠٠٠ دينار في الشهر[٣]	أقطاع الوزارة (٦٠,٠٠٠) دينار في السنة[٤]
»	علي بن عيسى بن داود ابن الجراح ـ ٣٠١هـ	٥٠٠٠ دينار في الشهر[٥]	أقطاع الوزارة (٥٠,٠٠٠) في السنة[٦]

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٨.

(٢) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**. ص ٢٤٠؛ اليوزبكي: **الوزارة**، ص ٤٥. «وعلي بن الفرات، وزير المقتدر من الدهاة، الفصحاء الأدباء، تولى الوزارة ثلاث مرات، قتل سنة ٣١٢هـ، وكان دخله الخاص يتراوح ما بين ثمانمائة ألف دينار إلى مليون دينار»؛ عريب: **الصلة**، ص ٣٧؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٦٩؛ الشيخلي: **الأصناف**، ج ١٨؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٢٤١.

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٨٥.

(٤) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٤٠. «ومحمد بن عبيدالله الخاقاني هو ابن الوزير (الخاقاني) الذي وزر للمتوكل، وينتمي إلى أسرة الأشراف المتصلين بالخلافة، حاول إصلاح الوضع المالي من خلال وزارته للمقتدر، إلا أنه عجز عن ذلك، وأبعد عن الوزارة سنة ٣٠١هـ»؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٣.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٠٦.

(٦) ن.م.س. : ص ٢٨٢؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٤٠. «وعلي بن عيسى وزر للمقتدر العباسي مرتين، وأصلح أحوال الوزارة، وحمدت سيرته، وبعد إبعاده عن الوزارة عمل في النظر في أمور الدواوين وذلك في سنة ٣١٨هـ».
الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١، ص ١٦٤.

Bowen, *Ali Ben Isa*. p. 420.

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المقتدر	ابن الفرات (للمرة الثانية) ٣٠٢هـ		(٣٠٠,٠٠٠) درهم وعشرين خادماً، وثلاثين دابة[١]
«	حامد بن العباس ــ ٣٠٦هـ[٢]		
«	ابن الفرات (للمرة الثالثة) ٣١١هـ[٣]		
«	عبدالله بن محمد بن عبيدالله الخاقاني ــ ٣١٢هـ[٤]		
المقتدر	أحمد الخصيبي ــ ٣١٣هـ	٥٠٠٠ دينار في الشهر[٥]	أقطاع الوزارة ١٥٤,٠٠٠ دينار في السنة[٦]
«	علي بن عيسى (للمرة الثانية) ــ ٣١٢هـ	٧٠٠ دينار في الشهر[٧]	أقطاع الوزارة ١٧٠,٠٠٠ دينار في السنة[٨]
«	أبو علي محمد بن مقلة ــ ٣١٦[٩]		

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦، ص ١٠٦؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١/١٢٦.

(٢) عريب: **الصلة**، ص ٧٢.

(٣) الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ٤٣.

(٤) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٥١؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٣٦.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٥.

(٦) ن.م.س. : ج ١، ص ١٥٥؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**: ص ٢٤١، «أحمد بن عبيدالله بن الخصيب وزير معرق في الوزارة، استوزره المقتدر ثم القاهر، عزل عن الوزارة، لاشتهاره بالإسراف في النفقات، فقد بلغت نفقاته خلال فترة استئزاره ما يقارب من (٣٤٠,٠٠٠) مليون دينار».
مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٥؛ الزركلي: **الأعلام**، ج ١، ص ١٦٦.
الكبيسي: **المقتدر**، ص ٢٧٥.

(٧) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٧٨؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٩.
Bowen, *Ali Ben Isa*. p. 250.

(٨) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٤١؛ اليوزبكي: **الوزارة**، ص ٤٥.

(٩) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦، ص ٢١٦؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٨٥.

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المقتدر	سليمان بن الحسن بن مخلد ــ ٣١٨هـ(١)		
»	عبيدالله بن محمد الكلوذاني ــ ٣١٩هـ(٢)		
»	الحسين بن القاسم بن وهب ــ ٣١٩هـ(٣)		
»	الفضل بن جعفر بن الفرات ــ ٣٢٠هـ(٤)		
القاهر	أبو علي، محمد بن مقلة ــ شوال ٣٢٠هـ(٥)		
»	محمد بن القاسم بن عبيدالله ابن سليمان بن وهب ٣٢١هـ(٦)		
»	أحمد بن عبيدالله الخصيبي ــ ذو القعدة ٣٢١هـ(٧)		
الراضي	ابن مقلة ــ ٣٢٢هـ(٨)		
»	عبدالرحمن بن عيسى بن الجراح ــ ٣٢٤هـ		(١٠٠,٠٠٠) دينار(٩)

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٣٠٥؛ عريب: **الصلة**، ص ١٥٠.
(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٨٧؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ١٦٦.
(٣) ن.م.س.: ج ٨، ص ٩٤؛ ن.م.س.: ج ١١، ص ١٧٨.
(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٩٠.
(٥) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٩٩؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٧٦.
(٦) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٦٥.
(٧) ن.م.س.: ج ١، ص ١٥٥.
(٨) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء المقتدر والقاهر.
(٩) ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٤.
ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٧/أ.
«وعبدالرحمن بن عيسى هو أخو الوزير المشهور علي بن عيسى بن داود بن الجراح، =

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
الراضي	أبو جعفر، محمد بن القاسم الكرخي ــ جمادى الآخرة ٣٢٤هـ[1]		
»	أبو القاسم، سليمان بن مخلد ــ رجب ٣٢٤هـ[2]		
»	الفضل بن جعفر بن الفرات ــ ذو الحجة ٣٢٤هـ[3]		
»	ابن مقلة (للمرة الثانية ضمن وزارة الراضي) ــ ربيع ثاني ٣٢٦هـ أمير الأمراء: بجكم، ــ ٣٢٦هـ		(٢٠٠,٠٠٠) دينار وصواني ذهب، وفضة، وعنبر ومسك وكافور وبلور[4]
»	ابن الفرات (للمرة الثانية ضمن وزراء الراضي) ــ شوال ٣٢٦هـ		
»	أبو عبدالله أحمد بن محمد البريدي ــ رجب ٣٢٧هـ[5]		
»	أبو القاسم، سليمان بن مخلد (للمرة الثانية ضمن وزراء الراضي) ــ ذو القعدة ٣٢٨هـ		

= وعبدالرحمن وزر للراضي لمدة خمسة عشر يوماً، كان فاضلاً كاتباً أديباً».
ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٨٦.

(١) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٨١. ومكث في الوزارة شهران ونصف.

(٢) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء المقتدر.

(٣) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء المقتدر.

(٤) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٢ «أبو الحسن بجكم، تركي الأصل، تولى إمرة الأمراء، بعد ابن رائق، أي من سنة ٣٢٦ إلى سنة ٣٢٩هـ. كان شجاعاً وسياسياً بارعاً، ودمث الأخلاق، قتل في رجب من سنة ٣٢٩هـ.
ن.م.س. : ص ١٩٦/١٩٧.

(٥) ن.م.س. : ص ١٣٤.

الخليفة	اسم الوزير وتاريخ استئزاره	مقدار الراتب	مقدار الصلات
المتقي	ابن مخلد (استبقي بوزارة المتقي) ـ ربيع الأول ٣٢٩هـ		
«	أبو الخير، أحمد بن محمد بن ميمون، ـ شعبان ٣٢٩هـ(١)		
«	البريدي ـ رمضان ٣٢٩هـ(٢)		
«	أبو إسحاق، محمد الإسكافي القراريطي ـ شوال ٣٢٩هـ(٣)		
«	البريدي (للمرة الثانية ضمن وزراء المتقي) ـ ربيع ثاني ٢٣٠هـ(٤)		
«	القراريطي (للمرة الثالثة) ـ شوال ٣٣٠هـ(٥)		
«	أبو العباس، أحمد بن عبيدالله الأصفهاني، ـ رجب ٣٣١هـ(٦)		
«	ابن مقلة ـ رمضان ٣٣١هـ		
المستكفي	أبو الفرج، محمد بن علي السامري ـ صفر ٣٣٣هـ(٧)		

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٣٤٠، «ومكث في الوزارة ثلاثة وثلاثين يوماً».
(٢) سبقت الإحالة إليه ضمن وزراء الراضي.
(٣) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٣٨٥. «ومكث في الوزارة ثلاثة وأربعين يوماً».
(٤) ومكث في الوزارة ثلاثة عشر يوماً.
(٥) ومكث في الوزارة إثنين وأربعين يوماً. وظل منصب الوزارة خالياً بين ٢ جمادى الثانية إلى ١١ شوال سنة ٣٣٠هـ، أثناء وجود البريدي ببغداد.
(٦) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ٢٨٦. «ومكث في الوزارة واحد وخمسين يوماً».
(٧) ن.م.س. : ص ٢٨٧.

Zaydan: *History of Islamic Civilization.* p. 215.

أما رواتب أمراء الأمراء، فلم نجد عنها شيئاً، والسبب في ذلك قد يعود إلى أن أموال الدولة كانت تحمل إلى خزائنهم، كما أنهم كانوا ينفقون الأموال كما يرون ويطلقون منها لنفقات الخليفة ما يريدون[١]. وامتدت سلطتهم المطلقة إلى جباية موارد الدولة، وأخذوا يقومون بتجهيز النفقات العامة، ودفع رواتب الجيش[٢]. أي «أن السلطة المالية أصبحت منحصرة في يد أمير الأمراء»[٣].

وهناك حالات خاصة تبينت من خلال الدراسة وهي أن الوزير عندما يعزل يأمر الخليفة بصرف راتب شهري يجري عليه، فعلي بن عيسى عندما عزل عن الوزارة سنة (٣١٦هـ)، أمر المقتدر له براتب شهري قدره سبعة آلاف درهم[٤]. بعد أن أهين وسجن وأبعد منفياً إلى اليمن ثم سمح له بالعودة إلى مكة، قبل أن يسمح له بالرجوع إلى بغداد.

وأمر المقتدر بصرف راتب شهري للحسين بن القاسم بن عبيدالله بن سليمان بن وهب عندما أبعد عن الوزارة سنة (٣١٩هـ). فقد أمر له المقتدر بصرف راتب قدره خمسة آلاف درهم، وأبعد إلى البصرة[٥].

أما الإقطاعات[*] المدنية التي كانت تمنح للموظفين بدل الرواتب، وكانت أكثر أنواع[*] الإقطاع شيوعاً. فإن الوزير عندما كان يتسلم مقاليد الوزارة، كان

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٣٥٢؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٣٢٣.

(٢) الدوري: **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص ٢٣٥.

(٣) عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ٢١.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١١٣.

(٥) ن.م.س. : ج ١، ص ٢٢٨.

(*) الإقطاع: هو أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها» الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص ٣٩.

(*) أنواع الإقطاعات هي:

١ ـ إقطاعات مدنية، وتشمل المنح للموظفين بدل الرواتب وزيادة على الرواتب.

٢ ـ إقطاعات خاصة.

٣ ـ إقطاعات الخليفة.

٤ ـ إقطاعات عسكرية. انظر الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤١.

يعطى الاقطاعات فإذا ما عزل أخذت منه وسلمت لخلفه في الوزارة[١].

ولقد حصل كثير من وزراء الدولة العباسية على إقطاعات واسعة، منذ عهد الخليفة المنصور. ومن ذلك ما حدث عندما قام المنصور بإقطاع الوزير الربيع بن يونس، مكاناً عرف باسم قطيعة الربيع، وكذلك منح الخليفة المأمون وزيره الفضل بن سهل إقطاع أرض بالسيب الأعلى بأرض العراق. إلى غير ذلك من الإقطاعات التي ورد الكثير منها ضمن رواتب وصلات الوزراء. وكان إيراد تلك الإقطاعات كبيراً بمعدل (٥٠,٠٠٠) دينار في السنة[٢]، ويذكر مسكويه[٣] أن ضياع الوزارة في عهد الوزير ابن الفرات كانت تدر سنوياً دخلاً مقداره (١,١٠٠,٠٠٠) دينار، وذلك في سنة ٣٠٦هـ، مما جعله يتنازل عن راتب الوزارة، ولا يأخذه[٤]. وفي سنة ٣١٥هـ اشترط علي بن عيسى على المقتدر لقبوله منصب الوزارة إعفاءه من تسليم ضياع اقطاع الوزارة، ومع أن الخليفة قد خالفه في الرأي لأن ذلك يخالف رسوم الوزارة إلا أنه عاد ووافقه بعد أن رأى إصراره على عدم تسلم أي راتب أو ضياع[٥].

وكان الوزراء يعينون من لدنهم كتاباً يراقبون شؤون هذه الضياع ويحصرون وارداتها[٦]، وظل الخلفاء يمنحون موظفيهم هذه الإقطاعات حتى استأثر البويهيون بالسلطة في العراق، فصاروا يعاملون الخلفاء، مثل معاملتهم موظفيهم[٧] إذ حددوا لهم إقطاعات ينفقون من واردها[٨].

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٥؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١، ص ١٣٧.
(٢) المناوي: **الوزارة**، ص ٢٨.
(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٦٤.
(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٧.
(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٩؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ١٢٩.
(٦) الصابي: **الوزراء**، ص ٢١٦.
(٧) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤٠.
(٨) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ٢١٩.

وقد أشار الدوري إلى أن رواتب الوزراء قد نقصت بعد سنة ٣٢٤هـ، على أثر انتقال السلطة الحقيقية إلى أمير الأمراء، وأصبحت الإدارة الحقيقية بيد كاتب أمير الأمراء[١].

وهو صائب في رأيه، لأن فترة إمرة الأمراء كانت وبالاً على الدولة العباسية، إذ رأينا أمراء الأمراء يضيقون الخناق في النفقات على الخلفاء، فما بالنا بالوزراء الذين أصبحت وظيفتهم في تلك الفترة وظيفة صورية، اسمية، وقد حاولت قدر جهدي الحصول على معلومات حول جاري الوزراء في تلك الفترة، فلم أوفق في ذلك.

أما رواتب الوزراء قبل إمرة الأمراء، فإننا نراها في العصر الأول وصلت الملايين من الدراهم في السنة الواحدة، ثم تدرجت إلى عشرة آلاف درهم في الشهر، ولم تكن على نسق واحد، أما في عصر الخليفة المقتدر فقد بلغ معدل الرواتب ما بين خمسة آلاف دينار وسبعة آلاف دينار، هذا عدا الإقطاعات التي تراوح معدلها ما بين خمسين ألف دينار إلى مائة وسبعين ألف دينار.

ولا يفوتنا أن نذكر أن أولاد الوزراء قد نالوا صلات الخلفاء، ورواتب جارية، تجري عليهم مع رواتب آبائهم الوزراء.

فنرى المنصور يمنح الفضل بن الربيع بن يونس، مبلغ (١٠٠٠) درهم[٢]، صلة منه، ووصل الرشيد ابن الفضل بن الربيع بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم، وهناك أمثلة كثيرة زمن الرشيد في صلته أولاد يحيى بن خالد بن برمك[٣].

وفي عهد المعتضد كان جاري القاسم إبن الوزير بن عبيدالله بن سليمان (٥٠٠) دينار في الشهر[٤]، وبلغ راتب أبناء ابن الفرات الثلاثة وهم المحسن

---

(١) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٤١.

(٢) عبدالسلام رستم: **المنصور**، ص ١٣٦/١٣٧.

(٣) البيهقي: **المحاسن والمساوىء**، ص ٩٢/٦٤٠.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥؛ اليوزبكي: **الوزراء**، ص ٤٦.

والحسين والفضل (١٥٠٠) دينار في كل شهر[١]، أي بمعدل (٥٠٠) دينار لكل منهم، وحصل ولدا الوزير الخاقاني، وهما عبدالله، وعبدالواحد على رواتب شهرية. فقد خصص لعبدالله مبلغ (١٠٠٠) دينار، وخصص لعبدالواحد (٥٠٠ دينار في الشهر)[٢].

وبلغ راتب محمد ابن الوزير الخصيبي مبلغ (٢٠٠٠) دينار في كل شهر «وهو لا يقرأ ولا يكتب ولا يحضر ديواناً ولا يحسن أن يعمل شيئاً»[٣]، وكانت رواتب كل واحد من أبناء علي بن عيسى (٥٠٠) دينار في كل شهر[٤].

والملاحظ، على تلك الرواتب أنها كانت تسير وفق معدلات معلومة تكاد تكون محدودة باستثناء ابن الوزير الخاقاني الذي كان راتبه ألف دينار، وولد الخصيبي كان يأخذ ألفي دينار شهرياً.

فإذا تجاوزنا هذه الاستثناءات نجد أن معدلات الرواتب لهذا الصنف من الموظفين كانت في حدود خمسمائة دينار شهرياً[٥].

* * *

---

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٩.
(٢) ن.م.س. : ص ٢٨٥.
(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٥٤.
(٤) الجهشياري: **الوزراء**، ص ٢٨٣؛ الهمذاني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ٦٥.
(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥/٢٩/٢٨٥؛ الجهشياري: **الوزراء**، ص ٢٨٣؛ الهمذاني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ٦٥.



النفقات العسكرية

كان الجيش العباسي على درجة كبيرة من التنظيم والتنسيق، وكان يتألف من عدة فرق تشكلت على مر العصور وتعاقب الخلفاء، وتلك الفرق هي:

* **فرقة أهل خراسان:** وهؤلاء هم بالدرجة الأولى عرب خراسان الذين آزروا الدولة العباسية في بداية أمرها، ودحروا الأمويين، وحققوا التغلب عليهم في معركة الزاب. إضافة إلى بعض الموالي من سكان خراسان الذين انضموا كذلك إلى الجند العباسيين[1].

فرق اليمانية، والربيعة، والمضرية[2]:

* **فرقة الحجرية:** نسبة إلى سكناهم في حجر خاصة تحت خدمة الخليفة، وهؤلاء قد أسهموا كثيراً في قمع الحركات الانفصالية[3].

* **فرقة المصافية:** وهم الجند الذين يقاتلون وهم راجلون، وقد شاركوا في محاربة أعداء الدولة[4].

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٣٦٦.

(٢) ن. م. س: ج ١٠/ ص ٣٦٦؛ وقبائل الربيعة: تنسب إلى ديار ربيعة، من قبائل شبه الجزيرة العربية، وقيل تنسب إلى شيخها ربعي بن لاحق.

(٣) الصابي: **رسوم دار الخلافة**، ص ٨؛ القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج ٣/ ص ٤٧٧.

(٤) عريب: **الصلة**، ص ١٤٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦/ ص ٢٢٢.
والمصافية، نسبة إلى المصاف، والمصاف، جمع مصف، والمصف موضع الصف، والصف تستعمل في الجيش، فيقال صف الجيش يصفه صفاً أي جعله على شكل صفوف؛ الزبيدي: **تاج العروس**، ج ٦/ ص ١٦٦.

* **فرقة العباسية**: الذين اتخذهم الفضل بن يحيى البرمكي بخراسان وهم من الأعاجم وسماهم «العباسية» وكانوا نحو (٥٠٠,٠٠٠) رجل بعث منهم (٢٠,٠٠٠) إلى بغداد العاصمة(١).

* **فرقة الحربية**: التي تنسب إلى حرب بن عبدالله والي شرطة الموصل سنة ١٤٧هـ، والحربية محلة مشهورة ببغداد، تنسب إلى حرب بن عبدالله(٢).

* **فرقة الشاكرية**: فرقة عسكرية ظهرت أيام المهدي، واستفحل أمرها أيام المستعين، وسموا بذلك لطاعتهم وتأييدهم للخلفاء(٣).

* **فرقة الساجية**: فرقة عسكرية، تنسب إلى يوسف بن أبي الساج، الذي اشتهر بشجاعته وبسالته فكون له فرقة قوية نسبت إليه، أسهمت في أحداث الدولة العباسية، وكان أهم حدث عملته تلك الفرقة هو خلع القاهر وتنصيب الراضي بالله في الخلافة(٤).

* **فرقة المغاربة**: تنسب إلى مصر.

* **فرقة الفراغنة**: تنسب إلى أهل فرغانة ببلاد ما وراء النهر، والأتراك الذين جلبهم المعتصم(٥).

* **فرقة الشفيعية**: نسبة إلى شفيع وهو أحد الخدم الخاصة زمن الخليفة المتوكل(٦).

---

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٧٢.

(٢) الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٧٥.

(٣) الجهشياري: **نصوص ضائعة من كتاب الوزراء**، ص ٣١ «هامش».

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٢٢٢؛ الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ١؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٣/ ص ٨٢٢؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣/ ص ٢٨٤.

(٥) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣/ ص ٢٨١.

(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ٩/ ص ٢٢٦.

* **فرقة النازوكية**: نسبة إلى نازوك صاحب الشرطة في بغداد زمن الخليفة المقتدر[1].

* **فرقة اليلبقية**: نسبة إلى يلبق حاجب مؤنس الخادم زمن الخليفة المقتدر[2].

* **فرقة الهارونية**: نسبة إلى هارون بن غريب الخال أحد قواد الدولة العباسية، قتله الراضي بالله[3].

* **فرقة البجكمية**: نسبة إلى بجكم أبو الأمراء (**٣٢٦ ـ ٣٢٩هـ**)[4].

هذه الفرق أخذت تلك الأسماء المصطلح عليها، تميزاً لهم عمن سواهم، وكانت كل فرقة تنسب إلى قائدها، وتبقى هذه الفرق تسمى بذلك الاسم حتى بعد عزل قائدها أو موته.

إن الأساس الذي بني عليه الجيش العباسي هو (الدعوة العباسية) ومبادئها ولذلك عرفوا بالمسودة لأنهم جعلوا السواد شعارهم وهو شعار الدعوة، وقد اهتمت الدولة العباسية بصرف الأعطيات والأرزاق لجيشها، وأسند ذلك إلى إدارة تتولى رعاية الجند والاهتمام بهم وتمثلت تلك الإدارة في «ديوان الجيش» الذي أرسى قواعده الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وسار على نهجه الخلفاء من بعده[5]، وكان يجري في هذا الديوان تصريف أمور الجند، وتحفظ فيه الجريدة السوداء[*]، وهي سجل خاص بأسماء الجنود

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ١٨٧.
(٢) ن. م. س.: ج ١/ ص ٢٦٤.
(٣) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٦/٧.
(٤) ن. م. س.: ص ٢٢٢.
(٥) أبو سالم: **العقد الفريد**، ص ١٩٥؛ صبحي الصالح: **النظم الاسلامية**، ص ٤٩٤.
(*) الجريدة السوداء: دفتر من دفاتر الجند، كانت تملأ كل سنة بأسماء الرجال وأنسابهم وأجناسهم وحلاهم، ومبلغ أرزاقهم وقبوضهم وسائر أحوالهم؛ الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص ٣٨. وكانت تخرج الجرائد بالأسماء والحلى، ومبلغ الجاري إلى المنفقين مع =

وأوصافهم، وأنسابهم، ومقدار عطاء كل منهم، وموعد استحقاقه[1].

ولديوان الجيش أو الجند جهاز إداري متكامل ولا يعنينا هنا في هذه الدراسة سوى مجلسين هما:

١ ـ مجلس التقدير.

٢ ـ ومجلس الاعطاء والتفرقة.

أما المجلس الأول فيقوم بتحديد مخصصات الجند، وأوقات دفعها إليهم، وإحصاء النفقات الأخرى التي يجري صرفها على الجيش[2] من تلميظ، وسلف وزيادة كما كان يقوم بعمل المقاصة[*]. وهكذا، فإن الكثير من الأمور المالية لديوان الجيش كان يجري تصريفها عن طريق هذا المجلس[3].

أما مجلس الاعطاء والتفرقة: فإنه يشرف على عملية توزيع الأرزاق التي يقدرها مجلس التقدير، ويقدم قائمة بالمبالغ التي تم صرفها لصاحب ديوان الجيش[4].

ولم تبخل الدولة العباسية بالأموال الطائلة من أجل إعداد الجيش وتدريبه وقد قال ابن خلدون «الملك بالجند والجند بالمال» وقال: «الجند أعوان يكفلهم المال»[5]، وقد قيل: إن الجند عدد الملك وحصونه.. يؤمن السبيل، ويسد الثغور، وهم عز الأرض، وحماة الثغور، وينبغي للملك أن يتفقد جنوده كما

= المال، فيتولون عرض الجند ويصرفون لهم الأرزاق، ويرفعون الحساب بماينفقونه، ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٨.

(١) قدامة: **الخراج** ص ١٢٣.

(٢) السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٥٦؛ القرغولي: **التنظيمات الإدارية والعسكرية** ص ٢١٩.

(*) أن يحبس من القابض لماله ما كان تلمظه أو اقترضه من رزقه بحق بيت المال؛ الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص ٤٣.

(٣) قدامة: **الخراج**، ص ١٣٢.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ١١٧.

(٥) ابن خلدون: **المقدمة**، ص ٣٩.

يتفقد صاحب البستان بستانه. . ولا يصلح الجند إلا بإدرار الأرزاق عليهم وسد حاجاتهم والمكافأة لهم على قدر عنائهم وبلائهم[1].

ويبدو أن أسلوب الصرف على الجند قد حصل فيه كثير من الضبط والدقة، وقد نقل لنا ابن وهب[2] نموذجاً غاية في الوضوح لرقعة صرف جاري أحد الجنود في الجيش العباسي، وقد تضمن معلومات دقيقة عن مقدار الجاري، واسم الجندي، وحليته والفرقة العسكرية التي ينتمي إليها.

مقدار الراتب

(اسم الفرقة العسكرية)

(اسم صاحب الراتب) ....

(مقدار الجاري) .... (حليته)

هذا هو النموذج، ويسمى في وقتنا الحاضر (بالمسيّرات».

لقد قدمت المصادر معلومات متفرقة عن معدلات الرواتب المخصصة للجند في صنوف القوات العسكرية العباسية سواء أكانوا من الفرسان أم من الرجالة، وربما تقدم أحياناً معلومات عن الفرق التي ينتمون إليها ومقادير الزيادة السنوية، كما تقدم في بعض الحالات المبالغ الإجمالية التي أنفقت على الجند في مناسبة من المناسبات، وفيما يلي قائمة بمعدلات الرواتب مرتبة حسب عصور الخلفاء التي تشملها فترة البحث موضحاً بها رواتب الرجالة والفرسان مع الفرقة التي ينتمون إليها، ومقدار الزيادة السنوية، كما أشير إلى التاريخ الذي يثبته النص، وكذلك المبلغ الإجمالي للرواتب السنوية.

---

(١) الطرطوشي: سراج الملوك، ص ٢٠٦.
أبو سالم: **العقد الفريد**، ص ١٥٤.

(٢) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٨.

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
السفاح	٨٠ درهم[1]	١٦٠			١٣٢هـ	٢٨٨٠ درهم للرجالة والفرسان
السفاح	١٠٠ درهم[2]	—		٢٠ درهم	١٣٢هـ	
المنصور	٦٠ إلى ٨٠ درهم[3]				١٣٦هـ	
المنصور	٢٠ درهماً[4]	٤٠ درهماً			من بعد ١٣٦هـ	
المهدي	٥٠ درهماً[5]				١٥٩ ـ ١٦٩هـ	
الرشيد	٦٠ درهماً[6]			مقدار الزيادة عن المهدي عشرة دراهم		
الأمين	٨٠	١٦٠[7]		عن عصر الرشيد ٢٠ درهماً	١٩٤هـ	

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤١؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٤/ ص ٣٢٨؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ١٣٤؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٣/ ورقة ١٣٠ أ؛ حسن الباشا: **دراسات في الحضارة الإسلامية**، ص ٧٩؛ حسيني: **الإدارة العربية**؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢/ ص ٤٠٤؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية والمالية في العراق**، ص ٢٤٤.

وقد بلغ عدد جيش السفاح «٢٠,٠٠٠ جندي وفارس». ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١٠/ ص ٤٤ «والفارس يأخذ ضعف جندي المشاة». عدا الطعام وعلوفة الدواب والصلات الأخرى».

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٣٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٤/ ص ٣٢٥.

مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٢٠٠؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٤١؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ١/ ص ٣٢١.

«هذه الزيادة صرح بها السفاح أثناء خطبته في أهل الكوفة، حينما أعلن أنه زادهم في أعطياتهم ١٠٠ درهم، بينما، زادهم بعد موقعة الزاب ورفع أرزاقهم إلى ٨٠ درهم»، ولا نعلم مقدارها قبل ذلك التاريخ (أي قبل سنة ١٣٢هـ).

(٣) فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**؛ ج ١/ ص ١٤٢.

(٤) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢/ ص ٣٧٢؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٨٢؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام**، ص ٢٩؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ٩٦ وقد بلغ جيش المنصور (١٢٥,٠٠٠)؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٦٧/١٢٥.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٩٩٩.

(٦) فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٣/ ص ١٤٧؛ حسيني: **الإدارة العربية**، ص ٤٠٩.

(٧) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٨١٧/٨٢٦؛ الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١/ =

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المأمون	٨٠ درهماً[1]				أثناء الفتن بين المأمون والأمين	
المأمون	٦٠ درهماً[2]				٢٠٣هـ قبل دخول المأمون بغداد قادماً من خراسان	
المأمون	٢٠ درهماً	٤٠[3]			من ٢٠٤هـ إلى ٢١٨هـ	
المأمون					١٩٨هـ بعد انتهاء الفتنة	٢٠,٠٠٠[4] دينار
المعتصم	دينارين[5]				٢٢٠هـ	
المعتصم	دينارين[6]			عن عصر المأمون عشرة دراهم	٢٢٣هـ	

= ص ٣٠٩؛ نعمان ثابت: **الجندية في الدولة الإسلامية العباسية**، ص ١٠٣.
«وهذه الرواتب صرفت أثناء الفتنة بين الأمين والمأمون».

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٨٣٠؛ الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١/ ص ٣٠٩.

(٢) ن. م. س.: ج ١١/ ص ١٠٣٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ١٩٤.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦/ ص ٤٣٣؛ سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب** ص ٣٧٥؛ حسيني: **الادارة العربية**، ص ٤٠٩؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٣/ ص ١٤٧؛ زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ١/ ص ١٧٣؛ الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١/ ص ٣٠٩؛ عبدالرؤوف عون: **الفن الحربي في صدر الإسلام**؛ حسن الباشا: **دراسات في الحضارة الإسلامية**، ص ٧٩؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢/ ص ٤٠٤. Van Kremer, Ourient Under the Calphs, p. 336.

وقد بلغ عدد جنود المأمون بعد عام ٢٠٤هـ (٢٥,٠٠٠) جندي؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٦/ ص ٤٣٣؛ «ونلاحظ أن الجندي في جند دمشق كان يأخذ ٤٠ درهماً بينما الفارس يأخذ ١٠٠ درهم، وهذا يدل على أن الرواتب العسكرية لم تكن موحدة في جميع ولايات الدولة العباسية آنذاك»؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٦ ص ٤٦٤؛ سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب**، ص ٣٧٥.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٩٣٥؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦/ ص ٤١٦/٤١٧؛ وهذا المبلغ هو جملة رواتب جند المأمون ببغداد بعد انتهاء الفتنة الأهلية بين الأخوين الأمين والمأمون.

(٥) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٣٣.

(٦) اليعقوبي: **تاريخ**، ص ٤٧٦. =

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المنتصر					٢٤٧هـ	٢,٣٠٠,٠٩٢[1] دينار
المستعين					٢٤٨هـ	٢,٠٠٠,٠٠٠[2] دينار
المستعين					٢٥٢هـ	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠[3] دينار
المعتز					٢٥٢هـ	٢٠٠٠[4] دينار
المعتز	دينار	دينارين[5]			٢٥٢هـ	

= «وقد بلغ جيش المعتصم، حسب إحصائيات فتح عمورية ٥٠٠,٠٠٠ جندي وفارس، ويقال: سار المعتصم في مائتي ألف مقاتل».
الحميري: **الروض المعطار**، ص ٢٨٥.
بينما قال ابن خلدون أن المعتصم نازل عمورية لما افتتحها في تسعمائة ألف وهذا كثير جداً، إلا إذا كانت الإحصائية تشمل النظاميين والمتطوعة»
المقدمة، ص ١٧٥.
علاوة على تلك الأرزاق للجند نرى أن المعتصم قد خصص أرزاقاً جارية لجواري الجند الأتراك وأثبت أسماءهن في الدواوين وهذه سياسة من المعتصم حتى يمنع تلاعب الجند بنسائهم ليضمن عدم الطلاق.
اليعقوبي: **البلدان**، ص ٢٥٩؛ الحميري: **الروض المعطار**، ص ٣٠١.
زكريا كتابجي: **الترك في مؤلفات الجاحظ**، ص ١٣٢.

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢/ ورقة ٣ أ «إجمالي رواتب الجند قبل وفاة المنتصر عام ٢٤٧هـ».

(٢) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٣٢٧.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦٨٥؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ ص ٣٣٥، زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢/ ص ٣٩٩. «وهذا تقدير رواتب الجند لسنة واحدة، وهو مبلغ كبير، ويعكس ذلك حالة تضخم نقدي كبيرة، وأشار الطبري إلى أن هذا يقدر بخراج الدولة كلها لسنتين وهي أرزاق الأتراك والمغاربة والشاكرية؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦٨٥.

(٤) الطبري: **تاريخ** ج ١٦٦٢/١٢. «هذه أرزاق جند بغداد فقط، عدا جنود سامرا، والذي قام بصرف مبلغ الرواتب للجند في بغداد هو محمد بن عبدالله بن طاهر والي شرطة بغداد آنذاك».

(٥) الخضري: **الأمم الإسلامية الدولة العباسية** ص ٢٨٥.

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المهتدي	درهمين[1] درهم واحد		فرقة الأتراك المغاربة		٢٥٥هـ إلى ٢٥٦هـ	
المعتمد	٦٠٠٠ دينار[2] ٣٠٠٠ دينار				من ٢٦٠هـ إلى ٢٧٩هـ	
المعتضد	٣٠٠ دينار يومياً	١٥٠٠ دينار[3] يومياً	من الأحرار والمميزين			
		٥٠٠ دينار	من الفرسان المميزين			
	٦٠٠ دينار يومياً		من المختارين			
المكتفي	١٢٠ دينار شهرياً	٢٤٠ دينار[4] شهرياً	الأتراك		٢٨٩ ـ ٢٩٥هـ	

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٨٢٠. «والرواتب هنا صارت تدفع على أساس الأيام بدلاً من الشهور وربما يكون ذلك من دوافع الإصلاح المالي الذي قصده المهتدي، فرأى أن تدفع أرزاق أو رواتب الجند باليوم، ليكون في مأمن من ثوراتهم، حتى إذا نقصت الأموال، حسم ذلك اليوم عليهم، بدون مشاغبة كما رأى أن الرواتب صارت تدفع على حسب نوعية الفرقة، فمثلاً الأتراك كان الواحد منهم يتقاضى في الشهر ستين درهماً، في حين أن المغاربة كان راتب الواحد منهم ثلاثين درهماً في الشهر.

(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨/ ص ٩٨/٩٩؛ «كانت النفقات اليومية للجيش زمن المعتمد ستة آلاف دينار، تساوي بالشهر (١٨٠,٠٠٠) دينار، ثم اقتصر الوزير عبدالله بن سليمان ــ عندما واجه العجز المالي ــ على ثلاثة آلاف دينار يومياً بما يعادل (٩٠,٠٠٠) دينار بالشهر، وكانت تدفع الرواتب كل يوم حسب ما أشار التنوخي إلى ذلك، ج ٨/ ص ٩٨/٩٩.

وقد بلغ عدد جيش المعتمد (١٠٠,٠٠٠) مرتزق؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١٣/ ص ٢١٢٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ١٦٨.

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ١٥. «وهذه المرتبات قدرت باليوم، وقد اختلفت أيام شهورهم فمنهم من كان يأخذ كل مائة وعشرين يوماً، ومنهم من كان يأخذ كل تسعين يوماً، ومنهم من كان يأخذ كل اثنين وسبعين يوماً، ففرقة السودان والزنج والعجم كانت تأخذ كل يوم (٣٠٠) دينار، وأرزاق أصحاب النوبة كل يوم ١٠٠٠ دينار.

(٤) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢/ ص ٢٣٢. «علاوة على نصيب المقاتل من الغنائم، ففي سنة ٢٩١هـ حصل كل راجل على ألف دينار من الحملة التي قام بها المكتفي ضد الروم»؛ الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١/ ص ١٧٦.

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المكتفي		ـ		ـ	٢٩٠هـ	١٠٠,٠٠٠ دينار[١]
المقتدر					٢٩٩ ـ ٣٠١هـ	٧٤٠,٠٠٠ دينار[٢]
المقتدر					٣٠١هـ	٥٠,٠٠٠ دينار[٣]
المقتدر		٤٦ $\frac{2}{3}$	الفرسان	٣ دينار ثم[٤] زيدت في نفس السنة إلى ٥ دنانير.	٣٠٣هـ	
المقتدر			الرجالة الحجرية	٣ دنانير[٥]		
المقتدر		٦ دينار + ١ $\frac{1}{2}$ = ٧ $\frac{1}{2}$	الرجالة المصافية	١ $\frac{1}{2}$ دينار[٦]		١٢٠,٠٠٠ دينار[٧]
المقتدر			الرجالة	$\frac{1}{2}$، $\frac{1}{4}$ دينار[٨]		
المقتدر		٤٦ $\frac{2}{3}$	الفرسان		٣٠٦هـ	٤٠٠,٠٠٠ دينار[٩]
	٧ $\frac{1}{2}$		الرجالة المصافية	نصف دينار	٣٠٧هـ	١٦٠,٠٠٠ دينار[١٠]
			عموم الجند		٣١١هـ	٣٠٠,٠٠٠ دينار[١١]

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣/ ص ٢٢٣؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٣٩؛ هذه أرزاق الجند لسنة واحدة عندما تأهب المكتفي لحرب القرامطة في عام ٢٩٠هـ، إذ أمر بدفع رواتبهم مقدماً قبل الحرب».

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٢٤؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ٢٤٠.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٤٣؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٣٠٥. «وكانت أرزاق فرقة الفرسان قبل وزارة علي بن عيسى الأولى (٣٠١هـ ـ ٣٠٤هـ) تبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار في الشهر، وعمد علي بن عيسى إلى إنقاصها من أجل الإصلاح المالي، ووضع موازنة بين الدخل والخرج».

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٩٩؛ عريب: **الصلة**، ص ١٤٤؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ورقة ١٥ أ.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٣٨.

(٦) ن. م. س. : ج ١ / ص ٣٨. (٨) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٢٢٢.

(٧) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٣٨.

(٩) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٥٦؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ١٨٦. هذه رواتب الفرسان في وزارة ابن الفرات الثالثة ٣٠٦ ـ ٣١١هـ.

(١٠) ن. م. س. : ج ١ / ص ٥٠؛ ن. م. س. : ص ٢٩٣. «وقد بلغ عدد الرجالة المصافية، عشرين ألف جندي، وراتب كل رجل منهم ثمانية دنانير، وعلى هذا يكون مالهم في الشهر مائة وستين ألف دينار».

(١١) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ٣١٥/٣١٦. «هذا المبلغ دفعه المقتدر للجند، لعجز الوزير الخاقاني عن دفع مرتبات الجند».

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المقتدر			الفرسان		٣١٢هـ	٣٠٠,٠٠٠ دينار[1]
			الرجالة المصافية		٣١٥هـ	٨٠,٠٠٠ دينار[2]
»			الرجالة		٣١٥هـ	٦٠٠,٠٠٠ دينار[3]
	٨		الرجالة المصافية	دينار	٣١٥هـ	٢٤٠,٠٠٠ دينار[4]
المقتدر				دينار	٣١٦هـ[5]	
»			الرجالة	٢٤٠,٠٠٠ دينار	٣١٦هـ[6]	
				إجمالي الزيادة للجند		
»		٤٢	الفرسان		٣١٦هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار شهرياً[7]
»			الرجالة المصافية			١٢٠,٠٠٠ دينار شهرياً[8]

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٤٢. «وهذا المبلغ كذلك دفعه المقتدر للفرسان، لعجز الوزير الخاقاني عن الدفع».

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ١٥٧.

(٣) ن. م. س.: ج ١/ ص ١٥٧. «وهذا المبلغ إجمالي رواتب الرجالة (المشاة) في سنة كاملة».

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ١٨٢. «وهذه الزيادة كلفت الدولة مبلغ (٢٤٠,٠٠٠) دينار في السنة باعتبار عدد الرجالة المصافية عشرين ألف جندي».
فاروق عمر: **الخلافة العباسية**، ص ١٢٩.

(٥) ن. م. س.: ج ١ / ص ١٨٢. «والرجالة الذين نالوا الزيادة هم جيش مؤنس المظفري، وكان عددهم لا يزيد عن ألف رجل».
ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢ / ص ٢٨٠. ومؤنس المظفري من كبار القادة العسكريين، تركي الأصل، عاصر كثيراً من الأحداث حتى أكسبته تلك الأحداث خبرة وتجربة. وقد أبلى بلاء حسناً في حروب القرامطة، وكان له عدد معين من الجيش، منهم فرقة الساجية، وقتل في خلافة القاهر».
عريب: **الصلة**، ص ١٦٥/١٦٦.

(٦) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١٨٦. «هذه الزيادة لسنة واحدة، وقد خصص لهم في كل سنة (٦٠٠,٠٠٠) دينار + الزيادة ومقدارها (٢٤٠,٠٠٠) دينار = ٨٤٠,٠٠٠ دينار مخصصات الرجالة السنوية».

(٧) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٢٢٢. «وقد بلغ عدد الفرسان (١٢٠٠٠) فارس، وعند ضبط رواتب الفرسان الشهرية نجدها (٥٠٤٠٠٠) دينار بفارق أربعة آلاف عما ذكره ابن الجوزي.

(٨) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١٩٣.

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المقتدر		٤٢	الفرسان	٣ دنانير	٣١٧هـ[١]	
			الرجالة	دينار	٣١٧هـ[٢]	
المقتدر		٤٢	الفرسان		٣١٧هـ[٣]	
	٦		الرجالة		٣١٧هـ[٤]	
			الرجالة المصافية		٣١٨هـ	١٣٠,٠٠٠ دينار شهرياً[٥]
الراضي			الفرسان	٥ دنانير[٦]	٣٢٧هـ	
			الرجالة	دينار		
			للموم الجند		٣٢٨هـ	٢٠٠,٠٠٠ دينار[٧]
المتقي					٣٢٩هـ	٤٠٠,٠٠٠ دينار[٨]
					٣٢٩هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٩]
					٣٢٩هـ	١٥٠,٠٠٠ دينار[١٠]
					٣٣٠هـ	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار[١١]
					٣٣٠هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار[١٢]

(١) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ورقة ٤٤ أ. وهي الزيادة التي تمت عندما أعيد المقتدر إلى الخلافة بعد عزله.

(٢) ن. م. س. : ج ١ / ورقة ٤٤ أ.

(٣) ، (٤) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ٢١١؛ نعمان ثابت: **الجندية في الدولة العباسية**، ص ١٠٦.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٢٠٢؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ورقة ٤٤ ب. «وهذه أرزاق الرجالة المصافية بعد أن زاد عددهم عن عشرين ألف رجل». ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ٢٠٨.

(٦) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ١١٨. «ليس لدينا إحصائية لا عن عدد الجيش، ولا عن مقدار رواتبه».

(٧) ن. م. س. : ص ١٤٥.

(٨) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ١٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ٢٧٩.

(٩) ابن خلدون: **العبر**، ج ٦ / ص ٨٥٧. «إجمالي أرزاق الجند لشهر واحد».

(١٠) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٠٠. «هذا المبلغ طلبه أبو عبدالله البريدي من الخليفة المتقي سنة ٣٢٩هـ، كراتب لجنده البالغ عددهم سبعة آلاف جندي». تقي الدين عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ٢٨٣.

(١١) الصولي: أخبار الراضي والمتقي، ص ٢٤١. «وهذا راتب الجند لشهرين من ١٧ شوال إلى ١٧ الحجة من عام ٣٣٠هـ». تقي الدين عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ١٠٥.

(١٢) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٣٨. «وهذا المبلغ كان يرسله المتقي للدفع منه =

اسم الخليفة	الراتب الشهري		اسم الفرقة	مقدار الزيادة	السنة	المبلغ الإجمالي السنوي
	الرجالة	الفرسان				
المتقى		الفرسان		١٠ دنانير[1]	٣٣٠هـ	
المتقي	الرجالة			دينار		
المتقي					٣٣١هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار[2]
المتقي					٣٣١هـ	٤٠٠,٠٠٠ دينار[3]
المتقي					٣٣١هـ إلى ٣٣٣هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار[4]
المستكفي			الأتراك والديلم		٣٣٤هـ	٥٠٠,٠٠٠ دينار[5]

(أ) رواتب جند الثغور(*):

لم تكن رواتب جند الثغور مثل رواتب جند الخلافة، لأن جند الثغور، يعتبرون في حالة حرب أو «استنفار» على الدوام، وقد عمل خلفاء الدولة

= للجيش المعسكر بواسط، المتأهب لحرب البريديين». تقي الدين عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ٣٠١.

(١) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٢٦؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ١٠١. «هذه الزيادة وضعها المتقي استبشاراً بمقتل ابن رائق أمير الأمراء في شعبان من سنة ٣٣٠هـ.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ٢٩٢.

(٣) القلقشندي: **مآثر الإنافة**، ج ١ / ص ٢٩٦. «رواتب الجند الذين كانوا في واسط حيث قام به سيف الدولة بن حمدان، أخو ناصر الدولة أمير الأمراء لملاقاة توزون والأتراك، ولكن سيف الدولة هرب من بغداد، ودخلها توزون، وجعله المتقي أميراً للأمراء في شهر رمضان من سنة ٣٣١هـ».

(٤) ابن العمراني: **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، ص ١٧١. «إجمالي رواتب الجيش في عهد المتقي التي ضمنها أمير الأمراء توزون خلال المدة الباقية من خلافة المتقي».

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ٨٣، «والذي قام بوضع أرزاق الجند هو أمير الأمراء ابن شيرزاد وقد استمرت إمارته ثلاثة أشهر وعشرين يوماً فقط من شهر المحرم سنة ٣٣٤هـ، وأمام الزيادات التي زادها في رواتب الجند لم يستطع القيام بتوفير الأموال اللازم لهم تلك الأموال التي كان يحصل عليها من ناصر الدولة الحمداني، ولجأ إلى المصادرات وفرض الضرائب التعسفية». م. ن. س. : ج ٢ / ص ٨٣٥.

(*) الثغر: هو كل موضع قريب من أرض العدو «مأخوذ من الثغرة، وهي الفرجة في الحائط، وعلى ذلك فالثغر مدينة تطل على بلاد الأعداء أو تقع على حدودهم وليس من =

العباسية على زيادة معدلات رواتبهم عن أقرانهم من الجند، «نظراً لبعدهم عن ديارهم، وتعرضهم لرد غارات الأعداء في الحين بعد الحين، ولقيامهم بالحملات التمرينية التي كانت تنظم صيفاً وشتاء. . . ومن هذا يظهر أن مرتبات المرابطين في الثغور كانت ضعف مرتبات جنود الجيش أو تزيد[1].

بالإضافة إلى التمتع بمميزات أخرى مثل الإسكان، والإطعام، والملابس، فقد كانت الدولة تتولى الإنفاق على مرافق مناطق الثغور، كالأمن والطرق والمزارع والمؤونة إلى جانب متطلبات الجند[2].

وقد كانت ترد إلى الثغور أموال كثيرة من بيت المال، ذلك أنه، بالإضافة إلى الجرايات والصلات، فقد كانت ترد عليها «الجرايات والصلات والحملان العظيمة والجسيمة إلى ما كان يتحمله السلاطين وأرباب النعم، وينفذونه متطوعين، ويتحاضون عليه متبرعين»[3].

= الضروري، أن يكون الثغر بلداً يقع على شاطىء البحر، كما هو معروف اصطلاحاً في أيامنا هذه، بل إن الثغر قد يكون بحرياً وقد يكون جوياً، وقد يكون برياً.
ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ / ص ٧٩؛ الشكعة: **سيف الدولة الحمداني** ص ٩٥.
والعواصم: جمع عاصمة وهي المانع، والعواصم، حصون موانع، ولا يشترط أن تكون مدناً معينة بل هي المناطق التي تمد الثغور بالمال والرجال، والخليفة هارون الرشيد هو الذي فصل الثغور والعواصم، وهو الذي سمى تلك المدن باسم العواصم، لأن المسلمين كانوا يعتصمون بها فتعصمهم وتمنعهم من العدو، إذا انصرفوا من غزوهم، وجعل مدينة العواصم «منبج» وذلك في سنة ١٧٣هـ». ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤ ص ١٦٩؛ الشكعة: سيف الدولة الحمداني، ص ٩٥.

(١) عبدالرؤوف عون: **الفن الحربي**، ص ٢٩٣.

(٢) فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢ / ص ٢٤٨.

(٣) ابن حوقل: **صورة الأرض**، ص ١٨٤؛ الجنزوري: **الثغور البرية الإسلامية**، ص ١٠.

وتقدم المصادر المعلومات التالية عن نفقات الثغور خلال فترة البحث:

الخليفة	اسم الثغر أو العاصم	الراتب	الزيادة	الصلات	عدد الجند
المنصور	ملطية	؟	١٠ دنانير	١٠٠ دينار	٤٠٠٠ جندي(١)
المهدي	المصيصة	١٠ دنانير	؟	؟	٥٠٠ مقاتل(٢)
المهدي	الحدث	٤٠ ديناراً		٣٠٠ درهم	٤٠٠٠ مقاتل(٣)
المهدي	الحدث	٤٠ ديناراً	؟	٣٠٠ درهم	٦٠٠٠ مقاتل(٤)

(١) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٩١؛ قدامة: **الخراج**، ورقة ٨٥ أ. «المنزلة السابعة». فاروق عمر: **العباسيون الأوائل** ج ٢ / ص ٢٣٨؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢ / ص ٢٤٧؛

The Encyclopaedia of Islam VIII, p. 192.

الجنزوري: **الثغور البرية الإسلامية**، ص ١٥٣.

وملطية: بلدة من بلاد الروم مشهورة ومذكورة، تتاخم الشام، وهي للمسلمين، بناها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور سنة ١٤٠هـ. خليفة بن خياط: **التاريخ** ص ٤١٨. وقد بلغت زيادة رواتب جند الثغور في عهد المنصور أربعين ألف دينار بينما بلغت الصلات أربعمائة ألف دينار، أما مقدار الراتب الأساسي، فلم نجد عنه أية معلومات.

(٢) فتحي ثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢ / ص ٢٤٦. والمصيصة: مدينة ثغرية من ثغور الشام بين إنطاكية وبلاد الروم، وكانت من أشهر ثغور الإسلام. ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٥ / ص ١٤٥.

(٣) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٩٤؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢ / ص ٢٤٨. والحدث: قلعة حصينة بين ملطية وسميساط ومرعش من الثغور، أمر ببنائها الخليفة المهدي سنة ١٦١هـ، فسميت المهدية والمحمدية. البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٩٤؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ / ص ٢٢٧. وقد بلغت رواتب جند الثغور في عهد المهدي كل شهر (١٦٠,٠٠٠) دينار. بينما بلغت الصلات (١,٢٠٠,٠٠٠) درهم «لذلك فالثغور كانت تكلف الدولة الأموال الكثيرة، علاوة على المساكن وإقطاع المزارع لسكان الثغور».

(٤) الجنزوري: **الثغور البرية الإسلامية**، ص ١٥٢. وبذلك يكون مجموع الرواتب الشهرية (٢٤٠,٠٠٠) دينار، بينما بلغت الصلات (١,٨٠٠,٠٠٠) درهم.

الخليفة	اسم الثغر أو العاصم	الراتب	الزيادة	الصلات	عدد الجند
الرشيد	طرسوس	٤٠ ديناراً + ١٠ = ٥٠ ديناراً	١٠ دنانير	؟	٦٠٠٠ مقاتل[١]
المأمون	طوانة	١٠٠ درهم للفارس ٤٠ درهم للراجل	؟	؟	٦٠٠٠ مقاتل[٢]
المعتصم	طوانة	١٠٠ درهم للفارس ٤٠ درهم للراجل			٦٠٠٠ مقاتل[٣]

الخليفة	اسم الثغر	إجمالي النفقات
المستكفي	عموم الثغور	١٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٤]
المقتدر	طرسوس والمصيصة، وأذنة، وعين زربة والكنيسة، والهارونية، وبياس ونقابلس	٢٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٥]
المقتدر	سميساط وملطية	٢٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٦]

---

(١) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٧٤؛

The Encyclopaedia of Islam, V. IV, p. 679.

طرسوس: مدينة بثغور الشام بين إنطاكية وحلب، وبلاد الروم، بناها وحصنها الرشيد سنة ١٧١هـ. ابن حوقل: **صورة الأرض**، ص ١٨٣/١٨٤ وقد بلغت رواتب جند الثغور في طرسوس (٣٠٠,٠٠٠) دينار شهرياً.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١ / ص ١١١١، ١١١٢؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٤١٢؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ١ / ص ٣٩٦؛ الجنزوري: **الثغور البرية الإسلامية**، ص ٣٤.

وطوانة: بلد بثغور المصيصة، أمر ببنائها، وتحصينها المأمون سنة ٢١٨هـ. ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤ / ص ٤٦.

(٣) فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٣ / ص ١٤٧.

(٤) زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢ / ص ١٣٧. **المجلة التاريخية**، ص ١١٣، العدد الرابع، لسنة ١٩٧٩م.

(٥) قدامة: **الخراج**، ص ٢٥٣.

(٦) ن. م. س. : ص ٢٥٤.

الخليفة	اسم الثغر	إجمالي النفقات
المقتدر	حصون حوران واللكسي وقاليقلا	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم سنوياً[١]
المقتدر	عموم الثغور	٤٩١,٤٥٦ دينار سنوياً[٢]
القاهر	عموم الثغور	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٣]

ومما لا شك فيه أن نفقات الثغور كانت عبئاً كبيراً على كاهل بيت المال المركزي في العاصمة، إذ أن دخلها القليل لا يمكن أن يقارن بمقادير الإنفاق الطائلة التي تصرف عليها، ذلك أنها كانت مهيأة على الدوام لمواجهة العدوان وصده عن أراضي الدولة الإسلامية، إضافة إلى النفقات، على الحاميات العسكرية المتركزة في هذه الثغور وما يصرف على بناء الحصون وشحنها بالجند وتزويدهم بالسلاح والمؤن الكافية، وإرسال حملات الاستطلاع والجواسيس، وعابري الأنهار، وهو ما استقر مع تقدم الوقت على صورة «الصوائف» و «الشواتي» التي كانت ترسل بصورة تكاد أن تكون دورية.

وهكذا فإن حركات الجهاد الإسلامي لم تنقطع، كما أن الحمدانيين بعد أن نجحوا في إقامة إمارتهم واصلوا السياسة العباسية في مناهضة الروم، ووقفوا لهم

---

(١) ن. م. س. : ص ٢٥٤.

(٢) ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢. «وقد اختلفت الآراء حول المبالغ الإجمالية التي كان يصرفها المقتدر على جند الثغور، فابن دقماق خالف ابن دحية وقال بأن المقتدر كان يصرف مبلغ (٩٤,٠٠٠) دينار سنوياً. انظر **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٦ ب. بينما يذكر زيدان بأن المقتدر كان ينفق (٥٠٠,٠٠٠) دينار سنوياً، التمدن، ج ٢، ص ١٣٧. وقد وافقه في ذلك سليمة عبدالرسول في مقال لها في المجلة التاريخية، العدد الرابع، ص ١١٣، السنة ١٩٧٩م، وهو قريب من قول ابن دحية: والراجح ما ذكره ابن دحية، لتقارب الروايات حول ما ذكره.

(٣) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ورقة ٥٠.

هنا نلاحظ أن الجدول قد تغير منذ عصر الخليفة المكتفي والسبب في ذلك عدم توفر معلومات حول مقدار الراتب، والزيادة في الرواتب والصلات، وعدد الجند فلم نجد سوى معلومات عن المبالغ الإجمالية التي أنفقت على الثغور بدون تفاصيل.

بالمرصاد، كما نظموا بعوث الصوافي والشواتي لغزو بلاد الروم[1]. وهذا استمرار للسياسة العباسية (خلال مرحلة البحث).

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بتحصين الثغور، فأمدوها بالرجال والعتاد، والأموال، وخصصت الأموال الطائلة للصرف على الجند وعلى مرافق تلك المناطق الاستراتيجية الهامة في تاريخ الدولة الإسلامية.

وكان اهتمام خلفاء العصر العباسي الأول أكثر من اهتمام خلفاء العصر العباسي الثاني، وذلك لتفرغ الخلفاء لحركة الجهاد الإسلامي، وقلة الحركات الانفصالية داخل الدولة، بعكس العصر العباسي الثاني، الذي كثرت فيه عوامل الضعف والانحطاط مما شغل بعض الخلفاء عن الاهتمام بالثغور ودورها الهام في الدفاع عن حدود الدولة الإسلامية. وقد اهتم في ذلك الخليفة المقتدر والذي تبين لنا المصادر ما كان يخصصه من الأموال للإنفاق على تلك المناطق الحساسة. وقد ألمحنا ذلك من خلال القائمة السابقة الذكر.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الامارة الحمدانية في الموصل ومنطقة الجزيرة قد لعبت الدور الذي كانت تلعبه الخلافة في إبان عزها وقوتها تجاه الاهتمام بالثغور ودعمها. فقد لعب الحمدانيون دوراً رائداً في منافحة الروم والصراع معهم، ذلك الصراع الذي كان بحق صراعاً من أجل البقاء.

ولعل من المناسب أن أشير إلى أن بقية حدود الدولة الإسلامية وثغورها لم تتكلف خزينة الدولة ما يبرر الحديث عنها في هذا المجال ذلك أنه قامت امارات في الشرق شبه مستقلة عملت على الدفاع عن حدودها إزاء الأخطار الخارجية ولم يكن من ذلك على عاتق الحكومة المركزية شيء يذكر.

أما في أفريقية والأندلس فلم تكن مهمة الدفاع عنها وصد الغزو الخارجي

---

(١) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٣١/٢٣٣؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦ / ص ٧٨؛ الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ص ١٦٢؛ الشكعة: **سيف الدولة الحمداني**، ص ١٠٦/١٠٧.

مسـؤولية العباسيين، فقد كانت هناك دول أو إمارات إسلامية تولت هذه المهمة بجانب نشر الدعوة الإسلامية.

وهكذا اقتصر دفاع الخلافة العباسية عن حدودها الشمالية وهي ما يعرف باسم الثغور الشامية والثغور الجزرية، ولم تقدم الإدارة العباسية الوسيلة إلى حث الجنود والمقاتلة على التوجه إلى الثغور، فقد كان الجهاد في سبيل الله وحراسة ثغور ديار الإسلام ومقاتلة أعداء الله عوامل حاسمة في دفع الكثير منهم على التوجه إلى الثغور وشحنها إضافة إلى الإغراءات المادية التي عمدت الإدارة الإسلامية إلى بذلها من زيادة العطاء والصلات، والإسكان والإنفاق على أسر المقاتلين المصاحبين لهم، بالإضافة إلى إقطاع الأراضي الزراعية القريبة من الثغور. لقد أقطع هـؤلاء الجنود إقطاعات استمر استغلالها حتى في فترات الهدنة وحالات السلم.

أما رواتب القادة العسكريين، فقد كانت أكثر بكثير من رواتب الجند، غير أن ندرة النصوص التي تتحدث عنها، وسكوت المصادر عن تقديم معلومات مبوبة مترابطة حولها تحول دون إعطاء رأي قاطع في هذه المسألة المهمة في النفقات.

هناك العديد من القادة العسكريين الذين قدموا خدمات للدولة العباسية منذ نشأتها وعلى رأسهم أبو مسلم الخراساني، في عهدي السفاح والمنصور، وكذلك القائد الأمـير عبدالله بن علي عم الخليفتين الأولين، ولكن هنا نرى المصادر تسكت عن مدى ما قدمه الخلفاء لهـؤلاء القادة العظام.

لقد كانت رواتب القواد في عصر المأمون بمعدل عشرة آلاف درهم، فقد تسلم القائد الريان بن الصلت، عشرة آلاف درهم كل شهر، ويستلم كاتبه ثلاثة آلاف درهم وخصص للورق ألف درهم[1]، وحصل له من خلال الحملة

---

(١) الجهشياري: **نصوص ضائعة**، ص ٣٤/٣٥؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢، ص ٢٠٤.

أما الريان: فقد كان في خدمة الفضل بن سهل، أحد وزراء المأمون، أرسله الفضل على =

التي أرسل بها الفضل بن سهل إلى واسط مبلغ (٧٠٠,٠٠٠) درهم خلال سبعة وعشرين يوماً فقط[١]، وبلغت رواتب الأفشين إبان خلافة المعتصم مليون دينار، ووصله بمليون دينار[٢].

وفي عهد الخليفة المستعين نراه يزيد راتب قائده الحسن بن الأفشين، وقد بلغت الزيادة (١٦,٠٠٠) درهم كل شهر وذلك في عام ٢٥١هـ[٣]، ولا نعلم مقدار الراتب ولكن الظاهر أنه كان لهم النصيب الأوفر من الأموال وخاصة في الفترة التي اتسمت بالفوضى العسكرية، حيث تسلط كبار القادة على بيوت الأموال فأخذوا منها ما شاءوا[٤].

* * *

(ب) موعد صرف الأرزاق:

كثيراً ما حصلت المشاكل حول موعد صرف أرزاق الجند، والسبب في تأخيرها وما نتج عنه من آثار.

أما الجيش فقد بدأ اعتباراً من نهاية القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع الهجري يطالب بالرواتب المتأخِرة، أو بأرزاق إضافية[٥].

= رأس حملة عسكرية إلى واسط، حينما منحه إياها المأمون، وأنفق على العسكريين، مبلغ (٤٢,٠٠٠) درهم.
الجهشياري: **نصوص ضائعة**، ص ٣٤.

(١) ن.م.س. : ص ٣٦ «إجمالي رواتب وصلات».

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١، ص ورقة ٤٥.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ١٥٥٥؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢، ورقة ١٧/ب.

(٤) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٤٤/٢٢٥؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٢٣٨؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٦٨/٢٣؛ الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ١٢٦.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٦١/٦٠؛ الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ١٩؛ عريب: **الصلة**، ص ٥٨؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٢١؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٨، ص ٥٠؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١، ص ١٥٠؛ الدوري: **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص ٢٠٧؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٥٩/٥٨.

لقد أهاب كثير من الفقهاء والعلماء بضرورة صرف أُعطيات الجند في أوقاتها، فقال أبو سالم «وليجعل لصرف قرارهم إليها وقتاً معيناً في السنة، إما في أولها أو في وسطها، وان جعله في كل فصل جاز»[1] وقال ابن الأزرق «من أهم الأمور الإنصاف لأرباب المرتبات من غير مطل، إذ لا بد من إعطائها، فتعجيلها لحين وجوبها أحسن، لأن تأخيرها يحوجهم إلى المداينات فيضعفهم وتقل فائدة العطاء عند التأخير»[2] وقال الثعالبي: «فرأى أمير المؤمنين بالعناية بأمرهم والتفضل عليهم»[3] وقال ابن وهب: «فمتى تأخر عنهم ماهم اجتمعت كلمتهم على الطلب ولقي معاملهم جلاً كثيراً من الشغب[4]، وقال القلقشندي: «تقدير العطاء وما يستحقه كل واحد في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه إليهم في وقت معلوم لا تأخير فيه ولا تقديم»[5].

من هذه الآراء يتضح لنا أهمية صرف مرتبات الجند في أوقاتها المحددة لها، حتى يستطيع الجندي العيش وهو مطمئن الجانب لا يفكر في قوته وقوت أسرته. ثم ليأمن الخليفة شرهم من الشغب والثورات وألا يشتغلوا بالكسب عن وظيفتهم الأساسية[6].

فكانت مواعيد صرف أرزاق الجند تتم أول كل شهر قمري[7]، وهذا خاص بالعصر العباسي الأول، وكان لنضوج الغلات الزراعية أثر هام في توزيع أرزاق الجند، فإذا توفرت أموال الخراج والموارد الأخرى تسهلت أمور الصرف[8]، وفي العصر العباسي الأول لم نلاحظ عدم توفر الغلات، بل كانت

---

(١) أبو سالم: **العقد الفريد**، ص ١٥٧.
(٢) ابن الأزرق: **بدائع السلك في طبائع الملك**، ج ١، ص ١٩٧.
(٣) الثعالبي: **تحفة الوزراء**، ص ١٣٨.
(٤) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٣.
(٥) القلقشندي: **مآثر الانافة**، ج ١، ص ٦٠.
(٦) نعمان ثابت: **الجندية في الدولة العباسية**، ص ١١٣.
(٧) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢، ص ١٥٣.
(٨) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٩٩٩.

بيوت الأموال تزخر بالموارد المالية، ولم يكن هناك مطالبة أو شغب من الجند المطالبين بأرزاقهم.

وهكذا فإن صرف الرواتب كان يتوقف بشكل عام على انتظام ورود الأموال إلى دار الخلافة وفي هذه الحالة ربما كان يدفع على شكل أقساط، أو يـؤخر دفعه عن الموعد المقرر(١).

وربما استمر هذا النظام إلى أول خلافة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ)، حيث أمر بتصنيف الجند كل حسب اختصاصه ومقدرته على النحو التالي:

ـ الجند الموكل إليهم أمر حراسة دار الخلافة كانت تتسلم رواتبها كل ثلاثين يوماً(٢). أما فرق الحجرية فقد كانت تقبض ست قبضات في السنة(٣)، بمعدل قبضة كل شهرين، في حين كان المختارون يقبضون كل خمسة وسبعين يوماً(٤). أما الفرقة التسعينية فكـان يقبض أفرادها كل خمسين يوماً(٥)، ثم جعلت تسعين يوماً(٦).

أما الجند «الأحرار» فقد كانوا يقبضون كل (١٠٥) أيام(٧)، في حين كان الجبليون (عسكر الخدمة) يقبضون ثلاث رزقات في السنة، بمعدل قبضة كل

(١) ابن سلام: **الأموال**، ص ٢٤٧؛ أبو يعلى: **الأحكام السلطانية**، ص ٢٢٧؛ الرحبي: **الرتاج**، ج ٢، ص ١٣؛ صالح العلي: **التنظيمات الاجتماعية**، ص ١٥٨/١٦٩؛ خولة شاكر: **بيت المال** ص ١١٨.

(٢) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤.

(٣) ن.م.س. : ص ٣٦٤.

(٤) ن.م.س. : ص ٣٧٠.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ١٧.

(٦) ن.م.س. : ص ١٧؛ ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤.

(٧) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤، الأحرار هم أصحاب النوائب، قدامة: **الخراج**، ص ١٣٢.

(١٢٠) يوماً[١]، أما جند «الرقابة» فكان قبضهم رزقتين في السنة بمعدل دفعة كل (١٨٠) يوماً[٢]، وهم يشتركون مع فرقة «الموسباذية» في هذا القبض[٣].

ويبدو أن هذا الوضع قد استمر خلال خلافة المكتفي على ما كان عليه في عهد الخليفة المعتضد.

غير أن الأمر قد اختلف خلال فترة خلافة المقتدر بالله، إذ تقدم المصادر معلومات يمكن أن تنظم صرف الرواتب على ما يلي:

- فرقة الرجالة المصافية، كانت تقبض رواتبها كل هلال (٣٠) يوماً[٤].
- فرقة الحجرية، كانت تقبض رواتبها كل (٥٠) يوماً[٥].
- فرقة الساجية، وكانت تقبض رواتبها كل (٦٠) يوماً[٦].
- فرقة الفرسان، وكانت تقبض رواتبها كل (٩٠) يوماً[٧].

أما في فترة إمرة الأمراء، فلم نجد عن هذا التوزيع شيئاً يذكر، والظاهر

---

(١) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤؛ الصابي: **الوزراء**، ص ١٨، بينما يشير قدامة إلى أن أيام شهرهم كانت (١٢٢) يوماً، وعلى ذلك يكون مجموع ما يتسلمه الجند على ثلاث دفعات كل (٣٦٦) يوماً. قدامة: **الخراج**، ص ٢٣؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٥٩.

(٢) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤؛ الصابي: **الوزراء**، ص ١٨، «وعسكر الرقابة هم الذين يرسلهم الخليفة إلى عمال الخراج لمراقبتهم واستحثاثهم في إرسال الأموال إلى عاصمة الخلافة»؛ الصابي: **الوزراء**، ص ١٨.

(٣) ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، ص ٣٦٤، «والموسباذية، ينتسبون إلى موضع موسى أباذ» أي عمارة موسى، وربما تكون قرية بالري منسوبة إلى موسى الهادي لأنه أحدثها» ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٥، ص ٢٢٢.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٠٢؛ عريب: **الصلة**، ص ١٣٥؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦، ص ١٩٣.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٦١.

(٦) ن.م.س. : ج ١، ص ٢٦١.

(٧) ن.م.س. : ج ١، ص ١٩٩.

توحد موعد قبض الرواتب لجميع فرق الجيش، فقد أشار الصولي، والرشيد بن الزبير إلى أن أرزاق الجند كانت تصرف بالشهر الهلالي (كل ٣٠) يوماً[١].

ومن المعروف أن الخليفة عندما يقرر قيام حملة عسكرية لصد أي عدوان يقوم بوضع العطاء للجند، ويدفع لهم الأرزاق مقدماً، ربما تصل التقديم إلى أشهر أو سنين، كما حصل زمن الأمين والمأمون، فالأرزاق لم تكن آنذاك محددة بوقت معين، وإنما تصرف لهم أثناء الحرب أو مع بدايتها يصرف لهم ما يكفيهم طيلة غيابهم عن أسرهم وأوطانهم[٢].

وهناك بعض القواعد العسكرية التي لا بد من الإشارة إليها، لأنها تعكس النفقات الإضافية، ومن هذه القواعد:

إذا مات أحد الجند أو قتل وله ذرية، فإن ما كان يستحقه يصرف على ذريته[٣] وفيها كذلك إذا مرض الرجل أو أصابته عاهة مزمنة أقعدته عن العمل يبقى راتبه ساري المفعول[٤].

وبالفعل طبق ذلك النظام خلال خلافتي المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) والمقتدر[٥] (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ)، ولعله طبق في عهود غيرهما من الخلفاء، ذلك أن سكوت المصادر لا ينبغي أن يساق دليلاً للنفي أو الإثبات.

ومنها: أن بيت المال كان يتحمل قيمة الأسلحة التالفة، وتعويض الفرسان المقاتلة عن خيولهم ودوابهم التي تهلك في الحرب[٦]. إضافة إلى ما كان

---

(١) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٢٣٨/٢٤١؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢٤٩.
(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢، ص ٢٢٦٦.
(٣) أبو سالم: **العقد الفريد**، ص ١٥٧؛ القرغولي: **التنظيمات الإدارية والعسكرية**، ص ٢٢٢.
(٤) ن.م.س. : ص ١٥٧؛ ن.م.س. : ص ٢٢٢.
(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ١٦٤.
(٦) أبو سالم: **العقد الفريد**، ص ١٥٨.

يتحمله من علوفة الدواب إذ كان على الديوان أن يصرف للجند مع أرزاقهم «أثمان قضيم دوابهم وعلوفتها»[1]، وكانت هذه المخصصات تقدر على أساس أصناف الدواب، إذ كان يصرف للخيل بمعدل أربعة دنانير كل شهر[2] في حين كان يصرف للبغل ثلاثة دنانير ونصف أما الحمير فقد كان يصرف لكل منها أربعة دنانير شهرياً[3]. ولأن إحصاء هذه الدواب من الأمور التي لم تتعرض لها المصادر، فمن المتعذر تقدير مجموع النفقات في هذا الباب، ويبدو أن عبيدالله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد قد أسقط هذه النفقات رافعاً العبء عن كاهل بيت المال[4].

* * *

(ج) أثر رواتب الجند في الحياة السياسية:

لقد كانت رواتب الجند تصرف لهم باستمرار ابتداء من عهد الخليفة السفاح (١٣٢هـ) إلى بداية حكم الخليفة الأمين (١٩٣هـ)، ولم تشر المصادر إلى حدوث تأخير في أرزاق الجند أو مخصصاتهم.

أما في عهد الأمين فقد عرقلت ظروف الحرب بينه وبين أخيه المأمون ذلك إذ نشأ عنها نقص الأموال، وبالتالي تأخير أرزاق الجند، فعندما تولى الأمين الخلافة أمر للجند برزق (٢٤) شهراً مقدماً في سنة ١٩٣هـ[5]. فكان كما يقول المسعودي: «باسطاً يده في العطاء»[6]، ولكثرة أرزاق الجند ـ لأن الأمين جعل رواتب الجند على ما كانت عليه أيام السفاح (٨٠) درهماً للراجل، و(١٦٠) درهماً للفارس في كل شهر ـ وثقل الحرب الأهلية، وكثرة نفقاتها، اضطرته

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ١٨/ ١٩.
(٢) ن.م.س. : ص ١٩.
(٣) ن.م.س. : ص ٢٦.
(٤) ن.م.س. : ص ٢٦.
(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٧٦٥؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ١٣٤.
(٦) المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٠٢.

لبيع ما في الخزائن من الأموال وعمل على ضرب آنية الذهب والفضة، وأعطى رجاله رواتبهم[1].

وفي نهاية الأمر طالب الجند بأرزاقهم، فلم يستطع توفير الأموال لهذا الغرض[2]. وقد أبدى كثير من الجند أسفهم عندما عجز الخليفة محمد الأمين، ذلك لأنهم كانوا يقبضون منه كثيراً من الأموال[3].

والحق أن الأمين قد صرف كل ما خلفه الرشيد من أموال، ويكشف هذا الصرف دراسة جوانب الصراع. ذلك أن الأمين، كما ظهر حاول أن يجمع الجند حوله بما يبذله لهم من الأموال الطائلة.

ونهج المأمون النهج نفسه في خراسان مع جنده، ففي عام **١٩٣هـ**، قام بصرف العطاء لمن معه سنة كاملة مقدماً[4].

وفي سنة ١٩٨هـ وثب الجند بطاهر بن الحسين[*] بعد مقتل الأمين بخمسة أيام ذلك أنه عجز عن توفير ما طالبوا به من أموال، غير أنهم هدأوا حينما تمكن من أن يوفر لهم أرزاق أربعة أشهر صرفها لهم[5].

وقبل عودة المأمون من مرو إلى بغداد كثرت مشاغبات الجند بسبب عدم صرف رواتبهم، ففي ولاية الحسن بن سهل على بغداد ثار الجند مطالبين بأرزاقهم فقد قاتل الحربية ثلاثة أيام، ولم يتوقفوا إلا بعد أن وعدهم بصرف

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٩٠٢؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٣، ص ٤١٢.

(٢) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص٣٠١.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١١، ص ٩٢٤.

(٤) ن.م.س. : ج ١١، ص ٩٧٢.

(*) طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي (ت ٢٠٧هـ) من كبار الوزراء والقواد، أدباً وحكمة وشجاعة، وهو الذي عمل على توطيد الخلافة للمأمون، وهو الذي حارب الأمين وقتله سنة ١٩٨هـ، تولى خراسان سنة ٢٠٥هـ، ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١، ص ٢٣٥؛ الزركلي: **الأعلام**، ج ٣، ص ٢٢١.

(٥) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ١٧١.

رزق ستة أشهر إذا أدركت الغلة[1]. ولكن فضل الرخجي ضمن لهم أرزاق سنة، ثم دفعها إليهم من ماله[2].

وفي سنة **٢٠٤هـ** دخل الخليفة المأمون بغداد ـ لأول مرة كخليفة للمسلمين ـ فشغب الجند، وخرجوا رقاعاً في المسجد يسألونه أرزاقهم، فأمر بصرف أرزاق ستة أشهر كاملة لهم[3].

شكل المعتصم بالله فرقة من الجند الأتراك في جيشه، وكان صارماً معهم متتبعاً مشاكلهم موفراً الأموال والأرزاق لهم. ولأبنائهم ولأسرهم، وكانوا يحبونه ويخلصون له، ولذلك لم يحدثوا شيئاً في عصره ولا في عصر الواثق. غير أن إسهام قادتهم في اختيار الخليفة بعد أن رفض الواثق تعيينه ولياً للعهد، جعلتهم يشعرون بأهميتهم إزاء شخص الخليفة ويبدأون بالمشاكسة والتمرد، والحق أن فترة خلافة المتوكل كانت فترة صراع صامت بينه وبين الجند وقادتهم. فقد شغب الجند عليه عام **٢٤٤هـ** حينما كان في دمشق لأنه أراد نقل مقر الخلافة إليها فاجتمعوا عليه وطالبوه بالعطاء ثم تجرأوا عليه حتى أنهم رموه بالنشاب[4].

وبعد ذلك بدأوا يتدخلون في مسألة ولاية العهد، وتحزبوا للمنتصر، وتآمروا على حياة الخليفة فاغتالوه، وهو أول خليفة عباسي تغتاله الجند.

أما الفترة التي تلت فترة مقتل المتوكل والتي يمكن أن نطلق عليها «فترة فوضى الأتراك» وهي تمتد لمدة تسع سنوات (**٢٤٧ ـ ٢٥٦هـ**)، فقد لعب

---

(١) ن.م.س. : ج ٥، ص ١٧٩. «وذلك في سنة **٢٠٠هـ**».

(٢) اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، ص **٣١** «وفضل الرخجي، من أثرياء الدولة العباسية آنذاك، قام بإسهام فعال في ذلك النزاع حول تأخير رواتب الجند في عهد المأمون».

(٣) طيفور: **بغداد**، ج ٦، ص ٤، وقال الثعالبي «أمر لهم بعطاء سبعة أشهر، ثم وقع لهم بذلك». **تحفة الأمراء**، ص ١٣٨؛ ماهر حمادة: **الوثائق السياسية**، ص **٤٣٢**.

(٤) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١١٥. وهذا الشغب من الجند لا بد أن يدركه الخليفة لأن أهل الشام أعداء العباسيين بأخذهم الخلافة ونقل العاصمة من دمشق إلى بغداد».

الأتراك، وهم عماد الجيش في هذه الفترة، دوراً كبيراً في إدارة الدولة العباسية.

فلم يكن المنتصر والمستعين أحسن حالاً من المتوكل، بل ازدادت الأمور تعقيداً، ففي عهد المستعين انقسم الجند فئتين، فئة تناصر المستعين وأخرى مع المعتز في سر من رأى، ففي سنة ٢٤٩هـ ثار الجند، إذ ضيق عليهم المستعين في أرزاقهم[١].

وفي عهد المعتز، ثار الجند مطالبين بأرزاقهم، لأربعة أشهر مضت، وحاول الخليفة تهدئتهم، لكنه لم يفلح في ذلك، لأن مشكلة تأخير الأرزاق استعصت، فعملت على توحيد الجند من الأتراك، بينما الفرق الأخرى (كالمغاربة والفراغنة) أصبحوا يداً واحدة ضد الخليفة ووزرائه، وعندئذ استنجد المعتز بأمه (قبيحة)، ولكنها لم تنجده، رغم كثرة أموالها، فوثب الجند على الخليفة فقتلوه[٢].

وفي عهد المهتدي، ثار الجند في سر من رأى مطالبين بأرزاقهم، وكذلك ثار الجند في بغداد مطالبين بدفع أرزاقهم[٣]. وحصلت مشكلة مالية، رغم محاولة الإصلاح التي قام بها الخليفة، إلا أن المهتدي قابل تذمر الجيش عامة بسخط مما أدى إلى خلعه، وانتهى أمره بقتله سنة ٢٥٦هـ[٤].

أما الوضع في عهد المعتمد فإنه يختلف عن ذي قبل بسبب ظهور شخصية الأمير أبي أحمد الموفق طلحة بن المتوكل، الذي تسلم قيادة الجيش، وتمكن من توحيد كلمة الجند تحت قيادته، وربما كان للخطر الناجم عن تفاقم حركات القرامطة من جهة وثورة الزنج من جهة أخرى أثر بارز في تسليمهم القيادة له، إذ سيطر هو أيضاً على الخليفة[٥].

---

(١) ن.م.س. : ج ٤، ص ١٦٩؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١، ص ١٦؛ ابن العبري: **مختصر تاريخ الدول**، ص ٢٤٠.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٧، ص ٦٣؛ الدميري: **حياة الحيوان**، ص ٩٧؛ الذهبي: **العبر**، ج ٢، ص ٩.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٧، ص ٩٧؛ الدميري: **حياة الحيوان**، ص ١٠١.

(٤) المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣١٧؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٣، ص ٦٤٤.

(٥) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ٣١٩؛ **ابن العبري**: مختصر تاريخ الدول، ص ٢٥٩.

أما المعتضد، فهو كذلك قائد عسكري، له تاريخه وأمجاده، وفضله، ولذلك التف حوله الجند، وتمكن من توجيه قادتهم. في حين كان المكتفي مهتماً بالبناء والتعمير، ولم يعد للجند قيادة قادرة على القضاء على الحركات الخارجة على الدولة الإسلامية.

وفي عهد الخليفة المقتدر بالله حاول الجيش، أن يتدخل في سياسة الدولة، لولا محاولة بعض الوزراء، مما أدى إلى قيام كثير من المشاكل بين الجيش والوزراء أدت بالبعض إلى القتل مثل ابن الفرات الذي قتل بناء على طلب الجيش[١].

ثم أن الوزير الخاقاني، قد فشل في دفع رواتب الجند، مما أثار الشغب، واضطر الخليفة إلى دفع الرواتب من بيت ماله الخاصة[٢].

ولم يستطع الوزير علي بن عيسى أن يحقق مطالب الجيش الكثيرة، حينما شغبوا لمدة أسبوع عند استئزاره للمرة الثانية (٣١٤ ـ ٣١٦هـ)، وقد قام بإصلاحات جادة إذ قطع كثيراً من الزيادات، غير أن إصلاحاته تلك لم تحقق أهدافها في تعديل ميزانية الدولة ذلك أن الخليفة المقتدر، وبتأثير شغب الجند الذين نهبوا الدور والحوانيت وبعض قصور الخلافة، أمر بمنح الجند أرزاقاً إضافية قاربت ربع مليون دينار، مما أفشل خطط الوزير وأدى به إلى الاستقالة لعدم جدوى إجراءاته[٣].

---

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٦٩.

(٢) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٤٣.

(٣) حمزة الأصفهاني: **تاريخ سني ملوك الأرض**، ص ١٥٣.

Bowen, *The Good Visieer,* Ali Ben Isa, p. 237.

وأغلب تذمر الجيش من علي بن عيسى لأنه قام بإسقاط رزق كل جندي لا يقدر على حمل السلاح، وأسقط أولاد المرتزقة الذين لا زالوا في المهد»؛ ابن الأثير: **الكامل**. ج ٦، ص ١٨٤. وعمل كذلك على إسقاط زيادات زادها الوزير الخاقاني للجند، لأنه عمل موازنة بين الدخل والخرج فرأى الخرج أكثر فأسقط الزيادة»؛ ن.م.س. : ج ٦، ص ١٤١.

وفي سنة **٣١٧هـ** ثار الجند على الوزير ابن مقلة بسبب عدم صرف أرزاقهم، مما اضطر الخليفة إلى إخراج الآنية والأمتعة والجواهر والعطور من دار الخلافة وبيعها وتفريق أثمانها على الجند[١].

وفي سنة **٣١٨هـ** حاصر الجند الوزير وقبضوا عليه وصادروا أمواله وسجن وعذب[٢]. وفي سنة **٣١٨هـ** شغب «الفرسان» طلباً لأرزاقهم، مما أدى إلى نشوب قتال بينهم وبين فرقة «الرجالة المصافية»، وهنا جعل الخليفة يعمل على طردهم عن داره[٣]. إلا أن الخليفة وعد كلا الطرفين بإطلاق أرزاقهما وسكنوا عن الشغب[٤].

وفي سنة **٣١٩هـ** ثار «الفرسان» من أجل تأخير أرزاقهم، وعملوا على إثارة الشغب والفوضى وتعرضوا للعامة، فكانوا يسلبون ثيابهم[٥].

وفي سنة **٣٢٠هـ**، شغب جند بغداد مطالبين بأرزاقهم، ففرق فيهم الخليفة المقتدر أموالاً كثيرة، بعد أن عملوا على إثارة الفوضى في الطرقات والأسواق[٦].

وفي عهد الخليفة الراضي، وفي **٣٢٣هـ** شغب الجند وطالبوا بأرزاقهم وصادروا دار الوزير ابن مقلة، ونهبوا اصطبلاته، وأخذوا من بابه من كان في مجلسه، ونكسوا جماعة ممن لقبهم من الكتاب عن دوابهم وأخذوها منهم، «فأطلق لهم أرزاقاً وسكنوا»[٧].

---

(١) حمزة الأصفهاني: **تاريخ سني ملوك الأرض**، ص ١٥٦.

(٢) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ٨١.

(٣) حمزة الأصفهاني: **تاريخ سني ملوك الأرض**، ص ١٥٧؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦، ص ٢٠٨؛ الدميري: **حياة الحيوان**، ص ٢٩٠؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ورقة ٤٤/ب.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٠٢.

(٥) حمزة الأصفهاني: **تاريخ سني ملوك الأرض**، ص ١٥٨.

(٦) ن.م.س.: ص ١٥٩؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦، ص ٢٢٠.

(٧) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٣٢٠.

وفي عهد امرة الأمراء (٣٢٤ ـ ٣٣٤هـ)، كانت فرق الجيش تنضم إلى من يدفع لها رواتب أكثر، «ولم يكن الانضمام على شكل فرق فقط، إنما على شكل قطع من الجيش، وأحياناً على شكل أفراد أو قواد»[١]، فقد هرب كثير من الأتراك البجكمية إلى الحسن بن حمدان في الموصل، ولكنه لم ينصفهم في أرزاقهم، وأعطاهم ربع رزقهم فقط. مما أدى بهم إلى اللحاق بابن رائق الذي كان في الشام سنة **٣٢٩**هـ[٢].

وكان ابن رائق يغري الجنود باللحاق به، فقد أعلن أنه قد زاد «الفرسان» اللاحقين به خمسة دنانير لكل واحد منهم، وأنه سيطلق لهم رزق سنة كاملة مقدماً، كما أعلن أنه سيزيد «الرجالة» ديناراً لكل منهم شهرياً، وأنه سيطلق لهم نوبتين[*] معجلتين[٣]. في حين كان البريدي يرسل الجند سنة **٣٢٩**هـ إلى دار الخلافة مطالبين بالأموال، ويحملهم على الشغب[٤].

ومن خلال النصوص التي تقدمها المصادر المعتمدة يتضح أن رواتب الجند كانت تشكل مشكلة رئيسية أمام الإدارة المركزية وخصوصاً في فترات الأزمات المالية، وفترات الفوضى التي أعقبت مقتل الخليفة المتوكل (٢٤٧هـ)، فقد حاول كثير من الخلفاء إعادة هيبة الخلافة، وسيطرتها على الإدارة، والتصدي لتدخل القادة العسكريين غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع، وغالباً ما كانت النتائج عكسية، فقد اغتيل بعض الخلفاء، وعزل آخرون، كما راح ضحية أطماع الجند الكثير من الوزراء، وهكذا.. فقد كانت الإدارة تضع في اعتبارها جشع قادة الجند، وتعمل على توفير متطلباتهم، واحتياجاتهم، مما شجعهم على مواصلة التدخل في أعلى درجات السلطة، وكان تدخلهم عاملاً حاسماً في إضعاف الخلافة وطمع الطامعين وانفصال الولاة والمتغلبين.

---

(١) تقي الدين عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ٢٧٨.

(٢) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٢٢٢.

(*) **النوبة**: مأخوذة من ناب، ومنه النوبة لتكرارها وأصحاب النوبة من الرجالة، ومن برسمهم من البوابين، وحجاب الخليفة. قدامة: **الخراج**، ص ١٦٣.

(٣) ن.م.س. : ص ١١٨.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢، ص ١٧.

ومما سبق يمكن تلخيص بعض الملاحظات حول رواتب الجيش **العباسي منها**: أن «ديوان الجند» كان يتولى الصرف على الجند ويرعى مصالح الجيش بالتنسيق والتعاون مع ديوان بيت المال وديوان النفقات، حيث يقوم الأول بتوفير الأموال المطلوبة بالاشتراك مع ديوان الخراج، في حين يقوم الثاني منهما بتدقيق بنود النفقات والمحاسبة عليها بالتعاون مع ديوان زمام النفقات.

وقد كان الجيش يتكون من عدة فرق تطورت مع مرور الزمن، وقضي على بعضها، وظهرت فرق أخرى، وقد تعرف هذه الفرق وفقاً لطبيعة عملها كالفرسان والرجالة، وقد تنتسب إلى أشخاص ذو مكانة ووجاهة مرموقة في الدولة، غير أن ذلك لا يغير من حقيقة انتمائها إلى الجيش العباسي ومسؤولية الدولة في الإنفاق عليها.

ومما يلاحظ أن الرواتب بدأت مرتفعة فقد بلغت في عهد الخليفة السفاح (٨٠) درهماً للراجل و (١٦٠) درهماً للفارس، ولعل ذلك قد حصل بسبب وفرة الأموال من جهة وحاجة الدولة في مرحلة التأسيس إلى الجند الذين يعتمد عليهم في ترسيخ قواعدها من جهة أخرى، وقد تناقصت الرواتب بعد ذلك ففي عهد الخليفة المنصور بلغت (٢٠) درهماً للراجل و (٤٠) درهماً للفارس. وقد يكون ذلك بسبب حالة الاستقرار، والرخاء الاقتصادي، ولعل سياسة المنصور المقتصدة كانت وراء هذا التراجع في معدلات الرواتب، غير أن هذه المعدلات ما لبثت أن زادت، في عهد المهدي والهادي والرشيد، وبلغت الذروة في مرحلة الصراع بين الأمين والمأمون إذ عادت الرواتب إلى (٨٠) درهماً للراجل و (١٦٠) درهماً للفارس. وفي عهد المأمون، بعد أن استقرت الأمور وهدأت الأحوال، بعد دخوله بغداد سنة ٢٠٤هـ، عادت الرواتب إلى (٢٠) درهماً للراجل و (٤٠) درهماً للفارس ثم زادت إلى (٣٠) درهماً في عهد المعتصم، بسبب خططه العسكرية، غير أنها عادت إلى (٢٠) درهماً في عهد المعتز.

ونلاحظ أن المعدل العام للرواتب كان في حدود (٢٠) درهماً للراجل و (٤٠) درهماً للفارس. أما النقص الحاصل فيها، فيرجع إلى عوامل شتى منها

سياسة الخليفة ومعدلات الجباية العامة، ومدى الحاجة إلى زيادة أعداد الجند أو الإقلال منهم. وربما أدت ضخامة أعداد الجند بعد اتساع الدولة وانضواء أقوام مختلفة تحت لوائها إلى انخفاض معدلات رواتب الجند(١).

وبمرور الزمن استكثر العباسيون من الجنود الأعاجم(*)، لأنهم أقنع بالرواتب القليلة التي كانوا يألفونها في بلادهم، فاضطر الخلفاء ــ نظراً إلى كثرة أعداد الجند وتوفرهم ــ إلى إنقاص رواتب الجند(٢).

أما زيادة الرواتب، فقد شكلت عبئاً كبيراً على الدولة، بل على المجتمع، لأن الرواتب إذا تأخر صرفها، فإن الجنود يلجأون إلى الفوضى والشغب، وقد قدمت المصادر الكثير من المعلومات عن حالات الشغب هذه، كما أن كثرة الزيادات، تؤدي إلى إرهاق بيت المال واللجوء إلى فرض ضرائب عالية ليست لها أصول في الشريعة الإسلامية. مما كان يربك المجتمع، وتنعكس آثاره السيئة على الإدارة والمجتمع. وتشير المصادر إلى أن الرواتب كانت تدفع أحياناً مقدماً، وربما لأكثر من شهر واحد، وذلك في حالات الأزمات، أو عند مبايعة خليفة جديد.

أما رواتب جند الثغور، فقد كانت أكثر من رواتب الجند الآخرين، نظراً إلى خطورة المهمة التي أنيطت بهم، فكان راتب الجندي يتراوح ما بين (٤٠) إلى (٥٠) ديناراً في كل شهر، إضافة إلى ما كان يصرف لهم من الأطعمة والألبسة

---

(١) صبحي الصالح: **النظم الإسلامية**، ص ٤٩٧؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٣، ص ١٤٧.

(*) مع العلم بأن هؤلاء الأعاجم لم يقدموا خدمة للدولة العباسية، سوى الشغب والفوضى، وصار دفع أرزاقهم من أهم المشاكل التي تواجه الدولة. ويتميز النصف الثاني من القرن الثالث، والثلث الأول من القرن الرابع الهجري باستبداد الأتراك وتحكمهم في أمور الدولة، ومطالبتهم المستمرة بالزيادات التي أرهقت مالية الدولة فانعكس ذلك على السكان الذين أرهقوا بالضرائب، فاشتدت كراهيتهم للجنود الأتراك، وضاقوا بهم ذرعاً.

(٢) عبدالرؤوف عون: **الفن الحربي**، ص ٢٩١؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٢٦٠/٢٦١.

والإعانات ومخصصات المساكن، وإقطاعهم الأراضي الزراعية لزراعتها وقت السلم.

أما أوقات صرف المرتبات فكان في البداية سنوياً إلا أن رواتبهم كانت مقررة على الشهر الهلالي، إنما المبالغ غالباً ما كانت تصرف في نهاية السنة، وفي بداية عهد الدولة العباسية، كانت جميع النفقات مرتبطة في صرفها بوصول أموال الجبايات الزراعية الخراجية إلى بيوت الأموال ويفترض أن يتم ذلك بعد نضوج الغلال. ولكن بعد ذلك تطور الوضع، فأصبح لكل فرقة عسكرية مواعيدها المحددة التي يتسلم أفرادها رواتبهم فيها، وتتراوح ما بين شهر قمري واحد إلى (١٨٠) يوماً، بين كل دفعة وأخرى.

وأما رواتب القادة العسكريين فقد كانت أكثر من رواتب الجند، غير أن ندرة النصوص، وسكوت المصادر عن تقديم معلومات مبوبة ومترابطة تحول دون إعطاء رأي واضح حول هذه المسألة لقد وجدت نصوص قليلة جداً تدل على أن رواتب القادة كانت مرتفعة ودلت على أنهم كانوا يحصلون على صلات واسعة.

* * *

(د) الصـــلات العسكريـــة:

كانت الصلات على نوعين:

(أ) صلات عينية.

(ب) صلات نقدية.

والصلات العينية تشمل إقطاع كبار القادة العسكريين بعض الأراضي للسكن أو للزراعة، كما حصل ذلك زمن الخليفة المنصور، إذ عندما تم بناء مدينة بغداد قام بإقطاع عدد كبير من الشخصيات المرموقة في دولته من مدنيين وعسكريين قطائع في بغداد[١]، وكذلك عمل الخليفة المهدي[٢]. وكانت هذه

---

(١) Cahen, *Le Volution Del Iqta Du lxe* Au XIII^{e} Siecle, Amales E.S.C. 8 (1953) p.p. 25-52.

(٢) Cahen, *Jesho*, 3 (1960) p.p.2-20

الإقطاعات تقدم مكافأة لهم على ما قدموه من خدمات جليلة للدولة «ولكن هذه الإقطاعات لم تكن بدل الرواتب بل كانت امتيازات ومنحاً إضافية»[1]، وهذا خلاف ما أشار إليه (Kremer, Boron Von) إذ يقول: «إن المقتدر توسع في الإقطاعات للجند بدلاً من الرواتب، حتى سيطروا على مساحات شاسعة في العراق وبلاد الفرس»[2] وبدأت الإقطاعات في الدولة العباسية منذ عصر خلافة المنصور فعمل على إقطاع كبار قادته قطائع من الأراضي ببغداد يعمرونها ويسكنونها، ويحصلون على غلتها، مكافأة على ما قدموه من خدمات جليلة تجاه الدولة الجديدة[3].

وأقطع الخليفة المهدي خمسمائة رجل من أهل المدينة المنورة اتخذهم حرساً له لمناصرتهم الدعوة العباسية، فأجرى عليهم المهدي الأرزاق، وأقطعهم عند قدومهم معه ببغداد قطيعة تعرف بهم[4] (قطيعة الأنصار)[5].

وقد أقطع الخليفة المعتصم كثيراً من كبار دولته إقطاعات واسعة عندما انتهى من بناء العاصمة الجديدة «سر من رأى»[6].

وقد أقطع الخليفة الواثق اتياخ قطيعة على نهر القاطول. وكانت لبغا إقطاعات وكذلك كانت لوصيف ضياع في أصبهان والجبل[7]. وكان لباغر

---

(١) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤٣.

(٢) Kremer, Boron Von. *The Orient Under the Calphs*, p. 362/393.

(٣) اليعقوبي: **البلدان**، ص ٢٤٢/٢٥٤. «وعرفت كثير من محال بغداد بأسماء كثير من الشخصيات المهمة في عهد المنصور، كقطيعة الربيع بن يونس، وقطيعة إسحاق الأزرق الثروي وقطيعة عيسى» لمزيد من التفاصيل، انظر: الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١، ص ٨٠؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤، ص ٣٧٦.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٤٨٣؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ٢٣٢؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي**، ص ٢٩٧.

(٥) Cahen. Le Volution Del Iqta. p. 28.

(٦) Kremer: *The Orient Under the Caliphs*, p. 370.

(٧) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٧، ص ٣٣؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤٣.

إقطاع من عدة قرى في سواد الكوفة[1].

وقد أقطع المقتدر كثيراً من قادته منهم مؤنس المظفر، إلا أن ذلك لم يسترح إليه الجنود لعدم استمرار صرف رواتبهم، لأن مؤنس تكفل بصرف الرواتب، فلم تكف واردات ذلك الإقطاع لسد رواتب الجند[2].

وصار إلى بجكم «أمير الأمراء» في سنة **٣٢٥هـ** إقطاع بلغ وارده (**٥٠,٠٠٠**) دينار[3]. أما في العهد البويهي، فقد حصل تحول خطير، وذلك بمنح الجند إقطاعات بدل الرواتب، كما شمل الإقطاع أنواع الأراضي، وهذا هو «الإقطاع العسكري»[4]. وقد جر هذا النوع من الإقطاعات كثيراً من المشاكل، لأن الجند لم يكن لديهم الدراية الكافية بشؤون الزراعة. حيث وجهوا اهتمامهم إلى الحصول على عائد تلك المناطق المقطعة لهم دون سابق معرفة، برعايتها. واعتمدوا في ذلك على وكلاء لهم كانوا بدورهم يحاولون الحصول على ربح مجز، فتدهورت حال الإقطاعات.

أما المنح النقدية أو الصلات، فقد منحها الخلفاءُ القادة والجنود، وذلك عند رجوعهم من معركة كللت بالتوفيق والنجاح، أو أن الصلات كانت تدفع لمناسبة سعيدة.

---

(١) ن.م.س. : ج ٧، ص ٥٢؛ ن.م.س. : ص **٤٣**.
وأصبهان: مدينة من مدن المشرق الإسلامي، مشهورة، وأصبهان، اسم للإقليم نفسه، وهي من نواحي الجبل ياقوت: **معجم البلدان**، ج ١، ص **٢٠٦**؛ والقاطول: اسم نهر كانة مقطوع من دجلة، وهو نهر كان في موضع سامراء، والرشيد أول من حفر هذا النهر» ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤، ص ٢٩٧.

(٢) سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب**، ص **٣٣٣**. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرين ص ١٩؛ «الدوري: **نشأة الإقطاع**».

(٣) الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ص **٣٣٠**؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص **٤٣**. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرين، ص ١٥.

(٤) المقريزي: **الخطط**، ج ١، ص ١٧٦. مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد العشرين، ص ٤.

ومن خلال النصوص التي قدمتها المصادر المعتمدة يمكن تنظيم القائمة التالية التي تتضمن عصر الخليفة واسم صاحب الصلة، ومقدارها، ومناسبتها، وتاريخ حصولها بشكل متسلسل:

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدار الصلة	مناسبتها	تاريخها
السفاح	لعموم جند الخليفة	لكل فرد ٥٠٠ درهم[١]	عندما انتصر السفاح في معركة الزاب على الخليفة الأموي مروان بن محمد	١٣٢هـ
المنصور	العباس بن محمد علي بن العباس	٤٠,٠٠٠ دينار[٢]	غزو الروم في الصيف	١٣٨هـ
المنصور	عيسى بن علي بن عبدالله بن العباس	٤٠,٠٠٠ دينار)	غزو الروم في الصيف	١٣٨هـ
المنصور	معن بن زائدة الشيباني	١٠,٠٠٠ درهم[٣]	لبسالته وشجاعته في حرب الراوندية	١٤١هـ

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٤١؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ١٣٤؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٧، ورقة ١٣٠/أ؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٤، ص ٣٢٨؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ٤٤، أما عدد الجند فقد تضاربت الروايات حول تحديده. فروى ابن كثير: «أن عدد جند السفاح كان عشرين ألف جندي» **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ٤٤. وروى ابن خلدون «أن عدد جند السفاح كان سبعة عشر ألف جندي» **العبر**، ج ٥، ص ٣٧١. والروايات هنا متفاوتة ومحيرة، لذلك لا نعلم مقدار ما وصل إلى الجند من الصلات مجتمعة، إلا أن رواية ابن كثير هي الأصل في ذلك لقدمها عن رواية ابن خلدون.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ١٣٢، «والصلة قام بتوزيعها قائد الحملة: صالح بن علي بن عبدالله بن العباس على الجند عندما هزموا الروم وعملوا على إصلاح ثغر ملطية. والصلة هنا صرفت بالدينار لطبيعة المنطقة لأنها تتعامل بالدينار وليس بالدرهم.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ١٣٣؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٢، ورقة ١٤٦/ب؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ٧٦؛ حسن أحمد وأحمد الشريف: **العالم الإسلامي**، ص ٢١٥؛ ومعن بن زائدة من أشهر أجواد العرب، وأحد الشجعان =

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدارها	مناسبتها	تاريخها
المهدي	ألفا فارس من خراسان	١٠,٠٠٠ درهم لكل فرد ألف[١]	لقتلهم عبدالسلام اليشكري	١٦١هـ
الهادي	عموم الجند	٢٠٠ درهم لكل جندي[٢]	ليأمن جانبهم بعد وفاة المهدي من القيام بأعمال الشغب	١٦٩هـ
الهادي	هرثمة بن أعين	٥٠,٠٠٠ درهم[٣]	ضمن الصلات التي كان يوزعها على خاصته ورجال دولته	١٧٠هـ
الرشيد	يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني «ابن أخي معن بن زائدة»	٢٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	ليسترجع بها ضيعته التي باعها ليعطي ثمنها الشاعر مسلم بن الويد	

= الفصحاء، اتصل بالخليفة المنصور وشارك في قمع حركة الراوندية الخراسانية التي ثارت حول قصر الخليفة، فهزمهم الخليفة ببسالة وشجاعة معن بن زائدة، ووصله وكافأه بولاية اليمن، توفي سنة ١٥١هـ، ابن الخطيب: **بغداد**، ج ١٣، ص ٢٣٥.

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٤٩٢. «كانت ثورة عبدالسلام اليشكري في الجزيرة وشمال سوريا سنة ١٦٠هـ واتخذ قنسرين وحلب مقراً لإقامته، ولأتباعه، ولكن الخليفة المهدي استطاع هزيمته وقتله في قنسرين». خليفة بن خياط: **تاريخ**، ص ٣٠٨.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ١٠، ص ٥٤٦؛ «ابن الأثير: **الكامل** ج ٥، ص ٧٤» والذي قام بدفع الأموال هو الرشيد والنص يدل هنا على أنهم أعطوا تلك الأموال جوائز (صلات) وليس بمال البيعة، لأن الكلام لايشير إلى أن تلك المبالغ كانت نظير مبايعة الهادي».

(٣) **ابن أبي أصيبعة**: **طبقات الأطباء**، ص ٢٢٢. وهرثمة من القادة الشجعان، تولى إمرة مصر سنة ١٧٨هـ، وقاد حملة إلى افريقية سنة ١٧٩هـ لإخضاعها، قاد جيش المأمون في حربه مع أخيه الأمين، أمر المأمون بقتله سنة ٢٠٠هـ لاتهامه بممالأة الطالبين أو ممالأته لإبراهيم بن المهدي». الدينوري: **الأخبار الطوال**، ص ٣٧٨/٣٨٤/٣٩٥؛ المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٠١.

(٤) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣، ص ورقة ١٧٢/ب. «أمير من القادة الشجعان، تولى أرمينية وأذربيجان تولى قتال الوليد بن طريف الشاري سنة ١٧٩هـ في الجزيرة، فقتله، توفي في أذربيجان سنة ١٨٥هـ». الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٢٠١؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢، ص ٢٨٣.

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدارها	مناسبتها	تاريخها
الأمين	علي بن عيسى بن ماهان	٢٠٠,٠٠٠ دينار[١] لكل قائد	لحثه على قتال جند المأمون وإبراز شجاعته حتى تتم الغلبة والنصر لهم	١٩٥هـ
الأمين	قواد الأمين	٥٠٠ درهم[٢]	لحثهم على بذل الجهد للانتصار على جند المأمون	١٩٦هـ
المأمون	قواد المأمون	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	زواج المأمون من بوران بنت الحسن بن سهل	٢١٠هـ
المأمون	المعتصم (أخو الخليفة)	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٤]	لتوليته على مصر والشام	٢١٣هـ
المأمون	العباس (ابن المأمون)	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٥]	لتوليته على الثغور (الجزيرة)	٢١٣هـ
المأمون	عبدالله بن طاهر	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٦]	لمحاربته بابك الخرمي	٢١٣هـ
المأمون	لعموم القادة	٧٠٠,٠٠٠ دينار[٧]	بمناسبة خروجهم لمحاربة بابك	٢١٣هـ

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٧٩٦؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠/ ورقة ٩ أ؛ «من كبار القادة في عهد الأمين، وهو الذي حرض الأمين على خلع المأمون من ولاية العهد، وكانت بداية الفتنة، قتل في أثناء الحملة التي قام بها لملاقات جيش المأمون بقيادة طاهر بن الحسين سنة ١٩٥هـ».
ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٢٦.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٨٦٦ «بينما ذكر المسعودي: أن إجمالي الصلات بلغ ٥٠٠,٠٠٠ درهم، وهذا يعني أن عدد القادة كان يساوي ألف قائد لكل قائد خمسمائة درهم» **مروج الذهب**، ج ٣/ ص ٤٠٩.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ١٠٨٣.

(٤)، (٥) القلقشندي: **مآثر الانافة**، ج ٣/ ص ٣٦٥.

(٦) ابن الأثير: **الكامل** ج ٥/ ص ٢١٦.

(٧) القلقشندي: **مآثر الانافة**، ج ٣ ص ٣٦٥.

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدارها	مناسبتها	تاريخها
المعتصم	الأفشين	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	بمناسبة خروجه لمحاربة بابك	٢٢٣هـ
المعتصم	الأفشين	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	بمناسبة انتصاره على بابك	٢٢٣هـ
المعتصم	الجنود الذين شاركوا في حرب بابك	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	انتصارهم على بابك الخرمي	٢٢٣هـ
المعتصم	الأفشين	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٤]	إجمالي صلات المعتصم على الأفشين	ـ

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ٢٤ ب؛ المقدسي: **البدء والتاريخ** ج ٦ ص ١١٨/١١٧. «وجعل له المعتصم كل يوم يحارب فيه عشرة آلاف درهم، وكل يوم يجلس فيه خمسة آلاف درهم صلة «أما المليون درهم آنفة الذكر فوصله بها عند خروجه لمحاربة بابك.

والأفشين هو حيدر بن كاوس، فارسي الأصل، قائد شجاع من قواد المعتصم أبلى بلاء حسناً في محاربة بابك الخرمي، واستطاع التغلب عليه في صفر من عام ٢٢٣هـ».

الدنيوري: **الأخبار الطوال**، ص ٤٠٣/٤٠٤.

أما بابك الخرمي فقد ظهر في أيام المأمون، ويقال أنه من ولد مطهر بن فاطمة بنت أبي مسلم، هذه التي ينتسب إليها الخرمية، فاستفتح بابك بقتل من حوله بالبذ (بلدة بين إيران وآذربيجان) ضرب القرى والامصار التي حواليه، وكان المأمون قد وجه إليه عبدالله بن طاهر، ولكنه لم يستطع قهره، ولما جاء المعتصم كرس جهده وقواته للقضاء على طائفة الخرمية، ففعل.

انظر: الدنيوري: **الأخبار الطوال**، ص ٤٠٣/٤٠٤.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٢٣٧؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٤٦؛ المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج ٦/ ص ١١٨/١١٧.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٢٢٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٤٦؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢/ ص ٥١؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٣٨٨.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ٤٥ ب؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٢٤٢.

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدارها	مناسبتها	تاريخها
الواثق	وصيف التركي	٧٥,٠٠٠ دينار[١]	لقضائه على ثورة الأكراد التي انتشرت في أصبهان والجبال وفارس	٢٣١هـ
الواثق	أشناس التركي	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	لاعتماد الواثق عليه في تصريف كثير من الأمور العسكرية والمدنية	؟
المتوكل	محمد بن عبد ربه وبعض قادته	٧٠,٠٠٠ درهم[٣]	لقاء إخماد الفتنة التي قام بها أهل حمص وبعض نصارى حمص	٢٤١هـ
المستعين	محمد عبدالله طاهر	٥٠,٠٠٠ دينار[٤]	لقاء ما بذله من جهد كبير في الحرب الأهلية بين المستعين والمعتز	٢٤١هـ
المستعين	كبار القادة زمن المستعين	٢٥,٠٠٠ درهم[٥]	في حرب المستعين مع المعتز	٢٥٠هـ

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٣٥١؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٧٥؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٣٠٧.

(٢) ابن العديم: **زبدة الحلب**، ج ١/ ص ٦٩؛ اليوزبكي: **الوزارة**، ص ١٢١.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ١١٧ ب.

«وكان محمد بن عبدويه عامل حمص آنذاك، قام بإخماد ثورة أهل حمص يساعده علي بن الحسين وبعض القادة»؛ ن. م. س.: ج ١١/ ورقة ١١٧ ب.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦٤٠.

«ومحمد بن عبدالله بن طاهر كان متولي شرطة بغداد أيام المستعين».

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٥٦٠.

الخليفة	اسم صاحب الصلة	مقدارها	مناسبتها	تاريخها
المستعين	لكل جندي وإجمالي عدد الجند ٢٠٠٠	٥٠ درهماً لكل من يأتي برأس تركي[١]	في حرب المستعين مع المعتز	٢٥١هـ
المعتمد	محمد بن عبدالله بن طاهر	٥٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	قدومه إلى بغداد	٢٦٢هـ
المقتدر	مؤنس المظفر وجنده	١٧٠,٠٠٠ دينار[٣]	بمناسبة قدوم رسول ملك الروم إلى بغداد	٣٠٥هـ

تلك هي نماذج الصلات للقادة والجند التي حفظت المصادر أخبارها، وهي تمثل منحة نقدية من الخليفة القائم بالأمر، تقديراً لجهود الجند وقادتهم، وغالباً ما كانت تصرف في أوقات الأزمات خصوصاً وقت تسيير الحملات، أو عند حدوث المعارك. وكثيراً ما كانت تؤثر وتتأثر بالنصر والهزيمة، فقد نقلت المصادر أن الخليفة المهدي جلس يوزع الصلات على القادة والجند في أعقاب معركة حضرها، فعرض عليه بعض القادة «فقال: يحط من صلات هؤلاء خمسمائة درهم، فقام القائد يعترض، ويقول لماذا حططتني؟ قال: لأنني وجهتك إلى عدو لنا فانهزمت»[٤].

وكانت الصلات تشمل أحياناً أولاد القادة، فقد منح ولد علي بن عيسى بن ماهان صلة نقدية في عهد الأمين مقدارها (٥٠,٠٠٠) دينار[٥].

---

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢/ ص ورقة ١٨ أ.
«وقد بلغ عدد القتلى ألفين من بين الجند الأتراك وتبلغ إجمالي الصلات ١٠٠,٠٠٠ درهم».

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٨٩٦.

(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ١٠١؛ ووصل المقتدر كل واحد من الرسولين بعشرين ألف دينار؛ ن. م. س.: ص ١٠١.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٥٢٧.

(٥) ن. م. س.: ج ١١/ ص ٧٩٦.

وبالإضافة إلى الأموال النقدية، هناك أموال عينية تقدم كصلات، فقد أمر الأمين لعلي بن عيسى بن ماهان بألفي سيف، وستة آلاف ثوب[1]. ومنح الواثق قائده وصيف التركي سيفاً وكسى[2].

وربما يكون للصلات العسكرية مردود سيىء على الدولة، يتمثل في تثبيط همم الجند والقادة إذ لا يبقى من مرغبات الجند في القتال والاستماتة في الحرب إلا المال، كما يلاحظ ذلك في حرب المستعين مع المعتز، إذ لم يقبل الجند على الحرب إلا بعد أن وعدهم المستعين بمنح كل مقاتل منهم ألف درهم، في مقابل كل فرد من الجند الأتراك.

وبذلك يصبح هدف الجند الحصول على المنح والهدايا بدلاً من القضاء على الخصم والجهاد في سبيل الله.

* * *

(هـ) نفقات الحملات العسكرية:

أنفقت الدولة العباسية على قيام الحملات العسكرية مبالغ طائلة، «يختلف مقدارها باختلاف حجم الحملات وبعد جبهات قتالها»[3].

ومن طبيعة تكوين الدول المحافظة على استقرارها وأمنها، فلا بد من تجهيز الجيوش وعمل التعبئة اللازمة، وتوفير إمداداتها وضمان خطوط مواصلاتها.

ولقد كان إنفاذ الغزوات العسكرية المتتابعة جهاداً في سبيل الله وصداً للعدوان الواقع أو المحتمل على الحدود الشمالية للدولة الإسلامية سياسة ثابتة عند العباسيين خصوصاً في أوقات استقرار الدولة داخلياً وتوفر الأموال. وهكذا فقد كانت الصوافي والشواتي تتوالى إلى الثغور، يشارك فيها خلفاء وأمراء البيت

(١) ن. م. س.: ج ١١/ ص ٧٩٦؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠/ ص ورقة ٩ أ.
(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٣٥١.
(٣) صالح العلي: **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية**، ص ١٧٠.

العباسي، أو يعهد بقيادتها إلى قادة مبرزين. وقد حصل ذلك في عصر الخليفة المنصور الذي عهد لولده وولي عهده محمد المهدي بهذه المهمة، والذي كان له جيشه الخاص ومعسكره المتميز في الجانب الشرقي من نهر دجلة، قبالة بغداد في ما أسمي «بالرصافة» أو «معسكر المهدي».

وتتحدث المصادر عن غزوات هارون الرشيد بن محمد المهدي في خلافة والده، وكذلك عن غزوات المعتصم بالله في عهد خلافة شقيقه المأمون، وكذلك في عهد خلافته ولعل يوم «عمورية» من أبرز ما تحدثت عنه المصادر، غير أن الدولة العباسية في عصرها الثاني انتقلت سياستها من الهجوم إلى الدفاع، لأن هناك ضعفاً أصاب الدولة بسبب ضعف خلفائها، وسيطرة العناصر الغريبة على أجهزتها السياسية والعسكرية والإدارية، مما كان سبباً ونتيجة لارتباك شديد في الأوضاع العامة، التي انعكست في شكل أحداث فوضى وارتباك.

علاوة على ضعف الموارد المالية التي ترد إلى بيت المال، وثورات القرامطة والخوارج والزنج، وتغلب المتغلبين.

ومن خلال المعلومات التي تقدمها المصادر عن مبالغ النفقات التي تحملها بيت المال، يمكن إعداد القائمة التوضيحية التالية:

الخليفة	جهة الحملة	المبلغ الذي أنفق عليها	تاريخها
المنصور	إلى بلاد الشام لقتال عبدالله بن علي العباسي لتولية نفسه الخلافة بعد السفاح بقيادة أبـي مسلم الخراساني	يتراوح ما بين ١٢ مليون إلى ١٨ مليون درهم[١]	١٣٦هـ
المنصور	لمحاربة محمد النفس الزكية	٧٠,٠٠٠ دينار[٢]	١٤١هـ
المنصور	لقتال الخوارج بأفريقية بقيادة يزيد بن حاتم	٦٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	١٥٤هـ
المهدي	لقتال عبدالسلام اليشكري بقيادة شبيب بن أوج	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	١٦١هـ
المهدي	لغزو بلاد الروم بقيادة هارون الرشيد	١٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	١٦٣هـ

(١) فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج ١/ ص ١٤٢.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ١٦١. «وهذه الأموال كانت في بيت المال بالمدينة وقال ابن الأثير: **الكامل** ج ٢ ص ٣٧٢: أنها كانت (٨٠,٠٠٠) دينار، ولكن الطبري أقدم منه في الرواية، أما النفقات على النفس الزكية، فأغلبها كان من الأموال التي في بيت المال بالمدينة المنورة». وربما يكون لذلك مغزى هو إضعاف موارد بيت مال المدينة حتى يستطيع سكانها الالتفاف حول الخلافة العباسية وتسليم محمد النفس الزكية للخليفة.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٣٧٢؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٢١٨؛ المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج ٦/ ص ٨٧؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٣٧؛ الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١/ ص ١٠٥؛ اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ١/ ص ٣٢٤؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١١١؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٢/ ص ٢٢؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١/ ص ٢٣٦؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٢٤؛ خولة شاكر: **بيت المال**، ص ١٢٥.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٤٢.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٩٧.

الخليفة	جهة الحملة	المبالغ التي أنفقت عليها	تاريخها
المهدي	لغزو بلاد الروم بقيادة هارون الرشيد	١٩٤,٤٥٠ دينار[١] ٢١,٤١٤,٨٠٠ درهم	١٦٥هـ
الرشيد	لقتال رافع بن الليث بن نصر بن سيار	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	١٩٠هـ
الأمين	لقتال جيش المأمون، بقيادة علي بن عيسى بن ماهان	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٣]	١٩٥هـ
الأمين	لقتال جيش المأمون، بقيادة عبدالرحمن بن جبلة الأنباري مدداً لعلي بن عيسى بن ماهان	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	١٩٦هـ
المعتصم	لمحاربة بابك الخرمي بقيادة حيدر الأفشين	٣١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	٢٢٢هـ

(١) ن. م. س.: ج ١٠/ ص ٥٠٤؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ ورقة ١٢٤ أ؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٤٧.

(٢) الجهشياري: **الوزراء**: ص ٢٢٨.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٧٩٨؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٣٢٣/٣٢٤.

«وقد أنفق الأمين على الحرب كثيراً من الأموال، بل كل الأموال التي كانت معه، حتى نفدت كل أمواله، فأمر ببيع ما في الخزائن من الأمتعة وضرب آنية الذهب والفضة دنانير ودراهم»؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٨٦٩.

(٤) المقدسي: **البدء والتاريخ**، ج ٦/ ص ١٠٨.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١١٩٥؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٤٢٥.

«وهنا أضفنا مليون درهم إلى النفقات التي أرسلها المعتصم مدداً للأفشين، والمليون كانت لأحد بطارقة أرمينية واسمه سهل بن شباط حيث قام بإلقاء القبض على بابك وتسليمه إلى الأفشين».

الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٤٢٥؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ١١/ ورقة ٣٣ ب؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٣٩.

ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٨٣؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٣٨٥؛ وهذه الأموال لا تمثل كل نفقات الحملة وإنما هي مدد فقط للحملة التي أرسلها المعتصم بقيادة إيتاخ».

الخليفة	جهة الحملة	المبالغ التي أنفقت عليها	تاريخها
المعتصم	لمحاربة بابك	خمسمائة ألف وقر دراهم[1] أي (١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم مبلغ كبير	٢٢٣هـ
المعتصم	حملات الشتاء والصيف براً وبحراً	من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ دينار[2]	في كل سنة
المعتصم	فتح عمورية بقيادة الخليفة	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[3]	٢٢٣هـ
المتوكل	شحن جميع السواحل الشامية والمصرية للاستعداد لأي حملة يريدها الخليفة	١٠٠,٠٠٠ دينار[4]	٤٤٧هـ
المستعين	إلى مدينة الأنبار لقتال الأتراك الموالين للمعتز	٣٦,٠٠٠ دينار[5]	٢٥١هـ

---

(١) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٣٨٩؛ والوقر هو حمل الجمل وقدره المقدسي بـ (٣٠,٠٠٠) درهم. وبذلك فيكون إجمالي النفقات: ٥٠٠,٠٠٠ × ٣٠,٠٠٠ = ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم.

(٢) محمد كرد: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢/ ص ٢٣٧؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية** ص ١٦٦. وكرد هنا قدر نفقات الحملات العسكرية في عهد المعتصم بمائتي ألف دينار إلى ثلاثمائة ألف دينار. ولو حولنا المبالغ إلى دراهم لتراوحت النفقة ما بين ثلاثة ملايين درهم إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف على سعر الصرف ١٥ درهماً.
ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٤٣.

(٣) الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ ص ١٣٤.
ولقد تجهز المعتصم لفتح عمورية بجهاز لم يتجهز بمثله خليفة من آلات الحرب والجمال والقرب والدواب والنفط والخيل والبغال.
الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٢٣٦.

(٤) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٢٥؛ قدامة: الخراج، ص ٢٥٥؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢/ ص ٢٨٥.

(٥) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٦٠٣. «إبان الفتنة الأهلية بين المستعين والمعتز التي انتهت بتنازل المستعين عن الخلافة، وإبعاده إلى البصرة».

الخليفة	جهة الحملة	المبالغ التي أنفقت عليها	تاريخها
المعتمد	حروب الزنج	٩٠٠,٠٠٠ دينار[١]	٢٦٥هـ
المعتضد	لحرب بقايا الدولة الصفارية والذي قام بالحرب هو اسماعيل بن أحمد بن سامان بأمر من الخليفة، والخليفة هو الذي دفع تكاليف تلك الحملة	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	٢٨٨هـ
المكتفي	غزو الروم (حملة صيف) بقيادة القاسم بن سيما	٣٢,٠٠٠ دينار[٣]	٢٨٩هـ
المكتفي	لحرب القرامطة في جهة الشام	١٠٠,٠٠٠ دينار[٤]	٢٩٠هـ
المقتدر	فتح فارس وكرمان	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٥]	٣٠٣هـ

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨/ ص ٨٥؛ فاروق عمر: **الخلافة العباسية**: ص ١٢١. «وهذا المبلغ لم يكن إجمالي نفقات المعتمد وأخيه الموفق على حرب الزنج وإنما يمثل فقط نفقة خروج حملة من الحملات، وهذا المبلغ حصل عليه الخليفة من الوزير سليمان بن وهب بعد مصادرته سنة ٢٦٥هـ». والزنج: جماعات من العبيد السود ينتمون إلى سواحل أفريقيا الشرقية، قاموا بثورة استمرت أربع عشرة سنة (٢٥٥هـ إلى ٢٧٠هـ) لأسباب اجتماعية واقتصادية، تزعم تلك الحركة قائدهم علي بن محمد العلوي، ولم يكن رجلاً أسود، بل إنه كان ناقماً على مجتمعه يريد تنظيم مجتمع آخر وأفضل ووجد الفرصة سانحة أمامه في الزنوج، وهذه الحركة كلفت الدولة العباسية كثيراً من الجهود والأموال والأرواح؛ الدوري: **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص ٧٦؛ أحمد علبي: **ثورة الزنج**، ص ١٧ فما بعد.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣/ ص ٢٢٠٤؛ المسعودي: مروج الذهب، ج ٤/ ص ٢٦٩؛ وقد أرسل الخليفة كذلك هدايا ومبلغ ثلاثة ملايين درهم إلى إسماعيل بن سامان ليستميله إليه ويتخلص من الدولة الصفارية التي انتهت سنة ٢٩٠هـ.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ٣/ ص ٢٢٢١.

(٤) ن. م. س.: ج ١٣/ ص ٢٢٣٠؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٣٩.

أما القرامطة، فحركتهم مشهورة في التاريخ الإسلامي، وينتسبون إلى حمدان بن الأشعث زعيم قرامطة العراق، وامتد سلطان القرامطة إلى اليمن بقيادة ابن حوشب وإلى البحرين وجنوب فارس بقيادة أبي سعيد الجنابي، والي الشام.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٢٤١. [لأنهم رفعوا لواء التمرد والعصيان].

الخليفة	جهة الحملة	المبالغ التي أنفقت عليها	تاريخها
المقتدر	لحرب القرامطة في الكوفة بقيادة مؤنس الخادم	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[١]	٣١٢هـ
المقتدر	لحرب القرامطة في الكوفة بقيادة ياقوت الكبير	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٢]	٣١٣هـ
المقتدر	لحرب القرامطة في الكوفة بقيادة مؤنس الخادم	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٣]	٣١٣هـ
المقتدر	لحرب القرامطة عندما هددوا بغداد	٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٤]	٣١٤هـ
المقتدر	لحرب القرامطة في الكوفة	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٥]	٣١٥هـ
المقتدر	لحرب القرامطة بين واسط والكوفة	٧٠,٠٠٠ دينار[٦]	٣١٥هـ
المقتدر	لحرب القرامطة بين واسط والكوفة	٨٠٠,٠٠٠ دينار[٧]	٣١٥هـ
الراضي	للجيش في واسط بطلب من أمير الأمراء بجكم	٢٠٠,٠٠٠ دينار[٨]	٣٢٨هـ

---

(١) عريب: **الصلة**، ص ١٢٤؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١/ ورقة ٣٩ ب.

(٢) الذهبي: **تاريخ الإسلام**، ج ٣٧/ ورقة ٥٢ ب؛ «ياقوت هو: أبو الفوارس أحد موالي المعتضد، تولى الحجابة بعد وفاة نصر، اشترك في حروب القرامطة».
عريب: **الصلة**، ص ٣٦.

(٣) الذهبي: **تاريخ الإسلام**، ج ٣٧ / ورقة ٥٣ ب؛ الذهبي: **دول الإسلام**: ج ١ / ص ١٨٩؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣ / ص ٢١٣؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢ / ص ٢٦٦.

(٤) عريب: **الصلة**، ص ١٨٤. «والمال أخذه من والدته قرضاً لعدم وجود أموال».

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٨١؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ١٥٦.

(٦) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٧٣.

(٧) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٢٠٩؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢/ ٢٧٠.
وكان المال من السيدة أم المقتدر ٥٠٠,٠٠٠ دينار ومن المقتدر ٣٠٠,٠٠٠ دينار وكان قوام الحملة (٤٠,٠٠٠) مقاتل.

(٨) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ١٤٥.

الخليفة	جهة الحملة	المبالغ التي أنفقت عليها	تاريخها
المتقي	لمحاربة البريديين	٥٠٠,٠٠٠ دينار[١]	٣٣٠هـ
المتقي	لمحاربة البريديين	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٢]	في شوال ٣٣٠هـ
المتقي	لقتال سيف الدولة الحمداني عندما قرر مقاتلة البريديين وطردهم عن واسط	٤٥٨,٠٠٠ دينار[٣]	٣٣٠هـ
المتقي	لقتال توزون إذ قدم من واسط إلى بغداد وتولى ذلك سيف الدولة الحمداني، ولكنه ولى إلى الموصل.	٤٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	٣٣١هـ
المتقي	لطرد البريدي الذي اتجه من واسط إلى البصرة	١٠٠,٠٠٠ دينار[٥]	٣٣١هـ

من خلال القائمة السابقة يمكن أن نتصور مدى ما كانت الدولة تنفقه على تسيير جيوشها، إذ أن الأخطار الداهمة تدفع الخلفاء والإداريين على الإنفاق بدون قيود على إعداد الجيوش وتجهيزها. كما أن بعض الخلفاء كالمهدي والمعتصم والمعتضد مثلاً كان لهم نظرات خاصة في إعداد الجند وتدريبهم فلم يكن الواحد منهم «بالنفقة على شيء أسمح منه بالنفقة في الحرب»[٦].

---

(١) ن. م. س. : ص ٢٣٨. «وهذا المبلغ خصص للجند كل شهرين».

(٢) ن. م. س. : ص ٢٤١؛ الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٢٤٩.

(٣) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ص ورقة ٨٠ أ. «وكان الخليفة متعاطفاً مع البريديين في بداية الأمر، ثم ما لبث أن غير وجهة نظره فمال إلى الحمدانيين».

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ٤٣/٤٤؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ١٢٧.

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ٤٥؛ ماريوس كانار: **سيف الدولة الحمداني**، ص ١٨/٢٣.

(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢ / ص ١٣٢٦.

وأشدهم اهتماماً المعتصم «وإنما كانت همته في الإنفاق في الحرب لا في البناء ولا في غيره»[1]، وكان الخلفاء يقومون بإرسال الأموال مدداً للحملات، ثم أن الحاجة للجند كانت تستدعي إغداق المال عليهم بلا حساب، لدرجة أن الخليفة قد يضطر أحياناً أن يدفع لهم قبل الخروج للقتال رواتب فترة قادمة قد تطول أو تقصر، كما حصل للأمين والمأمون[2].

وكثيراً ما كانت تلك الحملات تسبب عجزاً مالياً بالغ الخطورة، يضطر الخليفة معه إلى الاقتراض ممن يتوفر عندهم فائض من مال. وفي حالات معينة، أمر المنصور بإحصاء سكان البصرة، وفرض على الأغنياء منهم عشرة آلاف درهم سنة **١٤٣هـ**، لقتال الديلم[3].

ولعل هذا ما يشير إلى رغبة الخليفة المنصور في إشراك الأغنياء أبناء الأمة الإسلامية في تحمل الأعباء والمسؤوليات أكثر مما يعكس وجود خلل أو عجز في ميزانية الدولة. ونفس الشيء تكرر مع أهل الكوفة فقد أمر المنصور أن يوزع على كل منهم مبلغاً معيناً من الدراهم بغية ضمان عمل إحصاء دقيق لعددهم، ثم أمر بعد ذلك بجبايتهم مبالغ كبيرة[4].

وفي عهد المأمون، قام عبدالله بن طاهر فمنح القاسم بن سلام (أبا عبيد صاحب كتاب الأموال) مبلغ ثلاثين ألف دينار، فأخذها ابن سلام، واشترى بها خيلاً وسلاحاً، وأرسله إلى الثغور إسهاماً منه في الدفاع عن ديار الإسلام[5].

وفي سنة **٢٤٩هـ** عندما أقدم الروم على ضرب ملطية وقتلوا أميرها

---

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٩٦.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٢٦، ١٣١؛ عبدالرؤوف عون: **الفن الحربي**، ص ٢٩٣؛ فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية** ج ٣ / ص ١٤٧.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ١٤٢.

(٤) ن. م. س.: ج ١٠ / ص ١٥٧.

(٥) ابن سلام: **الأموال**، ص هـ «من كلام محقق الكتاب محمد خليل هراس».

(عمر بن عبدالله الأقطع) ولم يتمكن الخليفة المستعين من تسيير حملة عسكرية لتردع الروم بسبب قلة الأموال، اجتمع الناس في بغداد وسر من رأى وأخرج الأغنياء الكثير من الأموال[1] رغبة منهم في نجدة الثغور والدفاع عن بيضة الإسلام، غير أن هذا لم يرق للجند الأتراك الذين رأوا في الأمر التفافاً حول الخلافة، وقوة لها فأقدموا على منع تنفيذ ذلك.

وفي خلافة المعتمد بالله ــ وكان أخوه الأمير أبي أحمد الموفق بالله يقود حركة الحملات العسكرية ضد الزنج وخطرهم المستشري ومطامع الصفاريين، فطلب المعتمد من وزيره صاعد[*] أن يأخذ من التجار قرضاً، وأمره بإخراج الأموال وأخذها من الكتاب والعمال ليستعين بها على حرب عمرو بن الليث الصفار[2].

كما اقترض الخليفة المعتمد قرضاً من أحد الأثرياء ليقوي به جيشه في حرب الزنج وقد أشهد على نفسه في ذلك القضاة والشهود[3].

وفي عهد الخليفة المعتضد أراد تجهيز جيش غير أن قلة أموال بيت المال، حالت دون تحقيق رغبته، فأخذ بمجوسي له مال عظيم، فاستدعاه وقال له «تقرضني كذا وكذا من المال وأعيده إليك؟ فقال يا أمير المؤمنين، أنا ومالي بين يديك... وبعد مدة قصيرة وردت الأموال على الخليفة ووفر مال ذلك المجوسي فأعاده إليه»[4].

وفي سنة ٣٠١هـ بدأ نظام تعيين جهابذة رسميين لإقراض الدولة ما تحتاج

---

(١) فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٢ / ص ٢٢٧.

(*) صاعد: عمل وزيراً للموفق، من رجالات الدولة العباسية حزماً وضبطاً وكفاية وكرماً ونبلاً، كثير الصلوات والصدقات، كثير الاهتمام بأمور الخلافة. الشابشتي: **الديارات**، ص ٢٧١.

(٢) الشابشتي: **الديارات**، ص ٢٧١.

(٣) سبط ابن الجوزي: **مرآة الزمان**، ج ١٠ / ورقة ١٣٠ ب.

(٤) ن. م. س.: ج ١٠ / ورقة ١١٢ ب.

إليه من النقود فقد اقترض الوزير ابن الفرات ـ أثناء وزارته الأولى ـ من جهبذين يهوديين: هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس[1].

ويرجع الفضل في إنشاء مصرف رسمي للدولة للاقتراض منه إلى الوزير العظيم علي بن عيسى الذي اضطرته حالة الخزينة المفلسة أثناء وزارته الأولى (٣٠٠ ـ ٣٠١هـ) إلى أن يدفع الجهبذين اليهوديين إلى تأسيس مصرف للدولة، إذ استدعاهما إلى حضرته وقال لهما «إني أحتاج في كل هلال إلى مال أدفعه في ستة أيام من ذلك الشهر، إلى «الرجالة» ومبلغه ثلاثون ألف دينار، وربما لم يتسن لي ذلك في أول يوم من الشهر ولا الثاني، وأريد أن تقرضاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف درهم، وترتجعانها من مال الأهواز في مدة الشهر فإن جهبذة الأهواز إليكما فيكون هذا المال قرضاً لكما واقفاً أبداً»[2]. بقي هذا المصرف إلى سنة ٣١٦هـ يعمل على اقراض الدولة ما تحتاج إليه من الأموال[3].

وفي سنة ٣١٦هـ أنفق نصر الحاجب من ماله الخاص على حرب القرامطة مبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار[4]. وكثيراً ما كان المقتدر ينفق على تجهيز الجيوش من ماله الخاص «بيت مال الخاصة» ومن أموال أمه السيدة الوالدة[5].

وقد يتولى أحد القادة مسؤولية القتال ضد أعداء الدولة في إحدى المناطق ويوجه إليه خراج منطقة معينة أو عدة أقاليم لينفق منها على جيشه كما حصل سنة ٣١٤هـ حين أصدر الخليفة المقتدر بالله أمره بتقليد يوسف بن أبي الساج

---

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٧٩؛ التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ٢٣، ٢٤.
(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ٢٥، ٢٦.
(٣) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ١٦٠، ١٦١.
(٤) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ١٥٩. «ونصر الحاجب: تقلد الحجابة للمقتدر، وكان يشرف على تعليم ولدي المقتدر (محمد وهارون) وقد وصف بالعقل والفضل، خدم المقتدر وشارك في حرب القرامطة بجيش يزيد عن أربعين ألف مقاتل، توفي في المعركة سنة ٣١٦هـ». عريب: **الصلة**، ص ١٤٥.
(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٢٩٠.

نواحي المشرق، «وجعل له أموال الخراج ببلدان (همذان وساوة وقم وقاشان وماه البصرة نهاوند (إيرانية) وماه الكوفة (دينور) مدينة إيرانية وما سبذان) ليجري منها النفقات على جنده ويستعين بها على محاربة القرمطي»(١).

وهذا يوضح مدى ما تعانيه خزينة الدولة من تكاليف عند القيام بالصرف على الحملات العسكرية وتجهيزها، كما أنه يدلنا على مدى الإرهاق الكبير الذي تحدثه الثورات والحملات على مالية الدولة.

ومن الملاحظ أن الدولة قامت بالعديد من حملات الجهاد الإسلامي في نواحي متعددة وستلاحظ أن القائمة خالية من نفقات كثير من تلك الحملات والسبب يعود إلى سكوت المصادر عن ذلك. ونضرب لذلك أمثلة من واقع حملات الدولة العسكرية. فالخليفة المهدي غزا الهند وفتحت مدينة باربد ولم تشر المصادر إلى مقدار كلفتها. والخليفة هارون الرشيد كذلك غزا، فقد كان يحج عاماً ويغزو عاماً ولذلك لم نجد سوى نفقات محاربة رافع بن الليث. والخليفة المأمون قام بتحصين مدينة طوانة وأنفق على ذلك أموالاً طائلة لم نعرف عنها شيئاً.

ثم كانت حروب الزنج التي دامت قرابة ربع قرن لم نجد بياناً عن نفقاتها سوى تسعمائة ألف دينار، مع أننا نعلم أن جميع الواردات المالية وجهت إليها ومع أن المتتبع للحرب يرى فقرات مهمة جداً في التحضير للحرب وكلفة السفن وكلفة تشكيل الفرق المختلفة والصلات والهدايا التشجيعية، وكلفة إنشاء مدينة «الموفقية»، وكلفة إنشاء المعسكرات بإزاء المنصورة، فهل يقدر ذلك كله بأقل من مليون دينار؟ هذا ما وجدناه من خلال دراسة النصوص المعتمدة.

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٤٨.

يوسف بن أبي الساج، أبوه ديوداد بن ديودست وهو أحد قواد المعتصم الذين أرسلهم لحرب بابك الخرمي سنة ٢٢٢هـ. أما يوسف «ابنه» فكان يقود فرقة عسكرية عرفت باسمه، وكان له دور في الحروب، وكانت نهايته القتل سنة ٣١٥هـ أثناء حروب القرامطة.

المسعودي: **التنبيه والإشراف**، ص ٣٨٢؛ عريب: **الصلة**، ص ١٣٢، ١٣٣.

وكذلك مسألة حروب القرامطة التي كلفت خزينة الدولة الأموال الطائلة حتى اضطرت الدولة إلى الاقتراض من أصحاب الأموال والأثرياء. وغير ذلك من الحروب التي ورد ذكرها في المصادر، ولم يرد ذكر لإجمالي كلفتها أو نفقتها.

وقد أوردت كل حملة أو موقعة جرى إثبات نفقاتها في المصادر وغير ذلك لم أكلف نفسي بإثباته نظراً لعدم وجود ما يدعم نفقاته.

* * *



جـاري القضـاة

القضاء مؤسسة حكومية رسمية، كان اختيار من يليها من اختصاصات الخليفة بصرف النظر عن المؤثرات التي يخضع لها أو الاستشارات والآراء التي قد يسمعها عند اختيار أي قاضي(١). فالخلفاء العباسيون، قاموا بتعيين القضاة مباشرة واستمر تعيين القضاة من حق الخليفة، فالمنصور عمل على عزل دائرة القضاء عن الأمير أو الوالي «لأن ولاة الأمصار كانوا يستقضون القضاة ويولونهم دون الخلفاء، حتى استخلف أبو جعفر المنصور»(٢) وكان يرى أن القضاء من واجبات الخليفة نفسه وهو جزء من مسؤولياته الكبيرة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»(٣).

وفي العصر العباسي الثاني تأثر استقلال القضاء بالسياسة، وأصبح الخلفاء يتدخلون في القضاء، حتى حملوا القضاة في كثير من الأحيان على العمل وفق نزواتهم ورغباتهم(٤).

إن سلطة تعيين القضاة، وعزلهم في عصر إمرة الأمراء بقيت في يد الخليفة، رغم محاولات التدخل من أمير الأمراء، ومع هذا كانت تحدث في بعض الفترات تدخلات فعلية من قبل هؤلاء الأمراء(٥).

---

(١) «مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن عشر، ص ١٣، لسنة ١٣٨٩هـ «دراسة في الإدارة الإسلامية».

(٢) الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١٤ / ص ١٠٣؛ ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٢٤٣؛ الأنباري: **النظام القضائي في بغداد**، ص ١٠٠.

(٣) الماوردي: **الأحكام السلطانية**، ج ٣ / ص ٣.

(٤) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣ / ص ٣٠٦.

(٥) تقي الدين عارف الدوري: **إمرة الأمراء**، ص ٢٤٣.

أما رواتب القضاة وصلاتهم فكانت تصرف من بيت مال المسلمين[1]. وكانت تصرف لهم الرواتب المجزية الموفورة[2]، حتى لا تمتد أعينهم إلى أموال الناس[3].

ولقد عمل المنصور على تحديد رواتب القضاة بنفسه، ولم يترك ذلك إلى الوزراء والكتاب والأعوان[4] وقد خصص الخلفاء للقضاة الرواتب والصلات السنية سواء كانوا في العاصمة أو في الأقاليم الأخرى[*].

واستناداً إلى ما تقدمه المصادر فإنه بالإمكان تنظيم القائمة التالية التي توضح مبالغ النفقات على القضاة في عصور الخلافة خلال فترة البحث. وتشمل القائمة أسماء الخلفاء وبجوارهم أسماء القضاة، ثم الرواتب والصلات، وسنوات حصولهم على الرواتب والصلات.

---

(١) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١٧٩.

(٢) علي عبد الرسول: **المبادىء الاقتصادية**، ص ٢٧٣.

(٣) أحمد شلبي: **تاريخ التشريع**، ج ٧ / ص ٢٨١.

(٤) الكندي: **الولاة والقضاة**، ص ٣٦٩.

(*) ونظراً لتعقد الحياة ومشاكلها، اضطر الخلفاء إلى استقضاء القضاة لينوبوا عنهم في مهمتهم، فمنهم «قضاة الخليفة». الأنباري: **النظام القضائي**، ص ١٠١.

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
السفاح	عبدالرحمن بن سالم	٢٠ ديناراً شهرياً[١]		من ١٣١هـ إلى ١٣٣هـ
المنصور	عبدالله بن لهيعة	٣٠ ديناراً شهرياً[٢]		من ١٥٥هـ إلى ١٦٤هـ
المنصور	محمد بن عمران		٣٠٠٠ درهم[٣]	؟
المنصور	محمد بن عمران		١٠,٠٠٠ دينار[٤]	١٥٤هـ
المهدي	المفضل بن فضالة	٣٠ ديناراً شهرياً[٥]		

(١) الكندي: **الولاة والقضاة**، ص ٣٥٤. «وعبدالرحمن بن سالم الجيشاني من مخضرمي الدولتين، قضى للخليفة الأموي، مروان بن محمد آخر خلفاء الدولة الأموية»، ثم قضى للخليفة العباسي السفاح، «أول خلفاء الدولة العباسية»، براتب واحد في كلا الدولتين، وكان يقضي في مصر، وكيع: **أخبار القضاة**، ج ٣ / ص ٣٢٥.
وكان قاضي السفاح في العراق هو «يحيى بن سعيد الأنصاري» ولا أعلم مقدار راتبه، وإنما أقيسه على راتب قاضي مصر.

(٢) الكندي: **الولاة والقضاء**، ص ٣٦٩. «قاضي مصر». أما قضاة بغداد في عهد المنصور فهم «الحسن بن عمارة. وعبدالله بن محمد بن صفوان الجمحي» ولا نعلم مقدار جاريها. وكيع: **أخبار القضاة**، ج ٢ / ص ٢٤٥، ٢٤٩.
الأنباري: **النظام القضائي في بغداد**، ص ١٣٩.

(٣) المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٤٠.
«ومحمد بن عمران قاضي المدينة المنورة قضى للدولة الأموية، ثم للدولة العباسية».

(٤) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٠؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨ / ورقة ٨٣ أ؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٦٦؛ المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٤٢؛ ياسين الخطيب: **الدر المكنون**، ص ٥٠. «وهذه الصلة دفعها المنصور إلى محمد بن عمران نظير حكمه بالحق بين الخليفة وأناس ادعوا على الخليفة، فلم يهتز موقف القاضي من الخليفة بل حكم للجمالين على الخليفة.

(٥) الكندي: **الولاة**، ص ٣٧٧. «والمفضل بن فضالة الغساني، عزل عن القضاء سنة ١٦٩هـ، أحد فضلاء الناس وخيارهم، كان يلي القضاء بمصر». وكيع: **أخبار القضاة**، ج ٣ / ص ٢٧٧.

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
المهدي	سعيد بن عثمان		١٠,٠٠٠ درهم[(١)] ٣,٠٠٠ دينار	
المهدي	أبو يوسف		١٠,٠٠٠ درهم[(٢)]	
المهدي	أبو يوسف		٥٠,٠٠٠ درهم[(٣)]	
المهدي	سوار بن عبدالله	٢٠٠ درهم شهرياً[(٤)]		١٥٩هـ إلى ١٦٦هـ
المهدي	سوار بن عبدالله		١٠٠,٠٠٠ دينار[(٥)]	
الرشيد	أبو يوسف		٢٥,٠٠٠ درهم[(٦)]	
الرشيد	أبو يوسف		١٠٠,٠٠٠ درهم[(٧)]	

(١) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ١٠٤ «وسعيد بن عثمان قلده المهدي القضاء على عسكره».

(٢) محمود مطلوب: **أبو يوسف**، ص ٤٤.

(٣) الأغاني: ج ٣ / ص ٩٥؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام**، ص ٤١.
«أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم، تولى القضاء للمهدي وللهادي وللرشيد توفي سنة ١٨٢هـ».
أبو يوسف: **الخراج**، ص ١٤. «مقدمة المحقق محمد إبراهيم البنا».

(٤) وكيع: **أخبار القضاة**، ج ٢ / ص ٨٦. «تولى قضاء البصرة في عهد خلافة المنصور، ثم تولى قضاء الرصافة في عهد المهدي، له علم بالفقه والحديث، تميمي الأصل، توفي وهو أعمى سنة ٢٤٥هـ». ابن الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ٩ / ص ٢١٠.

(٥) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ١٥٥.

(٦) ابن الداية: **المكافأة**، ص ١٠٢.

(٧) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ١٨١؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٢٩١.

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
الرشيد	أبو يوسف		٢٠٠,٠٠٠ درهم[١]	
الرشيد	أبو يوسف		٤٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	
الرشيد	عمر بن حبيب العدوي		١٠,٠٠٠ درهم[٣]	١٧٠هـ
الرشيد	معاذ بن معاذ		١٠٠٠ دينار[٤]	١٧٢هـ
الرشيد	حفص بن غياث	٢٠٠ درهم شهرياً[٥]		١٧٧هـ — ١٨٤هـ

(١) الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٣٣.

(٢) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢١٦. «ولا نعلم مقدار الجاري الشهري الذي كان يصرف لأبي يوسف، والذي نعلمه هو مدى اهتمام الرشيد بقاضيه، حيث جعل وظيفته قاضي القضاة آنذاك، وأمر له بالأرزاق الشهرية، والصلات السنية».
التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ١، ص ٣٥٣؛ الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ١٣٠؛ محمود مطلوب: أبو يوسف، ص ٤٤.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠ / ص ورقة ٩٠ أ؛ الأنباري: **النظام القضائي في بغداد**، ص ١٦٤. «عمر بن حبيب العدوي من بني عدي بن عبد مناة من أهل البصرة، قدم بغداد وولي بها قضاء الشرقية (الكرخ) وفي عهد الرشيد ولي قضاء البصرة، ت ٢٠٧هـ». ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠ / ورقة ٩٠ أ.

(٤) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ / ورقة ١١٤ أ. «معاذ بن معاذ بن نصر العنبري قاضي بصرى، قضى للرشيد في البصرة، ولم يوفق اشتكاه أهلها إلى الرشيد، فصرفه عن القضاء، توفي في البصرة سنة ١٩٦هـ».
ابن الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ١٣ / ص ١٣١؛ الزركلي: **الاعلام**، ج ٧ ص ٢٥٨.

(٥) ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٥ / ص ١٩٨. «والذي دلنا على أن رزق القاضي حفص هو مائتي درهم ما نقله ابن خلكان من قوله «إن القاضي مرض خمسة عشر يوماً، فأعطى ابنه مائة درهم، وقال إذهب بها إلى العامل هذه رزق خمسة عشر لم أحكم فيها بين المسلمين» فهنا الرواية واضحة الدلالة على أن الجاري الشهري كان مائتي درهم.
وحفص هو أبو عمر النخعي، تولى قضاء بغداد عامين ثم قضاء الكوفة ثلاثة عشر =

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
الرشيد	حفص بن غياث		٥٠٠٠ درهم[١]	
الرشيد	حفص بن غياث		٣٠,٠٠٠ درهم[٢]	
الرشيد	الواقدي		٣٠,٠٠٠ درهم[٣]	
المأمون	الواقدي		١٠٠٠ دينار[٤]	
المأمون	الواقدي		٦٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	
المأمون	الفضل بن غانم الخزاعي	١٦٨ ديناراً شهرياً[٦]		١٩٩هـ - ٢٠٠هـ
المأمون	عيسى بن المنكدر	٤٠٠٠ درهم شهرياً	١٠٠٠ دينار[٧]	٢١٢هـ

= عاماً، توفي سنة ١٩٤هـ. ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠؛ محمد الجيوشي: **أعلام القضاة**، ص ١٥٨.

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠ / ص ٢٠٨؛ محمد الجيوشي: **أعلام القضاة**، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) محمد الجيوشي: **أعلام القضاة**، ص ١٦١.

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١ / ص ١٩٥. «محمد بن عمر بن واقد المدني، تولى قضاء شرقي بغداد (الكرخ)، وولاه المأمون القضاء بعسكر المهدي (بالرصافة). له تصانيف في المغازي، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧هـ». ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ٢ / ص ٣٤٨.

(٤) ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢ / ص ١٨.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠ / ورقة ٩٩ أ. «هذا المبلغ هو إجمالي رواتب وصلات الواقدي منذ تولى القضاء للرشيد، حتى مات وهو في القضاة زمن المأمون سنة ٢٠٧هـ».

(٦) الكندي: **الولاة**، ص ٤٢١. «والفضل بن غانم الخزاعي، قدم بـه المطلب بن عبدالله بن الخزاعي من العراق بأمر من المأمون، وولاه قضاء مصر، وأجرى عليه هذا الراتب الكبير.

(٧) الكندي: **الولاة**، ص ٤٣٥؛ وكيع: **أخبار القضاة**، ج ٣ / ص ٢٤٠؛ أحمد شلبي: **تاريخ التشريع**، ج ٧ / ص ٢٨٢.

«وعيسى بن المنكدر بن محمد بن المنكدر، قدم به عبدالله بن طاهر من العراق، وولاه قضاء مصر، وأجرى له راتباً سنياً لم يسبق لمثله».

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
المعتصم	أحمد بن أبي داود		١٠٠,٠٠٠ درهم[١]	
المتوكل	بكار بن قتيبة	١٦٨ ديناراً شهرياً[٢]		٢٤٣ ـ ٢٦٧هـ
المعتضد	إسحاق بن إبراهيم	٥٠٠ دينار شهرياً[٣]		٢٨٣هـ
	يوسف بن يعقوب	٥٠٠ ديناراً شهرياً[٣]		
المقتدر	علي بن الحسين بن حرب	١٢٠ ديناراً شهرياً[٤]		٢٩٦هـ
المقتدر	عموم القضاة	٨٠,٠٠٠ ديناراً سنوياً[٥]		؟

(١) اليافعي: **مرآة الجنان**، ج ٢ / ص ١٢٤. «أبو عبدالله أحمد بن أبي داود، تولى القضاء للمعتصم وللمتوكل، توفي سنة ٢٤٠هـ». ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٨١.

(٢) الكندي: **الولاة**، ص ٥٠٧. «بكار بن قتيبة بن أسد الثقفي، تولى قضاء مصر أربعاً وعشرين سنة وستة أشهر، توفي سنة ٢٧٠هـ». ابن خلكان **وفيات الأعيان**، ج ١ / ص ٢٨٠. وفي عهد الدولة الطولونية صار راتب القاضي ثلاثة آلاف دينار كل شهر، وهو ارتفاع كبير في رواتب القضاة وتم ذلك للقاضي محمد بن عبده الحربي البصري، من قبل أبو الجيش خمارويه». ن. م. س. : ص ٥١٦.

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥؛ الرفاعي: **النظم الإسلامية**، ص ١٢٠. «إسحاق بن إبراهيم، كان يلي القضاء في البصرة. أما يوسف بن يعقوب فتولى القضاء في بغداد، والكوفة، وواسط، أما رواتبهم فكانت في الشهر خمسمائة دينار مع عشرة أشخاص من الفقهاء.

(٤) الكندي: **الولاة**، ص ٥٣١. «وعلي بن الحسين بن حرب، تولى قضاء مصر إبان خلافة المقتدر في الفترة من ٢٩٦هـ إلى ٣١١هـ».

(٥) ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٦ ب.

الخليفة	اسم القاضي	الراتب	الصلة	التاريخ
المقتدر	عموم القضاة	٦٩,١١٠ ديناراً سنوياً[(١)] ٥٦٥,٥٦٩ ديناراً سنوياً[(٢)]		؟
المتقي	أحمد الخرقي		٥٠٠٠ دينار[(٣)]	٣٢٩هـ

من خلال الدراسة السابقة يتضح لنا أن رواتب القضاة سارت وفق معدلات محدودة فهي لم تتجاوز مائتي درهم في الشهر، وذلك خلال العصر العباسي الأول. ولكن نلاحظ زيادة رواتب القضاة خلال العصر العباسي الثاني، وخاصة إبان حكم الخليفة المعتضد ذلك أن راتب القاضي اليومي أصبح (١٦$\frac{١}{٣}$) دينار، وهو يساوي (٤٩٠) دينار شهرياً، وقد تبين أيضاً أن الصلات التي كانت تمنح للقضاة، كانت قليلة، وربما يعود ذلك إلى نزاهة القاضي وعفته عن تناول غير ما فرض له.

وسوف تلاحظ أن القائمة اشتملت على إيراد بعض رواتب قضاة الأقاليم سواء في مصر أو في غيرها من أقاليم الدولة العباسية، لأن تلك الأقاليم خاضعة للخليفة، والقاضي بدوره يتولى القضاء، ويفرض له الرزق عن طريق الخليفة، فارتباط القضاة بالخلفاء كان مباشراً بدون واسطة أمراء الأقاليم.

ونلاحظ كذلك أن رواتب قضاة الأقاليم أكثر من رواتب قضاة دار الخلافة

---

(١) نظمي زادة: **كلشن خلفاء**، ص ٧٩.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٧٩؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢؛ زيدان: **التمدن**، ج ٢ / ص ٣٦٧؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٥٨.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٢ / ص ١٦. «أبو الحسن أحمد بن عبدالله الخرقي تولى قضاء بغداد والبصرة وواسط من سنة ٣٢٩هـ إلى ٣٣٣هـ، يعتبر وعائلته من وجوه التجار». ن. م. س. : ج ٢ / ص ١٦؛ الصفدي: **الوافي بالوفيات**، ج ١٦ / ص ٦٢.

(الحضرة) فقد بلغ راتب القاضي في مصر زمن المأمون أربعة آلاف درهم[1]. وبلغ راتب القضاة في دمشق ألفي درهم[2]. وهذا أكثر بكثير مما كان يأخذه قاضي بغداد أو سر من رأى، وربما يعود السبب إلى وفرة الأموال بتلك الأقاليم، ومحاولة الخليفة إغراء القضاة بالأحوال حتى لا تمتد أيديهم إلى أموال الناس، كما حصل زمن الخليفة المتوكل حينما قام بمصادرة القاضي أحمد بن أبي داود، وأخذ منه (١٦,٠٠٠,٠٠٠) درهم[3]. وكذلك قام المتوكل بمصادرة القاضي يحيى بن أكثم، وأخذ منه (١٠٠,٠٠٠) دينار[4] إلى غير ذلك من مصادرة القضاة التي تمت زمن الخليفة المقتدر[5] والخليفة الراضي[6].

وكان الخلفاء يصلون القضاة بأموال عينية، بالإضافة إلى الأموال النقدية[7] ولكنها كانت قليلة، وفي حالات نادرة، فقد منح المهدي قاضي عسكره «الرصافة»، ثياباً كثيرة مختلفة الأصناف، وثلاث مراكب من أنفس دوابه محلاة[8].

إن هذه النصوص لا تعكس الصورة الكاملة للإنفاق على القضاء، فقد كانت الدولة فوق ذلك تقوم بالإنفاق على أعوان القاضي والمعدلين، وإجراءات التقاضي وهي في مجموعها تشكل نفقات كثيرة، لم تقدم عنها المصادر كثيراً من المعلومات.

---

(١) الرفاعي: **المأمون**، ج ١ / ص ٣١٠.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠ / ورقة ٣٦ ب، ٣٧ أ؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ٩٤.

(٣) الذهبي: **دول الإسلام**، ج ١ / ص ١٤٤. «وتمت مصادرته سنة ٢٣٧هـ».

(٤) ن. م. س. : ج ١ / ص ١٤٥. «وتمت مصادرته سنة ٢٣٩».

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٤، حيث عمل على مصادرة القاضي، أبي عمر يوسف بن يعقوب بمبلغ مائة ألف دينار في سنة ٢٩٦هـ».

Zaydan: *History of Islamic Civilization*, p. 233.

(٦) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ٨٢. «حيث عمل على مصادرة القاضي أبي نصر يوسف بن عمر بمبلغ (١١٠,٠٠٠) درهم سنة ٣٢٨هـ».

(٧) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ١٠٤.

(٨) ن. م. س. : ص ١٠٤.



نفقـات التعليـم

لقد تعرضت عند الحديث عن نفقات دار الخلافة لموضوع نفقات تعليم أولاد الخلفاء، وفي هذا الموضوع سوف أتطرق إلى نفقات التعليم العام في المجتمع الإسلامي. وذلك التعليم كان يتم في أماكن متعددة منها:

* **الكتّـاب**: مكان لتعليم الصبيان، يتعلم الصبيان فيه مبادىء القراءة والكتابة والقرآن، وبعضها كان يعلم اللغة أيضاً، ومن معلمي الكتاتيب في العصر العباسي الأول «علقمة بن أبـي علقة، مولى عائشة» كان يروي عنه مالك بن أنس، وكان له مكتب يعلم فيه العربية والنحو والعروض، وتوفي في خلافة أبـي جعفر المنصور[١].

* **المسجـد**: يعتبر أكبر معهد للدراسة، فلم تكن المساجد للعبادة وحسب، ولكن كانت تـؤدى فيها أعمال مختلفة، وأخذ المسجد مكان الصدارة في تعليم القرآن والحديث، وكانت تعقد فيه حلقات الدروس، فهناك حلقات للنحو[٢]، وحلقات للشعر والأدب[٣].

* **مجالس المناظـرة**: تعتبر من أهم معاهد التعليم حيث تعقد المناظرات في الدور والقصور والمساجد وبين العلماء، وفي حضرة الخلفاء، في العلوم الدينية

(١) ابن قتيبة: **المعارف**، ص ١٨٥.
(٢) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٤، ص ٢٤٣.
(٣) ن.م.س. : ج ٦، ص ٣٤٢.

والعربية ولقد استعد كثير من العلماء للمناظرة رغبة منهم في إثراء الحركة العلمية ونشرها بين الناس.

لقد كانت مناهج التعليم حرة يختار الدارس منها ما يريد التعلم والتفقه فيه، ولم يكن هناك إكراه من الدولة على تعلم علم بعينه، وكذلك كان للعلماء حرية اختيار العلم الذي يريدون تعليمه.

ولقد كان على الصبي أن يعلم نفسه على نفقته الخاصة، فكان يدفع الطالب أجراً للشيخ مقابل ما يتعلم منه، والأمثلة على ذلك كثيرة نسوق منها:

ابن الزجاج النحوي تعلم على يد العالم اللغوي المبرد كل يوم بدرهم. وابن الزجاج النحوي علم أولاد بني مازن كل شهر بثلاثين درهم[١]، ثم أن محمد بن الحسن الشيباني أنفق على تعلمه الحديث والفقه والنحو والشعر نحو ثلاثين ألف درهم[٢]. ولهذا نبغ كثير من العلماء والأدباء والفقهاء من طبقات فقيرة، كأبي العتاهية، فقد كان خزافاً، وكان أبو تمام يسقي الناس بالجرة، وكان أبو يوسف (قاضي القضاة زمن الرشيد) في صباه قصاراً[٣].

إلا أن الدولة كانت تشجع على التعليم وتدفع في ذلك الأموال، فمنذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، تدل الروايات على أنه أمر لمن يحفظ القرآن ويتعلمه برزق جاري[٤]. وهذا يدل على اهتمام الخليفة عمر بكتاب الله وتشجيعه على حفظه، وعدم إهماله. وبعث الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز من قبله وفوداً من العلماء لتعليم أبناء البادية وتفقيههم في أمور الدين، وأجرى على تلك البعثة الأرزاق الجارية[٥].

---

(١) ن.م.س.: ج ١، ص ٤٧.
(٢) ن.م.س.: ج ٢، ص ٢٠٣. وهذا يدل على اهتمام الأفراد بتعليم أنفسهم على نفقتهم الخاصة.
(٣) أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج ٢، ص ٦٨.
(٤) ابن سلام: **الأموال**، ص ٣٣٣.
(٥) ن.م.س.: ص ٣٣٤.

وفي عهد هارون الرشيد، وضع سلم رواتب لطلبة العلم، وكان على النحو التالي:

- من جمع القرآن وأقبل على طلب العلم، وعمر مجالس العلم يكون راتبه (٢٠٠٠) دينار.
- من جمع القرآن وروى الحديث وتفقه في العلم واستبحر فيه يكون راتبه (٤٠٠٠) دينار[١].

فتلك النصوص تدل على تشجيع الخلفاء وولاة الأمر على طلب العلم، ولم يكن ذلك في مدارس أو معاهد رسمية منظمة، وإنما كان من خلال أماكن التعليم الآنفة الذكر. ويجب أن لا ننسى أن كثيراً من الفقهاء والعلماء كان يلقي دروسه أمام طلابه لوجه الله تعالى لا يريد على ذلك جزاء ولا شكوراً.

أما قيام المعاهد العلمية بترجمة الكتب، إبان الدولة العباسية فقد ظهر الاهتمام بذلك جلياً، وأول من أنشأ بيت الحكمة في بغداد الخليفة هارون الرشيد[٢] وأنفق الأموال الطائلة على العلماء، للترجمة والتأليف[٣]، وقد ازدهر بيت الحكمة أبان خلافة المأمون، فعمل على تهيئة السبل، وتذليل المصاعب أمام حركة الترجمة والتأليف، وأنفق على ذلك الأموال الطائلة، وعين كثيراً من المترجمين والنقلة والنساخ والقائمين على خدمة بيت الحكمة.

فصار بيت الحكمة مضرب الأمثال، لما أنتجه من علوم ومعارف شتى، وعمل الرشيد على أن لا يكون نشاط بيت الحكمة، معتمداً على سخاء الخلفاء

---

(١) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢، ص ١٥٧؛ ماهر حمادة: **الوثائق السياسية والإدارية**، ص ٢٥٨. المؤرخ في العربي، العدد الرابع عشر، لسنة ١٩٨٠م، ص ٣١٩.

(٢) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٢٧٤؛ ناجي معروف: **أصالة الحضارة العربية**، ص ٤٤٢؛ عبدالحليم منتصر: **تاريخ العلم**، ص ٦٥.

(٣) جلال مظهر: **حضارة الإسلام**، ص ٢٤٧.

والأمراء، فجعل للعلماء أرزاقاً سخية يتقاضونها في أوقات ثابتة[١]. وأوقف المأمون الأموال على العلم والترجمة إلى اللغة العربية[٢].

ولعل أبرز من اشتهر بالترجمة والاهتمام بالناحية العلمية بنو موسى بن شاكر فلقد برز موسى بن شاكر في عصر المأمون، وسطع هو وبنوه الثلاثة: محمد وأحمد وحسن، في سماء العلم، ونبغوا في الرياضيات، وخاصة الهندسة والفلك، وكذلك في الفلسفة، واهتموا بترجمة الكتب اليونانية[٣].

وقد تحدثت المصادر عن إجمالي رواتبهم وصلاتهم، ولكنها لم تفصل في ذلك فقد بلغ إجمالي رواتب ومدخولات محمد بن موسى بن شاكر في السنة (٤٠٠,٠٠٠) دينار[٤].

وبلغت رواتب ومدخلات أحمد بن موسى بن شاكر في السنة (٧٠,٠٠٠) دينار[٥] ولقد خصص بنو موسى بن شاكر جزءاً من أموالهم للنفقة منه على أشهر المترجمين وهو حنين بن إسحاق، فكانوا يدفعون له في كل شهر (٥٠٠) دينار[٦]، وكانوا يدفعون خمسمائة دينار في الشهر لجماعة أخرى من المترجمين[٧]. ومن أشهر المترجمين في عهد المأمون حنين بن إسحاق، وقد خصص له المأمون راتباً

---

(١) عبدالحليم منتصر: **تاريخ العلم**، ص ٧٣؛ المؤرخ العربي: العدد الرابع عشر لسنة ١٩٨٠م، ص ٣٣٢.

(٢) المقريزي: **السلوك**، ج ١، ص ١٦؛ محمد الدش: **أبو العتاهية**، ص ٤٢؛ حسن خليفة: **الدولة العباسية**، ص ١١٥.

(٣) ناجي معروف: **أصالة الحضارة العربية**، ص ٤٤٦؛ عبدالحليم منتصر: **تاريخ العلم**، ص ١٦٢.

(٤) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ٢٨٧.

(٥) ن.م.س. : ص ٢٨٧.

(٦) فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢، ص ٣٨٨/٣٨٩؛ أبو الفتوح: **من أعلام الطب العربي**، ص ٢٤.

(٧) سعيد الديوه‌جي: **بيت الحكمة**، ص ٢٦.

شهرياً مقداره (٥٠٠) دينار[١] علاوة على ذلك تذكر بعض المراجع أنه كان يأخذ من الذهب زنة ما ينقل من الكتب إلى اللغة العربية[٢].

وخصص المأمون راتباً شهرياً لحبيش بن الحسن، ولثابت بن قرة الحراني مقداره (٥٠٠) دينار لكل واحد منهما[٣].

وقد بلغ إجمالي ما أنفقه المأمون على ترجمة الكتب اليونانية (٣٠٠,٠٠٠) دينار[٤].

وفي عصر المعتصم، كان الوزير محمد بن عبدالملك الزيات يهتم بأمور دار الحكمة ويشرف عليها في بغداد مع العلم بأن دار الخلافة انتقلت إلى سر من رأى، فقد خصص الزيات خلال وزارته للمعتصم وللواثق مبلغاً شهرياً قدّر بألفي دينار[٥]. غير أنه بمجرد انتقال دار الخلافة إلى سر من رأى، حصل فتور في حركة الترجمة بسبب عدم اهتمام الخليفة المعتصم بالله بذلك، مع أن الدراسة والترجمة مستمرة، والأرزاق تصرف بانتظام. ولكن سرعان ما عاد النشاط من جديد إلى بيت الحكم. إذ عمل الواثق على رعاية العلم، واحتضان العلماء، فحضر مجالس المناظرة بين الفلاسفة والمتطببين وأجاز المتفوقين بالصلات السنية[٦].

---

(١) ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٤٩؛ الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١، ص ٣٧٧؛ **المؤرخ العربي**: العدد الرابع عشر، لسنة ١٩٨٠م، ص ٣٣٢. «وحنين بن إسحاق العبادي (من نصارى الحيرة) كان فاضلاً ماهراً في صناعة الطب فصيحاً في اللغة اليونانية والسريانية والعربية، توفي سنة ٢٦٠هـ». ابن النديم: **الفهرست**، ص ١٤٩.

(٢) الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١، ص ٣٧٧؛ أحمد شلبي: **التربية الإسلامية**، ج ٥، ص ١٧٩؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢، ص ٣٨٩؛ أبو الفتوح: **من أعلام الطب العربي**، ص ٢٤.

(٣) الرفاعي: **عصر المأمون**، ج ١، ص ٣٧٧؛ المؤرخ العربي: العدد الرابع عشر، لسنة ١٩٨٠م، ص ٣٣٢.

(٤) سعيد الديوه‌جي: **بيت الحكم**، ص ٢٦؛ المؤرخ العربي: العدد الرابع عشر، لسنة ١٩٨٠م، ص ٣٣٧.

(٥) جلال مظهر: **حضارة الإسلام**، ص ٢٦٣.

(٦) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٨٣/٧٧.

ووجه الواثق عناية كبيرة للترجمة وبرز يوحنا بن ماسويه، ولمع نجمه، فأغدق عليه الواثق الصلات، حتى قيل أنه منحه من الدراهم ما ملأ به ثلاثة أكياس[1].

وواصل المتوكل الاهتمام بحركة الترجمة، فاستعادت مكانتها التي كانت عليها أبان خلافة المأمون، ولم يبخل المتوكل بالأرزاق والصلات على المترجمين، فقد خصص لحنين بن إسحاق راتباً شهرياً مقداره (١٥,٠٠٠) درهم، وأهداه ثلاثة قصور، بما تحتاج إليه من الأثاث والفرش والكتب، وأقطعه بعض الإقطاعات، كما وهبه ثلاثة من الخدم من الروم، هذا عدا ما أسبغه على أهله من الأموال والإقطاعات[2].

وقد أجرى الخليفة المعتز لجعفر بن محمد البلخي (أبـي معشر) راتباً شهرياً مقداره (١٠٠) دينار و (٣٠) دينار للضيافة، و (١٠٠٠) دينار صلة[3].

وفي عهد الخليفة المعتضد اهتم بأمور التعليم، وخصص لذلك دوراً ومساكن، رتب في كل موضع رؤساء كل علم أو مذهب من مذاهب العلوم النظرية أو العلمية وأجرى عليهم الأرزاق السنية[4].

---

(١) ن.م.س. : ج ٤، ص ٨٣؛ خدابخش: **الحضارة الإسلامية**، ص ١٦٥؛ أحمد شلبـي: **التربية الإسلامية**، ج ٥، ص ١٧٩. «ويوحنا بن ماسويه، كان يترجم للرشيد والأمين والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل، وقيل أنه أرسله إلى بلاد الروم لجلب المخطوطات، توفي سنة ٢٤٣هـ» ناجي معروف: **أصالة الحضارة العربية**، ص ٤٤٥.

(٢) ابن أبـي أصيبعة: **طبقات الأطباء**، ص ٢٧٠؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١٣١.

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١، ص ٩٢. «وأبو معشر، رئيس المنجمين في دار الخلافة زمن المعتز، اهتم بأمور النجوم والحساب، وكان من قبل ذلك يعد من أصحاب الحديث، توفي بواسط سنة ٢٧٢». ابن النديم: **الفهرست**، ص ٣٨٦.

(٤) المقريزي: **الخطط**، ج ٣، ص ٣١٤؛ أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، ج ٢، ص ٤٩؛ أحمد شلبـي: **التربية الإسلامية**، ج ٥، ص ٧٦.

وهو هنا عمل على فصل العلوم عن بعضها الآخر، ليقصد كل من اختار علماً أو مذهباً رئيس ما يختاره فيأخذ عنه.

ويبدو أن معدل رواتب العلماء زمن المعتضد (١٠٠) دينار، ويظهر ذلك من خلال مقدار ما كان يتقاضاه الزجاج النحوي، إذ كان يأخذ ثلاثة رواتب مجموعة مع الفقهاء راتب، ومع العلماء راتب، ومع الندماء راتب، مجموعها شهرياً مبلغ (٣٠٠) دينار[١].

وفي خلافة المقتدر استمر الاهتمام بطلاب العلم، فكان يجري الأرزاق على خمسة آلاف من أهل العلم والدين، أكثرهم مائة دينار، وأقلهم خمسة دراهم في الشهر[٢].

وفي سنة ٣١٢هـ أمر بأن يصرف لطلاب الحديث (٢٠,٠٠٠) درهم، ولطلاب الأدب (٢٠,٠٠٠) درهم[٣]، وكان يجري ذلك سنوياً[٤]. وكان الخليفة الراضي يكرم العلماء ويقربهم ويحترمهم ويبذل لهم العطايا ويخصص لهم الجرايات[٥].

ولا بد من الإشارة إلى أن ما كان يصرف على الفقهاء والعلماء والمحدثين وغيرهم من الاختصاصيين في العلوم المختلفة لا يمثل نهاية المطاف بالنسبة لما تتحمله الدولة، فقد كانت تهيىء المكتبات وتنفق كثيراً في توفير الكتب للدارسين. ولا بد للباحث أنْ يدخل في اعتباره أسعار الورق والأحبار والأقلام والنسخ والتجليد. وما إليها مما يضيف إلى مسؤولية بيت المال عبئاً إضافياً لا تقدم المصادر تفصيلات عنه. وبذلك نرى الخلفاء وقد عملوا على تذليل

(١) ابن النديم: **الفهرست**، ص ٩٦؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١١٩.
(٢) الصفدي: **الوافي بالوفيات**، ج ١٢، ص ١٩٠.
(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ١٦٩.
(٤) مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤، ص ٣٠٨.
(٥) نظمي زادة: **كلشن خلفا**، ص ٨٩.

المصاعب على الناس في سبيل المطالعة والدرس في بيت الحكمة الذي أنشىء لنشر العلوم والمعارف، التي رغب جل الخلفاء في نشرها بين الناس ليقفوا على حقائق الأمور، وما غاب عنهم فهمه وتحصيله.

* * *



نفقات موظفي الدولة

لا شك في أن الإدارة المركزية في الدولة الإسلامية خلال فترة البحث قد شغلت عدداً كبيراً من الموظفين في مجالات الخدمة المختلفة سواء أكان ذلك في دار الخلافة أو الوزارة أو الدواوين المختلفة أو القضاء ومجالسه أو الحسبة أو الشرطة أو المظالم أو غيرها من المؤسسات والخدمات المختلفة.

وكان ديوان النفقات هو الذي يشرف على الصرف في حين كانت الأموال ترد عن طريق بيت المال وديوانه، في حين أن الموظفين كانوا يقبضون استحقاقاتهم من المؤسسات والدواوين التي ينتمون إليها مع نهاية كل شهر[١]، ويخرج عن ذلك عمال الصدقات الذين يفترض أن تكون رواتبهم جزءاً مما يقومون بجبايته، على أن يجري ذلك بشكل دقيق[٢].

إن المعلومات التي تقدمها المصادر المعتمدة عن معدلات رواتب الموظفين في الدولة العباسية خلال فترة البحث تهيىء الفرصة لتقديم الجدول التالي عن مسميات الوظائف الحكومية، والدوائر التابعة لها، ومعدلات الرواتب المخصصة لكل منها، مقومة على أساس الشهر الهلالي.

---

(١) أبو يوسف: الخراج، ص ١٢٨.
أبو يعلى: **الأحكام السلطانية**، ص ١٧٣.

(٢) ن. م. س. : ص ١٧٦.
ن. م. س. : ص ١٧٣.

الخليفة	مسمى الوظيفة	مكانها	الراتب
المنصور	كاتب	في جميع الدواوين	١٠ درهم شهرياً[١]
المنصور	كاتب	في جميع الدواوين	١٥ درهم شهرياً[٢]
المنصور	كاتب	في جميع الدواوين	٢٠ درهم شهرياً[٣]
المنصور	كاتب	في جميع الدواوين	٣٠ درهم شهرياً[٤]
المنصور	كاتب	في جميع الدواوين	٤٠ درهم شهرياً[٥]
المنصور	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠ درهم شهرياً[٦]
المهدي	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠ درهم شهرياً
المهدي			
الهادي	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠ درهم
الهادي	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠ درهم
الرشيد	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠ درهم
الأمين	رئيس الديوان	في جميع الدواوين	٣٠٠[*] درهم

(١) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣٢.
الصولي: **الأوراق**: ص ١٥١.
فتحي عثمان: **الحدود الإسلامية البيزنطية**، ج ٣/ ص ١٤٨.
حسيني: **الإدارة العربية**، ص ٣٧٥.
شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج ١/ ص ٥٤١.
(٢) الصولي: **الأوراق**، ص ١٣٢.
(٣) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٣٢.
(٤) ن.م.س: ص ١١٣.
شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج ١/ ص ٥٤١.
(٥) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٣.
(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٣٤٥.
الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٢٦.
محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٥٥.
(*) وفي عهد المهدي والهادي والرشيد والأمين، كانت رواتب موظفي الدولة سواء كانوا رؤساء أو كتاب، مثلما كانت عليه أيام الخليفة المنصور.
الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٣٢/٤٣٥؛ الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٢٦؛ الجومرد: **هارون الرشيد**، ص ٣٤٧.

الخليفة	مسمى الوظيفة	مكانها	الراتب
المأمون(*)			
المعتضد	أكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزائن والبوابين والمديرين والأعوان، وثمن الصحف		٤٧٠٠ دينار شهرياً[١]
المكتفي	كاتب	ديوان السواد	١٠ دنانير شهرياً[٢]
المكتفي	كاتب	ديوان السواد	٣٠ دينار شهرياً[٣]
المكتفي	كاتب	ديوان الخراج	٢٥ دينار شهرياً[٤]
المقتدر	صاحب ديوان السواد وكتابه	ديوان السواد	٧٠٠٠ دينار شهرياً[٥] مجموع الرواتب الشهرية
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان السواد	٥٠٠ دينار شهرياً[٦]
المقتدر	كاتب	ديوان الخراج	١٠٠ دينار شهرياً[٧]

(*) أول من وسع في أرزاق الكتاب «القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج ١/ ص ٤٢٣؛ ولكن لم نجد أية إشارة عن تلك الزيادة. ويذكر التنوخي بأن أرزاق الكتاب في بداية حكم المأمون كانت ثلاثين درهماً في الشهر، ولم يشر إلى الزيادة فيها بعد؛ التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢/ ص ٢٥٥.

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٦. «ويشير آدم متز إلى أن راتب أحد أصحاب ديوان الرسائل في القرن الثالث الهجري بلغ أربعين ديناراً في الشهر؛ **الحضارة الإسلامية**، ج ١/ ص ١٥٩، والفترة الواقعة بين عصري المأمون والمعتضد لم نجد بشأنها ما يذكر».

(٢) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ٥١. «كان يتناوله أبو علي بن مقلة».

(٣) ن. م. س.: ص ٥١. «زاد الراتب حسب الكفاءة والمقدرة».

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ١٥٨. «كان يتناوله عبدالله بن جبير، كاتب في مجلس من مجالس ديوان الخراج».

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٧. «راتب إجمالي لرئيس الديوان وموظفيه وجميع احتياجات الديوان».

(٦) ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ٥١. «من سنة ٢٩٦ إلى ٢٩٩هـ خلال وزارة ابن الفرات الأولى».

(٧) الصابي: **الوزراء**، ص ١٥٨. «كان يتناوله عبدالله بن جبير خلال وزارة ابن الفرات الأولى».

الخليفة	مسمى الوظيفة	مكانها	الراتب
المقتدر	كاتب	بيت مال الخاصة	٤٠ دينار شهرياً[١]
المقتدر	كاتب	ديوان الضياع	٣٠ دينار شهرياً[٢]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان الدار	٥٠٠ دينار شهرياً[٣]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان الفض والخاتم	٤٠٠ دينار شهرياً[٤]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان السواد	٥٠٠ دينار شهرياً[٥]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان السواد	٥٠٠٠ درهم شهرياً[٦]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان المشرق	١٠٠ دينار شهرياً[٧]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان المستحدثة	١٠٠ دينار شهرياً[٨]
المقتدر	رئيس الديوان	ديوان الجيش	١٨٠ دينار شهرياً[٩]

(١) ن. م. س.: ص ١٥٨. «كان يتناوله أصطفن بن يعقوب، خلال وزارة ابن الفرات الأولى».

(٢) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨/ ص ٥٤/٥٥. «كان يتناوله أبو الحسن زكريا بن يحيى بن زكريا بن شيرزاد».

(٣) الصابي: **الوزراء**، ص ١٩٨. «وكان يتناوله أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الأنباري، خلال وزارة ابن الفرات الأولى».

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ١٩٨. «كان يتناوله أبو علي محمد بن علي بن مقلة، خلال وزارة ابن الفرات الأولى، وكذلك خلال وزارة الخاقاني أي حوالي سنة ٣٠٠هـ» آدم متز: **الحضارة الإسلامية**، ج ١/ ص ١٥٤.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٣٤٠. «كان يتناوله أبو القاسم الكلوذاني خلال وزارة الخاقاني سنة ٢٩٩ إلى ٣٠١هـ».

(٦) ن. م. س.: ص ٣٤٠. «خلال وزارة علي بن عيسى الأولى، ٣٠١ ـ ٣٠٤هـ».

(٧) ن. م. س.: ص ٣٤٠. «كان يتناوله أبو الفتح الفضل بن جعفر خلال وزارة علي بن عيسى الأولى».

(٨) ن. م. س.: ص ٣٤٠. «كان يتناوله أبو علي بن مقلة خلال وزارة علي بن عيسى الأولى».

(٩) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٦٨. «كان يتناوله ابن الحواري، حين كلف بديوان الجيش في وزارة حامد بن العباس سنة ٣٠٦ إلى ٣١١هـ».

الخليفة	مسمى الوظيفة	مكانها	الراتب
المقتدر	رئيس الدواوين جميعها	زمام الأزمة	۱۲,۰۰۰ دينار شهرياً[(۱)]
المقتدر	مشيخة الكتاب	مشيخة الكتاب	۳۰۰۰ درهم شهرياً[(۲)]
المقتدر	رئيس الدواوين جميعها	زمام الأزمة	۲۰۰۰ دينار شهرياً[(۳)]
المقتدر	رئيس الدواوين جميعها	زمام الأزمة	۲۷۰۰ دينار شهرياً[(٤)]
المقتدر	رئيس ديوان	ديوان الإنشاء	۲٥۰ دينار شهرياً[(٥)]
المقتدر	كاتب	ديوان الإنشاء	۱۰ دنانير شهرياً[(٦)]
الراضي	رئيس الدواوين جميعها	زمام الأزمة	۲۰۰۰ دينار شهرياً[(۷)]
الراضي	الإشراف على أعمال الضياع والخراج بالفرات	ديوان الخراج ديوان الضياع	۱۰۰۰ دينار شهرياً[(۸)]

(۱) ن. م. س. : ج ۱/ ص ۸۸. «والذي كان يتناوله هو علي بن محمد بن الحواري، خلال وزارة حامد بن العباس».

(۲) الصابي: **الوزراء**: ص ۳٤۰. «والذي كان يتناوله هو أبو علي محمد بن مقلة خلال وزارة حامد بن العباس».

(۳) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ۱/ ص ۹۳. «والذي فرض له ذلك الراتب هو المحسن بن الفرات خلال وزارة والده الثالثة من ۳۱۱ إلى ۳۱۲هـ».

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ۱/ ص ۲۲٦. «وصرف هذا لابن الخصيب، خلال وزارة الحسين بن القاسم بن وهب ۳۱۹ إلى ۳۲۰هـ» وابن الخصيب كان يتولى الوزارة للمقتدر، ولكن نضراً لسوء سيرته، وعدم خبرته بأمور الوزارة وانغماسه في اللهو والترف أبعد عنها، وقد تولاها سنة ۳۱۳/۳۱٤هـ».

(٥) ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ۱/ ص ۲٤۲. «والذي دفع إليه هذا الراتب هو أحمد بن علي بن خيران».

(٦) الصابي: **الوزراء**، ص ۲۳۹؛ حسام الدين السامرائي: **المؤسسات الإدارية**، ص ۲۷۷.

(۷) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ۱/ ص ۲۹٥. «وكان يتناوله أبو العباس الخصيبي خلال وزارة ابن مقلة سنة ۳۲۲».

(۸) الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ۱/ ورقة ٦٦ أ. «وكان يتناوله ابن مقلة في سنة ۳۲٤هـ عندما عزل عن الوزارة وتلاها بعده أبو جعفر الكرخي، ولم تستمر وزارته سوى شهرين ونصف فقط».

الخليفة	مسمى الوظيفة	مكانها	الراتب
الراضي	كاتب	؟	٢٠٠٠ درهم شهرياً[(١)]

ولا يدخل في هذه القائمة الخاصة بالرواتب، الصلات والهدايا التي كانت تصل إليهم من الخلفاء والوزراء، فقد وصل الخليفة الهادي، يحيى بن خالد بن برمك، صاحب ديوان الخراج بمبلغ (١٠٠٠) دينار[(٢)]، ووصل الرشيد، صاحب ديوان الإنشاء، عمرو بن عثمان بمبلغ (١٠٠٠) دينار[(٣)]، ووصل المأمون الحسن بن رجاء، كاتب ديوان الخراج بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم[(٤)]، ووصل المأمون كذلك «أحمد بن يوسف» كاتب في ديوان الخراج بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) درهم[(٥)]، ووزع المستعين على أصحاب الدواوين لكل واحد منهم مبلغ (١٠٠,٠٠٠) درهم[(٦)]، ووصل الراضي، أبا بكر الصولي مرة بمبلغ (١٠٠٠) درهم، وأخرى (٢٠٠٠) دينار[(٧)]، ولا شك في أن مثل هذه الصلات كانت تشكل دخلاً إضافياً لموظفي الدولة، إلا أن يد الخيانة امتدت إلى أموال الدولة، فعمل بعض الكتاب على نهب واختلاس الأموال، فكانت هذه الظاهرة من بين عوامل أخرى متعددة عاملاً مساعداً على ظهور المصادرات التي تضمنت إعادة جميع أموالهم إلى بيت المال، والأمثلة على ذلك كثيرة، انظر المصادرات التي

---

(١) الصولي: أخبار الراضي والمتقي، ص ١٩٥. «وكان هذا الراتب يصرف للصولي، وللكاتب إسحاق بن المعتمد مثله، ولابن حمدون مثله، ولعلي بن هارون مثله، وذلك في سنة ٣٢٩هـ، وكانت أيام الشهر لاستلام الرواتب كل ٤٥ يوماً تحسب شهر»؛ ن. م. س. : ص ١٩٥.
(٢) الجهشياري: الوزراء، ص ١٧٠.
(٣) ابن الداية: المكافأة، ص ٢١٨.
(٤) البيهقي: المحاسن والمساوىء، ص ٤٣٧.
(٥) طيفور: بغداد، ج ٦/ ص ٢٣٦.
(٦) ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ج ٤/ ورقة ٨٢ ب.
(٧) الصولي: أخبار الراضي والمتقي، ص ١٣٠.

تمت في عهد الواثق[1]، والمتوكل[2]، والمعتز[3]، والمقتدر[4]، والراضي[5]، والمتقي[6].

وقد شكلت المصادر دخلاً إضافياً لسد العجز الحاصل في نفقات الدولة خلال فترات الأزمات التي مرت بها مع بداية العصر العباسي الثاني[7].

ومن الأمور الملاحظة على رواتب الموظفين، أنها كانت تسير ضمن خطوط موحدة منذ عهد الخليفة المنصور، حتى خلافة المأمون، حيث تمت زيادة عامة في جميع رواتب الموظفين دون أن تحدد مقدارها، وكان الخليفة يعمل على زيادة الرواتب حسب ما يراه في الموظف من قدرة وكفاءة في مجال عمله.

ومن الملاحظ كذلك حصول زيادة في رواتب كبار الكتاب من رؤساء الدواوين ومتولي الأزمة، وزمام الأزمة، في خلافة المقتدر بالله، في حين بقيت رواتب صغار الكتاب على ما هي عليه، بالرغم من الارتفاع الحاد في الأسعار إذ تضاعفت الأسعار أربع مرات خلال الفترة (٣٠٧ ـ ٣٣٢هـ)، ومن المؤكد أن تكون هذه الزيادات في معدلات الأسعار ذات أثر سلبي في أوضاع صغار الموظفين الذين لم يحصلوا على زيادات في رواتبهم لمقابلة الزيادات الحادة في الأسعار والخدمات.

وفي عهد المقتدر كانت الأرزاق تصرف على أساس السنة الكاملة، إلا أن الوزير علي بن عيسى اضطر إلى إنقاص رواتب بعض موظفي الدولة ضمن

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٣٣٠؛ الخضري: **الأمم الإسلامية (الدولية العباسية)**، ص ٢٥٢؛ شاكر مصطفى: **الدولة العباسية**، ج ١/ ص ٥٤٢.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ١٣٣٩.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٨٥.

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٩٣/ ١٠٠/ ١٢٨؛ الصابي: **الوزراء**، ص ٢٢٣/ ٢٢٧.

(٥) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي**، ص ١٤٨/ ١٩٨.

(٦) الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١/ ص ١٢١.

(٧) Zaydan: *History of Islamic Civilization*, p. 234-235.

إجراءاته التقشفية فحط من أرزاق العمال شهرين(*)، وأنقص من رواتب أصحاب البريد، أربعة أشهر، فصاروا يقبضون رواتبهم لثمـانية أشهر فقط بدلاً من اثني عشر شهراً[1].

وكان راتب الموظف يصرف إلى أسرته في حالة الوفاة، كما كانت تصرف لهم كذلك أرزاق عينية[2]. والمؤكد أن ذلك لم يكن شائعاً أو مستمراً لسكوت المصادر عن استمراره.

وهناك كثير من الدواوين لم يرد في المصادر ذكر عن نفقاتها وبالتالي حُرم البحث من تقديم معلومات مفصلة عن رواتب موظفيها، ولعلها كانت مماثلة في نفقاتها لنفقات موظفي الدواوين التي أوردت المصادر معلومات عنها في هذا الخصوص.

أما المعلومات عن نفقات ديوان البريد، فليست أفضل من غيرها فيما يتصل بحديث المصادر عنها، إذ لم نحصل إلا على بعض إشارات عنها.

وبطبيعة الحال فإن رواتب ومصروفات البريد بجميع موظفيه ومرافقه وخدماته ومراكزه ودوابه كانت تصرف من بيت المال. ونص على ذلك قاضي القضاة، أبو يوسف في خطابه للخليفة هارون الرشيد «... فتولهم البـريد والأخبار... وأجر لهم الرزق من بيت مال المسلمين، ليدر عليهم»[3].

كما ورد في عهده بتولية عامل البريد ما يشير إلى إغداق الخلفاء الأموال عليهم وعدم التقصير في توفير ما يحتاجون إليه لضمان استقامتهم في خدمة الدولة[4].

(*) العمال هنا: هم الكتاب، وأولاد الكتاب الذين يحضرون الديوان ولا يعملون.

(١) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٨٥؛ الصابـي: **الوزراء**، ص ٣٤٠.

(٢) الصابـي: **الوزراء**، ص ١٦٣. «حيث أن الخليفة المقتدر أمر بصرف راتب «ابن رستم وهو كاتب كان بسر من رأى إلى ورثته وصرف لهم كذلك كمية من الدقيق».
ن. م. س. : ص ١٦٣.

(٣) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١٦٢.

(٤) قدامة: **الخراج**، ص ١٨٤؛ القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج ١/ ص ٩٦.

وقد قرر الخليفة المعتضد رواتب موظفي البريد، ودوابهم وما يلزمهم في الشهر بمبلغ (١٥٠) دينار[1]. في حين قدر ابن خرداذبة جميع نفقات البريد في الدولة الإسلامية بمبلغ (١٥٩١٠٠) دينار لسنة كاملة[2].

ومن الراجح أن يمثل هذا الرقم جميع نفقات البريد في كافة أنحاء الدولة ذلك أن البريد من المؤسسات التي ليس لأحد الإشراف عليها في الأقاليم، إنما هي تابعة بشكل مباشر للخليفة أو من ينيبه عنه في عاصمة الخلافة، كما أن نفقاته من جملة النفقات التي تتولى الإدارة المركزية صرفها.

وذكر نظير سعداوي أن نفقات البريد في الدولة العباسية تبلغ في السنة (١٥٤,٠٠٠) دينار[3] وهو مبلغ مقارب لما ذكره ابن خرداذبة، وقد شاركه في ذلك الرأي حسيني مولوي[4].

وفي عهد الخليفة المقتدر بالله، قدر ما يصرف للبريد سنوياً بمبلغ (٧٩,٤٠٠) دينار[5].

وهذه الإشارات لا تكفي لإعطاء فكرة واضحة عن ذلك، خاصة إذا علمنا عدد طرق البريد، ومسافاتها ومحطات البريد في الدولة العباسية، وقد قدرت بـ (٩٣٠) سكة[6]، ينتشر فيها عدد كبير جداً من المحطات، كان نصيب العراق منها مائة محطة[7].

* * *

---

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٣.

(٢) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك**، ص ١٥٣.

(٣) نظير سعداوي: **نظام البريد**، ص ٨١. نقلاً عن سيد أمير علي في كتابه، A Shart hist of the saracens p. 117. وقد حدد سيد أمير علي، هذا الرقم خاص بالعراق، معللاً ذلك بقوله «إن الميزانية لا يمكن أن توضع إلا لقاعدة الدولة، وهي العراق».

(٤) حسيني مولوي: **الإدارة العربية**، ص ٣٣١.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٦٩/٧٠.

(٦) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك**، ص ١٥٣؛ نظير سعداوي: **نظام البريد**، ص ٨١.

(٧) سعداوي: **نظام البريد**، ص ٨١.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رواتب الشرطة

الشرطة مرفق هام من مرافق أمن الدولة، وكانت الدولة تنفق عليهم عن سعة، ومن الراجح أنها كانت تمنحهم الرواتب الكبيرة، حتى كان منصب صاحب الشرطة في بغداد لا يقل عن منصب العامل في الأقاليم[1].

أما الرواتب فلم نعثر إلا على إشارات قليلة تدل على ضخامة الرواتب التي كان يتقاضاها صاحب الشرطة، فقد خصص له راتب ضخم في عهد الخليفة المنصور قدر بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) درهم في السنة[2]، ويبدو أن ذلك قد استمر في عهد الرشيد[3]، بينما بلغ راتب الشرطي زمن الخليفة المعتضد (٥٠) ديناراً في الشهر[4]. وقد قدر المعتضد للشرطة مبلغ (٦,٠٠٠) دينار في الشهر[5]، بمعدل خمسين ديناراً كل يوم، وحيث أن عدد الأفراد وقادة الشرطة الذين يشملهم هذا المبلغ مجهول، إذ لم تصرح المصادر المتيسرة بشيء عنه. فإن هذا الرقم لا يعطي تصوراً واضحاً عن معدلات رواتب القادة، أو ربما يكون

(١) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣، ص ٢٧٩؛ محمد جمال الدين سرور: **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ص ١٠٦؛ فيليب حتي: **تاريخ العرب**، ج ٢، ص ٣٩٩.

(٢) الجومرد: **أبو جعفر المنصور**، ص ٣١٤.

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢، ص ٣٢٦؛ ابن الجوزي: **الأذكياء**، ص ٣٨٥؛ الجومرد: **هارون الرشيد**، ص ٣٤٩.

(٤) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ٢، ص ٩٢؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ٩٩.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٠. «وكان عدد أيام شهرهم (١٢٠) يوماً. ن.م.س.: ص ٢٠.

المبلغ المذكور قد خصص للرواتب وللنفقة على مستلزمات الشرطة من القوة والعتاد والدواب للدوريات وتفقد أمن البلاد.

وقد يمنح الخليفة، صاحب الشرطة صلات نقدية، إضافة إلى الرواتب الجارية.

وتشير المصادر إلى أن الخليفة المهدي قد وصل صاحب شرطته (عبدالله بن مالك) صلة نقدية مقدارها (٤٠,٠٠٠) درهم[١]، كما وصله الهادي بحمل أربعمائة بغل مؤقرة دراهم في رواية انفرد بها ابن الأثير[٢].

وإجمالاً يمكن القول اعتماداً على الإشارات القليلة التي تضمنتها النصوص ان نفقات الشرطة كانت أكبر في العصر العباسي الأول منها في العصر العباسي الثاني مما يعكس الدور الأساسي للشرطة في مكافحة المناوئين والخصوم السياسيين في تلك المرحلة المبكرة.

وعن راتب المحتسب ومخصصاته، لم يصلنا سوى روايتين فقط:

الأولى: في سنة ٣١٩، كان راتب محتسب بغداد (١٠٠) دينار[٣]، وارتفع الراتب حتى صار مائتي دينار «مائة دينار تسبب برسم الفقهاء»[٤]، أي تدفع للمحتسب مع جاري الفقهاء، وقد بلغ راتب المحتسب في مصر (٣٠) ديناراً في كل شهر[٥].

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٥٤٣.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٨٠.

(٣) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٣١٧؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١، ص ورقة ٤٠ب؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٣٣٣ «والذي كان يتسلم ذلك الراتب هو المحتسب «الدانيالي» وهو رجل كان يقيم بمدينة السلام، وهو ممن سعى لتولية ابن وهب الوزارة (الحسين بن القاسم بن عبدالله بن سليمان بن وهب). وقد كافأه على ذلك».

(٤) مسكويه: تجارب الأمم، ج ١، ص ٣١٧.

(٥) المقريزي: **الخطط**، ج ١، ص ٣٤٠.

أما الرواية الثانية، فقد بلغ إجمالي رواتب ولاة الحسبة مع موظفي ديوان المظالم في عهد الخليفة المقتدر مبلغ (**٣٤,٤٣٩**) دينار في كل سنة[1]، وحيث أن عدد الأفراد الذين يشملهم المبلغ مجهول، إذ لم تصرح المصادر المتيسرة بشيء عنه، فهو مبلغ شامل لرواتب جميع ولاة الحسبة برفقتهم أصحاب ديوان المظالم، وكل هذه الإشارات لا يمكن أن تعطينا تصوراً، ولو بسيطاً عن رواتب المحتسبين وأعوانهم خلال فترة البحث.

* * *

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦، ص ٦٩/٧٠؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢.



نفقـــات السجـــون

اهتمت الدولة الإسلامية بالسجناء، فقد خصص الخليفة الراشد / علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ما يكفي أهل السجون من الطعام والشراب، والكسوة في الصيف والشتاء، وكذلك سار على نهجه بقية خلفاء الدولة الأموية(١).

إلا أنه تنقصنا المعرفة بالمبالغ التي كانت تصرف على كل سجين.

وقد اهتمت الدولة العباسية بالسجناء، فقد خصص الخليفة المنصور جزءاً من أموال بيت مال المسلمين للنفقة على المسجونين(٢). وأمر المهدي كذلك بالنفقات الجارية على أهل السجون في جميع أقاليم الدولة العباسية(٣)، وفي عهد هارون الرشيد، عمل الرشيد بنصيحة أبي يوسف بالاستمرار في صرف النفقات على السجناء، كما جاء في الرسالة التي وجهها أبو يوسف إلى الخليفة هارون الرشيد فأمر بالتقدير لهم بما يقوتهم في طعامهم وأدمهم، وصير ذلك دراهم تجري عليهم في كل شهر، يدفع ذلك إليهم، فإنك إن أجريت عليهم الخبز ذهب به ولاة السجن والقوام والجلاوزة، وول ذلك رجلاً من أهل الخير والصلاح يكتب أسماء من في السجن ممن تجري عليهم الصدقة، وتكون الأسماء عنده، ويدفع ذلك إليهم شهراً بشهر، بعقد، ويدعو باسم رجل رجل، ويدفع

(١) أبو يوسف: **الخراج**، ص ٢٩٩.

(٢) الجومرد: **أبو جعفر المنصور**، ص ٣٤٥.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠، ص ٤٩٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥، ص ٦٢؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ١٣٥؛ محمد كرد: **الإسلام والحضارة**، ج ٢، ص ٢١٠.

ذلك إليه في يده، فمن كان منهم قد أطلق وخلي سبيله، رد ما يجري عليه، ويكون الأجراء عشرة دراهم في الشهر لكل واحد، وليس كل من في السجن يحتاج إلى أن تجري عليه، وكسوتهم في الشتاء قميص وكساء، وفي الصيف قميص وإزار، وتزاد المرأة مقنعة[١].

وقد اشتملت، تلك الوصية أو الرسالة على بعض النقاط الهامة في صرف رواتب السجناء نذكر منها:

- كان الجاري ينقسم إلى نوعين من النفقة:
  (أ) نقدية.
  (ب) عينية.
- قدر ما يصرف للسجين بمبلغ عشرة دراهم شهرية.
- قدر ما يصرف للسجين بملابس صيفية وشتوية للرجال والنساء.
- يدفع الجاري نهاية كل شهر.
- من أطلق سراحه يعود جاريه إلى بيت مال المسلمين.
- الظاهر أن الرواتب للمعوزين فقط، ولذوي الحاجة، وممن حكم عليهم بالسجن لمدة طويلة، أما ما عداهم فلا يستحقون الرواتب.
- اختيار من يثق بدينه وأمانته لتولي الإشراف على سير نفقات السجناء.

وهناك ما يشير إلى أن الرشيد قام بسجن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبـي طالب، كما ورد ما يشير إلى أنه أمر أن يصرف عليه رواتب جارية قدرت في السنة بمبلغ (٣٠٠,٠٠٠) درهم[٢].

وتشير المصادر إلى أنه كان يصرف على السجناء (٢٠,٠٠٠) درهم شهرياً أموالاً نقدية وعينية[٣]. غير أننا نواجه المشكلة نفسها في عدم معرفة الاعداد

---

(١) أبو يوسف: الخراج، ص ٣٠٠.
(٢) العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣، ورقة ١١٥ب.
(٣) ن.م.س. : ج ١٣، ورقة ١١٥ب.

التي تقودنا إلى معرفة معدلات الإنفاق على السجين الواحد في الشهر، ومع ذلك فإن هذا الرقم له أهميته في دراسة النفقات العامة[*].

واستمرت الجرايات على السجناء، ففي عهد الواثق أنفق بسخاء على المحبوسين وكانت جراياتهم تصرف إليهم بانتظام[1].

وقد خصص المعتضد جزءاً من ميزانيته للنفقة على المحبوسين قدرت في الشهر بمبلغ (١٥٠٠) دينار[2]، بما يعادل يومياً خمسين ديناراً علاوة على المأكل والمشرب والملبس، وكان يدفع لهم جبة صوف ملبساً، كما كان يصرف لإطعامهم، رغيف خبز من الشعير، وكوباً من الماء (وأحياناً يسقى بعضهم بماء حار زيادة في التعذيب)[3].

وفي عهد المقتدر اعتنى بالسجناء، وحسن لهم جراياتهم، واعتنى بهم صحياً حتى لقد أمر أن يرسل الأطباء يومياً إلى السجون، ومعهم الأدوية والأشربة لمعالجة المرضى[4].

إن هذه النصوص تعكس إلى حد ما حالة من التطور الإيجابي في أوضاع المسجونين، كما تعكس زيادة معدلات الإنفاق عليهم، وذلك يعني زيادة إنفاق بيت المال في هذا المجال.

* * *

(*) إلا إذا كان الخليفة قد نفذ وصية «قاضي القضاة» أبي يوسف، حينما قدر راتب السجين بمبلغ عشرة دراهم، ومعنى ذلك أن عدد المساجين في عهد الرشيد يصل إلى ألفي شخص، وربما يزيد أو ينقص حسب مقتضيات الحالة الأمنية.

(١) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠، ص ٣٠٥.

(٢) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥.

(٣) التنوخي: **الفرج بعد الشدة**، ج ١، ص ١٤١/٩٥/٤٣؛ صلاح الدين المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء**، ص ١٣٣.

(٤) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٩٣؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٢٤٩.



نفقات الإصلاح الزراعي

حيث أن واردات بيت المال من الإنتاج الزراعي تشكل العنصر الأساسي لواردات الدولة الإسلامية، فإن من الطبيعي أن تهتم الدولة العباسية بالأراضي الزراعية، من كافة النواحي، تهتم بالزراعة والأرض وتوفر مياه الري عن طريق إصلاح وتعمير السدود، وإقامة مشاريع جديدة، وتقوية السدود على ضفاف الأنهار في المواسم التي تسبق الفيضانات، وتطهير الترع والروافد والأنهار من النباتات والصخور في مواسم هبوط مستويات المياه.

ولقد أدرك خلفاء العصر العباسي الأول أهمية الأراضي الزراعية فمنحوها اهتماماً كبيراً، كما أدركوا العلاقة الوثيقة بين الزراعة والمزارعين، وبين واردات الدولة المالية، وإن كل تحسن يطرأ على الزراعة فإنه ينعكس على الخراج، وغيره من الضرائب الأخرى[١]، فاهتموا بأحوال القناطر، والأنهار والترع، وبذلوا الجهد في أحكام انتظام أمورها، وشقوا القنوات اللازمة للري، وأعادوا العمران في المزارع المهجورة والقرى الخربة، وأصلحوا الأراضي التي أغرقتها مياه الفيضانات المتكررة[٢].

---

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨، ص ١٢٠؛ حسيني: **الإدارة العربية**، ص ٣٦٩؛ السامرائي: **دراسات في الاقتصاد الزراعي**، ص ٣٦١. مستل من مجلة البحث العلمي، العدد الخامس، لسنة ١٤٠٢هـ.

(٢) الماوردي: **التحفة الملوكية**، ص ١٢٠/١٢٢/١٢٣؛ البوزجاني: **الحاوي للأعمال السلطانية**، ورقة ٢٧٧؛ حسني: **الإدارة العربية**، ص ٣٦٩؛ سليمان العسكري: **التجارة والملاحة في العصر العباسي**، ص ٩٥/٩٨؛ المقدسي: **أمراء الشعر العباسي**، ص ٥١؛ الكفراوي: **سياسة الإنفاق**، ص ٥٨٥.

أما في العصر الثاني للدولة العباسية، فنتيجة لفوضى الجند في أعقاب اغتيال المتوكل وأحداث القرامطة في سواد الكوفة التي عاصرت الفوضى شغلت الإدارة المركزية عن القيام بواجباتها في رعاية الزراعة والأرض والمزارعين، وقد زاد سوء الأحوال أن ثورة الزنج قد جاءت في أعقاب هذه الفترة أيضاً، مما أربك الجهاز الإداري، إذ وجهت الدولة جميع إمكاناتها إلى مقاومة الخطر الذي استشرى.

ولا شك في أن استمرار الحروب قد أضر كثيراً بالزراعة، إذ نجم عنها أعمال تخريب متعمدة لضفاف الأنهار، من أجل استعمال المسطحات المائية عوامل حماية أحياناً أو عوامل عرقلة أمام تقدم الجيوش المتحاربة أحياناً أخرى، وقد يستعمل الماء كوسيلة لتخريب المعسكرات أو حتى القرى لإجبار السكان على الجلاء عنها.

كما أن عدم إدامة الترميم والصيانة للسدود والقناطر بسبب انشغال الجهاز الإداري وفقدان الأمن قد زاد الأحوال سوءاً، إذ نجم عن ذلك انهيار في أنظمة الري الزراعي وحرمان مساحات كبيرة من الأراضي، والقرى من المياه مما أدى إلى تحويل المناطق الزراعية إلى أرض بور. يضاف إلى ذلك أن الزنج تعمدوا إشاعة الإرهاب لإجبار السكان على الانضمام إليهم أو الجلاء إلى مناطق سيطرة العباسيين مما شكل عليهم عبئاً مالياً إضافياً.

وبعد القضاء على الزنج، طالب الخليفة جميع المزارعين بالعودة إلى مزارعهم وقدم لهم سلفاً مالية لإعادة تعمير قراهم ومزارعهم، كما قدم لهم الحيوانات المعينة على الزراعة وصارت مساعدة الفلاحين سياسة معتبرة، ولكن لم تنشأ سياسة زراعية واحدة، إنما كانت التدابير تعتمد على شخص الخليفة أو وزيره(١).

---

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨، ص ٨٩؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١، ص ٢٧؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٥٠.

Samarraie: *Agriculture in Iraq*. p. 160.

وبعد فترة الاستقرار والهدوء النسبي الذي عاشته الدولة خلال عصر كل من المعتضد والمكتفي والمقتدر، تدهورت الأوضاع الزراعية نتيجة الإهمال، وعدم الرغبة في الإنفاق لفراغ بيت المال، وحصول الأزمة المالية المستحكمة حتى أن المصادر تذكر فترة إمرة الأمراء باعتبار أنها فترة اتسمت بإهمال الإرواء الزراعي، وقد أدى ذلك إلى تخريب المزارع وتوقف الإنتاج.

وقد زاد في تدهور الحال عودة التنازع والحروب بين المتغلبين والطامعين من الأمراء وانتشار الفوضى التي أحدثها الجند بسبب توقف صرف مرتباتهم وعدم الإنفاق عليهم خلال فترة إمرة الأمراء(١).

لقد كان ديوان الخراج هو الذي يقوم بالإشراف على الإرواء وإدامة وسائل الري والسدود، والقناطر، ومراقبة الفيضانات والعمل على درء أخطارها(٢)، إضافة إلى أعماله الأساسية الكثيرة الأخرى التي على رأسها حفظ حقوق التملك، وتحديد مبلغ الجبايات، وكان عدد كبير من الفنيين المتخصصين في شؤون الإرواء، قد ألحقوا بالعمل في ديوان الخراج، والاختصاصيين الآخرين. ويمكن بشكل خاص التركيز في هذا المجال على المساحين الذين كان عملهم الأساسي ضبط المساحات وتحديد مستوياتها ودراسة إمكانية جريان المياه الإروائية للزراعة، ووضع التصاميم الخاصة بذلك.

أما المهندسون، فلم يبرز منهم إلا عدد محدود في المجتمع الإسلامي لذلك، اضطرت الدولة إلى استقدام عدد من بلاد الصين في إحدى الفترات(٣). وكانوا يتولون عمليات التنفيذ الخاصة بحفر القنوات والأنهار

---

(١) الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٥٣.

Samarraie: *Agriculture in Iraq*. p. 161, 162.

(٢) السامرائي: **دراسات في الاقتصاد الزراعي**، مستل من **مجلة البحث العلمي**، ص ٣٦٢، العدد الخامس، السنة ١٤٠٢هـ.

(٣) الجاحظ: **التبصر بالتجارة**، ص ٣٤؛ اليعقوبي: **البلدان**، ص ٣٦٢. «وتم ذلك في عهد الخليفة المعتصم بالله عند تأسيس العاصمة الجديدة سر من رأى».

وتقوية الضفاف، وإقامة السدود، وبناء النواظم التي تتحكم في كميات المياه الجارية في القنوات المختلفة، وفق الحاجة وضرورات السقي الزراعي، ولهذا فقد كان بعضهم يعرف باسم «مهندسي المياه»[1].

وبجانب هـؤلاء، كان هناك عدد من ذوي الخبرة الذين تخصصوا في حل المنازعات التي تحصل بين المزارعين، وأهل القرى بخصوص حقوق التملك والاستغلال أو الإرواء، أو مرور المياه عبر أراضي الغـير، أو التعويض عن الأضرار الزراعية الناجمة عن عوامل مختلفة، تظهر عند تقسيم مسـؤولية كري القنوات وتطهير مجاري مياه الري وكان هـؤلاء «الخبراء» غالباً ما يرسلون من قبل إدارة ديوان الخراج، وربما في حالات خاصة من قبل الوزير أو حتى الخليفة نفسه، إلى حيث تظهر الحاجة إلى تواجدهم من أجل دراسة المشاكل الحاصلة على الطبيعة وتكوين تصور واقعي لها والاستعانة بالعرف والعادات السائدة في مثل هذه الحالات من أجل الوصول إلى حلول مرضية تحقق العدالة وتضمن الأمن والهدوء والاستقرار إضافة إلى أنها تضمن حقوق الأفراد وبيت المال على حد سواء.

وقد قدمت المصادر نصوصاً واضحة في مثل هذه الإجـراءات حينما عرضت مشاكل محددة، حصلت خلال مرحلة البحث الذي اختصت هذه الدراسة به.

ويحتاج نظام الإرواء الدقيق، وتوزيع المياه بين المساحات المختلفة إلى عدد كبير من المراقبين الذين يتابعون أعمالهم ليلاً ونهاراً في المـواسم الزراعيـة ـ وخصوصاً في الصيف حينما تكون الحاجة شديدة إلى السقي ـ لضمان سير

---

(١) السامرائي: **دراسات في الاقتصاد الزراعي**، مستل من **مجلة البحث العلمي**، العدد الخامس، السنة ١٤٠٢هـ؛ السامرائي: **السياسة الزراعية**، مقال في مجلة كلية الإمام **الأعظم**، ص ٤، العدد الثاني، السنة ١٣٩٤هـ؛ أحمد سوسة: **تاريخ الفيضانات في الدولة العباسية** مستل من مجلة المجمع **العلمي العـراقي**، المجلد العاشـر، السنة ١٩٦٢م، ١٣٨٣هـ، ص ١٤٥.

العمل بدقة وعدم السماح بحصول تجاوزات قد تظهر نتيجة الجهل والأنانية، وعدم إدراك المسؤولية ويمكن أن ندرك أهمية دور هؤلاء المراقبين أيضاً من خلال إحكامهم الرقابة والملاحظة الدقيقة للسدود والقناطر والجسور وضفاف الأنهار في مواسم الفيضانات، وتقديم التقارير المستمرة عن أوضاعها وما يحتاج منها إلى التدعيم أو الإصلاح[١].

إن إنشاء أي مشروع إروائي يتطلب تهيأت عدد كبير من العمال من مختلف الاختصاصات الفنية وغير الفنية بقصد التنفيذ، وقد استعرض السامرائي في دراسته عن الزراعة في العراق خلال القرن الثالث الهجري[٢]. أصنافاً متعددة من اختصاصات العمال الذين كانت الحاجة إليهم أساسية في تنفيذ المشاريع الإروائية، أو في تحصين الغلات في مواسم الفيضانات أو في كري الأنهار والقنوات في مواسم انخفاض مستويات المياه، وقد ذكر في هذا المجال «الحفارون» و«النقالون» و«القياسيون» و«الرزامون» و«البناؤون» و«النجارون»، وعمال السقي والخدمات إضافة إلى عدد كبير من «المراقبين».

وقد تحدث البوزجاني[٣] في كلفة العمل في هذه المشاريع فأوضح أنها إما أن تكون على أساس المياومة مع تشديد الرقابة ضماناً لدقة التنفيذ، واستمرار العمل، وإما أن تكون على أساس القطعة وذلك بمحاسبة المتعهدين على عدد الأذرع التي تم إنجازها أو على كمية التراب التي أزيلت، وهو يقدم في هذا المجال خبرة رائعة في عملية إحصاء ذلك. وسواء أكان الصرف على أساس المدة الزمنية وهذا هو الغالب في صرف رواتب هؤلاء الاختصاصيون والفعلة، أو كان على أساس القطعة، فإن بيت المال هو الذي يتحمل في النهاية مسؤولية

---

(١) الجاحظ: **التبصر بالتجارة**، ص ٣٣/٣٤؛ السامرائي: **السياسة الزراعية**، ص ٤/٥ **مقال من مجلة كلية الإمام الأعظم**، العدد الثاني، السنة ١٣٩٤هـ؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣، ص ٣١٩؛ أحمد علبي: **ثورة الزنج**، ص ٧٣.

(٢) Samarraie: *Agriculture in Iraq*. p. 194-218.

(٣) في كتابه: **الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية**، من ورقة ١٤٠أ إلى ٢٧٧ب.

الصرف على هذا العدد الضخم من المهندسين والمساحين والخبراء والعمال، إضافة إلى جيش آخر من الرجال يحتاج إليهم في مراقبة المزروعات وحفظها وجباية حقوق بيت المال ونقلها وخزنها وضمان سلامتها وأمنها.

أما نفقات الإصلاح الزراعي، فالمقصود بها ما تنفقه الدولة من أموال على تنفيذ مشاريع شق الأنهار، وكريها، وإصلاح كل خلل يطرأ عليها، وتقوية ضفاف الأنهار وتدعيمها بالأعمدة، ورزم القصب والجريد والحصر المثقلة بالحجارة والتراب، إضافة إلى بناء السدود والنواظم والمقاسم، وكذلك تطهير الأنهار، ورفع ما فيها من صخور وتعميقها، وكري المساقي، والقيام بتسليف المزارعين المبالغ النقدية، والأموال العينية، كالبذور والسماد، والأدوات الزراعية المختلفة، والحيوانات المساعدة على الزراعة كالأبقار والجواميس، وكذلك العمل على إقامة أو إصلاح الطرق الزراعية بتمهيدها وتأمينها. وكان الإنفاق على إصلاح الأراضي من بيت المال، فقد كتب عمر بن عبدالعزيز «الخليفة الأموي» إلى الكثير من عمال الدولة الأموية أن ينفقوا على الأرض الموات من بيت مال المسلمين، إذا لم يوجد من يقوم بزراعتها[1].

وفي الدولة العباسية نرى أن النفقة على المشاريع الزراعية تتم من بيت المال كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لذلك فقد كان الوزير معاوية بن يسار الذي وزر للمهدي بين سنتي (١٥٨هـ ـ ١٦٣هـ) يرى أن نفقات تأسيس وإنشاء نواظم الري وشبكات قنوات الإرواء والتصريف وبناء السدود، وتقوية الضفاف، وسد البثوق، يجب أن تتحملها الإدارة المركزية وأن يجري الإنفاق عليها من بيت المال[2].

وهذا ما أيده وأكده قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم عند

(١) ابن سلام: **الأموال** ص٦٣/٣٢٠؛ ابن رجب: **الاستخراج في أحكام الخراج**، ص ١٤؛ يحيى بن آدم: **الخراج**، ص ٦٣.

(٢) ابن قدامة: **الخراج**، ورقة ١٠٠ب «المنزلة السابعة»؛ السامرائي: **دراسات في الاقتصاد الزراعي**، ص ٦٣٢. **مستل من مجلة البحث العلمي**، العدد الخامس، السنة ١٤٠٢هـ.

كتابته لكتاب الخراج بناء على طلب الرشيد. حين رغب الأخير أن تكون إجراءات الدولة متطابقة مع الشريعة الإسلامية بقصد إلغاء الانحرافات الواقعة في التطبيقات، فقد أكد أبو يوسف أن الدولة ينبغي أن تتحمل نفقات تقوية السدود والضفاف التي على الأنهار العظام كدجلة والفرات، وألزم الدولة، أو جعلها مسؤولة عن إصلاح السدود المتهدمة من الفيضانات، كما أشار على الخليفة هارون الرشيد بأن يرسل رجلاً من أهل الصلاح والخير ممن يعتمد عليه لكي ينظر في مطالب أهل البلد المحتاجين إلى إيجاد موارد مائية في نواحيهم[1]. فالنفقة على تلك الأنهار من بيت المال، وليست على أهل البلد لأن مصلحة المسلمين تقتضي ذلك فلا ضرورة والحالة هذه تقتضي أنَ تتحمل مجموعة محدودة من المسلمين ما يعود على الجميع بالفائدة والمنفعة، فإن كان تعمير سد وكري نهر من الأنهار، يلحق الضرر بشخص ثالث أو بأهل ناحية أخرى لم تقم الدولة بذلك ولم تسمح به وفي ذلك يقول أبو يوسف «فإن كان في ذلك ضرر على غيرهم وذهاب بغلاتهم وكسر للخراج لم يجابوا إليه»[2].

وهكذا فإن نفقات حفر الأنهار أو القنوات التي لم يسبق حفرها من قبل تكون من بيت المال، كما أن نفقات إصلاح (البثوق، والمسنيات، والبريدات)[*] التي تنجم عن مياه الأنهار العظام تقع على كاهل بيت المال.

أما نفقات كري أنهار دجلة والفرات في أرض السواد فهي مناصفة بين بيت المال والمزارعين الذين يستفيدون منه لأن المنفعة هنا على فئة دون أخرى، وربما تحدد النفقة بنسبة حصة بيت المال من تلك الضياع أو الأراضي المعتمدة في

---

(١) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١١٨؛ الرحبي: **الرتاج**، ج ٢، ص ٢٨.

(٢) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١١٩.

(*) **البثوق**: جمع بثق، وهو الخرق، ولعل المراد هنا الفتحات التي يصرف منها ماء النهر، أما **المسنيات** فهي: جمع مسناة، وهي ضفيرة وتبنى للسيل لترد الماء، وسميت بذلك لأن فيها مفاتيح للماء بقدر ما يحتاج إليه. أما **البريدات**: فهي مفاتيح الماء من فم النهر أو الجدول.

إروائها على ذلك النهر أو المجرى المائي، فإذا كانت حصة بيت المال بنسبة الربع من المحصولات فإن على بيت المال أن يساهم في تحمل ربع النفقات لأن المعونة على قدر المؤونة[1].

أما النفقة اللازمة لعمارة أو كري القنوات الفرعية التي تسقي أرضاً مملكة خاصة أو التي تسقي المزارع والبساتين المملوكة للأفراد، فان جميع النفقة عليها تقع على عاتق أصحاب الأراضي المنتفعة بهذا المرفق[2].

إن المصادر المعتمدة تقدم الكثير من المعلومات في هذا المجال حينما تتعرض لموضوع مقدار ما قدمه الخلفاء من الأموال في سبيل إنعاش الزراعة، سواء أكان ذلك التزاماً بواجب الإدارة أم رغبة في إنعاش الزراعة عن طريق تقديم الإعانات والقروض وهذه المعلومات يمكن أن تنسق كما في الجدول التالي الذي نوضح فيه المبالغ التي أنفقت لهذا الغرض.

---

(١) ن. م. س. : ص ١١٩؛ الجهشياري: **الوزراء**؛ الماوردي: **التحفة الملوكية**، ص ١٢٢؛ الرحبي: **الرتاج**، ج ٢ / ص ٢٥، ٢٦، ٢٧.
السامرائي: **دراسات في الاقتصاد الزراعي**، ص ٣٦٣. مستل من **مجلة البحث العلمي**، العدد الخامس، السنة ١٤٠٢هـ.

(٢) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١١٩؛ الزهراني: **موارد بيت المال في العراق**، ص ٢٥٩.
«وهذا يعتبر واجب على المواطنين بالمساهمة في نفقات إصلاح القنوات التي تمر بأراضيهم».
الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤٦.

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المنصور[1]	إصلاح مزارع	؟	الأهواز	٣٠٠,٠٠٠ درهم[2]
المنصور	إصلاح مزارع	صالح بن عبدالله المنصور «ابن الخليفة»	الأهواز	٣٠٠,٠٠٠ درهم[3]

(١) اهتم المنصور بالعمارة في الدولة فهو يعمر الجسور، والقنى والآبار. لذا كان عهده حافلاً بالإصلاح الزراعي الذي أسهم في تحقيق الرخاء، وضبط الأموال وترتيب القواعد. وقد عمل على إنشاء شبكة لري مدينة السلام، فكان ماء الفرات لا يكفي لري أراضي السواد ولا يساعد على خصبها، فعمل على شق الكثير من الجداول والترع، على حين احتفظ بماء دجلة لإرواء الأراضي الواقعة على شاطئه الغربي، وعلى ساحل الخليج العربي، وكذلك مد المنصور قناة من «دجيل» الذي يأخذ ماءه من دجلة، وقناة أخرى من كرخايا الذي يأخذ ماءه من الفرات ووصلهما بمدينة السلام (بغداد) في عقود محكمة بالصاروج (حجر الكلس)، والآجر، فكان ماء كل قناة منها يدخل المدينة وينفذ في الشوارع والدروب، والأرباض، ولا ينقطع صيفاً ولا شتاء.
اليعقوبي: **البلدان**، ص ٢٥٠؛ ابن طباطبا: **الآداب السلطانية**، ص ١٤٢؛ محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٢٨؛ صبحي الصالح: **النظم الإسلامية**، ص ٣٨٧؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٢ / ص ٣٠٤. وعمل المنصور على إنشاء نهر أبو الأسد (أحد فروع دجلة بين المذار ومطارة في طريق البصرة، يصب في دجلة العظمى، والنهر منسوب إلى قائد المنصور «أبو الأسد».
ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٥ / ص ٣١٥؛ الدوري: **العصر العباسي الأول** ص ١٧٦؛ الدوري: **النظم الإسلامية**، ص ١٦٠.

(٢) ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية**، ص ١٧٦. «والمزارع هنا لم تنسب إلى شخص معين ربما تكون مواتاً عملت الدولة على إحيائها، وكانت النفقة عليها من بيت المال».

(٣) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٨. «هذا المبلغ دفعه المنصور إلى ابنه صالح، حيث أقطعه مزارع بالأهواز مندثرة، فصرف له المنصور هذا المبلغ، لم يذكر المنصور هل هو سلفة أم منحة من الخليفة، وقد ذكر الجهشياري هذه المزارع باسم «السبيطية» وهي بالقرب من البصرة». ن. م. س. : ص ١٢١.

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المهدي	إصلاح مزارع	؟	الري	٢٠٠,٠٠٠ درهم[(١)]
المهدي	عمل رحا البطريق	طارث بن الليث البطريق	بغداد	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[(٢)]
الرشيد	حفر نهر أبـي الجند	لعموم المسلمين	موضع سامراء قبل البناء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[(٣)]

---

(١) ن. م. س. : ص ٩٢، ٩٣. «والمبلغ صرفه المهدي إلى المزارع كقرض، على أن يسترجع منه في العام المقبل مع دفع الخراج المقرر عليه ومقداره (٢٠,٠٠٠) درهم».
ن. م. س. : ص ٩٣.

(٢) الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ١ / ص ٩٢؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨ / ورقة ٩٨ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣ / ص ٣٢؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣ ورقة ٤٦ أ.
«عمل البطريق مستغل للخليفة المهدي، دفع عليه مليون درهم، نصف مليون طلبها البطريق ولكن الخليفة دفع إليه نصف مليون آخر حتى يستطيع إحكام المشروع، والبطريق من الروم، ووالده كان ملكاً في أيام معاوية بن أبـي سفيان».
«وأمر المهدي كذلك بحفر نهر الصلة» من أعمال واسط «فحفر وأحيى ما عليه من الأرضين وجعل غلته تصرف للنفقة على الحرمين الشريفين». البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ٢٨٩.

(٣) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١٧٧؛ صبحي الصالح: **النظم الإسلامية**، ص ٣١٩؛ خولة شاكر: **بيت المال**، ص ١٢٢؛ شاكر مصطفى: **دولـة بني العباس**، ج ١ / ص ٥٩٢. «واحتفر الرشيد نهر القاطول الأعلى، ثم استخـراج نهر أبا الجنـد من القاطول. وهذا يعكس مدى اهتمام الرشيد بأمور الزراعة، وتكفينا نظرة إلى قوائم الخراج، وإلى الأموال التي خلفها بعد مماته: لقد كان يعمل على سد كل خلل في مملكته كما قام بعمارة أراضي فلسطين حينما خربت على أثر الطاعون الذي أصاب الأهالي».
البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٦٣.
«وعندما يحدث فيضانات كان يأخذ الجيش والقواد ويوزعهم على الأنهار ويأمرهم بإحكام منافذ المياه حتى لا تغرق الزراعة، ولا تتضرر الدولة».
الجهشياري: **الوزراء**، ص ٩١.

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المأمون	إصلاح مزارع	لعدد من المزارعين	الأهواز	١٠٠,٠٠٠ دينار[١] تساوي بالدراهم ١,٥٠٠,٠٠٠ درهم[٢]
المأمون	إصلاح مزرعة	؟	؟	٥٠,٠٠٠ درهم[٣]
المعتصم	كري نهر	لأهل الشاش وفرغانة	بالقرب من تركستان	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]

---

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ٥٠. «وكان المبلغ سلفة استرجعه الخليفة بعد عام وكان مقداره أربعة وعشرين مليون درهم، وضمن الفضل بن مروان للخليفة مبلغ ثمانية وأربعين مليون درهم صالحة للحمل وذلك بعد إصلاح المنطقة. ن. م. س.: ج ٨ / ص ٥٠.

(٢) على حساب سعر الصرف (١٥) درهم للدينار. قدامة: **الخراج**، ص ٢٣٧.

(٣) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ١٧، لم يكن ذلك المبلغ سُلف وإنما قدمه الخليفة كمساعدة عاجلة لذلك المزارع.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢ / ص ١٣٢٦؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٢٦٦. كان المعتصم يحب العمارة ويقول: إن فيها أموراً محمودة، فأولها عمران الأرض التي يحيى بها العالم، وعليها يزكو الخراج، وتكثر الأموال، وتعيش البهائم، وترخص الأسعار، ويكثر الكسب، ويتسع المعاش، وكان يقول لوزيره (محمد بن عبدالملك الزيات): إذا وجدت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً، فلا تؤامرني فيه، المسعودي: **مروج الذهب** ج ٤/ ص ٤٧.
محمد كرد: **الإدارة الإسلامية**، ص ١٦٦. وهذه الكلمات تدلا دلالة واضحة على اهتمام الخليفة بأمور الزراعة والمزارعين، فكان يحيي الموات، ويستنقذ الغامر من الأرض، ويشجع رجال الدولة على شق الترع والإسهام في إنعاش الزراعة وعمل على شق نهر الاسحاقي بسامراء، فبلغت غلة ذلك النهر في السنة (٤٠٠,٠٠٠) دينار، وجلب من الصين عدداً من «مهندسي الماء» عند إنشاء مدينة سامراء. الجاحظ: **التبصر بالتجارة**، ص ٣٣، ٣٤؛ اليعقوبي: **البلدان**، ص ٢٦٣؛ البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١ / ص ٤٩٠؛ المقدسي: **أمراء الشعر العربي**، ص ٥١.

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المعتصم	إصلاح مزارع	لأهالي الأهواز	الأهواز	٧٠,٠٠٠ درهم[(١)]
المعتصم	شق نهر	لأهالي خراسان	أقاصي خراسان	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[(٢)]
الواثق[(*)]				
المتوكل	شق نهر	لعموم المسلمين	سامراء	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[(٣)]
المتوكل	كري أنهار السواد	لمزارعي السواد	السواد	٥٠,٠٠٠ دينار[(٤)]

---

(١) ابن خرداذبة: **المسالك والممالك**، ص ٤٣.

(٢) اليافعي: مرآة الجنان، ج ٢ / ص ١٢٤، ١٢٥؛ محمد الخضري: **الأمم الإسلامية، (الدولة العباسية** ص ٢٣٤.

(*) عمل على كري نهر وسد بثوق لأهل فرغانة، وجعل نفقة ذلك كله من بيت المال. الأربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢٤٤.

(٣) الحميري: **الروض المعطار**، ص ١٧٧. «وقدرت النفقة على حفر النهر بـ(١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، ولكن الحفر لم يستغرق سوى مليون دينار، ولم يتم أمر النهر، ولم يمر فيه الماء إلا جرياً ضعيفاً، إذ لم يكن به اتصال ولا استقامة، لكثرة الصخور والأحجار الكبيرة، فكان حفره صعباً جداً». ن. م. س.: ص ١٧٧.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١ / ورقة ٩٧ ب. وكان ذلك المبلغ سلفة من الدولة ولهذه السلفة قصة رواها ابن الجوزي على النحو التالي (دخل إسحاق بن إبراهيم المصعبي «وكان يتولى الشرطة من أيام المأمون إلى أيام المتوكل ت ٢٣٥هـ» يوماً على المتوكل وعنده الفتح بن خاقان وهما ينظران في أخلاط الكيمياء.. فقال له المتوكل ألا تتكلم معنا في هذا الباب. فقال: يا أمير المؤمنين الكيمياء شيء لم يتعرض له الملوك قبلك ولا نظر فيه آباؤك، ولكن أدلك على كيمياء هو الحق الصحيح. قال: وما هو؟. قال: تسلفني خمسين ألف دينار، وأنفقها على مصالح السواد، ثم تنظر ما يرتفع من الزيادة في العمارة... فأمر أن يحمل إليه من بيت المال، فحملت، فانصرف إسحاق إلى مدينة السلام وكتب في أشخاص وجوه أهل السواد، فحضروا فقلدهم النفقة على كري الأنهار... فلما كان آخر الساعة عمل الحساب فحصل من السواد (٣٠٤,٠٠٠) كر ما بين قمح وشعير و(١٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم وإذا به قد رد كل دينار اثنين وثلاثين دينار، فحمل ذلك وورد به في الخمسين ألف دينار. وكتب بذلك إلى المتوكل وقال: =

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المعتمد	كري أنهار	لمزارعي ناحية المبارك	نهر وقرية شمال واسط	٢٠,٠٠٠ دينار[١]
المعتمد	أثمان بقر وبذور	لمزارعي ناحية المبارك	نهر وقرية شمال واسط	١٠,٠٠٠ دينار[٢]
المعتمد	إقامة حاجز لمنع الثلوج من الانزلاق	أهل السيب الأسفل	جبل باسورين	١٠,٠٠٠ دينار[٣]
المعتضد	كري نهر	لعموم الدولة	أحد روافد دجلة	٤,٠٠٠ دينار[٤]

= هذا الكيمياء الذي يجب على الخلفاء النظر فيه. ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١ / ورقة ٩٧ ب. والعبرة من القصة مقدار العائد الذي رد على بيت المال من جراء السلفة التي أسلفها المتوكل للمزارعين.

(١) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ١٥٤. عمل إصلاحاً زراعياً قام به الموفق طلحة نيابة عن الخليفة المعتضد، إذ عملت حرب الزنج على استهلاك الأموال الطائلة، فاتجه الموفق إلى الزراعة، وكانت سياسة ناجحة، فقد حصل على أموال من إحدى النواحي بلغت (٣٦٠,٠٠٠) ديناراً، قام بإنفاقها على كري الأنهار وتقديم المعونة المالية لشراء الأبقار لحرث الأرض وشراء البذور». ن. م. س. : ج ٨ / ص ١٥٤؛ أحمد علبي: **ثورة الزنج**، ص ١٠٦.

(٢) ن. م. س. : ج ٨ / ص ١٥٤.

(٣) التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ١١٧. يقع جبل باسورين: شرق دجلة، وهو يعتبر من أعمال الموصل. ن. م. س. : ج ٨ / ص ١١٨. أما مبلغ النفقة فقد كان قرضاً أو سلفاً للفلاحين، حيث دفع لهم عشرة آلاف دينار، واستردها منهم مع الخراج حيث جبوا مبلغاً بلغ (٢١,٠٠٠) دينار. ن. م. س. : ص ١١٨.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣ / ص ٢١٥٣؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥ / ص ١٦٢؛ الدوري: **تاريخ العراق**، ص ٥٢. وكان المعتضد قد دفع المبلغ لكري النهر واسترده من المزارعين مباشرة، لأن ذلك لم يكن إلا سلفة فقط من بيت المال. «وقد اهتم المعتضد بمساعدة الزراع بتسليفهم النقود لشراء البذور والبقر». التنوخي: **نشوار المحاضرة**، ج ٨ / ص ١٦. «وقد اعتنى بحفظ نظام الري، والإشراف على توزيع المياه، فكان يرسل المهندسين للوقوف على شكاوى المواطنين من جراء ضيق بعض =

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المعتضد	إصلاح طرق	أهل حلوان	آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد	٢٠,٠٠٠ دينار[1]
المعتضد	نفقات الجسرين	لسكان بغداد	للعاصمة بغداد	كل يوم عشرة دنانير وفي الشهر ثلاثمائة دينار وفي السنة (٣٦٠٠) دينار[2]
المعتضد	سد بثق	؟	؟	١٣٠٠ دينار[3]
المقتدر	كري الأنهار، وتقديم ثمن البذور والدواب	أهل واسط	واسط	٩٠,٠٠٠ دينار[4]
المقتدر	سد البثوق	لعموم مزارعي الدولة		٢٥٠,٠٠٠ دينار[5]

= مجاري الأنهار، فيقومون بتسهيل توزيع المياه بين المزارعين». الصابـي: **الوزراء**، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(١) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥ / ص ١٤٣؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ٦٨.

(٢) الصابـي: **الوزراء**، ص ٢٥. «هذه الأموال خاصة بالجسرين الذي توصل بين (الكرخ والرصافة) أي بين ضفتي نهر دجلة الشرقية والغربية)، وثمن السفن وأرزاق الجسارين (الموكلين بحماية الجسور)، وثمن القلوس (جبال للسفن ضخمة).

(٣) الصابـي: **الوزراء**، ص ١٨٤.

(٤) ن. م. س. : ص ٤٠. «هذا جملة ما كان يصرف من مساعدات مالية للمزارعين في فترة من فترات وزارة الخاقاني (٢٩٩ ــ ٣٠١هـ).

(٥) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٩٤؛ الهمداني: **تكملة تاريخ الطبري**، ج ١ / ص ٤٣ في فترة من فترات وزارة الخاقاني.

وعندما صودر الوزير حامد بن العباس (٣٠٦ ــ ٣١١هـ) طولب بالمال الواجب عليه =

الخليفة	اسم المشروع	صاحبه	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه
المقتدر	إصلاح مزارع	؟	ناحية كحلة من طسوج الأنهار	١٠٠ دينار[١]
المقتدر	إصلاح بثق	؟	أبو الأسود المتفرع من نهر الملك	٧٠٠,٠٠٠ درهم[٢]
الراضي	إصلاح بثق	أهل بغداد	نهر عيسى	٣٠٠٠ د[٣](١)

= للمصالح الزراعية وللبذور. وهذا يدل على أن الوزير كان يضمن مبالغ مالية لتقديمها للفلاحين. مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٩٤.

(١) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٨١. «والذي قدم هذا المبلغ هو الوزير ابن الفرات. وكان عائد المبلغ عشرة آلاف دينار. ن. م. س.: ص ٢٨١. وكان الوزير ابن الفرات كثير الاهتمام بالأمور الزراعية. وتساهل ذات مرة في إصلاح بثق في نهر الأسود المتفرع من نهر الملك. وحدث فعله هذا انفجار البثق وذهب من ارتفاع السلطان ببهر سيرو الرومقان وايغار يقطين أضعاف ما قدر للنفقة على إصلاح ذلك البثق (وقد قدرت نفقة إصلاح البثق بمبلغ ثلاثين دينار). ن. م. س.: ص ٢٨٠.

(٢) ن. م. س.: «والذي قام بإنفاق ذلك المال هو الوزير المصلح علي بن عيسى، الذي كان أكثر وزراء المقتدر عناية بالزراعة، وقد أصدر نشرة دورية إلى عماله يوصيهم فيها بإنصاف الرعية والعدل بينهم، وأمرهم بالإخلاص في عمارة الأراضي الزراعية. واعتبر أن المحافظة على نظام الري العامل الأساسي لتقدم الدولة ورفاه المواطن كما أنه كان يتابع سد البثوق التي تحصل في الأنهار».
مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ١٠٢/٢٧؛ الدوري: **تاريخ العراق**، ص ٥٣.

(٣) الصولي: **أخبار الراضي**، ص ١٣٧. ونهر عيسى نسبة إلى عيسى بن علي بن عبدالله بن العباس، يقع غربي بغداد، وماؤه من الفرات.
ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٥ / ص ٣٢٣.

مما تقدم يتضح لنا مدى اهتمام الدولة العباسية، وخاصة في العصر الأول بالأمور الزراعية، فقد حرص الخلفاء والإداريون على إنعاش الزراعة وضحوا بالكثير من واردات الدولة في سبيل تحسين أحوال الزراعة وإصلاح أوضاع المزارعين، حتى أن الخليفة المأمون كان يجري على (٧٢,٠٠٠) فلاح جرايات واسعة، ويتفقد أحوالهم، ويقدم لهم كل ما يحتاجونه من مستلزمات الزراعة[1]، مما كان أثره كبيراً في تحسن الأوضاع العامة، مما أدى إلى زيادة الواردات التي تكفي نظرة سريعة إلى قوائم الجبايات في إدراك مدى الزيادات الحاصلة فيها، مما كان له أكبر الأثر في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وتثبيت حالة الانتعاش والاستقرار التي تنعم بها المجتمع الإسلامي في ذلك العصر.

وفي العصر الثاني للدولة بذلت محاولات جادة لإصلاح الوضع الاقتصادي، فقد بدأ المتوكل بمحاولات إصلاح نظام الجباية وتعديل مواعيدها ومع أنه قد حقق نجاحاً كبيراً، كان للأمة فيه مرفق مشهود، فإن أثر ذلك الإصلاح كان محدوداً، إذ لم يكن إصلاحاً جذرياً وسرعان ما ظهرت المشاكل مجدداً بشكل واضح في عصر المعتضد بالله الذي تصفه المصادر بأنه اتبع سياسة زراعية رشيدة ومتنورة، والذي أعاد النظر في محاولة الإصلاح الخاصة بمواعيد الجباية، تلك التي سبق لجده المتوكل أن حاولها. وقد نجحت المحاولة الثانية هذه، كما حافظ المكتفي على المسار الإصلاحي، ولكن سرعان ما دب الإهمال وعدم العناية بتلك الإصلاحات في عهد الخليفة المقتدر الذي تمتع وزراؤه بسلطة واسعة واستهدف أغلبهم توفير الأموال لحاضرة الخلافة من أي طريق، مهما كانت النتائج البعيدة، مما أدى إلى انشغالهم في الصراع من أجل بقائهم في السلطة وانشغالهم عن الاهتمام بأحوال الفلاحين ورعاية الزراعة.

وكانت فترة إمرة الأمراء وبالاً على الدولة، فقد أدت الحروب بين المتنافسين على الإمارة إلى خراب كثير من الأنهار وقنوات الري، ونتج عن ذلك

---

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد ج ١ ص ٣٦٣.

أضرار بالغة بالزراعة أدت إلى غلاء الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة(*)، ولم تحصل بعد ذلك محاولة جدية للإصلاح، ربما بسبب حالة الصراع، وربما بسبب عدم توفر عنصر الإخلاص والجدية فيمن يحاول التصدي لإصلاح الخراب والتدمير، وينبغي ألا ننسى قلة الأموال التي كانت حائلاً دون إصلاح البثوق والانهيارات المدمرة، ولهذا فقد حالت جملة عوامل متداخلة دون الإصلاح وباستثناء محاولة الراضي سد بثق في نهر الصراة سنة ٣٢٧هـ، فإن فترة البحث قد انتهت دون محاولة جادة للإصلاح.

إن المساعدات التي كانت الإدارة المركزية تتولى إنفاقها على الزراعة والمزارعين كانت على صنفين: إما نقدية أوعينية، فأما الأولى فتتمثل في المساهمات التي تقدمها الدولة في المشاريع العامة أو المشتركة، إضافة إلى السلف التي قد تقدمها سواء كانت مستردة أو غير قابلة للاسترداد. أما الثانية، فهي الأموال العينية، كالبذور والآلات والمواشي والحيوانات المساعدة في الزراعة.

ومن خلال القائمة السابقة اتضح لنا أن الخليفة كان يربط بين مبدأ التكلفة على المشروع والعائد من ذلك على الدولة(**). فقد كتب أبو يوسف إلى الخليفة هارون الرشيد قائلاً «ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا جاءهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن ببلادهم أنهاراً قديمة، وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجروا الماء فيها، عمرت هذه الأرضون. فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال»[1].

(*) ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ في السنوات التالية (٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤هـ) حتى أن ثمن الكر الواحد من الحنطة بلغ في سنة ٣٣٠ (٣١٦) دينار. ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٣٢٦.
وقد أورد عبدالعزيز الدوري قائمة بالأسعار في تلك الفترة، يمكن الرجوع إلى كتابه «**تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**» ص ٢٢٦ ــ ٢٣٨.

(**) لقد سبق لنا توضيح ذلك في الفصل الأول.

(١) أبو يوسف: **الخراج**، ص ١٠٩، ١١٠.

وقد سار الخليفة المعتصم على هذا النهج نفسه إذ تذكر المصادر أنه قال لوزيره (محمد الزيات) «إذا رأيت موضعاً متى أنفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة أحد عشر درهماً، فلا تؤامرني فيه»[1].

ومن خلال القائمة السابقة رأينا حالات كثيرة من هذا النوع، يأمر الخليفة لمنطقة زراعية بمبلغ معين، ثم يأمر بأن يسترد بعد الإنتاج مع الخراج. أما إذا كان العائد أقل من النفقات فإن ذلك أحرى بأن لا يصرف فيها شيء، لأن الجدوى الاقتصادية معدومة.

وهكذا أخذ بقاعدة الربط بين التكلفة والعائد، فقد كانت تؤخذ بنظر الاعتبار لأن الهدف هو تحسين الأحوال وزيادة الإنتاج، وتحقيق حصول الجدوى الاقتصادية. وإلا فلا ضرورة ولا لزوم للإنفاق والاجتهاد الذي لا يحقق سوى الخسارة.

أما نفقات الطرق والجسور، فلم يصل عنها سوى حالتين: الأولى عن عقبة حلوان، والثانية عن نفقات الجسرين زمن المعتضد.

ومع أن النصوص كثيرة عن الطرق العامة وطرق البريد والجسور والقناطر والتي يفترض أن تتولى الدولة مسؤولية إنشائها، والإنفاق عليها، وكذلك الحال مع المعابر، فإن المصادر نادراً ما تقدم تفصيلات عن النفقات التي أنفقت في إنشائها ولا عن ما يتحمله بيت المال من أجل إدامتها، وضمان حسن استخدامها.

لقد كانت الجسور معروفة ومستعملة على نطاق واسع خلال فترة البحث الخاصة بهذه الرسالة. ففي بغداد مثلاً، وفي عصر الخليفة المؤسس أبي جعفر المنصور تم عقد أول جسر يربط ضفتي دجلة وطرفي العاصمة عام ١٥٧هـ، ثم بادر إلى إصدار الأمر بربط الكرخ بالرصافة بثلاثة جسور أخرى، ثم أمر الخليفة المهدي ببناء جسرين جديدين أحدهما في الشمال الغربي من بغداد، والثاني إلى

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، ج ٤ / ص ٤٧.

الجنوب عند تبة الشوك بعد أن توسعت العاصمة كثيراً وكثر الزحام على جسورها[1].

غير أن المصادر تكتفي بإيراد ذلك دون أن تقدم أية معلومات عن تكاليف إنشاء هذا العدد الكبير من الجسور، وإذا كان هذا هو الحال في مدينة بغداد، فلا بد أن يكون هناك اتجاه مشابه في المدن الأخرى على الأنهار وهي كثيرة سواء في داخلها أو في الطرق النافذة إليها.

إن النفقات التي صرفت لإنشاء هذه الجسور وتحملها بيت المال لا بد أن تكون كبيرة غير أن سكوت المصادر يدفعنا إلى التريث عند الحديث بهذا الشأن مع تضارب الأسعار والأجور وتنوع المواد والخدمات التي يحتاج إليها في إنجاز مثل هذا العمل على أننا ينبغي ألا نهمل النصوص التي وردت عن نفقات فترة الأزمة المالية في عهد المعتضد حين عقد ضمان الطائي. فقد أورد الصابي ضمن تفصيلات قائمة النفقات، أن نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين عشرة دنانير يومياً وذلك قد يضاف إلى ثمن النفط والمشاقة للنفاطات التي تستعمل في الجسور عادة فيكون الإجمالي السنوي لما يتحمله بيت المال لجسرين من جسور بغداد في حدود خمسة آلاف دينار سنوياً. على أن هذا المبلغ ينبغي ألا يستعمل بصورة مضللة، ذلك أن الظروف التي كانت الدولة تمر بها ظروف استثنائية والخزينة خاوية، لذلك عهد إلى أحد المضمنين بالإنفاق وذلك على أساس المياومة[2].

كما أن هذه النفقات لا تمثل ما يصرف على الجسور الأخرى في العاصمة وهي كثيرة ولا على الجسور المنتشرة في الطرق العامة داخل الدولة وخصوصاً في

---

(١) ابن الخطيب: **بغداد**، ج ١ / ص ١١٥، ١١٦؛ الكبيسي: **أسواق بغداد**، ص ٨١، ٨٢؛ أحمد سوسة: **الفيضانات في الدولة العباسية**، مستل من مجلة المجمع العلمي العراقي، ص ٤٦، المجلد العاشر، السنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.

(٢) الصابي: **الوزراء**، ص ١٥؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٣٨ ــ ٢٤٠.

بلاد السواد حيث تكثر الأنهار الواسعة مما يزيد من حاجة الناس إلى الجسور والقناطر.

ومن جهة أخرى فإن المصادر سكتت عن النفقات التي يتكلفها تعبيد الطرق ووضع العلامات والأميال عليها، وهي لا شك مسؤولية مكلفة بالإضافة إلى كونها مرهقة. وقد أكثرت المصادر من ذكر جهود عدد من الخلفاء في تأمين الطرق وبشكل خاص طرق الحج وطرق البريد ـ وكما هو الحال مع الجسور ـ لم تقدم المصادر أية معلومات عن التكلفة الإجمالية للإنشاء ولا نفقات الصيانة والإدارة مما لا يدع مجالاً للبحث في تقديم أية تصورات عن ذلك(*).

* * *

(*) وقد بلغت أرزاق الملاحين بواقع ١٦ ٢/٣ ديناراً يومياً في عصر المعتضد أي ما يعادل (٥٠٠) دينار شهرياً، ضمن ضمان الطائي. الصابي: **الوزراء**، ص ١٥؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٣٩؛ العسكري: **التجارة والملاحظة**، ص ٨٦.



نفقــات العمــارة

اصطلح الآثاريون على تقسيم العمارة إلى ثلاثة أقسام: الدينية، والمدنية، والعسكرية، ومع الإيمان بعدم جدوى مثل هذه التقسيمات في الدولة الإسلامية، لأن العقيدة هي التي تحكم الحياة المدنية والتوجه العسكري، ولأن العمارة في كل هذه الأصناف تحقق هدفاً مشتركاً هو تيسير سبل العبادة للإنسان، وذلك هو هدف الحياة البارز والأزلي والوحيد، فلعل من المناسب متابعة نفقات العمارة وفق هذا المصطلح. لتوضيح النفقات وحتى لا تختلط مع بعضها.

(أ) نفقات العمارة الدينية:

ويقصد بالعمارة الدينية: بناء المساجد والاهتمام بترميمها وصيانتها، سواء في حاضرة الخلافة أو في الأقاليم الأخرى.

ولكن جل المعلومات التي تقدمها المصادر تتركز على نفقات إنشاء وتعمير مساجد عاصمة الخلافة، وعلى نفقات الحرمين في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، ذلك أن بعض الخلفاء قد أبدوا اهتماماً كبيراً بالإنفاق على هذه المواضع. لقد اهتمت الدولة العباسية ببناء المساجد وعمارتها، ورأب أي صدع يطرأ عليها، فقد كان للمسجد رسالة سامية، كان مدرسة علمية للتربية الإسلامية والعلوم المفيدة للمجتمع، كما كان بمثابة مدرسة عسكرية وسياسية، تتداول فيها كل الأمور التي تهم الدولة[1]، ومن أجل ذلك اهتمت به الدولة إلى درجة كبيرة.

---

(١) يمكن الرجوع إلى بحوث مؤتمر رسالة المسجد الذي عقد في مكة المكرمة من الفترة من ١٥ رمضان سنة ١٣٩٥هـ إلى ٢٠ رمضان سنة ١٣٩٥هـ. وقدطُبعت الأبحاث في مجلد =

وعند ترتيب المعلومات التي قدمتها النصوص الموثقة عن نفقات المساجد في عصور الخلفاء العباسيين خلال الفترة التي تشملها هذه الدراسة، نحصل على القائمة المتسلسلة التالية التي تتضمن مبالغ النفقات على المساجد المؤشر بإزائها خلال عصور الخلفاء مرتبين بحسب تسلسل سني حكمهم.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	التكلفة الإجمالية	السنة
المنصور	توسعة المسجد الحرام[1]	مكة المكرمة	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[2]	١٣٩هـ
»	بناء الجامع الكبير	بغداد	٤,٠٠٠,٨٣٣ درهم[3]	١٤٥هـ
المهدي	توسعة مسجد البصرة	البصرة	١٠٠,٠٠٠ درهم[4]	١٦٠هـ
»	توسعة المسجد الحرام	مكة المكرمة	١٨,٠٠٠ دينار[5]	١٦٠هـ
»	توسعة المسجد الحرام	مكة المكرمة	٤,٥٧٨,٧٥٠ دينار[6]	١٦٤ ـ ١٦٧هـ

= واحد يحتوي على كل الأمور التي تهم المساجد من الناحية الوظيفية لها والعناية والاهتمام بها إلى غير ذلك من المواضيع الهامة.

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ١٢٥؛ أحمدالرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج**. ص ٩١.

(٢) باسلامة: **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، ص ٩٩ «وبنى المنصور مسجد الخيف بمنى وصيره على أحسن طراز معماري، ولم يكن بها قبل ذلك، ولم يعلم مقدار تكلفة بنائه؛ ابن فهد: **أتحاف الورى**، ج ٢/ ص ١٧٤؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ٢٤.

(٣) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢١. «يدخل مع نفقة المسجد نفقات الأسواق وقصر الخليفة، وقد ورد اسمه ضمن تكاليف بناء بغداد».

(٤) الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢٢٢؛ خولة شاكر: **بيت المال**، ص ١٢١؛ وقام الخليفة المهدي كذلك ببناء مسجد جامع كبير في الرصافة عرف باسم جامع الخلفاء، ولم يعلم مقدار تكلفة بنائه.

(٥) الأرزقي: **تاريخ مكة**، ج ٢/ ص ٧٤/٧٥؛ أحمد الرشيدي: حسن **الصفا والابتهاج**، ص ٩٨.

(٦) ابن فهد: **أتحاف الورى**: ج ٢/ ص ٢٠٧؛ باسلامة: **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، ص ٥١.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	التكلفة الإجمالية	السنة
الأمين	عمل صفائح من الذهب لباب الكعبة	مكة المكرمة	٢٠,٠٠٠ مثقال[١]	
المعتصم	بناء الجامع الكبير	سامراء	٥٠٠,٠٠٠ دينار[٢]	٢٢٣هـ
المعتصم	شراء قفل لباب الكعبة	مكة المكرمة	١٠٠٠ دينار[٣]	
المتوكل	فرش أرضية الكعبة	مكة المكرمة	١١,٨٠٠ دينار[٤]	
المتوكل	جامع سامراء	سامراء	٣٠٨,٢١٢ ¼، ⅙ دينار[٥]	٢٣٧هـ

(١) اليعقوبي: **تاريخ**، ج ٢/ ص ٤٣٢؛ والمثقال هنا يساوي دينار من الذهب وعشرين ألف مثقال تساوي عشرين ألف دينار؛ علي مبارك: **الميزان في الأقيسة والأوزان**، ص ٣٠.

(٢) ابن دحية: **النبراس**، ص ٦٤؛ الاربلي: **خلاصة الذهب المسبوك**، ص ٢٢٢؛ خولة شاكر: **بيت المال**، ص ١٢١؛ وكان المسجد الجامع في سامراء مستطيل الشكل يتسع لنحو ثمانين ألف مصلي. ويقع في وسط المدينة، ويمتاز بمئذنته الملوية»؛ زكي حسن: **فنون الإسلام**، ص ٥٤؛ حسن الباشا: **المدخل إلى الآثار الإسلامية**، ص ٨٥؛ توفيق أحمد: **تاريخ العمارة**، ج ٢/ ص ٢٨٧.

(٣) الرشيد: **الذخائر والتحف**، ص ٣٦.

(٤) الأزرقي: **تاريخ مكة**، ج ١/ ص ٣٠٦. «هذا المبلغ هو إجمالي ما أنفقه المتوكل من ذهب وفضة على جدران الكعبة وسقفها وعلى عتبة الباب السفلي، وعلى كرسي المقام». ن. م. س. : ج ١/ ص ٣٠٦.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ١٠٨ أ؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ٢/ ص ٨٧؛ بينما يذكر ياقوت رقماً يخالف ما ذكر بعاليه حيث قال إن تكاليف المسجد الجامع بلغت (١٥,٠٠٠,٠٠٠) درهم؛ **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥؛ وقد حولها أحمد سوسة إلى دنانير وقال إنها تعادل (٦٠٠,٠٠٠) دينار بسعر الدينار (٢٥) درهم. **ري سامراء**. ص ١١٢. ولكن الصواب مع ابن الجوزي وابن العماد لتوافق الروايتين.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	التكلفة الإجمالية	السنة
المعتضد	ترميم المسجد الحرام	مكة المكرمة	لم يذكر المبلغ وإنما ذكر أنه أرسل الأموال على هيئة سفاتج [(١)]	
المعتضد	لصيانة المساجد	عموم المساجد في بغداد	٢٠٠ دينار في كل شهر[(٢)]	
المعتضد	توسيع جامع المنصور	بغداد	٢٠,٠٠٠ دينار[(٣)]	٢٨٠هـ
المكتفي	ترميم جامع المصنور	بغداد	٢٠,٠٠٠ دينار[(٤)]	
المقتدر	للبناء والترميم في المساجد	عموم الدولة	٥١,١٠٠ دينار[(٥)]	٣٠٦هـ
الراضي	توسيع المسجد الجامع	البصرة	٢,٠٠٠ دينار[(٦)]	٣٢٥هـ

(١) الأزرقي: **تاريخ مكة**، ج ٢/ ص ١١٢. اهتم المعتضد بعمارة المسجد الحرام وأوكل ذلك إلى القاضي يوسف بن يعقوب، وحمل المال إليه، فأنفذ بعض سفاتج وأنفذ بعضه أيام الحج مع ابنه عبدالله بن يوسف؛ ن. م. س.: ج ٢/ ص ١١٢.

(٢) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥. «خصص المعتضد مبالغ يومية تقدر بثلاثة دنانير وثلث ومائتي دينار شهرياً للصرف منها على الأئمة والمؤذنين والقوام، وثمن الزيت والفرش والماء، والستائر والخزف ولشهر رمضان» ن. م. س.: ص ٢٥.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥/ ص ١٤٣؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ ص ٦٨؛ مصطفى جواد وأحمد سوسة: **دليل خارطة بغداد**، ص ٥٨.

(٤) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١/ ص ٦٨؛ محمد توفيق: **تطور النظم الإدارية والمالية**، ص ٢٥٨. «وبنى المكتفي كذلك جامع القصر بمدينة السلام، وكان موضعه مطامير فغطاها»؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ٩٤.

(٥) الصابي: **رسوم دار الخلافة**، ص ٥٦. «هذا المبلغ جعله المقتدر للصرف منه على المساجد أو غيرها مما يجد من محدثات البناء والترميم، وقد أمر علي بن عيسى بعمارة المساجد والجوامع وتبييضها وفرشها، وإشعال الأضواء فيها»؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦/ ص ١٤١.

(٦) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١/ ص ٣٦٥.
وكذلك أمر الراضي بعمارة العلمين الكبيرين اللذين بالتنعيم بمكة المكرمة.
ابن فهد: **اتحاف الورى**، ج ١٢/ ص ٣٨٦.

(ب) **نفقات العمارة المدنية:**

ويقصد بالعمارة المدنية: بناء المدن والقصور والمنتزهات والمستشفيات. وقد عدت العمارة العباسية من العمائر المتقدمة، من حيث أساليب البناء وطرزه وما تضمنته من تطوير.

لقد كانت مدينة الكوفة هي حاضرة الخلافة، ثم انتقل الخليفة السفاح إلى مدينة الهاشمية الواقعة في الأنبار، واشترى من الناس أملاكاً كثيرة وبنى فيها، وأقطع أهل بيته وقواده. إلا أن ثمن نزع تلك الأملاك التي بنيت عليها حاضرة الخلافة لم تدفع إلى أصحابها، واشتكوا إلى الخليفة وقال: «هذا بناء أسس على غير تقوى، وأمر فضربت مضاربه بظاهرها، حتى استوفى القوم أثمان أرضهم ثم عاد إلى الهاشمية»(١).

وفي عهد المنصور حل في الهاشمية وبنى قصره الأخضر ذا القبة الخضراء الكبيرة. انتقل بعد ذلك إلى الأنبار. ثم عمل على تأسيس بغداد وبنائها عاصمة للدولة الإسلامية. ولكن الخليفة المعتصم عمل على نقل عاصمة الخلافة إلى سر من رأى وقد بناها على أحسن طراز، وخطت فيها القطائع لأصحاب الحرف والجنود والقواد والكتاب وسائر أفراد الشعب(٢). وشيد الخلفاء بعد المعتصم في سر من رأى القصور والبساتين والبحيرات(٣). واستمرت حاضرة الخلافة في سر من رأى حتى خلافة المعتمد (٢٥٦ ــ ٢٧٩هـ) فعمل على نقل عاصمة الدولة الإسلامية إلى بغداد. واستقرت فيها حاضرة الخلافة يتعاقب فيها الخلفاء. وفيها

---

(١) اليعقوبي: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ٣٥٨؛ ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، ج ٤/ ص ٢١١. ولم يعلم مقدار ما أنفقه السفاح على بناء تلك المدينة، والذي علمناه من خلال النص السابق أنه أنفق الأموال على بناء تلك المدينة بدليل شكوى الأهالي من تأخر تسلم تعويضاتهم.

(٢) زكي محمد حسن: **فنون الإسلام**، ص ٥٦؛ حسن الباشا: **الآثار الإسلامية**، ص ٨٤؛ توفيق محمد: **تاريخ العمارة**، ج ٢/ ص ٢٨٧.

(٣) زكي محمد حسن: **فنون الإسلام**، ص ٥٧؛ حسن الباشا: **الآثار الإسلامية**، ص ٨٥؛ توفيق محمد: **تاريخ العمارة**، ج ٢/ ص ٢٨٧.

شيدت القصور الفخمة والأسواق الواسعة والحمامات الجميلة، فكانت تلك العمائر تبهر الناظرين اتساعاً وجمالاً.

ولعل من المناسب أن نستعرض المبالغ التي أنفقت في إنشاء المدن أو المرافق المختلفة حسب ما ورد في المصادر المعتمدة ووفق خط سير تاريخ تسلسل الخلفاء خلال فترة البحث.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	المبلغ الذي صرف عليه	السنة
المنصور	بناء مدينة بغداد	بغداد	٤,٠٠٠,٨٨٣ درهم[1]	١٤٥هـ
المهدي	منتزه	بغداد الشرقية (الرصافة)	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[2]	؟

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٣٢٦؛ الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج ١/ ص ٧٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢١؛ ابن الطقطقي: **الآداب السلطانية** ص ١٦٣؛ المقدسي: **أحسن التقاسيم**، ص ١٢١. Le Strang: *Baghdad, p. 40.* «ويعتبر مبلغ ما أنفق على بناء بغداد قليلاً جداً وذلك عائد إلى رخص الأيدي العاملة حيث كان العامل الفني (صاحب الصنعة) يأخذ كل يوم قيراط ($\frac{1}{20}$ من المثقال)؛ فالترهنتس: **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص ٢٤. ويأخذ العامل العادي ما يعادل حبتين إلى ثلاث حبات. وتولى النفقة على بناء بغداد (خالد بن الصلت)؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٢/ ورقة ١٨٩ أ؛ وقد شدد المنصور في محاسبة العمال والمشرفين على العمارة. حتى أنه حبس خالد بن الصلت في خمسة عشر درهماً بقية لم يصرف حسابها. وقد شملت تلك النفقة بناء المدينة والمسجد الجامع وقصر الخليفة «باب الذهب» والأسواق والفصلان والأسوار والخنادق والأبواب الأربعة»؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص **٣٢٦/٣٢٢**. «وبنى المنصور منطقة الرصافة (بغداد الشرقية) وعمل له سوراً وخندقاً وميداناً وبستاناً» ولا نعلم مقدار ما أنفقه على بناء ذلك الجانب الآخر من بغداد؛ الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص **٣٦٥**.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص **٥٠٩**؛ الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٨؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٧٦ ب؛ «اهتم المهدي بالعمارة في دولته، وعمر طريق الحج بالاستراحات والخزانات وكل ما من شأنه إسعاد وراحة الحجاج»؛ حسيني: **الإدارة العربية**، ص ٣٧٢.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ ما صرف عليه	السنة
المهدي	بناء قصر السلام	عيسى آباذ	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	١٦٤هـ
الأمين	قصور كثيرة	الخيزرانية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	
«	سفينة عظيمة	بغداد (في نهر دجلة)	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	
المعتصم	شراء أملاك وأراضي	سامراء	٤,٠٠٠ دينار[٤]	
«	دير سامراء، لبناء		١٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	
«	مدينة «سر من رأى»		٥٠٥,٠٠٠ درهم[٦]	

(١) الجهشياري: **الوزراء**، ص ١١٨؛ الريس: **الخراج**، ص ٤١٤؛ تقع عيسى آباذ في الجانب الشرقي من بغداد، منسوبة إلى عيسى بن المهدي، بنى بها المهدي قصر السلام، وعندما افتتح القصر فرق المهدي ثلاثة ملايين درهم على أولاد المهاجرين والأنصار، ووزع غير تلك المبالغ، حتى قيل «أنه أغنى كل فقير وجبر كل كسير»؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ ورقة ١٢١ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤/ ص ١٧٢.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ١٦٠. وعن قصور الأمين تحدث الطبري فقال «وأمر ببناء مجالس لمنتزهاته ومواضع خلوته ولهوه ولعبه بقصر الخلد والخيزرانية وبستان موسى وقصر عبدوية وقصر المعلى ورقة كلواذي وباب الأنبار، وأمر بعمل خمس حرقات في دجلة على خلقة الأسد والفيل والعقاب والحية والفرس، وأنفق في عملها مالاً عظيماً»؛ **تاريخ**، ج ١١/ ص ٩٥١، وأكثر من بناء القصور وجمع أنواع الزينة فيها؛ يوجينا غيانة: **الدولة الإسلامية**، ص ٢٤٢.

(٣) الطبري: **تاريخ** ج ١١/ ص ٩٥٣؛ سفينة للمتعة وليست عسكرية.

(٤) اليعقوبي: **البلدان**، ص ٢٥٨؛ أحمد سوسة: **ري سامراء**، ص ٥٠.

(٥) الأصفهاني: **البستان الجامع**، ورقة ٥٠ أ.

(٦) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٩٥٣؛ الأزدي: **تاريخ الموصل**، ص ٤١٦؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ٢٥ أ؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ٢٨١.

بينما هناك فئة أخرى تذكر أن المعتصم اشترى موضعاً آخر بمبلغ عشرة آلاف درهم. زكريا كتابي: **الترك في مؤلفات الجاحظ**، ص ١٣٩؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٢/ ص ٣٨١.

=

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ ما صرف عليه	السنة
المتوكل	بناء مدينة المتوكلية في الماحوزة	شمال سامراء	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	٢٤٥هـ
المتوكل	بناء قصر الشاه	سامراء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	
المتوكل	القلائد + بعض الأبنية بداخله	سامراء	١٥٠,٠٠٠ درهم[٣]	

= أما رواية محمد الأصفهاني، التي تذكر أن المعتصم اشترى أرض سامراء جميعها بمبلغ مائة ألف درهم، فهو قول ضعيف لعدم تواتر الرواية. وقد أخذنا رواية الطبري والأزدي وابن الجوزي، لما في ذلك من تحقيق التوافق بين الروايات ولم نجد مقدار ما أنفقه المعتصم على مدينته، إلا أن حجم العمارة يدل على أنه أنفق عليها الأموال الطائلة، فقد شيد مساكن لجنده تتسع (٢٥٠,٠٠٠) جندي وإسطبلات تتسع (١٦٠,٠٠٠) حصان، ووزعت الأراضي على أصحاب الحرف والقواد والجنود وسائر أفراد الشعب، وأعطاهم النفقات لبنائها.

المقدسي: **أحسن التقاسيم**، ص ٦٤؛ زكي محمد حسن: **فنون الإسلام**، ص ٥٤؛ الباشا: **الآثار الإسلامية**، ص ٨٤؛ يونس السامرائي: **سامراء**، ص ١٧/١٨؛ أحمد سوسة: **ري سامراء**، ص ٥٠.

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٤٣٨/١٤٣٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ١٣٦ أ؛ ابن اثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٩٨؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٣٤٦؛ الجهشياري: **نصوص ضائعة**، ص ٧٥؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦/ ص ٥٥٣؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٣٢٠.

وقد اختلفت الأقوال حول أسماء الماحوزة، فالطبري سماها بالمتوكلية؛ ومسكويه: سماها بالجعفرية، وتابعه في ذلك الجهشياري، وكذلك ابن الجوزي وابن الأثير وابن تغري بردي: فالطبري نسبها إلى المتوكل كلقب للخليفة، بينما البقية نسبوها إلى اسم الخليفة جعفر وكلا الإسمين يعودان إلى الخليفة.

(٢) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٨.
الشابشتي: **الديارات**، ص ٣٦٨.
ابن حمدون: **التذكرة الحمدونية**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ أ.

(٣) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٨.
ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ ما صرف عليه	السنة
المتوكل	العروس	سامراء	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	٢٣٧هـ
المتوكل	البرج	سامراء	٣٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	٢٣٩هـ
المتوكل	بناء قصر البركة	سامراء	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	
المتوكل	الجوسق	سامراء	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	
المتوكل	المختار	سامراء	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	
المتوكل	الجعفري الحديث	سامراء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٦]	
المتوكل	الغريب	سامراء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٧]	

(١) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ أ؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ٦٧٥؛ السامرائي: **سامراء**، ص ٢٤٠.

(٢) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٦٥٣ أ؛ بينما ذكر ياقوت أن مبلغ النفقة عليه كان عشرة ملايين دراهم فقط وهو أقل بقليل مما ذكره الأصفهاني وابن حمدون. وذكر النويري أن مبلغ النفقة عليه كان مليوناً وسبعمائة ألف دينار. وهذا كثير جداً لأننا لوحولنا الدنانير إلى دراهم لزاد المبلغ عن (٤٢,٥٠٠,٠٠٠) درهم؛ **نهاية الأرب**، ج ١/ ص ٤٠٦، وكان البرج من أحسن القصور لوجود صور عليه من الذهب والفضة وبركة غشي ظاهرها وباطنها بصفائح الفضة، وجعل عليها شجرة من ذهب؛ ن. م. س.: ج ١/ ص ٤٠٦.

(٣) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ أ.

(٤) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب، بينما ذكر ياقوت أن مبلغ النفقة عليه كان نصف مليون درهم. وهذا مبلغ في الغالب لا يبني قصراً لخليفة مثل المتوكل».

(٥) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان** ج ٣/ ص ١٧٥.
الشابشتي: **الديارات**، ص ٣٧٠ (الذيل رقم ١١). «وكان للواثق قصر يسمى المختار».
الأصفهاني: **أدب الغرباء** ص ٢٤.

(٦) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ بينما أشار ابن حمدون إلى أن مبلغ النفقة عليه كان ثلاثة ملايين درهم؛ التذكرة، ج ٢/ ورقة ٢٥٣ ب؛ وأشار ياقوت إلى أن النفقة عليه كانت عشرة ملايين درهم. وكلها أرقام متفاوتة أقدمها نص الأصفهاني.

(٧) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ بينما ذكر ياقوت أن مبلغ النفقة عشرة ملايين درهم، ج ٣/ ص ١٧٥. وكذلك ابن حمدون، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ النفقة عليه	السنة
المتوكل	الشيدان	سامراء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	
المتوكل	بناء قصر البديع	سامراء	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	
المتوكل	المليح	سامراء	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	
المتوكل	الصبيح	سامراء	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	
المتوكل	التل	سامراء	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	
المتوكل	الجوسق (في ميدان الصحن)	سامراء	٥٠٠,٠٠٠ درهم[٦]	
المتوكل	بركوارا	سامراء	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٧]	
المتوكل	الغرد	سامراء (بدجلة)	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٨]	

(١) ن. م. س. : ص ٤٩؛ وفي ياقوت بلغت النفقة عليه عشرة ملايين درهم، ج ٣/ ص ١٧٥؛ وكذلك الشابشتي: **الديارات**، ذيل رقم (١١) ص ٣٦٨.

(٢) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩.
وبلغت عند ابن حمدون عشرين مليون درهم؛ التذكرة، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب.

(٣) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥؛ الشابشتي: **الديارات** ص ٣٧١. (ذيل رقم «١١»).

(٤) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٥٢٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥؛ الشابشتي: **الديارات**، ص ٣٦٩، (ذيل رقم «١١»).

(٥) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤ ورقة ٢٥٣ أ، ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥.

(٦) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٥٠؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥.

(٧) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٥٠؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥.

(٨) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٥٠؛ ابن حمدون: التذكرة، ج ٤/ ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣/ ص ١٧٥.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ النفقة عليه	السنة
المتوكل	بناء القصر بالمتوكلية	شمال سامراء	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[١]	
المتوكل	اللؤلؤة	سامراء	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٢]	
المتوكل	الاتياخية	سامراء	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣]	
المتوكل	الوحيد	سامراء	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]	
المتوكل	البهو	سامراء	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٥]	
المتوكل	عشتار	سامراء	١٠,٠٠٠ درهم[٦]	
المتوكل	الهاروني	سامراء	٧٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٧]	
المتوكل	قصور لم تعرف أسماؤها	سامراء	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٨]	
المعتضد	بناء قصر الحسني	بغداد	لم يعلم[٩]	

---

(١) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٥٠؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤ / ورقة ٢٥٣ ب.

(٢) الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٥٠؛ ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤ / ورقة ٢٥٣ ب؛ ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣ / ص ١٧٥؛ الشابشتي: **الديارات**، ص ٣٧٠ (ذيل رقم «١١»).

(٣) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣ / ص ١٧٥؛ أحمد سوسة: **ري سامراء**، ص ١٣٢.

(٤) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣ / ص ١٧٥؛ السامرائي: **سامراء**، ص ٢٣٥.

(٥) ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٣ / ص ١٧٥؛ الشابشتي: **الديارات**، ص ٣٦٧، «الذيل رقم ١١».

(٦) ابن حمدون: **التذكرة**، ج ٤ / ورقة ٢٥٣ ب.

(٧) لم تذكر المصادر حقيقة هذا الرقم مجرداً، إنما يصل إليه الباحث استنتاجاً فقد أجملت نفقات ثلاثة قصور (الهاروني والجعفري والجوسق) بمائة مليون درهم. المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ١٢٢ وحيث أن النفقة على الجعفري معروفة وهي عشرون مليون درهم (الأصفهاني: **أدب الغرباء**، ص ٤٩) في حين قدرت النفقة على الجوسق بمليوني درهم (المصدر السابق، ص ٤٩). وعليه نصل إلى أن النفقة على الهاروني هي هذا المبلغ المثبت في الجدول.

(٨) ابن حمدون: **التذكرة المدونية**، ج ٤ / ورقة ٢٥٣ أ، ب.

(٩) الخطيب: **بغداد**، ج ١ / ص ١٠٩. «قال ابن الخطيب: إن المعتضد أنفق عليه مالاً عظيماً» وأشار ابن الجوزي: إلى أن القصر الحسني، كان لبوران زوجة المأمون وسلمته للمعتمد. **المنتظم**، ج ٥ / ص ١٤٢.

الخليفة	اسم المشروع	موقعه	مبلغ النفقة عليه	السنة
المعتضد	بناء قصر الثريا	بغداد	٤٠٠,٠٠٠ دينار[١]	
المعتضد	بناء قصر البحيرة	بغداد	٦٠,٠٠٠ دينار[٢]	
المكتفي	إقامة مبان كثيرة	بغداد	٧٠٠,٠٠٠ دينار[٣]	
المقتدر	تجميل قصر الخلافة	بغداد	٣٠,٠٠٠ دينار[٤]	
المقتدر	القرية الفضية	معرض دائم في دار الخلافة ببغداد	لم تقدر بثمن معلوم[٥]	

(١) المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ٢٣٣. «وقد وصل المعتضد بين قصري الحسني والثريا، وانتقل إليها». ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥ / ص ١٤٥.

(٢) البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص ٦١؛ الذهبي: **تاريخ الإسلام**، ج ٣٧ / ورقة ١٥ ب؛ السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٧٢. «وفي آخر حياته أمر ببناء قصر بأعلى محلة الشماسية ببغداد الشرقية، فابتيع ما للناس هناك من الدور ومات قبل أن يستتم البناء». ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٥ / ص ١٤٥.

(٣) السيوطي: **الخلفاء**، ص ٣٧٧. «هذا المبلغ إجمالي نفقات المكتفي على العمارة».

(٤) مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ١ / ص ٥٣، ٥٤؛ الدوري: **تاريخ العراق**، ص ٢٥٣. «وكانت تلك التجميلات والتزيينات بمناسبة زيارة وفد قيصر الروم للمقتدر فعمل على تجميل قصر الخلافة فعلق الستور المذهبة وبلغ عددها ثمانية وثلاثين ألف ستر، وعشرين ألف بساط. وجمع الجيش الذي بلغ عدده أكثر من ١٦٠ ألف وجمع الخدم الذي زاد عدده عن سبعة آلاف خادم، وجمع كل ما من شأنه أن يدل على العظمة والزينة». لوبون: **حضارة العرب**، ص ٢١٩.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ٧٦؛ المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء** ص ١٩. وتعتبر القرية الفضية إحدى عجائب العصر العباسي في بغداد، وكانت قرية من فضة فيها كل ما تجد في القرى، من بقر وغنم وجمال وجواميس وأشجار ونباتات وناس، وكل ذلك قد صنع بأدق صنعة.
ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٧٦؛ المنجد: **بين الخلفاء والخلعاء** ص ١٩؛ لوبون: **حضارة العرب**، ص ٢١٩.

وهناك نوع آخر من العمارة المدنية وهو البيمارستانات(*) فلقد أولت الإدارة العباسية هذا النوع من الخدمات الاجتماعية اهتماماً كبيراً. وكان أول من أمر ببناء البيمارستان ببغداد أبو جعفر المنصور[1]، وبعد ذلك وفي عصر الخليفة هارون الرشيد تم تشييد مستشفى كبير له وظيفتان مزدوجتان أولهما: علاج المرضى، وثانيهما تعليم الطلبة الراغبين في مهنة الطب والعلوم الطبية[2].

وقد تولى رئاسته والإشراف عليه الطبيب الماهر «ماسويه» الذي كان من مشاهير أطباء جنديسابور، فاستقدم إلى العاصمة.

وقد أنشأ البرامكة بعد ذلك مباشرة بيمارستاناً آخر ببغداد، عرف باسمهم[3]، وأسندوا رئاسته إلى طبيب هندي ماهر في اختصاصه هو ابن دهن[4].

وقد ازداد الاهتمام بالناحية الصحية في عهد المأمون لاهتمامه بحركة الترجمة ونشر العلم والمعرفة. ولقد خصص الخليفة المعتضد من ميزانية الدولة بنداً خاصاً للنفقة على البيمارستانات على الأطباء أو المرضى والخدمات الصحية، وقد بلغت نفقات البيمارستان الصاعدي في عصر المعتضد مبلغ (٤٥٠) ديناراً شهرياً[5].

(*) بيمارستان: لفظ فارسي: مركب من «بيمار» بمعنى مريض و«أستان» محل. والمعنى: مكان المريض. أحمد عيسى: **البيمارستانات في الإسلام**، ص ٤؛ ميخائيل عواد: **صور مشرقة من حضارة بغداد**، ص ١١٠. والبيمارستان يدل على المستشفى في وقتنا الحاضر.

(١) الجومرد: **أبو جعفر المنصور**، ص ٣٦٨؛ الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام**، ص ٥٩٠، ٥٩١.

(٢) الكفراوي: **سياسة الإنفاق العام**، ص ٥٩١.

(٣) أحمد عيسى: **البيمارستانات**، ص ١٧٨.

(٤) ميخائيل عواد: **صورة مشرقة من حضارة بغداد**، ص ١١١.

(٥) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٥. والبيمارستان الصاعدي، نسبة إلى صاعد بن مخلد، من أهل بغداد، كان نصرانياً أسلم على يد الموفق العباسي، واستكتبه الموفق سنة ٢٦٥هـ، ووجهه في المهمات، ولقب بذي الوزارتين. «توفي سنة ٢٧٦هـ». الشابشتي: **الديارات**، ص ٥٤؛ الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ٢٣٣.

إن الباحث ينبغي أن يدرك أن هذا الإنفاق كان يحصل خلال فترة أزمة مالية لم تكن أوضاع بيت المال فيها تسمح بالإنفاق إلا على الضروريات.

وفي عهد الخليفة المقتدر، قامت حركة طبية رائعة، وظهر اهتمام كبير سواء من الخليفة أو من حاشيته أو من كبار رجال الدولة بالحالة الصحية للمواطنين.

ففي سنة **٢٩٩**هـ «أمر الخليفة المقتدر بإصلاح جميع البيمارستانات في الدولة وتوفير ما يحتاج إليه المرضى من الأدوية والمواد الغذائية والتموينية الأخرى، وقرر فيه خيرة الأطباء»(١). وفي سنة **٣٠١**هـ أمر الوزير علي بن عيسى بن الجراح خلال فترة وزارته للمقتدر بإعداد خزانة الدواء وبإرسال عدد كبير من المتطببين والصيادلة إلى السواد لعلاج المرضى من الفلاحين والاكرة والمزارعين وبلغ الإنفاق على ذلك (٧,١٠٠) دينار في السنة. وقد كتب في ذلك خطاباً إلى سنان بن ثابت ـــ وكان مشرفاً عاماً على مستشفيات بغداد ـــ معبراً عن تألمه لحالة المواطنين المرضى في السواد الذين لا يتلقون أي علاج أو رعاية وقد تضمنت الرسالة أمر الوزير بوضع حل لهذه المشكلة وجاء في ثنايا الرسالة: «فكرت فيمن بالسواد من أهله وفي أنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء...، فتقدم بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة وكان الأطباء يطوفون بالسواد ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة مقامهم»(٢).

وفي سنة **٣٠٢**هـ أمر الوزير علي بن عيسى بإصلاح حال البيمارستانات في بغداد، وأمر بتجهيز ما يكفيها من الأدوية والأشربة، إضافة إلى أنه أمر ببناء بيمارستان في محلة الحربية من بغداد، وأنفق عليه من ماله الخاص(٣).

---

(١) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ١٤١.

(٢) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٩٣، ١٩٤؛ Samarraie: *Agriculture in Iraq*, p. 49.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ١٢٨؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ / ص ١٥٠؛ ابن كثير: **البداية والنهاية** ج ١ / ص ١٢٢؛ Sourdel: *Le Visirat Abbasside*, p. 402.

وفي سنة ٣٠٤هـ بلغ عدد البيمارستانات في العاصمة خمسة موزعة في أرباع العاصمة جعل الإشراف عليها موكولاً إلى سنان بن ثابت، وهو من أبرز الأطباء المهرة[1].

وفي سنة ٣٠٦هـ افتتحت السيدة الوالدة أم المقتدر بيمارستاناً بمحلة سوق يحيى ببغداد وأشرف عليه الطبيب سنان بن ثابت، وبلغت النفقة السنوية عليه (٧,٢٠٠) ديناراً. وكانت النفقة تحت إشراف يوسف بن يحيى المنجم، ذلك أن سنان بن ثابت تفرغ للشؤون الطبية والعلاجية، ورغب عن أن يدخل يده في شيء من نفقات البيمارستان[2].

وهكذا بلغت مستشفيات العاصمة ستة، ومع ذلك فالراجح أنها لم تكن تسد الحاجة المتزايدة بسبب زيادة الكثافة السكانية في العاصمة بدليل أن الطبيب المشرف على رعاية الشؤون الطبية في عموم البيمارستانات اقترح على الخليفة المقتدر أن ينشىء بيمارستاناً كبيراً آخر ينسب إليه، وقد حظي الاقتراح بموافقة المقتدر، ففي سنة ٣٠٦هـ أسس البيمارستان المقتدري في محلة باب الشام ببغداد، وقد كلف إنشاؤه مبالغ طائلة لم تحدد المصادر مقاديرها، ويكفي أن نشير إلى أن النفقة السنوية عليه كانت مبلغ (٢٤٠٠) دينار[3].

وفي سنة ٣١١هـ اتخذ الوزير ابن الفرات بيمارستاناً بمحلة درب الفضل ببغداد كانت النفقة السنوية عليه (٢٤٠٠) دينار[4]. وذلك يعكس مدى سعته وكبير خدماته.

---

(١) آدم متز: **الحضارة الإسلامية**، ج ٢ / ص ٢٠٦؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني** ص ١٣٧.

(٢) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٣٣؛ الذهبي: **تاريخ الإسلام**، ج ٣٧ / ورقة ٤ ب؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١١ / ص ١٢٨؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣ / ص ١٩٣؛ السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٨١؛ أحمد عيسى: **البيمارستانات**، ص ١٨٣؛ شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١٣٧.

(٣) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٣٣؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٦ / ص ١٦٢؛ أحمد عيسى: **البيمارستانات**، ص ١٨٣.

(٤) شوقي ضيف: **العصر العباسي الثاني**، ص ١٣٧.

وفي سنة **٣١٣هـ** اهتم الوزير الخاقاني ببيمارستان ابن الفرات، وجعل الإشراف عليه للطبيب ثابت بن سنان بن ثابت، وواصل الإنفاق عليه بمعدل **(٢٤٠٠)** دينار في السنة[١].

وفي سنة **٣٢٩هـ**، قام أمير الأمراء «في خلافة الراضي» بإنشاء بيمارستان فوق ربوة جميلة على الشاطىء الغربـي لدجلة، أنفق عليه الكثير من الأموال، وجعل الإشراف عليه للطبيب سنان بن ثابت بن قرة أيضاً[٢].

وكان هناك نوعان من البيمارستانات، **النوع الأول**، بيمارستانات ثابتة في المدن والأمصار. **والنوع الثاني**، بيمارستانات متنقلة، لمعالجة المرضى المسجونين والفلاحين، وقد رأينا ذلك من خلال رسالة الوزير علي بن عيسى إلى سنان بن ثابت فكان الأطباء يدخلون على المساجين ويعالجونهم، ومعهم الأدوية والأشربة، وكانت فرق الأطباء والصيادلة تقوم في حالة انتشار وباء معدي باتخاذ إجراءات وقائية عامة، كما كان الأطباء، وخزانات الأدوية يوزعون في الأقاليم لمكافحة الأوبئة[٣].

(ج) نفقات العمارة العسكرية (التحصين):

عندما نتحدث عن موضوع التحصينات في الدولة العباسية، فإنما نتحدث عن موضوع يعتبر من أهم اهتمامات الدولة، أولته جل عنايتها لقيامها بحملات الجهاد الإسلامي، للفتح ولصد عدوان الغزاة المعتدين، لقد انصب اهتمام الدولة العباسية على تحصين منطقة الثغور. وكانت عمليات التحصين تتم عن طريق بناء مدن عسكرية يقيم فيها مجموعة كبيرة من الجند تفرض لهم الرواتب العالية، وتبنى لهم المساكن المناسبة، ويقطعون الأراضي الزراعية المجاورة، وتقدم لهم الخدمات والمرافق التي تيسر معيشتهم، هذا إضافة إلى بناء

---

(١) أحمد عيسى: **البيمارستانات**، ص ١٨٤.

(٢) ابن القفطي: **أخبار العلماء**، ص ١٩٢؛ أحمد عيسى: **البيمارستانات**، ص ١٨٥؛ ابن العبري: **مختصر تاريخ الدول**، ص ٢٥٦. وأمير الأمراء هو بجكم.

(٣) Bowen: *Ali Ben Isa*, p. 183.

التحصينات العسكرية لتلك المدن من خنادق حاجزة، وعوارض وأسوار، ومناظر، وغيرها من وسائل التحصين والدفاع.

ولقد بدأ اهتمام العباسيين بالثغور مبكراً، ذلك أن أبا العباس السفاح أول خلفاء بني العباس قد تنبه إلى الثغور ورعى سكانها واهتم بأمنها. وقد أمر بعمارة حصن المصيصة، وفرض فيها لأربعمائة رجل زيادة على ما فيها من الجند وأقطعهم الإقطاعات، ووفر لهم الخدمات[1].

ولما ولي أبو جعفر المنصور الخلافة تتبع أحوال حصون السواحل الشامية ومدنها فعمرها وحصنها، وبنى فيها ما احتاج إلى البناء، وفعل مثل ذلك بمدن الثغور[2]. حيث عمل على ترميم سور مدينة المصيصة ذلك الذي تشعث من الزلازل سنة ١٣٩هـ، وبنى فيها مسجداً جامعاً، وفرض فيها لألف رجل[3].

وقد بنى الخليفة أبو جعفر المنصور بعد ذلك مدينة «الرافقة» في أرض الجزيرة حيث ندب ابنه محمد المهدي للإشراف بنفسه، وبناها على شاكلة بناء مدينة بغداد، في أبوابها وفصولها، ورحابها وشوارعها، وعمل لها سوراً، وحفر حولها خندقاً[4].

ولا بد أن تكون نفقات ذلك البناء كثيرة، وسوف لا أتوسع هنا في ذكر التحصينات العسكرية، لأنني لم أجد المبالغ التي أنفقت عليها. والذي ينبغي أن نعرفه أن منطقة الثغور، لاقت اهتمام خلفاء الدولة العباسية. وكانت ترسل الأموال لرواتب الجند، وللإنفاق على مصالح تلك المناطق، وهنا سوف أقتصر على ذكر المنطقة التي ذكرت النصوص مبالغ نفقاتها.

فقد عمر الخليفة المأمون مدينة «عين زربة»، وأنفق على عمارتها

---

(١) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٧٠.
(٢) ن. م. س. : ص ١٦٧.
(٣) ن. م. س. : ص ١٧٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٤ / ص ٣٦٥.
(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ٣٧٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٣٨؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣ / ص ٢٦٥.

(١٧٠,٠٠٠) دينار[١]، وجمع لبنائها أربعين ألف عامل سوى المهندسين والحدادين والنجارين. وقام الخليفة المعتصم بتحصين قاليقلا، وأنفق على ذلك التحصين مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) درهم[٢].

وكذلك اهتم المتوكل بترتيب المراكب في جميع السواحل، لتشحن بالمقاتلة، وذلك في سنة ٢٤٧هـ[٣]، وقام بإنشاء حصن دمياط، وحصن الفرما، وحصن تنيس[٤].

وعندما قامت الحرب الأهلية بين الخليفتين المستعين والمعتز في سنة ٢٥١هـ، قام الأول بالذهاب إلى بغداد وعمل على تحصينها، فبنى عليها سوراً من دجلة (من باب الشماسية) إلى سوق الثلاثاء حتى أورده دجلة، وسوراً من دجلة (من باب قطيعة أم جعفر) حتى أورده قصر حميد بن عبدالحميد، كما أمر بحفر خندق حول السورين، فبلغت النفقة على ذلك (٧٣٠,٠٠٠) دينار[٥]. وعمل على تحصين أبواب المدينة من المنجانيق والألواح والمسامير

---

(١) علية الجنزوري: **الثغور**، ص ٦٩. وعين زربة: هي بلد بالثغر من نواحي المصيصة، يجوز أن يكون من زرب الغنم وهي مأواها. ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤ / ص ١٧٧.

(٢) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ٢٠٢. وقاليقلا: تقع بأرمينية، كانت تابعة للفرس، حتى جاء الإسلام. تنسب إلى امرأة بنت المدينة اسمها قالي، وبنت المدينة وسمتها «قالي قالة» ومعناه «إحسان قالي». ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٤ / ص ٢٩٥. وعندما رحل المعتصم لفتح عمورية، قام بتعمير الكثير من الحصون منها: حصن طبارجي، والحصن المعروف بالحسينية، والحصن المعروف ببني المؤمن، وحصن رحوان. قدامة: **الخراج**، ورقة ٧٠ ب المنزلة السادسة.

(٣) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ١٦٧.

(٤) سعاد ماهر: **البحرية في مصر الإسلامية**، ص ٩١. وحصن دمياط والفرما وتنيس كلها بأرض مصر وقريبة من بعض. وتقع تنيس بين الفرما ودمياط. ياقوت: **معجم البلدان**، ج ٢ / ص ٥١.

(٥) الطبري: **تاريخ** ج ١٢ / ص ٥٥١؛ مسكويه: **تجارب الأمم**، ج ٦ / ص ٥٨٠؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٢ / ورقة ١٧ أ؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٣٢١.

الطوال، أنفق عليها زيادة عن (١٠٠,٠٠٠) دينار[1]، وكتب المستعين إلى عمال الخراج بكل بلدة أن يكون حملهم الخراج والأموال إلى بغداد لا يحمل منها شيء إلى سامراء[2].

ونظراً إلى خطر القرامطة الذي كان يهدد أمن الدولة بين الحين والآخر، فقد كانت الدولة تتخذ إجراءات احتياطية إزاء هذا الخطر الداهم، ففي سنة ٢٨٦هـ، عزم أبو سعيد الجنابي زعيم القرامطة على المسير إلى البصرة، وكان يتولاها أحمد بن محمد الواثقي فكتب إلى الخليفة المعتضد يخبره بما عزم عليه القرامطة، ويستأذنه في عمل سور حول البصرة فوافق الخليفة على إقامة السور، وبلغت النفقة عليه (١٤,٠٠٠) دينار[3].

وبعد هذا الاستعراض لنفقات العمارة يتضح لنا، أن كل ما أثبتناه ليس إلا قليلاً من كثير، لقد تحدثت المصادر عن العمائر العباسية وما أحدثه العباسيون سواء في العمارة الدينية أو المدنية أو عمارة التحصين، وأفاضت في ذلك، ولكنها سكتت عن إعطاء صورة ولو تقريبية لما أنفقته الدولة من نفقات على تلك المنشآت، ومن هنا آثرنا عدم الخوض والاستطراد في أمور لم يرد فيها نص صريح، والذي نعرفه، أن ضخامة تلك العمائر وكثرتها تدل على أن الدولة تحملت أعباء كثيرة في سبيل الإنفاق عليها. فهناك الكثير من الخلفاء الذين أقاموا قصوراً ومباني كثيرة. فالخليفة السفاح بنى عدداً من القصور بين القادسية وزبالة على طريق الحج، وبنى المنصور عدداً آخر من القصور في طريق الحج كذلك. إضافة إلى ما في الهاشمية والأنبار وبغداد ثم الرافقة والمصيصة، وبنى المهدي عدداً كبيراً من القصور في طريق الحج، وأهمل قصور السفاح والمنصور، وأسس الرشيد كثيراً من السدود الإروائية وحفر الكثير من القنوات،

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢ / ص ١٥٥٢.

(٢) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٣٢١.

(٣) الطبري: **تاريخ**، ج ١٣ / ص ٢١٨٨؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤ / ص ٢٦٤؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦ / ص ١٨؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٦ / ص ٩٢؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٤ / ص ١٥٨.

واهتم الخليفة المعتصم بالبناء فشيد سر من رأى، وحصن الحصون وخرب عدداً من الحصون البيزنطية، وبنى المتوكل مدينة المتوكلية، وعدداً كبيراً من القصور. ثم إن الموفق طلحة بنى مدينة عسكرية هي «الموفقية» وأنفق عليها الأموال الكثيرة، وجعلها مقر عسكره لمحاربة صاحب الزنج. وبنى المعتضد قصوراً ببغداد، كما بنى عدداً كبيراً من القناطر والسدود وحفر كثيراً من الأنهار.

وبنى المكتفي قصوراً مهمة في بغداد، وأخيراً اهتم الراضي بالبناء رغم ضيق الأموال.

والذي يجب معرفته أن الكثير من تلك المدن والقصور والجوامع والحصون، قد خربت واندثر الكثير منها، ما عدا بعض بقايا مدينة سامراء، وجامعها الكبير ومنارته المشهورة بالملوية، وكذلك كشفت التنقيبات عن قصر الجوسق والملحقات المحيطة به[1]. كما كشفت التنقيبات عن أطلال قصور المتوكلية وقصر بركوارا، وقد وصفه بعض الباحثين المحدثين وصفاً أثرياً[2].

ـ ونلاحظ كذلك أن أكثر الخلفاء اهتماماً بالعمران هو الخليفة المتوكل، ذلك الذي قيل عنه أنه لم ينفق خليفة مثلما أنفق المتوكل على العمارة. فقد بلغ مجموع ما أنفقه على عمارة قصوره ما يزيد على (٤٢٥,٦٦٠,٠٠٠) درهم.

ـ والذي نخرج به من رعاية الخلفاء واهتمامهم بالعمارة وإنفاقهم الأموال الطائلة أن تلك العمائر تمخضت عن وجود عناصر معمارية، قلما توجد إلا فيها، ومنها: استخدام الآجر في البناء. وكذلك استخدام الدعامات أو الأكتاف على الأعمدة في حمل البوائك، كما استخدم الجص في طلاء العمائر. وظهر نوع جديد من المآذن كالملوية في سامراء.

ـ لقد اهتمت الدولة بعمارة بيوت الله والمحافظة عليها، لأنها كانت مراكز إشعاع حضارية للدولة.

(١) زكي محمد حسن: **فنون الإسلام**، ص ٥٧.
(٢) أحمد سوسة: **ري سامراء**، ص ٢٠١.

ـ لم نجد خلال فترة إمرة الأمراء نصوصاً تشير إلى نفقات العمارة إلا نصوصاً قليلة جداً لا تعطي صورة حقيقية عن اهتمام الدولة بالعمارة، باستثناء ما قام به الراضي من بناء قرية في الزبيرية، حيث عمل له قرية كما يعمل لغيره من الخلفاء، أنفق عليها الأموال الكثيرة، ولم يلبث بها إلا أياماً قليلة، وبالتالي وزعها على كبار رجال دولته[1]. يشير آدم متز إلى أن الخليفة الراضي كان مولعاً بهدم القصور في دار الخلافة، وبناء غيرها، أو العمل على جعلها بساتين[2].

وعدم اهتمام الدولة بالعمارة أثناء فترة إمرة الأمراء يعود إلى الظروف السائدة آنذاك، فقد كانت فترة نزاع وصراع على السلطة وجمع المال، وليس على حب العمارة والإصلاح.

ـ أولت الدولة العباسية قطاع الخدمات الصحية كل رعاية واهتمام، فعملت على بناء البيمارستانات (المستشفيات)، ودور العجزة، ولكن المصادر أحجمت عن إعطاء صورة واضحة عن مبالغ تكلفة إنشاء مثل هذه المشاريع الحيوية، وإذا استثنينا ما ورد من نصوص تحدثت عن المبالغ السنوية المخصصة للإنفاق على البيمارستانات: رواتب للأطباء وللقائمين على رعاية وصيانة تلك المرافق وعلى جلب الأدوية وتخصيص الطعام والشراب والملابس للمرضى، فإن المصادر لا تقدم أية إضافات أخرى مساعدة على توضيح أثر بناء هذه العمائر على معدلات الإنفاق العام، كما لا تقدم أية توضيحات عن التكاليف الإجمالية العامة لذلك.

أما نفقات التحصين فقد وجدنا إشارات بسيطة لا تعطي صورة واضحة عن مقدار ما كانت تتكلفه الدولة على العمارة العسكرية.

ولكن من المعلوم أن الدولة قامت ببناء العديد من المدن العسكرية سواء في منطقة الثغور أو غيرها، وعملت على إقامة الأسوار والخنادق وغيرها من

---

(١) الصولي: أخبار الراضي والمتقي، ص ٥٤.
(٢) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج ١ / ص ٣٧.

وسائل التحصين(*) ولا بد أن الدولة قد أنفقت عليها الكثير من الأموال في سبيل نشر العقيدة الإسلامية، وفي سبيل الدفاع عن حدود الدولة وأمنها.

ـ والأمر الذي يجب ألا ننساه أن أقاليم الدولة المختلفة المحاذية للحدود الخارجية كانت تشارك في تحمل أعباء الإنفاق على مناطق الثغور وتحصينها.

ـ وقد يجتهد بعض الخلفاء في أن يشرك سكان المناطق في تحمل نفقات التحصين كما فعل المنصور حينما أراد أن يعمل سوراً وخندقاً على كل من الكوفة والبصرة[1].

ـ وهناك احتمال آخر هو أن المصادر ربما سكتت عن نفقات التحصين في كثير من الأحيان لأنها تدخل ضمن نفقات الحملات العسكرية ـ والتي مر الحديث عنها في هذا الفصل ـ لأن الحملة كانت تقوم، ويصرف لها مبلغ معين للنفقة منه على الجند وللمواد التموينية الأخرى كالأسلحة والأطعمة، ولربما دخل في ذلك نفقات التحصين.

ـ أما الإشراف على العمارة فقد عهد بذلك إلى «مجلس البناء والمرمة» في ديوان النفقات، فقد كان لهذه النفقات مجلس يصغر ويكبر حسب آراء الخلفاء في الإغراق في البناء والاكتفاء بيسيره ويجري فيه محاسبة القوام والذراع والمهندسين أموراً ليست بالهينة، ويحاسب فيه باعة الجص والآجر والنورة، وأصحاب الساج، وغيرهم من النجارين والمزوقين والمذهبين، وسائر الصناع[2]. وقد سبق لنا الحديث عن هذا المجلس ضمن الإدارةالعامة للنفقات في الفصل الثاني.

(*) وسائل التحصين كما ذكرها الهرثمي: هي، القلاع والمطامير (حفرة تحت الأرض) والجبال والغياض (جمع غيضة وهي الأجمة) والمدن والخنادق والرمال والوحول والآجام (الشجر الكثيف الملتف)، كل هذه وما شابهها حصون ومعاقل تحصين. الهرثمي: **مختصر سياسة الحروب**، ص ٥٦.

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠ / ص ٢٧٣، ٢٧٤؛ البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ٢٨٧؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥ / ص ٣٨؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢ / ص ٢٤؛ جميل نخلة: **حضارة الإسلام**، ص ٥؛ نعمان ثابت: **الجندية**، ص ٢٠.

(٢) قدامة: **الخراج**، ص ١٧١ ـ ١٧٤؛ السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٣٦.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نفقـــات الحـــرمين

لما تولى العباسيون خلافة الدولة الإسلامية، أولوا إقليم الحجاز عناية خاصة فقد اهتموا بأمور الحج من عدة جوانب، منها عمارة الحرمين الشريفين، والعمل على توسيع ما يحتاج إلى التوسعة، وترميم ما كان يحتاج إلى الترميم، والاهتمام بالكعبة الشريفة من حيث الكسوة والنظافة وغير ذلك كما اهتموا بتعبيد الطرق المؤدية إلى المشاعر المقدسة، وتزويدها بالمياه وبالعلامات الإرشادية، وحمايتها في كثير من الأحيان من قطاع الطرق واللصوص باستثناء فترة حروب القرامطة لتغلبهم على الخلافة، وتهديدهم أمور الحج والحجاج الآمنين.

كذلك اهتم الخلفاء بتوفير المياه اللازمة لسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة، إلى غير ذلك من المشروعات التي كانت تحت أعين الخلفاء باستمرار. وهذا الاهتمام ليس وليد صدفة من دار الخلافة العباسية، وإنما كان المبدأ الذي التزمه أولئك الخلفاء بما فيه من عمق المدى وبعد النظر، فالحجاز بالدرجة الأولى منبع الإسلام، ظهر فيه وانتشر منه، به مكة المكرمة قبلة العالم بأجمعه، والمدينة المنورة حاضرة الخلافة الإسلامية، حيث وضعت أولى التشريعات لتنظيم الإدارة الإسلامية، ولقد اهتم الخلفاء العباسيون بأهل الحديث في الحجاز وبعلمائه وشيوخه فأغدقوا عليهم العطاء والهدايا والصلات.

أما نفقات الحرمين فكانت تصرف من قبل ديوان النفقات في عاصمة الدولة الإسلامية فقد تحمل الديوان مسؤولية الإنفاق على الحرمين وطريقهما[1].

---

(١) السامرائي: **المؤسسات**، ص ٢٤١؛ حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، ج ٣/ ص ٣٠٣.

ففي كل عام يجهز الحج من دار الخلافة على أحسن وجه بقيادة الخليفة أو أمير من الأمراء. فكان أول من قاد الحج إلى مكة عم أمير المؤمنين داود بن علي بن عبدالله بن العباس في سنة ١٣٢هـ[١].

وقد حج أبو جعفر المنصور خلال خلافته أربع حجات (١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٢هـ). وفي كل حجة يحج ومعه الأموال الكثيرة النقدية والعينية، ليوزعها في أهل الحرمين وذلك حتى سنة ١٤٥هـ، حيث أمر بوقف ما كان يصرف إلى الحرمين الشريفين من أموال وسبب ذلك ثورة محمد النفس الزكية سنة ١٤٥هـ.

وقد أنفق المنصور في حج عام ١٤٠هـ كثيراً من الأموال، إذ أعطى أشراف القرشيين ألف دينار لكل واحد، ولم يترك أحداً إلا أعطاه، وقد اهتم بالأشراف أكثر من غيرهم، وأعطى قواعد قريش[*] صحائف الذهب والفضة، ووزع عليهم الثياب حتى قيل أن أحداً من الخلفاء لم يعطهم مثل ذلك[٢].

أما الخليفة المهدي فقد نهج سياسة تختلف عن تلك التي نهجها المنصور في خلافته، وخاصة بعد ثورة محمد النفس الزكية، للممالأت الحجازيين له، ولكن المهدي مال إلى التوفيق والمسالمة، وكان كريماً تجاه أهل الحجاز، إذ أغدق عليهم الأرزاق والصلات.

فأول عمل اتخذه المهدي تجاه أهل الحرمين هو حفر نهر الصلة من أعمال

---

(١) أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج**، ص ٩٥.

(*) قواعد قريش: شهيرات النساء من قريش، وخاصة كبيرات السن.

(٢) الزبير بن بكار: **نسب قريش**، ص ٣٠٣؛ ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٨/ ورقة ١٣ ب؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٢/ ورقة ١٤٢ أ؛ الجزيري: **درر الفوائد المنظمة**، ص ٢١٠؛ ابن فهد: **اتحاف الورى** ج ٢ ص ١٧٧؛ أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج**، ص ٩٦؛ **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد العشرون، ص ٦٦ السنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

واسط، فحفر وأحيَ ما عليه من الأرضين، وعمل المهدي على وقف كامل غلته على النفقات على الحرمين[1].

وفي سنة ١٦٠هـ نزع المهدي كسوة الكعبة، وكساها ثوباً جديداً، وقسم مبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم على أهل مكة والمدينة، علاوة على ما وصل إليه من أقاليم مصر واليمن، وقد قدر بنصف مليون دينار، ووزع (١٥٠,٠٠٠) ثوب[2] ثم جعل لأهل الحرمين صرة مالية تهدى إليهم في كل سنة، وهو أول من سن هذه السنة للملوك من بعده[3].

وفي سنة ١٦١هـ أمر المهدي بتعبيد طرق الحج، وحفر الآبار، واتخاذ البرك، وبنى الاستراحات، ووسعها عما كانت عليه من قبل، أي عما بناها السفاح والمنصور[4] حتى صارت طرق الحج وخاصة أن الطرق إلى الحجاز من أرفق الطرقات وآمنها[5].

وفي سنة ١٦٧هـ قدم الخليفة المهدي حاجاً وزائراً مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليه الإمام مالك بن أنس، وحضه على النفقة على أهل المدينة، فأمر بصرف خمسة أبيات مال، والبيت يساوي خمسمائة ألف درهم[6]. فبلغ إجمالي ما أنفق على أهل المدينة (٢,٥٠٠,٠٠٠) درهم. أما توزيع هذه الأموال فكان على النحو التالي:

---

(١) البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ٢٨٩؛ قدامة: **الخراج** ورقة ٧٢ ب المنزلة السادسة. «نفقات حفر نهر الصلة دفعت من بيت المال، إلا أن الخليفة استردها من المستفيدين من هذا النهر، فضاعف عليهم الضريبة لمدة خمسين سنة.
البلاذري: **فتوح البلدان**، ص ٢٩٠.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٨٣؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٥٧.
المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٤٤/٤٥؛ مجهول: **العيون والحدائق**، ج ٣/ ص ١٧٣؛ الجزيري: **درر الفوائد المنظمة**، ص ٢١٦.

(٣) البيحاني: **أشعة الأنوار**، ج ١/ ص ٤١٧.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٠/ ص ٤٨٦؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٦٠.

(٥) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ١٣٣.

(٦) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢/ ص ١٨١/١٨٢.

- مشيخة بني هاشم، نصيب الواحد منهم (٦٥) ديناراً وأقلهم (٤٥) ديناراً[١].
- مشيخة القرشيين، نصيب الواحد منهم (٤٥) ديناراً وأقلهم (٢٧) ديناراً[٢].
- مشيخة الأنصار، نصيب الواحد منهم (٢٧) ديناراً وأقلهم (١٧) ديناراً[٣].

أما بقية العرب فلم يعرف نصيب الواحد منهم[٤].

- مشيخة الموالي، نصيب الواحد منهم (١٥) ديناراً، وأقلهم (٤) دنانير[٥].

وكان العطاء يختلف باختلاف العشائر، فنصيب قبيلة هذيل لكل فرد (١٥ ديناراً) بينما نصيب آل الزبير (٥٠) ديناراً لكل واحد[٦]. ولا يوجد لدينا قوائم بمقدار مخصصات العشائر الأخرى.

إلا أن الخليفة المهدي جلس بنفسه يوزع العطاء بين أهل الحرمين، فكان يعطي الرجل من قريش (٣٠٠) درهم، ويكسوه سبعة أثواب[٧]. وقد وفد على المهدي نفر من وجوه قريش فأعطى كل واحد منهم (٧٠٠) دينار[٨].

وهذه الأموال التي كان يأمر المهدي بصرفها على أهل الحرمين هي عدا ما وزع على الفقهاء والعلماء والشعراء وأصحاب الحاجة من أهل الحرمين ممن

---

(١) ، (٢) ، (٣) الزبير بن بكار: **نسب قريش**، ص ١١١؛ الخطيب البغدادي: **بغداد**، ج ١٣/ ص ١٩٤؛ **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد العشرين، ص ٦٧. السنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

(٤) الزبير بن بكار: **نسب قريش**، ص ١١١.

(٥) ن. م. س. : ص ١١١؛ **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد العشرين، ص ٦٧، السنة ١٣٩٠/ ١٩٧٠م.

(٦) ن. م. س. : ص ١١١.

(٧) ن. م. س. : ص ٢٤٢؛ فاروق عمر: **العباسيون الأوائل**، ج ٢/ ص ١١٣.

(٨) ن. م. س. : ص ٢٤٣؛ ن. م. س. : ج ٢/ ص ١١٣.

يفدون على الخليفة في العاصمة أو ممن يتفقد الخليفة أحوالهم ويرسل الأموال إليهم.

واتبع الخليفة الرشيد سياسة المهدي، حيث مال إلى التوفيق والمسالمة، ولم يبخل بالأموال على أهل الحجاز، بل أغدق الأرزاق والصلات والهدايا عليهم كما أجرى العطايا على المهاجرين والأنصار، وعلى وجوه العلماء والأدباء وأهل المروءات[١].

وكذلك أمر الرشيد بإجراء القمح على أهل الحرمين، وتقدم بحملة من مصر إليهم[٢]، وعندما كان هارون الرشيد يؤدي فريضة الحج كان يصطحب معه نفراً من العلماء والفقهاء مجهزين بالنفقة السابغة والكسوة الفارهة الفاخرة[٣]، وكان يحمل معه الأموال الكثيرة ليصرفها على أهل الحرمين[٤]، ففي سنة ١٧٤هـ أمر لأهل المدينة بعشرة أبيات مال[٥]. وفي سنة ١٨١هـ، وزع الرشيد على أهل المدينة نصف عطائهم (٢٠٠,٠٠٠) دينار[٦].

وفي سنة ١٨٦هـ، حج الرشيد، وفرق في أهل مكة المكرمة مبلغ (١,٠٥٠,٠٠٠) دينار، ورحل إلى المدينة المنورة زائراً، وفرق في أهلها، هو

---

(١) الجهشياري: **الوزارة**، ص ١٣٤.
(٢) ن. م. س.: ص ١٧٧.
(٣) المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٥٢. «كان المحمل العراقي أجمل المحامل في العصر العباسي الأول، فكان مزيناً بالحرير ومرصعاً بالذهب، واللؤلؤ، حتى بلغت تكاليف زينته في أحد المواسم (٢٥٠,٠٠٠) دينار. شاكر مصطفى: **دولة بني العباس**، ج ٢/ ص ٢٦.
(٤) أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج** ص ٩٩.
(٥) ابن قتيبة: **الإمامة والسياسة**، ج ٢/ ص ١٨٥، بما يعادل خمسة ملايين درهم على أساس أن البيت من المال يساوي خمسمائة ألف درهم.
(٦) الزبير بن بكار: **نسب قريش**، ص ١٦٢، وهذا النص يدلنا على أن عطاء أهل المدينة يساوي أربعمائة ألف دينار، لأن الخليفة أعطاهم نصف العطاء.

وأولاده (الأمين، والمأمون) مبلغاً مساوياً لما فرقه في مكة المكرمة[1].

وحج الرشيد في سنة ١٨٨هـ، وأعطى أهل المدينة نصف العطاء[2] (٢٠٠,٠٠٠) دينار[3]. واستعمل الرشيد بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، ليقسم الأموال على أهلها، وقد بقي بكار هذا عاملاً للرشيد مدة اثني عشر سنة، وثلاثة أشهر وأحد عشر يوماً، وأخرج الرشيد على يديه ثلاث أعطيات بلغ مجموعها (١,٢٠٠,٠٠٠) دينار بمعدل (٤٠٠,٠٠٠) دينار في كل مرة[4].

وذات مرة أمر الرشيد بتوزيع (٢,٠٠٠,٠٠٠) درهم على أهل الحرمين، أي أنه جعل مليون درهم لكل من مكة، والمدينة.

وبجانب اهتمام الرشيد بأهل الحرمين أبدت زوجته السيدة «زبيدة» اهتماماً كبيراً هي الأخرى بأهل الحرمين، فقد عملت على تأسيس موردين يساقان لإيصال الماء إلى مكة، **أولهما**: حفر عين «حنين»، تلك التي تنبع من جبل شاهق يقال له «طاد»(*). وكان يجري من جبل «طاد» إلى حائط «حنين»، فاشترت زبيدة ذلك الحائط، وأجرت الماء في قنوات إلى مكة[6]. **أما الثاني**:

---

(١) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٦٥١/٦٥٢؛ ابن خلدون: **العبر**، ج ٥/ ص ٤٧٢؛ المقريزي: **الذهب المسبوك**، ص ٥١؛ ابن العماد: **شذرات الذهب**، ج ١/ ص ١٠٩؛ الجزيري: **درر الفوائد المنظمة**، ص ٢٢٢؛ أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج**، ص ١٠٠.

(٢) الطبري: **تاريخ**، ج ١١/ ص ٧٠١.

(٣) الزبير بن بكار: **جمهرة نسب قريش**، ص ١٦٣؛ **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد العشرين، ص ٧٠؛ السنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١٠/ ورقة ١٢ ب؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢٢٧؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٢٥١ ب.

(٥) ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٢١٦؛ العيني: **عقد الجمان**، ج ١٣/ ورقة ٢٣٥ أ، ب.

(*) بالقرب من مزارع الشرائع في طريق مكة ــ الطائف (طريق وادي السيل المؤدي إلى الطائف).

(٦) الأزرقي: **أخبار مكة**، ج ٢/ ص ٢٣١/٣٢٧؛ ابن فهد: **اتحاف الورى**: ج ٢/ ص ٢٤٩.

فهو «عين نعمان»، التي تنبع من أسفل جبل كرا، في منتهى وادي نعمان وتصب في قناة في موضع يقال له «الأوحر» من وادي نعمان، ومن وادي نعمان إلى بئر مطوية عظيمة تسمى «زبيدة» تقع شرق منى في وادي عرفة[1].

خصصت لسقيا الحجاج وفي المواسم الأخرى يساق الماء فيها إلى مكة المكرمة.

أما مقدار ما أنفق على حفر تلك العينين، فقد ذكر الأزرقي أن النفقة عليها بلغت (١,٧٠٠,٠٠٠) دينار[2].

أما اليعقوبي والمسعودي، فقد ذكرا هذه النفقة أيضاً وقالا إنها نفقة عين وادي نعمان (المشاش)، ولم يذكرا نفقات «عين حنين»[3]، ولم تكتف السيدة زبيدة بإيصال الماء إلى مكة فقط، بل عملت على حفر الآبار والسقايات والميضآت حول المسجد الحرام، وبنت دور السبيل وحفرت البرك في منى وعرفات، وحفرت آبار في منى على طريق مكة، وأوقفت على ذلك ضياعاً بلغت غلتها السنوية (٣٠,٠٠٠) دينار[4].

وفي سنة ١٩٦هـ استعمل المأمون على مكة والمدينة داود بن عيسى بن موسى وكلفه بتوزيع مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) درهم في أهل الحرمين[5].

وفي سنة ٢٢٥هـ أرسل المعتصم مع وزيره أحمد بن عمر بن شاذي مبلغ

---

(١) ن. م. س. : ج ٢/ ص ٣٢٧/٢٣١؛ وقد ذكرها اليعقوبي في كتابه: **مشاكلة الناس** ص ٢٦ باسم «عين المشاش» وكذلك المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ٣١٧.

(٢) الأزرقي: **أخبار مكة**، ج ٢/ ص ٣٢٧.

(٣) اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، ص ٢٦؛ المسعودي: **مروج الذهب**، ج ٤/ ص ٣١٧؛ الشريشي: **شرح مقامات الحريري**، ج ٢/ ص ٤٣٣.

(٤) اليعقوبي: **مشاكلة الناس لزمانهم**، ص ٢٦.

(٥) ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ١٥٥.

(٢٥,٠٠٠) دينار ليفرقها في أهل الحرمين «على الهاشميين، والقرشيين، وعموم الفقراء»[١].

وفي عهد الواثق دلت الروايات على أن أهل الحجاز عاشوا في رغد من العيش، وسعة من الأموال، حتى قيل أنه لم يبق في مكة والمدينة في أيامه سائل يطلب حاجة[٢].

إلا أن المصادر لا تسعفنا بمقدار ما كان يوزع على سكان الحرمين الشريفين، «ولما بلغهم موته كان نساء المدينة يخرجن في كثير من الليالي إلى البقيع ويبكينه»[٣]، وهذا يعكس مدى اهتمام الواثق بشؤون الحرمين ورعاية سكانهما.

اهتم المتوكل على الله بأهل الحرمين، ففي سنة **٢٤٥هـ**، نقصت المياه بمكة، حتى بلغ ثمن القربة ثمانين درهماً، فأرسل المتوكل (١٠٠,٠٠٠) دينار لحفر وتوسيع عين زبيدة[٤].

وفي سنة **٢٤٦هـ**، أرسل المتوكل مع أمير الحج في ذلك العام وهو محمد بن عبدالله بن طاهر مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) دينار، توزع على أهل الحرمين، ومبلغ (١٠٠,٠٠٠) دينار لإجراء الماء من عرفات إلى مكة[٥]، وفيها أمر الخليفة

---

(١) الثعالبي: **ثمار القلوب**، ص ٢٠٤. وهذا المبلغ أرسله المعتصم مع وزيره عندما قرر عزله وإبعاده عن الوزارة سنة ٢٢٥هـ، ففضل العيش في مكة، فوصله بمبلغ عشرة آلاف دينار، وأرسله إلى مكة، وأنفذ معه نفقات أهل الحرمين.
ن. م. س. : ص ٢٠٤.

(٢) اليعقوبي: **تاريخ**، ج ٢/ ص ٤٨٣؛ مصطفى الخبابي: **البحر الزاخر**، ج ١/ ورقة ٣٨٦ ب؛ القلقشندي: **مآثر الانافة**، ج ١/ ص ٢٢٥.

(٣) القلقشندي: **مآثر الانافة**، ج ١/ ص ٢٢٥.

(٤) الطبري: **تاريخ**، ج ١٢/ ص ١٤٤٠؛ ابن الأثير: **الكامل**، ج ٥/ ص ٢٩٩؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، ج ١٠/ ص ٣٤٦؛ السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ١٤٨.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ١١/ ورقة ١٤١ أ، ب؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٢/ ص ٣٢٢؛ السيوطي: **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٤٩؛ الجزيري: **درر الفوائد المنظمة**، ص ٢٢٩.

المتوكل ألا يوقد عند المشعر الحرام، وجميع المشاعر إلا الشمع، وكان قبل ذلك يوقد بالزيت والنفط[1].

أما الخيفة المقتدر فيبدو أنه خصص مبالغ سنوية للصرف على الحرمين، وعلى أهله وقدر هذا المبلغ بـ (٣١٥٤٢٦) دينار[2].

وأول مبلغ وصل من الخليفة المقتدر إلى الحرمين كان في عام ٢٩٦هـ، ومقداره (٣٥٤٢٠) دينار، واستمر المبلغ في الزيادة سنوياً حتى وصل إلى ما ذكر بعاليه، واستمر يصرفها المقتدر حتى نهاية خلافته[3] (٣٢٠هـ).

وعلاوة على صرف تلك الأموال السنوية على الحرمين الشريفين، عمد المقتدر إلى اتباع خطوات جعلت للحرمين مورداً سنوياً معلوماً، فقد أمر بوقف عدد من الضياع السلطانية القريبة من العاصمة ـ بعد مشاورة وزيره علي بن عيسى ـ كان واردها السنوي (١٣,٠٠٠) دينار على الحرمين، كما أوقف إيراد ضياع أخرى في منطقة السواد، وجملة ذلك الإيراد السنوي (٨٠,٠٠٠) دينار[4].

فكانت أموال تلك الأوقاف ترسل إلى الحرمين للنفقة على شؤونها، وما تبقى يصرف على سكانها، على أن هذه الأوقاف كانت ترسل، علاوة على المخصصات التي أدرجت في ميزانية الدولة للانفاق على الحرمين الشريفين.

---

(١) أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج**، ص ١٠٤.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم**، ج ٦/ ص ٦٩/٧٠؛ ابن دحية: **النبراس**، ص ١١٢؛ ابن دقماق: **الجوهر الثمين**، ورقة ٢٦ ب؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، ج ٣/ ص ٢٣٤؛ زيدان: **التمدن الإسلامي**، ج ٢/ ص ٣٦٧؛ الكبيسي: **المقتدر**، ص ٥٨؛ كلشن خلفا: **نظمي زاده**، ص ٧٩.

(٣) الجزيري: درر **الفوائد المنظمة**، ص ٢٣٢؛ أحمد الرشيد: **حسن الصفا والابتهاج**، ص ١٠٥.

(٤) الصابي: **الوزراء**، ص ٢٨٦؛ ياقوت: **معجم الأدباء**، ج ٥/ ص ٢٧٩؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص ٤٩.

أما في خلافة القاهر، فقد قدر ما أنفقه على الحرمين والثغور معاً بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار[1]، والظاهر أن هذا هو إجمالي ما أنفقه القاهر خلال فترة خلافته.

□ □ □

(١) الميداني: تكملة تاريخ الطبري، ج ١/ ورقة ٥٠.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل الخامس

النفقات الطارئة

رَفعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل الخامس

النفقات الطارئة

ويقصد بالنفقات الطارئة النفقات التي تحدث بدون سابق إنذار على هيئة حوادث زمنية سواء للأشخاص أو البلدان، وسواء في المال أو الزراعة، وتتمثل هذه الحوادث والحالات الطارئة في الفيضانات والحرائق والزلازل أو السرقات، فتقوم الدولة بتعويض الشخص أو أهل تلك الناحية، وقد اهتمت الدولة العباسية بمثل هذا النوع من النفقات، وقد شملت الكثير من المتضررين بالمساعدة وعوضتهم بالأموال. وسوف يتضح ذلك من خلال القائمة التالية التي استقينا معلوماتها من المصادر المعتمدة.

الخليفة	الشخص أو الناحية التي تضررت	نوع الضرر	مقدار التعويض بالدرهم
الرشيد	تاجر من تجار الكوفة	سرقة	١٠٠,٠٠٠[١]
المعتصم	عدد من المزارعين «لم يعرف مكانهم»	تلف مزروعاتهم	٥,٠٠٠,٠٠٠[٢]
«	الأسواق التجارية ببغداد	حريق	٥,٠٠٠,٠٠٠[٣]
«	سوق الخزازين ببغداد	حريق	٥,٠٠٠[٤]

(١) ابن عبد ربه: **العقد الفريد** ج ١ ص ٣٦٢.
(٢) الخطيب البغدادي: **بغداد** ج ٤ ص ١٤٩.
(٣) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٢ ص ١٠٢ وذلك في سنة ٢٢١هـ.
(٤) وكيع: **أخبار القضاة** ج ١ ص ١٦٨؛ الشيخلي: **الأصناف** ص ١٥٥.

الخليفة	الشخص أو الناحية التي تضررت	نوع الضرر	مقدار التعويض بالدرهم
الواثق	منازل الكرخ[1]	حريق	١,٠٠٠,٠٠٠ [2]
المتوكل	بلاد المغرب (كل ما يقع غرب العراق بما فيها أنطاكية حيث سقط منها (١٥٠٠) منزل ومن سورها أكثر من (٩٠) برجاً	زلازل	٣,٠٠٠,٠٠٠ [3]
المعتمد	التجار	سرقة وقطاع طرق[4]	؟؟
المعتضد	رجل لم يعرف اسمه	توفي	١٠,٠٠٠,٠٠٠ [5]

(١) وكيع: **أخبار القضاة** ج ١ ص ١٩٨، بينما يشير ابن العماد إلى «أن المبلغ كان خمسة ملايين درهم» أما الكرخ، فلا نعلم هل هو كرخ بغداد أم كرخ سر من رأى. ابن العماد: **شذرات الذهب** ج ٢ ص ٥٦، «وذلك في سنة ٢٢٥هـ».
أما الطريقة التي كان يتسلم بها المتضرر التعويض فكانت على النحو التالي:
يجلس الشخص أمام المندوب الذي معه المال، ويحلف على أنه احترق له دكان أو تضرر من كذا.. أو سرق له كذا.. فيقوم المندوب بتعويضه بالأموال اللازمة لذلك. وكيع: **أخبار القضاة** ج ١ ص ٢٩٨، والظاهر أن الأموال التي تصرف للمتضررين لم تكن تسد الحاجة، كما أشار إلى ذلك التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٢ ص ١٠٣.

(٢) الأربلي: **خلاصة الذهب** ص ٢٢٤.

(٣) الطبري: **تاريخ** ج ١٢ ص ١٤٣٩؛ ابن الجوزي: **المنتظم** ج ١١ ورقة ١٣٦ أ؛ ابن الأثير: **الكامل** ج ٥ ص ٢٩٨؛ ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٢ ص ٣١٩؛ ابن العماد: **شذرات الذهب** ج ٢ ص ١٠٧.

(٤) مجهول: **العيون والحدائق** ج ٤ ص ٩٩ «كان صاحب الزنج يرسل رجاله للاستيلاء على ما يرد إلى مدينة الموفق (الموفقية) من الأموال سواء كانت على السفن أو على قوافل أخرى، فيقوم الموفق بتعويض التجار عما لحقهم من خسارة». ن. م. س.: ج ٤ ص ٩٩.

(٥) التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٤ ص ١٣٩، «وهذا النص فريد من نوعه، ويدلنا على أن القاضي أو الحاكم أو ولي الأمر إذا أدب شخصاً جانياً ومات من التأديب، فإن ديته =

الخليفة	الشخص أو الناحية التي تضررت	نوع الضرر	مقدار التعويض
المقتدر		لحوادث النفقات	١٧٨,٩٤٠ دينار[1]
الراضي	سوق الكرخ	حريق	٣,٠٠٠ دينار[2]
الراضي	الكرخ	حريق	١٠,٠٠٠ دينار للهاشميين[3]
			٤٠,٠٠٠ دينار للعامة[4]

من هذه القائمة المتواضعة، في معلوماتها، والتي لا تمثل كل ما صرف على الحوادث غير أنه قد حصلت كوارث كثيرة خلال الفترة (١٣٢ ــ ٣٣٤هـ) من الزلازل، وسقوط البرد بأحجام كبيرة، والفيضانات المدمرة والمتكررة، ومن المياه التي تغمر المزروعات بفعل تخريب متعمد ــ والحرائق، والأوبئة والأمراض،

= تدفع من بيت المال. كما حدث ذلك زمن الخليفة المعتضد، فقد كتب إليه (أبو حازم القاضي) قاضي الكرخ أنه أدب شيخاً فمات، وكان تأديبه في مصلحة المسلمين، وأمر بدفع ديته من بيت مال المسلمين، وفعلاً دفعها المعتضد كما أشار النص إلى ذلك»، التنوخي: **نشوار المحاضرة** ج ٤ ص ١٣٩.

(١) الصابي: **رسوم دار الخلافة** ص ٢٦، وهذا المبلغ خصصه المقتدر لحوادث النفقات فقد قدر لها في الشهر مبلغ (١٦٥٣٠) دينار، وفي السنة (١٧٨٩٤٠) دينار ويدل ذلك على مراعاة الخليفة لحوادث الأمور ونكبات الدهور. وعلى أنه كان يهتم بأحوال المعوزين، فقد مرّ ذات يوم فرأى في طريقه داراً محترقة، وشيخاً يبكي.. فلما عرف أن داره قد احترقت، وأنه افتقر.. أمر أن تبنىٰ له الدار كما كانت، وأنفق على ذلك من مال الحوادث. آدم متز: **الحضارة الإسلامية** ج ١ ص ١٩١.

(٢) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٢٧٦؛ الشيخلي: **الأصناف** ص ١٥٥.

(٣) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٢٦٧؛ الميداني: **تكملة تاريخ الطبري** ج ١ ورقة ٦٢ أ. وقال الميداني «إنه احترق ثمانية وأربعون صنفاً من أسواق الكرخ دفعة واحدة». ن. م. س.: ج ١ ورقة ٦٢ أ.

(٤) ابن الجوزي: **المنتظم** ج ٦ ص ٢٦٧، وبعد فترة الخليفة الراضي حتى سنة ٣٣٤هـ حصلت جملة حرائق متكررة في سوق الخناطين وسوق الجلود، والأساكفة، وغيرها ولم تشر المصادر إلى أن الدولة تولت تعويض أصحابها.

والحروب، والجراد والحشرات الضارة، الهجرات الناجمة عن الإرهاب، وقد أدى ذلك إلى مجازر بشرية واسعة النطاق ومجاعات متكررة وارتفاع حاد في الأسعار. ولم نجد لأغلبها مقدار ما عُوضت به.

أما من حيث تدخل الدولة في حالات الغلاء وانتشار المجاعة، فقد تدخلت في سنة ٣٠٧هـ، حين أخر حامد بن العباس ـ ضامن ضرائب السواد ـ بيع حاصله حتى ارتفعت الأسعار في بغداد إلى درجة خطيرة. وقد عمل الخليفة على إنقاذ الحالة، بتحديد الأسعار، يقول مسكويه: «فتقدم المقتدر بالله بفتح الدكاكين والبيوت التي لحامد وللسيدة والأمراء وأولاد الخليفة والوجوه من أهل البلد وقام ببيع الحنطة بنقصان خمسة دنانير في الكر، وبيع الشعير، بحسب ذلك، وبمطالبة التجار والباعة بأن يبيعوا بمثل هذا السعر، فسعر الكر المعدل بخمسين دينار، وتقدم إلى الدقاقين بذلك فرضي العامة وسكنوا وانحل السعر»[1].

وسببت قلة الأمطار (كما في سنة ٣٢٩هـ)، وتلف الزروع بتأثير الجراد، قلة الحاصل والغلاء، ولم يكن للحكومة احتياط من المحاصيل لتنقذ الناس من المجاعة وكل ما كانت تستطيعه هو جلب القوت إلى الأماكن المبتلاة بالمجاعة من الخارج[2].

ـ وكان الخليفة المعتصم أكثر الخلفاء اهتماماً بتعويض المتضررين، فقد أنفق في ذلك الكثير من الأموال.

---

(١) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٣٤ ـ ٣٥. والكر المعدل: عرفه ابن منظور بقوله: «والكر مكيال لأهل العراق»، **لسان العرب** ج ٦، باب الراء، فصل الكاف. وقد حدد الخوارزمي مقداره بقوله «كان الكر الكبير الوافي في بغداد والكوفة = ٦٠ قفيزاً كل قفيز ثمانية مكاكيك، كل مكوك ثلاث كيلجات، كل كيلجة ٦٠٠ درهم من القمح بما يعادل (٢٧٠٠) كيلوغرام. **مفاتيح العلوم** ص ١٥؛ علي مبارك: **الميزان في الأقيسة والأوزان** ص ٧٠.

(٢) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٢٢٥؛ مسكويه: **تجارب الأمم** ج ٣ ص ٣٠٢؛ الدوري: **تاريخ العراق الاقتصادي** ص ٢٣٨.



نفقـــات مــــال الفـــداء

ونفقات مال الفداء، هي من النفقات الحادثة التي كانت الدولة العباسية تقوم بالإنفاق عليها، وعن تلك النفقات نرى المؤرخ القدير المسعودي يفيض في ذلك ويعطي معلومات جيدة عن الأفدية، من حيث عددها، وسنوات حصولها واستعداد الدولة للفداء من تجهيز الجيوش بالسلاح والخيل والقوة.

ويمكننا أن نستعرض تلك الأفدية على ضوء ما ذكره المسعودي في كتابه[١]:

الخليفة	رقم الفداء	السنة	المكان	عدد من فودي به	مقدار مال الفداء
هارون الرشيد	الأول	١٨٩هـ	اللامس بالقرب من طرسوس	٣٧٠٠[٢]	؟
	الثاني	١٩٢هـ	اللامس	٢٥٠٠[٣]	؟
المأمون	الثالث	٢١١هـ	؟	؟	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٤]

(١) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ١٨٩ ــ ١٩٦.

(٢) ن. م. س. : ص ١٨٩ ــ ١٩٠ «وحضر هذا الفداء (٣٠,٠٠٠) جندي من جنود الثغور وحضره (٥٠٠,٠٠٠) من أهل الثغور وغيرهم من أهل الأمصار واستمر لمدة أربعين يوماً». ن. م. س. : ص ١٨٩.

(٣) ن.م.س.: ص ١٩٠: «وحضره مئات الآلاف من الناس»؛ ن.م.س.: ص ١٩٠.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٢ ص ٢٠١ «ولم يذكر هذا الفداء المسعودي ولما فتح المأمون حصن قرة اشترى السبي بمبلغ (٥٦,٠٠٠) دينار، ثم خلا سبيلهم وأعطى كل منهم ديناراً واحداً». طيفور: **بغداد** ج ٦ ص ٢٦٤.

الخليفة	رقم الفداء	السنة	المكان	عدد من فودي به	مقدار مال الفداء
الواثق	الرابع	٢٣١هـ	؟	٤٣٦٢ [١]	٨٧٢٤ دينار
المتوكل	الخامس	٢٤١هـ	اللامس	٢٢٠٠ [٢]	؟
«	السادس	٢٤٦هـ	اللامس	٢٣٦٧ [٣]	؟
المعتضد	السابع	٢٨٣هـ	اللامس	٢٤٩٥ [٤]	؟
المكتفي	الثامن	٢٩٢هـ	اللامس	١١٥٥ [٥]	؟
«	التاسع	٢٩٥هـ	اللامس	٢٨٤٢ [٦]	؟
المقتدر	العاشر	٣٠٥هـ	اللامس	٣٣٣٦ [٧]	١٧٠,٠٠٠ دينار [٨]
«	الحادي عشر	٣١٣هـ	اللامس	٣٩٨٣ [٩]	؟

(١) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ١٩٠، أما مسكويه فقد ذكر أن الواثق دفع لكل أسير يقول بخلق القرآن «دينارين، وثوبين»، فبلغ ما حصل لجميعهم من المال (٨٧٢٤) دينار، ومن الثياب (٨٧٢٤) ثوب. **تجارب الأمم** ج ٦ ص ٥٣٢.

(٢) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ١٩١.

(٣) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ١٩٢.

(٤) ن. م. س. : ص ١٩٢، ودفع مال الفداء خمارويه بن أحمد بن طولون، صاحب مصر والشام. ن. م. س. : ص ١٩٢.

(٥) ن. م. س. : ص ١٩٢ «ولم يكتمل الفداء لأن الروم غدروا بالمسلمين، حيث أنهم انصرفوا ببقية الأسرى».

(٦) ن. م. س. : ص ١٩٣.

(٧) ن. م. س. : ص ١٩٣.

(٨) مسكويه: **تجارب الأمم** ج ١ ص ٥٥، وأعطى صلة لكلا الرسولين من ملك الروم (قسطنطين بن ليون)، عندما وصلا إلى الخليفة المقتدر ــ للتفاوض معه بشأن الفداء، وكانت الصلة مبلغ خمسين بدرة ورقاً، في كل بدرة خمسة آلاف درهم. الخطيب البغدادي: **بغداد** ج ١ ص ١٠٥، وبلغ مجموع ذلك (٢٥٠,٠٠٠) درهم بينما ذكر ابن الأثير في كتابه الكامل ج ٦ ص ٣٠٥، أن مقدار مال الفداء في تلك السنة هو (١٢٠) ألف دينار، وتبعه في ذلك ابن خلدون في كتابه: **العبر** ج ٦ ص ٨٠٧، ولكن اعتمدنا رواية مسكويه لأنه يسبق ابن الأثير بما يقارب مائتي عام.

(٩) المسعودي: **التنبيه والإشراف** ص ١٩٣.

الخليفة	رقم الفداء	السنة	المكان	عدد من فودي به	مقدار مال الفداء
الراضي	الثاني عشر	٣٢٦هـ	اللامس	٦٣٠٠[١]	؟

ولم تسعفنا المصادر بشيء غير ما ذكر عن نفقات تلك الأفدية، إلا أن المسعودي أشار في كتابه (**التنبيه والإشراف**) إلى أنه قد تعرض لهذه الأفدية بدراسة موسعة عن كيفية وقوعها، ومن يحضرها، ومن ترسّل فيها، وتوسطها بين المسلمين والروم، وشروطها ومقادير النفقات فيها، وهدفها، وما كان بين المسلمين والروم من المغازي في البر والبحر، من الصوائف والشواتي. ذكر ذلك في كتابيه: (**فنون المعارف، وما جرى في الدهور والسوالف**) وفي كتاب (**الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار**). وفي حقيقة الأمر أنني إلى الآن لم أسمع شيئاً عن كلا الكتابين. ولعل الزمن يكشفهما لنا، أو أحدهما إن شاء الله.

ومن نفقات الحوادث، تلك الأموال التي كانت تعطيها الدولة مكرهة للقرامطة. والسبب في ذلك ما كانت تثيره هذه الفرقة الخارجة عن تعاليم الإسلام من الرعب تجاه حجاج بيت الله الحرام، ففي عام ٢٩٤هـ تعرض الحاج لأذى القرامطة، ونهب أموالهم، فقد نهبوا ما يزيد على مائة ألف دينار[٢]. وفي سنة ٣٠١هـ تعرض الحاج لأذى القرامطة، فعملوا على قتل الحجاج ونهب

(١) ن. م. س. : ص ١٩٣.
وقد ذكر المسعودي غير هذه الأفدية، ولكنه لم يعيرها أي اهتمام لصغرها في نظره، وقال إن الصحيح والمعول عليه هو ما رسمناه دون ما عداه، والذي رسمه هو الذي أثبتناه. أما الأفدية الأخرى فقد ذكر منها، فداء في عهد الخليفة المهدي، ولم يذكر سنته. وفداء في عهد الرشيد سنة ١٨١هـ، وفداء في عهد الأمين سنة ١٩٤هـ، وفداء في عهد المأمون سنة ٢٠١هـ، وفداء في آخر أيام المتوكل سنة ٢٤٧هـ، وفداء في أيام المعتمد سنة ٢٥٨هـ.

(٢) أحمد الرشيدي: **حسن الصفا والابتهاج** ص ١٠٥.

أموالهم[1]. وكذلك فعلوا في سنة ٣١٢هـ، وفي سنة ٣١٤هـ رجع الحاج العراقي من الطريق خوفاً من القرامطة. وكذلك في سنة ٣١٦هـ لم يحج أحد من العراق لنفس السبب، وفي سنة ٣١٧هـ، تعرض محمل بغداد لنهب القرامطة، وتوقف الحج من العراق لمدة سنتين[2]. وهكذا توالت هجمات القرامطة ونهبهم للحجاج والاعتداء على حرماتهم وممتلكاتهم، مما اضطرت معه الدولة إلى أن تحمي الحاج بالمال. يدفع في كل عام، وقال في ذلك الصولي «وورد رسول القرمطي الهجري يطالب بضريبته التي رسمت له في كل سنة لحفظ الحاج»[3] ولم يكن من سبيل أمام هجمات القرامطة المتكررة إلا المال، فقد أبرموا اتفاقاً مع الزعيم الجنابي (أبو طاهر، سليمان) في سنة ٣٢٧هـ، بفضل جهود عمر بن يحيى العلوي، وتأثيره الروحي على القرامطة، تدفع الدولة العباسية بمقتضى هذا الاتفاق مبلغاً من المال للجنابيين (القرامطة) مقابل عدم تعرضهم للحجاج، وتم الاتفاق على أن تدفع الدولة عن كل جمل خمسة دنانير، وعن المحمل سبعة دنانير[4]. وبلغت الضريبة السنوية التي تدفع للقرامطة مبلغ خمسين ألف دينار[5]. وفي خلافة المتقي تأخرت ضريبة القرامطة، فراسلوا الخليفة مهددين بشأنها، فأرسل إليهم منها مبلغ عشرين ألف دينار[6].

ولقد شارك الاخشيديون في مصر في إطفاء لهج القرامطة، فهم لا يدخرون وسعاً في استخدام المال ما دام ذلك سيؤدي إلى راحة الحجاج، وإفساح الطريق لهم لتأدية مناسكهم، فقد كانوا يدفعون للقرامطة مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) دينار[7].

---

(١) ن. م. س. : ص ١٠٦. (٢) ن. م. س. : ص ١٠٨.

(٣) الصولي: **اخبار الراضي والمتقي** ص ٢٠٥.

(٤) ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة** ج ٣ ص ٢٦٤؛ أحمد الزيلعي: **مكة وعلاقاتها الخارجية** ص ٣١.

(٥) ابن الجوزي: **المنتظم** ج٦ ص٣٠٠ ــ ٣٠١؛ أحمد الزيلعي: **مكة وعلاقاتها الخارجية** ص ٣٢.

(٦) الصولي: **أخبار الراضي والمتقي** ص ٢٠٥.

(٧) المقريزي: **اتعاظ الحنفا** ج ١ ص ١٨٧، «ولم يشر النص إلى كونها ضريبة سنوية أو دفعت لمرة واحدة فقط»، أحمد الزيلعي: **مكة وعلاقاتها الخارجية** ص ٣٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخَاتِمَة
نَتائج الدرَاسَـة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخـــاتمـــة

نتائج الدراسة

يعتبر موضوع (النفقات وإدارتها في الدولة العباسية) من الموضوعات الجديدة في دراسة الحضارة الإسلامية. ومن خلال الدراسة السابقة لجميع فصول البحث تكونت عدة آراء وملاحظات عبارة عن مجموعة من النظم والتقارير، السائدة آنذاك (في الدولة العباسية)، حيث أمكن الاطلاع على نظام النفقات بجميع فروعه فبرزت نتائج البحث على النحو التالي:

ـ تمتع خلفاء الدولة العباسية (خلال مرحلة البحث) بسياسة مميزة تجاه إنفاق الموارد المالية، التزم الكثير منهم، سياسة الحزم والشدة، والسهر على مصالح الأمة الإسلامية. بينما تساهلت فئة أخرى وهي قلة من الخلفاء في أمور الخلافة مما كان مسرحاً للمناوئين والخصوم السياسيين فتعثرت أمور الإنفاق في أغلب فترات حكم تلك الفئة.

ـ منح النظام المالي في الدولة العباسية سلطات واسعة لأقاليم الدولة المختلفة من أجل تسهيل مصالحها، مما يبرر القول بأن هناك اتجاهاً لا مركزياً قد ساد المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية.

فكانت الأقاليم تنفق أموالها على مصالحها ويرسل الفائض إلى عاصمة الخلافة فهي تتسلم الفائض من الواردات بعد الإنفاق في بعض الأقاليم، وتقوم في الوقت نفسه بتسديد النقص في الأقاليم التي تكون وارداتها أقل من النفقات فيها، إضافة إلى المسؤولية المشتركة التي يتضمنها الإنفاق على مركز الخلافة.

ـ وجود جهاز إداري متكامل ليقوم بتسيير وإدارة أمور نفقات الدولة،

وكان على رأس ذلك الجهاز الإداري، ديوان النفقات الذي استمر يزاول نشاطه حتى بداية عصر إمرة الأمراء، حين تسلط أمراء الأمراء على الأموال، وبطلت بيوت الأموال وبذلك تقلص نفوذ ديوان النفقات.

وجود أجهزة إدارية أخرى أسهمت مع ديوان النفقات في الصرف على أوجه الإنفاق المختلفة كديوان الخراج، وديوان بيت المال. وديوان الجند، بالإضافة إلى أنه كان يوجد في كل ديوان من دواوين الدولة إدارة فرعية خاصة بالصرف على موظفيها مرتبطة بديوان النفقات أو بديوان بيت المال.

ـ وعند الحديث عن نفقات دار الخلافة نجد أن مال البيعة شكل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة وخاصة إبان الأزمة المالية التي مرت بها الدولة العباسية، وعلى أية حال نجد أن هذا البند (مال البيعة) احتل مكاناً بارزاً في نفقات دار الخلافة وعمل الخلفاء على توفير الأموال لذلك البند، وكان إنشاء هذا النوع من النفقات لتفادي المشاكل والفتن والثورات التي قد تنجم عند تولية الخلافة من رشح لها لأن مبدأ الوراثة لعب دوراً رئيسياً في ذلك، ومن هنا عمل الخلفاء على استمالة قلوب الشعب بإغداق الأموال وتوزيعها، وربما كان للجند الحظ الوافر في تلك الأموال وخاصة إبان الفوضى العسكرية، التي لعب الجيش فيها دوراً فعالاً في تصريف أمور الدولة. ثم أن مال البيعة كان يشكل تقليداً أساسياً من تقاليد إتمام مراسيم المبايعة الشرعية للخليفة.

ـ ومن نفقات دار الخلافة، نفقات الخلفاء أنفسهم، النفقات الشخصية، وكانت في بعض الفترات واضحة ومحددة، بينما نجدها في الأزمات المالية غير محددة ولا واضحة أما في أواخر فترة البحث، فكان يصرف للخلفاء رواتب محددة وثابتة، ومن ذلك نرى أنه كان للخلفاء نفقات خاصة، تهم الخليفة بالدرجة الأولى.

ـ ومن نفقات دار الخلافة الأموال التي كان يخصصها الخلفاء للإنفاق على موائدهم ومشاربهم، وما يلزم مطابخهم، وقد تفاوت صرف الأموال بين القلة والكثرة، وذلك يعود إلى رأي الخليفة، إذا أراد أن يوسع في نفقات

المطابخ أو أراد أن يقلل من ذلك كما عمل الخليفة المهتدي بالله حينما خصص مبلغاً رمزياً فقط ليصرف منه على نفقات مأكله ومشربه، لقد حفلت موائد الخلفاء بصنوف الأطعمة والأشربة مما انعكس أثره على كثير من رجالات العلم، حينما عملوا على تأليف كثير من الكتب المتخصصة في فن الطبخ، وكتب التاريخ تروي لنا روايات عجيبة حول موائد الخلفاء وكثرتها.

ـ ومن نفقات دار الخلافة تلك الأموال التي خصصت لشراء الجواري، وقد تتضاعف أثمانهن حينما يجمعن بين الجمال وصناعة الغناء وإنشاد الشعر، ومما يلاحظ أن الجواري خلال العصر العباسي الثاني لم يكن لهن تلك المكانة التي كن يتمتعن بها في العصر الأول، ولم تشر المصادر إلى مبلغ أثمان شرائهن، لظروف ربما تكون مالية بحتة، وكذلك أنفقت الدولة كثيراً من الأموال على الخدم والحشم، وكذلك أنفقت الأموال الكثيرة على الأتراك وجواريهم ابتداء من عصر الخليفة المأمون، حتى أن الخليفة المعتصم خصص لهؤلاء الأتراك وعوائلهم رواتب جارية، وأثبت أسماءهم في الدواوين.

ـ ومن نفقات دار الخلافة، ما خصصه الخلفاء لنسائهم ابتداء من مرحلة الزواج وقد مرّ بنا في البحث نماذج لتلك النفقات ورأينا مدى الإسراف الواضح في إقامة مثل تلك الزيجات، وكذلك خصصت مبالغ للإنفاق عليهن، بل وخصص لكثيرات رواتب جارية، ورأينا أن بعضهن كن يلعبن دوراً مهماً في تصريف أمور الدولة، وقد شكلت كثرة تلك الأموال التي كانت تصرف على النساء عجزاً مالياً واضحاً، بل إن الخزينة كانت تستعين ببعض نساء الخلفاء في سد العجز الحاصل في مالية الدولة.

ـ وتحملت مالية الدولة العباسية الإنفاق على أولاد الخلفاء، فقد كان يصرف لكثير منهم مخصصات شهرية، وكان الخلفاء يمنحون أولادهم الصلات والهدايا، وتتحمل مصاريف زواجهم، وكذلك نفقات الختان، ونفقات التعليم (التأديب) وقد انعكس أثر تعليم أولاد الخلفاء على شخصياتهم، لأن الخليفة حينما يختار من يعَلم ابنه، فإنما يعده بذلك ليكون خليفة للمسلمين، فيجب أن يتحلى بصفات الخلفاء وآدابهم.

ـ وتحملت خزينة الدولة العباسية النفقة على بني هاشم، والسبب في أن الخلفاء جعلوا للهاشميين رواتب جارية هو مؤازرتهم الخلافة، ونصرتهم لها، إذ أنهم كانوا مع الدعوة العباسية منذ كانت فكرة، حتى قامت الدولة. فعملت الدولة على صرف رواتب لهم، وكان الخلفاء يمنحونهم الصلات والهدايا في كثير من المناسبات، وقد تأثرت أرزاقهم كثيراً بالأوضاع العامة المتزايدة للدولة، ومع ذلك يتعثر بيت المال في قدرته على مقابلة هذه النفقات رغم ضآلتها، مما تسبب عن حالات المواجهة المتكررة بينهم وبين الوزراء الذين حملوا مسؤولية تلك الأوضاع.

ـ وكذلك قامت دار الخلافة بإجراء الأرزاق على جمهور بني طالب، وكانت تلك الأرزاق مرتبطة في كثير من الأحيان بأمن الخلافة ووحدتها، ولا شك أن تكون الصلات المرتبطة بمثل هذا الهدف الجليل كبيرة وفخمة، إلا أن المصادر لم تقدم الصورة الكاملة عن مثل هذا النوع من الإنفاق.

ـ وكان من أبواب النفقات في الدولة العباسية تلك الأموال التي صرفت على العلماء والفقهاء فقد صرفت لهم الرواتب الجارية التي كانت تخضع لطبيعة الظروف المالية التي تمر بها الدولة وإمكانات بيت المال، ومدى اهتمام الخليفة بالعلم والعلماء. وكذلك عمل الخلفاء على دفع الصلات، التي كانت متقاربة في مبالغها، ورأينا من خلال نصوص البحث أن اهتمام خلفاء العصر العباسي الثاني بالعلماء قد تأثر إلى درجة كبيرة بحالة الفوضى التي شهدها العصر. تلك الحالة التي لم يقتصر أثرها السلبي على العلماء دون غيرهم بل شملت حتى أعلى مناصب الدولة.

ـ ومن أبواب الإنفاق على دار الخلافة الأموال التي خصصت لجمهور الأطباء، فقد حظيت دار الخلافة بعدد من الأطباء المهرة، اهتم بهم الخلفاء وأكرموهم وخصصوا لهم المرتبات والصلات السخية، حتى أن ثروة أحدهم كان يضرب بها المثل في الكثرة، إلا أن ندرة المعلومات التي تقدمها المصادر في هذا المجال يجعل من الصعب الوصول إلى صورة واضحة، رغم الاهتمام الكبير

الذي خصّ به الأطباء نتيجة إنجازاتهم ذات العلاقة المباشرة بالخلفاء والإدارة المركزية.

ـ أما نفقات الأدباء والشعراء، فقد احتلت مكاناً بارزاً في نفقات دار الخلافة، وحظيت بالنصيب الأوفر من الدراسة لتوفر المعلومات حيالها، ومن خلال الدراسة السابقة استنتجنا ما يلي:

* لم يكن الجاري والصلات متساوية، بل كان لكل شخص نصيبه على ضوء إنتاجه والإعجاب به.

* ويستنتج من النصوص التاريخية أن جاري الشعراء كان يقدر بالسنة، إذ يجري صرفه في نهاية كل عام، وهو في الغالب مقدار مقرر من المال قلما يزيد.

* ويلاحظ أن كثيراً من الخلفاء، قد اتخذوا مما ينفقونه على الشعراء والأدباء مادة يفتخرون بها، رغم الآثار السلبية التي قد يحدثها هذا الإسراف في الإنفاق على الميزانية وبيت المال.

* واستنتجنا كذلك، ظاهرة عدم اهتمام خلفاء العصر العباسي الثاني بالشعراء، وقد عزونا ذلك إلى قلة الأموال أولاً، وإلى سيطرة القادة على زمام الأمور دون الخلفاء. ثانياً، لذلك لم يجد الشعراء والأدباء متنفساً عند كثير من هؤلاء القادة والأمراء والوزراء. بعكس خلفاء العصر العباسي الأول الذي يعتبر عصرهم من العصور التي ازدهر فيها الشعر وفنونه، فعمل الخلفاء على احتضان الشعراء وقربوهم إليهم، فنمت الحركة الأدبية، واتسعت ونتج عن ذلك ظهور الكثير من أعلام الشعراء كبشار بن برد، وأبي نواس، وأبي العتاهية، ومسلم بن الوليد، وأبي تمام والبحتري وغيرهم.

* ومن خلال الدراسة نستنتج أن الخليفة المهدي يعتبر من المبرزين من خلفاء الدولة العباسية في مجال احتضان الشعراء، يليه في ذلك الخليفة هارون الرشيد.

فاهتمام الخلفاء بالأدباء والشعراء نتج عنه حركة أدبية رائعة، تنوعت فيه أغراض الشعر وفنونه، ووجد الشعراء في بلاط الخلفاء مادة عملت على تنويع أغراض الشعر حسب ما يريد الشاعر.

ـ ومن بنود نفقات دار الخلافة تلك الأموال التي أنفقت على المغنين وكبار الملهين، ففي بداية أمر الدولة لم تول ذلك البند أية عناية لانشغالها واهتمامها بإرساء دعائمها، وبسط حركة الجهاد الإسلامي.

ومن خلال الدراسة السابقة اتضح لنا أن جاري المغنين بدأ منذ عهد الخليفة المهدي، وكانت الأموال تدفع بالدينار، وكان المغني يأخذ ما خصص له على شكل أقساط وربما يعود ذلك إلى تخفيف ضخامة المبالغ عند دفعها من قبل صاحب بيت المال، وكانت الجرايات تصرف في نهاية كل عام، ومن الاستنتاجات التي وقفنا عليها أن المغني إسحاق بن إبراهيم الموصلي هو أكثر المغنين استفادة من الخلفاء.

ولم يجد المغنون سوقاً رابحة لدى خلفاء العصر العباسي الثاني، بل إن أغلب الخلفاء حاول التخلص من عبء مسؤولية الصرف عليهم.

ولم تستفد الخلافة من المغنين في شيء سوى تسلية الخلفاء وتثقيفهم وترفيههم، إضافة إلى الارتقاء بهذا الصنف من الفنون، وما يقدمونه للدولة من خدمة إعلامية عن طريق إشاعة الأغاني التي تعكس مدى الازدهار الحضاري والتي كان لها رواد وهواة.

ومن الاستنتاجات أيضاً أن المنادمات أسهمت في نهضة الحركة الأدبية والفنية لأن مجالسها كانت ملتقى رجال العلم والفن والأدب.

ومن النفقات العامة التي تحملها بيت المال، تلك النفقات على الجهاز الإداري بموظفيه وإدارته. وكان على رأس الأجهزة الإدارية، منصب الوزارة، وقد حظيت الوزارة باهتمام بالغ لدى الخلفاء، ويرجع منشأ هذا الاهتمام إلى أهمية الوزير نفسه في مساعدة الخليفة في تحمل أعباء الحكم، بل وفي كثير من

الأحيان كان الوزير يتحمل كل مشاكل الدولة خاصة المالية منها، مما كان سبباً في فقدان حياته أو عزله من الوزارة.

وقد استنتجنا من خلال الدراسة، أن الوزراء كانت تصرف لهم مرتبات تفاوتت بين القلة والكثرة، بلغت في العصر العباسي الأول ملايين الدراهم في السنة الواحدة، ثم تدرجت إلى عشرة آلاف درهم، وزادت بعد ذلك زيادة تراوحت الرواتب فيها ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف دينار. هذا بالاضافة إلى ما كان يصرف للوزراء من الصلات والهبات والمزايا الأخرى. وكذلك نال أولاد الوزراء الرواتب والصلات. التي كانت في حدود خمسمائة دينار شهرياً.

أما في عهد إمرة الأمراء، فلم تحدد المصادر طبيعة رواتب الوزراء، ولا الأمراء أنفسهم، والنتيجة هي أن أموال الدولة كانت تؤول إلى خزائنهم، فهم ينفقون كما يرون، ويصرفون للخليفة رواتب محددة كما يرون.

أما النفقات العسكرية، فقد نالت الحظ الأوفر من الدراسة لتوفر الكثير من المعلومات عنها بين طيات الكتب وثنايا السطور، خاصة أن كتب التاريخ الإسلامي تهتم كثيراً بالنواحي السياسية للدولة الإسلامية، لذلك نرى الكتب تعج بالكثير من تفصيلات المعارك والحروب، ولكنها نادراً ما تتحدث عن التكلفة الإجمالية لتلك المعارك أو الرواتب العسكرية لتلك الجيوش. على أية حال، لقد حاولت من خلال الدراسة تكوين صورة مقربة للقارىء الكريم حول هذا النوع من النفقات. وقد استنتجنا التالي:

ـ بدأت الرواتب العسكرية مرتفعة، فقد بلغت في عهد أول خليفة عباسي ما بين (٨٠) درهماً للراجل، و (١٦٠) درهماً للفارس، وقد عزونا ذلك إلى وفرة الأموال من جهة وحاجة الدولة إلى الجند واستمالة القلوب، وخاصة وهي في مرحلة التأسيس من ناحية أخرى، ولقد تأرجحت الرواتب بين القلة والكثرة، ولكنها صارت على معدل عام وصل إلى (٢٠) درهماً للراجل و (٤٠) درهماً للفارس.

ـ كثرة الزيادات في الرواتب العسكرية، وقد أدى ذلك إلى إرهاق بيت المال، وبالتالي إلى إثارة الشغب والفوضى.

ـ كانت الرواتب في كثير من الأحيان تدفع مقدماً لعدة أشهر قادمة.

ـ زيادة معدلات رواتب جند الثغور عن جند دار الخلافة، نظراً لخطورة المهمة التي أنيطت بهم، فبلغ راتب الجندي ما بين (٤٠ إلى ٥٠) ديناراً في كل شهر إضافة إلى ما كان يصرف لهم من الأطعمة والألبسة والإعانات، وتخصيص المساكن، وإقطاعهم الأراضي الزراعية لزراعتها وقت السلم.

ـ أما رواتب القادة العسكريين، فكانت أكثر من رواتب الجند، غير أن ندرة النصوص وسكوت المصادر عن تقديم معلومات مبوبة ومترابطة تحول دون إعطاء رأي واضح حول هذه المسألة.

ـ أما أوقات صرف المرتبات فكان في البداية سنوياً، وكانت مقررة بالشهر الهلالي وفي بداية عهد الدولة العباسية، كانت جميع النفقات مرتبطة في صرفها بوصول أموال الجبايات الزراعية، الخراجية إلى بيوت الأموال، ويفترض أن يتم ذلك بعد نضوج الغلال، إلا إذا توفرت الأموال في بيت المال. فلا حاجة إلى الانتظار إلى نضوج الغلال. ولكن بعد ذلك تطور الوضع وأصبح لكل فرقة عسكرية مواعيدها المحددة التي يستلم أفرادها فيه رواتبهم.

ـ تمتع القادة والجند بالصلات السنية، ولكنه نتيجة لانقطاع تلك الصلات أحياناً أخرى شكلت مردوداً سيئاً على الدولة تمثل في تثبيط همم الجند. وقد لاحظنا ذلك من خلال الدراسة. ومن الأمور الإدارية التي وصلنا إليها هو نقل مال الجندي المتوفى إلى أهله وورثته، وهو ما يعرف الآن بنظام التقاعد.

ـ تحملت خزينة الدولة النفقات الطائلة على تسيير الحملات العسكرية، إذ أن الأخطار الداهمة وتسيير حركة الجهاد الإسلامي دفعت الخلفاء إلى الإنفاق على تلك الحملات، بل كان هم الكثير منهم النفقة على إعداد الجيوش وتجهيزها، أهم من أي مرفق آخر من مرافق الدولة.

ـ تسبب كثير من الحملات العسكرية في عجز مالي كبير قد يضطر الخليفة معه أحياناً إلى الاقتراض ممن يتوفر لديهم مال من أثرياء الدولة. وتطور الأمر إلى إنشاء مصرف رسمي للدولة للاقتراض منه، وذلك منذ عهد الخليفة المقتدر بالله.

ـ ومن الأجهزة الإدارية التي تولت الدولة الإنفاق عليها، مؤسسة القضاء، فقد منح القضاة رواتب صارت وفق معدلات محدودة ومتقاربة خلال العصر العباسي الأول لم تتجاوز مائتي درهم في الشهر، إلا أن رواتب القضاة زادت بعد ذلك لتصبح بمعدل (٤٩٠) ديناراً بالشهر.

ـ ومن النتائج كذلك أن الصلات التي كان يأخذها القضاة كانت قليلة، ويعزى ذلك إلى نزاهة القضاة وعفتهم عن تناول غير ما فرض لهم.

ويعتبر التعليم جزء لا يتجزأ من مرافق الدولة العباسية، وقد عملت على تشجيع الحركة العلمية وكان هارون الرشيد أول من وضع سلماً لرواتب طلاب العلم وكانت تصرف لهم الجرايات والصلات الواسعة، ونتج عن اهتمام الدولة بالحركة العلمية، أن أنشأت معاهد للترجمة والتأليف، وأنشأت المراصد الفلكية ومدارس التعليم.

ولا بد من الإشارة إلى أن ما كان يصرف على الفقهاء والعلماء والمحدثين وغيرهم من الاختصاصيين في العلوم المختلفة لا يمثل نهاية المطاف بالنسبة لما تتحمله الدولة، فقد كانت تهيىء المكتبات وتنفق كثيراً في توفير الكتب للدارسين ولا بد للباحث أن يدخل في اعتباره أسعار الورق والأحبار والأقلام والنسخ والتجليد، وبذلك نرى الخلفاء قد عملوا على تذليل المصاعب على الناس في سبيل المطالعة والدرس في بيت الحكمة الذي أنشىء لنشر العلوم والمعارف.

ـ وكان موظفو الدواوين يتقاضون رواتب سارت ضمن خطوط موحدة منذ عهد الخليفة المنصور حتى خلافة المأمون، حيث تمت زيادة عامة في جميع رواتب موظفي الدولة دون معرفة مقدار تلك الزيادة.

والملاحظ أن الموظف يتمتع بالزيادة في الرواتب عندما يراه الخليفة أو الوزير أو رئيسه المباشر أهلاً لذلك نتيجة لقدراته وكفاءته في مجال عمله.

ـ وتوصل البحث إلى أن راتب الموظف في حالة وفاته يعود إلى أسرته، كما كانت تصرف لهم الأرزاق العينية، وهو ما يشبه **نظام التقاعد الآن**.

ـ ومن الملاحظ أن رواتب صغار الموظفين لم تكف لحياتهم المعيشية نظراً إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وخاصة بعد سنة ٣٠٧هـ فكان لذلك أكبر الأثر في شيوع الارتفاق وانتشار الفساد الإداري.

ـ لقد تمتع الكثير من الموظفين بصلات وهدايا الخلفاء والأمراء مما أدى إلى تشكيل ثروة واسعة لدى البعض منهم.

ـ ومن نتائج البحث أنه كان يعقد للموظفين اختبار عند تعيينهم، وعلى نتيجة هذا الاختبار يصنف الموظف على راتب محدد ومعلوم، وهذا هو الحاصل الآن في كثير من التنظيمات المعاصرة.

ـ وشكلت إدارة الشرطة مرفقاً هاماً من مرافق الدولة، ويلاحظ ندرة النصوص حول مقدار النفقات على هذا القطاع الهام، ولكن الدلائل تشير إلى أن نفقات الشرطة في العصر العباسي الأول كانت أكبر منها في العصر العباسي الثاني، مما يعكس الدور الأساسي للشرطة في مكافحة المناوئين والخصوم السياسيين في تلك المرحلة المبكرة.

ـ أما نفقات السجون، فقد نالت نصيبها من مالية الدولة، وصرفت على السجناء الأموال سواء النقدية أو العينية، واهتمت الدولة بذلك، وعملت على دفع الأرزاق للسجناء بالإضافة إلى المأكل والمشرب والملبوسات الشتوية والصيفية ولقد خصص الكثير من الخلفاء جزءاً من ميزانية الدولة للنفقة على المسجونين والعناية بأمرهم.

ولقد أخذت الدولة العباسية على عاتقها الإنفاق على الأمور الإصلاحية، وكان أول هذه الأمور الاهتمام بالزراعة، وأحوال الزارعين، فقد أنفقوا الكثير من الأموال في سبيل ذلك، مما كان له أثر كبير في تحسن الأوضاع العامة،

وبالتالي في زيادة الواردات التي تكفي نظرة سريعة إلى قوائم الجبايات لإدراك مدى الزيادات الحاصلة فيها، مما كان له أكبر الأثر على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتثبيت حالة الانتعاش والاستقرار التي نعم بها المجتمع الإسلامي في ذلك العصر (العباسي الأول).

وفي العصر الثاني، بُذلت محاولات جادة للإصلاح الزراعي، ونجحت في عهد الخليفة المعتضد بالله وخلفه المكتفي بالله فحافظ على ذلك المسار. أما فترة إمرة الأمراء فكانت وبالاً على الدولة، فقد أدت الحروب بين المتنافسين على الإمارة إلى خراب كثير من الأنهار، وقنوات الري، ونتج عن ذلك أضرار بالغة بالزراعة أدت إلى غلاء الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة.

وكانت الدولة العباسية تقدم الكثير من الخدمات الزراعية للمواطنين كالأموال النقدية، والعينية، كتقديم البذور والحيوانات، وكتقديم المهندسين والاستشاريين والخبراء بشؤون المياه والإرواء.

وكان للخلفاء نظرة حيال ما يقدمونه من قروض للمزارعين، حين عملوا على ربط التكلفة على المشروع، والعائد من ذلك المشروع المنفق عليه، ونجحت نظرتهم في كثير من المشاريع، وكان الهدف من ذلك هو تحسين الأحوال، وزيادة الإنتاج وتحقيق حصول الجدوى الاقتصادية.

وتحملت الدولة كذلك النفقات على شق الطرق وإصلاحها، وإقامة الجسور والقناطر بين الأنهار والجداول. وفي الحقيقة أن المصادر سكتت كثيراً عن مثل تلك النفقات، ولكنها بطبيعة الحال مشاريع مرتبطة بالأحوال الزراعية. وبتسيير أمور الدولة كطرق البريد، التي تعتبر من المؤسسات الإدارية، فلا أحد يستطيع أن ينكر ما قدم في سبيل ذلك من أموال وخدمات عامة.

وهناك النفقات المعمارية بأنواعها الثلاثة (الدينية، المدنية، العسكرية)، إن جملة ما ورد إثباته في مجال نفقات العمارة ليس إلا قليلاً من كثير، فمن المعلوم أن خلفاء الدولة العباسية، شيدوا مدناً، وأقاموا قصوراً فارهة، إلا أن المصادر في كثير من الأحيان لم تعط نفقات تلك المباني، وما أثبتناه يدل دلالة واضحة على مدى الاهتمام الكبير من قبل الخلفاء بالعمران.

ومن خلال الدراسة اتضح لنا أن الخليفة المتوكل يعتبر أكثر الخلفاء اهتماماً بالعمران، وقد قيل عنه، أنه لم ينفق خليفة مثلما أنفقه المتوكل على العمارة.

ـ ونخرج من اهتمام الخلفاء بالعمران بنتيجة وهي، أن تلك المباني ظهر فيها عناصر معمارية، قلما توجد إلا فيها.

ـ أولت الدولة العباسية قطاع الخدمات الصحية كل رعاية واهتمام، فعملت على بناء البيمارستانات، ولا بد أنها تكلفت في إنشائها والعمل على تشغيلها مبالغ ضخمة، ولكن لم تسعفنا المصادر بذكر شيء من ذلك.

ـ ولقد أولت الدولة قطاع العمارة العسكرية كل عناية واهتمام، وقامت ببناء العديد من المدن العسكرية، سواء في منطقة الثغور أو في غيرها، وعملت على إقامة التحصينات كإقامة الأسوار والخنادق وغيرها.

ـ مشاركة أقاليم الدولة المختلفة المحاذية أو الملاصقة للحدود في عمل أعباء الإنفاق على مناطق الثغور وتحصينها.

ـ ومن النفقات التي اهتمت بها الدولة العباسية النفقات على الحرمين وشؤونهما، سواء النفقات على العمارة والترميم والتأثيث، وجلب المياه من الأماكن البعيدة، أو تعبيد طرق الحج. أو الأموال التي كانت توزع سنوياً على أهل الحرمين، وكانت ترسل مخصصاتهم في كل عام مع أمير الحج، وربما تأخرت في كثير من السنوات نظراً إلى ظروف مادية، وعوامل سياسية، كحروب القرامطة، ولقد استمرت الأموال تصل إلى الحرمين حتى نهاية خلافة القاهر بالله وبعد ذلك لم تسعفنا النصوص بذكر شيء من هذا القبيل.

لقد وجد هناك نوع من الإنفاق هو (النفقات الطارئة) من جراء الزلازل وسقوط البرد، والحرائق والفيضانات المدمرة، والأوبئة والأمراض، والحروب، والجراد والحشرات الضارة والهجرات الناجمة عن الإرهاب، ومجازر بشرية واسعة النطاق ومجاعات متكررة وارتفاع حاد في الأسعار، وغيرها من الأمور الطارئة أو الحادثة. وقد عملت الدولة على تدعيم ذلك البند والصرف منه على تلك

الأمور. وقد مرّ أثناء الدراسة حالات من تلك الأمور الحادثة، واستنتجنا منها أن الخليفة المعتصم بالله هو أكثر الخلفاء اهتماماً بتعويض المتضررين، فقد أنفق في ذلك الكثير من الأموال.

ـ ومن النفقات الطارئة (نفقات أموال الفداء) وقد تحملت الدولة في سبيل ذلك كثير من الأموال، وأغلب الأفدية لم نجد مقدار ما أنفق عليها، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن أسرى المسلمين يوازي أسرى المشركين.

إلا أن الدولة لم تبخل في هذا المجال، بل قدمت الأموال لافتداء أسراها من أيدي أعدائها.

ـ ومن النفقات الطارئة الأموال التي اضطرت الإدارة العباسية إلى دفعها للقرامطة من أجل اتقاء شرهم والمحافظة على سلامة الحجاج، وضمان حياة الأبرياء.

ـ وعند مقارنة الرواتب العسكرية بالرواتب المدنية، اتضح لنا أن معدلات الرواتب العسكرية أعلى من المدنية بدليل أن الجندي كان يحصل على راتب شهري بمعدل (٢٠) درهماً، بينما كان راتب الكاتب في حدود عشرة دراهم.

وبعد هذا العرض للنتائج تبين:

ـ إن الكثير من بنود الإنفاق الوارد ذكرها لم ينل من الدراسة ما يستحق من قبل مؤرخي الدولة الإسلامية، وخاصة في العصر العباسي الثاني، وبالتحديد من بعد الخليفة المتوكل إلى بداية عهد الخليفة المعتضد، حيث نجد النفقات في تلك الفترة قليلة، إذا قيست بالنفقات السابقة واللاحقة لها. وكذلك خلال فترة إمرة الأمراء. وتكاد أسباب ذلك تنحصر في عدم توفر الأموال الكافية للصرف منها على تلك البنود.

* تناول البحث مجالين من الدراسة:

الأول: الاهتمام بالنفقات الإجمالية للقطاعات والمرافق الحكومية بقدر المستطاع.

الثاني: الاهتمام بالرواتب والصلات، لنقف على صورة تقريبية لما تنفقه الدولة على موظفيها (عسكريين ومدنيين).

* وبصفة عامة تمخض البحث عن الحقائق التالية:

١ ــ كثرة الواردات وقلة النفقات خلال العصر العباسي الأول.

٢ ــ اعتدلت المصروفات مع الواردات زمن كل من الخلفاء (المأمون، المعتصم، الواثق، المتوكل).

٣ ــ كثرة النفقات، وقلة الواردات بعد مقتل الخليفة المتوكل، وأسباب ذلك كثيرة منها:

(أ) سوء الإدارة المالية، وعدم الاهتمام بتنمية الموارد المالية بصفة عامة.

(ب) إسراف الخلفاء وتبذيرهم.

(ج) تلاعب نساء الخلفاء والجواري والخدم والحشم بأموال الدولة.

(د) تكاثر أبواب النفقات، وذلك يعتبر ظاهرة صحية في الدولة لأنها تعمل على التوسع دائماً في جميع مجالات خدماتها ومرافقها نظراً إلى كثرة السكان في حاضرة الخلافة، فكثرة السكان تتطلب وجود مرافق وخدمات كثيرة متوسعة، بالإضافة إلى كثرة الحروب والانفصالات الداخلية في جسم الدولة.

كل تلك العوامل ــ في نظري ــ عملت على زيادة النفقات وطغيانها على الواردات المالية. مما جعل الدولة تفكر في كثير من الأحيان في زيادة الضرائب، بل وفرض ضرائب أخرى جديدة.

٤ ــ أخذت الدولة العباسية بنظام النقد المزدوج «Bi-Metallic, System» فتعاملت بالذهب مرة، وتعاملت بالفضة مرة أخرى، ثم تعاملت بهما معاً «Gold Standard + Silver Standard» واعتبر الخلفاء كلاً من الذهب والفضة قاعدة للنقد معمولاً بها رسمياً حتى لا يضار أحد من أفراد الدولة في جميع أقاليمها المترامية الأطراف.

والله ولي التوفيق د. ضيف الله الزهراني

□ □ □



المَلاحِق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



ملحق رقم (١)

ثبت المصطلحات

الإيرادات: هي الموارد المالية في العصر الحديث، وكان يعبر عنها «بالخراج» وظهر ذلك واضحاً من خلال كتب الخراج، حينما أخذت معنيين مزدوجين، فالخراج عنواناً لكتاب، ليس معناه أن الكتاب مخصص للخراج وإنما هو لجميع موارد الدولة المالية، والخراج له معنى خاص وهو تناول الخراج كمورد مالي ضمن الموارد الأخرى وظهر ذلك من خلال كتاب الخراج لأبي يوسف. ويعبر عنه كذلك بالغلة، وظهر ذلك من خلال معاجم اللغة، حينما أشارت إلى أن معنى الخراج: الغلة.

الإنزال: جمع نزل، وهو ما يهيأ للضيف من الطعام. والنزل. الطعام. وهو إحدى مجالس ديوان النفقات.

الاسكدار: كلمة فارسية، أصلها اذكوداري أي من أين تمسك الدفاتر، وهو اسم مجلس من المجالس الإدارية في ديوان النفقات والخراج وبيت المال وديوان الجند.

الإطلاقات: أوجه الصرف أي أن يطلق لهم أرزاقهم، وهو ما يعبر عنه في العصر الحديث بأوامر الصرف.

الارتفاع: مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها.

الاهراء: اسم ديوان في بيت المال يشرف على الأموال العينية التي كانت ترد إلى ديوان بيت المال.

الاقطاع: هو أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها، أي تصبح له ملكاً.

التدقيق: هو مراقب حسابات الدولة بما فيها الإيرادات والمصروفات.

التقدير: مجلس من مجالس ديوان الجيش، ومهمته النظر في أعطيات الجند، ومواعيد صرفها، وعمل التقدير لما يحتاج إطلاقه لهم من الأرزاق في وقت استحقاقها.

التلميظ: أن يطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل موعد الاستحقاق.

الجاري: هو المعاش المستمر صرفه وجريانه على الدوام، والجاري مجلس من مجالس ديوان النفقات يجري فيه تتبع نفقات المرتزقة، وذلك بتصنيفهم حسب الأعمال المناطة بهم، والعمل على إثبات أوقات استحقاق مخصصاتهم.

الجريدة السوداء دفتر من دفاتر ديوان الجيش، وكانت تملأ في كل سنة بأسامي الرجال وأنسابهم وأجناسهم وحلاهم، ومبالغ أرزاقهم وأوقات استحقاقها وسائر أحوالهم. والجريدة السوداء تعتبر الأصل الذي يرجع إليه في ديوان الجيش في كل شيء.

الجهبذ: كاتب برسم الاستخراج والقبض وكتابة الوصولات وعمل المخاريم والختمات وتوابعها.

الحوادث: هي النفقات الطارئة أو الحادثة، بعكس النفقات الثابتة، وهو أحد مجالس ديوان النفقات، وكان يجري فيه إثبات أوامر الخليفة بالصرف على الأمور الحادثة.

الحساب: أحد مجالس ديوان الخراج، يقوم بترتيب الأموال الواردة إلى الديوان وعمل قوائم الحسابات المتعلقة بكل صنف من الأصناف، وهو يقوم على ضبط الناحية المالية.

الحلية: هي صفات الجندي الجسمية والشخصية وأسلحته، وكل ما يتعلق به من صفات، وهي من أعمال مجلس المقابلة في ديوان الجيش.

الخزينة: كلمة عربية مرادفة لبيت المال، وجمعها خزائن، وقد استعملتها الدولة العباسية في مصطلحاتها الإدارية، منذ بداية القرن الرابع الهجري.

الختمة: خلاصة الحساب الشهري يرفعه الجهبذ باستخراج ما يصل إلى بيت المال من أبواب الأموال، والحمل والنفقات والحاصل، كأنه يختم الشهر به. والختمة الجامعة، تعمل كل سنة على نفس منوال السابقة.

الديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال.

الرقابة المالية: مراجعة وضبط العمليات المالية أولاً بأول، من حيث واردات الدولة ومصروفاتها، والرقابة المالية يعبر عنها في الدولة العباسية بديوان زمام النفقات.

الرزق: كانت لفظة الرزق تستخدم للأشياء العينية في صدر الدولة الإسلامية وقال الهمداني في كتابه «الألفاظ الكتابية» أجريت على فلان من الرزق ما يقوته ويمونه، ولكن الأمر تغير عن ذلك في الدولة العباسية حيث حل الرزق في كثير من الأحيان محل العطاء، فاستعمل لفظ الرزق للدلالة على الجاري أو المعاش وليس على الأشياء العينية. وقد أشارت إلى ذلك كثير من النصوص في ثنايا البحث.

الراتب: مصطلح عربي مرادف للمعاش أو العطاء. وهو المبلغ المالي الذي يخصص للفرد لقاء عمله في أي جهاز إداري من أجهزة الدولة أو لقاء ما تفرضه له الدولة، كرواتب الضمان الاجتماعي، ورواتب التقاعد.

الزيادة: أن يزاد للرجل (الموظف) سواء أكان مدنياً أم عسكرياً في جارية شيء معلوم.

السفاتج: يقصد بها، أن يعطي رجل مالاً لآخر وللآخذ مال في بلد المعطي،

فيوفيه إياه ثم (أي هناك) فيستفيد أمن الطريق، ولقد شاع استعمالها في الدولة الإسلامية وبخاصة منذ القرن الرابع الهجري في أمور الدولة الرسمية حتى أن الولاة كانوا يرسلون ما زاد عن دخل ولايتهم إلى بغداد بسفاتج فهي وجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات.

الصك: هو وسيلة من وسائل الائتمان، وهو أمر خطي يدفع مقدار من المال إلى الشخص المسمى فيه، وقد استعمل الصك في دفع الرواتب وخاصة رواتب الجيش.

الصلة: يقال: وصلت فلاناً أصله من الصلة، وأجزته أجيزه من الجائزة. والصلات دفع مبلغ من المال كرماً وسخاء من الخليفة أو وزيره أو من ينوب عنه إلى من يستحق تلك الصلة.

الطمع: تسمى الرزقات في الديوان، وإقامة الطمع، أي وضع العطاء أي الابتداء فيه.

العطاء: هي الكلمة الرئيسية التي استعملت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما فرض الرواتب الجارية، فسمى كل مبلغ يفرضه بالعطاء، واستمر هذا اللفظ إلى أن جاءت الدولة العباسية، فأدخلت معه كلمة مرادفة هي الرزق أو الأرزاق.

العمل: هو بيان تقديري لإيرادات ونفقات الدولة لفترة مستقبلية، وكلمة العمل مصطلح مرادف لمصطلح الميزانية، في زماننا هذا.

العطاء والتفرقة: مجلس من مجالس ديوان الجيش مهمته توزيع العطاء أو الرزق على أفراد الجيش لمختلف مراتبهم.

المعاش: مصطلح مرادف لكلمة العطاء أو الرزق أو الراتب، وقد قال الخليفة أبو بكر رضي الله عنه، وهو يوزع العطاء بين الناس «وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة».

المقاصة: أن يحبس من القابض لماله، ما كان تلمظه أو استلفه، وربما يقاص من

رزقه بحق بيت المال قبله من خراج أو نحوه.

الكراع: اسم يجمع الخيل نفسها، وقيل الكراع: الخيل والبغال والحمير والأبقار والأغنام.

المصروفات: مصطلح مرادف لمصطلح النفقات. صرف المال يصرفه إذا أنفقه.

المقابلة: هي تصفح أسماء الجند، ومقدار أرزاقهم، والعمل على تسوية الخلافات التي تصدر عن المنفقين في هذا المجال. والمقابلة مجلس من مجالس ديوان الجيش.

الميزانية: قال في لسان العرب، وازن بين الشيئين، موازنة ووزاناً، ووازنه: عادله وقابله. وهي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها، لمدة سنة مالية مقبلة.

مال البيعة: مبلغ من المال يقوم بدفعه الخليفة بعد توليته الخلافة إلى الجند وقادتهم، وكبار المسؤولين في الدولة. لتتم له البيعة ويستميل به القلوب، ويتقي به شر المغرضين والمناوئين.

المنح: قال الهمداني في كتابه «الألفاظ الكتابية» ومنحته أمنحه وأمنحه من المنحة، وأنلته أنيله من النوال، والجمع منح وجوائز وهي مصطلح مرادف لكلمة الصلات، والجوائز، والهدايا.

المياومة: أي دفع الأرزاق أو تقدير النفقات باليوم الواحد.

المشاهرة: أي دفع الأرزاق أو تقدير النفقات بالشهر الواحد.

المناومة: أي دفع الأرزاق أو تقدير النفقات بالسنة الواحدة.

الموافقة: هي حساب جامع يرفعه العامل عند فراغه من العمل، ولا يسمى موافقة ما لم يرفع باتفاق بين الرافع والمرفوع إليه، فإن انفرد به أحدهما دون أن يوافق الآخر على تفصيلاته سمي محاسبة.

النفقات: هي مبلغ من المال داخل في الذمة المالية للدولة، يقوم ولي الأمر أو من

ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجات عامة وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. وتنقسم النفقات إلى قسمين:

(أ) النفقات الراتبة وهي الثابتة أي التي لا بد منها.

(ب) النفقات العارضة وهي الطارئة التي قد تحدث بدون سابق إنذار أو علم.

الناظر: رجل مؤتمن، يكتب على جميع ما نظم وما رفع، ويحافظ على خرج وقطع، له نسخة من الحساب ولا يتقدمه أحد في الخطاب ويخول على كل ما يتم في معاملاته، ويأخذ ما شمله من وصولاته وله تنفيذ الأحوال، وعليه ضبط أصول وخصوم الأموال.

الهدايا: مصطلح مرادف للجوائز، والصلات، والمنح.



ملحق رقم (٢)

قائمة بنفقات[1] دار الخلافة في عهد الخليفة المأمون
(١٩٨هـ ـ ٢١٨هـ)

الصنف	المبلغ
نفقات المطبخ والمخبز	١٠,٠٠٠ دينار شهرياً
ثمن المسك في المطبخ	٣٠٠ دينار شهرياً
أجور السقائين	١٢٠ دينار شهرياً
ثمن الشمع والزيت	٢٠٠ دينار شهرياً
ثمن الدواء	٣٠ دينار شهرياً
ثمن العطور والحمامات وكسوة الخدم والأسلحة والسروج والبسط	٣,٠٠٠ دينار شهرياً

(١) حسين مولوي: الإدارة العربية، ص ٢١٨، ولم يوضح مصادر معلوماته.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



ملحق رقم (٣)

قائمة بالنفقات في عهد الخليفة المتوكل على الله

(٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ)

الصنف	المبلغ السنوي
نفقات المطابخ	٢٠٠,٠٠٠ دينار
نفقات البناء والمرمة	٣٠٠,٠٠٠ دينار
أرزاق الحشم	١٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم
نفقات ذوات الخاصة	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم
الكسوة	٣٠٠,٠٠٠ دينار
الطيب	١٠٠,٠٠٠ دينار
تجديد آلات الخزائن وصياغة الذهب والفضة	١٠٠,٠٠٠ دينار
الخيش والشمع	١,٢٠٠,٠٠٠ درهم
الثلج	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم
الفرش	١٠٠,٠٠٠ دينار
خزائن الشراب	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم
أرزاق الندماء	٥٠٠,٠٠٠ درهم
أرزاق الكلابين والفهادين	٥٠٠,٠٠٠ درهم
ما يبتاع من الرقيق	١٠٠,٠٠٠ دينار

(*) نقلاً عن كتاب الذخائر والتحف، للقاضي الرشيد بن الزبير، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، وبلغ إجمالي ذلك (٢,١٠٠,٠٠٠) دينار، ومن الورق (٢٦,٥٠٠,٠٠٠) درهم. وعند تحويل الدراهم إلى دنانير على حساب سعر الصرف (٢٠) درهم للدينار، حسب ما ذكر الرشيد في كتابه هذا ص ٢٢١. نجد أن مجموع النفقات السنوية بالدينار هي (٣,٤٢٥,٠٠٠) دينار.

الصنف	المبلغ السنوي
ما يبتاع من الجوهر	٣٠٠,٠٠٠ دينار
أرزاق الفراشين	٨٠٠,٠٠٠ دينار
أرزاق الصفاعنة والمضحكين والكباشين، والدياكين وأصحاب كلاب الهراش، والضراطين	٥٠٠,٠٠٠ درهم
أم الخليفة (السيدة شجاع)	٦٠٠,٠٠٠ دينار
نفقات الحراقات وما أشبهها	٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ملحق رقم (٤)

قائمة نفقات دار الخلافة في عهد الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ)

الصنف	المبلغ اليومي
أرزاق أصحاب النوبة ومن برسمهم	١٠٠٠ دينار
أرزاق السودان والزنج والعجم المستأمنة	٣٠٠ دينار
أرزاق الغلمان الخاصة	١٠٠٠ دينار
أرزاق الفرسان من الأحرار والمميزين	١٥٠٠ دينار
أرزاق المختارين	٦٠٠ دينار
أرزاق الفرسان المميزين (عسكر الخدمة)	٥٠٠ دينار
أرزاق سبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة البلاط	١١٠ دينار
المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام	٥٠ دينار
أثمان إنزال الغلمان المماليك	٣٠٠ دينار
نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وإنزال الحرم	٣٣٣⅓ دينار
أثمان وظائف الشراب	١٠٠ دينار
أرزاق السقائين بالقرب من القصر	٤ دينار
أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم	١٦٧ دينار
أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة والخزائن	١٠٠ دينار
أرزاق الحرم	١٠٠ دينار
ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة	٤٠٠ دينار
ما يصرف من ثمن الكراع والإبل والخيل	٦٦⅔ دينار
أرزاق الطباخين	٣٠ دينار
أرزاق الفراشين والمجلسين	٣٠ دينار
ثمن الشمع والزيت	٦⅔ دينار

الصنف	المبلغ اليومي
أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم في دواب البريد	٥ دينار
أرزاق الجلساء وأكابر الملهين	٤٤ ١/٣ دينار
أرزاق رؤساء المتطببين وتلامذتهم وثمن الأدوية	٢٣ ١/٣ دينار
أرزاق أصحاب الصيد	٧٠ دينار
أرزاق الملاحين	١٦ ٢/٣ دينار
ثمن النفط والمشاقة للنفاطات	٤ دينار
الصدقة اليومية	١٥ دينار
جاري أولاد المتوكل وأولادهم رجالاً ونساء	٣٣ ١/٣ دينار
جاري أبناء الناصر	١٦ ٢/٣ دينار
جاري أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وسائر أبناء الخلفاء	١٦ ٢/٣ دينار
أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المراتب والخطباء	٢٠ دينار
جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطالبيين	٣٣ ١/٣ دينار
جاري الوزير عبيدالله بن سليمان	٣٣ ١/٣ دينار
أرزاق أكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزائن	١٥٦ ٢/٣ دينار
جاري القاضي إسحاق بن إبراهيم وخليفته	١٦ ٢/٣ دينار
جاري المؤذنين في المسجدين الجامعين وما يلحق بهما	٣ ١/٣ دينار
نفقات السجون، وثمن أقوات المساجين	٥٠ دينار
نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين	١٠ دينار
نفقات البيمارستان الصاعدي وأرزاق المتطببين	١٥ دينار

(*) نقلاً من كتاب: **الوزراء**، للصابي، ص ١٥ ـ ٢٧. وقد بلغ المجموع اليومي لما ورد في القائمة مبلغ (٨٢٨١) دينار، وهذا يمثل المصروف اليومي لبلاط الخلافة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ملحق رقم (٥)

قائمة بالنفقات في عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ)
عملها الوزير علي بن عيسى في وزارته سنة ٣٠٦هـ

الصنف	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي
نفقات الأتراك في المطابخ، وعلوفة الكراع والطير والوحش	٤٤٠٧٠ دينار	٥٢٨,٨٤٠ دينار
نفقات السيدة أم المقتدر، والأمراء، والحرم، والخدم	٦١٩٣٠ دينار	٧٤٣١٩٦ دينار[1]
أجرة ساسة الكراع، وأرزاق المرتزقة في الاصطبلات، وثمن العلاج وجاري خزان السروج.	٢٠٠١٣٠ دينار	٧٩٧٧٦ دينار
جاري الرجال في شذاة الخاصة، وأربع شذات مرتبطة بالحضرة	١٠٢ دينار	١٢٨٠ دينار
أرزاق الجلساء ومن يجري مجراهم	٥٠٣٨١١ دينار	٢٣٢٣١٥ دينار
ثمن الجوارح وكسوة الكراع، وهناء الإبل، وكسوة المحتسبين في الدار والطالبين، وعلوفة الغنم السوادية، وصلات الأئمة، وثمن النعاج والبقر الحبشية، وصلة الفراشين بسبب القلنداس، والنفقة على سماطي العيدين، وثمن الأضاحي والثلج، وما يطلق لصاحب الشرطة لحمل الأعلام في العيدين، وثمن الرطاب، والقصيل، وثمن سروج الوهاقين، وثمن القلوس للمأصر	٤٢٠٠٧ دينار	

(١) إن حاصل ضرب ما لشهر واحد باثني عشر شهراً، لا يتفق، وما هو مذكور في المتن، ولعل مرجع هذا الاختلاف إلى كون أيام الشهور غير متساوية.

الصنف	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي
جاري الغلمان الحجرية، وأولاد المستشهدين والموكبية، والصناع في خزائن الكسوة وخزائن السلاح وخزائن الفرش	١٤٥٦٠ دينار	٢٧١٥٢٠ دينار
ما خصص للجوائز والهبات	٢١٠٠٠ دينار	٢٥٢٠٠٠ دينار
ثمن كسوة أمير المؤمنين والفرش في الطرز	٨١٤٠٠٠ دينار	
ما قدر لحوادث النفقات	١٦٥٣٠ دينار	١٧٨٩٤٠ دينار
ما ينفق على البناء والمرمات		٥١١٠٠ دينار
ثمن الشعير المحمول من النواحي لقضيم الكراع		٥٠٧٥٥ دينار

(*) هذه القائمة نقلت عن كتاب: رسوم دار الخلافة، للصابي، ص ٢٢ ـ ٢٦. وقد بلغ إجمالي القائمة (٢,٥٦٠,٩٦٠) دينار.



مَصَادِر وَمَراجع البَحث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



أولاً

قائمة بالمخطوطات

ابن تغري بردي: أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي: البشغاوي، الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ).

ـ **«مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة»**.

مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ميكروفيلم تحت رقم ٤٧٩ تاريخ.

ابن الجوزي: أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

ـ **«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»** الأجزاء: ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢.

مكتبة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم ١/٥٢٦ تاريخ.

ابن حمدون: نجم الدولة، محمد بن الحسن بن محمد (ت ٥٦٢هـ).

ـ **«تذكرة المحاورة وتبصرة المجاورة»** الأجزاء: ١، ٢، ٣، ٤.

مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. تحت رقم ١٩٢ أدب، مصور عن مكتبة راغب باشا بتركيا تحت رقم ١٠٨٤.

ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن دقماق (ت ٨٠٩هـ).

ـ **«الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين»**.

مكتبة أحمد الثالث بتركيا، اسطنبول، تحت رقم ٢٩٠٣، تاريخ. ويوجد منه نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي تحت رقم ١١٤٠.

البوزجاني: أبو الوفاء محمد (ت ٣٨١هـ).

ـ **«كتاب الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية»**.

المكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم ٢٤٦٢، عربية.

الخبابي: مصطفى بن حسن بن سنان بن أحمد الحسين الهاشمي، الشهير بالخبابي (ت ٩٩٩هـ).

ـ «**البحر الزاخر في أحوال الأوائل والأواخر**» الأجزاء: ١، ٢.
مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحت رقم ٦١/٦٢، تاريخ، مصور عن مكتبة الحرم المكي الشريف، تحت رقم ٢.

الذهبي: شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، الدمشقي الفارقي، الشافعي (ت ٧٤٧هـ).
ـ «**تاريخ الإسلام**» الجزء: ٣٧.
المكتبة الوطنية بباريس، ميكروفيلم، تحت رقم ١٥٨١، عربية. ويوجد منه نسخة في مركز البحث العلمي بمكة، تحت رقم ١٠١٨.

سبط ابن الجوزي: أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي (ت ٦٥٤هـ).
ـ «**مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**» الجزء: ١٠.
مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ميكروفيلم، تحت رقم ٤٦٨، تاريخ.

الشاطبي: محمد بن علي المغربي الشاطبي (ت ؟)
ـ «**عقود الجمان في مختصر أخبار الزمان**».
مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ميكروفيلم، تحت رقم ٣٦١، تاريخ.

الغساني: العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول الغساني (ت ٩٩٩هـ).
ـ «**نزهة الظرفاء، وتحفة الخلفاء**».
مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ميكروفيلم، مصور عن مكتبة الاسكريال بإسبانيا (مدريد) تحت رقم ٢٤٥، تاريخ.

العيني: الحافظ، بدرالدين أبي محمد محمد بن أحمد (ت ٨٥٥هـ).
ـ «**عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**» الأجزاء: ١٢، ١٣، ١٤، ١٥.
مكتبة جامعة الأزهر بالقاهرة، تحت رقم ٦٧٣٦/٤٤٢.

قدامة: أبو الفرج الحافظ قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت ٣٢٠هـ).
ـ «**كتاب الخراج، وصنعة الكتابة**» المنزلتان، السابعة والثامنة مصورة عن: نسخة كوبريللو، رقم ١٠٧٦.

الأصفهاني: محمد بن محمد بن حامد، الأصفهاني (ت ٦٨٨هـ).

ـ «البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان».
مكتبة أحمد الثالث بتركيا (اسطنبول)، ميكروفيلم، تحت رقم ٢٩٥٩، تاريخ.

الميداني: محمد بن عبدالملك (ت ٥٢١هـ).
ـ «تكملة تاريخ الطبري»(*) جزء واحد.
المكتبة الوطنية بباريس، ميكروفيلم، تحت رقم ١٤٦٩، عربية. ويوجد منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بمكة، تحت رقم ١٠٢١، تاريخ.

ياسين الخطيب: العمري، الخطيب بن خيرالله الخطيب (ت ١٢٢٠هـ).
ـ «الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون».
مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ميكروفيلم، تحت رقم ١٠٤٥، تاريخ، مصور عن المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم ٤٩٤٩، عربية.

□ □ □

(*) عندما بدأت مرحلة الجمع لم أعثر على النسخة المحققة من هذا الكتاب فاعتمدت على النسخة الخطية، تحت اسم الميداني، وعندما عثرت على النسخة المحققة تبين أن الاسم هو الهمداني، وليس الميداني، وهنا اعتمدت الاسم الموجود على المخطوطة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



ثانياً

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

ابن أبي أصيبعة: موفق الدين، أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس، السعدي الخزرجي، المعروف بابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ).

- «**عيون الأنباء في طبقات الأطباء**».

تحقيق الدكتور / نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.

ابن الأثير: عزالدين، أبو الحسن علي بن حمد بن محمد بن عبدالكريم، الشيباني (ت ٦٣٠هـ).

- «**الكامل في التاريخ**».

الناشر: دار صادر، ودار بيروت، لبنان، طبعة بيروت، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

ابن الأزرق: أبو عبدالله الأزرق (ت ٨٩٦هـ).

- «**بدائع السلك في طبائع الملك**».

تحقيق: د. سامي النشار، منشورات وزارة الإعلام العراقية، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

ابن أياس: أبو البركات، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ).

- «**بدائع الزهور في وقائع الدهور**».

تحقيق: محمد مصطفى، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

ابن تغري بردي: أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي: البشغاوي، الظاهري، الحنفي (ت ٨٧٤هـ).

- «**النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة**».

الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٨هـ.

ابن جلجل: أبو داود، سليمان بن حسان الأندلسي (ت ٣٨٤هـ).
ــ **«طبقات الأطباء والحكماء»**.
تحقيق: فؤاد سيد، سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
طبع في مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ونشرته مكتبة المثنى ببغداد.

ابن الجوزي: أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ).
ــ **«المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»** الأجزاء: الخامس والسادس.
طبع بمطابع دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

ابن الجوزي:
ــ **«أخبار الحمقى والمغفلين»**.
المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي:
ــ **«أخبار الأذكياء»**.
تحقيق: محمد موسى الخولي، ١٩٧٠م.

ابن حنبل: صالح بن أحمد بن حنبل (ت ٢٦٥هـ).
ــ **«سيرة الإمام أحمد بن حنبل»**.
تحقيق ودراسة: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد.
طبع ونشر وتوزيع مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

ابن حوقل: أبو القاسم، محمد بن علي النصيبي (ت ٣٦٧هـ).
ــ **«صورة الأرض»**.
الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة ليدن، ١٩٣٨م.

ابن حوقل:
ــ **«المسالك والممالك والمفاوز والمهالك»**.
باعتناء دي غويه، ليدن، ١٨٧٠م.

ابن خرداذبة: أبو القاسم، عبيدالله بن عبدالله (ت ٣٠٠هـ).
ــ **«المسالك والممالك»**.
الناشر: مكتبة المثنى. بغداد، العراق، باعتناء دي غويه، ليدن، ١٨٨٩م.

ابن خلدون: ولي الدين، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن محمد، التونسي، الحضرمي، المالكي (ت ٨٠٨هـ).

ـ «المقدمة».

مطبوعات ومنشورات دار الشعب بالقاهرة.

ابن خلدون:

ـ **«كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر»**.

دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

ابن خلكان: أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبـي بكر (ت ٦٨١هـ).

ـ **«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»**.

تحقيق: د. إحسان عباس.

طبع ونشر، دار صادر، بيروت، ودار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

ابن خياط: خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ).

ـ **«تاريخ خليفة بن خياط»**.

رواية: بقيّ بن مخلد. تحقيق: سهيل زكار سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م. طبع ونشر: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٨م.

ابن دحية: مجدالدين، عمر بن حسن بن علي بـن دحية (ت ٦٣٣هـ).

ـ **«النبراس في تاريخ بني العباس»**.

تحقيق: المحامي عباس العزاوي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م.

ابن الداية: أحمد بن يوسف بن إبراهيم، المعروف بابن الداية (ت ٣٤٠هـ).

ـ **«المكافـأة»**.

تحقيق: أحمد أمين، وعلي الجارم، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٥٩هـ / ١٩٤١م.

ابن رجب: الإمام الحافظ، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ).

ـ **«الاستخراج في أحكام الخراج»**.

تحقيق: الأستاذ محمد الناصر، تحت إشراف د. حسام السامرائي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.

ابن رسته: أبو علي أحمد بن عمر (ت بعد ٢٩٠هـ).

ـ **«الاعلاق النفيسة»**.

باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩٢م.

نشر: مكتبة المثنى ببغداد.

ابن الساعي: تاج الدين، أبـي طالب علي بن أنجب، المعروف بابن الساعي البغدادي (ت ٦٧٤هـ).

ـ «**نساء الخلفاء، المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**».
تحقيق: د. مصطفى جواد. طبع ونشر: دار المعارف بمصر.

ابن سلام: أبو عبيد القاسم بن سلام، الهروي، الأزدي، الخزاعي، البغدادي (ت ٢٢٤هـ).
ـ «**كتاب الأموال**».
تحقيق: محمد خليل الهراس. طبع: دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨م، ١٣٨٨هـ.
نشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن الطقطقي: محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩هـ).
ـ «**الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**».
طبع: المطبعة الرحمانية بمصر، ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م.
نشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

ابن طيفور: أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر (ت ٢٨٠هـ).
ـ «**تاريخ بغداد**».
تحقيق: هنس كلر.
طبع في باسل ببلاد سويسرا سنة ١٩٠٨م.

ابن عبد ربه: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن عجيب بن حيدر بن سالم القرطبي، الأندلسي (ت ٣٢٨هـ).
ـ «**العقد الفريد**».
تحقيق: محمد سعيد العريان.
طبع في المطبعة العامرة بمصر، ١٣٩٣هـ.

ابن العبري: أبو الفرج، غريغوريوي بن هارون الملطي (ت ٦٧٥هـ).
ـ «**تاريخ مختصر الدول**».
تحقيق: أنطوان صالحان اليسوعي.
المطبعة الكاثوليكية، بيروت (١٩٥٨م).

ابن العديم: كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله (ت ٦٤٠هـ).
ـ «**زبدة الحلب في تاريخ حلب**» جزءآن.
تحقيق: سامي الدهان، دمشق، ١٣٧٠هـ.

ابن العماد: أبو الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ).
ـ «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**».
طبع ونشر: المكتبة التجارية، بيروت، لبنان.

ابن العمراني: محمد بن علي بن محمد (ت ٥٨٠هـ).
ـ «**الأنباء في تاريخ الخلفاء**».
تحقيق: د. قاسم السامرائي.
طبعة ليدن **١٩٧٣**م. نشر: المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، القاهرة.

ابن قتيبة: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ).
ـ «**الإمامة والسياسة**».
تحقيق: د. طه محمد الزيني.
طبع ونشر: شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.

ابن قتيبة:
ـ «**المعـــارف**».
صححه وعلق عليه: محمد إسماعيل الصاوي.
دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

ابن قتيبة:
ـ «**الشعر والشعراء**».
طبع ونشر: دي غويه، ليدن، ١٩٠٢م.

ابن كثير: عمادالدين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ).
ـ «**البداية والنهاية**».
طبع ونشر: مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م.

ابن مماتي: أبو المكارم، أسعد بن الخطير أبي سعد مهذب بن مينا بن زكريا، المصري (ت ٦٠٦هـ).
ـ «**قوانين الدواوين**».
جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٣م. نشر: الجمعية الزراعية الملكية بمصر.

ابن مسكويه: أبو علي، أحمد بن محمد بن يعقوب، المعروف بمسكويه (ت ٤٢١هـ).
ـ «**كتاب تجارب الأمم**».
باعتناء: دي غويه، طبعة ليدن، ١٨٧١م.
نشر: مكتبة المثنى ببغداد، العراق.

ابن منظور: جمال الدين، أبو الفضل بن جلال الدين أبو العز بن نجيب الدين بن منظور المصري (ت ٧١١هـ).
ـ **«لسان العرب»**.
المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.

ابن فهد: عمر بن فهد بن محمد (ت ٨٨٥هـ).
ـ **«إتحاف الورى بأخبار أم القرى»**.
تحقيق: فهيم شلتوت.
مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

ابن القفطي: الوزير، جمال الدين علي بن القاضي الأشرف، يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ).
ـ **«أخبار العلماء بأخبار الحكماء»**.
دار الآثار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

ابن النديم: أبو الفرج، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ).
ـ **«الفهرست»**.
دار المعارف للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

ابن واصل: ابن واصل الحموي (ت ٦٩٧هـ).
ـ **«تجريد الأغاني»**.
تحقيق: د. طه حسين، وإبراهيم الابياري.
مطبعة مصر، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

ابن الوزير: نورالدين، علي بن الوزير أبـي عمران (ت ٦٧٣هـ).
ـ **«المرقصات المطربات»**.
طبع ونشر: في دار حمد ومحيو بالقاهرة، ١٩٧٣م.

ابن وهب: أبو الحسن، إسحاق بن إبراهيم بن سليمان (ت ؟).
ـ **«البرهان في وجوه البيان»**.
تحقيق: د. أحمد مطلوب، و د. هـ. خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، نشر: جامعة بغداد.

ابن المعتز: أبو عبدالله المعتز، المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (ت ٢٥٥هـ).
ـ **«طبقات الشعراء»**.
دار المعارف المصرية، ١٩٦٤م.

أبو سالم: محمد بن طلحة الوزير (ت ٦٥٢هـ).
ـ «**العقد الفريد للملك السعيد**».
صححه: عبدالهادي بن موسى البولاقي.
طبع بمطبعة الوطن العامرة، ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م.

أبو الفداء: عمادالدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ).
ـ «**المختصر في أخبار البشر**».
طبع ونشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

أبو الفداء:
ـ «**تاريخ أبـي الفداء**».
طبع ونشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

أبو يوسف: القاضي، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ).
ـ «**كتاب الخراج**».
المطبعة السلفية: القاهرة، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م.
والطبعة التي قام بتحقيقها الدكتور إبراهيم البنا ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

أبو يعلى: محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ).
ـ «**الأحكام السلطانية**».
القاهرة، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.

الأبشيهي: شهاب‌الدين، محمد بن أحمد أبـي الفتح (ت ٨٥٠هـ).
ـ «**المستطرف في كل فن مستظرف**».
الناشر: دار إحياء التراث العربـي، الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ).

الاربلي: عبدالرحمن سنبط قنيتو (ت ٧١٧هـ).
ـ «**خلاصة الذهب المسبوك**».
تصحيح: مكي السيد سالم.
نشر: مكتبة المثنى، بغداد، العراق.

الرشيدي: الشيخ أحمد الرشيدي (ت ١١٧٨هـ).
ـ «**حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج**».
تحقيق: د. هـ. ليلى عبداللطيف أحمد.
طبع ونشر: مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠م.

الأزرقي: أبو الوليد، محمد بن عبدالله بن أحمد الأزرقي (ت ٢٤٤هـ).
ـ «**أخبار مكة**».

تحقيق: رشدي الصالح ملحس.
مطابع دار الثقافة بمكة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

الأزدي: أبو زكريا، يزيد بن محمد بن أياس (ت ٣٣٤هـ).
ـ «**تاريخ الموصل**».
تحقيق: د. علي حبيبة.
دار التحرير للطباعة والنشر. الكتاب الثالث عشر، الصادر من لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ).
ـ «**الأغـاني**».
مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٥هـ، القاهرة.

الأصفهاني:
ـ «**أدب الغرباء**».
تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.
دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

الأصفهاني:
ـ «**مقاتل الطالبيين**».
تحقيق: السيد أحمد صقر.
دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

الاصطخري: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري الكرخي (ت ٣٤٦هـ).
ـ «**مسالك الممالك**».
باعتناء دي غويه، ليدن، مطبعة بريل، ١٩٢٧م.

البلاذري: أبو الحسن أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ).
ـ «**فتوح البلدان**».
المطبعة المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م.
نشر: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

البيروني: محمد بن أحمد الخوارزمي البيروني (ت ٤٤٠هـ).
ـ «**الآثار الباقية عن القرون الخالية**».
باعتناء دي غويه، ليدن، مطبعة بريل، ١٨٧٨م.

البيروني:
ـ «**كتاب الجماهر في معرفة الجواهر**».
عالم الكتب، بيروت.
توزيع: مكتبة المتنبي، القاهرة، مكتبة سعدالدين، دمشق.

البيهقي: إبراهيم محمد البيهقي (ت **٤٧٠**هـ).
ـ «**المحاسن والمساوىء**».
تصحيح السيد: محمد بدرالدين النعساني.
مطبعة السعادة بالقاهرة، **١٣٢٥**هـ / **١٩٠٦**م.

التنوخي: أبو علي المحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم التنوخي (ت **٣٨٤**هـ).
ـ «**جامع التواريخ، المسمى نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**».
تحقيق: عبود الشالجي، مطابع دار صادر، بيروت، **١٩٧٣**م.

التنوخي:
ـ «**الفرج بعد الشدة**».
دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، **١٩٥٥**م.

التنوخي: أبو المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر، القاضي (ت **٤٤٢**هـ).
ـ «**تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**».
تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو.
مطابع دار الهلال بالرياض.
أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

الثعالبي: عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت **٤٢٩**هـ).
ـ «**تحفة الوزراء**».
تحقيق: حبيب علي الراوي، وابتسام مرهون الصفار.
مطبعة العاني ببغداد، **١٩٧٧**م.
نشر: وزارة الأوقاف العراقية.

الثعالبي:
ـ «**لطائف المعارف**».
تحقيق: إبراهيم الابياري، وحسن كامل الصيرفي.
دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، **١٣٧٩**هـ / **١٩٦٠**م.

الثعالبي:
ـ «يتيمة الدهر».
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
الثعالبي:
ـ «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب».
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
طبع ونشر دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزازة الكناني البصري (ت ٢٥٥هـ).
ـ «التبصر بالتجارة».
قام بنشره: حسن حسني عبدالوهاب التونسي.
المطبعة الرحمانية، الطبعة الثانية، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.
الجاحظ:
ـ «كتاب التاج في أخلاق الملوك».
تحقيق: فوزي عطوي، ١٩٧٠م.
طبع ونشر وتوزيع: الشركة اللبنانية، بيروت، لبنان.
الجزيري: عبدالقادر الجزيري الحنبلي الأنصاري (ت ؟).
ـ «درر الفوائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة».
دار النهضة المصرية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
الجهشياري: أبو عبدالله محمد بن عبدوس بن عبدالله الجهشياري (ت ٣٣١هـ).
ـ «الوزراء والكتّاب».
تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي.
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
الجهشياري:
ـ «نصوص ضائعة من كتاب الوزراء».
جمعها وعلّق عليها: ميخائيل عواد.
طبع ونشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
الحسن بن عبدالله: (ت).
ـ «آثار الأول في ترتيب الدول».
المطبعة الأميرية، ببولاق، ١٣٩٥هـ.

حمزة الأصفهاني: حمزة بن الحسين (ت قبل ٣٦٠هـ).
ـ **«تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء»**.
قام بطبعه وقدم له: يوسف يعقوب المسكوني.
نشر: مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٦١م.

الحميري: محمد بن عبدالمنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ).
ـ **«الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي»**.
تحقيق: إحسان عباس.
طبع: دار القلم، لبنان. نشر: مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٥م.

الخطيب البغدادي: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ).
ـ **«تاريخ بغداد»**.
تحقيق وطبع: أوفست كوزغرافير، بيروت.
نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ).
ـ **«مفاتيح العلوم»**.
عني بتصحيحه إدارة الطباعة الخيرية، سنة ١٣٤٢هـ.
طبع في مطبعة الشرق بمصر، القاهرة.

الدميري: كمال الدين أبو البقاء (٨٠٨هـ).
ـ **«حياة الحيوان»**.
دار الطباعة، القاهرة ١٢٩٤هـ.

الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود (٢٨٢هـ).
ـ **«الأخبار الطوال»**.
تحقيق: عبدالمنعم عامر.
الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ).
ـ **«تاريخ الإسلام وطبقات الأعلام»**.
مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٦٧هـ.
نشر: مكتبة القدسي.

الذهبي:
ـ **«دول الإسلام»**.
تحقيق: د. فهيم شلتوت، د. محمد مصطفى إبراهيم.

طبع ونشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

الرشيد: القاضي الرشيد بن الزبير (ت ٥٦٣هـ).
— «**كتاب الذخائر والتحف**».
تحقيق: د. محمد حميدالله. تقديم: صلاح الدين المنجد، الكويت، ١٩٥٩م.

الرحبي: عبدالعزيز محمد الحنفي البغدادي (ت ١١٨٤هـ).
— «**فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج**».
تحقيق: د. أحمد عبيد الكبيسي.
مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٣م.
نشر: وزارة الأوقاف العراقية.

الزبيدي: محب‌الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ).
— «**تاج العروس من جواهر القاموس**».
المطبعة الخيرية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ / ١٨٨٨م.
نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الزبير بن بكار: أبو عبدالله المصعب بن عبدالله الزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ).
— «**جمهرة نسب قريش وأخبارها**».
تحقيق: محمود محمد شاكر.
مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨١هـ.
نشر: دار العروبة، القاهرة.

السيوطي: جلال‌الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضري السيوطي (ت ٩١١هـ).
— «**تاريخ الخلفاء**».
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
مطبعة الفجالة الجديدة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٩هـ، القاهرة.
نشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

السيوطي:
— «**المستظرف من أخبار الجواري**».
تحقيق: صلاح الدين المنجد.
طبعة: دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٦م.
نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت.

الشابشتي: أبو الحسن علي بن محمد الشابشتي (ت ٣٨٨هـ).

ـ «**الديــارات**».
تحقيق: كوركيس عواد.
مطبعة دار المعارف ببغداد، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
نشر: مكتبة المثنى ببغداد، العراق.

الصابـي: أبو الحسن، هلال بن المحسن بن إبراهيم الحراني (ت ٤١٨هـ).
ـ «**رسوم دار الخلافة**».
تحقيق: ميخائيل عواد.
مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

الصابـي:
ـ «**الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**».
تحقيق: عبدالستار فراج.
دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٨م.

الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ).
ـ «**الوافي بالوفيات**».
يطلب من دار النشر فرانز ستايز بقيسبادن، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م، المانيا، باعتناء هلموث ريتر.

الصـولي: أبو بكـر، محمد بن يحيى بن عبـدالله بن العباس بن محمـد الصـولي البغـدادي (ت ٣٣٥هـ).
ـ «**أخبار الراضي والمتقي**».
نشر: مدرسة اللغات الشرقية بلندن، نشره هيوات دن، ١٩٣٥م. وقامت بطباعته للمرة الثانية دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

الصولي:
ـ «**كتاب الأوراق**».
مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٩٣٤م، القاهرة.
نشره: ج. هيوات دن، لندن.

الصولي:
ـ «**أخبار أبـي تمام**».
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري الآملي (ت ٣١٠هـ).
ـ «**تاريخ الأمم والملوك**» ثلاث سلاسل، باعتناء دي غويه.

الطبعة الأولى، المطبعة الحسنية المصرية، وكذلك استخدمت طبعة بريل، ليدن، ١٨٧٩م.
نشر: مكتبة خياط، بيروت، لبنان.

الطرطوشي: أبو بكر الطرطوشي (ت بعد ٥١٦هـ).
ـ **«سراج الملوك»**.
قام بطبعه حضرة جناب أفندي غندور، طبع بالمطبعة الوطنية بثغر الإسكندرية، ١٢٨٩هـ.

عريب: عريب بن سعيد الكاتب القرطبي (ت ٣٦٩هـ).
ـ **«صلة تاريخ الطبري»**.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
طبع ونشر: دار المعارف بمصر، القاهرة.

العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبدالله بن سهل (ت ٢٩٥هـ).
ـ **«الأوائـــل»**.
تحقيق: محمد السيد الوكيل.
طبع في دار الأمل، طنجة بالمغرب الأقصى.
نشر: السيد أسعد طرابزوني بالمدينة المنورة.

العسكري:
ـ **«فضل العطاء على العسر»**.
صححه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر.
نشر: المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٢٥٣هـ.

الفيروزآبادي: مجدالدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ).
ـ **«القاموس المحيط»**.
دار الجيل، بيروت.

القالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ).
ـ **«كتاب الأمالي»**.
منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

قدامة: أبو الفرج، قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ).
ـ **«نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة»**.
باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، لندن، ١٨٨٩م.

قدامة:
ـ «المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة».
تحقيق: الأستاذ طلال جميل رفاعي، إشراف: د. حسام السامرائي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

القلقشندي: أبو العباس، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ).
ـ «صبح الأعشى في صناعة الإنشاء».
مطبعة كوستا توماس وشركاه بالقاهرة.
نشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

القلقشندي:
ـ «مآثر الانافة في معالم الخلافة».
تحقيق: عبدالستار أحمد فراج.
عالم الكتب، بيروت، أعيد طبعه بالأوفست، ١٩٨٠م.

القيراوني: أبو إسحاق إبراهيم الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ).
ـ «زهر الآداب وثمر الألباب».
شرح د. زكي مبارك، مطبعة السعادة بمصر.
الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٣م.

الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري (ت ٣٥٠هـ).
ـ «كتاب الولاة وكتاب القضاة».
تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م.

الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الفقيه الشافعي (ت ٤٥٠هـ).
ـ «الأحكام السلطانية والولايات الدينية».
طبع ونشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.

الماوردي:
ـ «التحفة الملوكية في الآداب السياسية».
تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم.
طبع: بمطابع جريدة السفير، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
نشر: مؤسسة شباب الجامعة، بالإسكندرية.

مجهول:
ـ «العيون والحدائق في أخبار الحقائق».
باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٧١م.
نشرته: مكتبة المثنى ببغداد.
المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي الشافعي (ت ٣٤٦هـ).
ـ «مروج الذهب ومعدن الجوهر».
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
المسعودي:
ـ «التنبيه والإشراف».
باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩٣م.
المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ).
ـ «الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء الملوك».
تحقيق: جمال الدين الشيال.
مطبعة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥م.
نشر: مكتبة الخانجي بمصر، والمثنى ببغداد.
المقريزي:
ـ «السلوك لمعرفة دول الملوك».
تحقيق: محمد مصطفى زيادة، وسعيد عبدالفتاح عاشور.
مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.
المقريزي:
ـ «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار (خطط المقريزي).
طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق، ١٢٧٠هـ.
نشر: دار التحرير بالقاهرة، ومؤسسة البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.
المقريزي:
ـ «اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء».
تحقيق: د. محمد حلمي أحمد.
لجنة إحياء التراث الإسلامي (الكتاب الثاني عشر). القاهرة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
المقدسي: محمد بن أحمد المعروف بالبشاري (ت ٣٨٠هـ).

ـ «**أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**».
باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، ليدن. الطبعة الثانية ١٩٠٦م.
نشر: مكتبة المثنى ببغداد.

المقدسي: مطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ).
ـ «**البدء والتاريخ**».
طبع في باريس، وأعادت طبعه ونشره مكتبة المثنى ببغداد، العراق.

النويري: شهاب الدين، أحمد بن عبدالوهاب (ت ٧٣٢هـ).
ـ «**نهاية الأرب في فنون الآداب**».
مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م.

الهرثمي: أبو سعيد الشعراني الهرثمي (ت ٢٣٤هـ).
ـ «**مختصر سياسة الحروب**».
تحقيق: عبدالرؤوف عون، مراجعة: د. محمد مصطفى زيادة. مطبعة مصر، نشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

الهمذاني: محمد بن عبدالملك الهمذاني (ت ٥٢١هـ).
ـ «**تكملة تاريخ الطبري**».
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
طبع ونشر: دار المعارف، القاهرة.

وكيع: محمد بن خلف (ت ٣٠٦هـ).
ـ «**أخبار القضاة**».
تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي.
مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٧م.

اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت ٣٨٤هـ).
ـ «**البلدان**».
باعتناء دي غويه، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩١م.
نشر: مكتبة المثنى ببغداد، العراق.

اليعقوبي:
ـ «**تاريخ اليعقوبي**».
طبع ونشر: دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م.

اليعقوبي:
ـ «**مشاكلة الناس لزمانهم**».

تحقيق: وليم ملورد.

طبع ونشر: دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

اليافعي: أبو محمد، عبدالله بن أسعد، اليافعي، اليمني، المكي (ت ٧٦٨هـ).

ـ **«مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»**.

طبعة: شركة علاء الدين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

منشورات: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

ياقوت: أبو عبدالله، ياقوت بن عبدالله الرومي، الحموي، البغدادي (ت ٦٢٦هـ).

ـ **«معجم البلدان»**.

مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ياقوت:

ـ **«معجم الأدباء»**.

مطبعة الإرشاد، الطبعة الثانية، ١٩٣٠م.

باعتناء مرجليوث، المطبعة الهندية، القاهرة، ١٩٣٠م.

□ □ □

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثالثاً

قائمة المراجع الحديثة

أبو زهرة، محمد:
- **«أحمد بن حنبل»**.
طبع ونشر: دار الفكر العربي.

أبو زهرة، محمد:
- **«أبو حنيفة»**.
طبع ونشر: دار الكتاب العربي.

أبو زيد، شلبي:
- **«تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي»**.
مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
نشر: مكتبة وهبة، القاهرة.

أبو الفتوح، التوانسي:
- **«من أعلام الطب العربي»**.
الدار القومية للطباعة والنشر.

أبو سعيد: حامد غنيم.
- **«عصر الدول الإقليمية»**.
الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، القاهرة.

الإتليدي: محمد المعروف بدياب الإتليدي.
- **«أعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»**.
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

أحمد أمين:
- **«ضحى الإسلام»**.
نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة العاشرة.

أحمد أمين:
ـ «**ظهر الإسلام**».
نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.

أحمد رمضان:
ـ «**حضارة الدولة العباسية**».
مطابع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة.
نشر: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

أحمد زكي صفوت:
ـ «**جمهرة رسائل العرب في عصر العربية الزاهر**».
طبع ونشر: شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.

أحمد عمر الزيلعي:
ـ «**مكة وعلاقاتها الخارجية**».
مطابع جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
نشر: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ١٤٠١هـ.

أحمد سوسة:
ـ «**ري سامراء**».
مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٨م.

أحمد شلبي:
ـ «**التربية الإسلامية**».
موسوعة النظم والحضارة الإسلامية.
طبع ونشر: دار النهضة المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

أحمد شلبي:
ـ «**تاريخ التشريع الإسلامي**».
موسوعة النظم والحضارة الإسلامية.
طبع ونشر: دار النهضة المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

أحمد علبي:
ـ «**ثورة الزنج (٢٥٥ ـ ٢٧٠هـ)**».
منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.

أحمد عيسى بيك:
ـ «تاريخ البيمارستانات في الإسلام».
دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

آدم متز:
ـ «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام».
ترجمة: محمد عبدالهادي أبو ريدة.
طبع ونشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ومكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

أنور الرفاعي:
ـ «النظم الإسلامية».
الناشر: دار الفكر، ١٩٧٣هـ / ١٣٩٣م.

البيحاني، محمد بن سالم:
ـ «أشعة الأنوار على مرويات الأخبار».
مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

باسلامة، حسين بن عبدالله:
ـ «تاريخ عمارة المسجد الحرام».
طبع ونشر: مـؤسسة تهامة، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

ترتون، د. أ. س. :
ـ «أهل الذمة في الإسلام».
ترجمة: د. حسن حبشي.
مطبعة دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.

تقي الدين عارف الدوري:
ـ «عصر إمرة الأمراء في العراق».
مطبعة أسعد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
نشر وتوزيع: الدار الوطنية، بغداد، العراق.

توفيق سلطان اليوزبكي:
ـ «الوزارة، نشأتها وتطورها في الدولة العباسية».
مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
نشر: وزارة التربية والتعليم العراقية.

توفيق اليوزبكي:
- «**دراسات في النظم العربية والإسلامية**».
طبع ونشر: دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
توفيق أحمد عبدالجواد:
- «**تاريخ العمارة والفنون**».
طبع ونشر: دار وهدان، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م.
جمال سرحان:
- «**المسامرة والمنادمة عند العرب حتى القرن الرابع الهجري**».
طبع ونشر: دار الوحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
جهادية القرغولي:
- «**التنظيمات الإدارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الأول**».
رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
جورجي زيدان:
- «**تاريخ التمدن الإسلامي**».
مؤسسة خليفة للطباعة.
منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
جلال مظهر:
- «**حضارة الإسلام**».
دار مصر للطباعة، ١٩٧٤م.
نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
جميل نخلة المدور:
- «**حضارة الإسلام في دار السلام**».
المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.
حسام الدين السامرائي:
- «**المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية**».
دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
حسن أحمد، وأحمد الشريف:
- «**العالم الإسلامي في العصر العباسي**».
طبع ونشر: دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م.

حسن الباشا:
ـ **«دراسات في الحضارة الإسلامية»**.
دار الاتحاد العربي للطباعة.
دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.

حسن الباشا:
ـ **«مدخل إلى الآثار الإسلامية»**.
دار الاتحاد العربي للطباعة.
دار النهضة العربية للنشر.

حسن إبراهيم، وعلي إبراهيم:
ـ **«النظم الإسلامية»**.
طبع ونشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).

حسن إبراهيم:
ـ **«تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي»**.
طبع ونشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، ١٩٧٥م.

حسن خليفة:
ـ **«الدولة العباسية قيامها وسقوطها»**.
المطبعة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣١م.
نشر: المكتبة المصرية الكبرى.

حسيني مولوي س. أ. ق. :
ـ **«الإدارة العربية»**.
ترجمة: إبراهيم العدوي، مراجعة: عبدالعزيز عبدالخالق.
المطبعة النموذجية بالقاهرة، إدارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم المصرية.
نشر: مكتبة الآداب بمصر، رقم ١٨٦ من سلسلة الألف كتاب.

خدابخش:
ـ **«الحضارة الإسلامية»**.
ترجمة: علي حسن الخربوطلي.
نشر: دار الكتب الحديثة، مصر، ١٩٦٠م.

خفاجي، محمد عبدالمنعم:
ـ **«ابن المعتز، وتراثه في الأدب والنقد والبيان»**.
طبع ونشر: مكتبة الحسين التجارية، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.

خولة شاكر الدجيلي:
ـ «**بيت المال، نشأته وتطوره**».
مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، العراق.
نشر: جامعة بغداد.

الرفاعي، أحمد فريد:
ـ «**عصر المأمون**».
مطبعة دار الكتب بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م.

الريس، محمد ضياء الدين:
ـ «**الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**».
مطابع دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧م.
نشر: دار المعارف بمصر.

روم لاندو:
ـ «**الإسلام والعرب**».
ترجمة: منير البعلبكي.
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

زكريا بيومي:
ـ «**مبادىء المالية العامة**».
دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

زكريا كتابجي:
ـ «**الترك في مؤلفات الجاحظ، ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**».
دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.

الزركلي، خيرالدين:
ـ «**الأعـلام**».
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

زكي محمد حسن:
ـ «**فنون الإسلام**».
طبع ونشر: دار الفكر العربي.

سعاد ماهر:
ـ «**البحرية في مصر الإسلامية، وآثارها الباقية**».

نشر: دار المجمع العلمي بجدة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

سليمان العسكري:

ــ **«التجارة والملاحة في الخليج العربي»**.
مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٢م.

سليمان صائغ الموصلي:

ــ **«تاريخ الموصل»**.
المطبعة السلفية بمصر، ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م.

سعيد الديوه‌جي:

ــ **«بيت الحكمة»**.
الموصل، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

سيد أمير علي:

ــ **«مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي»**.
ترجمة: رياض رأفت.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٨م.

شاكر مصطفى:

ــ **«دولة بني العباس»**.
طبع في دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.
نشر: وكالة المطبوعات، الكويت.

شوقي ضيف:

ــ **«العصر العباسي الأول»** سلسلة تاريخ الأدب العربي (٣).
طبع ونشر: دار المعارف بالقاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٧٨م.

شوقي ضيف:

ــ **«العصر العباسي الثاني»** سلسلة تاريخ الأدب العربي (٤).
طبع ونشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبدالمؤمن:

ــ **«شرح مقامات الحريري»**.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
طبع ونشر: المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣م.

شوقي عبده الساهي:
ـ **«مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الإسلام»**.
مطبعة حسان.
نشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
صالح أحمد العلي:
ـ **«التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري»**.
طبع ونشر: دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م.
صباح الشيخلي:
ـ **«الأصناف في العصر العباسي، نشأتها وتطورها»**.
مطبعة الحرية، بغداد، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
نشر: وزارة الإعلام، العراقية.
صبحي الصالح:
ـ **«النظم الإسلامية»**.
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
صلاح الدين المنجد:
ـ **«بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي»**.
دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م.
ضيف الله يحيى الزهراني:
ـ **«موارد بيت المال في العراق خلال العصر العباسي الأول»**.
طبع ونشر: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
عبدالجبار الجومرد:
ـ **«أبو جعفر المنصور»**.
طبع ونشر: دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٣م.
عبدالجبار الجومرد:
ـ **«هارون الرشيد»**.
مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٥٦م.
عبدالعزيز الدوري:
ـ **«تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري»**.
مطبعة دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
نشر: المكتبة الشرقية، بيروت.

الدوري:
ـ «**العصر العباسي الأول**».
مطبعة التفيض، بغداد، ١٩٤٥م.

الدوري:
ـ «**النظم الإسلامية**».
مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٠م.

الدوري:
ـ «**دراسات في العصور العباسية المتأخرة**».
مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م.

عبدالسلام رستم:
ـ «**أبو جعفر المنصور**».
طبع ونشر: دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.

عبدالرزاق علي الأنباري:
ـ «**النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي ١٤٥ ـ ٦٥٦هـ**».
مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

عبدالرؤوف عون:
ـ «**الفن الحربي في صدر الإسلام**».
طبع ونشر: دار المعارف بمصر، ١٩٦١م.

عبدالحليم منتصر:
«**تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه**».
طبع ونشر: دار المعارف بمصر، ١٩٨٠م.

عبدالعزيز سالم:
ـ «**دراسات في تاريخ العرب (العصر العباسي الأول)** الجزء الثالث.
نشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٣٩٨هـ.

عبدالعزيز العلي النعيم:
ـ «**نظام الضرائب في الإسلام ومدى تطبيقه في المملكة العربية السعودية**».
طباعة: دار الاتحاد العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م.

عبدالغني إبراهيم:
ـ «**قصر الخلافة**».

رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

عصام الدين عبدالرؤوف:

ـ **«الحواضر الإسلامية الكبرى»**.

مطبعة دار الحماس، المطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

نشر: دار الفكر العربي، القاهرة.

عمر فروخ:

ـ **«تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون»**.

دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

علي عبدالرسول:

ـ **«المبادىء الاقتصادية في الإسلام»**.

تقديم: صلاح الدين نامق.

طبع ونشر: دار الفكر العربي.

علي مبارك:

ـ **«الميزان في الأقيسة والأوزان»**.

المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م.

علية الجنزوري:

ـ **«الثغور البحرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى»**.

مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

عوف محمود الكفراوي:

ـ **«سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث»**.

طبع ونشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

عوف محمود الكفراوي:

ـ **«الرقابة المالية في الإسلام»**.

طبع ونشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

فالتر هنتس:

ـ **«المكاييل والأوزان الإسلامية، وما يعادلها في النظام المتري»**.

ترجمة: كامل العسيلي.

منشورات: الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠م.

فارمر، هنري جورج:

ـ **«تاريخ الموسيقى العربية حتى القرن الثالث عشر الميلادي»**.

ترجمة: جرجيس فتح الله المحامي.
مطبعة: سيما، بيروت، ١٩٢٨م.
منشورات: دار مكتبة الحياة.

فاروق عمر:
- **«الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية (٢٤٧ - ٣٣٢هـ)».**
طبع: مـؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
منشورات: مكتبة المثنى ببغداد، العراق.

فاروق عمر:
- **«بحوث في التاريخ العباسي».**
طبع ونشر: دار القلم، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، الطيعة الأولى، ١٩٧٧م.

فاروق عمر:
- **«العباسيون الأوائل».**
ساعدت جامعة بغداد على طبعه، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.

فاروق عمر:
- **«التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين».**
طبع ونشر: مـؤسسة المطبوعات العربية. الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

فاروق عمر:
- **«طبيعة الدعوة العباسية».**
طبع ونشر وتوزيع: دار الإرشاد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م.

فتحي عثمان:
- **«الحدود الإسلامية البيزنطية».**
طبع ونشر: دار الكتاب العربـي، والدار القومية بمصر، ١٩٦٦م.

فيليب حتي:
- **«تاريخ العرب».**
طبع ونشر: دار الكشاف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

قطب إبراهيم محمد:
- **«النظم المالية في الإسلام».**
مطابع الهيئة المصرية للكتاب.

الكبيسي، حمد عبدالمجيد:
- **«أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي (١٤٥ - ٣٣٢هـ)».**

رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.

الكبيسي، حمد عبدالمجيد:

ـ «عصر الخليفة المقتدر بالله (٢٢٥ ـ ٣٢٠هـ)».

مطبعة العاني، النجف الأشرف، العراق.

ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ١٩٣٤هـ / ١٩٧٤م.

لوبون، غوستاف:

ـ «حضارة العرب».

ترجمة: عادل زعيتر.

طبع ونشر: دار إحياء التراث العربـي، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

ماريوس كانار:

ـ «سيف الدولة الحمداني».

طبع: لتيثو ليطو وجول كربونيل، ١٩٣٤م. ثم أعادت طبعه مكتبة المثنى، بغداد، العراق.

ماهر حماده:

ـ «الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر العباسي الأول».

مـؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

محمد برانق:

ـ «البرامكة في ظلال الخلفاء».

طبع ونشر: دار المعارف بمصر، ١٣٧٠هـ.

محمد توفيق خفاجي:

ـ «تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق من مستهل العصر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري».

رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٦م.

محمد جمال‌الدين سرور:

ـ «تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري».

طبع ونشر: دار الفكر العربـي، الطبعة الرابعة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

محمد جمال‌الدين سرور:

ـ «الحياة السياسية في الدولة العربية والإسلامية».

طبع ونشر: دار الفكر العربـي، الطبعة السادسة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

محمد الخضري بيك:
- **«تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)»**.
نشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٩٧٠م.

محمد إبراهيم الجيوشي:
- **«أعلام القضاة في الإسلام»**.
طبع: دار الاتحاد العربي.
نشر: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.

محمد الدش:
- **«أبو العتاهية (حياته وشعره)»**.
طبع ونشر: دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

محمد عبدالله الشباني:
- **«نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية»**.
طبع: دار الثقافة العربية.
نشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

محمد علي حيدر:
- **«الدويلات الإسلامية في المشرق»**.
المطبعة العالمية، القاهرة.
نشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

محمد كرد علي:
- **«الإدارة الإسلامية في عز العرب»**.
مطبعة مصر، ١٩٣٤م.

محمد كرد علي:
- **«الإسلام والحضارة العربية»**.
مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٤م.

محمود مطلوب:
- **«أبو يوسف، حياته وآثاره وآراؤه الفقهية»**.
رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٣٨٩هـ.

محمود لاشين:
- **«التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية»**.
دار الكتاب اللبناني، بيروت.

دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

مصطفى جواد، وأحمد سوسة:

ــ «**دليل خارطة بغداد المفصل**».

مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م.

مصطفى الشكعة:

ــ «**سيف الدولة الحمداني، أو مملكة السيف ودولة الأقلام**».

الناشر: عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

مصطفى كمال وصفي:

ــ «**مصنفة النظم الإسلامية**».

مطبعة الأمانة، القاهرة.

نشر: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

المقدسي، أنيس:

ــ «**أمراء الشعر العربي في العصر العباسي**».

المطبعة الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٣٢م.

المناوي، محمد حمدي:

ــ «**الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي**».

طبع ونشر: دار المعارف بمصر، ١٩٧٠م.

ميخائيل عواد:

ــ «**صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي**».

دار الطليعة للطباعة والنشر.

دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

ناجي معروف:

ــ «**أصالة الحضارة العربية**».

طبع ونشر: دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

نادية صقر:

ــ «**مطلع العصر العباسي الثاني ــ الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله**».

طبع ونشر: دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

نظمي زادة:
ـ **«كلشن خلفا»**.
ترجمة: موسى كاظم نورس.
مطبعة الآداب، العراق، ١٩٧١م.
ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره.
نظير حسان سعداوي:
ـ **«نظام البريد في الدولة الإسلامية»**.
مطبعة دار مصر، القاهرة، ١٩٥٣م.
نعمان ثابت:
ـ **«الجندية في الدولة العباسية»**.
وقف على طبعه وراجعه: عبدالستار القرغولي، وإبراهيم أدهم الزهاوي.
مطبعة بغداد، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.
يوجينا غيانه، (المستشرقة البولندية):
ـ **«تاريخ الدولة الإسلامية وتشريعها»**.
طبع ونشر: المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
يوسف إبراهيم يوسف:
ـ **«النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة»**.
مطابع دياب، القاهرة.
نشر: دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠م.
يونس أحمد السامرائي:
ـ **«سامراء»**.
مطبعة الإرشاد، ١٩٦٨م.
نشر: جامعة بغداد، العراق.

□ □ □

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رابعــاً
قائمــة الدوريــات

المجلة التاريخية: العدد الثالث، السنة ١٩٧٤م.
تصدرها الجمعية العراقية للتاريخ والآثار، مطبعة المعارف، بغداد.

المجلة التاريخية: العدد الرابع، السنة ١٩٧٥م.
تصدرها الجمعية العراقية للتاريخ والآثار، مطبعة المعارف، بغداد.

المجلة التاريخية: العدد الثامن، السنة ١٩٧٩م.
تصدرها الجمعية العراقية للتاريخ والآثار، مطبعة المعارف، بغداد.

مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي:
يصدرها مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد الخامس، السنة ١٤٠٢هـ، دار مكة للطباعة والنشر.

مجلة كلية الإمام الأعظم ببغداد، العدد الثاني، ١٣٩٢هـ، مطبعة العاني، بغداد.

مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد العاشر، ١٣٨٢هـ.
مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.

مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد الثامن، السنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨.
مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٨٨هـ / بغداد.

مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون، السنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٠هـ / بغداد.

مجلة المؤرخ العربي: مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق.
العدد الرابع عشر، السنة ١٩٨٠م.



خامساً

المراجع الأجنبيّة

— Dozy, R. P. A., «*Sapplement aux Dictionnaires Arabs*». 2 Vols, Leyden, 1881.

— Well hausen, «*The Arabs Kingdom. A. its fall*», Trans, by Weir calcutta, 1927.

— Muire, «*The Caliphate, its rise, fall and decline*», 1914.

— Samarraie H.S.Q., «*Agriculture in Iraq during the 3rd.-9th. Century*», Beirut, 1970.

— Bowen, H., «*The Life and Times of Ali Ben Isa» The Good Vasier» Cambridge, 1928.*

— Kremer, A., *The Orient Under The Caliphs*», Translated by S. Khuda Bukhsh, Calcutta, 1920.

— Kremer, A. «*Uberdas Einnahmebudget des Abbassiden, Reiches Von Tahre 306 A. H.*», Wien 1887 (Referred to as; Ali Ben Isa).

— Sourdel D. «*Le Visirate Abbassides, 749 A 936 (132 A 324 de L'Hegiere) 3 Vols*». Damascus, 1959.

Encyclopaedia of Islam, VIII, (Elied), (Leiden 1936).

— Cahen, Cl., «*Reflexion sur L'usage du mot de Feodalite*» Jesho, 3, 1960.

— Cahen, Cl., «*Review of Lokkeqaard's Islamic Taxation*» Arabica, 1954.

— Zaydan, Jurji, «*History of Islamic Civilization*», Translated by D.S. Margoliouth, Published by: Nusrat Ali Nasri, Kitab Bhavan., (Rep. 1981).

— Le Strang, «*Bagghdad during the Abbasid Caliphate*. Oxford, 1900.

— Anthony Nathing, «*The Arabs, Narrative History from Mohammed to present*». London, 1964.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



المحتويات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث
نفقات دار الخلافة

الفصل الرابع
النفقات الراتبة ـ نفقات الإدارة المركزية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طبع هذا الكتاب بموجب خطاب
سعادة مدير فرع المطبوعات بمكة المكرمة
رقم ٢/٤٢٠/م في ١٤٠٥/٧/٩هـ


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

هذا الكتاب

● هذا الكتاب هو أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث لنيل الدرجة العلمية، وقد حصل بموجبها على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز وهو يمثل الكتاب الثاني، وقد سبق ذلك الكتاب الأول بعنوان [موارد بيت المال في الدولة العباسية] فهما يكملان بعضهما البعض لأنهما عملاً لدراسة ميزانية عصر من عصور الدولة الإسلامية تمثل أزهى فترات الحضارة الإسلامية اقتصادياً.

نسأل الله أن ينفع بهما، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قدير،

والحمد لله رب العالمين.

نبذة عن حياة المؤلف:

● الدكتور / ضيف الله بن يحيى الزهراني.

من مواليد بلاد زهران ١٣٧٤هـ.

دكتوراه في الحضارة الإسلامية (تخصص «نظم اقتصادية»).

يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الحضارة والنظم الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

له من المؤلفات:

● الموارد المالية في العراق... [ويعد الكتاب الأول]

● الأموال المشتركة لابن تيمية (دراسة وتحقيق)

● النفقات وإدارتها في الدولة العباسية (وهو الكتاب الثاني)

وله عدد من الأبحاث من أهمها: (منشورة)

● دور البريد في الحياة الاقتصادية.

● قراءة في كتاب (تركة النبي صلى الله عليه وسلم).

● قراءة في كتاب (إهداء اللطائف من أخبار الطائف).

● أثر العوامل النفسية في بنية المجتمع العربي السعودي الحديث.

● الأصول التاريخية للإجازة الأسبوعية في المملكة العربية السعودية.

● مصادر تاريخنا الخطية (خاص بالحجاز) في المكتبة الوطنية بتونس.

● الوثيقة الاقتصادية في عهد عمر بن عبدالعزيز والتي أصدرها إلى واليه على الكوفة.

مكتبة الطالب الجامعي
مكة المكرمة - العزيزية
مدخل جامعة أم القرى ص.ب: ٦٧٤٧
هاتف: ٥٥٦٦١٧٠ - ٥٥٧٣٢١٠

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com